

جمهورية العراق  
المجلة العراقية للعلوم السياسية  
العدد الثامن  
P-ISSN: 2710-2352



## المجلة العراقية للعلوم السياسية

### بحوث العدد

- ♦ العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الاوكرانية
- ♦ التحديات التي المقفولة لتساق الاستراتيجي العابر للاقليمية في العراق
- ♦ دراسة ميدانية : إمكانية قيام النظام الرئاسي في العراق
- ♦ التجديد في فكر القوى السياسية عبر الإعلامية العراقية المعاصرة
- ♦ التوازن الاستراتيجي الدولي ... دراسة تحليلية في مخرجاته
- ♦ الاثنوفيدرالية : دراسة في التجربة الهندوسية
- ♦ تأثير الجهد الخارجي على سلطة الدولة في العالم الثاني . دراسة حالة العراق بعد عام ٢٠١٤

للسنة الرابعة - العدد الثامن - حزيران ٢٠٢٣ م

مجلة متخصصة نصف سنوية تصدرها الجمعية العراقية للعلوم السياسية  
على يد باحثين وأكاديميين من مختلف التخصصات والعلوم السياسية



رئيس التحرير  
أ.د. عمر جمعة عمران  
مدير التحرير  
أ.م.د. خالد عبدالاله عبدالستار

السنة الرابعة  
العدد الثامن  
حزيران 2023م

العراق- بغداد- الجادرية- جامعة  
النهريين- بناية كلية العلوم السياسية



[www.ipsa-iraq.org](http://www.ipsa-iraq.org)



[ijpsiraq@gmail.com](mailto:ijpsiraq@gmail.com)



00964-7501296320

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد  
2375 لسنة 2019

P-ISSN: 2710-2653

مدقق اللغة العربية  
م.د. شيماء محمد عبيد

مدقق اللغة الانكليزية  
أ.م.د. عمار سعدون سلمان

## المجلة العراقية للعلوم السياسية

علمية، محكمة وموثقة نصف سنوية تصدر  
عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية  
تعنى بنشر الابحاث والدراسات المتخصصة  
بالعلوم السياسية

### هيئة التحرير

أ.د. عامر حسن فياض ..... عضواً  
أ.د. ياسين محمد حمد ..... عضواً  
أ.د. طه حميد العنبي ..... عضواً  
أ.د. قاسم محمد عبدعلي ..... عضواً  
أ.د. خضر عباس عطوان ..... عضواً  
أ.د. خميس دهام حميد ..... عضواً  
أ.د. اياد خلف حسين ..... عضواً  
أ.م.د. علي فارس حميد ..... عضواً  
أ.م.د. بشرى حسين صالح ..... عضواً  
أ.د. اسماعيل صبري مقلد ..... عضو دولي

جامعة القاهرة

أ.د. محمد بشير صفار ..... عضو دولي

جامعة القاهرة

أ.د. مبروك كاهي ..... عضو دولي

جامعة ورقلة - الجزائر

أ.د. المولدي الاحمر ..... عضو دولي

جامعة تونس- تونس

**Iraqi Journal of Political Science**  
Scientific, Arbitration, A bi-annual,  
specialized published by the Iraqi  
Association for Political Science, which  
publishes research and studies  
specialized in political science

**Edit in chief**  
**Prof.Dr. Omar Jumaah Imran**  
**Managing editor**  
**Assistant.Prof.Dr.**  
**Khaled Abdul Ilah Abdul Sattar**

**Editorial Board**  
**Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad**  
member  
**Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad**  
member  
**Prof.Dr.Taha Hamid Al-Anbaki**  
member  
**Prof.Dr.Qasim Muhammad Abd Ali**  
member  
**Prof.Dr.Khader Abbas Atwan**  
member  
**Prof.Dr.Khamis Daham Hamid**  
Member  
**Prof.Dr.Eyed Khalaf Hussein**  
member  
**Assistant Prof.Dr.Ali Faris Hamid**  
member  
**Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh**  
member  
**Prof.Dr.Ismail Sabry copycat**  
Cairo University is an international member  
**Prof.Dr.Muhammad Bashir Saffar**  
Cairo University – International Member  
**Prof.Dr.Mabruk kahi**  
University of Ouargla–Algeria–International Member  
**Prof.Dr.Almualidiu al'ahmar**  
University of Tunis–Tunis–International Member

**Fourth year**  
**Eight issues**  
**June 2023 AD**

**Iraq–Baghdad–Jadriya Nahrain**  
**University – College of Political**  
**Science Building**  
  
[www.ipsa-iraq.org](http://www.ipsa-iraq.org)  
  
[ijpsiraq@gmail.com](mailto:ijpsiraq@gmail.com)  
  
**00964–7501296320**  
**Deposit number in the National**  
**Library and Archives in**  
**Baghdad2375for the year 2019**  
**P–ISSN: 2710–2653**

Arabic language proofreading  
**Dr Shaima Mohammed Obaid**  
English language proofreading  
**Dr.Eammar Saedun Salman**



IRAQI  
Academic Scientific Journals

العراقية  
المجلات الأكاديمية العلمية



P-ISSN:2710-2653

### الجمعية العراقية للعلوم السياسية

### م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم 53 في 22 / 3 / 2021 بشأن مجلتكم واصفها لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية للعلمية العراقية ، حصلت مواظبة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ 19 / 12 / 2021 على اعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية للمخففة الاخرى ، واعتباراً من العدد الرابع - لسنة 2021 وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية. لتتفضل بالاطلاع وابلاغ مسؤول المجلة لمراجعة داتايلنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتمسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويحضر ذلك شرطاً أساسياً في اعتمادها بموجب الفقرة ( 21 ) من ضوابط استحداث واصدار المجلات لطعية في وزارتنا ... مع التقدير.



أ.م.د. حسين صالح حسن

المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة

2021/12/22

#### تسعة منه اليه:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى مواظبة سيادته المتكررة اعلاه والمثبتة على اصل منكرتنا المرقم ب.ت.م/ 4 / 7855 في 22 / 3 / 2021 / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم المشاريع الرقابية / شعبة المشاريع الالكترونية / لتتفضل بالعلم والخذة مايلزم ... مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية / شعبة اللقب والنشر والمجلات / مع الاذنيات.
- الصادرة.

مؤلة ابراهيم  
19 / كانون الاول

- 1- تنشر المجلة البحوث الاصلية والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.
  - 2- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.
  - 3- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.
  - 4- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.
  - 5- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.
  - 6- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.
  - 7- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.
  - 8- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن 25 صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.
  - 9- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.
  - 10- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.
  - 11- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.
  - 12- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج (Word Microsoft 2010) مع ارسال نسخة على قرص CD
  - 13- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكتروني (Turnitin) ) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتذر عن نشرها الى اصحابها.
  - 14- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.
  - 15- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.
  - 16- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.
  - 17- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.
  - 18- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:  
جمهورية العراق - بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل07501296320E-Mail:ijpsiraq@gmail.com

## Journal publishing rules

1. The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.
2. The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.
3. The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.
4. The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.
5. The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.
6. The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.
7. The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.
8. The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.
9. The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.
10. The research should include keywords in both Arabic and English
11. The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.
12. The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.
13. The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.
14. The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.
15. When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.
16. The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.
17. The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.
18. Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:  
E-Mail :ijpsiraq@gmail.com



## دليل المقومين

1. يرجى من المقوم، قبل الشروع بالتقويم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
2. لا تتجاوز مدة التقويم (10) أيام من تاريخ تسلم البحث.
3. يذكر المقوم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
4. يذكر المقوم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
5. يذكر المقوم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.
6. يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
7. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
8. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
9. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
10. تجري عملية التقويم بنحو سري.
11. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
12. ترسل ملاحظات المقوم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
13. يبلغ المقوم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
14. يُحدد المقوم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
15. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

## دليل المؤلفين

1. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
2. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
3. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والالكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.
4. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.
5. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (25) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
6. يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
  - أ. عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.
  - ب. أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.
  - ج. بريد المؤلف الإلكتروني.
  - د. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (250) كلمة.
  - هـ. الكلمات المفتاحية.
7. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (16) Bold.
8. يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الالكتروني للمؤلف، وبحجم خط (12) Bold .
9. يكتب ملخص البحث بحجم خط (12) Bold .
10. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (11) Bold .
11. جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).
12. تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (14).
13. مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (1.15) سم.
14. على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
15. تعتمد المجلة طريقة شيكاغو (chicago) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها وباسلوب (End Notes).
16. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويرفض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

## تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

..... إني الباحث

..... صاحب البحث الموسوم بـ (.....)

..... (.....)

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

## تعهد الملكية الفكرية

..... إنني الباحث

..... صاحب البحث الموسوم بـ (.....)

..... (.....)

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه،

وأرغب في نشره في المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

## المحتويات

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسم الباحث	ت
20 - 1	العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الاوكرانية	أ.د. خضر عباس عطوان	1
44 - 21	الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي في إسبانيا	أ.د. ستار جبار الجابري	2
64 - 45	التحديات غير المنظورة للعمق الاستراتيجي العابر للإقليمية في العراق	أ. د. أحمد عدنان كاظم أ. د. عمر جمعة عمران	3
82 - 65	السياسة الخارجية التركية اتجاه القرن الافريقي ( البدايات - التحديات - الدوافع )	الباحث: غسان سعدون خليل أ.د. مثنى علي حسين المهداوي	4
98 - 83	الاقتراب الأمريكي من العمق الاستراتيجي الروسي	الباحث: سعد محسن احمد أ.د. حازم حمد موسى	5
120 - 99	طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسئولية عن الحماية	م.م. فيصل غازي ناصر أ. د. عمار حميد ياسين	6
146 - 121	دراسة ميدانية: لإمكانية قيام النظام الرئاسي في العراق	الباحثة: سجي عادل ابراهيم أ. د. حازم صباح احميد	7
170 - 147	الصين ومستقبل النظام العالمي	أ.م.د. عباس سعدون رفعت	8
190 - 171	التطورات السياسية وإنعكاسها على إدارة المرحلة الإنتقالية في مصر (دراسة تحليلية)	الباحث: حيدر جواد محمد أ.م.د. منى جلال عواد	9
208 - 191	إشكالية الهوية والمواطنة في سلطنة عمان	الباحثة: ريام جمال علي أ.م.د. سداد مولود سبع	10
222 - 209	التجديد في فكر القوى السياسية غير الإسلامية العراقية المعاصرة	أ.م.د. احمد محمد علي جابر	11
242 - 223	دور منظمة العمل الدولية في العراق بعد عام 2003	أ.م.د. بدرية صالح عبد الله	12
276 - 243	التوازن الاستراتيجي الدولي ... دراسة تحليلية في مخرجاته	م. د. شيماء ترکان صالح	13
298 - 277	الانثوفيدرالية : دراسة في التجربة البلجيكية	م.د. عبير محمد عبد	14
318 - 299	التحديات الاستراتيجية المؤثرة في مسارات التداخل المصلحي العراقي - الايراني	م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ	15

336 - 319	الأدوار المتعددة للمرجعية الدينية في العراق بعد العام 2003 "الإمام السيستاني أنموذجاً"	م.د.حسين علي مكطوف	16
362 - 337	الحكومة الالكترونية والامن السيبراني	أ.م. عماد وكاع عجيل	17
378 - 363	التبرير للاستبداد في الفكر السياسي عند كارل شميت	م.د. همام عبد الكاظم ربيح	18
392 - 379	الحماية الدولية للمرأة في ظل نظام العولمة	م. سنان صلاح رشيد الصالحي	19
416 - 393	تأثير البعد الخارجي على هشاشة الدولة في العالم النامي، دراسة حالة العراق بعد العام 2014	م. نور قيس عبود	20
432 - 417	الوجودية وفكرة الموقف (سيمون دي بوفوار أنموذجاً)	م.م هاشم زامل كايم	21
446 - 433	علاقة العراق بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)	م.م. سيف حمزة لفته	22

# Contents

<b>NO</b>	<b>The name of the researcher</b>	<b>Search Name</b>	<b>page number</b>
1	Prof. Dr. Khader Abbas Atwan	US-Russian relations after the Ukrainian war	20 - 1
2	Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi	The Popular Party (PP) and its political role in Spain	44 -21
3	Prof. Dr. Ahmed Adnan Kadhim Prof. Dr. Omar Jumaah Imran	The intangible challenges within its strategic depth of the supra-regional aspect for Iraq	64 - 45
4	Prof. Dr. muthanna Ali Al-Mahdawy Researcher: Gassan sadoon Khalil	Turkish foreign policy towards the Horn of Africa )Beginnings-challenges-motives)	82 - 65
5	Prof. Dr. Hazim Hamad Mousa Saad Mohsin Ahmed	The American Approaching From Russian strategic depth	98 - 83
6	Prof. Dr. Ammar Hamid Yassin M. M. Faisal Ghazi Nasser	The nature of the relationship between the pillars of the concept of responsibility to protect	120 - 99
7	Prof. Dr. Hazim Sabah Ahmied Saja Adel Ibrahim	A field study: of the possibility of establishing a presidential system in Iraq	146 - 121
8	Dr. Abbas Saadoun Refaat	China and the future of the world order	170 - 147
9	Haider Jawad Muhammad Dr Mona Jalal Awwad	Political developments and their reflection on the management of the transitional period in Egypt )An analytical study(	190 - 171
10	Riam Jamal Ali Dr Sudad Mawlood Sabea	The problem of identity and citizenship in the Sultanate of Oman	208 -191
11	Dr. Ahmed Mohammed Ali Jaber	Renewal in the thought of contemporary Iraqi non-Islamic political forces	209 - 222
12	Dr. Badria Saleh Abdullah	The role of the International Labor Organization in Iraq after 2003	223 - 242
13	Dr.Shaymaa Tarkan Sahlih	International Strategic Balance... analytical Study in its Outputs	276 - 243

14	<b>Dr. Abeer Mohammed Abed</b>	<b>Ethnofederalism: A Study in the Belgian Experience</b>	<b>298 - 277</b>
15	<b>Dr. YOUNUS MUAYAD YOUNUS ALDABAGH</b>	<b>Overlapping strategic challenges affecting the paths of Iraqi-Iranian interests</b>	<b>299- 318</b>
16	<b>Dr. Hussein Ali maktof</b>	<b>The multiple roles of the religious authority in Iraq after 2003 "Imam al-Sistani as a model"</b>	<b>336 -319</b>
17	<b>Assistant teacher: Emad Waqaa Ajeel</b>	<b>The electronic government and cyber security</b>	<b>362 -337</b>
18	<b>Dr. Hammam Abdel-Kadhim Rabih</b>	<b>Justification for tyranny in the political thought of Karl Schmidt</b>	<b>378 -363</b>
19	<b>Lecture: Sinan Salah Rashid AL-Salihi</b>	<b>(International Women in the Globalization System)</b>	<b>392 - 379</b>
20	<b>Lecturer NOUR KAIS ABBOUD</b>	<b>The impact of the external dimension on state fragility in the developing world, a case study of Iraq after 2014</b>	<b>416 -393</b>
21	<b>Assistant teacher: hashim zamil kayem</b>	<b>Existentialism and the idea of the situation )Simon de Beauvoir as a model)</b>	<b>432 - 417</b>
22	<b>M.S: Saif .H.Lafta</b>	<b>Iraq's relationship with the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)</b>	<b>446 - 433</b>



## كلمة العدد

مما لاشك فيه، ان أي مجلة علمية وفي أي مؤسسة أكاديمية لا تستطيع ان ترسم ملامحها وتحدد طموحها منذ اعدادها الأولى ، لكنها تحاول أن تقدم مؤشرات طموحها ووجهتها نحو الافضل مع مرور الوقت . وفي سياق نهج وطموح المجلة العراقية للعلوم السياسية السير نحو اكتساب الرصانة والتماس ثقافة البحث العلمي المعاصرة ، نطمح في تحول هذه النبتة اليانعة إلى منبر علمي شامل ودوحة ضليلة لأصحاب الاختصاص ، مع ضمان خصوصية اهداف ورسالة الجمعية في أضاء طابعا مميزا على المعرفة لاختصاص العلوم السياسية لمعالجة شتى القضايا والإشكاليات والتحديات والمقاربات المعرفية والمنهجية في سبيل المساهمة في وضع أسس واضحة للبناء العلمي في ظل ما تتميز به الساحة العلمية من تطورات وفي إطار منهجي حديث ومتكامل قائم على الانفتاح على مختلف المجالات .

ان مسؤولية إصدار المجلة والقيام بدورها الذي وجدت من أجله بوصفها مكسب أكاديمي للبحث العلمي ، تحتم التجديد في اسلوبها وفكرتها ومستواها ومحتواها، لذا وجدنا من الانسب اعتماد المعايير العالمية للنشر بدأ من العدد القادم لنستمر في نشر الانتاج العلمي المتميز لباحثي التخصص عراقيا وعربيا. ونتأمل من الجميع استمرار الدعم والاثراء بالبحوث والدراسات الرصينة بوصفها فضاء علمي يستقطب الباحثين والتدريسين وطلبة الدراسات العليا، كما اننا نرحب دوما بمقترحاتكم وتصويكم الذي نعتبره تقييما دوريا يقوم به القارئ والمتابع لإصدارات المجلة ونشاطات الجمعية وأعمالها.

والله ولي التوفيق

الاستاذ الدكتور  
عمر جمعة عمران  
رئيس التحرير



تاريخ استلام البحث 2 / 1 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 15 / 2 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

## العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الاوكرانية

US-Russian relations after the Ukrainian war

أ.د. خضر عباس عطوان

جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Khader Abbas Atwan

Al-Nahrain University / College of Political Science

Khudher\_info@yahoo.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

اندلعت الحرب الاوكرانية ، بعد ازمة استمرت منذ العام 2013 ، ترتبط بالتحول الذي اخذت تشعير به روسيا في توجهات اوكرانيا. وانتهت تلك الحرب الى ازمة ، ذات ابعاد دولية ، لان الاطراف غير المباشرة فيها هي: الدول الغربية، وترتب على تلك الحرب حدوث ازمة كبيرة في العلاقات الامريكية الروسية.

يناقش البحث ما يمكن ان تستقر عليه العلاقات الامريكية الروسية ، وما يمكن ان يكون عليه تاثير تلك العلاقات على مستقبل النظام العالمي، ذلك النظام الذي يسير باتجاهات متعارضة ، فمن جانب : ان العالم يسير باتجاه الاندماج والتقارب الكثيف، ومن جانب آخر : يسير باتجاهات الصدام بين مصالح القوى الكبرى.

البحث يؤكد ان مستقبل العلاقات الامريكية الروسية ، ستؤثر على النظام العالمي. الكلمات المفتاحية: "الولايات المتحدة"، "روسيا"، "اوروبا"، "العلاقات الامريكية الروسية"، "النظام العالمي"، "الحرب الاوكرانية"

## Abstract

The Ukrainian war broke out, after a crisis that has continued since 2013, linked to the shift that Russia is beginning to feel in Ukraine's orientations. And that war ended in a crisis, with international dimensions, because the indirect parties to it are: Western countries, and that war resulted in a major crisis in US-Russian relations.

The research discusses what the US-Russian relations can settle on, and what the impact of those relations may have on the future of the global system, that system that is moving in conflicting directions. interests of the major powers. The research confirms that the future of US-Russian relations will affect the world order.

keywords: "The United States", "Russia, Europe", "US-Russian relations", "the world order", "the Ukrainian war"

## المقدمة

عدت الحرب الأوكرانية من بين الحروب المهمة في النظام العالمي الراهن ، فهي اول حرب مهمة في العالم الغربي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وهو ما يفسر الاهتمام الغربي الكبير بها ، الى جانب انها كانت اول اختبار للعلاقات الروسية الغربية، واول اختبار جدي لحلف الناتو.

وتعد هذه الحرب اختبار حقيقي لقدرة روسيا للتعامل مع تبعات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي ، فبعد عدة اختبارات سريعة وثانوية في جورجيا وسوريا ، فان روسيا تاكدت ان المنظومة الاطلسية انما تريد تخبير روسيا بين خيارات العزل الاستراتيجي ، وبين خيار الانضمام كدولة مهمة في اطار الاتحاد الاوروبي ، وروسيا تدرك ان قدراتها تفوق قدرة اوروبا على استيعابها ، وان مكانتها انما تتحدد بكونها دولة عظمى ذات تاريخ امبراطوري لعدة قرون مضت .

ان بحث روسيا عن تعزيز مكانتها عالميا ، سينتهي الى اعادة طرح موضوع مستقبل العلاقات الامريكية الروسية ، تلك العلاقات التي ابتعدت لعدة سنوات عن الصراع بعد العام 1991، واخذت منحى ومسار يمكن وصفه برغبات روسيا التقرب من الولايات المتحدة ، الا ان الرئيس الروسي فرديمير بوتين سرعان ما ادرك بعد احداث 11 ايلول 2001 ان العالم يدار من قبل الغرب بطريقة تتوخى استمرارية مركزية العالم الغربي للقرن الحادي والعشرين ، وان معظم الاحداث الكبرى انما هي احداث تم رسمها من قبل القوى الغربية ، وان الغرب لا يمكنه ان يعطي لروسيا الفرصة للبروز كقوة عظمى بما يتناسب وتاريخها الامبراطوري ولا بامكاناتها العسكرية، وهو ما قاد روسيا سريعا الى تعديل مسار سياساتها بعد احداث جورجيا عام 2008 نحو مسار التمييز بين مصالحها وبين علاقاتها مع القوى الغربية ، ولهذا تورطت بشكل كبير في الحرب السورية ، ثم دخلت في تماس مباشر مع العالم الغربي ، في اوكرانيا عام 2013 ، ولم تعبأ كثيرا ببعض التبعات ومنها العقوبات الغربية ، وخرجها من مجموعة G8 ، بل اخذت تطرح بدائل استراتيجية لمكانة الغرب العالمية ، ومنها العمل على تطوير مجموعة بريكس لتشمل القدرة على تعديل التعاملات النقدية والمالية العالمية خارج اعتماد الدولار الامريكي ، وتطوير العلاقات مع الصين ، والعمل على فرض التحول الذي تريده في موضوع الاحداث السورية ..

**الاهمية:** ان اهمية البحث في موضوع العلاقات الامريكية الروسية انما ترتبط بوزن الدولتين في النظام العالمي ، فكل منهما هي قوة كبرى ، ولها تاثير على اغلب التفاعلات الدولية الموجودة ، وجاءت الحرب الأوكرانية في ظرف يتصاعد التوتر في العلاقات الامريكية الروسية ، ويتصاعد حجم التحول في النظام العالمي ككل ، والتحول الذي يشهده النظام الدولي سواء بشقيه: تعاون او صراع ، انما يستدعي البحث فيه بما يقدم تصور عما تسير اليه التفاعلات بين الفواعل المختلفة.

**الاهداف التي يعمل البحث على بلوغها هي :** مناقشة التصورات الروسية والغربية عن اوكرانيا ، والاسباب التي قادت الى اندلاع العمليات العسكرية بشأنها ، والرؤى الروسية لاستخدام تلك الحرب

كمدخل لعودة روسية فاعلة للنظام العالمي ، ومناقشة تأثيرات تلك الحرب على ما يمكن ان تستقر عليه العلاقات الامريكية الروسية ، واخيرا مناقشة الاحتمالات التي قد يستقر عليها النظام الدولي.

**حدود البحث :** يتقيد البحث بالحدود الآتية:

المكانية ، فانه يتقيد بدراسة العلاقات الامريكية الروسية ، في اطار كونهما قوى مؤثرة في النظام العالمي.

الزمانية ، يتقيد بدراسة العلاقات الامريكية الروسية بعد العام 2022 ، مع اشارات الى ماضي تلك العلاقات وحاضرها.

الموضوعية، فانه يتقيد بدراسة الاحتمالات لما يمكن ان تستقر عليه العلاقات الامريكية الروسية، والاحتمالات لما يمكن ان يكون عليه النظام العالمي كنتيجة فرعية ترتبط بتداعيات تلك العلاقات بعد الحرب الاوكرانية.

**المعضلة البحثية :** يتعامل البحث مع معضلة مضمونها : كيف سيكون حال النظام العالمي بعد الحرب الاوكرانية ، وفي ضوء تصاعد حدة الصراع في العلاقات الامريكية الروسية؟ ولماذا؟ وهذه المعضلة تطرح عدد من التساؤلات التي ستكون بحاجة الى اجابة ، وهي :

كيف كانت العلاقات الامريكية الروسية بين عامي 1991- 2012؟ وكيف تعامل الغرب وروسيا ، مع الازمة الاوكرانية بين عامي 2012- 2021، بوصفها الاساس الذي تطورت بموجبه تلك الازمة ووصلت الى مستوى التدخل العسكري الروسي عام 2022؟ وكيف تتعامل روسيا مع الحرب ، وكيف تبحث عن تعزيز المكانة العالمية، في ظل التقاطع في السياسات مع الغرب؟ و ما هو تأثير الحرب الاوكرانية على مستقبل العلاقات الامريكية الروسية؟ و ما هو مستقبل النظام العالمي في ضوء تطورات العلاقات الامريكية الروسية؟

**الفرضية البحثية:** ان المتغيرات التي تطرح في متن البحث هي:

المتغير المستقل : مصالح واهداف وسياسات طرفي العلاقات الامريكية الروسية

المتغير الوسيط : البيئة الاقليمية والدولية التي تحيط بالعلاقات الامريكية الروسية

المتغير التابع : تاثر النظام العالمي بما تكون عليه العلاقات الامريكية الروسية

وعليه ، نفترض: ان مصالح ورؤى وسياسات كل من الولايات المتحدة وروسيا ، تفرض تأثيرها على مسار العلاقات بين الدولتين ، فكلما تزايد التقاطع في تصورات وسياسات الدولتين ، كلما اتجهت علاقاتهما للصراع ، وكلما تصاعد الصراع في العلاقات الامريكية الروسية كلما تصاعد تأثيره على النظام العالمي ككل.

**المنهجية:** سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي ، الذي ينطلق من الخاص (مسار العلاقات الامريكية الروسية) الى العام (تكوين رؤية لما يمكن ان يكون عليه تأثير تلك العلاقات على النظام العالمي).

الهيكلية: قسم البحث الى اربع نقاط ، الى جانب المقدمة والخاتمة ، وهو ما سيتم البحث في كالاتي:

## اولا-تعامل الولايات المتحدة وروسيا، مع الازمة الاوكرانية بين عامي 2012- 2021

لم يشهد التاريخ بروز دولة مستقرة اسمها اوكرانيا بعيدا عن العلاقات مع روسيا لعدة قرون<sup>(1)</sup>، ضاعف منه وجود العديد من المشتركات بين الدولتين ، التي تجعلهما يرتبطان بعلاقات مصيرية مهمة. ومع تسارع تفكك الاتحاد السوفيتي بين عامي 1989- 1991، لم يكن موضوع انفصال اوكرانيا سهلا ، لان جزء كبير من القوة العسكرية والصناعية السوفيتية موجود على الاراضي الاوكرانية ، وهو ما يعني ان روسيا ستجد الى جوارها قوة نووية عظمى تمتلك نحو 1800 راس نووي ، الى جانب وجود قرابة 11 مليون روسي على اراضي اوكرانيا ، وبعد انفصال اوكرانيا ، دعت روسيا الى جعل اللغة الروسية اللغة الرسمية الثانية في اوكرانيا ، الى جانب فتح الحدود بين البلدين، ناهيك بالطبع عن كون روسيا هي المزود الوحيد للطاقة الى اوكرانيا.. وطلبت روسيا منها توقيع اتفاق : الدفاع المشترك ضد العدوان ، في مستهل العام 1992 ، الا ان اوكرانيا رفضت ذلك، مع استمرار عدم تبني سياسة تتعارض مع السياسة الروسية ، في وقت كان حلف الناتو يتوسع شرقا رغم كل المعارضة الروسية<sup>(2)</sup>.

كان اكثر المواضيع جدلا في العلاقات الروسية الاوكرانية هي : الاسلحة النووية وتوجهات اوكرانيا ، وبخصوص موضوع التوجهات الاوكرانية نحو روسيا ورفض انضمامها الى حلف الناتو كان موضوع عليه اجماع في اوكرانيا حتى العام 2014 قبل ان تتجه الاخيرة لتحقيق مزيد من الارتباط مع الدول الغربية، بينما موضوع الاسلحة النووية فقد تم بحثه في مفاوضات متعددة الاطراف ورعته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في بودابست عام 1994 ، ونص على : نزع سلاح أوكرانيا النووي والصواريخ القصيرة المدى والبالستية واعادتها الى روسيا ، مقابل ان تلتزم كل الاطراف باستقلال وسيادة الحدود المعلنة لأوكرانيا ، وحمائتها من العدوان الخارجي ، وعدم وضع ضغوط اقتصادية عليها للتأثير في سياساتها، وكان النص على أن : " اتحاد روسيا الفيدرالي وبريطانيا والولايات المتحدة تعيد التأكيد على التزامها بالامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وأن أيًا من أسلحتها لن تستخدم ضد كريف باستثناء في حالات الدفاع عن النفس بما يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة " ، وهذا الضمانات كان احد الحجج التي تدعي بها اوكرانيا لدعوة الدول الغربية للتدخل بعد ازمة العام 2013 وما بعدها<sup>(3)</sup>.

لقد حدثت اول الازمات في العلاقات الروسية الاوكرانية عام 2004 بعد سقوط حكم ليونيد كونشوما على اثر الثورة البرتغالية وصعود يوششينكو للسلطة (2004- 2010) ، وكان اكثر انفتاحا على الغرب ، حتى وصل الى الحكم فيكتور يانوكوفيتش ( 2010- 2014) والذي كان قريبا من روسيا ، ورفض التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني 2013 وهو ما تسبب بثورة من قبل الاوكرانيين الداعمين لتعزيز العلاقات مع اوربا، وقد اطاحت به الثورة الاوكرانية في شباط عام 2014 ، وهو ما مهد لان يحمل السلاح الاوكرانيين من اصول روسية خاصة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيتين ، وان تتجه روسيا الى غزو شبه جزيرة القرم وضمها في اذار 2014، ثم تولى

الحكم بترو بوروشنكو (حزيران 2014- ايار 2019) والذي سحب اوكرانيا باتجاه الابتعاد عن روسيا في ظرف الازمة الناجمة عن تدخل الاخيرة في شرق اوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم (4).

لقد كان موقف روسيا طيلة مدة الازمة يدور حول نقاط قليلة : حماية مصالح روسيا من توسع الناتو شرقا ، وتأكيد عدم انضمام اوكرانيا الى الحلف ، وحماية الاوكرانيين من ذو الاصول الروسية في شرق اوكرانيا (5)، بينما كان موقف الولايات المتحدة ان هنالك ضمانات بعدم التعدي على استقلال وامن اوكرانيا تلتزم بها الدول الضامنة وهي: روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا ، وان خيارات واردة اوكرانيا السياسية هي من تقررهما ، وهنا لا توجد نقاط التقاء بين الطرفين ، الا ان نقاط الالتقاء كانت تتمثل في ان أوروبا كانت تحتاج الى الطاقة من روسيا ، وجزء مهم من تلك الطاقة كان يمر عبر الاراضي الاوكرانية ، ومن ثم كانت أوروبا حريصة بعدم تصعيد الموقف في اوكرانيا ، ولهذا دعمت أوروبا توقيع اتفاقية مينسك للسلام ، وقد وقعت بين روسيا واوكرانيا ، وقادة جمهوريتي: دونيتسك الشعبية ، ولوغانسك الشعبية (التي شكلهما الاوكرانيين من اصول روسية)، الى جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عام 2014، وعدلت الاتفاقية في شباط 2015 لتقضي بـ: " وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة ، والإفراج عن أسرى الحرب، واجراء الإصلاح الدستوري في أوكرانيا، ومنح الحكم الذاتي لمناطق معينة من دونباس ، ودعم إعادة السيطرة على حدود الدولة إلى الحكومة الأوكرانية ، واستمرت كل لاطراف تعد تلك الاتفاقيات الاساس في اي مفاوضات او نزاع ، وصولا الى شباط 2022 عندما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين : " أن اتفاقيات مينسك لم تعد موجودة " (6).

لم تكن العقوبات الغربية كبيرة على روسيا بعد ان ضمت شبه جزيرة القرم ، فهي ارادت ان تمثل اداة ضغط على روسيا ، وكان من ضمنها تجريد عضوية روسيا في مجموعة الـ 8 الكبرى التي سبق للقوى الصناعية ان ضمت روسيا اليها عام 1998 ، وقد صرح دميتري بيسكوف، المتحدث باسم الكرملين، قائلا: " ليست العودة إلى مجموعة السبع الكبار G7، أي الثماني الكبار G8 سابقا، غاية بحد ذاتها بالنسبة لروسيا، وفي أي حال من الأحوال، ترى روسيا أن مناقشة قضايا عالمية شاملة، جيوسياسية أو أمنية أو اقتصادية، في غياب الصين والهند ومجموعة كبيرة من الدول الأخرى، ليست أمرا مثيرا جدا في الظروف الراهنة " ، والموقف الامريكي من عضوية روسيا في المجموعة لم يتغير الا في عهد الرئيس دونالد ترامب (2017- 2020)، عندما اعلن : " أن هناك ضرورة لإعادة روسيا إلى المجموعة، أن روسيا ينبغي أن تكون على طاولة المفاوضات " (7).

في مستهل العام 2021 تولى الحكم في الولايات المتحدة جو بايدن ، والذي يمثل اتجاه النخب التقليدية في الولايات المتحدة ، على خلاف الرئيس ترامب الذي لم يكن متدرج في مؤسسات الحكم ، واتجه الرئيس بايدن الى الانفتاح على حوار مع الرئيس الروسي بوتين في جنيف في حزيران 2021 لتناول عدد من الموضوعات المهمة في علاقات الدولتين ومنها: ازمة اوكرانيا وقضية التجسس السبيرانى الروسي على عدد من المؤسسات الامريكية ، والتدخل الروسي في الانتخابات الامريكية .. وكان قد

سبق اللقاء بالرئيس بوتين ، ان ضاعف الرئيس الامريكى من حجم العقوبات على روسيا. ثم عقد الزعيمان لقاء قمة عبر الدائرة المغلقة في كانون الاول 2021 للتداول بشأن موضوع التصعيد الروسي تجاه اوكرانيا ، الا ان الطرفين تعارضا في كون روسيا تريد ضمانات بعدم ضم اوكرانيا الى حلف الناتو في حين ان الولايات المتحدة تعتبر ذلك شأنها اوكرانيا<sup>(8)</sup>.

واستمر التوتر في العلاقات الامريكية الروسية حتى قيام روسيا بعملياتها العسكرية ضد اوكرانيا في 24 شباط 2022 ، بقصد فرض الامر الواقع الذي يحمي مصالحها في وجه محاولات الدول الغربية تحجيم روسيا في اطار حدودها.

## ثانيا -عوامل قوة روسيا ، والبحث عن تعزيز المكانة العالمية، في ظل رؤى الرئيس بوتين للنظام العالمي وللعلاقات مع الولايات المتحدة

تعد روسيا قوة كبرى ، سياسيا (فهي عضو دائم في مجلس الامن التابع للامم المتحدة) ، وعسكريا (تمتلك قدرات كبيرة تقليدية وغير تقليدية ، ولديها القدرة على الانتشار عسكريا خارج حدودها)، واقتصاديا (حجم ناتجها المحلي الاجمالي نحو 1.77 ترليون دولار او الاقتصاد رقم 11 عالميا ، وحجم الاحتياطي من العملات الاجنبية لديها نحو 497.5 مليار دولار، وحجم احتياطي الذهب نحو 2299 طن من الذهب وفقا لبيانات العام 2021)<sup>(9)</sup>، رغم انها عانت من اوضاع صعبة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. ولم تكن روسيا في عهد الرئيس بوريس يلتسن ( 1991- 1999) راغبة بمنافسة الغرب ، انما عمل على تحقيق مزيد من الدمج مع العالم الغربي ، وابدى الرغبة بالحصول على الدعم الغربي لتجاوز تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتي.

في العام 1999 تهيأت الفرصة لصعود فلاديمير بوتين للرئاسة ، وبالفعل تولاهما بين عامي 2000- 2008 كمرحلة اولى ، واستطاع ان يستغل صعود اسعار النفط والغاز بان يحقق ايرادات مهمة للبلاد ، وتم سداد الديون لمؤسسات التمويل الدولية ، واخذ يهتم بتعزيز قدرات روسيا المختلفة .

لقد كان الرئيس الروسي بوتين طموحا ، فهو يحلم بعودة روسيا الى قمة الهرم الدولي ، الا انه وجد ان العالم تم صياغته بطريقة تضمن للولايات المتحدة التأثير عالميا ، من خلال ربط اغلب المؤسسات الدولية بالولايات المتحدة ، ناهيك عن وجود عدد من التحالفات حول العالم التي تقدم الدعم للولايات المتحدة عالميا، في حين ان روسيا لم تستطع ان تؤسس عالمها ، ومجالات نفوذها السابقة اخذت تتقلص بسرعة ، ولم يبق لها من حلفاء سوى سوريا وايران ، وذلك بعد استهداف العراق عام 2001 ، وليبيا عام 2011 ، ثم تم استهداف سوريا عام 2011 ، ولا يمكن عد الصين والهند حلفاء انما يجمعهم اهداف ومنها التعاون والرغبة بانشاء نظام متعدد الاقطاب،.. وبالنتيجة وجدت روسيا نفسها في



موقف الضعف ، وهو ما انتهى الى ان يقدم الرئيس بوتين رؤيته لاستعادة ادوار روسيا الدولية، فاتجه الى تبني عدة سياسات ومنها:

أ. الانفتاح على تطوير كبير بالقدرات العسكرية التقليدية وغير التقليدية، فحسب جوناثان ماسترز، العضو في مجلس العلاقات الخارجية الامريكي : " تضاعفت الميزانية العسكرية الروسية خلال الالفية الجديدة لتصل، مثلا، إلى مايقرب 90 مليار دولار خلال عام 2013 ، واستفاد الإنفاق العسكري الروسي من الطفرة في أسعار الطاقة العالمية ، حيث يمثل الغاز والبتترول نصف إيرادات الحكومة الاتحادية وفقاً للإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة، وفي 2014 فإن روسيا قد حققت نصف برنامج العشر سنوات للتحديث العسكري والبالغ انفاق 700 مليار دولار مع إعطاء الأولوية للأسلحة النووية بعيدة المدى والطائرات المقاتلة والسفن والغواصات والدفاعات الجوية والاتصالات والاستخبارات" (10)، وشمل ذلك تطوير اكثر من 300 نوع جديد من الاسلحة التي امر الرئيس الروسي بتطويرها وانتاجها بين عامي 2012- 2022 ، منها 80 صاروخ بالستي جديد متعدد المديات ينطلق من محطات ارضية، واهمها صاروخ : سارمات ، وصاروخ افانغارد الاسرع من الصوت بنحو 20 ضعفا، و 102 صاروخ بالستي بمديات مختلفة للغواصات ، وثلاث انواع من الغواصات الاستراتيجية ، ... وعملت روسيا ، ومعها الولايات المتحدة ، على تقويض معاهدة نزع الصواريخ النووية قصيرة (500 - 1000 كم) ومتوسطة المدى (1000- 5500 كم)، التي سبق ان ابرمت عام 1987، وتم خلالها التخلص من 1800 صاروخ روسيا بمديات مختلفة ، ونحو 800 صاروخ امريكي، وجاء اتهام الولايات المتحدة لروسيا بتطوير صاروخ M7299 الذي يطلق عليه ايضا: S.S.C-8 ذو المدى الذي يجاوز 500 كم ، في حين قالت روسيا ان الولايات المتحدة اردت الانسحاب لتطوير انظمة صاروخية جديدة، وقد تم الانسحاب في العام 2019 ، وقال وزير الخارجية الأمريكي في حينه ، مايك بومبيو، خلال حضوره قمة رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان)، في العاصمة التايلاندية بانكوك: " نُعلن انسحابنا رسميا من معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى مع روسيا. .. أن الولايات المتحدة لن تبقى طرفا في معاهدة تنتهكها روسيا عمدا " (11).

ب. وقف الالتزام بعدة اتفاقيات لمنع التسلح النووي والاستراتيجي مع الولايات المتحدة ، اذ اوقف البلدين التزامهما بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (معاهدة موسكو) المبرمة بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لعام 2002 والتي بقت نافذة لغاية شباط 2011 ثم مددت لغاية العام 2021 ليطلق عليها معاهدة نيوستارت او سولت 3 ، والتي فرضت تقليص الرؤوس النووية الى 700 راس نووي على الصواريخ البالستية الارضية المنشورة ونحو 1550 راس على الصواريخ البالستية للغواصات والقاذفات الاستراتيجية المنشورة ، و800 منصة اطلاق ، في حين لم تتقيد بعدد الرؤوس النووية غير المنشورة ، على ان تجري

عمليات تفتيش وتبادل البيانات بين الدولتين بشكل متكرر. الا انه في العام 2018 اتهم كل طرف بانه لا يمكن التحقق من التزام الطرف الاخر بالاتفاقية، واتهمت الولايات المتحدة روسيا بانها طورت 2000 سلاح نووي تكتيكي، بينما صرحت روسيا انها تملك 865 منصة اطلاق ، و1537 راس نووي منشور ، بينما صرحت الولايات المتحدة انها تملك 800 منصة اطلاق و 1457 راس نووي منشور، وهو ما دفع المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي للحد من التسلح ، مارشال بيلينغسلي، للقول في حزيران 2018 : " إن معاهدة نيو ستارت مع روسيا يجب أن تتضمن أنظمة الأسلحة الجديدة... أن الولايات المتحدة لن تقبل بأي استثناء واستبعاد أي شيء من أنظمة الأسلحة هذه من المعاهدة. عليهم (الروس) أن يتخلصوا من هذه البرامج الجديدة وهي: صاروخ سارمات العابر للقارات الجديد، وصاروخ أفانغارد الأسرع من الصوت، ونظام الصواريخ كينجال الأسرع من الصوت، وصاروخ كروز بوريفيستنيك العابر للقارات، والغواصة المسيرة بوسيدون القادرة على التجهيز بالأسلحة النووية "، وقد صرح الرئيس ترامب عن عزمه على الانسحاب من المعاهدة ، الا انه تم في شباط 2021 تمديد العمل بالاتفاق لمدة خمسة اعوام اضافية رغم ان البلدين شرعا في احيان عدة لتجاوز الالتزامات تلك المعاهدة (12).

ج. زيادة حجم القوة العسكرية بشريا (الالغة نحو 1.15 مليون مقاتل) بنحو 30% ، كما قال بذلك الرئيس الروسي بوتين في تصريح له اواخر شهر كانون الاول 2022، اي زيادة العدد بنحو 350 الف ، وكان قد سبقه اعلان الرئيس الروسي التعبئة الجزئية في ايلول 2022 للتعامل مع مستجدات الحرب في اوكرانيا، وذلك في اطار الاعلان عن تبني استراتيجية عسكرية جديدة لعام 2023 ، تركز على الاسلحة الاستراتيجية ومنها الردع النووي(13).

د. الانفتاح على تطوير علاقات استراتيجية مع الصين ، سواء في الاطار الثنائي ، او في الاطار المتعدد الاطراف ومنه: التوسع بعضوية وانشطة منظمة شنغهاي التي اصبحت نافذة في العام 2003، وتجمع بريكس (BRICS) في العام 2006 والذي اخذ وضعه الراهن في العام 2010 بانضمام جنوب افريقيا اليه، وكل تلك العلاقات والتجمعات تهدف الى ايجاد بديل عن النظام الدولي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة(14).

وانفتاح الرئيس بوتين على تلك الخيارات انما جاء في ضوء منظوره ان القطبية الاحادية والهيمنة الامريكية على النظام العالمي يجب ان تتغير ، وان روسيا ستدعم خيار التحول الى التعددية القطبية. وتدخل روسيا في سوريا واورانيا انما جاء للتعبير عن حضور روسيا في النظام العالمي وانه لا يمكن تجاهل ذلك الحضور .

### ثالثا -تأثير الحرب الاوكرانية على العلاقات الامريكية الروسية

اندلعت حرب اوكرانيا في شباط 2022 ، وذلك بعد ان ادركت روسيا انها اصبحت امام خيارات قليلة ، فالدول الغربية التي تدخلت في اتفاقيات مينسك عامي 2014 و 2015 لتحقيق السلام في شرق اوركرانيا ، اتجهت الى تعظيم خيارات ربط اوكرانيا بالعالم الغربي ، ومن ثم فان ذلك سيفيد بمزيد من محاصرة روسيا ضمن نطاق حدودها ، ومن ثم استهداف امنها القومي بتهديدات جديدة.

موضوع الحرب على اوكرانيا لم تبدأ عام 2022 انما بدأت كفكرة في تسعينيات القرن الماضي، عندما اتخذ حلف الناتو قراره بالتوسع في بلدان وسط وشرق اوروبا ، واعترضت روسيا على ذلك ، ورغم الاعتراض الروسي ، استمر الحلف بالتوسع على نحو كان يتعارض مع السياسة الروسية واحتياجات الامن التي تعلنها للدول الغربية<sup>(15)</sup>. وفي العقد الاول من هذا القرن ، اتجهت الولايات المتحدة الى تبني خيار نشر الدرع الصاروخي في وسط وشرق اوروبا ، لضمان امن اكبر للولايات المتحدة والدول الغربية ، وهو ما اعترضت عليه روسيا ، الى ان قام الرئيس باراك اوباما (2009-2016) بلقاء نظيره الروسي في حينه ديمتري ميدفيديف في شهر نيسان 2009 على هامش اجتماع قمة الدول العشرين الصناعية ، ثم قيامه في تموز 2009 بزيارة روسيا ، لمناقشة القضايا موضوع الخلاف ومنها : تمديد العمل بمعاهدة تقليص الأسلحة الإستراتيجية (ستارت) لسنة 1991 ، والدرع الصاروخي ، .. الا ان الزيارة لم تحقق لروسيا ما تصبو اليه. وترى روسيا ، وفقا ل: ديمتري ترينين، مدير مركز كارنيغي لاجتبات السلام في موسكو : " إن النخبة السياسية والعسكرية في موسكو لا تزال تعتقد أن الولايات المتحدة لديها جدول أعمال خفي لتدمير روسيا. وينعكس هذا الشعور بالقلق تجاه أمريكا من خلال الرؤية الأمنية الجديدة التي أقرتها إستراتيجية الكرملين في مايو 2009، من أن الولايات المتحدة لا تزال تشكل التهديد الرئيسي للأمن القومي الروسي " <sup>(16)</sup>. ورغم اتجاه الرئيس اوباما الى الانفتاح المبكر على تسوية قضايا النزاع والازمة مع روسيا الا ان التباين بين الطرفين تصاعد مع بروز احداث ليبيا وسوريا عام 2011 ، فمنعت روسيا صدور قرار من مجلس الامن يدين النظام السياسي السوري ، وتدخلت بقوة لدعم النظام على حساب التيارات المعارضة والمسلحة التي كانت تحضى بدعم امريكي وغربي<sup>(17)</sup>. ثم اتجهت الدول الغربية الى دعم التيارات الاوكرانية التي تقترب بافكارها من الدول الغربية ، وهو ما شعرت خلاله روسيا بان هناك تهديد لمصالحها في هذه الدولة ، فلجأت الى دعم المجموعات ذات الاصول الروسية في شرق اوكرانيا ، عام 2013 ، ثم لجأت الى التدخل عسكريا وضم شبه جزيرة القرم ، وهو ما تسبب بازمة كبيرة في العلاقات الغربية الروسية ، فاتجهت الارادة الغربية الى فرض بعض العقوبات على روسيا، والى تجميد عضوية روسيا في مجموعة الـ 8 للدول الكبرى ، ومن ثم عدم اشراكها في الحوارات السياسية والامنية والاقتصادية التي تتناول شؤون العالم<sup>(18)</sup>.

وخلال المدة بين عامي 2014-2016 لم يتم اصلاح الازمة في العلاقات الامريكية الروسية، واخذ الموقف يتغير نسبيا بصعود الرئيس دونالد ترامب ( 2017-2020 ) الذي فتح قنوات

اتصال مع روسيا مع ابقاء الموقف نفسه ، الى جانب مضاعفة العقوبات عليها لاسباب ترتبط بالموقف في اوكرانيا وبرامج التسليح الروسية ، ووصولاً الى صعود الرئيس جو بايدن ( 2021- .. ) الذي التقى بالرئيس الروسي في حزيران 2021 ، ثم اعادة الاجتماع به في كانون الاول 2021 عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة ، لمناقشة عدة مواضيع ومنها اوكرانيا ، الا انه لم يتم التوصل الى تسويات بشأن هذا الملف ، ووضع الرئيس الامريكى امام الرئيس الروسي الخيارات المتاحة للولايات المتحدة للتعامل مع اي تطور قد يطرأ على العلاقات الروسية الاوكرانية ، ومنها خيار عزل روسيا ، وبالفعل عندما تدخلت روسيا باوكرانيا في شباط 2022، اتجهت الولايات المتحدة الى عدة خيارات ومنها:

أ. دعوة الحلفاء في اوروبا الى الاجتماع لتنسيق وتوحيد الرؤى والمواقف من ذلك التدخل باعتباره انتهاك للالتزامات اتفاقية بودابست لعام 1994 التي تضمن حماية لاوكرانيا من اي تهديد لامنها واستقلالها، وتم الاتفاق على ثلاث خطوات : الموافقة على انضمام فنلندا والسويد الى حلف الناتو ، ونشر تعزيزات للحلف قرب حدود اوكرانيا، ومنح دول الحلف الموافقة على تزويد اوكرانيا بما تراه من احتياجاتها الدفاعية

ب. القيام بتزويد اوكرانيا باحتياجاتها من السلاح بشكل منفرد، وتحديد السلاح الذي يمكن ان يدير حروباً لا متماثلة ويمكن في الوقت نفسه ان تحدث خسائر كبيرة بالقدرات الروسية ، في حين لم تتجه الى تزويد اوكرانيا بالسلاح الثقيل ، اذ زودت اوكرانيا بعشرين صفقة سلاح بين اذار - ايلول 2022 ، بقيمة كلية بلغت 14.5 مليار دولار ، ومنها مثلاً: صاروخ جافلين FGM-148 Javelin، أو الرمح ، المضاد للدبابات ، و مدافع هيمارس، .. الى جانب تدريب عدد كبير من القوات الاوكرانية في معسكرات في دول اوروبية عدة(19).

ج. الموافقة على زيارة الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلينسكي الى الولايات المتحدة ، والقاءه كلمة امام الكونغرس الامريكى، في كانون الاول 2022، والتي حصل بموجبها على دعم كبير من قبل الولايات المتحدة(20).

د. دعم اجراء حوارات بشأن تسوية للحرب ، وكان ابرزها الوساطة التركية ، ولا يمكن تصور ان تكون تلك الوساطة وما جرى خلالها من محادثات روسية-اوكرانية بعيدة عن الموافقة الامريكية.

هـ. فرض عقوبات على روسيا ، بالتعاون مع الدول الغربية ، وذلك بقصد دفع روسيا الى قبول خيار التسوية السلمية للحرب، ومنها مثلاً : البحث عن بدائل لتزويد الاوروبيين بالنفط ، وهو ما كان احد اسباب زيارة الرئيس بايدن للسعودية في تموز 2022 ، والاتفاق بين الدول الصناعية السبع واستراليا ، والذي تزامن مع قرار للاتحاد الاوروبي بذات المعنى ، في مستهل كانون الاول 2022 على شراء النفط الروسي المنقول بحراً بسعر 60 دولار للبرميل ، في ظرف وصل سعر برميل النفط في شهر كانون الاول 2022 بين 78- 85 دولار للبرميل الواحد، لخفض ايرادات روسيا من مبيعات النفط، مع منع شركات الشحن والتأمين وإعادة التأمين من التعامل مع شحنات الخام

الروسي في جميع أنحاء العالم ، ما لم يتم بيعها بأقل من الحد الأقصى للسعر ، مع مراجعة القرار كل شهرين(21).

تهديد روسيا بان اي استخدام للأسلحة النووية في اوكرانيا سيقابله ردود امريكية واطلسية ، وقابله تهديد روسي بان تزويد الدول الغربية لاوكرانيا ببعض انواع الاسلحة الاستراتيجية سيقود الى التصعيد ومنها منظومة باتريوت ضد الصواريخ والطائرات، في ظرف مررت الولايات المتحدة معلومات منتصف كانون الاول 2022 ان الرئيس بايدن وافق على عملية نقل لمنظومات باتريوت الى اوكرانيا، الا انه اشترط ان تقدم وزارة الدفاع الامريكية اجابات عن كيفية تدريب الوحدات الاوكرانية على استخدام المنظومة وصيانتها ومدى تاثير هذه الخطوة على امن الولايات المتحدة، في ظرف قالت روسيا ان هكذا خطوة ستجعل تلك المنظومات داخل اوكرانيا هدفا مشروعاً لروسيا (22).

في تلك المرحلة الحرجة ، اتجهت الولايات المتحدة الى تقديم ما يعرف ب: استراتيجية الامن القومي الامريكي لسنة 2022 ، تلك الاستراتيجية لم تضع روسيا كأكبر تحدي للولايات المتحدة، وانما وضعت الصين كأكبر تهديد للولايات المتحدة لان الصين تمتلك القدرات والرؤية لاحداث تغيير في العالم ويهدد القطبية الاحادية، وذلك على الرغم من السياسات الروسية في اوكرانيا وتصريحات الرئيس بوتين عن ان عالم ما قبل الحرب يختلف عن عالم ما بعد الحرب. ففي خطاب ألقاه بمنتهى موسكو للأمن الدولي في اب 2022، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين : " إن الدول الغربية تسعى إلى مد نظام شبيه بحلف شمال الأطلسي (NATO) إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتحاول خلق كتلة جديدة في آسيا،.. أن الولايات المتحدة تحاول إطالة أمد الصراع في أوكرانيا، وأنها حاولت صب الزيت على النار في مناطق أخرى حول العالم كما يجري في تايوان،.. أن عالماً متعدد الأقطاب ومبنياً على القوانين الدولية هو لمصلحة الجميع دون استثناء .. " (23).

عموماً ، ان مستوى التعاون في العلاقات الامريكية الروسية قد انخفض بحدّة بسبب تلك الحرب، الا انها بكل الاحوال لم تصل الى مستوى التصعيد الخطير بين الطرفين ، او التدخل الامريكي المباشر في الحرب الاوكرانية ، فكل من الطرفين يدرك حجم الكلف التي تترتب عن التصعيد.

#### رابعاً - النظام العالمي في ضوء احتمالات المستقبل امام العلاقات الامريكية الروسية

توجد منهجيات عدة لتناول المستقبل ، ومنها طريقة الاحتمالات ، الا انه هنا لن يتم اللجوء الى هذا الخيار ، انما سيتم الاشارة الى ما يمكن ان ينتظر العلاقات الامريكية الروسية في المستقبل القريب، فالمستقبل القريب للعلاقات الامريكية الروسية ، يمكن ان يستقر على احد ثلاثة احتمالات ، وهي بتقديرنا:

أ. الاستمرارية، اي استمرار مستوى العلاقات الذي ساد في العام 2022 جراء تدخل روسيا العسكري في اوكرانيا ، ومن ثم وجود خطاب سياسي امريكي وروسيا متعارضان ، الى جانب الاستمرار في نظام العقوبات الامريكية والغربية ضد روسيا. مع احتمالية لبروز التصعيد في العلاقات ، وهو يعبر عن نهج الادارة بالازمة ، اي عدم العمل على تسوية الازمة انما ادارتها لتحقيق مكاسب من طرفيها.

ب. الاتجاه الى مزيد من التصعيد ، فالعلاقات بين الدولتين انتهت الى ظهور تصعيد ، وخاصة بشأن موضوع الخيارات الممكن ان تعتمد في ادارة الحرب الاوكرانية ، فروسيا هدت بالتصعيد واستخدام السلاح النووي ثم تراجعت عنه ، وهددت بان اي دعم استراتيجي غربي لاوكرانيا فانه سترد عليه ، بينما هدت الولايات المتحدة ان اي استخدام للسلاح النووي في اوكرانيا سيترتب عليه نتائج كبيرة ، ومثل هذا الاتجاه يمكن ان يتصاعد في المستقبل القريب ان استمرت الحرب الاوكرانية ، او ان شعر احد الطرفين ان التصعيد يحقق له مزايا ، او ان التهديد لامنه القومي قد اصبح شديدا.

ج. الاتجاه الى تفكيك الصراع ، والتحول نحو العلاقات الطبيعية، وهذا الخيار او الاحتمال هو الاخر مطروح في مسار العلاقات الامريكية الروسية ، ان شعر كل من الطرفين ان هنالك كلف مرتفعة سيتحملها الطرفين ان استمر نهج الصراع ، اي العودة الى مسار العلاقات السابق في السبعينيات من القرن الماضي وما بعده، عندما اختار البلدين مسار المفاوضات والتسويات ، وتلمس ايجابيات التعاون بينهما.

ان الاحتمال الثالث : تفكيك بنية الصراع هي الاكثر احتمالا، وذلك لان النظام العالمي اليوم هو الاخر يتطور بمعدلات كبيرة ، ويتيح امكانية لادارة الصراعات بطريقة غير عنيفة ، وانه توجد داخل ذلك النظام فواعل عديدة اصبحت تفرض نفسها على كل التفاعلات الدولية ، وهي ما يقتضي التفرغ لها ، والاهم التفرغ لادارة التنافس الدولي الذي تشعر الولايات المتحدة ان الصين تمثل فيه اهم الاطراف وليس روسيا.

لقد انتهت الحرب الروسية على اوكرانيا الى مزيد من تعزيز التضامن الاطلسي ، والاهم انها قادت الى اتجاه المانيا الى زيادة انفاقها الدفاعي ، وهي المرة الاولى التي تعيد فيها المانيا خياراتها الدفاعية منذ العام 1945 ، وان استمر في السنين القادمة فرما ستجد روسيا و اوربا والعالم نفسه امام بروز قوة اسهمت بحدوث حربين عالميتين قبل عدة عقود، خاصة ان المانيا قوة كبرى اقتصاديا وتكنولوجيا ، وهذا الخيار لا يصب في مصلحة روسيا على المدى البعيد.

ان النظام العالمي اليوم ، ممكن ان يفتح بشكل عام الى اكثر من احتمال ومنها على سبيل المثال ، من وجهة نظرنا:

أ. احتمال الاتجاه الى تعددية قطبية، والى جانب الولايات المتحدة توجد كل من الصين وروسيا كقوتين قادرتين على تحقيق التوازن نسبيا مع قوة الولايات المتحدة.

ب. احتمال الاتجاه الى قطبية ثنائية من قوتين او طرفين، وهنا يمكن ان تكون الصين لوحدها او بالتحالف مع روسيا ، قوة قطب عالميا ، وبكل الاحوال فان مثل هذا الاتجاه مطروح ، لاسباب عدة ومنها : ان هنالك تفاهات روسية-صينية على احداث تغيير في القطبية الدولية.

ج. احتمال استمرار القطبية الاحادية، وهو خيار ايضا مطروح ، ومضمونه ان الولايات المتحدة ستستمر في الاحتماء بالتحالفات المتعددة الاطراف والثنائية ، مما يتيح لها الاستمرار كقوة قطبية حتى العقد القادم في اقل تقدير .

د. احتمال تصاعد الاتجاه الى العالمية وتحقق مزيد من الضعف لنظام القطبية الدولية، وهذا الخيار هو الاخر مطروح ، ومضمونه ان الولايات المتحدة ومعها روسيا وغيرها ، ستجد نفسها امام عالم لا يوجد فيه مركز للتفاعلات العالمية ، بحكم ان الاطراف الفاعلة اليوم عالميا تدعو الى مزيد من التقارب ، وتدعو الى مزيد اعلاء المعايير العالمية ،.. وبالنتيجة ستجد الولايات المتحدة وغيرها انفسهم ان عالم الغد لا يحتل ان تطرح فيه القطبية كموضوع مركزي في النظام العالمي ، انما ستطرح القضايا والتفاعلات فيه بوصفها قضايا تؤثر على الامن العالمي ، وبوصفها قضايا وموضوعات تستدعي مزيدا من الاهتمام عالميا.

هـ. احتمال الاتجاه الى فوضى بسبب تصاعد السياسات الروسية والصينية التي تطالب بتعديل على النظام الدولي، وهو خيار مطروح ايضا ، لان المطالب متعددة لاحداث التغيير ، في ظرف يسير العالم بعيدا عن افكار واطروحات النظام الدولي التقليدية ، والاتجاه الى النظام العالمي، والاهم انه لا توجد تفاهات بين القوى الكبرى على ادارة المصالح الكبرى في العالم ، وكثرة الصدام بين مصالح القوى الكبرى يمكن ان يقود الى احد الخيارات الاتية: الصراع بين القوى الكبرى ، او انتصار طرف دولي واحد ، او الاتجاه الى الفوضى.

ان الخيار الاكثر احتمالا للنظام العالمي مستقبلا هو الاتجاه المؤقت الى ثنائية قطبية بين الولايات المتحدة وتحالف بين روسيا والصين ، وسيتحول لاحقا الى عالم فيه المزيد من الفوضى ، لان حجم التعددية في مراكز النظام العالمي ستكون كبيرة ، في وقت لم يستطع النظام العالمي بعد من تاسيس مراكز سيطرة قادرة على تنظيم و ضبط التفاعلات العالمية.

## الخاتمة

ان البحث في العلاقات الامريكية الروسية انما يحتل اهمية كبيرة في الدراسات الدولية ، لان النظام الدولي انما هو حصيلة تاثيرات للاطراف والقضايا الفاعلة ، الى جانب المبادئ والقيم الاساسية السائدة فيه ، ومن ثم يتاثر ذلك النظام بالتفاعلات التي تجري بين اطرافه الكبرى ، ومنها الولايات المتحدة وروسيا .

ان الولايات المتحدة تمثل احد اكبر مراكز العالم الغربي ، وقد وصلت الى مرحلة الاحادية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة ، واخذت تسرع بعملية عسكرة للتفاعلات الدولية بعد احداث 11 ايلول 2001 اي بعد وصول المحافظين الجدد الى السلطة فيها ، الا ان ذلك تسبب بمزيد من اضعاف لقدرتها التنافسية ، ومن ثم اعطى ذلك فرص لنهوض روسيا ، الى جانب بروز اكبر للصين ، ولم يمضي العقد الاول من هذا القرن الا وكانت روسيا تظهر صدامها الاول مع الغرب عموما في موضوع اجتياح اجزاء من جورجيا وفصل ابخازيا واوسيتيا الجنوبية منها ، ثم وفي العام 2013 اظهرت روسيا مزيدا من التقدم باتجاه رفض احداث تغيير كبير في توجهات اوكرانيا لصالح الغرب ، وهو ما قادها الى التدخل غير المباشر في شرق اوكرانيا وثم استقطاع شبه جزيرة القرم منها وضمها الى روسيا عام 2014 ، وهو ما انتهى الى : تجميد عضوية روسيا في مجموعة الـ 8 الكبرى ، ورفض عقوبات غربية عليها .

وفي العام 2022 ، كان على قمة الحكم في الولايات المتحدة الرئيس جو بايدن ، والذي يمثل توجه المؤسسات والنخب الامريكية التقليدية ، في ضرورة احتواء روسيا ، واتجه الى مزيد من فرض القيود عليها ، وتقديم مزيد من الدعم لاوركرانيا ، وهو ما كان سببا في اتجاه الرئيس الروسي الى تسريع الاتجاه الى غزو اوكرانيا عام 2022 ، ومن ثم تصاعد حدة الخطاب الصراعى بين الطرفين .

لقد كانت العملية العسكرية الروسية في اوكرانيا سببا لان يكون الغرب في موقف صعب ، لان التدخل العسكري لحماية اوكرانيا جاء بموجب اتفاقية نزع السلاح النووي الاوكراني لعام 1994 (اتفاقية بودابست) ، والتي كانت اطرافها اوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة وبريطانيا ، وتم فيها تقديم ضمانات امنية لاستقلال اوكرانيا وسيادتها من اي عدوان خارجي او التأثير الاقتصادي على سياساتها او استخدام اسلحة نووية ضدها مقابل تخليها عن الاسلحة النووية ، وقد طرح موضوع الالتزامات الدولية بعد ان طلب البرلمان الاوكراني من الدول الضامنة التدخل لضمان وحدة وامن اوكرانيا على اثر استقطاع شبه جزيرة القرم عام 2014 ، ثم طرح نفس الموضوع بعد التدخل العسكري الروسي المباشر في اوكرانيا عام 2022. الا ان الدول الغربية تدرك ان من يقوم بتلك العمليات هي: روسيا ، ولا يمكن للولايات المتحدة المغامرة بحرب نووية لحماية التزاماتها ، ولهذا اختارت الدول الغربية اللجوء الى دعم قدرات اوكرانيا لتكون قادرة على رد تلك العمليات العسكرية .

ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اراد ان تصعد روسيا الى قمة الهرم الدولي، ولهذا كان كثيرا ما يعزز من علاقاته مع الصين ، والدعوة الى رفض القطبية الاحادية والهيمنة الامريكية ، الى جانب



اتجاهه الى تعزيز قدرات روسيا العسكرية ، ومستندا الى احتياج اوروبا الى الطاقة من روسيا. وعندما باشر بالعمليات العسكرية في اوكرانيا ، صرح في اكثر من مناسبة ان الهيمنة الامريكية والقطبية الاحادية انتهت ، وان العالم تغير.

لقد تسببت الحرب في اوكرانيا في تزايد مستوى الصراع في العلاقات الامريكية الروسية ، في ظل تزايد مستوى العقوبات الغربية على روسيا، وتزايد توجهات واستعدادات حلف الناتو للتعامل مع اي تحول في الحرب الاوكرانية بما يؤكد حرصه على تعزيز مصالحه ورؤاه في اوروبا على وجه التحديد.

ان وجه الخطورة في هذه العلاقات ، ان كل من الدولتين هما قوى نووية كبرى، وان النظام العالمي يشهد تحولات هو الاخر ، ففي ظرف تتراجع التفاعلات الدولية وتتصاعد التفاعلات العالمية ، التي يكون جزء من تفاعلاته اطراف من غير الدول ، ومزيد من التقارب بين اطراف العالم ، ومزيد من حضور المؤشرات الموحدة التي تلتزم بها جميع الفواعل العالمية ، ومزيدا من الوعي بان المشتركات تستدعي ان تضحي الدول ببعض حقوقها لصالح التزامات عالمية مشتركة كبيرة... وعليه فان ازمة بحكم التدخل العسكري الروسي في اوكرانيا ، والرد الغربي عليه بمزيد من الدعم لاوكرانيا ، ومزيد من الاستعدادات العسكرية وتحديدًا من اطراف اوروبية مثل المانيا التي رفعت من سقف استعداداتها العسكرية ،... ان ذلك يمكن ان يحدث تغير في النظام العالمي ، ويدفعه اما الى فوضى كلية او جزئية ، او ربما تجد الاطراف المختلفة فرصة لتسويات مقبولة.

ان ما يمكن ان تستقر عليه العلاقات الامريكية الروسية انما ياخذ احد الاحتمالات : استمرار الصراع ، او الاتجاه الى تفكيك بنية الصراع والتحول الى المسار التقليدي الطبيعي بينهما ، او التحول الى مزيد من الصراعات والازمات بينهما ، والاحتمال الاقرب هو الاتجاه الى تفكيك بنية الصراع في المستقبل القريب ، لان الطرفين يعيان حجم الكلف المترتبة عن استمرار الصراع ، والكلف عن اي مواجهة عسكرية بينهما.

والنظام العالمي ، سيكون اكثر القيم المتأثرة من نتائج العلاقات الامريكية الروسية، واحتمالاتها ، فذلك النظام يتجه الى مزيد من الشعور بالتقارب ، ومزيد من الادراك ان متطلبات العيش المشترك تفرض على كل الاطراف الشعور بحجم التحديات والتهديدات التي تجابه الانسانية.

وفي ختام هذا البحث، تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

(1) تعاملت الولايات المتحدة وروسيا ، مع الازمة الاوكرانية بين عامي 2012- 2021 بمنطق التنافس واحيانا الصراع ، فروسيا ارادت ان تثبت حضورها في محيطها الاقليمي وعدم السماح للدول الغربية بتوسيع حلف الناتو ، بينما عملت الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة على تقديم مزيد من الدعم لاوكرانيا ، والعمل على تحقيق مزيد من الاحتواء لروسيا.

(2) ان روسيا في عهد الرئيس بوتين ترى ان عليها ان تستعيد مكانتها الامبراطورية كاحد القوى العظمى ، وانها لا ترض ان يتم توسع حلف الناتو في محيطها الاقليمي.

(3) وقعت الحرب الأوكرانية في العام 2022 نتيجة تقاطع السياسات الأمريكية-الغربية ، والروسية ، فالمجموعة الغربية ارادت ان تبعد اوكرانيا عن روسيا وارادت تحقيق مزيد من الاحتواء لروسيا ، بينما ارادت روسيا تأكيد حضورها عالميا ، وانها قوة عظمى .

(4) ان ما يمكن ان تستقر عليه العلاقات الأمريكية الروسية ، انما يقع في عدة احتمالات ، اكثر واقعية هو الاتجاه الى تفكيك بنية الصراع ، المرتبط بجزء منه بالحرب الأوكرانية ، والاتجاه الى ادارة علاقات تنافسية ، واحد مؤشرات ان الولايات المتحدة لم تضع روسيا ضمن اعلى مصادر التحدي العالمية لهيمنتها وسياساتها ، بموجب استراتيجية الامن القومي لعام 2022 ، انما وضعت الصين بوصفها اكبر تحدي عالمي .

(5) ان مستقبل النظام العالمي ، بوصفه واحد من اكثر القضايا والقيم التي تتأثر بما ستكون عليه العلاقات الأمريكية الروسية، انما سيعمل على اعادة تكييف نفسه ، واحتواء تداعيات الحرب الأوكرانية واحتواء تداعيات الصراع في العلاقات الأمريكية الروسية .

## الهوامش

1 - تاسست اوكرانيا تاريخيا باسم: دولة كييف روس أو روس الكييفية، والتي تضم العرق السلافي ، وهي اثنية تمتد الى روسيا وبيلاروسيا واورانيا، وكان مركزها مدينة كييف، وتلك الدولة ظهرت بالقرن التاسع الميلادي واستمرت حتى القرن الثالث عشر الميلادي، قبل ان تضعف وتتفكك بفعل غزوات المغول واصبح اراضيها تحت حكم : بولندا وخاتية القرم التي اسسها المغول في شبه جزيرة القرم.  
ينظر مثلا:

محمد صادق محمد الكرباسي، وتورال باختجمال مجدوف، الإسلام في أوكرانيا، بيروت ، بيت العلم للنابهين ، 2020 ، ص16.

وفي منتصف القرن السابع عشر اندلعت الحرب الروسية البولندية وانتهت الى تقسيم الاراضي الأوكرانية : القسم الشرقي الى روسيا والقسم الغربي الى بولندا ، وصولا الى عام 1772 عندما اصبحت روسيا تسيطر على اغلب الاراضي الشرقية والشمالية لاورانيا ، بينما سيطرت امبراطورية النمسا على الاجزاء الغربية والجنوبية منها ، وهو ما استمر حتى العام 1917 ، ففي العام 1917 اندلعت حرب الاستقلال الأوكرانية والتي انتهت الى ظهور جمهورية اوكرانيا الشعبية ، الا ان الروس تدخلوا عسكريا فيها عام 1919 واسسوا على اراضيها : جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفيتية في عام 1922 ، واستمر حالها الى عام 1991 عندما انفصلت عن الاتحاد السوفيتي.  
ينظر مثلا:

محمود سالم السامرائي ، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، عمان، الأكاديميون العرب للنشر والتوزيع، 2021، ص92.

2 - محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والإستراتيجيات، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018، ص153-154.

3- جيمس كروفورد، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ط8، ترجمة محمود محمد الحرثاني ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2022، ص674.

4 -تقرير : رئيس أوكرانيا السابق: بوتين ومساعدوه يجب أن يزجوا خلف القضبان، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.alhurra.com/ukrainewar/2022/12/15>

5 - ندرورادين، و كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي ،، مؤسسة راند، 2017 ، ص11.  
وللمزيد ينظر مثلا:

عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، مايو 2022، ص3.

6 - تقرير : بوتين خلال توقيع اتفاقية التعاون مع الدونباس: اتفاق مينسك لم يعد موجوداً، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.almayadeen.net/news/politics>

- 7- تقرير : الكرملين: العودة إلى "الثماني الكبار" ليست غايتنا في حد ذاتها، ، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.rtarabic.com/russia/1040307>
- 8- فهميم الصوراني، محمد المنشاوي، قمة بوتين بايدن.. من التفاؤل الحذر إلى هستيريا ما قبل الحرب، ، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics/2021/12/9>
- 9- احتياطات الذهب - قائمة البلدان، ، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/country-list/gold-reserves>
- وايضا : إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، موقع البنك الدولي، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 10- جوناثان ماسترز، كم تبلغ قوة الجيش الروسي؟، ترجمة احمد بدوي، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.noonpost.com/content/4416>
- 11- تقرير : واشنطن تعلن تطوير صواريخ جديدة عقب انسحابها من معاهدة مع روسيا للحد من الصواريخ النووية المتوسطة، ، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/45901>
- وينظر مثلا:
- تقرير : بوتين يعرض أسلحة جديدة لا مثيل لها في العالم ، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://sputnikarabic.ae/20180301/-1030442806.html>
- 12- سار الياس، ما هي معاهدة "ستارت 3" أو "نيو ستارت"؟، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/politics/9F>
- 13- تقرير : بوتين: سنوات تطوير قدراتنا العسكرية بما في ذلك النووية ، بتاريخ 30 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.dw.com/ara-64180291>
- 14- انس محمد الطراونة ، عودة فلاديمير بوتين والتحديات الروسية الغربية، عمان ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022، ص18.
- وللمزيد ينظر مثلا: احمد سليم البرصان ، تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها الى الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 68، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط . 2014، ص33.
- 15- اثير ناظم عبد الواحد الجاسور، مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً، مجلة السياسية والدولية، العدد 11، الجامعة المستنصرية ، 2009، ص126-127.
- 16- ديرا موريس، زيارة أوباما بداية حقبة جديدة في العلاقات مع روسيا، ، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.youm7.com/story/2009/7/6/115582>
- 17- عامر هاشم عواد، متغير الارهاب وأثره في ازمة العلاقات الروسية - الامريكية - العراق وسوريا أنموذجا، مجلة دراسات دولية ، العدد 81، جامعة بغداد، 2020، ص87.
- 18- اسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في اوكرانيا الخيارات و الرهانات، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2020 ، ص68.
- 19- تقرير : واشنطن تعلن عن مساعدات جديدة لأوكرانيا خلال اجتماع دولي بألمانيا، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.dw.com/ar/a-63055037>
- 20- تقرير : زيلينسكي يختتم زيارة تاريخية لواشنطن ويؤكد أن المساعدات الأمريكية لبلاده "استثمار" في الأمن العالمي، بتاريخ 22 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.france24.com/ar//20221222>
- 21- تقرير : الاتحاد الأوروبي يحدد سعر النفط الروسي بـ 60 دولاراً للبرميل والموافقة الاحد المقبل، بتاريخ 22 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://shafaq.com/ar>
- 22- تقرير : بايدن يوافق على إرسال أنظمة "باتريوت" لأوكرانيا بعد أن يوضح البنتاغون القضايا المتعلقة بصيانتها، بتاريخ 28 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1417000>
- 23- تقرير : بوتين يهاجم أمريكا ويؤكد تلاشي الهيمنة الغربية، بتاريخ 24 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://nournews.ir/Ar/News/102632>

### قائمة المصادر

#### الكتب:

- 1) اسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في اوكرانيا الخيارات و الرهانات، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2020
- 2) انس محمد الطراونة ، عودة فلاديمير بوتين والتحديات الروسية الغربية، عمان ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، 2022
- 3) جيمس كروفورد، مبادئ القانون الدولي العام لبراونلي، ط8، ترجمة محمود محمد الحرثاني ، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، 2022
- 4) محمد جاسم حسين الخفاجي، روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والإستراتيجيات، عمان ، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2018، ص153-154.
- 5) محمد صادق محمد الكرباسي، وتورال باختجمال محذوف، الإسلام في أوكرانيا، بيروت ، بيت العلم للنابهيين ، 2020
- 6) محمود سالم السامرائي ، إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة نهاية القطبية الأحادية، عمان، الأكاديميون العرب للنشر والتوزيع، 2021
- 7) ندرورادين، و كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي ،، مؤسسة راند، 2017

#### البحوث والتقارير:

1. اثير ناظم عبد الواحد الجاسور، مواقف الدول الكبرى من عملية توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً، مجلة السياسية والدولية، العدد 11، الجامعة المستنصرية ، 2009
2. احمد سليم البرصان ، تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها الى الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 68، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط • 2014
3. عامر هاشم عواد، متغير الارهاب وأثره في ازمة العلاقات الروسية - الامريكية - العراق وسوريا أنموذجاً، مجلة دراسات دولية ، العدد 81، جامعة بغداد، 2020
4. عصام عبد الشافي، الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، مايو 2022

#### مقالات الانترنت:

- 1) إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، موقع البنك الدولي، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>
- 2) احتياطيات الذهب - قائمة البلدان ، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://ar.tradingeconomics.com/country-list/gold-reserves>
- 3) تقرير : الاتحاد الأوروبي يحدد سعر النفط الروسي بـ 60 دولاراً للبرميل والموافقة الاحد المقبل، بتاريخ 22 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://shafaq.com/ar>
- 4) تقرير : الكرملين: العودة إلى "الثماني الكبار" ليست غايتنا في حد ذاتها، ، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.rtarabic.com/russia/1040307>
- 5) تقرير : بايدن يوافق على إرسال أنظمة "باتريوت" لأوكرانيا بعد أن يوضح البنتاغون القضايا المتعلقة بصيانتها، بتاريخ 28 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1417000>
- 6) تقرير : بوتين خلال توقيع اتفاقية التعاون مع الدونباس: اتفاق مينسك لم يعد موجوداً، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.almayadeen.net/news/politics>
- 7) تقرير : بوتين يعرض أسلحة جديدة لا مثيل لها في العالم ، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://sputnikarabic.ae/20180301/-1030442806.html>
- 8) تقرير : بوتين يهاجم أمريكا ويؤكد تلاشي الهيمنة الغربية، بتاريخ 24 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://nournews.ir/Ar/News/102632>
- 9) تقرير : بوتين: سنواصل تطوير قدراتنا العسكرية بما في ذلك النووية ، بتاريخ 30 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.dw.com/ara-64180291>
- 10) تقرير : رئيس أوكرانيا السابق: بوتين ومساعدوه يجب أن يزجوا خلف القضبان، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.alhurra.com/ukrainewar/2022/12/15>
- 11) تقرير : زيلينسكي يختتم زيارة تاريخية لواشنطن ويؤكد أن المساعدات الأمريكية ليلاده "استثمار" في الأمن العالمي، بتاريخ 22 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.france24.com/ar//20221222>

- 12) تقرير : واشنطن تعلن تطوير صواريخ جديدة عقب انسحابها من معاهدة مع روسيا للحد من الصواريخ النووية المتوسطة، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.independentarabia.com/node/45901>
- 13) تقرير : واشنطن تعلن عن مساعدات جديدة لأوكرانيا خلال اجتماع دولي بألمانيا، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.dw.com/ar/a-63055037>
- 14) جوناثان ماسترز، كم تبلغ قوة الجيش الروسي؟، ترجمة احمد بدوي، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.noonpost.com/content/4416>
- 15) ديراموريس، زيارة أوباما بداية حقبة جديدة في العلاقات مع روسيا، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.youm7.com/story/2009/7/6//115582>
- 16) سار الياس، ما هي معاهدة "ستارت 3" أو "نيو ستارت"؟، بتاريخ 23 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.alaraby.co.uk/politics/9F>
- 17) فهم الصوراني، عهد المنشاوي، قمة بوتين بايدن.. من التفاؤل الحذر إلى هستيريا ما قبل الحرب، بتاريخ 13 كانون الاول 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/politics/2021/12/9>



تاريخ استلام البحث 12 / 3 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 20 / 4 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي في إسبانيا

### The Popular Party (PP) and its political role in Spain

أ.د. ستار جبار الجابري

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Prof.Dr. Sattar Jabbar Al-Jaberi

Center for Strategic and International Studies /University of Baghdad

sattar.aljaberi17@gmail.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

الحزب الشعبي (Partido Popular) حزب سياسي إسباني محافظ ليبرالي، يعد أحد أكبر حزبين في إسبانيا، يجمع التيار الليبرالي وتيار الديمقراطية المسيحية، وصل إلى السلطة أول مرة في انتخابات العام 1996، وهو صاحب ثاني أطول مدة في حكم إسبانيا بعد انتهاء عهد الدكتاتورية، وكان الحزب في بداياته ينتمي للتيار اليميني المحافظ، ولكنه تطور بمرور الزمن، ولاسيما تحت رئاسة خوسيه ماريّا أثنار، ليتحول إلى حزب محافظ يعتنق أيضا مبادئ التيار المسيحي الديمقراطي والتيار النيوليبرالي، لاسيما فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية.

وسيتناول البحث تأسيس الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي، وبنية الحزب، وفكره السياسي، وأهم القيم والمبادئ التي يؤمن بها، والسياسة الخارجية للحزب، فضلاً عن موقفه من العراق .

الكلمات المفتاحية: "إسبانيا"، "الأحزاب السياسية"، "الحزب الشعبي"، "الدور السياسي"

## Abstract

The Popular Party (Partido Popular) is a conservative, liberal Spanish political party. It is one of the two largest parties in Spain, combining the liberal current and the Christian democracy trend. It came to power for the first time in the 1996 elections, and it is the owner of the second longest term in Spain after the end of the dictatorship era. In its infancy, the party belonged to the conservative right-wing movement, but it developed over time, especially under the presidency of Jose Maria Aznar, to transform into a conservative party that also embraces the principles of the Christian Democratic current and the neoliberal current, especially with regard to its economic policies.

The research will deal with the establishment of the Popular Party (PP), its political role, the party's structure, its political ideology, the most important values and principles it believes in, the party's foreign policy, as well as its position on Iraq.

**Keywords:** "Spain", "political parties", "the popular party", "the political role"

## المقدمة

الحزب الشعبي (Partido Popular) والذي يعرف اختصاراً (PP) حزب سياسي إسباني محافظ ليبرالي، يعد جزءاً من الطيف السياسي لوسط اليمين، يعد أحد أكبر حزبين في إسبانيا، يجمع التيار الليبرالي وتيار الديمقراطية المسيحية.

**أهمية البحث :** تتمثل أهمية البحث في أن الحزب الشعبي وصل إلى السلطة أول مرة في انتخابات العام 1996، وهو صاحب ثاني أطول مدة في حكم إسبانيا بعد انتهاء عهد الدكتاتورية وانتقال البلاد إلى النظام الديمقراطي في أعقاب وفاة الجنرال فرانكو في العام 1975، ولا يسبقه في ذلك إلا الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني.

**هدف البحث :** يهدف البحث إلى دراسة تكوين الحزب وتحليل دوره السياسي، من خلال فكره السياسي، فضلاً عن سياساته الداخلية والخارجية .

**مشكلة البحث :** تأتي مشكلة البحث من أن إسبانيا كانت خارجة من عهد طويل اتسم بالدكتاتورية، وكانت بحاجة إلى تنوع سياسي، وقد جاء الحزب الشعبي ليمثل طيفاً مهماً من المجتمع الإسباني، وهو التيار المحافظ الليبرالي.

**فرضية البحث :** تتمثل فرضية البحث في أن الحزب الشعبي أضاف الكثير من الحيوية على النظام السياسي في إسبانيا، وأن الانضباط الحزبي الذي تميز به كان مثلاً للأحزاب السياسية الأخرى في إسبانيا.

**الإطار المنهجي للبحث :** سيتناول البحث تأسيس الحزب الشعبي (PP) ودوره السياسي، وبنية الحزب، وفكره السياسي، وأهم القيم والمبادئ التي يؤمن بها، والسياسة الخارجية للحزب، من خلال المنهجين التاريخي، والوصفي التحليلي.

### أولاً : تأسيس الحزب ودوره السياسي

أسس السياسي الإسباني مانويل فراغا الذي تولى عدداً من الوزارات في حكومات مختلفة في عهد الجنرال فرانكو حزب "التحالف الشعبي" في العام 1976، الذي كان يمثل اتحاداً يضم أحزاباً صغيرة يترأسها ساسة ينتمون للتيار المحافظ في عهد فرانكو. وحقق التحالف الشعبي نتائج متواضعة، إذ لم تتجاوز أصوات الناخبين التي حصل عليها في انتخابات عامي 1977 و 1979 نسبة 9%، وتلك الانتخابات فاز بها أدولفو سواريث أول رئيس حكومة دستوري منتخب ديمقراطياً في إسبانيا على رأس ائتلاف (اتحاد الوسط الديمقراطي) .



ويوصف الحزب الشعبي بأنه حزب إسبانيا المحافظ الليبرالي، ومن تاريخ الحزب يتضح أنه في بداياته كان ينتمي للتيار اليميني المحافظ، ولكنه تطور بمرور الزمن، ولاسيما تحت رئاسة خوسيه ماريا أثنار، ليتحول إلى حزب محافظ يعتقد أيضا مبادئ التيار المسيحي الديمقراطي والتيار النيوليبرالي، لاسيما فيما يتعلق بسياساته الاقتصادية.

عقب انفراط عقد "اتحاد الوسط الديمقراطي" في العام 1981 نتيجة تفاقم المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية وأدت إلى استقالة سواريث من رئاسة الحزب والحكومة، انضمت بعض فروع ذلك الحزب، وهي "الحزب الديمقراطي الشعبي"، و"الحزب الليبرالي"، وأحزاب إقليمية يمينية إلى "التحالف الشعبي" الذي حصل نتيجة لذلك على 25% من أصوات الناخبين في انتخابات العام 1982.

وفي العام 1986 جرى استفتاء شعبي حول بقاء إسبانيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ودعا حزب "التحالف الشعبي" المواطنين إلى الامتناع عن التصويت، إلا أن غالبية الإسبان صوتوا لصالح البقاء في الحلف الأطلسي، وفي نهاية العام نفسه حقق "التحالف الشعبي" نتائج سيئة في الانتخابات الإقليمية التي جرت في إقليم الباسك، فاستقال مانويل فراغا من رئاسة الحزب، وفي المؤتمر العام الذي عقده "التحالف الشعبي" في العام 1987، اختير أنطونيو هرنانديث مانثشا رئيسا للحزب.

بيد أن ذلك التغيير في القيادة لم يحقق النتائج المرجوة لزيادة شعبية الحزب، فضلاً عن ذلك فقد أدى فوز غريمه السياسي الأكبر، الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني، بالأغلبية المطلقة مرتين متتاليتين في الانتخابات العامة في 1982 و1986، إلى دخول حزب "التحالف الشعبي" أزمة عميقة، فعاد مانويل فراغا للإسماك بزمام قيادته مؤقتاً ليعيد تأسيسه من جديد. وشدد الحزب في مؤتمره العام الذي انعقد في كانون الثاني 1989 على مبادئه النيوليبرالية، وخفف ملامح انتمائه للسياسات المحافظة القديمة، وغير اسمه إلى "الحزب الشعبي"، وأصبح مانويل فراغا أول رئيس للحزب الجديد<sup>1</sup>.

اختير خوسيه ماريا أثنار، الذي كان في ذلك الوقت رئيساً لحكومة إقليم قشتالة وليون، مرشحاً للحزب الشعبي في الانتخابات العامة بناءً على اقتراح مانويل فراغا في أيلول 1989، وفي نيسان 1990 انتُخب أثنار رئيساً للحزب، وتمت تسمية مانويل فراغا "الرئيس المؤسس" للحزب الشعبي ورئيساً شرفياً له مدى الحياة. وفي العام 1993 أجريت انتخابات عامة فاز بها رئيس الحكومة الاشتراكي فيليبي غونزاليس وخسرهما خوسيه ماريا أثنار، ولكن حزبه أصبح زعيماً للمعارضة البرلمانية. وفي الانتخابات العامة التي جرت في آذار 1996، فاز الحزب الشعبي بأغلبية ضئيلة للغاية ليضع بذلك نهاية لحقبة الحكم الاشتراكي التي استمرت ثلاثة عشر عاماً ونصف العام تحت قيادة فيليبي غونزاليس،

وتولى الحزب الشعبي الحكم بتأييد من ثلاثة أحزاب قومية إقليمية في البرلمان، وهي حزب (الوفاق والوحدة) الكتالوني و(الحزب القومي الباسكي) و(الائتلاف الكناري)<sup>2</sup>.

كان فوز الحزب الشعبي يعود بالدرجة الأولى إلى الوضع الاقتصادي السيء الذي كانت تعيشه إسبانيا وقتئذ، وفضائح الفساد التي لاحقت الحزب الاشتراكي الحاكم، فاهتم خوسيه ماريًا أثنار بالقضايا الاقتصادية، واتخذ سلسلة من الإجراءات أهمها تحرير الاقتصاد وخفض عجز الميزانية العامة وخصخصة بعض القطاعات والشركات الحكومية. وسمحت تلك السياسات بتطوير الاقتصاد الإسباني والقضاء على كثير من العقبات البيروقراطية والوفاء بشروط "معاهدة ماستريخت"، وهو ما سمح لإسبانيا بالانضمام إلى المجموعة الأولى من الدول التي قررت استخدام العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) في كانون الأول 1997، وأدى تحسن الوضع الاقتصادي إلى فوز الحزب الشعبي في الانتخابات العامة في آذار 2000 بالأغلبية المطلقة.

تسببت مشاركة إسبانيا في التحالف الذي قاده الولايات المتحدة للحرب على العراق في العام 2003 بزعامة في تآكل شعبية الحزب الشعبي تدريجياً، كما تسببت التفجيرات التي وقعت في مدريد في 11 آذار 2004 في خسارة الحزب الشعبي تحت قيادة ماريانو راخوي<sup>3</sup> للانتخابات العامة، وعودة الاشتراكيين للحكم تحت قيادة خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو لفترتين تشريعتين متتاليتين، أصبح الحزب الشعبي خلالهما زعيماً للمعارضة البرلمانية.

عرف الحزب نفسه "وسطي إصلاحياً" (centro reformista) خلال مؤتمره السادس عشر، في 2004، وأعلن في 2010 كونه أكبر حزب إسباني حسب عدد المنتسبين له، إذ بلغ (800.000) منتسباً، واستمر الحزب في ضم أحزاب أخرى تنتمي لطيفه السياسي أو التحالف الشامل معها، كحزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي الذي ضمه سنة 2005، وحزب الوحدة البلنسية (Unió Valenciana) الجهوي منذ العام 2011، خلال الانتخابات التشريعية للعام 2011 تكفل الحزب مع مجموعة من الأحزاب الجهوية مثل "اتحاد الشعب النافاري" (Unión del Pueblo Navarro) و "الحزب الأراغوني" (Partido Aragonés).

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، تدهورت أوضاع إسبانيا الاقتصادية ولم تتمكن الحكومة الاشتراكية من معالجتها، وتفاقت معدلات البطالة وتدهورت شعبية الحكومة، ففاز الحزب الشعبي في الانتخابات المبكرة التي أجريت في تشرين الثاني 2011 بالأغلبية المطلقة، وعاد إلى الحكم. وأدت إجراءات التقشف التي اضطرت حكومة الحزب الشعبي لتطبيقها في محاولة إصلاح الوضع الاقتصادي والإخفاق في حل مشكلة البطالة، إلى تآكل الشعبية الكبيرة التي وصل بها الحزب إلى الحكم، ففاز بأغلبية ضئيلة في الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول 2015<sup>4</sup>.

وفي 27 نيسان 2015 أكد رئيس وزراء إسبانيا ماريانو راخوي ترشحه في الانتخابات التشريعية المقررة نهاية العام 2015 لولاية جديدة، وطمان رئيس الحزب الشعبي أنصاره القلقين، قائلاً أن الأوضاع ستكون معه أفضل، ولم يخف الضرر الذي سببته للحزب الشعبي الحاكم، سلسلة فضائح الفساد المالي التي تورطت فيها قيادات من حزبه، أصعبها وأكثرها إيلافا وإزعاجاً، تلك التي كان لا يزال حينها يتابعها المحققون مع رودريغو راتو، نائب رئيس الحكومة في عهد خوسي ماريا أثنار، والمدير الأسبق لصندوق النقد الدولي، ولم يتردد راخوي في وصف راتو برفيقه في الحكومة الذي تحققت في عهده إنجازات اقتصادية مهمة، لكنه أوضح بجلاء أن الإجراءات القضائية يجب أن تأخذ مداها القانوني، حتى النهاية، ما يعني أنه لا يستطيع وقفها أو تبرير التهم الثقيلة، وعددها خمسة، التي قادت راتو إلى مقرات الأمن والضرائب ومكافحة الجرائم المالية؛ فقد تباينت المخالفات والتجاوزات بين التملص الضريبي، والكذب على المصالح المكلفة باستخلاصها، والتستر على الحجم الحقيقي للثروة، وتهريب الأموال إلى الخارج، لذلك بدأ نقاش داخلي في صفوف الحزب، يتحدث صراحة عن ضرورة التفكير في قيادة بديلة للحزب الشعبي، على ضوء المؤشرات السلبية في الساحة العامة، تدعمها استطلاعات للرأي، تتنبأ بما يشبه اليقين، بخسارة الحزب الشعبي للاستحقاقات المقبلة، البلدية والإقليمية والتشريعية، وبالنسبة لمختلف التقارير والتحليلات، فإن الخسارة آتية لا ريب فيها، لكن تقديرات مداها، تختلف من محل إلى آخر، فالسيناريوهات الكارثية تتوقع زلزالاً عنيفاً في حزب ( P.P ) قد يتدرج من جرائه إلى المرتبة الثالثة، بعد الحزب الاشتراكي العمالي وحزب (بوديموس)، وهذا احتمال، إن تحقق، سيدخل إسبانيا في منطقة المجهول واللايقين السياسي، ولم يثر الحزب الشعبي، حتى في ظل زعامة، خوسي ماريا أثنار، المشهور بعنجهيته وصلافته حتى مع المنتسبين لحزبه، لم يثر هذا القدر من المعارضة له، على الرغم من نجاح نسبي للحكومة الحالية في إخراج الاقتصاد من النفق الذي تركته فيه الحكومة الاشتراكية<sup>5</sup>.

وفي هذا السياق، تشكلت تحالفات في عدد من المناطق ضد الحزب الشعبي، وحدث بين حركة بوديموس (Podemos) وحركة المواطنين (ciudadanos) والاشتراكيين واليسار الموحد في بعض الجهات، رافعة شعار "متحدون ضد (PP)، ويضفي هذا الحلف الذي أملتته الضرورة الانتخابية على المشهد السياسي ضباباً قاتماً على المشهد السياسي في إسبانيا؛ فهو يعمق القطيعة بين "الشعبي" و"الاشتراكي" ويجعل أمراً مستحيلاً قيام تحالف بينهما، سواء على صعيد الحكومات الإقليمية أو السلطة التنفيذية الوطنية لوقف زحف الأحزاب الجديدة، لذلك بدأ الحزب الشعبي يشعر بالحصار والعزلة، لدرجة ان حركة "ثيودادانوس" التي خرجت من معطفه وبالتالي فهي ذات منزع ليبرالي تخلت عنه وانضمت إلى التحالف المعادي، ولم تنفع تحذيرات قادة الحزب الشعبي، ومشاركة رئيسه في الحملات الانتخابية خارج مدريد، من التصويت لصالح قوى غامضة، تفتقد برامج واضحة قادرة على إخراج البلاد من الأزمة، مثلما لا تتوفر على تجربة في تدبير الشأن العام وطنياً وإقليمياً ودولياً، وكان ذلك الظرف يشبه الظرف الذي أسقطه في الانتخابات عام 2004 في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها العاصمة مدريد،

وخلفت حوالي مائتي قتيل وما يقرب من ألف من المعاقين والجرحى، وكانت من فعل إسلاميين متشددين، انتقاماً من حكومة أثنار التي شاركت في غزو العراق، فلما اكتشف الرأي العام الإسباني كذب الحكومة ومحاولتها إصاق تهمة العمل الإرهابي لمنظمة (إيتا) الانفصالية، خرج الشعب في مظاهرات حاشدة وصوت ضد مرشحها، ما مكن الاشتراكيين من العودة إلى السلطة، وبدوا ان شبح العراق، يقض حتى الآن مضجع قادة الحزب الشعبي، من خلال التهم الثقيلة التي يواجهها أحد قادته السابقين ومهندس سياساته الاقتصادية (راتو)<sup>6</sup>.

وقد كشفت بعض الصحف الإسبانية عن حقيقة أسطورة (راتو) صاحب المعجزات الاقتصادية، فقد نقصت في ماضيه بالصندوق الدولي واستتجت أن الرجل لم يكن ناجحاً في مهمته، وتنقصه الكفاءة والروح الابتكارية، ما جعله يستقيل من المنصب بعد أقل من ثلاث سنوات بتبريرات شخصية، وحسب مصادر صحفية وشهادات من داخل صندوق النقد الدولي، لم يتمكن المدير الإسباني من ضخ دماء التجديد في مؤسسة الاقراض الدولي، لذلك ترى العديد من الصحف الإسبانية أن لعنة العراق تلاحق اليمين الإسباني، على تسرعه ومعاكسته لتوجهات الشعب الإسباني<sup>7</sup>.

تميزت فترة ولاية راخوي الأولى بشدة الأزمة المالية الإسبانية وأشرف على إعادة هيكلة النظام المالي الإسباني فضلاً عن إصلاح كبير لقطاع العمل، وبلغت الأزمة المالية ذروتها مع إنقاذ النظام المصرفي الإسباني في حزيران 2012، وبلغت البطالة ذروتها عند 27 بالمائة في عام 2012، ما أدى إلى انخفاض مبدئي للحزب الشعبي في استطلاعات الرأي، تفاقم بعدها الوضع بسبب الكشف عن سلسلة من قضايا الفساد التي أضرت بسمعة الحزب بشكل كبير، فضلاً عن عوامل أخرى أدت إلى تحول عميق في النظام الحزبي الإسباني، مع صعود أحزاب سياسية جديدة من اليسار واليمين، حزب (بوديموس) و(المواطنون) .

خسر الحزب أغلب أصواته في الانتخابات العامة لعام 2015، لتصل الانتخابات إلى طريق مسدود، فقد أدت تلك الانتخابات إلى تشكيل مجلس نواب جعل من تشكيل الحكومة أمراً صعباً للغاية. نتيجة لذلك، كانت إسبانيا بدون حكومة لأكثر من ستة أشهر وأجريت انتخابات جديدة في حزيران 2016، اختير راخوي أخيراً رئيساً للوزراء بدعم من حزب (المواطنون) وامتنع الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني عن التصويت، تميزت حقبة ولاية راخوي الثانية بالانتعاش الاقتصادي وتراجع البطالة، وأشرف راخوي أيضاً على الأزمة الدستورية الإسبانية 2017-2018، التي تميزت باستفتاء الاستقلال الكتلوني لعام 2017 والإعلان الكتلوني من جانب واحد عن الاستقلال في 27 تشرين الأول 2017 ما أدى إلى فرض حكم مباشر في كتالونيا.

انتخب الحزب الشعبي الإسباني المحافظ في 21 تموز 2018 بابلو كاسادو (37 عاماً) رئيساً للحزب خلفاً لماريانو راخوي الذي كان رئيس الحزب منذ 2004 ورئيس الحكومة منذ 2011، والذي أسقط من رئاسة الحكومة بعد أن حجب البرلمان الثقة عنه في الأول من حزيران، وقرر حينها اعتزال الحياة السياسية، بعد أيام على التصويت على مذكرة بحجب الثقة عنه إثر إدانة حزبه في قضية فساد واسعة. وأقرت ثريا سينز دي سانتاماريا منافسة كاسادو بالخسارة قبل إعلان النتائج الرسمية بعد أن أدلى نواب الحزب بأصواتهم في مدريد، ويرى مراقبون أن انتخاب الحقوقي كاسادو الذي وعد بحملة تجديد داخلية يدفع بالحزب الشعبي نحو اليمين.

ويعتمد كاسادو موقفاً متشدداً إزاء كتالونيا، إذ يطالب بإخضاع مخالقات كالدعوة لاستفتاء خلافاً للقانون للقضاء الجنائي بهدف تعزيز الرد القانوني الإسباني على خطر الانفصال، وقال كاسادو في تصريحات سابقة قبيل الانتخابات إن "الحوار مستحيل مع الذين يريدون مخالفة القانون"، منتقداً إدارة منافسته في كتالونيا، إذ كلفها رئيس الحكومة السابق "عملية حوار" أخفقت في منع إعلان استقلال المنطقة من جانب واحد، فضلاً عن ذلك يعارض كاسادو بشدة القتل الرحيم، ويدعو إلى خفض ضريبة الدخل والضرائب المفروضة على الشركات، ويتعين عليه إعادة بناء حزب خسر ثلاثة ملايين ناخب بين الانتخابات التشريعية التي جرت في 2011 وحصل فيها راخوي على الأغلبية المطلقة، وتلك التي نظمت في 2016.<sup>8</sup>

### ثانياً : بنية الحزب الشعبي

منذ العام 1989 كان يجب أن تصدق اللجنة التنفيذية الوطنية للحزب على الدعوة لعقد المؤتمرات الإقليمية والمحلية، ومنذ العام 1999 أصبحت اللجنة الوطنية للحقوق والضمانات في الحزب هي التي تحل في نهاية المطاف القضايا المتعلقة بالتحديات التي تحدث في أي مؤتمر محلي أو إقليمي أو وطني للحزب. أما بالنسبة للحالات الخطيرة، يمكن للجنة الوطنية والرؤساء الإقليميين والوطنيين الاتفاق على التعليق المؤقت لوظائف الأعضاء ذوي المسؤوليات في الحزب، أما ما يتعلق بهيئات الإدارة (المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقات المعتمدة من قبل الهيئات الرئاسية للحزب) فنجد إمكانية تعيين وإقالة المدير التنفيذي وأمناء السر من قبل الأمين العام للحزب، لذلك فإن القيادة المركزية لها سلطة واسعة على تشكيل القيادات الإقليمية، ولكن بعد أن تم انتخاب الرؤساء الإقليميين للحزب، أصبحوا يتمتعون بقدر أكبر من الصلاحيات، وتدرجياً تم تشكيل هيكل تنظيمية إقليمية في الحزب، وتم منح القيادات الإقليمية المنتخبة صلاحيات واسعة، ومنها أنهم منحوا رسمياً الاستقلالية في انتخاب المناصب الداخلية في الأقاليم الإسبانية.<sup>9</sup>

اعترف الحزب بالمنظمات الإقليمية على أنها تتمتع بالاستقلال الكامل لممارسة سلطاتها القانونية، ومن أجل تطبيق المشروع المشترك على مناطق الحكم الذاتي، وحتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي تنص الأنظمة الأساسية للحزب على أنه يعد انتهاكاً خطيراً، ولكن مع توطيد حالة الحكم الذاتي، أصبح هذا الالتزام بـ "اللامركزية" لكل من الحزب والدولة نفسها أكثر وضوحاً، وقد سعى الحزب إلى التكيف الكامل مع النموذج الدستوري للتنظيم الإقليمي. ويبدو أن المفهوم النهائي للعلاقات بين المستويات التنظيمية المختلفة للحزب هو المستوى الهرمي، وبالتالي نص النظام الأساسي على أنه يتعين على مجالس الإدارة 5666 واللجان التنفيذية الامتثال للتوجيهات الواردة من الأجهزة الوطنية، والرؤساء الإقليميون ملزمون بتنفيذ التدابير المناسبة للوفاء بتطوير الاتفاقات المنبثقة عن الهيئات ذات الاختصاص القانوني الأعلى، لذلك يعد الحزب الشعبي يقترب من أعلى مستويات المركزية، فالهيئات المركزية هي التي تقرر<sup>10</sup>.

إن لوائح الحزب الشعبي تنص على أنه يحق للحزب أن يضع لوائحه الداخلية الخاصة به، على أن تتحصل على موافقة لجانه التنفيذية، فضلاً عن ذلك فإن تلك اللوائح تنص على أنه يتعين على البرلمانين التصرف وفقاً لتعليمات قيادة الحزب<sup>11</sup>.

أما مسألة إدارة الانتماء للحزب الشعبي، فقد تركت إلى المستويات الإقليمية الدنيا، فوفقاً لنظام الحزب فإنه يتوجب على المواطن الذي يرغب بالانضمام للحزب أن يذهب إلى المنطقة الإقليمية (الحي، المدينة، الإقليم) لمكان إقامته، كونها اللجنة الإقليمية التي تقرر قبول أو رفض طلبه، على الرغم من أنه يحق له الاستئناف في اللجنة التنفيذية الوطنية.

وفي شأن تمويل الحزب الشعبي، فإن اللجنة التنفيذية الوطنية منذ العام 1989 هي المسؤولة عن تحديد الحصص الدنيا للهيئات المرتبطة بها، وكذلك المساهمات الاقتصادية التي يقدمها الأعضاء في الحزب، والنمط نفسه يسري على المنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالميزانيات، ولكن كما هو معروف لا يتم تمويل الأحزاب السياسية الإسبانية إلا بالحد الأدنى، بفضل مساهمات منتسبيها والمسؤولين فيها، وتمنع التبرعات المجهولة، وبالتالي هناك مركزية كبيرة في الموارد، لأنها تذهب إلى التنظيم المركزي، الذي من مسؤولياته توزيعها بين المنظمات الإقليمية للحزب.

وفيما يتعلق بالحفاظ على الانضباط الداخلي وحل النزاع، فإن لوائح العقوبات التأديبية يتم وضعها من قبل هيئة مركزية في مجلس الإدارة الوطني، والهيكل الإقليمية هي المسؤولة عن تنفيذ تلك اللوائح، ولها سلطات واسعة تصل إلى عقوبة طرد الأعضاء من الحزب، ولكن يبقى للهيئة المركزية القرار النهائي في حال حدوث أي خلاف.

أما بالنسبة لإعداد الترشيحات في الحزب الشعبي للانتخابات المختلفة، فإن وضع الترشيحات في الحزب لمختلف المستويات هو مثال نموذجي لكيفية فهم اللامركزية الحزبية، فتقوم المنظمات المحلية والإقليمية المختلفة للحزب بإعداد واقتراح الترشيحات للبلديات (لجنة الانتخابات المحلية)، وعواصم المقاطعات والأقاليم، أما الانتخابات العامة فتقع مسؤوليتها على اللجنة الوطنية للانتخابات في القيادة المركزية. وفي حالة الترشيحات للبرلمان الأوروبي، حيث تكون إسبانيا دائرة انتخابية واحدة، تتم الموافقة عليها من قبل اللجنة الانتخابية الوطنية.

أما بالنسبة لإعداد البرنامج الانتخابي، وتصميم الاستراتيجية الانتخابية، فتقوم المنظمات الإقليمية بوضع المقترحات، والأجهزة المركزية هي من تقرر في النهاية، ويتم إعداد برامج العمل قبل الانتخابات من قبل اللجان التنفيذية المختلفة داخل الحزب الشعبي، فضلاً عن الميزانيات الانتخابية، على أن تحظى تلك الخطط بموافقة اللجنة التنفيذية الوطنية، ولكن لا بد من التأكيد على أن دور اللجنة التنفيذية الوطنية لا يقتصر على إعطاء الموافقات، وإنما تشارك بشكل مباشر في وضع الخطط للبرامج البلدية والوطنية، أما بالنسبة للانتخابات الوطنية، فسلطة إعداد البرامج تكون بيد قيادة الحزب<sup>12</sup>.

والموضوع الأخير في الانتخابات يتمثل بتشكيل تحالفات ما قبل وبعد الانتخابات، نجد النمط نفسه في الأنشطة السابقة، فالإجراءات المتعلقة بإنشاء تحالفات انتخابية وحكومية يتم تنفيذها من قبل الهيئات الإقليمية على مستويات كل منها، ولكن هناك حق نقض صريح من قبل الهيئات العليا، لاسيما إذا رأت أن تلك التحالفات تؤثر على موقع الحزب على المستوى الوطني. وفيما يتعلق بالتحالفات على مستوى الدولة فإن سيطرة قادة الحزب كاملة، إذ توجد لجنة انتخابية وطنية مرتبطة باللجنة التنفيذية الوطنية للحزب<sup>13</sup>.

### ثالثاً : فكر الحزب الشعبي

أعلن الحزب في برامجه السياسية العديد من النقاط الأساسية التي يعتمدها في مجمل نشاطه السياسي، نذكر منها<sup>14</sup>:

1. إنه حزب وطني ذو دعوة أوروبية، ملتزم بالحرية والديمقراطية والمبادئ والقيم الواردة في الدستور، وأنه يبحث عن فضاءات لقاء من أجل المصلحة العامة، والدفاع عن القانون والاشتراكية والديمقراطية .
2. إنه يدافع عن وحدة إسبانيا والتضامن الإقليمي، والتماسك الاجتماعي كمبادئ ثابتة لمشروعه الوطني .
3. أن لديه التزام لا يتزعزع بالحرية والحقوق الفردية وفصل السلطات، فضلاً عن وجود الضوابط والتوازنات كإطار للتعايش والتقدم في المجتمع.
4. إيمانه بالفرد كمحور لعلمه السياسي والاجتماعي والمؤسسي .

5. دفاعه عن الحق في الحياة والكرامة والممارسة الكاملة للحقوق والحريات في ظروف متساوية بين الرجل والمرأة .
6. أن مبادئه مستوحاة من قيم الحرية والديمقراطية والتسامح والإنسانية المسيحية للتقاليد الغربية .
7. أنه ملتزم بالقدر نفسه بالمبادئ المستمدة من الليبرالية السياسية.
8. أنه يدرك أن العدالة والحرية والمساواة والتعددية السياسية، والتضامن وسيادة القانون واحترام دستور عام 1978 تشكل جوهر الحياة الديمقراطية في إسبانيا .
9. إنه ملتزم بالعدالة الاجتماعية، والدفاع عن الأسرة ورفاهيتها كمؤسسة اجتماعية ومرجعية لقيم التضامن والتعايش التي دعمت تقدم البلد ومواطنيه .
10. إنه يسعى إلى الاستقرار المؤسسي والسياسي، لأنهم دعائم مجتمع يولد الفرص.
11. إن الحزب يشجع الاقتصاد المفتوح، مع احترام الملكية الخاصة الذي يشجع على إنشاء الشركات، وأنه سيواصل تعزيز جميع الإصلاحات القانونية للدفاع عن الملكية الخاصة.
12. إنه يدافع عن مبدأ التضامن بين الدولة والاتحاد الأوروبي كأداة للتماسك وتعزيز التضامن والامتثال لاستقرار الميزانية والحد من الضغط المالي .
13. إنه يعمل على تعزيز التعاون الدائم بين الإدارات بهدف تحقيق ارتباط أوثق وأكثر فاعلية بين المواطنين والمجتمع مع الدولة على المستويات جميعها .
14. إنه يشجع على خلق فرص عمل مستقرة كمنصة لازدهار الأمة الإسبانية من أجل التنمية الشخصية للمواطنين وكضمان لدولة الرفاهية .
15. إنه ملتزم بتقديم الخدمة العامة بمسؤولية وشفافية وصدق وجودة وإدارة مثالية فعالة .
16. تشجيع الحوار الدائم الذي يعيد تقييم المواثيق والاتفاقيات بين القوى السياسية لتحقيق المصلحة العامة للشعب الإسباني، في إطار احترام النظام القانوني .
17. العمل من أجل مجتمع منفتح وتعددي ومحترم، والدعوة الى مجتمع مدني قوي وديناميكي وملتزم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد .
18. التزام الحزب بضمان أن يكون الصدق والنزاهة والشعور بالواجب ومهمة الخدمة دائماً هي القيم التي توجه عمله السياسي .
19. الدعوة إلى مجتمع دولي قائم على علاقات السلام واحترام التنوع وحقوق الأقليات، والعمل على تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان .
20. التشجيع على استدامة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في إسبانيا، مع احترام البيئة.

ويسعى الحزب من خلال مؤتمراته الحزبية الوطنية لتحقيق الآتي<sup>15</sup>:



1. تأكيد وتحديث مبادئ الحزب وقيمه وايدولوجيته وألوياته التي تلهم برامجهم الانتخابية والحكومية، والتأكيد على امتثالهم الصارم بناء على احتياجات الشعب الإسباني .
  2. ربط أداء هيكلم الحزبي من خلال مشاركة المواطنين لتحقيق تواصل أفضل مع المجتمع الذي يخدمونه ويستمعون إليه من أجل الدفاع عن مطالبهم .
  3. تقدم تلك المؤتمرات مدونة سياسية وأخلاقية للمكاتب العامة للحزب الشعبي، والمؤسسات المختلفة المرتبطة به، من أجل تقديم خدمات عامة فعالة وجيدة، وتحسين رفاهية المواطنين وجودة حياتهم، فضلاً عن ممارسة الإدارة المستدامة والفعالة والشفافة.
- أما القيم والمبادئ التي يؤمن بها الحزب الشعبي فتتمثل بالآتي:

1- الأمة الإسبانية<sup>16</sup>:

- (أ) يؤمن الحزب بالدفاع عن دولة القانون الاجتماعية والديمقراطية التي يدعو لها دستور العام 1978، الذي يؤكد على أن وحدة الأمة الإسبانية والسيادة الوطنية والحرية والعدالة والمساواة في الحقوق والالتزامات لجميع الإسبان.
- (ب) التضامن بين أقاليمهم هي العناصر الأساسية لدعامات التعايش الديمقراطي. وأن الحزب يدعم أي شخص يتعرض للمضايقات والتهديدات والإكراه بسبب التطرف من أي نوع، وإنه يلتزم بالعمل ضد أولئك الذين لا يلتزمون بمبادئ التعايش الديمقراطي .
- (ت) حماية التوازن بين الوحدة والتنوع في أنموذج الدولة المتمتعة بالحكم الذاتي، بحيث يتمتع جميع الإسبان بالحقوق والالتزامات نفسها، ويضمن الوصول إلى الخدمات العامة بحد أدنى مشترك وجودة .
- (ث) الإدراك بأن تعدد التقاليد والثقافات واللغات هو الذي يشكل التراث الإسباني المشترك، والتشجيع على ترسيخه لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، والدفاع عن اللغة الإسبانية كونها التراث والثقافة المشتركة للإسبان، والعمل كذلك على حماية اللغات الأخرى في إسبانيا وتعليمها ونشرها .
- (ج) الدفاع عن المنظمات المحلية والإقليمية والمجالس، كونها جهات فاعلة في الهيكل الإقليمي وفي تقديم الخدمات العامة .
- (ح) إدراك أهمية البيئة الريفية، التي تعد إحدى أهم الركائز للاقتصاد، وتعزيز ارتباطها بالبيئة الحضرية، وضمان المساواة في الحقوق للمواطنين وحصولهم على خدمات عامة جيدة في ظل ظروف متساوية أينما كانوا .
- (خ) تجديد الالتزام ازاء المواطنين الإسبان المقيمين خارج التراب الوطني، والعمل على تعزيز مشاركتهم السياسية.

(د) تكريم ذكرى ضحايا الإرهاب وأسرههم، لأنهم عانوا من الوحشية، ولتتذكر الأجيال القادمة تضحياتهم.

(ذ) العمل على تعزيز الإجراءات لتطبيق العدالة على جرائم (منظمة إيتا) وتصنيفها جرائم ضد الإنسانية، لكي يتم محاكمة مرتكبي الجرائم، وتشجيع إنشاء فريق متعدد التخصصات بقيادة مدع عام خاص للتحقيق في هجمات (إيتا)، والعمل على تعزيز مكتب مساعدة الضحايا التابع للمحكمة الوطنية .

2- إسبانيا بلد الفرص الحقيقية : من خلال الآتي<sup>17</sup>:

(أ) العمل من أجل مجتمع يحقق المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، والالتزام بتعزيز التقدم الاقتصادي والتماسك الاجتماعي دون تمييز بين المناطق ومجتمعات الحكم الذاتي .

(ب) تعزيز المشاركة السياسية للمجتمع، ومشاركة المواطنين في الشؤون العامة، والعمل على تعزيز سيادة القانون والديمقراطية التمثيلية، وترسيخ قوة المجتمع المدني، والدفاع غير المشروط عن الحريات .

(ت) تعزيز اقتصاد السوق المرن والديناميكي، حيث تتوافق المبادرات الشخصية وفرص العمل وثقافة الأعمال المسؤولة .

(ث) السياسات الاجتماعية الشاملة التي تضمن مجتمعا مزدهرا ومتماسكا، من خلال الإدارة الفعالة، واستقرار الميزانية، وسياسة ضريبية منخفضة لزيادة النشاط الاقتصادي، والمسؤولية الضريبية لضمان التضامن بين الأجيال، وتوفير الخدمات العامة، والمصادقية الدولية لإسبانيا .

(ج) تعزيز الظروف المواتية لنمو القطاعات الانتاجية المختلفة في إسبانيا، وعلى وجه الخصوص تشجيع دور رجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال .

3- مجتمع متماسك وداعم : من خلال الآتي<sup>18</sup>:

(أ) تشجيع خلق فرص عمل مستقرة كأفضل سياسة اجتماعية قادرة على تنشيط المجتمع والحفاظ على نظام الرفاهية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز قيم العمل.

(ب) الدفاع عن نظام تعليم عام عالي الجودة قائم على القيم التي تشجع الجهد وسلطة المعلم والتكامل والموهبة والابتكار والثقافة، كونها أفضل ضمان لتكافؤ الفرص.

(ت) الدفاع عن نظام صحي عام يقوم على مبادئ الجودة والنزاهة، حتى يتمكن المواطنون من الوصول إليه في ظل ظروف متساوية بغض النظر عن مكان إقامتهم، ولا يستبعد هذا النظام المبادرة الشخصية في مجال الصحة العامة.

(ث) تشجيع الاستقلالية السياسية والثقافية الفردية الكاملة للناس، واحترام تعددية الخيارات والالتزام بمكافحة كل أشكال التمييز والعنف.

(ج) تشجيع السياسات الإصلاحية التي تولد فرصاً أكبر للتقدم، والتطور التكنولوجي واقتصاد أكثر تنافسية ينتج عنه رفاهية أكثر للإسبان.

(ح) الدعوة للتضامن بين الأجيال من خلال معاشات تقاعدية مستدامة لكبار السن، والتزام راسخ بالسياسات العامة التي تركز على الشباب، والدفاع عن الأسر كمؤسسة اجتماعية، وتشجيع سياسة ولادة تستجيب لتحديات التغيير الديموغرافي، وتكون ضمان استبدال الأجيال وتجديد شباب إسبانيا.

(خ) تشجيع التوفيق بين الحياة الأسرية والعمل والحياة الشخصية لصالح المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة.

(د) الدفاع عن تقديم الخدمات العامة برؤية شاملة، واشباع الحاجات الأساسية للناس، والتركيز بشكل خاص على الأشخاص الأكثر ضعفاً، والسعي للاندماج الكامل في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة.

(ذ) تشجيع المسؤولية الاجتماعية المشتركة، وإدماج عمليات الابتكار الاجتماعي في إطار السياسات العامة، لتقديم استجابة أفضل للاحتياجات الاجتماعية الجديدة.

4- المؤسسات في خدمة المواطنين: من خلال<sup>19</sup>

(أ) الدفاع عن الولاء المؤسسي كونه أفضل ضمان لتقديم خدمات عامة عالية الجودة لجميع المواطنين، بغض النظر عن مكان الإقامة .

(ب) تعزيز استقرار مؤسسات الدولة التي تضمن سيادة القانون، والعدالة، واحترام حقوق وحرية المواطنين .

(ت) تعزيز مبدأ الشفافية كمبدأ أساسي غير قابل للنقاش، وتشجيع الإبلاغ عن السلوك غير النظامي، مما يساعد على القضاء على جميع أنواع الفساد.

(ث) احترام العمل النموذجي للأجهزة الأمنية، والقوات المسلحة في عملها في الدفاع عن الأمن الوطني، وكضامن للسلام والحرية والديمقراطية .

(ج) تطوير الإدارة العامة لخدمة المواطنين، وتبسيط البيروقراطية، وتعزيز الكفاءة والفعالية في الإدارة ودمج التقنيات الجديدة من أجل مشاركة أفضل للمواطنين.

5- إسبانيا رائدة في العالم : من خلال<sup>20</sup>

(أ) يدعي الحزب الهوية الأوروبية لإسبانيا، ويؤكد التزامه ازاء الاتحاد الأوروبي، وتقدمه نحو تنسيق أكبر للسياسات الاقتصادية والمالية والعمالية لجميع الدول الأعضاء، فضلاً عن

- الالتزام بتدعيم نموذج الرفاهية الأوروبية، وأنموذج نمو صالح ومستدام، واستقرار سياسي وديمقراطي وأمني ودفاعي كأساس للنهوض الأوروبي .
- (ب) تشجيع سياسة خارجية تدافع دائماً عن المصالح الوطنية، مع التمثيل المناسب لإسبانيا في المنظمات الدولية المختلفة، وفي الوقت نفسه تعزز احترام حقوق الإنسان وعالمية الحرية والديمقراطية والتنمية .
- (ت) الالتزام بتعزيز الالتزام فيما يتعلق بالأمن الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص للالتزام إسبانيا عبر الأطلسي.
- (ث) العمل على تقوية الهوية الإيبيرية الأمريكية، والرابطة عبر الأطلسي، إدراكاً للتراث التاريخي والثقافي واللغوي المشترك الذي يسمح بمستقبل يتسم بقدر أكبر من التكامل الاجتماعي والتعاون الاقتصادي، من خلال التأكيد على أن اللغة الإسبانية هي أداة اتصال عالمية، وكإرث مشترك مع المجتمع الإيبيري الأمريكي.
- 6- تعهدات الحزب السياسية : تعهد الحزب بالآتي<sup>21</sup>:
- (أ) يلتزم الحزب بشكل لا لبس فيه بالدفاع عن الحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والتعددية السياسية كضمان لتقدم الأمة والفاهية العامة للشعب الإسباني .
- (ب) المحافظة على الالتزام الصارم بالدفاع عن السيادة الوطنية غير القابلة للتجزئة، وغير القابلة للتصرف، ورفض أي محاولة للانفصال، لأنها تنتهك الدستور الذي يكرس وحدة الأمة الإسبانية التي لا تتفصم.
- (ت) أعلن الحزب أنه فخور بتاريخه، وملتزم بحاضر ومستقبل إسبانيا.
- (ث) إدراكاً من الحزب بأن الازدهار الفردي يساهم في ازدهار المجتمع ككل، فالحزب ملتزم بتعزيز دور أكبر للمواطنين في المجتمع المدني، وتقليل العبء الضريبي على المواطنين، والدفاع عن الأسر كونها الشبكة الأولى للأمن، وكعمود فقري للمجتمع.
- (ج) الدفاع عن الاعتدال كأسلوب لممارسة السياسة، وتشجيع الحوار، والبحث عن الاجماع لفهم المواقف المتعارضة والتوصل إلى اتفاقات، وتعزيز قيمة ميثاق الدولة بين القوى السياسية المختلفة، واحترام مبدأ التناوب السياسي الديمقراطي الراسخ.
- (ح) يعرض الحزب نشاطه السياسي من خلال المنظمات الأوروبية، والإيبيرية الأمريكية، والدولية، التي يكون جزءاً منها، وعلى وجه الخصوص من خلال حزب الشعب الأوروبي والوسط الديمقراطي الدولي.

### رابعاً : السياسة الخارجية للحزب الشعبي

قدم الحزب الشعبي في مؤتمره الثامن عشر في مدريد المنعقد في شباط 2017، أفكار محددة في ميدان السياسة الخارجية تخص الدور السياسي لإسبانيا في أوروبا والعالم، وجاءت في وثيقة من مائة نقطة، جاء القسم الأول منها تحت عنوان " دور إسبانيا في العالم"، وعالجه من خلال عدة نقاط نذكر منها<sup>22</sup>:

1. إن إسبانيا أصبحت مثلاً يحتذى بالنسبة للكثير من الدول حول العالم والتي تتطلع إلى الانتقال نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، فضلاً عن أن تجربة إسبانيا في احترام التنوع وحقوق الإنسان تحظى بالإعجاب والاحترام .

2. إن الاتحاد الأوروبي سيضطر لاتخاذ قرارات مهمة يكون من المناسب لها أن تكون هناك حكومة إسبانية ذات قدرة قيادية أوروبية، تأخذ على عاتقها المساعدة في إصلاح المؤسسات الأوروبية بغية تحقيق تكامل أكبر، والخوض في أزمات اللاجئين والمهاجرين من الكوارث الإنسانية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق جوار أوروبا.

3. إسبانيا ملزمة بمراقبة مصالحها كأمة، ولكن عليها أيضاً تشكيل السياسة الخارجية لخدمة الدفاع عن القيم والمبادئ المهددة في أجزاء كثيرة حول العالم، وأن من مبادئ الحزب الأساسية في السياسة الخارجية هو تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها .

4. تقوم السياسة الخارجية على أساس سياسة داخلية جيدة، والاعتراف بنقاط القوة والضعف، وتأتي من الإيمان بقوة الأمة الإسبانية .

5. إن القرن الحادي والعشرين أوجد عالماً أكثر ترابطاً وعولمة، ويكون لأعمال دولة ما تأثير أسرع على الآخرين، واختفت الحدود بين الداخلي والخارجي، مثلما أن هذا القرن يشهد تغيراً عميقاً في العلاقات الدولية .

6. إن هناك قليل من الدول تمتلك إرثاً مشابهاً للإرث الإسباني، إذ شكلت اللغة والثقافة والتاريخ الإسباني عاملاً في تطور عشرات الدول حول العالم، لذلك رفض الحزب تشويه سمعة الإرث التاريخي للأمة الإسبانية.

7. يعد موقع إسبانيا الجغرافي والاستراتيجي أساسياً كبوابة أوروبا إلى المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، وكشريك مفضل لأمريكا اللاتينية، وأفضل جسر لها إلى الاتحاد الأوروبي، والنااتو، ومجموعة العشرين، لذلك يجب أن تستمر إسبانيا في لعب دور دبلوماسي نشط ومحفز ومبادر في النظام الدولي.

وفي مجال مناهضة الشعبوية، عدّ الحزب<sup>23</sup>:

1. إن صعود الشعبوية والقومية في دول الاتحاد الأوروبي هو أحد التهديدات التي تواجهها تلك الدول، فالشعبوية هي نتيجة مزيج من التطرف وكرهية الأجانب، مع جرعات كبيرة من الديماغوجية وازدراء الحرية الفردية، وهي مناهضة لليبرالية ومعادية للنظام ومناهضة للعلمة، من خلال التلاعب بالمشاعر وتأجيج الخلافات وإثارة الكراهية، وإنها تستعمل الديمقراطية للوصول إلى السلطة لمحاولة إعادة كتابة الدساتير للوصول إلى أنظمة شمولية .

2. إن المعركة السياسية والايديولوجية القادمة لن تكون بين اليسار واليمين، ولا بين المحافظين والليبراليين، أو بين الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين، بل ستكون الدفاع عن الديمقراطية التمثيلية ضد الشعبوية . وأعلن الحزب أنه في مواجهة موجة الشعبوية، فإنه يدافع عن القوة المؤسسية للمجتمعات الديمقراطية المتسامحة والحررة.

3. تسعى الشعبوية إلى التخلص من المبادئ الليبرالية الكلاسيكية، مثل حرية الاختيار، وتكافؤ الفرص، والدفاع عن الملكية الخاصة والأمن الفردي، واحترام الأسرة، لذلك فإن الحزب يدعو إلى خطاب سياسي واضح لمكافحتها، مع الجرأة باقتراح حلول لمشاكل معقدة بطريقة مباشرة وجذابة .

4. إن تطرف النزعة القومية هو أحد التهديدات التي تخيم على الاتحاد الأوروبي وبعض دوله، فتلك النزعة تميل إلى التطرف للانتماء إلى مكان ميلاد معين، أو مجموعة عرقية معينة، وتترك مساحة ضئيلة أو معدومة للتعددية السياسية، لذلك فالحزب الشعبي ملتزم بالدفاع عن وحدة أراضي الدول ومعارضة أي نوع من الانفصال داخل الاتحاد الأوروبي.

5. يجب على أوروبا أن تمنع ظهور الشعبوية والقومية الراديكالية، من خلال الدفاع بحزم عن القيم التي تعطي معنى لأوروبا والغرب.

أما في مجال الأمن والدفاع المشترك فقد رأى الحزب أنه لا بد من<sup>24</sup>:

1. يمثل الإرهاب التهديد الرئيس للديمقراطية والتعايش السلمي، وأن الجهادية الممثلة في تنظيم داعش والقاعدة لا تضرب فقط الدول العربية والإسلامية فحسب، بل تهاجم أوروبا أيضاً، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يواجه نوعاً جديداً من الحرب، الذي يسعى إلى سحب نظام الحريات وتدمير المجتمعات المنفتحة والتعددية، لذلك لا بد من الحزم والوحدة ضد الإرهاب.

2. يجب أن يكون لمكافحة الإرهاب جانبان رئيسان لتجنب التحضير لهجمات داخل الأراضي الأوروبية، فمن الضروري تعزيز الإطار القانوني ولاسيما الجنائي وتوفير المزيد من الوسائل للتعاون الشرطي والتنسيق عبر الحدود لمواجهة التحدي الذي يمثله العائدون " أي المواطنين الأوروبيون الذين ذهبوا لمناطق الصراع للانضمام للتنظيمات الإرهابية"، بهدف منع أولئك الذين سيعودون من التنقل بحرية عبر الحدود لتنفيذ أعمال إرهابية.

3. أما الجانب الثاني فيهدف إلى ملاحقة ومحاربة الأسباب العميقة التي ينشأ عنها الإرهاب، والتي تسعى إلى التسبب في جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، ولا بد من تعزيز الآليات الوطنية والأوروبية لمكافحة التطرف والوقاية منه.

4. ضرورة الاستمرار بمكافحة الإرهاب في الفضاء الإلكتروني، وتعزيز وحدات الشرطة المتخصصة والتعاون مع شركات التكنولوجيا لمنع الإرهاب الإلكتروني وانتشار الدعاية الإرهابية على شبكات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن قيام مقدمي الخدمات الرقمية بتنفيذ تدابير للكشف عن خطاب الكراهية والتطرف.

5. يعتقد الحزب الشعبي بضرورة التعاون الدولي للتعامل مع الإرهاب من خلال منظمات الأمم المتحدة والانتربول واليوروبول لدرع الإرهاب وضمان أمن المجتمعات .

6. الدفاع عن استراتيجية مشتركة في وجه الحروب مثل تلك التي دمرت سوريا وليبيا، وتقديم الدعم للمدنيين والجرحى والنازحين لوقف الكارثة الإنسانية، والالتزام بتحمل المسؤوليات في المنظمات الدولية لضمان نظام دولي مستقر للسلم والأمن.

7. ضرورة إيلاء اهتمام متزايد لمعالجة الهجرة عبر البحر المتوسط، فقد شهد العام 2016 أرقاماً مأساوية في أعداد الضحايا للباحثين عن الهجرة غير الشرعية، وأن الدول الأوروبية تهتم بحقوق الإنسان، من دون إهمال الأمن، فالإيمان باتحاد أوروبي من دون حدود داخلية يجب أن تتراقق معه حدود خارجية محمية بشكل فعال.

8. مواصلة الدعوة إلى اتحاد أوروبي قادر على الدفاع عن نفسه وحمايته، في ظل مشهد دولي مشوش، والطموح هو تحقيق تكامل أوروبي أكبر في مجال الأمن والدفاع، من خلال اتحاد دفاعي أوروبي، وتشكيل جيش أوروبي لديه قدرات عسكرية واستخباراتية وتكنولوجية متطورة، وإيجاد آلية تكاملية مع حلف الناتو .

أما في مجال مستقبل الاتحاد الأوروبي فيرى الحزب<sup>25</sup>:

1. أن الاتحاد الأوروبي ربما يكون أهم بناء سياسي في التاريخ الحديث تمت صياغته لتعزيز السلام والديمقراطية، ولا بد من تعزيز القيم والمبادئ التي يقوم عليها المشروع الأوروبي، و"جلب المزيد من أوروبا إلى الاتحاد، والمزيد من الاتحاد إلى أوروبا".

2. ربما يكون العام 2016 أصعب عام منذ تأسيس الاتحاد، إذ تزامنت الأزمة الاقتصادية مع أزمة اللاجئين، والهجمات الإرهابية، وتنامي التشكك الأوروبي من الشعبويين والقوميين، وشكوك حول استدامة الأنموذج الاجتماعي الأوروبي، وصعود الحركات اليمينية المتطرفة والأحزاب اليسارية الراديكالية في جنوب أوروبا.

3. يعتقد الحزب أنه لا ينبغي تحميل الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن العزل الوطنية والأوروبية، وأن اتحاد أوروبي قوي يتطلب دول قوية وحديثة .

4. انتهت الحقبة التي كان ينظر فيها إلى إسبانيا كونها تشكل مشكلة لأوروبا، وانتقلت لتكون مشاركاً رئيساً في تشكيل مستقبل الاتحاد، فالاقتصاد الإسباني الحالي يمثل أحد أكثر الاقتصاديات الأوروبية نمواً، وأكثرها توفيراً لفرص العمل في منطقة اليورو، لذا تطالب إسبانيا بتمثيل أكبر في المؤسسات الأوروبية.
5. ضرورة تعزيز الاتحاد من أجل المتوسط، والشراكة الشرقية من خلال سياسة الجوار الأوروبية، والتي تستلزم حواراً مع الجيران في الفضاء الأوروآسيوي الأوسع، بما في ذلك تركيا وروسيا، لحل الكثير من الأزمات، ومنها الأزمة الأوكرانية.
6. إن الحزب يؤيد المواطنة الأوروبية النشطة كأساس لتعزيز الانتماء إلى أوروبا، ومن الضروري أن يجد المواطنون أسباباً ليست اقتصادية فقط، ولكن ثقافية واجتماعية لتجذير التجربة الأوروبية، فتلك التجربة لا يفترض بها أن تكون فضاء سياسي وجغرافي محدد، بل قائمة من القيم العميقة المتأصلة .
7. اقد وجه خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ضربة قاسية لمشروع التكامل الأوروبي، ولكن لا ينبغي عدّه قطيعة كاملة مع المملكة المتحدة، وأولوية إسبانيا يجب أن تكون الدفاع عن المصالح الإسبانية وشركاتها ومواطنيها حتى لا يتضرروا من الوضع الجديد، ومن الممكن صياغة أفضل علاقة ممكنة مع المملكة المتحدة .
8. لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، لابد من تجديد المطالبة الإقليمية والتاريخية غير القابلة للتصرف بجبل طارق، ويدعو الحزب الشعبي إلى التفاوض لإنهاء استعمار جبل طارق وفقاً لقرار الأمم المتحدة، وإعادة السيادة الإسبانية ووحدة أراضيها .  
وفي مجال تحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع يرى الحزب<sup>26</sup>:
1. يدافع الحزب الشعبي عن اتحاد أوروبي أكثر حداثة يتكيف مع تحديات القرن الحادي والعشرين بسياسات الابتكار والاستثمار والانفتاح والكفاءة بإنشاء الشركات، والالتزام الصارم بمواصلة الإصلاحات المالية التي تساهم في خلق المزيد من فرص العمل.
2. من الركائز المهمة السوق الموحدة وحرية حركة السلع والأشخاص ورأس المال التي تشكل أساس القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي.
3. من الضروري استكمال الاتحاد الاقتصادي والنقدي في عملية تدريجية نحو مزيد من التقارب والتماسك الاقتصادي بين الدول الأعضاء، والالتزام باستكمال الاتحاد المصرفي بحيث يشمل أيضاً نظام الودائع الأوروبي.
4. الالتزام باتحاد مالي قائم على القواعد المشتركة وليس على التوافق الضريبي بميزانية مشتركة في منطقة اليورو، وإطار متكامل للسياسة الاقتصادية، وأن التنسيق الضريبي في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ضروري لوضع حد لآفة الاحتيال الضريبي.



5. تلعب آلية الاستقرار المالي الأوروبية كونها شبكة أمان اليورو دوراً أساسياً في حماية الاستقرار المالي لمنطقة اليورو، ويتوجب التقدم بآلية "صندوق النقد الدولي الأوروبي" وتتوج بخزانة أوروبية تتمتع بالقدرة على إصدار الديون .
6. يجب على أوروبا أن تطور اتحاد الطاقة الذي يسمح لها بزيادة قدرتها التنافسية، وتقليل الاعتماد على بلدان ثالثة غاباً ما تكون غير مستقرة، لأن أكثر من نصف الامدادات تأتي من الخارج، وهذا الاعتماد يحد من النمو والاستقلال الاستراتيجي.
- أما في المجال الاجتماعي والرفاهية الأوروبية فيرى الحزب <sup>27</sup>:

1. إن من أعظم انجازات التكامل الأوروبي ما يسمى بالنموذج الاجتماعي الأوروبي الذي يعكس سلسلة من القيم المشتركة القائمة على العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن، على الرغم من أن الدول الأعضاء لديها أنظمة اجتماعية مختلفة، تلك القيم المشتركة التي سمحت للاتحاد الأوروبي بأن يصبح أكبر منطقة رفاهية وازدهار في العالم.
2. الحزب مقتنع بأن أكبر تحدي مستقبلي يتعلق بتحديث النموذج الاجتماعي الأوروبي لتكييفه مع التغيرات الديموغرافية، ولاسيما شيخوخة السكان، وانخفاض معدل المواليد، وزيادة متوسط العمر المتوقع في القارة الأوروبية، وهجرة السكان من بعض مناطقها.
3. إن خلق فرص العمل ضروري للحفاظ على دولة الرفاه، وعلى الرغم من أن خلق تلك الفرص تظل على نطاق واسع اختصاص وطني، بيد أن الاتحاد يمارس دوراً رئيساً في إنشاء إطار اقتصادي واجتماعي أقوى.
4. يعتقد الحزب أن على المستوى الأوروبي يجب أن يكون هناك تكامل أكبر في آليات مكافحة البطالة، إذ يمكن أن يصبح التجميع الجزئي للتأمين ضد البطالة في أوروبا كأداة فعالة من خلال إنشاء قناة دفع آلية تعمل وفقاً للوضع الاقتصادي لكل دولة.
5. تعزيز التنقل الفعال للعمال داخل منطقة اليورو، مع إيلاء اهتمام خاص لقابلية نقل حقوق ومزايا التقاعد، وكذلك الاعتراف بالألقاب والمؤهلات العلمية بالطريقة نفسها.
- أما في مجال تعزيز الارتباط عبر الأطلسي فيرى الحزب <sup>28</sup>:

1. يعتقد الحزب بضرورة المحافظة على الرابطة الأطلسية، ويرى أنها البيئة تلك هي مهد الديمقراطية وفصل السلطات وسيادة القانون والحريات الفردية وحقوق الإنسان.
2. يرى الحزب أن حوض الأطلسي الذي يضم أوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية والوسطى وغرب أفريقيا، هي المنطقة التي تجري معظم المعاملات المالية والتجارية، ولديها معظم احتياطات الطاقة، وتتمتع دولها بأعلى جودة مؤسسية، وأن العلاقة الأطلسية لها الأولوية في توجهات الحزب.

3. يعتقد الحزب بضرورة المحافظة على العلاقات المتميزة لإسبانيا مع الولايات المتحدة، ويمكن لإسبانيا أن تكون الشريك الأول للولايات المتحدة في أوروبا بعد خروج بريطانيا من الاتحاد.
  4. من أولويات الحزب الشعبي مع الولايات المتحدة اتفاقية التجارة الحرة والاستثمار مع الاتحاد الأوروبي، والتي ستشمل (800) مليون نسمة، و50% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وثلاث التجارة العالمية للسلع والخدمات.
  5. يريد الحزب مواصلة العلاقة الجيدة بين إسبانيا وكندا، بالتزامن مع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والاتحاد الأوروبي، وهي أكبر اتفاقية تجارية يوقها الاتحاد.
  6. إن التزام إسبانيا الأطلسي يعني ضمناً الدفاع عن القيم المشتركة، ويعد الناتو أكثر المنظمات الدفاعية متعددة الأطراف، ويتخذ التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي خطوات مهمة، لاسيما في مكافحة الإرهاب العابر للحدود.
- أما فيما يخص منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط فيرى الحزب<sup>29</sup>:
1. إن منطقة البحر المتوسط تعد ذات أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية عليا لإسبانيا، لذا يريد الحزب المساهمة في استقرار وازدهار المنطقة التي تعاني من توترات ونزاعات عديدة لا تسمح بتقدم السلام في منطقة الشرق الأوسط .
  2. يجب الاستمرار في إيلاء الاهتمام التفضيلي للمنطقة المغاربية، ودعم علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، وفيما يتعلق بالصحراء الغربية يؤيد الحزب حلاً سياسياً عادلاً ودائماً ومقبولاً للطرفين في إطار مبادئ الأمم المتحدة.
  3. من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، ومقره في إسبانيا، فهناك فرصة جيدة لتعزيز التعاون والعلاقة مع دول الجامعة العربية، فضلاً عن المساهمة في عملية السلام، تلك العملية التي تستوجب حل تفاوضي للصراع بين إسرائيل وفلسطين، الأمر الذي سينعكس على استقرار الشرق الأوسط.
  4. تتطلب الصراعات في سوريا وليبيا واليمن والعراق جهود المجتمع الدولي كافة، بهدف بناء وتدعيم الدول الديمقراطية، واحترام حقوق الأقليات وفرص التنمية الاقتصادية.
  5. إن سياسة الهجرة التي وضعتها إسبانيا مثال معترف به في الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية إدارة تدفقات الهجرة، وإسبانيا تعد بوابة أوروبا بالنسبة للمهاجرين الذين يتم استقبالهم يومياً، وهذا يمثل تكلفة عالية يجب على الاتحاد الأوروبي المساهمة فيها.

### الخاتمة والاستنتاجات:

يعد الحزب الشعبي الإسباني (PP) أحد أكبر الأحزاب السياسية في إسبانيا، ومن أكثرها تأثيراً على الساحة السياسية ابتداءً من التحول الديمقراطي الذي شهدته ذلك البلد وحتى وقتنا الحاضر ، فضلاً عن أن الحزب تسنم قيادة الدولة في إسبانيا لحقب طويلة، وخلال مراحل حساسة جداً من تاريخ البلد.

ويعد الحزب الشعبي الإسباني الأنموذج الأبرز في إسبانيا على الانضباط الحزبي، إذ يقترب من المركزية في إدارة شؤون الحزب، وكل ما يتعلق بنشاطاته على الصعيد الوطني، مع أن هناك هامش غير قليل في الشؤون الخاصة بالأقاليم والمقاطعات والبلديات .

إن الانضباط الحزبي في إسبانيا قوياً وراسخاً، لدرجة أنه يمكن القول أن المبدأ الدستوري للتفويض الحر (التفويض التمثيلي) للنواب غير فعال تماماً في الممارسة العملية، فيعمل البرلمانيون الإسبان دائماً وفقاً للتعليمات التي يتلقونها من قيادة أحزابهم، والسبب في ذلك يعود إلى القانون الانتخابي، فضلاً عن أن الانضباط الحزبي يقوم على حقيقة أن الأحزاب تمارس دوراً رئيساً في النظام البرلماني، وتكون تلك الكتل البرلمانية هي الجهات الفاعلة في البرلمان.

قائمة الهوامش والمصادر :

<sup>1</sup> Manuel Sánchez De Dios. La Disciplina De Partido En Los Grupos Parlamentarios Del Congreso De Los Diputados.1996. Departamento de Ciencia Política y de la Admón. II Facultad de CC. Políticas y Sociología Universidad Complutense– Somosaguas 28223 – Madrid, p. 13–14.

<sup>2</sup> Ibid, p. 14.

<sup>3</sup> ماريانو راخوي (Mariano Rajoy) : ولد في سانتياغو دي كومبوستيلا في غاليسيا في 27 آذار 1955، انتظم في صفوف الحزب الشعبي، وأصبح وزيراً في ظل حكومة خوسيه ماريأ أثنار، وشغل مناصب قيادية مختلفة في وزارات مختلفة بين عامي 1996 و2003، كما كان نائباً لرئيس الوزراء بين عامي 2000 و2003، أصبح زعيماً للحزب في العام 2004، وكان زعيماً للمعارضة بين عامي 2004 و2011 في ظل حكومة خوسيه لويس رودريغيز ثاباتيرو ورئيساً لوزراء إسبانيا (21 كانون الأول 2011-1 حزيران 2018)، ليصبح الرئيس السادس للحكومة الإسبانية ، أعلن استقالته من رئاسة الحزب الشعبي في 5 حزيران 2018، بعد سحب الثقة منه في البرلمان والإطاحة بحكومته في الأول من الشهر نفسه. ويعدّ راخوي السياسي الإسباني الأطول خدمة في حكومة إسبانيا منذ انتقال إسبانيا نحو الديمقراطية، إذ شغل مناصب وزارية بشكل مستمر من عام 1996 إلى عام 2004 ومن عام 2011 إلى عام 2018 . ينظر: ستار جبار الجابري، إسبانيا والعراق دراسة في العلاقات وإمكانية إفادة العراق من التجربة الإسبانية، ابصار ناشرون وموزعون، عمان، 2021، ص 28.

<sup>4</sup> ينظر : الحزب الشعبي الإسباني، على الرابط :

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2016/1/31/>

<sup>5</sup> محمد بو خزار، لعنة العراق تطارد الحزب الشعبي الاسباني، منشور على الرابط :

<https://machahid24.com/international/55756.html>

<sup>6</sup> كافأ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن حليفه أثنار لمشاركته في التحالف الذي قام بغزو العراق بمنح صديقه ونائبه رودريغو راتو إدارة صندوق النقد الدولي عام 2004.

<sup>7</sup> محمد بو خزار، لعنة العراق تطارد الحزب الشعبي الاسباني، منشور على الرابط :

<https://machahid24.com/international/55756.html>

<sup>8</sup> إسبانيا.. الحزب الشعبي يختار معارضا لانفصال كتالونيا رئيسا، وكالة الأنباء الفرنسية AFP ، منشور على الرابط:

<https://stage.al-ain.com/article/spain-party-elections-rakhoy-casado>

<sup>9</sup> Javier Astudillo (UPF) y Elena García-Guereta (UCM). La distribución territorial del Poder en los partidos políticos: El caso del Partido Popular español. VII Congreso español de Ciencia Política y de la Administración: Democracia y Buen Gobierno. Grupo de trabajo 25: Partidos y sistemas de partidos en gobiernos multinivel. 25 abr 2013, p. 9

<sup>10</sup> Ibid, p.10.

<sup>11</sup> Manuel Sánchez De Dios, op.cit, p. 26.

- <sup>12</sup> Javier Astudillo (UPF) y Elena García-Guereta (UCM), op.cit, p. 12-16.
- <sup>13</sup> Manuel Sánchez De Dios, op.cit, p. 7.
- <sup>14</sup> El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p.17-18.  
<https://transparencia.pp.es/wp-content/uploads/2017/05/principios-y-valores.pdf>
- <sup>15</sup> Ibid, p. 18-19.
- <sup>16</sup> Ibid, p. 19-21.
- <sup>17</sup> programa de gobierno para todo. Parido popular.3 de mayo.2013, p. 97-98.  
<https://www.pp.es/sites/default/files/documentos/1149-20090908161515.pdf>
- <sup>18</sup> El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p.22-23.
- <sup>19</sup> Ibid, p. 23-24.
- <sup>20</sup> programa de gobierno para todo, op.cit, p. 97-98.
- <sup>21</sup> El Partido Popular. Memoria subida a la web en 2017/05, p. 26-27.
- <sup>22</sup> Pablo Casado , 18 congreso del Partido popular... 5 ponencia europea y nuestro papel en el mundo, Madrid, febrero. 2018, p. 1-3 .
- <sup>23</sup> Ibid, p. 4-7.
- <sup>24</sup> Ibid, p. 8-11.
- <sup>25</sup> programa de gobierno para todo, op.cit , p. 98-99.
- <sup>26</sup> Pablo Casado, op.cit, p. 16-18.
- <sup>27</sup> Ibid, p. 19-21.
- <sup>28</sup> programa de gobierno para todo, op.cit, p. 99.
- <sup>29</sup> Pablo Casado, op.cit, p. 27-29.



تاريخ استلام البحث 18 / 12 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 5 / 2 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## التحديات غير المنظورة للعمق الاستراتيجي العابر للإقليمية في العراق

The intangible challenges within its strategic depth of the supra- regional aspect for Iraq

أ. د. أحمد عدنان كاظم

أ. د. عمر جمعة عمران

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Ahmed Adnan Kadhim

Prof. Dr. Omar Jumaah Imran

University of Baghdad/College of Political Science

University of Baghdad/College of Political Science

dr.ahmedkadhim987@gmail.com

omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

يتناول البحث تحليل اهم التحديات الإقليمية غير الملموسة في العمق الاستراتيجي للعراق ، كما يتناول تعدد مخاطر الفترة الحالية كنتيجة للحروب المعطلة في الشرق الأوسط ، سيما بعد أحداث ما سمي بثورات الربيع العربي عام 2011 ، وما تلاها من تداعيات لظاهرة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف.

لقد أصبح العراق مركزاً محورياً داخل الاستراتيجيات العالمية العابرة للحدود ، لاسيما بعد عام 2003 ، اذ شهد تحديات مختلفة غير ملموسة تهدف إلى تمكين آليات مختلفة لمواجهة حالات انعدام الأمن وعدم الاستقرار في العمق الاستراتيجي للجانب فوق الوطني من دول الجوار للعراق. لذلك ، فإن الفترة الأخيرة تتطلب تشخيص وتحليل فوضى الصراعات في الشرق الأوسط بشكل عام طالما أن العراق جزء من تلك التحديات والتداعيات التي أثرت على المستويات الأمنية وإدارة ما بعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

دول العمق الاستراتيجي للعراق في الشرق الأوسط شهدت ضعفاً ملموساً، بسبب الحروب والصراعات التي تعطلت داخلها ، وتحديداً مع تصاعد تداعيات النزاعات الأهلية وأزمات اللاجئين ، فضلا عن ظاهرة الفساد والفقر وما لحق بالخدمات الصحية من جراء جائحة كورونا.

أن النظام الإقليمي العربي وترابطه ، لا يزال يواجه تحديات عديدة تتعلق بإعادة ترتيب أوضاعه من أجل تقييم التحديات غير الملموسة على مستوى الأزمات الداخلية والخارجية التي اندلعت بالقرب من دول جوار العراق ، من أجل تطوير بديل إقليمي يسود الترتيبات السابقة لحل جميع المشاكل العالقة. لذلك ، حاولت دول جوار العراق الوصول إلى فهم حقيقي للمعادلة الجديدة بسبب المتغيرات فوق الإقليمية التي حدثت على الفور في جميع أنحاء المنطقة دون انتظار أن يكون العراق ضمن دائرة المتضررين وغير المؤثرين ، التي تهدف إليها القوى العظمى والقوى العظمى. لجعل العراق دولة ضعيفة وغير فاعلة ضمن عمق جانبه الاستراتيجي الإقليمي ، في حين أن استغلال الفرص متاح للفترة الحالية التي تمر كتحول نوعي على مستوى التقدم في تمكين آليات مواجهة التحديات القادمة، ولضمان الأمن والاستقرار في عموم المنطقة.

الكلمات المفتاحية : "العراق" ، "العمق الاستراتيجي"، "التحديات" ، "النظام الإقليمي"

## Abstract

The research analyzes the most important intangible regional challenges in the strategic depth of Iraq, and deals with the multiplicity of risks in the current period as a result of the crippling wars in the Middle East, especially after the events of the so-called Arab Spring revolutions in 2011, and the subsequent repercussions of the phenomenon of international terrorism and violent extremism. Iraq has become a pivotal center within global cross-border strategies, especially after 2003, as it witnessed various intangible challenges aimed at enabling different mechanisms to confront insecurity and instability in the strategic depth of the supranational side of Iraq's neighboring countries. Therefore, the recent period requires diagnosing and analyzing the chaos of conflicts in the Middle East in general as long as Iraq is part of those challenges and repercussions that affected the security levels and post-management of social and political stability.

The countries of the strategic depth of Iraq in the Middle East have witnessed significant weakness, due to the wars and conflicts that have been disrupted within them, specifically with the escalation of the repercussions of civil conflicts and refugee crises, as well as the phenomenon of corruption and poverty and what has befallen health services as a result of the Corona pandemic.

The Arab regional system and its interdependence still faces many challenges related to rearranging its conditions in order to assess the intangible challenges at the level of internal and external crises that erupted near the neighboring countries of Iraq, in order to develop a regional alternative that prevails over the previous arrangements to solve all outstanding problems. Therefore, the neighboring countries of Iraq tried to reach a real understanding of the new equation due to the supra-regional variables that occurred immediately throughout the region without waiting for Iraq to be within the circle of the affected and ineffective, which the great powers and the great powers aim at. To make Iraq a weak and ineffective state within the depth of its regional strategic side, while exploiting opportunities is available for the current period that is passing as a qualitative shift at the level of progress in enabling mechanisms to confront the upcoming challenges, and to ensure security and stability throughout the region.

Keywords: " Iraq", "strategic depth", "challenges", "regional order"

## المقدمة

تعد التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي للعراق من القضايا المهمة التي تتطلب المزيد من التحليل في مقومات تمكين إدارة معادلتها الأمن والاستقرار من منظور العمليات الاستراتيجية المعقدة التي باتت تحكم فاعلية قدرة كل دولة على تقييم تلك التحديات ، لاسيما وأن دول الجوار الجغرافي الإقليمي للعراق تشهد فراغية غير منتظمة من جراء مواجهة التحديات الراهنة التي تشهدها الكثير من مناطق العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما وأن الأخيرة تعاني من تداعيات احتدام الصراع الدولي - الإقليمي حيال استحكام مناطق نفوذ القوى العظمى والكبرى فيها على حدٍ سواء ، يشاركها في ذلك محور تمركزي متداخل ضمن تحالفات استراتيجية بينية عابرة للإقليمية (محور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج من جهة، ومحور روسيا - الصين مع تركيا وإيران وما سواها من الدول من جهة أخرى) ، مع الأخذ بالحسبان التطورات الاستراتيجية المرحلية التي بدأت تتبلور عقب التفاهم الأمريكي - التركي لإقامة مناطق آمنة في شمالي شرق سوريا في ظل اشتراطات سحب قوات سوريا الديمقراطية من تلك المناطق منذ البدء بعملية نبع السلام التركية في التاسع من تشرين الأول عام 2019. مما يجعل مسؤولية تحليل معطيات العمق الاستراتيجي ملقاة على عاتق الدولة العراقية وجميع الأطراف الأخرى الفاعلة في المنطقة بعيداً عن التنافسية المفرطة التي قد تزيد من احتمالية المواجهة أو الحروب ،كالتجربة تجري بالوكالة في كل من سوريا وليبيا واليمن التي باتت تشهد تنافساً وصراعاً ممتداً للمصالح وعابراً للحدود، كما هو الحال في سوريا واليمن حالياً ، والعراق أيضاً الذي بات مسرحاً للصراع الأمريكي الإيراني الراهن ، لتبقى مناطق أخرى بعيدة عن العراق مثل جنوبي شرق آسيا و وسطها والممتدة أيضاً إلى شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي لتدور جميعها في حلقة التنافس الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمواجهة وتقويض نفوذ كل من الصين وروسيا، فضلاً عن مناطق دول شرقي أوروبا ووسطها التي باتت جزء من التخطيط



الاستراتيجي العالمي للقوى العظمى والكبرى المتنافسة طالما أنها تدخل ضمن مصالحها الاستراتيجية الحيوية حاضراً ومستقبلاً.

لذا فإن المعادلات الاستراتيجية ما فوق الإقليمية معبأة بتصورات ورؤى نظرية وادراكية للمفاهيم والمقترحات المنتظمة في إطار مشاريع الواقعية السياسية التي تشهدا تلك المناطق ، فضلاً عن الإشارة إلى آفاق معالجة الأزمات والحروب ومعضلة الأمن غير المستقر ضمن البيئتين الإقليمية والدولية على حدٍ سواء ، يناظره ضرورة تحليل استعمال الدلالات الاستنتاجية لهذا الفعل الإدراكي كونه الأساس في بناء الثقة المفقودة بين الأطراف المتنافسة أو حتى المتصارعة ، من أجل إقناع الآخرين بواقع المحفزات المنشودة التي تنتج بعد تحقيق الأمن المُستدام فيما بعد تمكين إدارة التسويات الدبلوماسية المطروحة على الساحة العربية وما سواها برعاية الأمم المتحدة والفاعلين الآخرين المتنفذين في منطقة دول الجوار الجغرافي للعراق . من هنا يمكننا أن نشخص الميزة الاستراتيجية في ضرورة توصيل الإدراك للتحديات الراهنة بفعالية والتي من المفروض أن تحظى بالمصادقية من الجميع ، وبعيداً عن التشكيك أو التضليل للحقائق على أرض الواقع ، لتكون المحصلة النهائية تظافر مجمل الجهود الدولية والإقليمية من أجل صيرورة سلام مستدام ضامن للاستقرار على مدى المستقبل القريب.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في دراسة وتحليل دور العراق في مواجهة تمرکز التحديات غير المنظورة في عمقه الاستراتيجي ما فوق الإقليمي، طالما إن إدارة العمليات الاستراتيجية المعقدة باتت تحكمها فاعلية قدرة كل دولة على توجيه مقومات قوتها الداخلية نحو تذليل الصعوبات الناتجة من تلك التحديات الراهنة في ظل تداعيات احتدام تنافس القوى العظمى والكبرى من أجل تأمين نفوذيتها حيال مناطق مصالحها الحيوية الاستراتيجية ، مما جعل العراق يدخل ضمن اهتمامات الفكر الاستراتيجي الدولي ومقارباته العابرة للحدود الإقليمية في الشرق الأوسط والخليج العربي للبدء في تمكين نوع من التفاهات والتسويات العاجلة حيال قضايا الأمن وإدارة الاستقرار داخلياً وخارجياً على مدى المستقبل القريب .

**مشكلة البحث :** تكمن مشكلة البحث في أن تمرکز التحديات غير المنظورة حول عمقه الاستراتيجي جعل من العراق في حلقة مفرغة من الأزمات والمشكلات التي باتت تهدد أمن واستقرار عموم دول جواره الإقليمي ، فضلاً عن إشكاليات عدة أخرى تتعلق بالشكوك وانعدام الثقة بين الأطراف المتنافسة أو حتى المتصارعة في ترتيب أولويات مصالحها حيال بعضها البعض، مع ضرورة الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما طبيعة وسائل الإقناع المناسبة للآخرين في ضرورة تمكين معادلات تسوية قضايا الصراع والتوتر في دول المنطقة غير المستقرة؟ وما طبيعة المخرجات الحقيقية التي تدعم وتسد دول العمق الاستراتيجي

للعراق في مجال صيرورة سلام مستدام ضامن للأمن والاستقرار على مستوى إدارة التحديات غير المنظورة المتأتية من الحروب الموازية تارة أو الحروب التي تجري بالوكالة في سوريا وليبيا واليمن تارة أخرى ؟ مع الأخذ بالحسبان الصراع الأمريكي الإيراني الذي يجري على الأرض العراقية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في الثامن أيار عام 2018.

**فرضية البحث :** تنطلق فرضية البحث من ضرورة صيرورة أنماط محددة في مواجهة حالة تمركز التحديات في محيط العمق الاستراتيجي للعراق طالما أنها جزء من معادلتين التنافس والاستقطاب الشديتين الذي تمارسه القوى الكبرى الصاعدة غير الطرفية (روسيا، الصين، تركيا، إيران، والسعودية وما سواها من الدول) حيال القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، للبدء في عملية هندسة أنماط محددة من العلاقات البينية المسيطر عليها لتجاوز محنة هاتين المعادلتين المتمركزتين في محاور علاقات بينية فوضوية غير مستقرة مانتزال تواجهه مخاطر تداعيات ظاهرتي الإرهاب الدولي والتطرف العنيف المصاحب لهما ، لتتطور مجريات الأحداث نحو أوضاع أكثر تعقيداً من سابقتها ، لا سيما بعد أحداث ما عرف بما يعرف بثورات الربيع العربي بعد عام 2011 ، وتنامي مشاريع التغيير والتسويات السياسية المراد تطبيقها على نموذج فوضى الحروب والصراعات المحتدمة في الشرق الأوسط أصلاً. في الوقت الذي يتعرّض فيه العراق لاستنزاف في قدراته المادية والبشرية والعسكرية وما سواها، مما جعل دول عمقه الاستراتيجي أمام اختبار حقيقي على صعيد مواجهة التحديات غير المنظورة التي تظهر بين الحين والآخر.

**منهجية البحث :** استندت منهجية البحث إلى توظيف ثلاثة مناهج بحثية رئيسية منها منهج التحليلي للنظام الدولي لمعرفة دور القوى العظمى والكبرى في صياغة أوضاع دول العمق الاستراتيجي للعراق أولاً، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لدراسة طبيعة تعاطي تلك القوى مع أنواع التحديات المؤثرة في مستقبل استقراره الأمني والسياسي والاستراتيجي ، لا سيما في ظل التحولات الحاصلة في عموم منطقة الشرق الأوسط منذ أكثر من عقد ونصف من الزمن ثانياً، فضلاً عن الاعتماد على المنهج النسقي كونه أحد المناهج الحديثة في دراسة وتحليل تلك التحديات المؤثرة في إدراك الخيارات المتاحة أمام دول العمق الاستراتيجي للعراق بأكمله ثالثاً .

**هيكلية البحث :** تضمن البحث مقدمة ومبحثين لكل مبحث مطلبين ، وخاتمة واستنتاجات.

## المبحث الأول: فوضوية المجتمع الدولي وأثره في التحديات غير المنظورة

يمكننا أن نوصف المجتمع الدولي الراهن بالمجتمع الفوضوي الذي تسوده الصراعات والأزمات المتوالية من دون أن نلاحظ أي وسائل ضامنة للاستقرار في ديناميكيات التفاعلات فوق الإقليمية التي باتت تتحرك بتباينات المصالح وتناقضاتها ؛ بسبب خشية وحذر القوى الإقليمية الصاعدة (إيران ، تركيا ، السعودية ، الإمارات العربية المتحدة وما سواها) من عدم جدوى وفاعلية المتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى السياسة الدولية في ضبط استقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً ، لا سيما منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة في عام 2011 والتي جاءت لتتذر تشدين مرحلة جديدة من التنافسية المحتملة عبر التدخل بصراعات إقليمية ممتدة من الصعب التحكم بإدارة أسباب صيرورتها نظراً لتعدد أطرافها (الحروب التي تُدار بالوكالة) . إذ تتشكل في إطار الأخيرة متبنيات إدراكية للأطر الاستراتيجية الجديدة من بُعد تنافسي ، لضمان ديمومة بقاءها على خط المواجهة ؛ ناهيك عن تنامي مستويات انعدام الثقة بالآخر والتشكيك في نوايا الفاعلين الإقليميين والدوليين على حدٍ سواء (رؤية كينيث أولمان من المحافظين الجدد) ، مما جعل هذه الرؤية تنحصر حول إعادة التقييم في قضايا الأمن الراهنة التي سوف لن تكون في طريقها نحو التحسن ، وإنما بقاء فواعل القوى ما فوق الإقليمية في حالة صراع وتنافس وبدعم القوى الكبرى الصاعدة نفسها ، مع تزايد حدة وشدة الأخيرة عقب جائحة كورونا عام 2020، مع الأخذ بالحسبان تحديات الأمن الدولي غير المنظورة بعد قيام روسيا بغزو أوكرانيا في الشرق الأوروبي منذ الحادي والعشرين من نيسان عام 2022 ، والبدء في مرحلة تحدي روسي جديد للغرب الأوروبي عقب تمدد حلف شمالي الأطلسي بجوار عمقه الجيو - استراتيجي ، والتي دون شك ستغير معادلة إدارة الحروب والنزاعات في المرحلة القادمة ، لتلقي بضلالها على الكثير من المناطق الاستراتيجية في العالم، لا سيما تلك المناطق الواقعة ضمن تخوم نفوذ القوى الدولية العظمى والكبرى والإقليمية على حدٍ سواء .

من هنا يمكننا القول إن واقع البيئة الإقليمية لدول الجوار الجغرافي للعراق سيكون من الصعب السيطرة على تحالفاته الراهنة التي تنذر بحدوث تحولات مُضافة غير مسيطر عليها ، فضلاً عن ظهور بوادر صيرورة مقومات بيئة إقليمية جديدة مغايرة هي الأقرب لمصالح الأقوياء ؛ ولكن مع الأخذ بالحسبان صيرورة تفاعلات ما فوق إقليمية تسعى نحو تخطي الحدود المسموح لها في الحركة وبالقدر الذي تتطابق فيه مع مصالح القوى الدولية العظمى مجدداً . بمعنى إن النظام الإقليمي الفرعي في الشرق الأوسط سيكون عرضة لتحولات عدة جميعها ستكون ضمن تحالفات سياسية - أمنية متباينة تقودها إيران وتركيا من جانب ، يناظرها تحالفات خليجية تجري بتفاهات من السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وما سواها تحت رعاية الولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر ، وبين هذا وذاك احتمالات عدة تتأرجح ما بين أزمات ومشكلات مُضافة باتت الأطراف الإقليمية طرفاً فيها سواء بشكل مباشر أم غير

مباشر ، فضلاً عن محاولة جميع الأطراف في استحكام نفوذها بإدارة نوع جديد من الصراعات (الحروب الموازية أو ما تعرف بالحروب الهجينة) التي تُعد جزءاً من أنماط الحروب بالوكالة التي سادت في مرحلة سابقة خلال الحرب الباردة ولكنها تختلف في تفاصيل إدارتها الشيء الكثير.

### المطلب الأول: إدراك الخيارات المتاحة أمام دول العمق الاستراتيجي للعراق

تكمن الخيارات المتاحة أمام دول العمق الاستراتيجي للعراق في تداعيات سياسات المحاور الإقليمية ومضامين الاستقطاب الدولي وحتى الإقليمي شديدة التمرکز والحاصلة في محيط تخوم عموم دول المنطقة بأكملها ، على أمل حماية مصالحها أو تأمين نفوذها حتى وإن كان على حساب استقرار تلك الدولة أو ما سواها من الدول (التسويات السياسية المطروحة من خارج الحدود) . بمعنى أننا أمام تحديات عدة تكمن في صيرورة مشاريع علاقات إقليمية بديلة غير متباينة وربما ستكون ضمن خطط استراتيجية لإدارة جو بايدن الجديدة التي ستحاول إعادة تقييم ما فعلته الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب ، ومن أبرزها إعادة احياء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يرمي إلى ترتيب توازنات المنطقة من جديد وعلى أساس المعادلة الصفرية التي تلحق الضرر والخسائر بجميع أطراف اللعبة السياسية في عموم العلاقات الإقليمية البينية ، ومن ثم البدء في تسويات لاحقة تكون الأقرب لما جرى طرحه ضمن ما يعرف بصفقة القرن التي حاولت إدارة ترامب السابقة أن تروج لها وتسوّقها اعلامياً لها حيال حلفائها وخصومها أم منافسيها التقليديين والجُدد على حدٍ سواء .

أما تحليل خيارات المرحلة الراهنة في عموم دول منطقة الجوار الجغرافي للعراق سيكون ضمن أولويات الفهم والادراك الاستراتيجي للقوى الدولية والإقليمية الكبرى الصاعدة التي تشهد إحداث حالة من التوازن في إدارة ملفات وأزمات المنطقة لصالحها ، طالما أنها ترمي إلى تأمين مصالحها الآنية وفقاً لمعادلة إضعاف المنافسين والتحرك نحو تمكين حالة التحكم على أرض الواقع من خلال ايجاد الأدوات والوسائل الفاعلة في إدارة الصراعات (دور روسيا وإيران وتركيا في جينيف والاستانة وسوتشي وما سواها من أجل تسوية الصراع في سوريا) ، يقابله دور الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي حيال الصراع في اليمن وليبيا وما سواها من الدول (التي تجري برعاية الأمم المتحدة وجهود مبعوثيها الدوليين) ، وصولاً إلى شبه الجزيرة الكورية وبحر الصين الجنوبي ، لا سيما وأن الأولويات الاستراتيجية لإدارة جو بايدن الجديدة ستركز على ادراك ضرورة احتواء الصين ومن ثم روسيا وإيران ، لا سيما وأنها تركز على الأولى والثانية طالما أنهما باتتا ثقلهما في الكثير من الملفات والقضايا ومنها الأمن والطاقة والاقتصاد وما سواها في ظل تحديات وتداعيات جائحة كورونا التي الحق الضرر الكبير بالاقتصاد الأمريكي الراهن، ومحاولات الصين في بلوغ معدل النمو الاجمالي للنتاج المحلي الطبيعي الذي حققته في عام 2019 الذي يقارب 6 - 6,5 (%). لا سيما وإن إدارة بايدن ستؤكد على تبني استراتيجية الحزم ضد الصين وما

سواها ، وهذا ما يعمل عليه فريق العمل المشترك الذي جرى تشكيله في داخل وزارة الدفاع الأمريكية من أجل تطوير تلك الاستراتيجية الاحتوائية الجديدة. بمعنى أن الأخيرة تروم استثمار الفرص من جزاء التقارب الصيني - الروسي كونه وسيلة أساسية في إعادة تشكيل القواعد والمعايير الدولية التي تشكلت منذ ثلاث عقود مضت ، بمعنى صيرورة قواعد عمل جديدة تحاول أن تعيد القيادة والزعامة للولايات المتحدة في المرحلة القادمة وهذا ما تبغيه إدارة جو بايدن الجديدة كي يفسح المجال لها في التحرك بحرية على وفق خيارات وبدائل جديدة وليست كالقديمة التي استنفذتها منذ مدة قليلة (الحروب التكنولوجية والتجارية).

### المطلب الثاني: تباين التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي للعراق:

بدأت التحديات غير المنظورة في العمق الاستراتيجي للعراق تؤثر بشكل كبير في مستقبل منطقة الشرق الأوسط وما سواها، كونها تحديات باتت تتشابك فيها المدركات والشكوك في نوايا الآخر ومصالح القوى ما فوق الإقليمية التي بدأت هي الأخرى تتقدم خطوات ملحوظة في تأزيم المشكلات والأوضاع، ناهيك عن تناقض السياسات الاستراتيجية في تعاطيها مع أخطر ملفات وقضايا المنطقة ، لا سيما الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في ظل تباين الرؤى واختلاف الإرادات التي تروم إرساء أسس السلام والاستقرار في داخل دول الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي الحاصلة منذ عام 2011<sup>(1)</sup> . من هنا جاءت تأكيدات وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو في الثامن والعشرين من آذار عام 2019 بأن خطة السلام في الشرق الأوسط التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على التخلي عن المعايير القديمة التي تتعلق بقضايا القدس والمستوطنات ؛ بسبب فشل المقاربة القديمة وفقاً للرؤية الأمريكية الراهنة<sup>(2)</sup> . وبقدر تعلق الأمر بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي فهناك جملة التحديات غير المنظورة التي يكتنفها الغموض والمقاصد ذات الدلالات بعيدة الأمد والتي يمكن أن نشخصها في الآتي<sup>(3)</sup> :

- 1 - وضع الشعب الفلسطيني أمام تحدي كبير يتمثل في حالة انعدام القدرة على الاختيار بين البدائل المطروحة أمامه.
- 2 - تمرير خطة ما عرف بصفقة القرن من جانب بعض الأطراف العربية استناداً إلى فكرة التفاوض غير السياسي الغامض.
- 3 - الاعتماد على المحفزات المالية في تمرير الخطة كوسيلة للضغط على الفلسطينيين من أجل القبول والرضا بها.

4 - استمرار إسرائيل في مساعيها بتنفيذ المستوطنات وتهويد القدس ومعالجة مشكلتي المياه والأغوار الشمالية مع الاستمرار في نزع سلاح قطاع غزة ، وإعطاء الحق للفلسطينيين في إدارة بلديات ضمن معازل وضعت لهذا الغرض تحت ما يعرف بتشكيل الدولة الفلسطينية.

5 - قصور فهم العالم العربي لأبعاد صفقة القرن مستقبلاً في إدراك مخاطر وكرثة تلك الصفقة وتداعياتها على المنطقة عموماً.

لا سيما وأن الدول الكبرى الصاعدة ما فوق الإقليمية مثل روسيا والصين وما سواها من الدول باتت تترك مع حلفائها الإقليميين عدم جدوى تمثيل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط دولي محايد في قضايا الصراع الحالية ومنها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا بُدّ من تحالفات سياسية وأمنية جديدة يجري ترتيبها على وفق مصالح دول المنطقة حصراً . أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي الأخرى تمتلك مشروعاً استراتيجياً في المنطقة والذي يتمثل في استكمال فرض هيمنتها للتحكم بالشرق الأوسط بأكمله، من خلال استحكام هذا النوع من الهيمنة بمشروع فكري - قيمي تسعى فيه إلى فرض رؤى جديدة مُضافة مع بقاء حالتي الصراع والتوتر مستمرتين باتجاه التصاقهما بأهداف أمريكية حيوية لا تتفك أن تكون مصدر انعدام الاستقرار في عموم المنطقة طالما أن الولايات المتحدة تروم حماية مصالحها الاستراتيجية الاقتصادية وحتى العسكرية في ظل ضمان الحفاظ على أمن حلفائها التقليديين حاضراً ومستقبلاً<sup>(4)</sup> .

من هنا وصف العالم النرويجي جير لندستاد (Geir Lundestad) النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة ، بأنه عالم جزئي تجري فيه الدعوة إلى تحقيق الإمبراطورية كما حصل في عهد بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر مع أنها كانت مصنفة بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، وتصنّف ثالثاً مرة ثانية بعد روسيا وفرنسا من حيث الانفاق العسكري آنذاك (وحتى في أوج قوتها عام 1870)؛ والسبب في ذلك رجحان قوتها البحرية على ما سواها من دون أن تتفوق على الأخريات في المجالات غير البحرية ، والشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945 التي باتت قوتها العسكرية والسياسية يقيدها التنافس السوفيتي الحاصل في مرحلة الحرب الباردة وكما وصفها هنري كيسنجر بالنظام العالمي الأمريكي لأقل من نصف العالم<sup>(5)</sup> . لذا جاءت رؤية أميتاف أشاريا (Amitav Acharya) لتوصيفه بالنظام العالمي الذي يركز على الإقليمية والخيارات المتعددة ،لنكون أمام مفاهيم عدة ستكون بديلة عن السعي نحو استحكام مقومات الهيمنة التقليدية التي سادت في مرحلة سابقة<sup>(6)</sup> . وهذا ما يمكن أن نطلق عليه وفقاً لرأي الباحث بالتباينات ما فوق الإقليمية التي ستطرح خيارات جديدة من الصعب تجاوز مضامينها طالما أن القوى الكبرى الصاعدة دولياً وإقليمياً مثل روسيا وإيران وتركيا وما سواها ستكون الحاضرة في أي تسوية للمشكلات والأزمات التي تمر بها عموم دول الجوار الجغرافي للعراق.

كما أن تصاعد نفوذ بعض القوى الإقليمية في المنطقة باتت مسألة طبيعية طالما أن البيئة السياسية للشرق الأوسط ما تزال تشهد انعداماً للاستقرار، لاسيما في علاقات الدول الكبرى المؤثرة فيها، من هنا نلاحظ تنامي النفوذ الإيراني على سبيل المثال لا الحصر نتيجة للطموح الذاتي في أن تؤدي دوراً إقليمياً مؤثراً ومن ثم تتحول إلى شريك دبلوماسي من خلال استثمار مقومات القوة الكامنة فيها (احتياطات النفط والغاز على الرغم من استراتيجية الضغط القسوى التي تنفذها الإدارة الأمريكية من طريق التشديد في فرض العقوبات الاقتصادية عليها) ، فضلاً عن السعي من أجل إيجاد منطقة أكبر للتأثير والنفوذ الإيراني لتكون قريبة الشبه من المفهوم الروسي الشريك الاستراتيجي معها عبر ما يسمى بالمجال القريب ضمن تخوم عمقها الاستراتيجي الممتد (7) .

أما تركيا فتراها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الفاعلة التي تروم في أن تؤدي دوراً جيو - استراتيجياً محورياً في منطقتي الشرق الأوسط وحتى البلقان بفضل فاعلية حركتها في المجالين السياسي والاقتصادي، لتتحول تركيا وفقاً للرؤية الأمريكية إلى دولة ذات فعل محوري جيوبوليتيكي يمكن التعويل عليه في إيجاد معادلة عسكرية جديدة محوراً تركيا للسيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين وصولاً إلى الخليج العربي (8) . على الرغم من توتر العلاقات الأمريكية التركية في بعض مراحلها سيما بعد أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي منذ عام 2011 ؛ ولكن المرحلة الراهنة تقتضي البدء بترتيب ملفات قضايا عموم دول العمق الاستراتيجي للعراق ، من هنا جاء القرار الأمريكي في العشرين من كانون الأول عام 2018 لترتيب الأوضاع مع تركيا ، من أجل البدء في الانسحاب التكتيكي من سوريا وأفغانستان بعد التنسيق العسكري والاستراتيجي مع تركيا وعلى مراحل محددة متفق عليها مسبقاً . لا سيما وإن قرار الانسحاب قد وقعه وزير الدفاع الأمريكي السابق جيمس ماتيس تنفيذاً لقرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ، ولكن مع إعلان تخليه عن إدارة وزارة الدفاع وقتئذ ؛ بسبب الاختلاف والخلاف في الرؤى الاستراتيجية مع الرئيس آنذاك ، ولكن طبيعة توتر واقع الأحداث في عموم منطقة الشرق الأوسط قد دفع بالولايات المتحدة إلى أن تتجنب إنفاق المزيد من الأموال والتجهيزات العسكرية التي باتت ترهق ميزانية الدفاع الأمريكية حالياً.

وعلى هذا الأساس عملت الولايات المتحدة من أجل تعظيم قوة إسرائيل في المنطقة كمحاولة لدمجها في المنطقة وإدخالها في المثلث السعودي الإماراتي استناداً إلى مبدأ استراتيجي يؤكد على أن كلٍ من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لديهما القدرة على انفاق المال كوسيلة لتعزيز مخرجات هذه الاستراتيجية ، بمعنى أن المحصلة النهائية تروم إضعاف النفوذ الإيراني وما سواها ، طالما أنها تشكل مع القوى الصاعدة الأخرى ما فوق الإقليمية تهديداً مقلقاً لأمن المنطقة بأكملها. وبهذا ستكون للولايات المتحدة اليد العليا مع حلفائها التقليديين وحتى الجُدد في رسم ملامح مستقبل المنطقة

التي باتت تُعد العمق الاستراتيجي للعراق ؛ بسبب الخشية من تنامي هذه القوة التي تمتلكها إيران إقليمياً والذي يقع ضمن تخوم الخواصر الحرجة لإسرائيل، مع الأخذ بالحسبان تعاضم نفوذ روسيا بفضل تواجدها في سوريا والشرق الأوسط كوسيلة للتمركز والوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط عبر ميناء اللاذقية ، والتي تُعد بمجملها ضمن تخوم مناطق العمق الاستراتيجي المُمتدة للعراق<sup>(9)</sup>.

### المبحث الثاني: مسؤوليات الدول الإقليمية غير الطرفية في العمق الاستراتيجي للعراق

لم تعد دول العمق الاستراتيجي للعراق مثل تركيا وإيران والسعودية وما سواها من الدول مُصنّفة ضمن الدول الطرفية غير المؤثرة من جراء ضغط الأوضاع والتحويلات المتسارعة في الشرق الأوسط، مما لا يدع مجالاً للشك في أن تؤدي هذه الدول دوراً محورياً في قضايا الصراع والتعاون الحاصلة في أخطر ملفات الشرق الأوسط (الحرب في سوريا ، الحرب في اليمن ، صراع النفوذ الإقليمي والدولي في ليبيا ، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، التطبيع الخليجي العلني مع إسرائيل حالياً) . إذ تكمن إدارة العلاقات البينية بين هذه الدول غير الطرفية في كيفية مواجهة التحديات الاستراتيجية داخل مناطق نفوذ مصالحها؟ مع الأخذ بالحسبان العامل الأمريكي المؤثر في إدارة عموم قضايا المنطقة ، لاسيما بعد مجيء إدارة جو بايدن التي ستحاول أن تعيد القيادة الأمريكية على وفق معادلة جديدة تستند إلى قوة النموذج وليس العكس ، مما يعكس دورها المستقبلي في رسم ملامح استراتيجية جديدة من شأنها أن تجعل دول العمق الاستراتيجي للعراق دولاً ضعيفة وهشة ومجزأة حتى ولو بشكل غير فعلي وعملي على مدى المستقبل القريب (تقييد الأدوار الاستراتيجية للدول غير الطرفية في المنطقة).

أما أبعاد مقدمات التنافسية ما فوق الإقليمية فنراها تبلورت منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي سيما بعد تسريب وثيقة وكالة التنمية الدولية الأمريكية المقدمة إلى الكونغرس الأمريكي التي حملت عنوان (التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط) ، من أجل المُضي بتشكيل كتل إقليمي واسع يضم دول المشرق العربي بالتعاون مع تركيا وإسرائيل ، وكما اقترحه مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق ( زبيغنيو بريجنسكي ) وقتئذ ، للاتفاق على صيغة تكاملية محددة للمسؤوليات وعلى شاكلة ما حصل في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي تأسست منذ عام 1975، والشيء نفسه حدث حينما طرح الفكرة نفسها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أيضاً (هنري كيسنجر) بعد احتلال العراق في العام 2003 ، ولغاية محددة مفادها درء حدوث أي فراغ سياسي في منطقة الشرق الأوسط ، ولمنع أي دولة في أن يكون لها التأثير المباشر في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني حاضراً ومستقبلاً<sup>(10)</sup> . مع الأخذ بالحسبان التحويلات السياسية التي أحدثتها العولمة على الصعيد الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي والتي أجرت تغييراً ملحوظاً في مفهوم سيادة الدولة التي باتت توصف بنسبية السيادة ، كونها تأثرت بشروط العولمة الجديدة التي فرضت حالة من التداخل في إدارة مسؤوليات العلاقات الاقتصادية والثقافية وما سواها ، وانتجت



بيئة سياسية دولية تعمل بتنافسية شديدة عابرة للحدود من أجل تأمين المصالح ، فضلاً عن دخول مفاهيم جديدة في عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية لتكون جزءاً من حقوق الشعوب في طلب الحماية الأممية في حالة قمع سلطات أي دولة لمواطنيها ورعاياها (11) .

### المطلب الأول: تمركز القوى الكبرى في تخوم العمق الاستراتيجي للعراق:

تشهد دول العمق الاستراتيجي للعراق تمركزاً غير مسبوق في قضايا محددة من أجل استثمار تغيرات وتحولات ما بعد ما عرف بأحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011 ، إذ نرى هذا التمركز في إدارة بعض ملفاته (كما هو الحال في التدخل الروسي في سوريا منذ عام 2015، ودور كل من إيران وتركيا في تحديد اتجاهات حل مشكلة الحروب المشتعلة في اليمن وليبيا وما سواها كـ حسب دوره في تلك الدول) ، لتبرز أمامنا رؤية القيادة الروسية التي لا تروم انتهاء موجة الربيع العربي بظهور قوى إسلامية أكثر راديكالية وتطرف (الاسلام فوبيا والخشية من تداعيات تنامي التيارات الأصولية المتشددة) ؛ طالما أن الأخيرة تبغي خلق بيئة اجتماعية واقتصادية تنتج هذا النوع من الجماعات الإرهابية ، لا سيما وإن روسيا تخشى وصول هذه التنظيمات المتطرفة إلى قرب حدودها المشتركة المطلّة على مناطق القوقاز وآسيا الوسطى ، مع الأخذ بالحسبان نسبة عدد المسلمين المنتشرين في تلك المناطق وهذا ما يستدعي التحرك الاستراتيجي المسبق من أجل درء المخاطر المتوقعة حيال ظهور موجات جديدة من الصراع في تلك المناطق (12) . ناهيك عن توسع حلف شمالي الأطلسي حيال حدود العمق الاستراتيجي الروسي ، والذي سبّب في قيام روسيا بغزو اوكرانيا في نيسان عام 2022 ، من أجل إدارة المخاطر الأمنية الدولية التي سترسم ملامح العلاقات البينية القادمة في ظل حساب كلفة الحرب وتداعياتها على الاقتصاد العالمي (ارتفاع اسعار الطاقة والغذاء) .

ومن ناحية أخرى حجزت الصين كقوة كبرى صاعدة موقعاً تنافسياً في التمركز ضمن تخوم دول العمق الاستراتيجي للمنطقة من طريق استثمار ما تحمله من إرث سياسي ودبلوماسي وعلاقات متوازنة مع جميع دول المنطقة ، مما أضاف بُعداً استراتيجياً جديداً يلوح في الأفق (مبادرة حزام واحد طريق واحد أو ما يعرف بمبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ، واستراتيجية تطوير طريق الحرير الراهن)؛ بسبب دور الصين في عملية بناء السلام الراهنة مشفوعاً بدورها التكميلي في تطويع قدراتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية حيال دول العمق الاستراتيجي للمنطقة، لإقناع الآخرين بأن الشرق الأوسط سيكون الساحة التي تقاس فيه حقائق التأثير الدولي خلال المرحلة القادمة ، وبين هذا وذاك تعمل الصين على استثمار مزايا علاقاتها مع إسرائيل في إطار التعاون معه منذ مؤتمر الدار البيضاء عام 1994، لاسيما في المجال التكنولوجي مع مضاعفة الزيارات الرسمية مع إسرائيل والتي انتجت العديد من الاتفاقات في مجال نقل التكنولوجيا التي تحتاجها الصين بعد تشكيل اللجنة الصينية - الإسرائيلية

المشتركة ، من أجل التخلص من الاحتكار الياباني ولتقوية قوتها التنافسية حيال روسيا وما سواها من الدول التي تروم ترسيخ آفاق التعاون الاستراتيجي في جميع المجالات. فضلاً عن رغبة الصين في تحقيق مكاسب مُضافة من هذا التعاون الذي تحكمه معادلة زيادة قدرتها على مواجهة المسلمون الذين يستقرون في غربي الصين تارة ، وتنامي الأهداف الإسرائيلية حيال الصين للتأثير عليها في ضبط توريدها للأسلحة لدول الشرق الأوسط تارة أخرى ، وبالمحصلة النهائية إرغام الصين على إيقاف تصدير التقنية النووية إلى إيران في الوقت الذي تفكر فيه إسرائيل بوضع سياسات جديدة تكون أكثر تأثيراً في الدول العربية أفضل من التفكير في توريد المنطقة بالأسلحة المتطورة ، من أجل احتواءها وربما إضعاف دورها حيال قضايا المنطقة ومنها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي<sup>(13)</sup>. من هنا باتت آفاق التعاون الصيني مع عموم دول العمق الاستراتيجي للعراق مشرعة وتحتل حيز كبير في مدرجها الاستراتيجي على أمل أن تكون سوقاً اقتصادياً واعدة ومجالاً مهماً للاستثمار ، وصولاً إلى غاية أكبر ألا وهي توسعة مجالات التعاون لتشمل الصناعة والتجارة وما سواها من مزايا تعود بالنفع والتأثير على مكانتها كقوة كبرى صاعدة ، مع استثمار الفرص المتاحة لها في تقوية مجالات التعاون من طريق الخيارات التي طرحتها في تنافسياتها للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا. وهذا ما جرى التأكيد عليه في قمة قادة مجموعة العشرين التي عقدت في آذار عام 2020 التي كانت تروم إلى تعزيز التعاون الدولي وحتى الإقليمي في مجالات مكافحة جائحة كورونا ؛ ولكن بقدر تعلق الأمر بتداعيات كل ذلك على أطر العلاقات البينية للدول ، فإن العالم ما يزال يشهد تحولاً كبيراً غير مسبوق في ظل تصاعد الحمائية العابرة للإقليمية وتمركز الأحادية في محاور محددة لديمومة النظام القطبي الراهن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالمقابل نرى رياح معاكسة للعولمة الجديدة واضطرابات مستمرة للأوضاع الدولية وحتى الإقليمية في الكثير من مناطق التنافس العالمية التي تشهد ركوداً اقتصادياً يرافقه حالة من الانكماش مما يفرض تداعيات خطيرة على الرفاهية الاجتماعية والمعيشية التي باتت تحت ضغوط الإغلاق القسري وحالة القصور في منظومة الحوكمة العالمية التي تتطلب المعالجة في مرحلة ما بعد الجائحة<sup>(14)</sup>. ومجمل تلك التحديات التي تواجه الكثير من دول العالم ستكون حاضرة ضمن أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تجري برعاية الأمم المتحدة والمعتمدة منذ عام 2015 ، من أجل مكافحة الفقر والمرض وتحقيق الأمن والسلام في الكثير من دول العالم التي عانت وما تزال تعاني من هذه المشكلات والأزمات المؤثرة في حياة ومعيشة الشعوب كافة.

## المطلب الثاني: إدراك مخاطر فوضى تمرکز التحديدات في العمق الاستراتيجي للعراق:

باتت عملية إدراك مخاطر فوضى تمرکز التحديدات في العمق الاستراتيجي للعراق من المسلمات البديهية التي تتطلب التحليل للخروج من حيز الفراغية التي تدور حول الصراع والتنافس بين المنافسين والخصوم التقليديين والجُد على حدٍ سواء ، وبين هذا وذاك تحولات جيو- استراتيجية ما زالت في طور التشكيل في بنية النظام الدولي الراهن ، إذ يبقى التنافس في محيط تخوم العمق الاستراتيجي للعراق يقع ضمن حيز اهتمام وإدراك المختصين الاستراتيجيين المهتمين بشأن قيادة مركز منظومة الأمن العالمية خلال السنوات القادمة وهذا ما عملت عليه إدارة الرئيس الأمريكي السابق ترامب والإدارة الحالية بقيادة جو بايدن لتفادي الأخطاء الاستراتيجية التي وقعت في عهد الرئيس الأسبق باراك اوباما حينما جرى التركيز على مدرك القيادة العالمية من الخلف بالاعتماد على حلفاء استراتيجيين محددين في مناطق العمق الاستراتيجي الحيوية للشرق الأوسط وما سواها. كما إن تزايد معدلات التنافس والصراع بين القوى الكبرى والعظمى حيال مناطق النفوذ في تخوم العمق الاستراتيجي للعراق بات واضحاً جداً، لاسيما بعد فشل دول المنطقة من درء مخاطر اشتعال الحروب فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر جرى تحديد حروباً عدة تستعمل فيها القوات المسلحة بشكل واسع وبمعدل (7) دول من (16) دولة منذ عام 2016، مع الأخذ بالحسبان أن هذه الحروب تجري على أراضيها وجميعها من نتاجات تداعيات ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011<sup>(15)</sup> ، على الرغم من محاولات هذه الدول في الخروج من وتيرة الصراعات والتنافسية شديدة التمرکز في العمق الاستراتيجي للمنطقة عموماً، كما هو الحاصل في العراق وما سواها من الدول ؛ بسبب الصراع الأمريكي الإيراني الراهن المحتدم بعد حادثة المطار التي أودت بحياة كل من نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس وقائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان في الثالث من كانون الثاني عام 2020.

مع الأخذ بالحسبان الصراع الأمريكي الإيراني الذي يجري على الأرض العراقية منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في الثامن أيار عام 2018 الذي اعلنته إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب التي لم ترص عن بنود وتفاصيل هذا الاتفاق بالمطلق ، ناهيك عن اجماع الكونغرس الأمريكي بشأن تحجيم جميع قدرات إيران النووية قبل البدء في إعادة التفاوض حول الاتفاق النووي المبرم منذ عام 2015 ، على الرغم من أن الرئيس الأمريكي جو بايدن كان المشرف على إبرامه ضمن ما عرف بمجموعة (1+5) برعاية الأمم المتحدة حينما كان نائب للرئيس الأمريكي الأسبق باراك اوباما ، لاسيما وإن إدارة الرئيس بايدن الجديدة تروم إدخال ملفي الصواريخ الباليستية وتحجيم دور إيران ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط ضمن مفاوضات البرنامج النووي أيضاً<sup>(16)</sup>. مع الأخذ بالحسبان جولات التفاوض الدبلوماسية بشأن ملف البرنامج النووي الإيراني التي بدأت في فيينا منذ نهاية عام 2021 ، على أمل

إعادة الصياغة لبنوده بشروط جديدة تفرض تحت وطأة سياسة الضغط القسوى التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران منذ مدة .

من هنا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفكر بحجم إخفاقاتها السابقة واللاحقة في المنطقة ، لا سيما وأن تدخلاتها المباشرة في قضايا الصراع الحاصلة في المنطقة منذ مدة ليست بالقصيرة جعلها تترك طبيعة التحديات الراهنة وحقيقة تأخر الوصول إلى أهدافها الاستراتيجية المرجوة ؛ ناهيك عن تزايد كراهية شعوب المنطقة لسياسات الولايات المتحدة التي انتجت المزيد من الحروب ذات الطابع المذهبي ، مع الأخذ بالحسبان عدم الوصول إلى تحول ديمقراطي حقيقي بسبب تنامي أزمات دول المنطقة على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً ؛ فضلاً عن اصرار القوى الكبرى الدولية والإقليمية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية (روسيا ،الصين ،إيران ،تركيا وما سواها من الدول) لفرض معادلة جديدة في فك الارتباط بالعلاقة الطردية بين منظومات الأمن والاستقرار وبناء السلام في مجتمعات دول الشرق الأوسط حصراً . في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة ترسل الرسائل القوية لدول الخليج العربي ، من أجل الاعتماد على أنفسهم في تحقيق مصالح وأمن دولها في منطقة الشرق الأوسط التي باتت غارقة في آتون الصراعات غير المحمودة العواقب حاضراً ومستقبلاً ، في ظل اختلاف رؤى دول الخليج العربي والولايات المتحدة في كيفية تسوية الصراع في الملف السوري على سبيل المثال ، في الوقت الذي بدأت الإدارة الأمريكية تقلل من اعتمادها على نفط الخليج من خلال تنويع مواردها النفطية وغير النفطية والتوجه نحو بدائل عدة (النفط في القارتين اللاتينية والأفريقية) ،مع تزايد اكتشافاتها النفطية الجديدة المعروفة بالنفط الصخري في داخل الولايات المتحدة ،بالرغم من حجم الصعوبات التي تواجهها في إنتاجه وخصونه ،وبالمحصلة النهائية ستقل الاعتمادية الدولية الاستراتيجية ولو بشكل محدود وتدرجي على نفط الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(17)</sup>. من هنا بدأت القوى الكبرى الصاعدة مثل روسيا والصين تترك ضرورة التعاون مع حلفائها الاقليميين في منطقة الشرق الأوسط ، من أجل التخلص من شروط وآليات إدارة النظام العالمي الجديد بقواعده الأحادية السابقة المفروضة من الولايات المتحدة الأمريكية ، كونها أسهمت بشكل كبير في انتشار فوضى الصراعات مع انحسار خيارات التعاون والتنافسية المستقرة ، بدليل انتشار ظاهرة الإرهاب الدولي من دون ان تنفع وسائل الولايات المتحدة في محاربته منذ احداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، ومن الضروري إعادة المراجعة في الاستراتيجيات السابقة التي تمحورت في استقطابات محورية معبئة بتحالفات أمنية وسياسية متناقضة وغير مستقرة ؛ وبالمحصلة النهائية لا تحقق التوازن مع مصالح جميع أطراف دول المنطقة بأكملها ، وبدليل التنافسية المحمومة الراهنة بين الدول الكبرى والعظمى في صيرورة أنماط علاقة جديدة تحاول أن تتحكم بمصير البشرية ، لاسيما بعد التطورات الحاصلة في خضم تنافس الشركات العالمية الطبية الدوائية حول طرح لقاح فاعل لجائحة كورونا يمكنه أن يغير خارطة التحكم بجميع الدول في العالم (لقاح فايزر وبايونتك ، لقاح

موديرنا ، لقاح جونسون أند جونسون ، لقاح استرازينيكا ، لقاح سبوتنيك ، ولقاح سينو فارم وما سواها من اللقاحات). من هنا يمكننا القول ، بأن دول العمق الاستراتيجي للعراق في منطقة الشرق الأوسط ستشهد ضعفاً ملحوظاً ؛ بسبب الحروب والصراعات المحدّمة فيه ، ناهيك عن ظاهرة الفساد والخدمات الصحية المتردية التي تقدم حالياً في ذروة جائحة كورونا ، مع تصاعد تداعيات الحروب الأهلية وأزمات اللاجئين هناك ، بمعنى أن الأوبئة العالمية ستؤدي دوراً بعيد الأمد في رسم مستقبل العالم بأكمله . أما انعكاسات ظواهر الإرهاب واللاجئين وندرة الموارد المحدودة فستكون لها وقعاً على تماسك المجتمعات ، لاسيما وأن حركة عموم الناس ستتغير تدريجياً مع تصاعد وتيرة تلك الأزمات والمشكلات بالكامل ، مع الأخذ بالحسبان التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية العميقة التي ستركها تلك الانعكاسات على بعض أجزاء المنطقة ، وعلى وجه الخصوص سكان دول العمق الاستراتيجي للعراق في منطقة الشرق الأوسط ، مما سيجعلهم محدودي الحركة إلا في الإطار المحلي لدولهم حصراً ، مع القدرة غير الكبيرة على التكيف من تلك الأوضاع المرتبكة وغير المستقرة . أما آليات و وسائل مواجهة تلك التحديات فسيكون من طريق الاعتماد على مخرجات الأبحاث الطبية الجديدة وتكنولوجيا المعلومات وثورة تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد ، والتصنيع الإضافي وتقنية النانو وما سواها من آليات و وسائل من شأنها أن تخفف من وطأة مخرجات تداعيات جائحة كورونا خلال المستقبل القريب. لتبقى الدول النامية أو الدول غير ذات الكفاية على التكيف والاستجابة المرنة منكفأة على ذاتها ومحصورة ضمن حدودها البرية على مسافات طويلة مُمتدة؛ بسبب تردي أنظمتها الصحية والخدمية وما سواها (القوى الكبرى الصاعدة ما فوق الإقليمية مع اختلاف مؤشرات ونقاط الضعف والقوة فيها جميعاً) فقد تكون الأكثر عرضة للخطر في النظام البيئي الجديد من تداعيات آثار تلك الأوبئة المتكررة. وفي هذه الدول على وجه العموم قد تكون عرضة للانقسام إلى منظومات ثانوية أصغر حجماً وأكثر تماسكاً وربما أيضاً أكثر استبداداً ، وتصبح فيه الأطراف الفاعلة المحلية مجدداً سيدة مصيرها دون منازع ، في الوقت الذي تصبح فيه الأوبئة العالمية سمة بارزة ومؤثرة في بنية النظام العالمي الراهن، وبما إن الولايات المتحدة تؤيد فكرة بقاء ذلك النظام العالمي وأسواق العالمية مفتوحة فستحتاج إلى قيادة عملية وعلمية ذات قوة وفاعلية دفاعية جماعية لمواجهة أخطار الأوبئة القادمة حاضراً ومستقبلاً<sup>(18)</sup>. وبالفعل هذا ما طرحته إدارة الرئيس الأمريكي الحالية (جو بايدن) في ضرورة إعادة تقييم التحالفات القديمة واستعادتها ، لا سيما مع الحلفاء الأوروبيين وحلفائها الآخرين في الكثير من دول العالم ومن ضمنها دول العمق الاستراتيجي للعراق على أمل تمكين ديمومة تلك القيادة العالمية بزعامة أمريكية تستند إلى إحياء روح الأمة الأمريكية التي دعا إليها الرئيس بايدن في حملته الانتخابية الأخيرة .

وأخيراً وليس آخراً ، فأن ظاهرتي التمركز والتمركز لسياسات الاستقطاب العابرة للإقليمية وما فوق الإقليمية من طريق الدول الكبرى والعظمى على حدٍ سواء ، ستبقى مؤثرة في قواعد اللعبة القادمة التي

ستتغير حتماً وستميل لصالح من يمتلك قوة التحكم في تخوم العمق الاستراتيجي للعراق الممتد إلى ما وراء مناطق استراتيجية حيوية أخرى في الشرق الوسط والخليج العربي من جانب، وصولاً إلى الشرقين الأدنى والأقصى قبالة تخوم المصالح الصينية المتقاطعة مع تخوم مصالح كل من اليابان وكوريا الجنوبية وحلفائها التقليديين في المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي ستحظى حتماً باهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن من جانب آخر، من أجل تقييم إعادة الانتشار الأمريكي الجديدة وفرض طوق استراتيجي جديد أيضاً يحيط بعموم مناطق نفوذها على أمل استحكام الزعامة الأمريكية على العالم خلال المرحلة القادمة . من هنا يمكن التحليل في دور القوى الدولية العظمى والكبرى في توظيف هذه السمات لصالح ترتيبات محددة تكمن في الآتي<sup>(19)</sup>:

- 1 - انتقال مركز النظام الإقليمي العربي من أجل التعاون المشترك نحو دول الخليج العربي بعد أن كان متمركزاً في مصر وسوريا حصراً.
- 2 - تراجع نفوذ الدولة القومية الحديثة في عموم دول المنطقة العربية.
- 3 - صعود دور الحركات والفاعلين من غير الدول (المنظمات غير الحكومية العالمية).
- 4 - تنامي دور القوى الإقليمية غير العربية الصاعدة والمؤثرة في مجريات الأحداث داخل المنطقة ، بالتنسيق مع القوى العظمى المنتفذة في الشرق الأوسط حصراً.
- 5 - تراجع أهمية الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بسبب الانشغال في مواجهة تحديات ظاهرة الإرهاب الدولي ، ومحاولات تسوية القضية الأولى وفقاً للرؤية الأمريكية الاستراتيجية الراهنة التي تروم قيادة العالم بأحادية محكمة ونافذة على الجميع.

#### استنتاجات البحث:

أن تمركز التحديات في محيط عمقه الاستراتيجي بات يؤثر في مجمل الاستراتيجيات الكونية العابرة للإقليمية سيما بعد عام 2003 التي تروم رسم ملامح جديدة لمستقبل المنطقة ، لا سيما بعد التحولات والتغيرات الكبيرة التي بدأت تطال بُنية واستقرار مجتمعاتها منذ أحداث ما عرف بثورات الربيع العربي عام 2011. كما إن العراق بات جزءاً من تلك التحديات والتداعيات التي تحصل على المستويين الأمني وإدارة الاستقرار السياسي - المجتمعي في مرحلة ما بعد تلك التحولات ، التي أضيفت إلى محنته عقب احتلاله من جانب الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 ، وصولاً إلى ضرورة فهم وتحليل مقاربة استراتيجية تستند إلى ضرورة صيرورة مقومات بناء سياسات علاقات بينية تحفظ أمن واستقرار دول عمقه الاستراتيجي، لتبدأ عملية تنفيذها من طريق إجراء تسويات شاملة للصراعات والأزمات على وفق مبدأ

احترام قواعد القانون الدولي من جهة ، ومن ثم المُضي في صناعة سلام مستدام يخدم جميع الأطراف الدولية والإقليمية على حدٍ سواء من جهة أخرى.

أما الآليات المناسبة في مواجهة التحديات غير المنظورة ببعدها السياسي والأمني وما سواه ، فيمكن أن تعتمد على دول العمق الاستراتيجي للعراق جميعاً على أمل توسعة نطاق وأفاق التعاون بشكل أوسع ، فضلاً عن تحليل مضامين الاستراتيجيات المناسبة للبحث في أسباب ونتائج تلك الظواهر المسببة لانعدام الاستقرار وتداعياته على بُنيّتي النظامين الدولي والإقليمي الراهنين، كونه يتداخل مع أولويات غير متناظرة في سلم المصالح الاستراتيجية وخيارات السياسات الأمريكية مع حلفائها حيال منافسيها وخصوصها التقليديين والجُدد على حدٍ سواء . لاسيما بعد مجيء إدارة جو بايدن الجديدة التي تزوم مواجهة هذا النوع من التحديات الخطيرة المتأتية من الصراعات والأزمات المتوالية المُضرة بمصالح دول العمق الاستراتيجي للعراق وبمصالحها الاستراتيجية في المنطقة حصراً ، أما مستقبل الأولى فسيكمن في ضرورة جعل العراق منطلقاً استراتيجياً للحفاظ على أمن المنطقة والشرق الأوسط على وفق متتالية حسابية لا تتفك أن تكون جزءاً من التخطيط الاستراتيجي الأمريكي حاضراً ومستقبلاً. مع الأخذ بالحسبان التحديات غير المنظورة التي ستطال النظام الإقليمي العربي وعلاقاته البينية المؤثرة في العمق الاستراتيجي للعراق ، كونه ما يزال يواجه تحديات عدة تتعلق بضرورة إعادة ترتيب أوضاعه من جديد في ظل الأزمات الداخلية والخارجية التي تعصف بدوله منذ مدة ، ناهيك عن سعي بعض القوى العظمى والكبرى معاً ، من أجل وضع البديل الإقليمي لما هو سائد من ترتيبات سابقة ، بمعنى الاستعداد لعبور تداعيات مرحلة ما عرف بثورات الربيع العربي في ظل توسيع دوائر الصراع ومجالات التنافس العابرة للإقليمية ، لاسيما بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في نيسان عام 2022 واحتدام التنافس الروسي - الأمريكي في مناطق نفوذهما الاستراتيجية الممتدة ما فوق الإقليمية ، طالما أن الجميع بدأ يدرك جلياً بضرورة البحث عن مكانٍ له على خارطة النفوذ والمصالح العابرة للإقليمية كما شهدناه في تدخل الكثير من القوى الكبرى والإقليمية في مشهد الصراع والتنافس الحاصل في دول الجوار الإقليمي للعراق سابقاً ولاحقاً ، وصولاً إلى فهم وإدراك حقيقي لحجم التغيرات ما فوق الإقليمية الحاصلة في عموم المنطقة من دون الانتظار في أن يكون العراق ضمن حلقة المُتأثر وليس المؤثر بما يجري من حوله ضمن محيطه الجغرافي المعروف، بمعنى أن رغبة القوى ما فوق الإقليمية ماضية في جعل العراق مجرد ساحة للمواجهة تارة ، ومكان للمواجهة غير المباشرة ضمن حدود الصراع والتنافس الذي يجري بالوكالة تارة أخرى.

الهوامش :

- (<sup>1</sup>) بهروز ثابت و سيروس روحاني ، رياح التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، دار الساقى للطباعة والنشر ، بيروت ، 2018 ، ص ص 3 - 4 .
- (<sup>2</sup>) بومبيو: سنتخلى عن المعايير القديمة بخطة سلام الشرق الأوسط ، أخبار سكاي نيوز ، الإمارات العربية المتحدة ، 28 / 3 / 2019 .
- (<sup>3</sup>) صفقة القرن والعبور إلى المجهول ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، السنة / 24 ، العدد / 91 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، ربيع 2020 ، ص ص 8 - 9 . وبقدر تعلق الأمر بوضع منطقة الأغوار الفلسطينية ومحاولات إسرائيل لضمها إليها ، لتكون في مواجهة الصراع الحاصل فيما بينهما وبهدف جعلها ضمن الحدود الشرقية لإسرائيل على امتداد نهر الأردن ، فضلاً عن جعلها منطقة مستعمرات إسرائيلية لتكون في مناطق الأغوار حصراً وما سواها ، للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر: السير ضد التيار : إشكاليات التخطيط الحيزي وتحدياته في منطقة الأغوار الفلسطينية نموذجاً ، دراسة صادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 21 / 8 / 2020 ، متاح على الرابط:
- <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650469>
- (<sup>4</sup>) د . محمد طالب حميد ، العلاقات الإيرانية الأمريكية : توافق أم تقاطع ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2016 ، ص 5 .
- (<sup>5</sup>) نقلاً عن : جوزيف ناي ، هل أنتهى القرن الأمريكي ، ترجمة : محمد إبراهيم عبد الله ، منشورات شركة العبيكان للتعليم ، الرياض ، السعودية ، 2015 ، ص ص 15 - 17 .
- (<sup>6</sup>) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص 17 .
- (<sup>7</sup>) د . عبد المنعم المشاط (وآخرون) ، تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، 2008 ، ص 101 .
- (<sup>8</sup>) د . عبد العظيم محمود حنفي ، الشرق الأوسط : صراعات ومصالح المتغير الأمريكي والعلاقات التركية الإيرانية ، دار الكتب للنشر ، بيروت ، 2012 ، ص ص 59 - 60 .
- (<sup>9</sup>) خالد هنية ، الاستراتيجية الأمريكية بالشرق الأوسط في ظل القوى الصاعدة ، إسطنبول ، تركيا ، 2 / 11 / 2019 ، متاح على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/> .
- (<sup>10</sup>) د . أحمد نوري النعيمي ، العلاقات العراقية - التركية الواقع والمستقبل ، دار زهران ، عمان ، 2010 ، ص 170 .
- (<sup>11</sup>) أحمد جلال محمود عبدة ، صراع القوى المدنية - العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ( 2002 - 2010 ) ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2015 ، ص 17 .
- (<sup>12</sup>) فراس محمد أحمد الجحيشي ، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة ، الأكاديميون للنشر والبحث ، عمان ، 2015 ، ص 77 .
- (<sup>13</sup>) فراس محمد أحمد ، المصدر نفسه ، ص ص 77 - 78 .
- (<sup>14</sup>) وزير الخارجية الصيني ، آمال عالمية على قمة العشرين بقيادة السعودية ، جريدة الشرق الأوسط السعودية ، 19 / 11 / 2020 ، متاح على الرابط:



[.http://www.chinaarabcf.org/ara/zyhd/t1833825.htm](http://www.chinaarabcf.org/ara/zyhd/t1833825.htm)

, Armed conflicts and instability in the Middle East and North Africa , Stockholm International peace research institute 2017 , P .

1 .

(<sup>16</sup>) للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يُنظر: 140 عضواً في الكونغرس الأمريكي بحثون بايدن على تحقيق صفقة شاملة مع إيران ، أخبار العالم ، 9 / 3 / 2021 ، متاح على الرابط:

[. https://arabic.rt.com/world/1209893-140-](https://arabic.rt.com/world/1209893-140-)

(<sup>17</sup>) محمود مصطفى ، مستقبل القوى الكبرى في المنطقة دراسة تحليلية حول التنبؤ بمستقبل الشرق الأوسط ، تموز 2016 ، ص 1 ، متاح على الرابط :

[. https://www.sasapost.com/opinion/the-future-of-the-major-powers-in-the-region](https://www.sasapost.com/opinion/the-future-of-the-major-powers-in-the-region)

(<sup>18</sup>) مايكل نايتس ، مستقبل الشرق الأوسط في ظل الأوبئة الدائمة ، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، 26 / 2 / 2020 ، متاح على الرابط:

[https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mstqbl-alshrq-alawst-fy-zl-alawby-aldaymt)

(<sup>19</sup>) فاروق طيفور ، العلاقات الدولية بين تعزيز الاستقلال وإشكاليات المحاور ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، السنة / 22 ، العدد / 84 ، صيف 2018 ، ص ص 28 - 29 .



تاريخ استلام البحث 21 / 1 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 7 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## السياسة الخارجية التركية اتجاه القرن الافريقي ( البدايات - التحديات - الدوافع)

Turkish foreign policy towards the Horn of Africa (Beginnings–challenges–motives)

أ.د. مثنى علي حسين المهداوي

الباحث: غسان سعدون خليل

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Ali Al-Mahdawy Muthanna

Researcher: Gassan sadoon Khalil

University of Baghdad /Collage of Political Sciences

University of Baghdad /Collage of Political Sciences

mothana.ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

mothana.ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## المخلص

تتسم السياسة الخارجية التركية بانها شهدت بعد عام 2002م تغييرات كبيرة يمكن وصفها بأنها كانت جذرية، فبعد أن كانت تركيا منكفئة على ذاتها ومنغلقة باتجاه المعسكر الغربي مطبقة لمبادئ العلمانية الغربية، ورافعة لشعار معاداة كل ما هو إسلامي ورافضة للتاريخ العثماني واتهامه بأنه يمثل التخلف، نجد أنها صارت بعد استلام حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م تهتم بمحيطها الاقليمي الاسلامي وتنتفح باتجاهه بقوة، إذ برزت كقوة إقليمية صاعدة ذات أهداف متعددة معتمدة على قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والتاريخية والثقافية، مستثمرة الكثير من الدوافع، ومستعدة لمواجهة تحديات متنوعة، بل انها لم تكتفي بإعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه جيرانها بل ذهبت بعيدا نحو منطقة القرن الأفريقي ودخلت إليها رغم جميع التحديات، ورغم التنافس الدولي هناك اخذة بنظر الاعتبار أفكار احمد داوود اوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي الذي يمثل خطة استراتيجية شاملة للسياسة الخارجية التركية بعد عام 2002م نجحت في إعادة هوية تركيا الضائعة، وبرزت دورها في جميع الميادين على المستويين الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية "تركيا" , "القرن الافريقي" ، "السياسة الخارجية: " , "حزب العدالة والتنمية"

## Abstract

Turkish foreign policy is characterized by the fact that it witnessed, after 2002 AD, great changes that can be described as radical. After Turkey was self-absorbed and closed towards the Western camp, applying the principles of Western secularism, and raising the slogan of being hostile to everything that is Islamic and rejecting the Ottoman history and accusing it of representing backwardness, we find After the Justice and Development Party came to power in 2002 AD, it became interested in its Islamic regional environment and opened up towards it strongly, as it emerged as a rising regional power with multiple goals relying on its political, economic, military, historical and cultural capabilities, investing in many motives, and ready to face various challenges. Considering its foreign policy towards its neighbors, it even went far towards the Horn of Africa, And it entered it despite all the challenges, and despite the international competition there, taking into account the ideas of Ahmet Davutoglu in his book The Strategic Depth, which represents a comprehensive strategic plan for Turkish foreign policy after 2002. It succeeded in restoring Turkey's lost identity, and its role emerged in all fields at the regional and international levels.

Keywords: "Turkey", "Horn of Africa", "Foreign Policy:", "Justice and Development Party".

## المقدمة

ان دراسة السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها اتجاه القرن الافريقي تحتم علينا ضرورة التعرف على مفهوم السياسة الخارجية وماذا يعنى بها؟ ليتسنى لنا فهم الاستراتيجية التركية في هذا المجال، وبطبيعة الحال ان السياسة الخارجية هي أحد فروع علم السياسة وان هناك خلاف على تعريفها فيرى بعض الكتاب ان السياسة الخارجية بتعريفها المبسط هي كل نشاط سياسي عابر للحدود يحقق للدولة أهدافها، ويعرفها الدكتور بطرس غالي؛ انها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول؛<sup>(1)</sup>، فيما يراها اخرون هي قواعد وضعها صانع القرار لتحقيق اهداف دولته في محيطها الإقليمي او الدولي، او كما عرفها كورت "تحدد السياسة الخارجية لدولة ما سلوكها اتجاه دولة أخرى. انها خطة هدفها توفير افضل الظروف بالطرق السلمية دون ان تصل الى الحرب"<sup>(2)</sup>، وهنا يتضح لنا حجم التباين في وجهات النظر مما يؤكد على عدم وجود تعريف جامع مانع للسياسة الخارجية، وفي هذا الاطار يرى بعض الكتاب ان السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك صانع القرار الخارجي لدولة ما وانعكاسا لتصرفاته، فيما يراها اخرون هي ردة فعل رسمية على تصرفات دولة ما أي يفترضون وجود مشكلة، ولكي لا نذهب بعيدا في تعريف السياسة الخارجية لاختلاف وجهات النظر وتعدد سبب تعقيدات الظاهرة، فإننا سنعتمد تعريف الدكتور محمد السيد سليم بانها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقا لهذا التعريف فان السياسة الخارجية تنصرف الى مجموعة أساسية من الابعاد الأساسية هي الواحدية، الرسمية، والعلنية، والاختيارية، والهدفية، والخارجية، والبرنامجية.<sup>(3)</sup> لأننا نعتقد ان هذا التعريف هو شامل لجميع مفردات السياسة الخارجية ضمنا.

وحري بنا القول اذا كانت السياسة الخارجية هي بمثابة السلوك الذي تتخذه الدولة في تعاطيها مع محيطها الاقليمي او الدولي لتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها الاستراتيجية، فان السياسة الخارجية التركية كسلوك لصانع القرار مرت بمراحل مختلفة منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923م وصولا الى مرحلة حزب العدالة والتنمية عام 2002م ويمكننا تصنيفها على اساس الحقب الزمنية وطبيعة النظام.

**اهمية البحث:** تعد السياسة الخارجية التركية اتجاه القرن الافريقي ذات اهمية قصوى بعد التحول الكبير في مجرياتها واعتمادها دوافع ومتغيرات كانت شبه معدومة لعقود طويلة بعدّها سياسة لاتخرج عن التوجهات الغربية العلمانية الساعية للانضمام الى الاتحاد الاوربي بكل ثقلها، وان توجهها نحو دول

منطقة القرن الافريقي بشكل خاص، وبالرغم من التحديات الكبيرة الا انها تمثل تجسيدا لدور الدولة الصاعدة المستثمرة لأرثها التاريخي والديني .

**هدف البحث :** الهدف من البحث هو لقاء الضوء على التغيرات الاستراتيجية التي طرأت على السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة القرن الافريقي بعد استلام حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002م وبدايات ذلك التوجه والاهداف التي تقف وراءه , مع معرفة طبيعة التحديات وماهية الدوافع.

**مشكلة البحث:** في ضوء التغيير الكبير الذي تشهده السياسة الخارجية التركية في القرن الافريقي وتواجدها العسكري والمدني والانساني بعد عام 2002م ,وفي ظل عدد من التحديات التي تظهر على الساحة الافريقية ,يتبادر الى الذهن سؤال لابد من طرحه وهو هل حققت تركيا اهدافها وطموحاتها هناك؟ والذي ستم الاجابة عليه في نهاية البحث.

**فرضية البحث :** يعتمد البحث على فرضية مفادها ان طبيعة العلاقة بين تركيا والقرن الافريقي علاقة متطورة نتيجة التحديات التي تواجهها , منذ بدايات تلك العلاقات خاصة وانهما تجمعهما العديد من الدوافع التاريخية والدينية التي ممكن ان تبني عليها سياسة خارجية تركية ناجحة تستهدف دول القرن الافريقي وتحقق نتائج كبيرة لصالح تركيا في المستقبل.

**منهجية البحث:** تقوم على المنهج الوصفي المتعلق بوصف طبيعة العلاقات بين الجانبين , ومن ثم المنهج التاريخي الذي يبين الروابط التاريخية والدينية بينهما عبر سنوات طوال تتجاوز عدة قرون .  
**هيكلية البحث :** ينقسم البحث الى اربعة محاور وكما يلي :

### المحور الاول : مراحل تطور السياسة الخارجية التركية

يمكننا تصنيف مراحل تطور السياسة الخارجية التركية الى خمسة مراحل هي:

#### اولا: مرحلة اتاتورك او تأسيس الجمهورية

وتجسدها تلك السياسة التي رسم خطوطها العريضة مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك منذ عام 1923م والذي كان معجبا بالحضارة الغربية فحاول جاهدا ان يقلد اوربا في كل شيء , وتوصف مرحلة اتاتورك بانها مرحلة بناء الدولة العلمانية وتطوير صناعاتها وتغيير القوانين العثمانية الإسلامية السابقة لتتوافق مع التوجهات الغربية, وقد حدد اتاتورك خطوطا عريضة لسياسة بلاده الخارجية تقوم على عدد من المبادئ ظلت ثابتة حتى يومنا هذا منها 1- سلام في الداخل سلام في الخارج , 2- احترام سيادة جميع الدول وحدودها , 3- عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية , 4- التعاون في حل النزاعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية, (4) .

### ثانيا: مرحلة حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية

كانت تركيا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية تلتزم الحياد بين القطبين وتعمل جاهدة على الحفاظ على توازنها في سياستها الخارجية , وقد استمر الحال هكذا حتى أعلنت عام 1952م انضمامها الى حلف شمال الأطلسي في عهد حكومة عدنان مندريس 1950-1960 م لتصبح طرفا منحازا للمعسكر الغربي وليس حياديا بين المعسكرين المتنافسين .

### ثالثا: مرحلة حقبة الستينات ونهاية السبعينات من القرن الماضي

شهدت هذه الحقبة تعثرا في السياسة الخارجية التركية نتيجة الانقلابات العسكرية والمشكلات الداخلية التي واجهتها البلاد , فلم يكن هناك استقرارا سياسيا داخليا لينعكس ايجابا على السياسة الخارجية, ولانريد الخوض في تفاصيلها بقدر ما نذكر انها لوحدتها كحقبة شهدت ثلاثة انقلابات كانت على التوالي عام 1960 م وعام 1971 م , وعام 1980م.

### رابعا: مرحلة الرئيس توركوت اوزال

مرحلة حكومة الرئيس توركوت اوزال الممتدة من عام 1983-1993 م وتمثل مرحلة جديدة تتسم بالانفتاح الاقتصادي على المحيط الإقليمي والدولي واستمرت تلك السياسة رغم ماواجهتها من تحديات وصعاب وتدخلات من قبل الجيش التركي الا انها تركت اثرا استمر لغاية عام 2002 م.

### خامسا: مرحلة حزب العدالة والتنمية

وهي المرحلة التي حكم فيها حزب العدالة والتنمية ومنذ عام 2002م ومازالت مستمرة والتي حتى يومنا هذا , وقد شهدت تنوعا في اهداف السياسة الخارجية, وازداد الانفتاح نحو الخارج والغيت كافة القيود السابقة , وطبقت تركيا سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة , وتوجهت نحو محيطها الإسلامي وبقوة , اذ انه مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002م , أعلن صراحة أنه سيعيد تعريف مكانة بلاده على الساحة الإقليمية والدولية وتبني رؤية وطنية جديدة لتحويلها إلى دولة مركزية بعمق استراتيجي جديد يؤمن هيمنتها الإقليمية وصعودها الدولي الناجح.

في هذا السياق، يبدو أن مقارنة تعامل تركيا مع الهيمنة الإقليمية والصعود الدولي من أقرب التفسيرات، وتزامن سلوك تركيا في المنطقة، خاصة بعد أحداث الربيع العربي، مع تحول في السياسة الخارجية التركية بالنسبة لبعض البلدان ويصبح من المهم ربط صعود تركيا وهيمنتها بالأدوار الإقليمية التي تطمح لتحقيقها وماذا تريد ان تفعل تجاه بعض دولها، تلك العوامل جعلت من الأهمية بمكان الربط بين التوجه التركي للصعود والهيمنة وبين الدور الإقليمي الذي تسعى للقيام به. (5) , وبما ان السياسة الخارجية بشكل عام هي برنامج يتبناه صانع القرار فان السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع القرن

الافريقي وعبر تاريخها الطويل اتسمت برامجها بالخمول تارة والنشاط تارة أخرى، وحسب الأوضاع السياسية الداخلية للبلاد ومدى انعكاسها على رؤية وتفكير صانع القرار .

### المحور الثاني: بدايات التوجهات التركية اتجاه القرن الافريقي

يقول احمد داود اوغلو(\*) " تحتل تركيا من حيث الجغرافية مكانا فريدا بعدّها دولة مترامية الأطراف وسط ارض واسعة بين افريقيا و اوراسيا يمكن ان يتم تعريفها على انها بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة, فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق , ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جوارها المباشر وستكون التزامات تركيا من تشيلي الى اندونيسيا, ومن افريقيا الى اسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوربي الى منظمة التعاون الإسلامي، جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية , وستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا".<sup>(6)</sup>

تلك العوامل مجتمعة وللرؤية التركية التي وصفها احمد داود اوغلو في كلمته , ونتيجة للموقع الجغرافي الذي تتمتع به منطقة القرن الافريقي واهميتها التجارية والعسكرية ولشدة التنافس الدولي والإقليمي فيها اكتسبت أهمية خاصة في توجهات صانع القرار التركي , ومما لاشك فيه ان سياسة تركيا الخارجية تتأثر ببعدين رئيسيين الأول هو البعد الإقليمي خاصة محيطها الإسلامي بصفتها دولة صاحبة ارث وتاريخ إسلامي كبير يفرض عليها التعامل بجدية مع هذا المحيط قبل الانتقال الى المحيط الدولي، اما البعد الثاني فهو مؤسسات صنع القرار فيها المتمثلة بالمؤسسة العسكرية، الراي العام الشعبي، ووسائل الاعلام وجمهور المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني بمختلف عناوينها، فضلا عن الأحزاب السياسية التي تتمتع بحرية واسعة، ولا يفوتنا ذكر تأثير العوامل الجيوبولتيكية بحكم موقعها الجغرافي المتميز والمطل على عدة بحار كالبحر المتوسط وبحر ايجة والبحر الأسود اذ تجاورها الكثير من الدول.

بعد قيام الجمهورية التركية عام 1923م، تولى مصطفى كمال أتاتورك السلطة، وعمل على إنهاء الخلافة الإسلامية وكل ما يرتبط بها، وحاول تجسير العلاقة مع الغرب سياسياً، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، سعياً. لإيجاد هوية علمانية جديدة للشعب التركي بعيداً عن التراث الإسلامي العثماني، وفي ذلك الوقت كان لتركيا توجه وجهود للانفتاح في جميع الاتجاهات، ورغم أن التركيز والتوجه كانا غربيين، إلا أنه لم يعرقل توجه تركيا نحو القارة الأفريقية بشكل عام، كما اتضح بعد ثلاث سنوات من تأسيس الجمهورية التركية، إذ "ترجع جذور علاقات تركيا مع القارة الأفريقية إلى عام 1926م، عندما افتتحت أول سفارة تركية في جنوب الصحراء، في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا، و في نفس العام افتتحت إثيوبيا سفارة لها في أنقرة.<sup>(7)</sup>

على الرغم من اهتمام تركيا المبكر بإفريقيا، إلا أنه لم يلاحظ نشاطاً مميزاً منذ افتتاح أول سفارة لها في إفريقيا جنوب الصحراء حتى عقد الستينيات من القرن الماضي، ولم يرى المراقبون دوراً فعالاً لتركيا. من ناحية أخرى، أيدت تركيا بقوة استقلال الدول الأفريقية بعد الحرب العالمية الثانية، وفتحت أكثر من 10 سفارات في مختلف دول القارة، وترى بعض الدول الأفريقية في تركيا كنموذج للنضال من أجل الاستقلال وبناء مؤسسات ديمقراطية علمانية. (8)

يقول آرسين كاليس اوغلو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بوغار التركية، "ان تركيا منذ أواسط الستينات فصاعدا اعادت النظر في دورها في العالم، وعملت على تطوير علاقات متنوعة مع أكبر عدد ممكن من الدول في الشرق الأوسط واوربا وافريقيا واسيا وفي الامريكيتين. (9)، وتجدر الإشارة الى ان الهدف التركي من التمدد نحو قارة افريقيا بشكل عام والقرن الافريقي بشكل خاص له ما يبرره ويتجلى ذلك واضحا من خلال التفاعلات السياسية والدبلوماسية والثقافية بين الطرفين فضلا عن الرغبة التركية بالاستثمار الاقتصادي في القارة والبحث عن أسواق فيها، وإذا كان الجانب التركي يبحث سياسيا عن دعم لمشاريعه في المحافل الدولية من خلال التصويت الافريقي المساند، فان دول القارة الافريقية تنتظر الى تركيا بعدها دولة كبيرة ذات ثقل على الصعيدين الإقليمي والدولي ولها القدرة على الاسهام في حل الكثير من المشكلات بين دولها عبر المنظمات الدولية المختلفة، واستنادا الى ما سبق يلاحظ ان العلاقات بين الطرفين لم تكن بالمستوى المطلوب منذ عام 1923م ولغاية عام 1991م وكانت بأدنى مستوياتها وهي بين مد وجزر مستمرين وذلك يعود الى عدد من الأسباب التي تتعلق بكل طرف من طرفي العلاقة فالجانب التركي في سياسته الخارجية ركز اهتمامه على اوربا وامريكا ولحقة طويلة، وبما ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية فقد كان للأوضاع الداخلية التركية اثرا واضحا للحيلولة دون إقامة علاقات تركية مع جهات غير الدول الغربية، وبطبيعة الحال فان الانتماء الى حلف الأطلسي اثر هو الاخر سلبا على علاقات تركيا مع بقية دول العالم. (10)

### المحور الثالث : التحديات التي واجهت السياسة الخارجية التركية تجاه القرن الافريقي

لإلقاء الضوء على حقبة التسعينات من القرن الماضي لابد من المرور على المرحلة التي سبقت ذلك فقد شهدت العقود الثلاثة السابقة لعقد التسعينات مرحلة عدم استقرار وصراع على السلطة أنتج شللا واضحا في السياسة الخارجية التركية ووقف نشاطاتها على الصعيدين الدولي والإقليمي " اذ شهدت تركيا العديد من الانقلابات التي قادها ضباط الجيش ابتداء من انقلاب 27مايو/ايار 1960م على حكومة عدنان مندريس والحزب الديمقراطي، ثم تلاه انقلاب عام 1971م الذي استهدف البرلمان التركي ، ونتيجة



لشدة التناقضات السياسية بين الأحزاب وتحول التنافس الديمقراطي الى عنف وازمات مستمرة حدث انقلاب اخر عام 1980 م<sup>(11)</sup> .

تلك الانقلابات والأزمات السياسية والاقتصادية أدت الى عزلة دولية واضحة المعالم كان من نتائجها "تصويت دول عدم الانحياز لصالح اليونان حول المشكلة القبرصية في مؤتمرها المنعقد في القاهرة عام 1965م"<sup>(12)</sup>، ومع ذلك ورغم ظروف تركيا الداخلية الشائكة فإنها لم تتخلى تماما عن توجهاتها نحو القارة الافريقية " فقد حاولت تنويع سياستها الخارجية في منتصف الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من أجل الحصول على دعم دولي بشأن قضية قبرص ، إلا أن هذا الدعم المتوقع لم يتحقق ومع تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة في السبعينيات، وكان حماس تركيا لتعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى، اذ افتتحت سفارة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 1974م ، وقدمت المساعدة الطبية إلى زيمبابوي في عام 1978 م ، وفي عام 1979م تم توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وفني مع سيراليون.<sup>(13)</sup>، وبما ان عام 1991م شهد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وهيمنة القطب الواحد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ولعل من المفيد القول على ان صانع القرار التركي قام بإعادة النظر في السياسة الخارجية التركية بشكل عام والتي كانت متبعة أيام الحرب الباردة والمعروف عنها كانت تتحاز الى الغرب باعتبار ان تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وتعد نفسها آنذاك في حالة من التوازن الدائم بين القطبين ،ونتيجة لما حصل من تغيير في بنية النظام الدولي فان تركيا شعرت بأهميتها في العقد الأخير من القرن العشرين وراحت تسعى للعب دور محوري في المنطقة سواء في شرق المتوسط او في القوقاز او البلقان او افريقيا وذلك عن طريق التحالفات مع قوى أخرى او لوحدها، وتجسد ذلك كله بعد استلام توركوت اوزال (\*) ، السلطة اذ كان يرى ان بلاده تتمتع بمكانة جيوسراتيجية تؤهلها للعب دور كبير سيما وانها ذات موارد اقتصادية وقدرات صناعية وزراعية وتجارية ومائية، وبطبيعة الحال هناك كثافة سكانية تقدر بـ (80) مليون نسمة، ومع ذلك "فان النشاط التركي في قارة افريقيا بقي محدودا حتى عام 1998م عندما أصدرت تركيا وثيقة أعلنت فيها عن توجهها الجديد اتجاه قارة افريقيا اسمتها السياسة الافريقية " .<sup>(14)</sup>

شهدت الحقبة من 1983-1993م تغييرات كبيرة في الواقع السياسي التركي داخليا وخارجيا، فقد منحت الكثير من الحريات للشعب التركي، كما حصل انفتاح وتعاون مع المحيط العربي والإسلامي، والاهم من ذلك كله هو الشعار الذي رفع آنذاك "من الافرياتيكي حتى سور الصين " وهذا معناه لم يعد الشرق والمنطقة العربية سمة من سمات تخلف تركيا التي كان يطلقها الاتاتوركيين بل ان هناك رغبة قوية لدى المشرع التركي لعودة الهيبة والمجد لتركيا، اثمرت تلك السياسة الانفتاحية عن نيل رضا

الولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت دعماً أمريكياً بمبلغ 939 مليون دولار أمريكي كمساعدات ومن ثم تم تجديد اتفاقية التعاون العسكري والاقتصادي حتى عام 1990 م.<sup>(15)</sup> ، وبما ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية فان أي تحول داخلي سينعكس على توجهات السياسة الخارجية لذا نرى ان السياسة الخارجية التركية هي وليدة تغييرات ومؤثرات شهدتها البلاد في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بعد تولي توركوت اوزال الذي أعاد هيكلة الاقتصاد التركي وتحدى المؤسسة العسكرية وعمل على وضع خطط لسياسة خارجية نشيطة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وهو ما اصطلح عليه بالعثمانية الجديدة.<sup>(16)</sup>

" أصبحت السياسة الخارجية لتركيا تجاه إفريقيا في مطلع القرن الحادي والعشرين أكثر نشاطاً من أي وقت مضى، لا سيما في مجالات المساعدات الإنسانية والعلاقات الاقتصادية، خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، واتسع نطاق العلاقات بشكل كبير في السنوات الأخيرة، بمشاركة واسهام من منظمات المجتمع المدني لتكون افريقيا من اكثر الساحات التي برهنت على نجاح السياسة الخارجية المستقبلية لتركيا.<sup>(17)</sup>

#### المحور الرابع: الدوافع التي تقف وراء توجهات تركيا نحو القرن الأفريقي

مما لا شك فيه ان تركيا الدولة تتوسط ثلاث قارات هي اسيا واوربا وافريقيا وهي تشغل قلب الحيز الجغرافي المسمى اوراسيا، اذ منحها هذا الموقع إمكانية التفاعل مع محيطها الإقليمي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحتى دينياً ، فضلاً عن اطلالها البحرية على أربعة بحار.<sup>(18)</sup>

ساعدت الظروف الدولية تركيا على إعادة النظر بسياستها الخارجية والتخلي عن التوجهات السابقة المتمثلة بالعلمانية والعودة الى تاريخها الإسلامي العظيم ولو بدرجات متفاوتة ، سيما وانها وجدت نفسها في عقد التسعينات من القرن الماضي امام واقع جيو سياسي حيوي بحكم موقعها الجغرافي وكثافة سكانية كبيرة واقتصاد يتعافى بسرعة وقوة عسكرية كبيرة ، وحينما تفكك الاتحاد السوفيتي السابق " ظهرت تركيا في القوقاز واسيا الوسطى كلاعب مؤثر مستثمرة الروابط الثقافية واللغوية والدينية مع شعوب تلك الدول ، لتكتمل الصورة من خلال عقد مؤتمر قمة لها في انقرة في تشرين الأول عام 1992 م<sup>(19)</sup> وعدت تلك القمة التركية الإسلامية بداية الانطلاق نحو المجد التاريخي لتركيا والسعي الدؤوب لعودتها للعب دور يليق بمكانتها وتاريخها ودينها .وسبحث دافعين فقط هما:

#### أولاً : الدافع التاريخي

عند الحديث عن الدافع التاريخي لتركيا اتجاه دول القرن الأفريقي لا بد لنا من معرفة ان هناك ارث حضاري تركي في تلك المنطقة ولقرون عديدة تمثل بما وصلت اليه الدولة العثمانية في توسعها

الجغرافي وما نسجته من روابط وعلاقات اسلامية مع شعوب المنطقة سيما وأنها من وجهة نظر تلك الشعوب لم تصنف بصفحتها دولة استعمارية محتلة.

تعتمد تركيا على مفهوم العمق الاستراتيجي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، والذي يتكون من مفهومي العمق التاريخي والعمق الجغرافي، ووفقاً لأحمد داود أوغلو، فإن العمق التاريخي مهم جداً لأن تركيا تمتلك تراثاً تاريخياً متعدد الأبعاد، والذي هو نتاج تراكم الخبرة التاريخية السياسية للإمبراطورية العثمانية وعناصر الحداثة السياسية في المرحلة المعاصرة، سيما وانها رسخت بنية سياسية مستقرة في قارات اسيا واوربا وافريقيا في القرن السادس عشر<sup>(20)</sup>، وتجدر الإشارة الى اننا " إذا نظرنا إليها من منظور التراكم التاريخي، فإن تركيا تتمتع بخصائص فريدة على المستوى الإقليمي والدولي، نتيجة تقاربها التاريخي فضلا عن أنواع العلاقات المختلفة التي أقامتها مع الدول في النظام الدولي. وهي ليست مشاركة في استعمار البلدان، لأن تركيا ليست جزءاً من تلك الأنظمة الاستعمارية الحاكمة، ولا هي نتاج الوضع السياسي، بل نتاج حضارة حاكمة شكلتها الحكومات التركية والتراث والأنظمة التاريخية التي استمرت لعدة قرون.<sup>(21)</sup>، ولذلك هناك رغبة تركية متنامية بإعادة مجدها السابق من خلال لعب دور مؤثر وفاعل وتنشيط الدبلوماسية معتمدا على الموروث العثماني في فتح افاق التعامل مع دول منطقة القرن الافريقي، وهذا ما يؤكد ان الاهتمام التركي بقرارة افريقيا والقرن الافريقي يعود تاريخيا الى أيام الدولة العثمانية التي تواجدت في شمال افريقيا وبعض مناطق جنوب الصحراء وفي شرق افريقيا بما يعرف اليوم بالقرن الافريقي.

وفي المقابل ان هناك دوافع تاريخية اخرى ساعدت على تقبل الدول الافريقية بشكل عام ودول القرن الافريقي بشكل خاص للعلاقات مع تركيا " سيما وان نظرة هذه الدول الى تركيا انها لم تكن شريكة مع الدول الغربية الاستعمارية في احتلال القارة ولم تشارك في مؤتمر برلين 1884-1885م الذي قطع اوصال القارة الى مناطق نفوذ تتحكم فيها الدول الاستعمارية.<sup>(22)</sup>

مما تجدر الإشارة اليه ورغم وجود الدوافع التاريخية فان الخلل الحاصل في التأخر في تطوير العلاقات بين طرفي المعادلة وهما تركيا ودول القرن الافريقي في الستينات والسبعينات وحتى الثمانينات من القرن العشرين لايعود الى الجانب التركي لوحده اذ لابد من الاخذ بنظر الاعتبار ان اغلب دول قارة افريقيا وحصرا دول منطقة القرن الافريقي عدا اثيوبيا التي تأسست كجمهورية ديمقراطية عام 1941م، وغانا وجنوب افريقيا في نفس العام، لم تحصل ببقية الدول على استقلالها من الاستعمار الا في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي رغم ان هناك دول لم تستقل الا في التسعينات، اما دول القرن الافريقي كالصومال فقد نالت استقلالها في عام 1960م من الاستعمار البريطاني، بينما نالت جيبوتي

استقلالها عن فرنسا في عام 1977م ، فيما حصلت اريتريا على استقلالها عن اثيوبيا بعد اجراء استفتاء شعبي بإشراف اممي فيها اذ صوت الشعب الإريتري بأغلبية مطلقة من أجل الاستقلال، وأعلن استقلالها وتم الاعتراف بها دوليا عام 1993م ، ذلك التأخير في نيل الاستقلال اعاق إقامة علاقات دبلوماسية وفتح سفارات بين تركيا ودول القرن الافريقي.

وتأسيسا على ذلك " ففي عقد الثمانينات من القرن المنصرم استذكرت تركيا ماضيها التاريخي والديني والثقافي العثماني وأعلنت انها ستعتمد سياسة خارجية نشيطة وإيجابية في افريقيا تقوم على تقديم الدعم والمشاريع الاقتصادية والتبادل الثقافي، وعمليات حفظ السلام، وعدم التدخل في النزاعات بين الدول الافريقية كونها نزاعات شائكة" (23).

وبطبيعة الحال " تحاول تركيا في المرحلة الحالية تطوير علاقاتها مع دول افريقيا في مختلف الميادين تدفعها نحو ذلك عددا من الدوافع من بينها الدافع التاريخي الذي لم ينعدم تأثيره في السياسة الخارجية التركية" (24).

#### ثانيا: الدافع الديني

"مصطفى كمال اتاتورك هو مؤسس الجمهورية التركية الحديثة في عام 1923م في أعقاب الحرب العالمية الأولى, 1914- 1918م وتولي رئاستها لمدة 15 عاما ما بين 1923- 1938م وعمل على تأسيس دولة تركية تلغي الموروث العثماني وتقوم على ستة مبادئ اساسها العلمنة السريعة والشاملة, وشملت إجراءاته إلغاء السلطنة والخلافة, والأوقاف والزوايا والطرق الصوفية, وأسس إدارة الشؤون الدينية وجعلها تابعة لمجلس الوزراء ,ومنع اعتمار الطربوش والعمامة ,وشجع الباس الغربي , وأغلق المدارس الدينية , واستبدل المحاكم الشرعية بمحاكم علمانية وفق قوانين غربية ,ومنع الحجاب, واستبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني, وتبنى التقويم الميلادي , واصر قوانين تساوى بين الرجل والمرأة في الطلاق والميراث, ومنع الألقاب القديمة(25), وعاشت تركيا مطلع القرن العشرين حقبة اغتراب كبيرة عن تاريخها الإسلامي ومحيطها الإقليمي استمرت لما يقارب السبعة عقود, ومثلت قمة الانسلاخ عن ماضيها والتشبث بالعلمانية الغربية التي عدها انصار الاتاتورية هي الوسيلة لإنقاذ بلادهم من مشكلاتها بعد الحرب العالمية الأولى واستحواذ الدول الاوربية على الكثير من أراضيها, حتى ان الجيش التركي ايد هذا التوجه ولعقود طويلة عمل على حمايته .

وبعد الانفراج مطلع التسعينات من القرن الماضي وتحقيق الديمقراطية لاح في الأفق طروحات تدعو الى العودة الى الدين الإسلامي وعاد المجتمع التركي الى انتمائه الديني وقد تجلى ذلك بوضوح بعد فوز حزب الرفاه الإسلامي عام 1995م في الانتخابات بقيادة نجم الدين اربكان(\*) اذ تعد تركيا دولة فاعلة

ومؤثرة في النظام الدولي الحالي ومن الدول التي يتزايد تأثيرها كلاعب رئيس، وصار يحسب لها حساب في أية ترتيبات خاصة في مناطق الصراع في الشرق الأوسط وعمل العامل الديني بقوة على فتح افاق التعاون مع البلدان الإسلامية، فتركيا لها ثقلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، سيما في المجالات الدبلوماسية، والانسانية، والثقافية، ومما يزيد من أهميتها هو عضويتها في مجموعة العشرين الـG20، وهي اليوم متغلغلة في العمق الإفريقي، ولتعزيز مكانتها على الساحة الدولية لابد لها من استخدام وسائل وأساليب لتحقيق ما تسعى اليه داخل العمق الإفريقي<sup>(26)</sup>، ويشكل البعد الديني احد هذه الوسائل، المتمثل في الخلافة العثمانية التي استمرت لأكثر من ستة قرون، وما قامت به جيوش العثمانيين التي منعت الهجمات الصليبية في شمال إفريقيا وشرقها، فضلا عن دورهم الكبير في وسط القارة.<sup>(27)</sup>

كان مبدأ العثمانية الجديدة قبل استلام حزب العدالة والتنمية للسلطة يشكل ظاهرة مجردة ولم يأخذ من الدولة العثمانية سوى نظام الحكم فيها تاركا المحتوى الإسلامي، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ظهرت العثمانية الجديدة بشكلها الإسلامي البحت مع تزايد الرغبة في العودة الى الأراضي التي حكمها العثمانيون وفي الوقت ذاته إعادة المجد لتركيا، ويرى احمد داوود اغلو ان تركيا لها ميراث إسلامي كبير عليها الاهتمام به<sup>(28)</sup>.

لابد من الإشارة الى ان تركيا عملت على استثمار العامل الديني كأحد نقاط القوة لتعزيز دورها في منطقة القرن الإفريقي، سيما وان غالبية سكان القرن الإفريقي ينتمون إلى المذهب الحنفي، الذي عرفه من خلال تركيا العثمانية أيام الدولة العثمانية خاصة السودان والصومال وإريتريا، وتسخر تركيا أدواتها الناعمة كالمساعدات الإنسانية والتعليم وتقديم المنح الدراسية واعداد واعمار وبناء الجوامع وارسال منظمات الإغاثة الى منطقة القرن الإفريقي، وتركز على كل من الصومال والسودان، ويتجسد نشاطها من خلال وكالة التعاون والتنسيق "تيكا"، ومؤسسة "ديانيت" التي توفر المنح الدراسية للطلاب من إفريقيا في تركيا، إلى جانب هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات.<sup>(29)</sup> ويتزامن تركيز تركيا على البعد الديني مع جهودها الأخرى المبذولة لتحقيق التغلغل التركي في القرن الإفريقي، وفي هذا الاطار افتتحت تركيا عام 2019 م جامع "مسجد عبد الحميد الثاني"، في جيبوتي و زينت جدرانه بمخطوطات عثمانية كلاسيكية.

خلاصة القول ورغم استخدام تركيا للورقة الدينية في تعاملها مع دول القرن الإفريقي، فإنها عملت على ايجاد قاعدة من التوازن بين حاضرها العلماني وتاريخها الإسلامي - العثماني، يقول الباحث التركي برهان كور اوغلو أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بهجة شهير " اذا نظرنا الى تاريخ تركيا، لا نستطيع ان نقول ان محورها كان الغرب وحده، فقد كانت هناك الكثير من الاتجاهات، في أيام العثمانيين كانت

تركيا موجودة في نصف اوربا وفي اسيا وافريقيا , وتحديث المؤسسات التعليمية كان قائما حتى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يحاول ان يحدث النظام التعليمي منذ حقبة طويلة , ومع ذلك كان رجلا ملتزما بالتعاليم الإسلامية ويحاول توحيد العالم الإسلامي بوسائل مختلفة.

### الاستنتاج

من خلال ما تقدم اعلاه يتضح ان السياسة الخارجية التركية اتجاه القرن الافريقي هي سياسة متواصلة وبخطوات ثابتة برهنتها طبيعة العلاقات مع حكومات تلك الدول وما تمخض عنها من تبادل ثقافي وديني واهتمامات مشتركة جعلت من دول القرن تتقبل التواجد التركي بصفته الاسلامية, ولكونه يعتمد الارث العثماني, ولم يحمل اي صفة استعمارية او قوة غازية للمنطقة كما هو حال الدول الغربية .

### الهوامش

<sup>1</sup> بطرس غالي ومحمد خيرى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1982، ص 309

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 ص19.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1988، ط2 ، ص12

(4) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات والتحالفات المرنة، سياسة القوة، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، بيروت ، 2021، ص 36

<sup>5</sup> ( داليا رشدي عرفات. التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية، مجلة كلية العلوم السياسية والاقتصاد – جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد 15 لسنة 2022، ص 289

(\*) أحمد داود أوغلو سياسي تركي واستاذ جامعي ودبلوماسي ، ولد عام 1959م في مدينة قونيا وسط تركيا، درس الثانوية في إسطنبول، ثم التحق بجامعة البوسفور، وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية عام 1983م. ثم حصل داود أوغلو على الماجستير في الإدارة العامة، ثم الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة ذاتها. التحق بالعمل كأستاذ في الجامعة الإسلامية الدولية في ماليزيا عام 1990 ، وأسس قسم العلوم السياسية بعد ذلك بثلاثة أعوام. وأصبح أول رئيس للقسم، ثم انتقل إلى تركيا ليعمل في عدة جامعات فيها حتى عام 2002م. وفي عام 2002م فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات العامة ليلتحق داود أوغلو بالحكومة في منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء، ثم كسفير متجول لبلاده في العام التالي. وفي عام 2009م برز نجمه، في منصب وزير الخارجية ليبدأ مرحلة جديدة من الدبلوماسية التركية التي وضع لها هدفاً سماه «صفر مشكلات» مع الدول المجاورة للتفرغ لعملية البناء الاقتصادي. في عام 2014م وبسبب الدستور القائم اضطر أردوغان إلى ترك منصبه زعيماً لحزب العدالة والتنمية ورئيساً لوزراء البلاد، ورشح داود أوغلو ليتولى المنصب الذي استمر به حتى عام 2016م، إذ

استقال من منصبه إثر خلاف بينه وبين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على تحويل نظام الحكم في تركيا إلى نظام رئاسي. ينظر صحيفة الاتحاد الإماراتية الالكترونية <https://www.alittihad.ae/article>

(6) كلمة وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو , نقلًا عن علي حسين باكير , ومجموعة باحثين , تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج , ط 1 , الدار العربية للعلوم ناشرون , بيروت , 2010 , ص 16.

(7) عبد السلام إبراهيم البغدادي , البعد الافريقي للسياسة التركية المعاصرة, مجلة دراسات دولية , العدد خمسون , لسنة 2011, مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية , جامعة بغداد, ص 1

(8) مؤسسة تيكا , خلال فترة الانفتاح على افريقيا . مجلة رؤية تركية العدد الرابع السنة الرابعة

<https://rouyaturkiyyah.com>

(9) آرسين كالاييس اوغلو , السياسة الخارجية التركية اتجاه افريقيا , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , شباط 2015 موقع روابط الالكتروني , Rawabet center. com

(10) محمود زكريا محمد إبراهيم, العلاقات السياسية الافريقية - التركية :المحددات والقضايا , بحث منشور في موقع مركز البحوث والدراسات الافريقية , جامعة افريقيا العالمية , 2015 , ص 4

(11) عبد الرحمن بهلول رستم الشمري, التطورات السياسية والدستورية في تركيا للفترة من 1980 - 2014م ,رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة المستنصرية, كلية العلوم السياسية , بغداد 2016 , ص 50

(12) المصدر نفسه , ص 97

(13) مجلة رؤية تركية, من القول الى الفعل العلاقات التركية الافريقية وتحليلها من 1998 - 2015م, العدد 4 السنة الرابعة, 2015, <https://rouyaturkiyyah.com>

(\*) خليل توركوت اوزال ولد في 13 أكتوبر/ تشرين الاول 1927 وتوفي في 17 أبريل/ نيسان 1993, سياسي ليبرالي. وهو ثامن رئيس لتركيا اذ تسلم الرئاسة منذ 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 1989م ولغاية وفاته في 17 أبريل/ نيسان 1993م, سبق له ان كان نائب رئيس وزراء تركيا في حكومة يولند أولوسو بين عامي 1980م و 1982م, ثم اصبح رئيس وزراء تركيا من عام 1983م ولغاية عام 1989م وهو زعيم حزب الوطن الأم. عمل لمدة قصيرة في البنك الدولي في الولايات المتحدة وكأستاذ جامعي, اسس اوزال حزب الوطن الأم (ANAP) عام 1983م وفاز حزبه بالأغلبية البرلمانية في انتخابات عام 1983م فأصبح رئيس وزراء تركيا. نفذ العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بسعر الصرف

وتحرير الاقتصاد, أدت الظروف السياسية والاقتصادية في تركيا, وارتفاع التضخم , وتصاعد الصراع مع الأكراد إلى تراجع شعبية حزب الوطن الأم في الانتخابات المحلية في عام 1984م. نجح اوزال من محاولة اغتيال أثناء مؤتمر حزبي في عام 1988م. كانت سياسته الخارجية تركز على تفادي الحرب مع اليونان إثر حادثة شيمشك والسماح مؤقتاً للأتراك البلغار بالهجرة إلى تركيا. انتُخب اوزال رئيساً للجمهورية التركية في عام 1989م , استمر اوزال مهتماً بنشاطات الحكومة, كالتدخل في اضراب عمال المناجم في عام 1990م في زنگل داك, شارك اوزال في أول قمة على

- الاطلاق للجمهوريات التركية في عام 1992م التي عقدت في أنقرة، حافظ على علاقات وثيقة مع الرئيس جورج بوش الابن أثناء حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة. توفي أوزال، بشكل غير متوقع بينما كان في منصبه في عام 1993.
- <sup>14</sup> ( عليا حسين علي الساعدي، الابعاد الجيوبولتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الافريقي، مجلة الباحث العدد 23 ، الجزائر ، لسنة 2017 ، ص 182
- <sup>15</sup> ( نقلا عن نضال جهاد حميد العبيدي، الدور الإقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد 2013 ، ص 175
- <sup>16</sup> ( عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة معقدة مقارنة جيو بولتيكية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2015 ، ص 46
- <sup>17</sup> ( محمد اوزكان ، من القول الى الفعل العلاقات التركية الافريقية وتحليلها من 1998-2015م ،مجلة رؤية تركية العدد، 16 ، سنة 2015، ص15
- <sup>18</sup> ( عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثال، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2015-2016 ، ص78
- <sup>19</sup> ( محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت 1997، ص19-20
- <sup>20</sup> ( عماد يوسف قدورة ،مصدر سبق ذكره ، ص38
- <sup>21</sup> ( احمد داود اوغلو. العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2011، ط2، ص 87 و88
- <sup>22</sup> ( محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الافريقية- التركية المحددات والقضايا، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، القاهرة 2012، ص3
- <sup>23</sup> ( عبد السلام ابراهيم البغدادي ، مصدر سبق ذكره ، ص2
- <sup>24</sup> 9 المصدر نفسه ، ص8
- <sup>25</sup> ( منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997 ، الدار العربية للعلوم ناشرون، <https://www.ikhwanwiki.com/index>.
- \* ( ولد نجم الدين اربكان سنة 1926م في إقليم سيتوب، ويعد من السياسيين اللامعين جدا في تاريخ تركيا الحديث، ويلقب بابو الإسلام السياسي، ومناهض العلمانية ومن ابرز قادة الفكر الإسلامي، وتنحدر عائلته من سلالة الامراء السلاجقة. تخرج من كلية الهندسة عام 1948م وكان من الطلبة المتميزين فعين معيدا في الكلية ذاتها، حصل على شهادة الدكتوراه في الهندسة من جامعة اخن الألمانية عام 1956م. تميز أربكان بشخصية قوية ونبوغ مبكر وهو مسلم حنفي المذهب يميل الى التصوف وهو زاهد في الحياة ونشأ تنشئة إسلامية فكان متدينا منذ صغره حريصا على أداء الصلوات في اوقاتها جماعة يحب الشيوخ ومجالسهم العلمية وحلقات الذكر وكان يحب شيخه الأستاذ كتكو الذي كان له الفضل في تدريسه العلوم الدينية . كان له دورا مميذا مع اخرين في بناء مشاريع الصناعة في تركيا وهو الذي أسس مشروع المحرك الذهبي عام 1956م، تزوج عام 1967م، وهو شخصية ناشطة في العمل النقابي، في ستينيات



القرن العشرين، صار أربكان عضوا في حزب العدالة بقيادة رفيقه في الدراسة سليمان ديميريل ، الذي استطاع أن يحجز مقعدا في المشهد السياسي بعد أن تراخت قبضة الأتاتورية بعض الشيء وسمحت بإنشاء الأحزاب سنة 1946م، وفي عام 1956م فاز حزب العدالة بأغلبية وشكل الحكومة مسيطرا على الحياة السياسية في البلاد، لكنه تعرض لانقلاب عسكري سنة 1971م، فمن يدعون انهم حماة العلمانية ، ويخافون من ردود الأفعال الإسلامية الديمقراطية وصدرت صحيفة "ملي غازيتيه" أول صحيفة إسلامية تصدر في عصر أربكان، وفي هذه الحقبة ، أعاد أربكان مراجعة خطابه السياسي الذي جنح إلى السلم والهدوء، والابتعاد عن الشعارات، وكان من أبرز أعمال الحكومة في هذه الحقبة غزو قبرص، ووضع اليد على الشق التركي منها، وهو عمل يرى أربكان أنه كان صاحب فكرته والمخطط الأساسي له. قام أربكان في 19 يوليو/تموز 1983م بتأسيس حزب الرفاه، والعودة للمشاركة السياسية من جديد، رغم تعرضه لمضايقات كثيرة، لكنه استطاع المشاركة في مختلف الانتخابات الانتخابية التي جرت بعد تأسيسه، وفي انتخابات ديسمبر/كانون أول 1995 م فاز حزب الرفاه بزعامة أربكان، بأصوات 21% من أصوات الناخبين الأتراك، فحصل بذلك 158 مقعدا من أصل 550 في البرلمان التركي، ليصبح الحزب الأول في البرلمان، متقدما على حزبي الطريق القويم، والوطن الأم. وقد شكل هذا الفوز حدثا سياسيا كبيرا في تركيا، فقد تمكن أربكان في يونيو/حزيران 1996 من تشكيل حكومة ائتلافية، ليكون أول حزب إسلامي يصل إلى مقاليد الحكم في بلاده، منذ الإطاحة بالخلافة العثمانية، إذ تحالف مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيلر التي شغلت منصب نائب الرئيس وكانت تلك هي الانطلاقة للإسلاميين لتولي حكم تركيا.

<sup>26</sup> ( أبو بكر حسن علي بخيت، البعد الديني واثره في تعزيز العلاقات الافروتركية، مجلة رؤية تركية، مؤسسة ستا

للدراستات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، العدد 2 اسطنبول ، حزيران 2018، ص 178

<sup>27</sup> ( أحمد محمد محمود عبدالنبي ، تأثير الحركات الاسلامية على السياسة الخارجية التركية : دراسة حالة - حزب

العدالة والتنمية، المركز الديمقراطي العربي، 16، أغسطس 2022، <https://democraticac.de>، ص47

<sup>28</sup> ( مركز القرار للدراسات الإعلامية، دوافع وأدوات التغلغل التركي في منطقة القرن الإفريقي، 2020،

<https://alqarar.sa/>

<sup>29</sup> ( نقلا عن عبد السلام ابراهيم البغدادي ، ص9

### مصادر ومراجع البحث

### الكتب والدراسات والبحوث

1. أبو بكر حسن علي بخيت، البعد الديني واثره في تعزيز العلاقات الافروتركية، مجلة رؤية تركية، مؤسسة ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، العدد 2 اسطنبول ، حزيران 2018.
2. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، 2009 .
3. احمد داود اوغلو. العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2011.
4. بطرس غالي ومحمد خيرى، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، 1982.

5. حمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت 1997..
6. حمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، 1988، ط2 .
7. محمود زكريا محمد إبراهيم، العلاقات السياسية الافريقية – التركية :المحددات والقضايا ، بحث منشور في موقع مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية ، 2015.
8. محمد اوزكان ، من القول الى الفعل العلاقات التركية الافريقية وتحليلها من 1998-2015م ،مجلة رؤية تركية العدد، 16 ، سنة 2015..
9. محمود زكريا محمود إبراهيم، العلاقات السياسية الافريقية- التركية المحددات والقضايا، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، القاهرة 2012.
10. علي حسين باكير ، ومجموعة باحثين ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، كلمة وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو، ط1 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2010 .
11. عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية الاتجاهات والتحالفات المرنة، سياسة القوة، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، بيروت ، 2021.
12. عماد يوسف، تركيا استراتيجية طموحة وسياسة معقدة مقارنة جيو بولتيكية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، 2015 .
13. عليان محمود عليان، التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركية مثال، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2015-2016 .

#### الدوريات

1. داليا رشدي عرفات. التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية – تقييمية، مجلة كلية العلوم السياسية والاقتصاد – جامعة القاهرة، المجلد 16، العدد 15 لسنة 2022.
2. عبد السلام إبراهيم البغدادي ، البعد الافريقي السياسة التركية المعاصرة، مجلة دراسات دولية ، العدد خمسون ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد 2011.
3. علية حسين علي الساعدي، الابعاد الجيوبولتيكية للمصالح التركية في إقليم القرن الافريقي، مجلة الباحث العدد 23 ، الجزائر ، لسنة 2017 .

#### الرسائل والاطاريح

1. عبد الرحمن بهلول رستم الشمري، التطورات السياسية والدستورية في تركيا للفترة من 1980 – م2014 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية ، بغداد 2016 .
2. نقلا عن نضال جهاد حميد العبيدي، الدور الإقليمي لتركيا بين محددات الناتو والتطلع القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد 2013 .

#### المواقع الإلكترونية

1. أحمد مجّد محمود عبدالنبي , تأثير الحركات الاسلامية على السياسة الخارجية التركية : دراسة حالة - حزب العدالة والتنمية, المركز الديمقراطي العربي16, أغسطس 2022. <https://democraticac.de>
2. آرسين كالاييس اوغلو , السياسة الخارجية التركية اتجاه افريقيا , مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية , شباط 2015 موقع روابط الانترنتوني , Rawabet center. com
3. ينظر صحيفة الاتحاد الإماراتية الالكترونية <https://www.alittihad.ae/article>
4. مؤسسة تيكا , خلال فترة الانفتاح على افريقيا . مجلة رؤية تركية العدد الرابع السنة الرابعة <https://rouyaturkiyyah.com>
5. منال الصالح، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969- 1997, الدار العربية للعلوم ناشرون، <https://www.ikhwanwiki.com/index>.
6. مركز القرار للدراسات الإعلامية, دوافع وأدوات التغلغل التركي في منطقة القرن الإفريقي, 2020, <https://alqarar.sa/>



تاريخ استلام البحث 9 / 12 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 15 / 2 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## الاقتراب الأمريكي من العمق الاستراتيجي الروسي

The American Approaching From Russian strategic depth

أ.د. حازم حمد موسى

الباحث: سعد محسن احمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Prof. Dr. Hazim Hamad Mousa

Researcher: Saad Mohsin Ahmed

University of Mosul /Collage of Political Sciences

University of Mosul /Collage of Political Sciences

hazim@uomosul.edu.iq

saadmohsin42@yahoo.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

أهتم البحث بدراسة التهديد الأمريكي على روسيا، إذ بين مدى الاقتراب الأمريكي من الطوق الجيوبوليتيكي الروسي وركز على الاقتراب المباشر المتمثل بالتحالفات العسكرية، والاقتراب غير المباشر عبر الفضاء السيبراني، إذ منحت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها الشرعية في دول الجوار القريب من روسيا، لسيط نفوذها على الساحة الدولية، بينما ترى روسيا الاتحادية ان هذه السياسات بمثابة تهديد لأنها القومي، فتكمن مشكلة البحث في الكيفية التي يشكل الاقتراب الأمريكي في الطوق الجيوبوليتيكي تهديداً للعمق الاستراتيجي الروسي، والتي ينطلق حلها من افتراض انه كلما ازداد الاقتراب الأمريكي من الجوار القريب او الطوق الجيوبوليتيكي الروسي؛ ازداد دافع روسيا الاتحادية لمجابهة ذلك الاقتراب لأجل المحافظة على امنها وعمقها الاستراتيجي، وذلك بالاستناد على المنهج التحليل الوصفي، وتحدد البحث شكلياً بالاقتراب الأمريكي المباشر وغير المباشر وموضوعياً بالتهديد الأمريكي للعمق الاستراتيجي الروسي ووسائل مجابهته، فتناولت العملية البحثية، الاقتراب الأمريكي المباشر من العمق الاستراتيجي الروسي عن طريق حلف الشمال الأطلسي، والاقتراب الأمريكي غير المباشر - السيبراني عبر شن هجمات سيبرانية على روسيا وحلفائها.

الكلمات المفتاحية: "الاقتراب"، "الاستراتيجية الروسية"، "العمق الاستراتيجي"، "الحرب السيبرانية"، "أوراسيا"

## Abstract

The research was concerned with studying the American threat to Russia, as it showed the extent of the American approach to the Russian geopolitical belt and focused on the direct approach represented by military alliances, and the indirect approach through cyberspace, as the United States of America granted itself legitimacy in neighboring countries close to Russia, to extend its influence on an arena International, while the Russian Federation sees these policies as a threat to its national security, so the research problem lies in how the American approach in the geopolitical belt made a threat to the Russian strategic depth, whose solution starts from the supposition the more increased American approach to the near neighborhood or Russian geopolitical belt , the more Russia's motive to confront.

that approach in order to preserve its security and strategic depth, based on the descriptive analysis method. The research dealt with formally by the direct and

indirect American approach, and objectively by the American threat to the Russian strategic depth and the means to confront it. The research treated the direct American approach to the Russian strategic depth. by NATO and European Union, and the indirect cyber-American approach by launching cyber attacks on Russia and its allies.

**Keywords:** "approach", "Russian strategy", "strategic depth", "cyber warfare", "Eurasia".

## المقدمة

عند استقراء سياسات الولايات المتحدة الامريكية اتجاه جيوبوليتيك روسيا الاتحادية، فان هذه السياسات التي تتبناها هادفه للحد من طموحات الروس في تقويض الهيمنة الامريكية على الساحة الدولية، كما وان هذه الاقتربات التي قادتها لم تقتصر على الرقعة الجغرافية فحسب بل شمل الفضاء السيبراني، وذلك بوصفه الفضاء التنافس الحالي بين القوى المتنافسة، لذا كان مساعي الامريكان هو جعل فضاء كل الدول المنافسة لها تحت سيطرتها بما يضمن لها قيادة منفردة للنظام الدولي، من دون أي منافس أو منازع.

**أهمية البحث:** عمل الموضوع أهمية دولية وإقليمية وشغل الكثير من القيادة الروسية وعلى وجه أخص الرئيس فلاديمير بوتين، وازدادت تلك الأهمية بعد الممارسات التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية من الجوار القريب لروسيا.

**هدف البحث:** يهدف البحث للتعرف وبيان مناطق طوق الجيوبوليتيك، وكيف واجهة روسيا الاتحادية تلك الاقتربات في المحافظة على عمقها الاستراتيجي.

**مشكلة البحث:** نبعت مشكلة البحث من سياسات الولايات المتحدة الامريكية في دول الجوار القريب لروسيا، اذ تمنح لنفسها الشرعية في بسط نفوذها على الساحة الدولية، بينما ترى روسيا الاتحادية ان هذه السياسات بمثابة تهديد لأمنها القومي، وان هذا ما يثير إشكالية يمكن صياغتها في التساؤل الاتي: كيف يشكل الاقتراب الأمريكي في الطوق الجيوبوليتيك تهديداً للعمق الاستراتيجي الروسي؟، ويتفرع من هذا السؤال تساؤلات فرعية أخرى هي:

- ما سياسات الولايات المتحدة الامريكية اتجاه الطوق الجيوبوليتيك؟
- ما مناطق الاقتراب الذي اقتربت منها الولايات المتحدة الامريكية؟
- كيف واجهة روسيا الاتحادية تلك الاقتربات؟
- من المستفيد من تلك الاقتربات التي تقوده الولايات المتحدة الامريكية؟

• ما أنواع الاقترابات التي قادته الولايات المتحدة الامريكية؟  
فرضية البحث: كلما ازداد الاقتراب الأمريكي من الجوار القريب او الطوق الجيوبوليتيكي؛ ازداد دافع روسيا الاتحادية لمجابهة ذلك الاقتراب لأجل المحافظة على امنها وعمقها الاستراتيجي.

هيكلية البحث: قسم البحث الى مبحثين تناول المبحث الأول الاقتراب الأمريكي المباشر من العمق الاستراتيجي الروسي، في حين بين المبحث الثاني الاقتراب الأمريكي غير المباشر في المجال السيرياني.

### المبحث الأول: الاقتراب الأمريكي المباشر من العمق الاستراتيجي الروسي

تبدو الاقترابات الامريكية وسعيها الى تحقيقها جميع اداراتها إزاء مناطق تخوم روسيا الاتحادية في تقويضها لتمنعها من أن تمارس أي دور تعديلي على الساحة الدولية، لذا بدا الأداء الاستراتيجي الروسي في المحافظة على عمقها الاستراتيجي من أي تهديد يطرأ عليه من قبل الامريكان، كما وان جميع تلك السياسات التي يمارسها الامريكان ما هي الى الاخلال في مصالح روسيا القومية وجعلها مقيدة بتطلعاتها وعدم تبنيها أي طموح يهدف الى استعادة مكانتها الدولية المندثرة على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي.

### المطلب الأول: الاقتراب الأمريكي المباشر من أوروبا وأفريقيا

أولاً: منطقة أوروبا: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، سعى الامريكان الى توسيع سيطرتهم واحتواء روسيا الاتحادية عبر ضم أغلب تلك الدول الى حلف الناتو، إلا إن روسيا ترى بأن هذه الممارسات ما هي إلا دليل واضح على القيادة المنفردة التي تسعى لها الولايات المتحدة الامريكية لفرض هيمنتها على النظام الدولي<sup>1</sup>، إذ شهدت علاقة روسيا الاتحادية بالدول الغربية من بعد تسنم بوتين السلطة، تطورات شاملة على المجالات كافة، ويظهر هذا بشكل واضح مع كل من فرنسا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا بدافع تحسين تلك العلاقة لتقويض الهيمنة الأمريكية على القارة الأوروبية وإبعاد المخاطر المهددة لأمن روسيا وعمقها الاستراتيجي، وتوصف على إنها جدار عازل أمام كل التهديدات، أما فيما يتعلق بالدوافع الأوروبية نحو تحسين تلك العلاقة يتجلى ذلك عبر اعتمادها بصورة واسعة على موارد روسيا الطاقوية، التي تعد المحرك الأساس للعجلة الاقتصادية في أوروبا والخدمات المقدمة لشعبها<sup>2</sup>.

ولم يقف الامر عند هذا الحد، بل يصف بوتين إن توسع الولايات المتحدة الامريكية في مناطق النفوذ الروسي يهدد أمن بلاده ومصالحها الاستراتيجية ويعدّه عدواناً، ويعول السبب في ذلك بتراجع الدور الذي كانت تمارسه روسيا، الأمر الذي أحدث فراغاً استراتيجياً، مما أتاح الفرصة أمام الولايات المتحدة الامريكية في بسط نفوذها وملء ذلك الفراغ<sup>3</sup>، إذ عمدت إلى استغلال هذا الضعف الذي كانت تمر به روسيا الاتحادية وسعت إلى توسيع حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، مما سيضمن تحقيق مصالحها

وتقويض دور ونفوذ روسيا ومنعها من الصعود والبروز بوصفها قوى عظمى، لتشاركها الدور الريادي العالمي.<sup>4</sup>

فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية إزاء مناطق نفوذ روسيا الحيوية تعتمد بشكل مباشر على تبني سياسة الانتشار العسكري والقواعد العسكرية، أي جعل مجالها الحيوي والاستراتيجي تحت سيطرتها لمنعها من استثمار ذلك المجال لتشن عبره تهديدات تطراً على مصالحها الاستراتيجية في المستقبل، وهذا يظهر بشكل واضح عبر عودة روسيا الاتحادية في استثمار قدراتها للصعود العالمي، وإن هدفها بحسب وجهة نظر بريجنسكي لا يمكن له أن يتحقق إلا عبر توسيع حلفها<sup>5</sup>.

وعليه، فإن العقيدة الروسية أدركت أن سياسات الامريكان، التي يمكن ترجمتها عبر تحركات حلف الناتو تشكيل تهديداً واضحاً على أمنها ومصالحها القومية، فكان لابد لها من رد فعل حازم إزاء تلك الممارسات أو السياسات، فتم إدراج حلف الناتو والولايات المتحدة الامريكية على رأس قائمة التهديدات الخارجية التي تطراً على مصالح روسيا، وكان لابد من أن يتم التعامل معها بجدية<sup>6</sup>، فمن هذا الأساس عمدت النخبة السياسية إلى اعتراض توسع هذا الحلف، إذ رأت فيه سياسة احتواء اتجاه روسيا لتكريس ضعفها وتقويض هيبتها على الساحة الدولية بما يضمن عدم استرجاع دورها العالمي<sup>7</sup>.

تجلت واتضح سياسة الامريكان بالاقتراب من درع روسيا الجيوبوليتيكي عبر الازمة الأوكرانية، ورفض الرئيس الاوكراني الاسبق (فيكتور يانكوفيتش) الانخراط في المعسكر الغربي وتوقيع اتفاقية شراكة معه، مما أدى الى انزعاج القوى الغربية والاعلانية الأوكرانية من سياساته، إذ أقدمت للقيام باحتجاجات والتي تعرف بـ "الثورة البرتقالية" ضد سياساته ولإزاحته من الرئاسة، إلا أن رد النخبة الروسية إزاء تلك السياسات ترجم عبر ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 للمحافظة على حقوق الناطقين باللغة الروسية فيها<sup>8</sup>، كما أكد بوتين "إن روسيا ستحتفظ بحقها المشروع في استخدام كل الوسائل الممكنة للدفاع على المواطنين الاوكرانيين في حال انتشار الفوضى الى المناطق الشرقية من البلاد"<sup>9</sup>، ورفض الاعتراف بشرعية الحكومة الجديدة عبر إدراكه بأنها ذات ميول غربي تعمل على تطويق محيط روسيا الجيوبوليتيكي.

من هذا المنطلق وجه الروس سياساتهم اتجاه ما حدث في أوكرانيا، وقبيل إنهاء التصعيد والذي رآه الامريكان بأنها الفرصة المواتية لخلق تغير في الخريطة الجيوستراتيجية شرق أوروبا بما يتناسق مع مصالحها الاستراتيجية، فبدأت السياسات بالتناثر والتصادم واتسمت بغياب الدبلوماسية المرنة إزاء



الازمة، الأمر الذي دفع بالروس إلى توظيف جميع العوامل والمؤثرات لبناء واقع سياسي جديد ينسجم ومصالحهم، واتخاذ وتبني مواقف أكثر تشدداً أتجاه الامريكان وحلفائها لتشهد تلك الحقبة عودة العلاقات التنافسية التصادمية، اما الامريكان عمدوا الى فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، لتفرض نفسها على أنها المهيمنة على الساحة الدولية<sup>10</sup>، وهذا ما أفصحت عنه استراتيجية الامريكية وحلفائها إزاء عمق روسيا الاستراتيجية واقتربها منه بشكل مباشر أدى الى استفزاز الروس واستشعارهم بأن أمنهم ومجالهم الحيوي مُهدد وعرضة في أي وقت للاختراق، فكان ردهم على ذلك الاقتراب لا يقتصر عبر شن هجوم عسكري فقط؛ بل عبر قيامها بأجراء استفتاء لتضم فيه بعض مناطق أوكرانيا إليها بما يضمن محافظتها على ذلك المجال، فأعلنت في 29 كانون الأول/ ديسمبر 2022 نجاح الاستفتاء الذي ينص على ضم أربع مناطق من أوكرانيا إليها وهي (دونيتسك ولوغانسك وزاباروجيا وخيرسون)<sup>11</sup>؛ فكان الرد من قبل الساسة الأوكران المدعومون من الغرب باستهداف جسر (كيرتش) الاستراتيجي الذي يربط بين روسيا وشبه جزيرة القرم، ويعد فخر الهندسة الروسية، وهو شريان إمداد إستراتيجي لشبه جزيرة القرم<sup>12</sup>.

واستكمالاً في تحليل استراتيجية الأمن القومي الروسي والعقيدة الأمنية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين يمكن ملاحظة الجوانب الأمنية والعسكرية والاندفاع باتجاه تقليص الهيمنة الامريكية من أهم اهداف هذه الاستراتيجية، وهذا بحد ذاته يعد تعبيراً عن طبيعة القوة وحدود الفعل التي يمكن أن تقترن لأجل ملء فراغ القوة، من دون المساس بالحدود الموضوعية والمرسومة التي في صميمها تشكل مناطق تصادم المصالح والنفوذ الاستراتيجي التي لا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها أن تتخطاها<sup>13</sup>.

**ثانياً: القارة الافريقية:** ما أن تنامت أهمية القارة الافريقية في الاستراتيجية الروسية حتى بدوا بالبحث عن مصادر أخرى للأسواق، وتظهر هذه الأهمية في الخطابات الروسية للشراكة التي تستند بدورها على أفكار ثلاث، أولها: إنهاء الماضي الاستعماري، ثانيها: إن الشراكة الروسية الافريقية متأصلة تاريخياً، وثالثها: إن الشراكة مع الروس لا تقوم مشروطة مثلما هو مع الامريكان، وادرك الروس تماماً بأن التنافس حول هذه القارة قائم ما بين قوى عظمى ثلاث هي الامريكان والروس والصينيون، على غرار القوى الأخرى التي ترتبط بالقارة الافريقية بعدها دولة مستعمرة تابعة لها، فالأمريكان اتبعوا استراتيجيات عدة لتوطيد علاقتها مع القارة الافريقية<sup>14</sup>، وحرص الروس على تحصين روسيا عن طريق المحافظة على جوارها القريب؛ لجذب شركاء استراتيجيين جدد يخدم تطلعاتها العالمية في النسق الدولي المتمثل بالأمم المتحدة وتسخيروه لصالح سياستهم، وإن هذا التنامي جاء بعد الازمة الأوكرانية وما أفرزته من عقوبات فرضت عليهم من قبل القوى الغربية، فعمل الروس، عبر القمة الروسية الافريقية في تشرين

الثاني/ أكتوبر 2019 في سوتشي التي جمعت أكثر من 40 رئيس دولة افريقية، على توقيع اتفاقيات تتعلق بالتعددين، النفط، الاستثمار، الطاقة النووية، والجانب العسكري<sup>15</sup>، ويمكن تلخيص أبرز اهداف روسيا في تقاربها من القارة الافريقية تعزيز النفوذ في القارة عبر استقطاب دول هذه المنطقة بما يتناسب ومصالح روسيا الاستراتيجية على الساحة الدولية لما تحتويه من ثروات، استقطاب الدعم الافريقي فسعت روسيا الى جذب دول هذه القارة التي يبلغ عددها (54) دولة وعددها كتلة تصويتية لها أثر بالغ في القرارات المتخذة في المنظمات الدولية، فضلاً عن حجم الاستثمارات ومواردها الطبيعية، وتجنب تحمل المسؤولية أزمة الغذاء العالمي، إذ عبر وزير خارجية روسيا لافروف عن نفيه لأي مسؤولية روسية في النقص الغذائي العالمي، وأرسل رسائل طمأنة بشأن امدادات الغذاء التي ستقدمها لدول القارة، دعم المصالح الاقتصادية إذ سعت روسيا الى خلق فرص للاستثمارات وحماية الموارد الطبيعية في القارة، عبر وصف هذه القارة بأنها خامس أكبر كتلة تجارية في العالم<sup>16</sup>.

#### المطب الثاني: الاقتراب الأمريكي المباشر من الشرق الأوسط واسيا الوسطى

أولاً: منطقة الشرق الأوسط: يظهر اقتراب الامريكان من الدرع الجيوبوليتيكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط عبر العديد من الملفات، نل من أهمها احداث 11 من سبتمبر / أيلول عام 2001، وما نتج عنها من احتلال أفغانستان ثم العراق عام 2003، اذ تحتل هذه المنطقة أهمية في الاستراتيجية الامريكية، وذلك بتوفير موارد من النفط والغاز فضلاً عن الموقع الجغرافي الذي سيضمن لها مفتاح التحكم في تلك المنطقة<sup>17</sup>، فمن هذا المنطلق يبرز التنافس ما بين الامريكان والروس عبر تبني القيادة الروسية استراتيجية تنافسية مع الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، وكان أول ظهور لهم في قضايا الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة في الحرب السورية عام 2011، إذ يدركوا تماماً أهمية سورية في مدرتهم الاستراتيجي، وان خسارة سورية بوصفها حليف استراتيجي لصالح الغرب سيؤدي بالإضرار بمصالحهم ومحاولة استعادة مكانتهم العالمية، وترجم ذلك عبر اعتراضهم على قرار الامريكان بشأن التدخل الدولي في سورية<sup>18</sup>.

وتوسيعاً للصلاحيات قدم الكرملين تفويضاً للرئيس بوتين يعطيه الحق بنشر قوات عسكرية داخل الأراضي السورية، إذ تمكن الروس من تحديد مسار الاحداث بوصفهم لاعباً أساسياً ورئيساً على الساحة السورية، فالتنافس ما بين هاتين القوتين في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسورية بشكل خاص مدفوع بالدوافع والأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها<sup>19</sup>، وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني بعدّه أحد أهم وأبرز قضايا التنافس ما بين الامريكان والروس، ويتكسر الصراع فيما بينهم عبر الرؤية الامريكية لتلك القضية بعدها أكبر التحديات والمخاطر التي يجب التعامل معها بجدية، بينما يرى الروس بأنه لا يوجد شي يستدعي التخوف من قبل المجتمع الدولي، إذ كان ذلك لأغراض سلمية، وعمدت الى تبني

موقفها الداعم لإيران بامتلاكها التقنية النووية وإنشاء المزيد من المفاعلات، في حين أصبح الأميركيون يثيرون المخاوف إزاء ذلك الملف في جميع المحافل الدولية والعمل على منع الروس من تصدير التكنولوجيا النووية لإيران<sup>20</sup>.

ثانياً: **منطقة آسيا الوسطى:** أبدى الأميركيان اهتماماً متزايداً بمنطقة آسيا الوسطى وذلك لتحجيم دور الروس فيها وإخراج دول تلك المنطقة من دائرة الفلك الروسي، عبر مجموعة من السياسات التي تبنتها سواء أكانت اقتصادية أم ثقافية أم أمنية أم اقتصادية، فجميع هذه السياسات ما هي إلا تشجيع لهذه الدول للخروج عن الهيمنة الروسية وإدراجهم تحت سيطرة تركيا بوصفها حليفاً لها؛ إلا أن رد الروس إزاء تلك السياسات جاء عن طريق اعتمادها على قدرتها الطاقوية، واستخدامها القدرة العسكرية لمواجهة تلك التهديدات، ويتجلى ذلك في الحرب الجورجية الروسية، إذ عبر الروس بعدم ترددهم في اللجوء إلى القوة العسكرية عند أدراكهم بأن الغاية الغربية هي حصر الروس جيوبوليتيكاً<sup>21</sup>، ومن مفسرات السلوك الروسي اتجاه جورجيا هو التقارب الأمريكي - الجورجي وبانت النوايا عند ضم إقليم أوسيتيا، وأدرك الساسة الجورجيين بأهمية أقليمهم عند الاستراتيجيات الكبرى، مما جعلهم يتبنون القوة لإخضاعها لهم، إلا أن استخدام جورجيا للقوة في عام 2008 كان مغايراً عن سابقه ضناً منها بأن الروس غير قادرين على مساندة أوسيتيا، وكذلك اعتمادهم على التفسيرات الخاطئة عبر إعطاء الغرب الضوء الأخضر لهم لتحقيق هذا الهدف<sup>22</sup>، وتحقيق وحدة أراضيها، وسعيها للانخراط في المعسكر الغربي، وكذلك إنهاء تواجد الروس في المنطقة والذي تعدّه تهديداً لأمنها القومي<sup>23</sup>، وفي السياق ذاته شعر الروس بالتهديد القائم لأمنهم القومي حينما سمحت جورجيا بتواجد القوات الأمريكية على أراضيهم تحت ذريعة محاربة المتطرفين<sup>24</sup>، وغالباً ما تستحضر المواقف فيعيد سيطرة روسيا على إقليم أوسيتيا وتوغلها في الأراضي الجورجية، عملت على سحب قواتها وفق الاتفاق الذي عقد بينها وبين فرنسا، غير أنها أكدت على الاعتراف بالاستقلال، إذ عدّ هذا الاعتراف رداً على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية باستقلال كوسوفو عام 2007، على الرغم من معارضة روسيا لذلك<sup>25</sup>، وأولت القيادة الروسية أهمية خاصة في سياستها تجاه جورجيا، مغايرةً عن تلك المتعبة في عهد يلتسين، وذلك بحصول مواطني تلك الأقاليم على الجنسية والجوازات الروسية وتكثيف تعاونها في المجالات كافة، وعدّها جزءاً مهماً من مجالها الحيوي القومي ودرعها الجيوبوليتيكي<sup>26</sup>.

### المبحث الثاني: الاقتراب الأمريكي غير المباشر في المجال السيبراني

تبدو الاقترابات التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية وسعى الى تحقيقها جميع اداراتها إزاء مناطق تخوم روسيا الاتحادية في تقويضها لتمنعها من أن تمارس أي دور تعديلي على الساحة الدولية، كما وان هذه الاقترابات لم تقتصر على الرقعة الجغرافية؛ بل شمل الفضاء السيبراني الذي سخرته الولايات المتحدة الامريكية لتبرير سياساتها العالمية، وكذلك لبسط نفوذها على فضاء تلك القوى الراضة لهيمنتها المتمثلة بروسيا الاتحادية لجعل امنها مهدد للاختراق، اذ ما تبنت سياسة مغايرة لسياساتها، لذا كان رد روسيا إزاء تلك السياسات عبر عزل فضائها السيبراني عن الفضاء العالمي الذي تهيمن عليه القوى الامريكية.

#### المطلب الأول: الاقتراب الأمريكي السيبراني من قوى الطوق الجيوبوليتيكي الروسي المتحالفة معها

لم يخف الرئيس بوتين سعيه لإعادة تعظيم القوة الجيوسياسية الروسية بعد سنوات من الإذلال المتعمد من قبل الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على الرغم من أنها بعيدة عن مسرح الصراع في أوروبا، إلا أنها تقود ذلك الصراع عبر دعمها للحلف الاطلسي، الذي يتوسع في محيط روسيا، ومن ثم تجد روسيا نفسها تواجه مخاطر أمنية إضافية في أوروبا، وتتمثل في الأسلحة النووية التي تمتلكها فرنسا والمملكة المتحدة، ونشر الولايات المتحدة الامريكية أسلحة نووية شبه استراتيجية في أوروبا، فضلاً عن تواجد قوات حلف الشمال الأطلسي (الناتو) التقليدية على حدود روسيا، وهذا ما تخشاه روسيا من تهديد مستقبلي للأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة في الدول المجاورة لها<sup>27</sup>.

نتيجة لذلك، عمد بوتين على تعزيز سيطرته على روسيا الاتحادية منذ ولايته الأولى في عام 2000 عبر مجموعة من التكتيكات الفعالة التي تتراوح من السيطرة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي داخل روسيا الاتحادية والسيطرة على بعض الصناعات الرئيسة في الاقتصاد الروسي، فضلاً عن إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة، ففي العام ذاته وافق الرئيس "فلاديمير بوتين" على إدراج الإنترنت ضمن عقيدة أمن المعلومات في الاتحاد الروسي والذي يعرف باسم "قانون رونييت" (RuNet)\*، على أثر اندلاع الثورات الملونة في جورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان بين عامي 2003-2005، إذ أثارت موجة الحركات تلك وانتشارها عبر الانترنت وسهولة الوصول الى المعلومات قلق روسيا، ما دفع الاخيرة للتدخل عسكرياً في جورجيا عام 2008 لردع تلك الثورات التأميرية وما نتج عنها من تدخل غربي عبر الإنترنت<sup>28</sup>، وادرك الروس اهمية امتلاك التقنيات السيبرانية بعد أن نجحت في استهدفت روسيا استونيا في عام 2007 عبر شن هجمات سيبرانية التي يمكن وصفها بالضربة الشالمة، إذ أدت الى شل جميع مرافق الدولة بما فيها برلمان استونيا والوزارات الحكومية والبنوك ووسائل الإعلام والعديد من الأحزاب

السياسية، ويعود السبب في ذلك لأمرين: الأول عبر انضمام استونيا لحلف الشمال الاطلسي (الناطو) في عام 2004 بعد الاستقلال الذي حصلت عليه ويمكن وصف هذا السبب هو الرئيس لتوسع القوى الغربية في جوار روسيا الاتحادية القريب، أما الثاني عبر قيام حكومة استونيا بنقل النصب التذكاري للجندي الروسي الى مقبرة تالين العسكرية والذي يُعد بمثابة رمز انتصار الاتحاد السوفيتي على المانيا<sup>29</sup>، وازداد الادراك في الفضاء السيبراني بعد عام 2012، أدركت نخب الدفاع والأمن الروسية بقيادة بوتين أهمية الإنترنت والفضاء السيبراني في التهديدات الأمنية، عندما استخدمتهما المعارضة السياسية على نطاق واسع لتعبئة الجمهور، أولاً ضد انتخابات مجلس الدوما (مجلس النواب الروسي)، ومن ثم ضد إعادة انتخاب الرئيس بوتين في عام 2011<sup>30</sup>، فبعد أن أتضح لروسيا إن الإنترنت والفضاء السيبراني لهما أهمية كبيرة في المجال العسكري وتعزيز القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية؛ استخدمت هذه الميزة الاستراتيجية لفرض سيطرتها على شبه جزيرة القرم في عام 2014 وتمكنت من تحقيق النصر<sup>31</sup>، ويعول السبب في ذلك أن العمليات العسكرية التي تقودها روسيا الاتحادية كانت مسبقة بنشر معلومات مظلمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقطع شبكات الكمبيوتر عن الخوادم، ومثل هذا النهج الذي تم اتباعه من قبل العقيدة العسكرية الروسية يتطلب الحاجة الى التنسيق ما بين الانشطة العسكرية وغير العسكرية سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم حرب معلوماتية لتحقيق الاهداف، كما أن مثل هذا النهج وصفه الغرب بما يعرف باسم "الحرب المختلطة - الهجينة"، اذ عملت روسيا الاتحادية على ادماج القدرات العسكرية مع القدرات السيبرانية لتبدي سيطرتها على القرم، وكان هذا أول تطبيق فعلي على الساحة الدولية<sup>32</sup>.

### المطلب الثاني: الاقتراب السيبراني الامريكي من قوى الطوق الجيوبوليتيكي المتحالفة مع روسيا

عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى شن هجمات سيبرانية سرية عبر استخدام برامج ضارة، ضمن مناطق الجيوبوليتيك الروسي المتحالفة معها، التي تشكل تهديد لمصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها<sup>33</sup>، ولعل من أبرز تلك الدول المتحالفة من روسيا الاتحادية هي إيران، اذ سعت الولايات المتحدة الامريكية الى شن هجمات سيبرانية في عام 2006، تحت قيادة الرئيس الامريكي السابق (جورج دبليو بوش) اذ شملت هذه الهجمات انظمة الكمبيوتر للحكومة الايرانية وقدرات إيران النووية<sup>34</sup>.

لتشهد فيما بعد سياسات الولايات المتحدة الامريكية السيبرانية تجاه إيران، وعلى وجه أخص بعد عام 2010 هجمات اوسع، التي ادت الى اضرار بالغة في محطة بوشهر النووية وتوقف تخصيب اليورانيوم في محطة نطنز<sup>35</sup>، في حين بزرت أهمية المجال السيبراني في فترة الرئيس الامريكي السابق (دونالد

ترامب) حين طرح الاستراتيجية القومية السيبرانية عام 2018، التي عدت الفضاء السيبراني أمراً أساسياً وجزءاً من أمنها القومي والتي ركزت على ما يلي<sup>36</sup>:

- 1- حماية الامن القومي الامريكى عبر حماية امنها المعلوماتي.
- 2- تعزيز مكانة الولايات المتحدة والدفاع عنها عبر تعزيز اقتصادها الرقمي.
- 3- اقامة تحالفات استراتيجية لردع الاعداء الذين يستخدمون هذا الفضاء للإخلال بالأمن القومي الامريكى.
- 4- توسيع الهيمنة الامريكية عبر هذا الفضاء.

5- تعزيز مكانة وقدرات حلفائها في هذا المجال لعدم افساح المجال ضد المنافسين لها اقليمياً وعالمياً. وفي المقابل سعت الولايات المتحدة الامريكية الى شن هجمات وسياسات تجسس على الجانب الصيني الحليف الاستراتيجي لروسيا الاتحادية بوصفها القوى التعديلية الصاعدة والرافضة للهيمنة الامريكية وسياساتها في النظام الدولي، ففي عام 2013، كشف إدوارد جوزيف سنودن، الموظف السابق في وكالة المخابرات المركزية (CIA) والمتعاقد السابق مع وكالة الأمن القومي (DIA)، أن الحكومة الأمريكية قد اخترقت شركات الهاتف المحمول الصينية وأرسلت رسائل نصية للمسؤولين والشعب الصيني<sup>37</sup>، الأمر الذي دفع بالقيادة الروسية بمنحه حق اللجوء السياسي لمدة عام ليحول دون إمكانية تسليمه للولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد فراره إلى هونغ كونغ ومن ثم إلى روسيا للتهرب من الملاحقة القضائية الفيدرالية، وفي 26 أيلول/ سبتمبر 2022 منحت روسيا (لسنودن) الجنسية الروسية عبر مصادقة بوتين على ذلك، وهذا يمكن ادراجه فيما يسمى بـ"الحرب الاستخباراتية" وهي ليست ببعيدة عن الحرب السيبرانية بوصفها أداة من أدواتها<sup>38</sup>.

## الخاتمة

تعد روسيا الاتحادية من بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، والتي عملت على استعادة مكانتها في هيكل النظام الدولي من بعد فترة من الهيمنة التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على أثر تفكك الاتحاد السوفيتي، لتظهر روسيا الاتحادية مرة اخرى بوصفها قوة منافسة لتلك الهيمنة، ويتجلى ظهور معاداتها لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد ما تبنت سياسات مهددة لعمقها الاستراتيجي عبر مساعيها في توسيع دائرة حلفها الامني المتمثل بـ"الناتو" ونشر القواعد الصاروخية في مناطق تخومها، فما كان على القيادة الروسية الا مجابهة تلك السياسات عبر تبنيهم لأيديولوجية مغايرة عن سابقتها تدعم

تطلعات القيادة الروسية في الولوج على الساحة الدولية، تمنع وتواجه تلك السياسات ازاء مناطق تخومها، وتوصل البحث الى بعض الاستنتاجات وهي:

1. يظهر الاقتراب الامريكى المباشر من الطوق الجيوبوليتيكي الروسي عبر توسيع دائرة حلفها الاطلسي ومحاولة استمالة دول اسيا الوسطى لجانبها.
2. يتجلى الاقتراب الامريكى غير المباشر من العمق الجيوبوليتيكي الروسي بشن هجمات سيبرانية على وحلفائها مثل الصين وإيران الداعمين لتوجهات روسيا التعديلية.
3. يتمثل الرد الروسي ازاء تلك الاقتراب المباشر عبر التدخل العسكري المباشر مثل ضم شبه جزيرة القرم والحرب على اوكرانيا، ودعم الاقاليم الانفصالية فيها وفي أقاليم جورجيا (اوسيتيا).
4. يتمثل الرد الروسي ازاء تلك الاقتراب المباشر عبر شن هجمات سيبرانية متنوعة على الولايات المتحدة الامريكية نفسها وحلفائها مثل الازمة الاستونية، وضرباتها الخاطفة على اوكرانيا قبل بدئها عملياتها العسكرية.

## قائمة الهوامش

- 1 مصطفى علوي، "قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية" مجلة السياسة الدولية 49، العدد 195 (كانون الثاني / يناير 2014): ص104.
- 2 معن عبد العزيز الرئيس، "الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)"، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2014)، ص ص99 – 105.
- 3 ايمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبوليتيكية الخارجية"، مجلة المستقبل العربي 31، العدد 358، (كانون الأول / ديسمبر 2008)، ص ص88.
- 4 سعد السعدي، "تداعيات الازمة الروسية-الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42، (تشرين الأول / أكتوبر 2009)، ص ص98 – 101.
- 5 جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة"، الحوار المتمدن، 2012/8/13، تاريخ الوصول: 2022/9/16، على الرابط: <https://www.ahewar.org>.
- 6 سامي السلامي، "تجليات ازمة اوكرانيا: تحركات روسيا لمواجهة الضغوط الغربية"، مجلة السياسة الدولية 51، العدد 201، (تموز / يوليو 2015): ص ص178.
- 7 طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة (بغداد: مركز حمورابي، 2012)، ص ص71.
- 8 "Ukraine crisis in maps", BBC, 18/2/2015, accessed 17/9/2022, available at: <https://www.bbc.com>.
- 9 "روسيا تحتفظ بحق تلبية دعوة (رئيس أوكرانيا الشرعي) وأميركا تجدد التحذير"، شبكة الوطن، 2014/3/5، تاريخ الوصول 2022/9/17، على الرابط: <https://alwatan.com>.

- 10 خالد العزي، "الازمة الاوكرانية.. الاقتصاد الروسي وانعكاسات العقوبات"، شبكة لبنان الجديد، 2014/5/15، تاريخ الوصول: 2022/9/17، على الرابط: <https://www.newlebanon.info>.
- 11 Max Seddon, Henry Foy and Roman Olearchyk, "Russia to annex four Ukrainian regions after sham referendums", Financial Times, (London, UK), 29/9/2022, accessed: 2/10/2022, available at: <https://www.ft.com>.
- 12 "جسر القرم لم يكن هدفاً سهلاً.. النجاح في تفجيره نذير شؤم لروسيا"، قناة الجزيرة الاخبارية، 2022/10/11، تاريخ الوصول 2022/11/15، على الرابط: <https://www.aljazeera.net>.
- 13 سهاد إسماعيل خليل، "حدود القوة وتوازن المصالح تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة"، مجلة المعهد، العدد 8، (أذار/ مارس 2022): ص 66.
- 14 محمد تورشين، "التمدد الروسي في إفريقيا الوسطى"، ورقة تحليلية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022)، ص ص 2 - 6.
- 15 شمسان عوض التميمي، "روسيا وإفريقيا.. حرب باردة جديدة"، ورقة تحليلية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021)، ص ص 3 - 5.
- 16 أميرة محمد عبد الحليم، "هل عادت أفريقيا الى واجهة الصراع الدولي"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/8/20، تاريخ الوصول: 2022/9/20، على الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg>.
- 17 جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية الابعاد الجيو- سياسية لأزمة 2011 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012)، ص 221.
- 18 Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard, "Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response", Congressional Research Service, RL33487 (November 2012). p10.
- 19 أحمد عبد الأمير الأنباري، "التنافس الروسي - الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تنازع النفوذ والأدوار: سوريا أنموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، (ديسمبر/ كانون الأول 2020)، ص ص 82 - 83.
- 20 عامر هاشم عواد، "التحول في العلاقات الروسية الامريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، (نيسان / أبريل 2010): ص ص 62 - 61.
- 21 سعد السعيد، "تداعيات الازمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الامريكية"، مصدر سبق ذكره، ص 100.
- 22 "Roundtable: Causes and Effects of The Russia-Georgia War", Radio Free Europe/Radio Liberty, 8/8/2009, accessed: 17/9/2022, available at: <https://www.rferl.org>.
- 23 Mari Elisa Dugas, "Between Georgia and Crimea: The Social Dimensions of War for The Russian Military" (Academic theses, Wellesley College, 2016), p19.
- 24 واثق محمد براك، "التنافس الامريكي - الروسي في القوقاز الحرب الروسية الجورجية إنموذجاً"، مجلة اجاث كلية التربية الأساسية 9، العدد 2، (أذار / مارس 2009): ص 314.
- 25 واثق محمد براك، "التنافس الامريكي - الروسي في القوقاز الحرب الروسية الجورجية إنموذجاً"، مصدر سبق ذكره، ص 315.
- 26 Amanda Akçakoca, Thomas Vanhauwaert, Richard Whitman and Stefan Wolff, "After Georgia: conflict resolution in the EU's Eastern Neighbourhood" European Policy Centre, N.57, (2009): p.p26-27
- 27 Janne Hakala and Jazlyn Melnychuk, Russia's Strategy in Cyberspace, (Latvia: NATO Strategic Communications Centre of Excellence, 2021), P.P 9-10
- \* الرونييت: تسمية تطلق على سلسلة من الاختبارات الناجحة التي أطلقتها الحكومة الروسية لفصل شبكة الانترنت الروسي عن الانترنت العالمي وذلك عبر مشاركة الحكومة الروسية وشركات ومزودي الخدمة الانترنت للوصول الى ما يعرف بمشروع او قانون الرونييت (RuNet)، للمزيد ينظر:



Tim Wybitul, Ulrich Wuermeling, and Ksenia Koroleva, "RuNet Law Comes Into Force: What Is Next", Global Privacy Blog, 27/11/2019, accessed: 23/9/2022, available at: <https://www.globalprivacyblog.com>.

28 Justin Sherman, "Reassessing RuNet Russian Internet Isolation and Implications for Russian Cyber Behavior", Scowcroft Center for Strategy and Security, Issue brief, (July 2021): p3.

29 أماني عصام محمد، "استخدام روسيا للقوة السيبرانية في إدارة تفاعلاتها الدولية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22، العدد 4، (تشرين الثاني/ أكتوبر 2021): ص 175.

30 Janne Hakala and Jazlyn Melnychuk, Russia's Strategy in Cyberspace, Op, Cit, P.12

31 Justin Sherman, "Reassessing RuNet Russian Internet Isolation and Implications for Russian Cyber Behavior", Op. Cit., p2.

32 خالد وليد محمود، "كيف يمكن استخدام السلاح السيبراني في الازمة الروسية الأوكرانية"، اوكرانيا برس، 2022/2/22، تاريخ الوصول: 2022/9/23، على الرابط: <https://ukrpress.net>.

33 Matthias Schulze, Josephine Kerscher, Paul Bochtler, Cyber Escalation The conflict dyad USA/Iran as a test case, Working Paper, German Institute for International and security affairs, (December, 2020): P8.

34 Andrew Hanna, The Invisible U.S.-Iran Cyber War, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, 2021, Accessed 20/1/2023, available at: <https://iranprimer.usip.org>

35 وقائع الحرب السيبرانية "الخفية" بين الولايات المتحدة وإيران، الحرة، 2021، تاريخ الوصول 2023/1/20، على الرابط الاتي: <https://www.alhurra.com>

36 The White House, President Donald J. Trump, National Cyber Strategy Of The United States Of American, (2018), P.3.

37 سجاد عابدي، تحديات التهديد السيبرانية للولايات المتحدة الامريكية، رأي اليوم، 2022، تاريخ الوصول 2023/1/20، على الرابط الاتي: <https://www.raialyoum.com>

38 "Putin grants Russian citizenship to former NSA contractor turned whistleblower Edward Snowden", CNBC Chanel, 26/9/2022, accessed: 2/10/2022, available at: <https://www.cnbc.com>.

## المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أولاً: الكتب:

1. جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سورية الابعاد الجيو- سياسية لأزمة 2011 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012).
2. شمسان عوض التميمي، "روسيا وإفريقيا.. حرب باردة جديدة"، ورقة تحليلية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021).
3. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة (بغداد: مركز حمورابي، 2012).
4. محمد تورشين، "التمدد الروسي في إفريقيا الوسطى"، ورقة تحليلية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2022).

ثانياً: المجلات:

1. أحمد عبد الأمير الأنباري، "التنافس الروسي - الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط: تنازع النفوذ والأدوار: سوريا أنموذجاً"، مجلة العلوم السياسية، العدد 60، (ديسمبر/ كانون الأول 2020).

2. أماني عصام محمد، "استخدام روسيا للقوة السيبرانية في إدارة تفاعلاتها الدولية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 22، العدد 4، (تشرين الثاني/ أكتوبر 2021).
  3. ايمن ظلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبوليتيكية الخارجية"، مجلة المستقبل العربي 31، العدد 358، (كانون الأول / ديسمبر 2008).
  4. سامي السلامي، "تجليات ازمة اوكرانيا: تحركات روسيا لمواجهة الضغوط الغربية"، مجلة السياسة الدولية 51، العدد 201، (تموز / يوليو 2015).
  5. سعد السعدي، "تداعيات الأزمة الروسية-الجورجية على العلاقات الروسية الأمريكية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد 42، (تشرين الأول/ أكتوبر 2009).
  6. سهاد إسماعيل خليل، "حدود القوة وتوازن المصالح تحليل مجالات تأثير القوى التعديلية في نظام الهيمنة"، مجلة المعهد، العدد 8، (أذار/ مارس 2022).
  7. عامر هاشم عواد، "التحول في العلاقات الروسية الامريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، (نيسان / أبريل 2010).
  8. مصطفى علوي، "قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية" مجلة السياسة الدولية 49، العدد 195 (كانون الثاني / يناير 2014).
  9. واثق محمد براك، "التنافس الامريكي - الروسي في القوقاز الحرب الروسية الجورجية إنموذجاً"، مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية 9، العدد 2، (أذار / مارس 2009).
- ثالثاً: الرسائل والاطاريح:
- 1- معن عبد العزيز الرئيس، "الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)"، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، 2014).
- رابعاً: الانترنت:
1. أميرة محمد عبد الحليم، "هل عادت أفريقيا الى واجهة الصراع الدولي"، مركز الاهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، 2022/8/20، تاريخ الوصول: 2022/9/20، على الرابط: <https://acpss.ahram.org.eg>.
  2. "جسر القرم لم يكن هدفاً سهلاً.. النجاح في تفجيره نذير شؤم لروسيا"، قناة الجزيرة الاخبارية، 2022/10/11، تاريخ الوصول 2022/11/15، على الرابط: <https://www.aljazeera.net>.
  3. جلال خشيب، "التوجهات الكبرى للاستراتيجية الامريكية بعد الحرب الباردة"، الحوار المتمدن، 2012/8/13، تاريخ الوصول: 2022/9/16، على الرابط: <https://www.ahewar.org>.
  4. خالد العزي، "الازمة الاوكرانية.. الاقتصاد الروسي وانعكاسات العقوبات"، شبكة لبنان الجديد، 2014/5/15، تاريخ الوصول: 2022/9/17، على الرابط: <https://www.newlebanon.info>.
  5. خالد وليد محمود، "كيف يمكن استخدام السلاح السيبراني في الازمة الروسية الأوكرانية"، اوكرانيا برس، 2022/2/22، تاريخ الوصول: 2022/9/23، على الرابط: <https://ukrpress.net>.
  6. روسيا تحتفظ بحق تلبية دعوة (رئيس أوكرانيا الشرعي) وأميركا تجدد التحذير، شبكة الوطن، 2014/3/5، تاريخ الوصول 2022/9/17، على الرابط: <https://alwatan.com>.
  7. سجاد عابدي، تحديات التهديد السيبرانية للولايات المتحدة الامريكية، رأي اليوم، 2022، تاريخ الوصول 2023/1/20، على الرابط الاتي: <https://www.raialyoum.com>

8. مايا اوتاراشفيلي، "حرب روسيا وجورجيا بعد مرور 10 أعوام"، شبكة المجلة، 2018/10/25، تاريخ الوصول: 2022/9/18، على الرابط: <https://arb.majalla.com>
  9. منى سليمان، "التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا"، مجلة السياسات الدولية، 2022/2/26، تاريخ الوصول: 2022/9/17، على الرابط: <http://www.siyassa.org.eg>
  10. وقائع الحرب السيبرانية "الخفية" بين الولايات المتحدة وإيران، الحرة، 2021، تاريخ الوصول 2023/1/20، على الرابط <https://www.alhurra.com> الاتي:
- المصادر الأجنبية:

**First: Books:**

- 1- Janne Hakala and Jazlyn Melnychuk, *Russia's Strategy in Cyberspace*, (Latvia: NATO Strategic Communications Centre of Excellence, 2021).
- 2- **Second: Government Documents:**
- 3- The White House, President Donald J. Trump, *National Cyber Strategy Of The United States Of American*, (2018).
- 4- **Third: Journals:**
- 5- Amanda Akçakoca, Thomas Vanhauwaert, Richard Whitman and Stefan Wolff, "After Georgia: conflict resolution in the EU's Eastern Neighbourhood" *European Policy Centre*, N.57, (2009).
- 6- Jeremy M. Sharp and Christopher M. Blanchard, "Armed Conflict in Syria: U.S. and International Response", *Congressional Research Service*, RL33487 (November 2012).
- 7- Justin Sherman, "Reassessing RuNet Russian Internet Isolation and Implications for Russian Cyber Behavior", *Scowcroft Center for Strategy and Security*, Issue brief, (July 2021).
- 8- Matthias Schulze, Josephine Kerscher, Paul Bochtler, *Cyber Escalation The conflict dyad USA/Iran as a test case*, Working Paper, German Institute for International and security affairs, (December, 2020).
- 9- **Fourth: Thesis:**
- 10- Mari Elisa Dugas, "Between Georgia and Crimea: The Social Dimensions of War for The Russian Military" (Academic theses, Wellesley College, 2016).
- 11- **Fifth: Internet:**
- 12- Andrew Hanna, *The Invisible U.S.-Iran Cyber War*, UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, 2021, Accessed 20/1/2023, available at: <https://iranprimer.usip.org>
- 13- Max Seddon, Henry Foy and Roman Olearchyk, "Russia to annex four Ukrainian regions after sham referendums", *Financial Times*, (London, UK), 29/9/2022, accessed: 2/10/2022, available at: <https://www.ft.com>.
- 14- "Putin grants Russian citizenship to former NSA contractor turned whistleblower Edward Snowden", *CNBC Chanel*, 26/9/2022, accessed: 2/10/2022, available at: <https://www.cnn.com>.
- 15- "Roundtable: Causes and Effects of The Russia-Georgia War", *Radio Free Europe/Radio Liberty*, 8/8/2009, accessed: 17/9/2022, available at: <https://www.rferl.org>.
- 16- "Ukraine crisis in maps", *BBC*, 18/2/2015, accessed 17/9/2022, available at: <https://www.bbc.com>.



تاريخ استلام البحث 13 / 1 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 13 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

The nature of the relationship between the pillars of the concept of responsibility  
to protect

أ. د. عمار حميد ياسين

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Ammar Hamid Yassin

University of Baghdad College of Political Science

م.م. فيصل غازي ناصر

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

M. M. Faisal Ghazi Nasser

University of Baghdad College of Political Science

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## المخلص

بعد الانحرافات التي شابت تنفيذ المسؤولية عن الحماية في ليبيا عام 2011 دعت البرازيل إلى إتباع التسلسل في تنفيذ الركائز الثلاث للمسؤولية عن الحماية عند معالجة الأزمات الإنسانية ذات الصلة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة التطهير العرقي ، في حين دعا الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من تقاريره السنوية بشأن المسؤولية عن الحماية بأنه لا ينبغي التقيد بالتسلسل واعتبر إن الركائز الثلاثة متوازية ومتساوية في الأهمية ولا يلزم إتباع المنهج التسلسلي لان ذلك قد لا يحقق الغايات التي يوم عليها مفهوم مسؤولية الحماية .

وقد توصل هذا البحث إن منطق الأمين العام هو الأرجح لاعتبارات عملية وواقعية إلا انه يفسح المجال أمام إساءة استخدام المسؤولية عن الحماية .

الكلمات المفتاحية: "المسؤولية عن الحماية" ، "المسؤولية أثناء الحماية" ، "جرائم الفظائع الجماعية"

## Abstract

After the deviations that marred the implementation of the responsibility to protect in Libya in 2011, Brazil called for following the sequence in implementing the three pillars of the responsibility to protect when dealing with humanitarian crises related to war crimes, crimes against humanity, the crime of genocide and the crime of ethnic cleansing, while the Secretary-General of the United Nations called in Many of his annual reports on the responsibility to protect said that one should not adhere to the sequence and considered that the three pillars are parallel and equal in importance, and it is not necessary to follow the sequence approach because this may not achieve the goals on which the concept of the responsibility to protect is based.

This research concluded that the logic of the Secretary-General is more likely due to practical and realistic considerations, but it opens the way for misuse of the responsibility to protect.

keywords : "Responsibility to Protect", "Responsibility While Protecting", "Mass Atrocity Crimes"

## المقدمة

أكدت القمة العالمية لعام 2005 بالإجماع الالتزامات القانونية الأساسية والمستمرة للدول لحماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ، واتفق رؤساء الدول والحكومات المجتمعون على أن مسؤولية الحماية تستند على ثلاث ركائز: (1) مسؤولية الدولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ومن التحريض عليها ؛ (2) التزام المجتمع الدولي بمساعدة الدول في الوفاء بهذه الالتزامات ؛ (3) العمل الدولي ، أي مسؤولية الدول الأعضاء عن الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة عندما تفشل الدولة بشكل واضح في توفير هذه الحماية .

هذه الركائز تم ترسيخها وتوضيحها في تقرير الأمين العام الموسوم: " تنفيذ مسؤولية الحماية" لعام 2009 ، وأصبحت بعد ذلك جوهر موضوع هذا المفهوم ، ولا تثير الركيزة الأولى والثانية خلافا دوليا ذا شأن ، إلا أن الركيزة الثالثة محل خلاف حاد بين أعضاء المجتمع الدولي.

العلاقة بين الركائز الثلاث للمسئولية عن الحماية كانت محل خلاف دولي ، وقدمت بشأنها وجهات نظر دولية متباينة إبان الحوارات التفاعلية غير الرسمية ، وخلال المناقشات الرسمية التي عقدت بشأن التقارير التي كان يصدرها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المسؤولية عن الحماية .

وتفترض هذه الدراسة بان العلاقة بين الركائز هي علاقة تعاضد وتساند وان الحديث عن وجوب الالتزام بالتسلسل الزمني عند تنفيذ المسؤولية عن الحماية يمكن أن يفرغ هذا المفهوم من الغايات التي أنشئ من اجلها .

وقد تم تقسم هذا البحث إلى ثلاثة المطالب هما :

المطلب الأول: ماهية المسؤولية عن الحماية

المطلب الثاني : ركائز المسؤولية عن الحماية

المطلب الثالث : العلاقة بين ركائز المسؤولية عن الحماية

### المطلب الأول: ماهية المسؤولية عن الحماية

المسئولية عن الحماية ، مفهوم سياسي ، ظهر عام 2001 بعد قيام اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول بنشر تقريرها الموسوم : " مسؤولية الحماية " ، وافر عام 2005 في مؤتمر القمة

## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ. د. عمار حميد ياسين

العالمي ، وهو يتعلق بحماية السكان من أربعة جرائم دولية (تسمى بجرائم الفظائع أو الفظائع الجماعية) وهي: جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم التطهير العرقي ، ولا يجوز مد نطاق هذه الاختصاص لما هو ابعد من هذه الجرائم الأربعة كحالات الطوارئ الإنسانية أو الكوارث الطبيعية أو حالات انهيار الدولة ، يستند على ثلاثة ركائز .

أن اعتماد المسؤولية عن الحماية لم يفرض التزامًا جديدًا على المجتمع الدولي ، بل أوضح مسؤولية قائمة راسخة بالفعل في قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي لمنع الجرائم الفظيعة الجماعية ، فرغم أن المبدأ جديد ، فإن الوسائل المقترحة لسن هذا المفهوم كانت راسخة بالفعل ، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة . فالفقرة 139 من الوثيقة الختامية للقمة العالمية لا توسع صلاحيات المجتمع الدولي بما يتجاوز تلك المنصوص عليها بالفعل في الفصل من السادس إلى الثامن من ميثاق الأمم المتحدة<sup>1</sup> .

وتتساءل Alexandra Buskie ، اذا كان لدينا بالفعل قانون يحدد هذه الجرائم ويعاقب عليها، فلماذا نحتاج إلى مسؤولية الحماية؟ تجيب على هذا التساؤل بان المسؤولية عن الحماية تسعى إلى "تسهيل تنفيذ هذه القوانين المتفق عليها". فليس جديدًا أن نقول إن نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين اتسمت بتزايد الصراعات الداخلية بدلاً من الحروب بين الدول ، مما يجعل المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للحرب، وتُظهر المحرقة والإبادة الجماعية في كمبوديا ورواندا والجرائم ضد الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة وتيمور الشرقية وسريلانكا ودارفور وسوريا إخفاقات شديدة من قبل المجتمع الدولي في الاستجابة لخطر الجرائم الفظيعة ، لقد وجهت الأزمات المعاصرة تحديًا لقادة العالم فيما يتعلق بموعد وكيفية التصرف لحماية السكان في الخارج ، والالتزام بالاتفاقيات والقوانين التي وقعوا عليها . إن "المسؤولية عن الحماية" تسعى إلى توضيح أين تكمن المسؤولية ، وتقدم التوجيه بشأن نوع الإجراء الذي يجب اتخاذه لمنع حدوث هذه الجرائم أو من التصعيد<sup>2</sup> .

وقد نشأ مفهوم المسؤولية عن الحماية R2P من رحم ما عرف بالتدخل الدولي الإنساني ، ومن ابرز واهم العوامل التي قادت إلى نشأته هو فشل المجتمع الدولي في منع ارتكاب الجرائم الدولية لاسيما الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم التطهير العرقي في أكثر من مناسبة خلال تسعينيات القرن الماضي ، كما أسهمت كتابات فرانسيس دينغ عن ان السيادة لا تعني السلطة فقط وإنما تعني المسؤولية في تمهيد الطريق لنشوء هذا المفهوم .

ويرى غاريت ايفانز : إن الخلفية التي تم عليها طرح مفهوم المسؤولية عن الحماية كانت عقداً من الزمان من الانقسام الدولي المؤلم في تسعينيات القرن العشرين حول كيفية الرد على جرائم الفظائع الجماعية، حيث أيدت أغلب بلدان الشمال "التدخل الإنساني"، في حين احتشد الجنوب حول النداء القديم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبح الإجماع بعيد المنال. وكانت النتيجة إما تحركات بتفويض من الأمم المتحدة ، وهي التحركات التي كانت منقوصة أو هدامة . كما حدث في كارثة الصومال في عام 1993، والإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994، والمذبحة في سريرييتسا عام 1995 ، أو التحرك الذي كان فعالاً في النهاية ولكنه لم يتم بتفويض من الأمم المتحدة ، ومن ثم لم يكن قانونياً ، كما حدث في كوسوفو عام 1999<sup>3</sup>.

إن الجدل الحاد والمتواصل بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن التدخل العسكري الإنساني دفعت الأمين العام عام 1999 ، وكذلك عام 2000 ان يدعو المجتمع الدولي إلى إيجاد توافق ، حول كيفية التعامل مع هذه المسائل ، وتساءل أمام أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا كان التدخل الإنساني ، اعتداء غير مقبول على السيادة ، فكيف يجب أن نرد على رواندا ، على سريرييتشا وعلى الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئ إنسانيتنا المشتركة؟ وعلى اثر صحبات الأمين العام أنشأت الحكومة الكندية اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (ICISS) ، برئاسة محمد سحنون وغاريت ايفانز ، والتي أصدرت في نهاية عام 2001 تقريراً بعنوان "مسؤولية الحماية" . وقد تبني الأمناء العامون هذا المفهوم منذ ظهوره بتقرير اللجنة ، وعمل السيد كوفي عنان جاهداً على خلق توافق دولي بشأنه من اجل إقراره في مؤتمر متابعة قمة الألفية للأمم المتحدة لعام 2005.

ويتفق الكتاب والباحثين على أن اللجنة الدولية المعنية بالسيادة والتدخل هي أول من اوجد مفهوم " المسؤولية عن الحماية " إلا أنهم اختلفوا في الأساس التاريخي لنشوء هذه الفكرة ، فمنهم من يرى: إن المبادئ التي تؤيد التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية ترجع إلى القرن الخامس عشر، وتحديدًا في النظريات الدينية ، ونظرية "الحرب العادلة" ، مع أن المصطلح نفسه لم يستخدم<sup>4</sup>.

ويرى Luke Glanville أن المسؤوليات الموجودة في نظام الانتداب يمكن فهمها بشكل صحيح على أنها سوابق للعقيدة المعاصرة المتمثلة في "مسؤولية الحماية". إذ أكد نظام الانتداب الوارد في المادة 22 من عهد عصبة الأمم على مسؤولية الدول المتقدمة عن حماية و "تحسين" الشعوب غير القادرة على



## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ. د. عمار حميد ياسين

النهوض لوحدها . كما أنشأ فكرة أنه في تلك الحالات التي تتجاهل فيها الدول التزاماتها ، ينتقل عبء المسؤولية إلى المجتمع الدولي.<sup>5</sup>

وفي تقرير "مجموعة العمل المعنية بمسؤولية الحماية " الذي شاركت في ترأسها مادلين ك. أولبرايت ، تم إرجاع جذور هذا المفهوم إلى القرون الماضية ، إلى الكتابات المبكرة عن قوانين الحرب وواجبات الحكومات ، وبدأ شكلها الحديث في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما استيقظ المجتمع الدولي من الهولوكوست والدمار الناجم عن الصراع العالمي ، وإنشاء ميثاق الأمم المتحدة ، ومحكمة العدل الدولية وإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، واتفاقيات جنيف لعام 1949 ، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.<sup>6</sup>

وقد أيد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بتقريره الصادر في ديسمبر 2004 مفهوم المسؤولية عن الحماية وأوصى بإقرار "المبدأ المستجد"<sup>7</sup>. كما حظي بتأييد ودعم الأمين العام في تقريره الصادر في مارس 2005 الموسوم: " في جو من الحرية أفسح : نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان من أجل الجميع "<sup>8</sup>.

أقرت الوثيقة الختامية للقمة العالمية للأمم المتحدة لعام 2005 مفهوم المسؤولية عن الحماية في الفقرتين 138 و 139 ، وعلى الرغم من حذف المفهوم المعتمد بعض الجوانب التي اقترحتها في البداية اللجنة الكندية من أجل التوصل لاتفاق بشأنه ، فهي تحتفظ بجوانبها الأساسية فيما يتعلق بمنع الانتهاكات الأكثر خطورة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والاستجابة لها.

ومنذ عام 2009 دأب الأمين العام على إصدار تقرير سنوي بشأن المسؤولية عن الحماية من أجل العمل على تطوير هذا المفهوم من النواحي المفاهيمية والمؤسسية والتشغيلية والسياسية ، ومن أجل إدانة زحم التأييد والمساندة للمعايير التي تنطوي عليها المسؤولية الحماية .

واصل مفهوم المسؤولية عن الحماية التطور على الصعيدين السياسي والقانوني والمؤسسي ، وقد تم الاحتجاج به رسميًا من قبل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولغاية يناير 2021 ، تم الاحتجاج بمسؤولية الحماية في أكثر من 80 قرارًا من قرارات مجلس الأمن ، و عشرات القرارات من الجمعية العامة ، و 52 قرارًا من قرارات مجلس حقوق الإنسان ، وقد تناولت هذه القرارات حالات قطرية مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ، وكوت ديفوار ، وليبيا ، ومالي ، وسوريا... ، بالإضافة

إلى قضايا مواضيعية مثل حماية المدنيين ، ومنع الإبادة الجماعية ، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ، وتهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية ، وحماية الرعاية الصحية في حالات النزاع.<sup>9</sup>

### المطلب الثاني : ركائز المسؤولية عن الحماية

تستند المسؤولية عن الحماية منذ إقرارها على ثلاثة ركائز نتناولها تباعا بالشرح والتحليل:

#### أولاً: الركيزة الأولى مسئوليات الدولة عن الحماية

##### Pillar One: The Protection Responsibilities

الحماية ( الوقاية ، المنع ) هي أهم ركيزة في المسؤولية عن الحماية ، ويرد في صلب الفقرتين 138 و 139 اعتراف الدول الأعضاء بمسئوليتها الأساسية عن حماية سكانها ، وهذه المسؤولية تستلزم منع وقوع تلك الجرائم . وفي هذا الصدد، فإن مصطلح " السكان " لا يشير إلى المواطنين والمدنيين فحسب بل إلى جميع السكان داخل حدود الدولة<sup>10</sup>.

#### 1: عناصرها

حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي أربعة عناصر محددة للوقاية:

- (أ) منع التحريض على ارتكاب أربع جرائم (الفقرة 138) .
- (ب) دعم الأمم المتحدة في إنشاء قدرة للإنذار المبكر (الفقرة 138) .
- (ج) مساعدة الدول الواقعة تحت الضغط قبل اندلاع الأزمات والنزاعات (الفقرة 139) .
- (د) دعم مهمة المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية (الفقرة 140).<sup>11</sup>

المشاركون في مؤتمر القمة العالمي عام 2005 أكدوا أن هذه المسؤولية تقع ، أولاً وقبل كل شيء، على عاتق الدولة ، وهذه المسؤولية نابعة من طبيعة مفهوم سيادة الدول ومن التزامات قانونية كانت تقع على عاتق الدول من قبل ولا تزال، أي أنها ليست وليدة ما جرى في وقت حديث نسبياً من رفع لشعار المسؤولية عن الحماية والقبول به<sup>12</sup>

أعاد مجلس الأمن الدولي التأكيد على مبدأ المسؤولية الأساسية للدولة عن الحماية ، حيث أشار إلى أن "المسؤولية الأساسية لحماية المدنيين تقع على عاتق الحكومات الوطنية ، يمكن للمجتمع الدولي

## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ. د. عمار حميد ياسين

والقوى الخارجية تقديم المساعدة والدعم البناءين... الخ . وفي تقريره إلى الجمعية العامة لعام 2009 حول تنفيذ R2P اقترح الأمين العام إستراتيجية من ثلاث ركائز تركز على المنع ، وإذا فشل ذلك ، ما هو مطلوب ، في رأيه ، هو "استجابة مبكرة ومرنة ، مصممة خصيصاً للاحتياجات المحددة لكل موقف" <sup>13</sup> .

### 2. أهميتها

وصف تقرير الدولي للجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول 2001 المنع بأنه "البعد الوحيد الأكثر أهمية لمسؤولية الحماية" . الذي يجب أن يُستنفذ دائماً قبل التفكير في التدخل". ومبدأ المنع راسخ في القانون الدولي. ومن الأمثلة القوية على هذا المبدأ المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة <sup>14</sup> . وتعتقد اللجنة اعتقاداً جازماً بأن مسؤولية الحماية تتطوي على مسؤولية مصاحبة لها هي مسؤولية الوقاية ، وبأن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لأن يفعل المجتمع الدولي أكثر لسد الفجوة الواقعة بين دعم الوقاية بالكلام الطنان والالتزام الملموس. <sup>15</sup> و"من أجل نجاح المنع ، غالباً ما تكون هناك حاجة إلى دعم قوي من المجتمع الدولي ، وفي كثير من الحالات قد يكون لا غنى عنه" . <sup>16</sup> كما دعا التقرير إلى أن يغير المجتمع الدولي تفكيره من "ثقافة رد الفعل" إلى "ثقافة الوقاية" ، ويعني خلق هذه الثقافة <sup>17</sup> .

ويؤكد راشيل جبر على أهمية الركيزة الأولى ويرى بأنه غالباً ما يتم تجاهلها في مناقشات السياسة الدولية ، ولكنها ربما تكون أكثر أهمية من التدخل، ويقول: "لماذا الانتظار لوقف مذبحه إذا كان الانخراط المبكر قد يمنعها تماماً؟" ، كما يرى جبر أن التحدي الذي يواجهه المسؤولية عن الحماية يكمن في تطوير ركيزة الوقاية بشكل أكبر ، وأنه "يجب علينا تطوير إطار عمل للوقاية عبر مختلف مراحل الأزمات المحتملة ويعطي الأولوية للأهداف التي تركز على الأعمال الوحشية ضمن جهود أوسع لمنع الصراع ، وتعزيز الأمن ، وتشجيع التنمية الاقتصادية" <sup>18</sup> .

ويمكن تفسير الأولوية الممنوحة للوقاية من خلال عدة عوامل:

- أ. قد يعكس الاهتمام بالتكاليف ، حيث تعتبر الوقاية أرخص من رد الفعل وإعادة البناء <sup>19</sup> .
- ب. قد يستند إلى الحجة القائلة بأن المنع يتفوق أخلاقياً على بقية عناصر الأخرى للمسؤولية عن الحماية ، من حيث أنه ينقذ المزيد من الأرواح.
- ج. قد يكون الدافع وراء ذلك هو الرغبة في إبعاد R2P عن ميثاق "المتدخل" <sup>20</sup> .

د. المنع هو حجر الزاوية في أي نهج موجه نحو الحماية وهو قلب المسؤولية عن الحماية، لأنها تخدم أيضاً جدول أعمال السلام والاستقرار الإقليمي والدولي الأوسع، لأن تكلفة تحمل نتائج أزمة من الأزمات تفوق بكثير تكاليف منع نشوبها<sup>21</sup>.

وبالنظر إلى أهمية المنع ، مكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية يعطي الأولوية في مجال منع الجرائم الفظيعة لموضوعين رئيسيين: **منع التحريض** على العنف من خلال التعامل مع القيادات الدينية والفاعلين، و**معالجة خطاب الكراهية** ومكافحته كعامل خطر لارتكاب جرائم فظيعة<sup>22</sup>.

ويترتب على الفشل في منع الفظائع عواقب بعيدة المدى وهي :

- أ- ارتكاب الجرائم الفظيعة.
- ب- تهديداً متأصلاً للسلام والأمن الدوليين.
- ت- يمكن أن يزعزع استقرار منطقة بأكملها عن طريق تهجير السكان وخلق تدفقات لاجئين
- ث- يقوض المكاسب التنموية ، بما في ذلك معدلات الوفيات ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وتمكين النساء والفتيات.
- ج- يؤثر سلبي على النمو الاقتصادي للبلد والمنطقة المتضررة.
- ح- يزيد العالم من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والمساعدة الإنمائية طويلة الأجل.
- خ- يخلق بيئة مواتية للجرائم الأخرى التي لها تأثير عالمي ، مثل الاتجار بالبشر، والتطرف العنيف ، وانتشار الأسلحة ، فضلاً عن التأثير السلبي على البيئة<sup>23</sup>.

### 3. تعزيز قدرات المنع

على الدول ألا تضع أسبقية ومركزية الركيزة الأولى ، وإن المساعدة الخارجية يمكن أن تعمل على استقرار موقف RtoP على المدى القصير ، ولكن الاستقرار طويل المدى يعتمد على رغبة الدول وقدرتها على تعزيز قدراتها الخاصة في RtoP من خلال الأنواع التالية من التدابير:

أ. السياسية والدبلوماسية: بناء المؤسسات الديمقراطية ، وتجنيد الجهات الفاعلة الإقليمية لأغراض الوساطة والمساعي الحميدة ، وأنواع أخرى من مبادرات حل المشكلات السياسية والدبلوماسية .

ب. الاقتصادية: تعزيز النمو الاقتصادي ، والمشاركة في الإصلاح الهيكلي للقضاء على الفقر ، وتعزيز المساعدة التقنية لتقوية الأدوات والمؤسسات التنظيمية ؛ تهيئة الظروف للتوزيع العادل للموارد.

## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ.د. عمار حميد ياسين

ت . القانونية: تعزيز سيادة القانون ، وحماية نزاهة واستقلال القضاء ، وتعزيز حماية الفئات الضعيفة (خاصة الأقليات) ، وتوسيع نطاق الولاية القضائية العالمية على الجرائم ذات الصلة بموجب القانون الدولي ؛ توفير المساواة في الوصول إلى العدالة ، تشريع قوانين ضد خطاب الكراهية والتحرير، التأكد من أن المناهج التعليمية لا تعزز الانقسامات القائمة على الهوية ، وتخليد ذكرى الفظائع الماضية والاعتراف بها ، على الصعيدين المحلي والدولي.

ث . الجيش والأمن: تعزيز تعليم وتدريب القوات العسكرية ، وتقوية آليات الرقابة المدنية على أعمال الأجهزة الأمنية ، ونشر وحدة عسكرية أو شرطة أو مدنية توافقية لأغراض وقائية<sup>24</sup> . ضمان التزام قطاع الأمن بأعلى معايير المهنية وحماية حقوق الإنسان<sup>25</sup>

### 4 : الموقف الدولي من الركيزة الأولى

على صعيد المواقف الدولية ، تحظى فكرة الركيزة الأولى الفائلة بان المسؤولية عن الحماية مسؤولية الدولة بدعم دولي واسع النطاق ، وبهذا الصدد يشير بيلامي ، كان هناك إجماع معقول على الركيزتين الأولى والثانية في المجتمع الدولي ، بما في ذلك مجموعة البريكس . يتبنى الرأي نفسه ستونكل ، إذ يشير إلى أن الركيزتان الأولى والثانية هي في الأساس تعبير عن القيم والحقوق الأساسية التي يشترك فيها أعضاء الأمم المتحدة وتعززان فكرة أن الدول لا يمكنها تجاهل التهديدات الخطيرة للأمن البشري ، ومع ذلك ، فإن جوهر المشكلة هو الركيزة الثالثة ، لأنها تتعامل مع إمكانية التدخل العسكري<sup>26</sup> . وخلال المناقشات التي أجريت في الجمعية العامة بشأن المسؤولية عن الحماية ، أبدت عدد من الدول مواقفها من الركيزة الأولى ، فعلى سبيل المثال يقول مندوب الفلبين إبان مناقشة تقرير الأمين العام لعام 2009 : "إننا نتفق تماما مع النص أن "المسؤولية عن الحماية مسألة تقوم في الأساس على مسؤولية الدولة، لأن الوقاية تبدأ من الداخل، وتُعدّ حماية السكان من السمات الرئيسية التي يتحدد على أساسها في القرن الحادي والعشرين ما إذا كانت الدولة متمتعة بالسيادة، بل وما إذا كانت تُعدّ دولة "حقاً"<sup>27</sup> ويعد مندوب كوريا إن : "الركيزة الأولى بديهية ، وحماية السكان، هي صفة محددة للسيادة " .<sup>28</sup> ويرى مندوب كوستريكا : ان تعزيز الركيزة الأولى بشأن استمرار مسؤولية الدولة عن حماية سكانها يتطلب، اتخاذ خطوات على الصعيد الوطني، مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون ..."<sup>29</sup> وبين مندوب اندنوسيا ان بلاده: " تؤمن كذلك بأن الوقاية هي العامل الرئيسي ، وفي هذا الصدد، فإن مفهوم

المسؤولية عن الحماية يفترض أيضا بذل الجهود لتعزيز قدرات الدول الأعضاء على الامتثال للحد الأدنى من معايير الحكم الرشيد وكفالة سيادة القانون" <sup>30</sup>.

### ثانيا: الركيزة الثانية: المساعدة الدولية وبناء القدرات

#### Pillar Two: International Assistance and Capacity-Building

تبين الركيزة الثانية الالتزام الموازي من جانب المجتمع الدولي بتشجيع الدول ومساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها ، وقد تناولتها التقارير المؤسسة والمفسرة لمفهوم المسؤولية عن الحماية .

#### 1. أهميتها

اعتبرت السيدة جينيفر ويلش Jennifer Welsh ، المستشارة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسؤولية الحماية ، إن الركيزة الثانية ، "هي الجانب الواعد من مسؤولية الحماية" لأن جوهرها ، يتعلق بالجهات الفاعلة الدولية التي تعمل بالشراكة مع الدول ، وهي ليست مصممة لتقويض السيادة ولكنه داعم للسيادة ، ولممارسة الدول في حماية لسكانها <sup>31</sup>.

ويوضح الواقع اليومي للسكان في الأزمات المعاصرة ، كتلك الكائنة في جمهورية إفريقيا الوسطى والعراق وجنوب السودان ومالي ، بوضوح سبب أهمية هذه المساعدة الدولية أكثر من أي وقت مضى. إن مجموعة تحديات الحماية الحادة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم ، بما في ذلك التحديات المتعلقة بصعود الجماعات المتطرفة ، تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتوفير أشكال دعم مبكرة وأكثر فعالية للدول لمنع الانزلاق إلى العنف المنهجي والجرائم الفظيعة. <sup>32</sup>

2. مضمون الركيزة الثانية أشار تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول عام 2001 بأنه : لكي ينجح المنع يلزم في الغالب دعم قوي من المجتمع الدولي ، وهذا الدعم يمكن أن يتخذ أشكالا كثيرة ، كان يكون في صورة مساعدة للتنمية أو دعم لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع المحتمل؛ أو في شكل مبادرات محلية للنهوض بحسن الإدارة، أو حقوق الإنسان، أو سيادة القانون؛ أو في شكل مساعٍ حميدة، وجهود وساطة، وجهودٍ أخرى لتشجيع الحوار أو التوفيق . وفي بعض الحالات ربما يأخذ الدعم الدولي للمجهودات الوقائية شكل إجراءات؛ وفي حالات أخرى ربما ينطوي على استعداد لفرض تدابير قاسية أو حتى عقابية. <sup>33</sup>

## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ. د. عمار حميد ياسين

وعند إقرار مفهوم المسؤولية عن الحماية تم التأكيد مجدداً على أهمية المساعدة الدولية في بناء القدرات ، حيث نصت الوثيقة الختامية للقمة العالمية عام 2005 في الفقرة 138 و 139 على أنه "ينبغي للمجتمع الدولي ، حسب الاقتضاء ، تشجيع الدول ومساعدتها على ممارسة هذه المسؤولية". ويمضي ليقول: نعتزم أيضاً أن نلتزم ، حسب الضرورة والملاءمة ، بمساعدة الدول على بناء القدرة على حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ومساعدة الدول التي تشهد توترات قبل أن تنتشب فيها أزمات وصراعات.

وحدد تقرير الأمين العام "تنفيذ مسؤولية الحماية" 2009 الإحكام الواردة في الوثيقة الختامية لعام 2005

بان المساعدة في إطار الركيزة الثانية من المسؤولية عن الحماية تتخذ أحد الأشكال الأربعة الآتية :

أ. تشجيع الدول على الوفاء بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في إطار الركيزة الأولى (الفقرة 138)

ب. مساعدتها على ممارسة هذه المسؤولية (الفقرة 138)

ج. مساعدتها على بناء قدرتهم على الحماية (الفقرة 139)

د. مساعدة الدول التي "تشهد توترات قبل أن تنتشب فيها أزمات ونزاعات" (الفقرة 139)

وفي حين ينطوي الشكل الأول من أشكال المساعدة على إقناع الدول بالقيام بما يتعين عليها أن تقوم به، فإن الأشكال الثلاثة الأخرى تقترح أن يكون هناك التزام متبادل وشراكة نشيطة بين المجتمع الدولي والدولة<sup>34</sup>.

وفي عام 2013 ، أعرب ممثلو الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن اهتمام مشترك بالحاجة إلى النظر في دور المساعدة الدولية في إطار المسؤولية عن الحماية ، وبين الأمين العام في تقريره للعام اللاحق إن "تفصيل الركيزة الثانية تأخر كثيراً ، نظراً لمكانتها المركزية في مهمة التنفيذ الحاسمة هذه " <sup>35</sup>.

وللمساعدة في معالجة هذه الثغرة ، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة في أغسطس 2014 تقريره السادس المعنون: "الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية: المساعدة الدولية والمسؤولية عن الحماية" والذي ركز بشكل خاص على الركيزة الثانية ، هذا التقرير أسهم في تعزيز الأبعاد الفكرية للركيزة الثانية المحددة في عام 2009 ، وشكل الأساس للحوار التفاعلي غير الرسمي للجمعية العامة في سبتمبر 2014 . كما انه يحدد الطرق التي يمكن للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من خلالها مساعدة الدول في الوفاء

بمسئوليتها عن حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية .

ويشير التقرير الأمين العام السادس إلى طبيعة وديناميات الجرائم الفظيعة المبينة في نتائج مؤتمر القمة العالمي ، ويمضي في تحديد النهج والمبادئ التي ينبغي أن توجه الجهود لمساعدة الدول في الوفاء بمسئولياتها المتعلقة بالحماية ، والجهات الفاعلة المختلفة التي يمكن أن تسهم في مسؤولية المساعدة ، ويوضح القسم الأساسي ثلاثة أشكال رئيسية لدعم الركيزة الثانية ، وهي التشجيع ، وبناء القدرات ، والمساعدة في الحماية ، ويقدم أمثلة على الممارسات الوطنية والإقليمية والدولية الجيدة<sup>36</sup>.

كان هذا التقرير أعمق واشمل التقارير التي تتناول الركيزة الثانية من بين التقارير الأربعة عشر التي أصدرها الأمين العام بشأن المسؤولية عن الحماية .

### ثالثاً: الركيزة الثالثة: اتخاذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب

#### Pillar Three: Timely and Decisive Response

الركيزة الثالثة ، المبينة بالتفصيل في الفقرة 139 من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي ، هي جزء لا يتجزأ من المسؤولية عن الحماية وهي لا تقل أهمية عن الركيزتين الأولى والثانية ، ومما لا شك فيه أن الركيزة الثالثة هي الأكثر صعوبة وإثارة للجدل بين الركائز الثلاث لمسؤولية الحماية ، وهي تؤسس التزاماً سياسياً يقع على عاتق المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب لحماية السكان من الجرائم الأربع من خلال الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية (بشكل أساسي وفقاً للفصلين السادس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة) ، وعلى أساس كل حالة على حدة ، إذا ثبت أن الوسائل السلمية "غير كافية" وأن السلطات الوطنية تفشل بشكل واضح في حماية سكانها ، ووسائل أخرى أكثر قوة من خلال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة<sup>37</sup>.

ويمكننا القول بان هناك مرحلتان لهذه المسؤولية:

أولاً ، كما يوضح السطر الافتتاحي للفقرة 139 ، "يتحمل المجتمع الدولي ، من خلال الأمم المتحدة ، أيضاً مسؤولية استخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية المناسبة ، وفقاً للفصلين السادس والثامن من الميثاق ، للمساعدة في حماية السكان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية ."



## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ. د. عمار حميد ياسين

وتشير المرحلة الثانية من الركيزة الثالثة إلى استخدام المجتمع الدولي لمجموعة واسعة من التدابير الجماعية ، السلمية وغير السلمية على حد سواء ، في حالة استيفاء شرطين: (أ) ينبغي أن يثبت أن الوسائل السلمية غير ملائمة (بعبارة أخرى ، اعتبر مجلس الأمن أنها غير كافية بما يتماشى مع المادة 42 من الميثاق )<sup>38</sup> و (ب) السلطات الوطنية "فشلت بشكل واضح" في حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. في هذه الحالات ، تؤكد الفقرة 139 أن مجلس الأمن ، الذي يعمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفصل السابع ، مستعد لاتخاذ إجراءات جماعية "على أساس كل حالة على حدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة حسب الاقتضاء". يعود لأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الذين يعملون تحت السلطة التي منحها إياها ميثاق الأمم المتحدة في عام 1945 ، تقرير ما إذا كان الشرطان قد تم الوفاء بهما واتخاذ قرار بشأن الإجراءات المناسبة. على هذا النحو ، ومن المهم التأكيد على هذه النقطة ، فإن قدرة RtoP على إضفاء الشرعية على التدخل القسري في الشؤون الداخلية للدول مقيدة بميثاق الأمم المتحدة. RtoP لا تعني أي تغيير في أحكام الميثاق في هذا المجال.<sup>39</sup>

وأشار الأمين العام إلى أن التدخل العسكري كان مجرد أحد التدابير التي يمكن استخدامها ، وهو موضوع عاد إليه في عام 2012 بحجة أن الاستخدام الفعال للتدابير غير القسرية يمثل جانباً مهماً من الركيزة الثالثة التي من شأنها أن تقلل من الحاجة إلى استخدام القوة.<sup>40</sup>

فالمجتمع الدولي يجب أن يكون مستعداً لاتخاذ إجراءات جماعية مناسبة ، في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وهذا يشمل أنشطة مثل:

- أ. استخدام المساعي الحميدة والوساطة وغيرها من أشكال الدبلوماسية الوقائية
- ب. تطبيق عقوبات هادفة ضد الجناة الذين تم تحديدهم
- ج. الإذن بتنفيذ عمليات حظر الأسلحة التي تقيد أو تمنع وسائل ارتكاب الفظائع
- د. إقامة مناطق حظر طيران
- هـ. تفويض بعثات تقصي الحقائق ولجان التحقيق لجمع الأدلة على الجرائم الفظيعة المحتملة
- و. إنشاء أو تقديم الدعم للمحاكم الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ومؤسسات العدالة الدولية الأخرى من أجل محاسبة الجناة
- ز. نشر بعثات حفظ السلام

ح. استخدام القوة لحماية الفئات السكانية الضعيفة التي تتعرض للهجوم ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .  
 عند اتخاذ التدابير القسرية بموجب الركيزة الثالثة يجب ان يكون ذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ،  
 وهذا يعني عادةً أنه يجب الموافقة عليها من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة<sup>41</sup>.  
 وفي سياق الركيزة الثالثة ، ينبغي أن يتمتع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن عن استخدام حق  
 النقض في حالات الفشل الواضح في حماية السكان المعرضين إلى جرائم الفظائع ، وأن يتصرفوا بحسن  
 نية للتوصل إلى توافق في الآراء في مثل هذه الحالات. و شدد الأمين العام على أهمية تعزيز الأمم  
 المتحدة لقدرتها على النشر السريع للأفراد العسكريين، وأخيراً ، اقترح أن تعزز الأمم المتحدة شراكاتها مع  
 الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية لتسهيل التعاون السريع .

دفعت انتفاضات ما سمي بـ"الربيع العربي" وأزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار في 2010-  
 2011 المسؤولية عن الحماية إلى صدارة الاهتمام الدولي وركزت بشكل مباشر على الركيزة الثالثة المثيرة  
 للجدل. وتم استخدام سياسة مفهوم المسؤولية عن الحماية بشكل صريح من قبل مجلس الأمن في قراراته  
 بشأن ليبيا (القرار 1970 (2011) ؛ القرار 1973 (2011) ، الذي فرض في البداية مجموعة من  
 العقوبات والحظر المستهدف وأحال الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية ثم سمح باستخدام القوة لحماية  
 المدنيين في منطقة حظر طيران. أدى تنفيذ هذه القرارات من قبل الناتو وشركائه ، ودور قوات حفظ  
 السلام التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في حل النزاع بالعنف في كوت ديفوار ، إلى زيادة  
 الأسئلة حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن وظهور مفهوم جديد - "المسؤولية أثناء الحماية" - الذي اقترحه  
 البرازيل .<sup>42</sup>

وفي هذا السياق ، ركز التقرير الرابع للأمين العام ، الصادر في 25 يوليو 2012 ، على الركيزة  
 الثالثة لمسؤولية الحماية. هذا التقرير: (1) أوضح العلاقة بين الركائز الثلاث ، مؤكداً على ترابطها  
 المتبادل بحيث تقلل الجهود المبذولة في إطار الركيزتين الأوليين من الحاجة إلى ممارسة الركيزة الثالثة  
 ؛<sup>43</sup> (2) حددت الأدوات المتاحة للأمم المتحدة للاستجابة السريعة والحاسمة ، مما يدل على أن الركيزة  
 الثالثة تتضمن أكثر بكثير من استخدام القوة ، وكقاعدة عامة ، كلما كان التدبير قسرياً ، قل احتمال  
 حدوثه.<sup>44</sup> (3) حدد الشركاء الرئيسيين في الحماية ، مع الإشارة إلى الدور الذي يلعبه العمل الإنساني  
 وحفظ السلام والترتيبات الإقليمية والمجتمع المدني<sup>45</sup> و (4) نظر في مفهوم "المسؤولية أثناء الحماية"<sup>46</sup>.

وتميل بعض الدول أكثر نحو تبني تدابير الركيزة الثالثة في حين أن البعض الآخر يكون شديد الحذر ، وتعد فرنسا الركيزة الثالثة هو الركن الذي "يعطي المفهوم معناه الكامل". وتشير جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى أنه في حالة الإخفاق في المنع ، "ينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن استجابة مبكرة ومرنة ، ليس من خلال التدابير المتدرجة ، ولكن من خلال الإجراءات الجماعية التي يتخذها مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع.<sup>47</sup> ويرى البعض ومنهم (سنغافورة) إلى أن الردود في إطار الركيزة الثالثة "يمكن وينبغي أن تتخذ أشكالاً مختلفة ، دون اللجوء بالضرورة إلى استخدام القوة"<sup>48</sup>.

### المطلب الثالث : العلاقة بين الركائز الثلاث للمسؤولية عن الحماية

أثيرت نقاشات هامة خلال الاجتماعات التي عقدت لتدارس تقارير الأمين العام في الجمعية العامة وخارجها ، واحدها كانت تتعلق بالعلاقة بين الركائز الثلاث ، وقد قيل بشأنها آراء متباينة.

### أولاً: التسلسل الزمني chronologically sequence للركائز

التسلسل الزمني هو فكرة مفادها بأنه : يجب على المجتمع الدولي العمل بالتتابع من خلال الركائز الثلاث ، واختبار كل أداة سلمية متاحة واللجوء إلى الإكراه أو القوة فقط عندما تفشل هذه التدابير الأخرى. وقد أكد الأمين العام في تقريره عن تنفيذ مبدأ المسؤولية عن الحماية ، على أن الركائز الثلاث غير متسلسلة وذات أهمية متساوية ، وهي وجهة نظر رحبت بها الدول الأعضاء في ذلك الوقت . ومع ذلك ، أصدرت البرازيل ورقة مفاهيمية حول "المسؤولية أثناء الحماية" أكدت فيها على انه ينبغي للركائز الثلاث أن تتبع نهجاً صارماً من التبعية السياسية والتسلسل الزمني.<sup>49</sup>

وفي حوار الجمعية العامة لعام 2012 بشأن مسؤولية الحماية رفضت غالبية الدول المشاركة فكرة التسلسل الزمني ، بحجة أن استجابة المجتمع الدولي للإبادة الجماعية والفظائع الجماعية يجب أن تكون مصممة بشكل مناسب لكل حالة . قدمت البرازيل نفسها سرّداً بديلاً غير متزامن للتسلسل في حوار 2012، وجادلت بأن التسلسل بين الركائز يجب أن يكون "منطقيًا ، قائمًا على الحصافة السياسية".<sup>50</sup>

وعلى الرغم من أن البرازيل غيرت موقفها بشأن التسلسل ، استمر عدد صغير من الدول الأعضاء في التأكيد على الحاجة إلى التسلسل الزمني. ولأن التسلسل الزمني يثير أسئلة مفاهيمية وقانونية ومؤسسية وعملية حول هذا العنصر الأساسي في المسؤولية عن الحماية ، فإن الأمر يستحق الدراسة ومزيد من الإيضاح.

1. من الناحية المفاهيمية : إن الركائز الثلاث للمسئولية عن الحماية غالبًا ما تكون متشابكة ويتم استخدامها في وقت واحد أثناء الأزمات<sup>51</sup> بحيث تجعل التسلسل مستحيلًا في الممارسة العملية ووفقا للأمين العام للامم المتحدة أيا من هذه الركائز لم يصمم ليعمل بمعزل عن الركائز الأخرى.<sup>52</sup> . يتم دعم الدول في جهودها لتحقيق الركيزة الأولى من خلال الركيزة الثانية وعناصر الركيزة الثالثة قبل أن تصل إلى نقطة "الفشل الواضح".<sup>53</sup>

2. المشاكل المؤسسية : إن التسلسل "الزمني" غير متوافق مع كل من ميثاق الأمم المتحدة والفقرة 139 من الوثيقة الختامية للقمة العالمية. فلا تطالب أي من الوثيقتين بالتسلسل الزمني . إن صياغة المادة 42 من الميثاق تسمح بوضوح للمجلس بالمرونة في اعتماد تدابير قسرية دون استخدام التدابير السلمية أولاً في المواقف التي يرى فيها أن هذه التدابير "المنصوص عليها في المادة 41" "لن تكون كافية". هذا الأساس المنطقي ينطبق على جميع المواقف التي قد ينظر فيها المجلس في استخدام تدابير بموجب المادة 42 ، بما في ذلك ما يتعلق بالركيزة الثالثة لمسئولية المسؤولية.<sup>54</sup>

3. المشكلة الثالثة مع التسلسل الزمني مشكلة عملية: في بعض الأحيان ، لا يوجد وقت للسماح للوسائل الدبلوماسية والإنسانية وغيرها من الوسائل السلمية بأن يكون لها تأثير تقييدي لأن الإطار الزمني بين ظهور خطر الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية وتفعيلها قصير جدًا أو بسبب شدة الجرائم و الانتهاكات التي ترتكب في غاية الخطورة. وفي أوقات أخرى ، تكون التدابير السلمية غير مناسبة بشكل واضح. في هذه الأنواع من السياقات ، سيتطلب التسلسل الزمني استجابات متأخرة وغير حاسمة ، وهو عكس ما دعت إليه الدول الأعضاء في الفقرة 139 من الوثيقة الختامية للقمة العالمية .<sup>55</sup>

ثانياً: وجهة نظر الأمين العام بالعلاقة بين الركائز

تشدد إستراتيجية تنفيذ مسؤولية الحماية على أهمية الحيولة دون ارتكاب هذه الجرائم، وفي حال الفشل في ذلك، الرد عليها بشكل مبكر ومرن ومتكيف مع الظروف الخاصة لكل منها . وليس هناك تسلسل محدد يُتبع من ركيزة إلى أخرى، ولا افتراض بأن أيًا من تلك الركائز أهم من الأخرى . ويقوم هيكل المسؤولية عن الحماية ، شأنه شأن أي صرح آخر، على تساوي الركائز الداعمة له من حيث الحجم والقوة والقدرة على البقاء.<sup>56</sup>

وبحسب الأمين العام ما لم تكن هذه الركائز الداعمة الثلاث متساوية في ارتفاعاتها، سيختل صرح R2P ويميل بشكل خطير نحو اتجاه أو آخر . وبالمثل ، إذا لم تكن الركائز الثلاث جميعها متينة ، يمكن لهذا الصرح أن يتهدم وينهار من تلقاء نفسه . ويجب أن تكون الركائز الثلاث جاهزة للاستخدام في

## طبيعة العلاقة بين ركائز مفهوم المسؤولية عن الحماية

م.م. فيصل غازي ناصر ..... أ. د. عمار حميد ياسين

أي وقت، إذ ليس ثمة تسلسل محدد للانتقال من واحدة إلى الأخرى ، وهذا هو الحال بالأخص عندما يتعلّق الأمر بإستراتيجية تقوم على الاستجابة المبكرة والمرنة ، إن أيا من هذه الركائز لم يصمم ليعمل بمعزل عن الركائز الأخرى<sup>57</sup>. وفي ظل التطور السريع لحالات الطوارئ ، يجب أن يبقى تركيز الأمم المتحدة وصناع القرار على الصعيد الإقليمي والوطني منصبا على إنقاذ الأرواح عن طريق اتخاذ إجراءات " في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة" ، بدلا من أن ينصب على إتباع سلم السياسات الاعتباطي أو التسلسلي أو التدريجي الذي يقَدّم الإجراءات على المضمون والعمليات على النتائج.<sup>58</sup>

وجدد الأمين العام في تقرير لعام 2012 المعنون: "الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة" التأكيد على أن هذه الركائز غير متسلسلة<sup>59</sup>. وفي تقريره لعام 2015: " حشد العمل الجماعي" أعاد الأمين العام التأكيد بان العلاقة بين الركائز متعاضدة وان المسؤوليات المرتبطة بكل ركيزة سيجري في كثير من الأحيان الاضطلاع بها بصورة متزامنة.<sup>60</sup>

ثالثا : الموقف الدولي بشأن بالعلاقة بين الركائز

بالاطلاع على الحوارات التفاعلية غير الرسمية والمناقشات الرسمية داخل وخارج الجمعية العامة للأمم المتحدة نلمس إن هنالك مواقف متباينة بشأن العلاقة بين ركائز المسؤولية عن الحماية. فعلى سبيل المثال ، أشار مندوب السويد إبان مناقشة تقرير " تنفيذ مسؤولية الحماية " إلى: "إن الركائز الثلاث متوازنة وليست متتابعة،"<sup>61</sup> وشدد مندوب النمسا على أن الركائز الثلاث، ، كلها تستند إلى القانون الدولي القائم وبصفة خاصة إلى ميثاق الأمم المتحدة . وهي متساوية في الأهمية، وفي نفس الوقت ، ليس هناك تلقائية ولا تعاقب لازم بين ركيزة وأخرى.<sup>62</sup>

وعارضت بعض الدول (مثل مصر<sup>63</sup> و الإكوادور<sup>64</sup> ) تلك الآراء ودعت إلى احترام الترابية في الانتقال في تنفيذ الركائز الثلاث الرئيسية للمسؤولية عن الحماية، بحيث يتم اللجوء إلى العمل الجماعي كإجراء أخير، وبما يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة .

**الخاتمة :**

يتضح مما تقدم ، إن المسؤولية عن الحماية مفهوم حديث نسبيا، ظهر في مطلع القرن الحالي (عام 2001) على الرغم من أن له جذور سبقت هذا التاريخ ، وقد تطلب إقرار المفهوم في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 التخلي عن بعض الأفكار التي انطوت عليها النسخة الأولى للمفهوم .

ينطوي المفهوم على ثلاثة ركائز، الأول يتعلق بمسئولية الدولة عن الحماية والثاني يتعلق بالمساعدة الدولية وبناء القدرات ، وهاتان الركيزتان لا يوجد بشأنهما خلاف دولي يذكر لأنهما ينسجمان مع سيادة الدولة . أما الركيزة الثالثة والخاصة بالتدخل الحاسم وفي الوقت المناسب فإنها محل خلاف دولي حاد لأنها وفي ظل ظروف معينة تبيح استخدام القوة العسكرية في حال عدم نجاعة الوسائل السلمية والوسائل القسرية غير العسكرية في معالجة الأزمات الإنسانية ذات الصلة بالمسئولية عن الحماية . وتجد الإشارة إلى إن هناك خلافا فكريا مهما بشأن طبيعة العلاقة بين الركائز الثلاث للمسئولية عن الحماية ويمكن إجمالها بثلاث آراء وهي:

الرأي الأول ، يرى أنها متسلسلة وينبغي استنفاد كل ركيزة حتى يتم الانتقال للركيزة التي تليها مثلما أرادت البرازيل في مفهومها "المسئولية أثناء الحماية" ، ثم تراجعت عن هذا الطرح . مع ذلك ما تزال بعض الدول متمسكة بفكرة التسلسل الزمني للركائز .

الرأي الثاني ، يرى أن الركائز الثلاث متساوية في الأهمية ومتوازية ومتعاضدة ، ويمكن تفعيل الركيزة المناسبة عند التعاطي مع حالات R2P، ويمثل هذا التوجه الأمين العام للأمم المتحدة والدول المؤيدة للمسئولية عن الحماية . وهذا الرأي هو الأرجح ، والأقوى حجية مقارنة بالرأي الأول، ويكسب المسئولية عن الحماية المرونة المطلوبة في استخدام صندوق الأدوات لمعالجة الأزمات الإنسانية ، ولكنه في الوقت نفسه يتيح الفرص لإساءة استخدامها.

وترى هذه الدراسة إن إساءة استخدام المسئولية عن الحماية في ليبيا ولد قلقا دوليا دفع بالبرازيل وغيرها للمطالبة بتسلسل الركائز عند معالجة قضايا ذات صلة بـ R2P، ومن الناحية العملية الأخذ بتسلسل الركائز لا يصلح دائما للحد من الفئات الجماعية .

#### الهوامش

<sup>1</sup> Jared Genser , The United Nations Security Council's Implementation of the Responsibility to Protect: A Review of Past Interventions and Recommendations for Improvement , Chicago Journal of International Law, vol.18 , No.2, 1/1/2018.

<https://cjil.uchicago.edu/publication/united-nations-security-council%E2%80%99s->

<sup>2</sup> Alexandra Buskie, Understanding the Responsibility to Protect: an introduction , UK action. Stronger UN. Better worl.,18 December 2014.

<https://una.org.uk/news/understanding-responsibility-protect-introduction>

<sup>3</sup> غاريت ايفانز ، المسؤولية عن حماية الشعب الليبي ، 27 فبراير 2011 .

<https://www.project-syndicate.org/commentary/the-responsibility-to-protect-libyans-2011-02/arabic>

<sup>4</sup> ايف ماسينغهام ، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة استخدام القوة لأغراض مسؤولية الحماية مشروعية إنسانية؟ مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر المجلد 91 ، العدد 876 ، ديسمبر 2009 ، ص 164 .  
5 Luke Glanville, 'The antecedents of 'sovereignty as responsibility'', *European Journal of International Relations*. Vol 17, Issue 2, 2011 .  
<https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/1354066109346889>

6 MADELEINE K. ALBRIGHT AND RICHARD S. WILLIAMSON , THE UNITED STATES AND R2P FROM WORDS TO ACTION , BY THE UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE. 2013 , P.12.

<https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/23-united-states-responsibility-protect-albright-williamson.pdf>

<sup>7</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير ، "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة" ، A / 59/565 ، 2 ديسمبر 2004 ، ص 116 .  
<sup>8</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع  
A / 2005/59 ، 21 مارس 2005 ، ص 50 و 80 .

<sup>9</sup> Global Centre for the Responsibility to Protect , The Responsibility to Protect: A Background Briefing. 14 January 2021.

<https://www.globalr2p.org/publications/the-responsibility-to-protect-a-background-briefing/>

<sup>10</sup> الامم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الأمين العام : "المسؤولية عن الحماية :مسؤولية الدولة والمنع" ، ( S/2013/399 - A/67/929 ) ، ص 2 .

11 CSCAP Study Group on the Responsibility to Protect (RtoP) , First Meeting , Jakarta, Indonesia Final Report, February 26-27 2010 , p.8.

<http://www.cscap.org/uploads/docs/RtoP/1RtoPReport.pdf>

<sup>12</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير الأمين العام ، تنفيذ المسؤولية عن الحماية ، A/63/677 ، 12 يناير 2009 ، ص 11 .

<sup>13</sup> UN News , Ban calls for three-pronged strategy to implement 'responsibility to protect' , 30 January 2009 .

<https://news.un.org/en/story/2009/01/289502-ban-calls-three-pronged-strategy-implement-responsibility-protect>

ينظر أيضا :

Edward C. Luck ، The United Nations and the Responsibility to Protect, policy analysis brief , Aug 2008 . <https://stanleycenter.org/publications/pab/LuckPAB808.pdf>

14 Ghuna Bdiwi , The Responsibility Of The International Community To Protect Syrian Citizens ,( Master thesis). Osgoode Hall Law School of York University , December 2014. P.44.

تنص المادة 55 " رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور: الأمم المتحدة على تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها،... الخ. والتقدم الاقتصادي والاجتماعي  
<sup>15</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، مسؤولية الحماية :  
A/57/303 ، 14 أغسطس 2002 ، ص 38 .

<sup>16</sup> Rhuks Ako .The responsibility to prevent conflicts under R2P: The Nigeria– Bakassi situation , Ramesh Thakur(et al.) Blood and borders : the responsibility to protect and the problem of the kin-state , United Nations University Press . Printed in the United States of America , p.223-225 .

<sup>17</sup> تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 50 .

<sup>18</sup> Alex Stark , Introduction , Thomas G. Weiss Ramesh Thakur (et al) , The Responsibility to Protect: challenges & opportunities in light of the Libyan intervention , , E-International Relations, November 2011 P.6.

<sup>19</sup> Gareth Evans and Mohamed Sahnoun , The Responsibility to Protect , 1 Nov 2002 , International Crisis Group. <https://www.crisisgroup.org/global/responsibility-protect>

<sup>20</sup> Eli Starnes , The Responsibility to Protect and ‘Root Cause’ Prevention , Norwegian Institute of International Affair , P.7.

<https://www.files.ethz.ch/isn/127952/NUPI%20Report-R2P-9-Starnes.pdf>

<sup>21</sup> ينظر : الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، جلسة الأعمال ، A/73/PV.93 ، 27 يونيو 2019 ، ص 20 .

<sup>22</sup> Global Centre for the Responsibility to Protect, Summary of the UN Secretary-General’s 2021 Report on R2P, Advancing atrocity prevention: Report of the United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect, 14 May 2021.

على الرغم من عدم وجود تعريف في القانون الدولي لمفهوم خطاب الكراهية، وما يثيره توصيف ما يمكن اعتباره “خطاباً مشحوناً بالكراهية” من جدل وخلاف، يُشار إلى مفهوم خطاب الكراهية على أنه أي نوع من التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدراكية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الأصل أو نوع الجنس أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية. وهذا الخطاب كثيراً ما يستمد جذوره من مشاعر التعصب والكراهية التي يغذيها في الوقت نفسه، ويمكن في بعض السياقات أن ينطوي على الإذلال ويؤدي إلى الانقسامات....  
للمزيد راجع : الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ، إستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية ، مايو 2019 .

<sup>23</sup> The Global Centre For The Responsibility To Protect, Manual For R2p Focal Points , Global Network Of R2p Focal Points , p.10.

<http://www.globalr2p.org/wp-content/uploads/2020/12/Updated-Annexes-R2P-Focal-Points-Manual.pdf>

<sup>24</sup> CSCAP Study Group on the Responsibility to Protect (RtoP) , First Meeting , Jakarta, Indonesia Final Report, Op.Cit., P.

<sup>25</sup> Manual R2P Focal Points , Op.Cit. , p.4.

<sup>26</sup> Cristina Soreanu Pecequilo & Augusto Leal Rinaldi ,The Contemporary World Order, BRICS and the R2P Principle: the Cases of Brazil and China (2005-2017) , Colombia International, No.105 · January 2021. P .15.

<http://www.scielo.org.co/pdf/rci/n105/0121-5612-rci-105-3.pdf>

<sup>27</sup> الأمم المتحدة الجمعية العامة ، جلسة الأعمال ، A/63/PV.97 ، 23 يوليو 2009 ، ص 14 .

<sup>28</sup> المصدر نفسه ، ص 25 .

<sup>29</sup> المصدر نفسه ، ص 30 .

<sup>30</sup> المصدر نفسه ، ص 10 .

<sup>31</sup> Interview with Jennifer Welsh , The Responsibility to Protect Principle is Not the Problem , 11 Dec 2013 .

<https://reliefweb.int/report/world/responsibility-protect-principle-not-problem-interview-jennifer-welsh>

<sup>32</sup> تقرير الأمين العام ، الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية : المساعدة الدولية والمسئولية عن الحماية ، A/68/947 ، 11 يوليو 2014 ، ص 4 .

<sup>33</sup> تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .

<sup>34</sup> Study Group on the Responsibility to Protect (RtoP) , Council for Security Cooperation in the Asia-Pacific . Final Report, p.14.

<https://r2pasiapacific.org/files/385/cscap-final-report.pdf>

انظر أيضا : ، تقرير الأمين العام ، تنفيذ المسؤولية عن الحماية ، مصدر سبق ذكره ، ص 20 .

<sup>35</sup> تقرير الأمين العام ، الوفاء بمسؤوليتنا الجماعية : المساعدة الدولية والمسئولية عن الحماية ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 .

<sup>36</sup> المصدر نفسه ، ص 2 .



<sup>37</sup> Alex J. Bellamy. The Three Pillars of the Responsibility to Protect .p.49.  
<http://www.cries.org/wp-content/uploads/2015/09/006-bellamy.pdf>

<sup>38</sup> Ibid., p. 49 .

<sup>39</sup> Study Group on the Responsibility to Protect (RtoP) , Council for Security Cooperation in the Asia-Pacific . Final Report , Op.Cit., P.16.

<sup>40</sup> . Alex J. Bellamy. The Three Pillars of the Responsibility to Protect , Op.Cit., p. 49.

<sup>41</sup> Manual R2P Focal Points, Op.Cit..P.5.

<sup>42</sup> Alex J. Bellamy , The Three Pillars of the Responsibility to Protect , Op.Cit., P.50.

<sup>43</sup> تقرير الأمين العام ، مسؤولية الحماية :الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة ، A/66/874 ، 25 يوليو 2012 ، ص5.

<sup>44</sup> المصدر نفسه ، ص 9 .

<sup>45</sup> المصدر نفسه ، ص14 .

<sup>46</sup> المصدر نفسه ، ص 18.

<sup>47</sup> Mine Pinar Gözen Ercan , Undertaking The Responsibility: International Community, States, R2P And Humanitarian Intervention, (Doctoral Dissertation) ,The School Of International Studies , University of Trento, 2011.p.145-147.

[https://www.academia.edu/1363207/Undertaking\\_the\\_Responsibility\\_international\\_community\\_states\\_R2P\\_and\\_humanitarian\\_intervention](https://www.academia.edu/1363207/Undertaking_the_Responsibility_international_community_states_R2P_and_humanitarian_intervention)

<sup>48</sup> Stacey Lee Henderson, Permission To Intercede Or Sovereignty Supreme? The Influence of R2p on non-forceful responses to atrocity crimes , (doctoral Dissertation) , Adelaide Law School, University in Adelaide, Australia, January 2018. P.73.  
[https://digital.library.adelaide.edu.au/dspace/bitstream/2440/113590/2/Henderson2018\\_PhD.pdf](https://digital.library.adelaide.edu.au/dspace/bitstream/2440/113590/2/Henderson2018_PhD.pdf).

<sup>49</sup> Cristina Soreanu Pecequilo & Augusto Leal Rinaldi ,The Contemporary World Order, BRICS and the R2P Principle: the Cases of Brazil and China , Op.Cit., P.19.

<sup>50</sup> Alex J. Bellamy ,The Three Pillars of the Responsibility to Protect, Op.Cit., p.52.

<sup>51</sup> Marcos Tourinho, Oliver Stuenkel & Sarah Brockmeier , “Responsibility while Protecting”: Reforming R2P Implementation , Global Society , Vol. 30, No. 1, 2015,p.144.

<https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/13600826.2015.1094452?needAccess=true>

<sup>52</sup> الحماية ، مصدر سبق ذكره ، ص20. عن المسؤولية تقرير الأمين العام ، تنفيذ

<sup>53</sup> Alex J. Bellamy ,The Three Pillars of the Responsibility to Protect , Op.Cit.,p.53.

<sup>54</sup> Ibid., p. 54 .

<sup>55</sup> Ibid., p. 56 .

<sup>56</sup> تقرير الأمين العام ، تنفيذ مسؤولية الحماية ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

<sup>57</sup> المصدر نفسه ، ص 12 و ص20.

<sup>58</sup> المصدر نفسه ، ص 30-31.

<sup>59</sup> تقرير الأمين العام ،مسؤولية الحماية :الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة ، مصدر سبق ذكره ، ص 5-6.

<sup>60</sup> تقرير الأمين العام ،حشد العمل الجماعي :العقد القادم من المسولية عن الحماية ، مصدر سبق ذكره ، ص 8 - 9

<sup>61</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الجلسة العامة ، A/63/PV.97 ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

<sup>62</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الجلسة العامة ، A/63/PV.98 ، مصدر سبق ذكره ، ص 2 .

<sup>63</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الجلسة العامة ، A/72/PV.100 ، مصدر سبق ذكره ، ص37.

<sup>64</sup> الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الجلسة العامة ؛ A/75/PV/66 ، مصدر سبق ذكره ، ص 4 .



تاريخ استلام البحث 4 / 1 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 26 / 2 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

## دراسة ميدانية: لإمكانية قيام النظام الرئاسي في العراق

A field study: of the possibility of establishing a presidential system in Iraq

أ. د. حازم صباح احمد

سجى عادل ابراهيم

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Hazim Sabah Ahmied

Saja Adel Ibrahim

Tikrit University /College of Political Science

Tikrit University /College of Political Science

dr.hazim72@tu.edu.iq

saja.a@st.tu.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

أن النظام البرلماني العراقي نظام بقي يواجه مختلف التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، لذا إرتأت هذه الدراسة إجراء دراسة ميدانية حول مستقبل النظام البرلماني وهل بالإمكان قيام النظام الرئاسي في المستقبل، وعن طريق استبيان عينة من المجتمع تشتمل على طلبة أساتذة من مختلف الجامعات العراقية بواقع (150) أستاذاً، وطلبة الدراسات العليا بواقع (150) طالباً. وبعد الانتهاء من الدراسة وتحليل نتائجها تبين أن النسبة الأكبر الجمهور ومن كلا فئتي العينة أبدوا عدم رغبتهم بالنظام البرلماني وأدوا التحول نحو النظام الرئاسي.

الكلمات المفتاحية: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، خطوات الدراسة نظرياً، خطوات الدراسة عملياً، تحليل النتائج وتفسيرها.

## Abstract

The Iraqi parliamentary system remained facing various political, economic and social challenges and even cultural, so this study has taken a field study on the future of the parliamentary system and is possible to establish the presidential regime in the future and through a sample questionnaire After completion of the study and analyzing its findings, it was found that the largest public and both sample categories had not been desirable to the parliamentary system and added the transformation towards the presidential regime.

**Keywords:** Parliamentary System, Presidential System, Results Analysis and Interpretation.

## المقدمة

أن النظام البرلماني الذي طُبّق في العراق بعد إقراره في دستور عام 2005، كان نظاماً برلمانياً هجيناً، إذ لم يأخذ من النظام البرلماني سوى الاسم وبعض الاسس والقواعد، لأن هذا النظام انحرف عن أسس وخصائص النظام البرلماني الحقيقية. مما جعل البعض يطلب أو يصرح بالتحول نحو النظام الرئاسي في العراق على اعتبار أن هذا الأخير هو النظام السياسي الانجح والأكثر ملائمة لواقع العراق المتأزم نتيجة جملة من التحديات السياسية منها المحاصصة والديمقراطية التوافقية، والاجتماعية ومنها سوء إدارة التعدد الاجتماعي، وكذلك الثقافية والتي تتمحور حول غياب الوعي والثقافة السياسيين. لذا ومن أجل الوصول إلى نتيجة ملموسة تبرهن على ان النظام البرلماني يعاني من مساوئ وبأن الانتقال للنظام الرئاسي هو الحل الانسب كان البحث عبارة عن دراسة ميدانية تم إجراءها للتعرف والاطلاع على آراء وتوجهات الشرائح الاجتماعية والاكاديمية والتي اقتصرت على شريحتي الأساتذة الجامعيين وطلبة الدراسات العليا. إن مسألة التحول نحو النظام الرئاسي في العراق وإمكانية نجاح ذلك ليس بالأمر السهل والممكن، لأنه يخضع لجملة من

الاجراءات والخطوات المعقدة. ولكننا في هذا الفصل سندرس إمكانية التحول نحو النظام الرئاسي في العراق دراسة ميدانية في مجتمع الدراسة (العراق)، وسنتعرف على آراء العينات حول موضوع البحث.

**اهمية البحث:** تتجسد اهمية هذا البحث في التعرف على آراء وتوجهات العينة محل الدراسة (أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا) في تخصصي العلوم السياسية والقانون باعتبارهم الشريحة الأنسب لفهم طبيعة تساؤلات البحث الميداني، ومن اجل الحصول والوصول لإجابات دقيقة تخدم البحث.

**إشكالية البحث:** تتمحور إشكالية البحث حول موضوع غاية في الأهمية ألا وهو أن النظام البرلماني العراقي عانى وبقي يُعاني من بعض التحديات التي أفقدته القدرة على القيام بعملية بناء ديمقراطي حقيقية ومتكاملة. وان التحول نحو النظام الرئاسي يتطلب التعديل الدستوري والاستفتاء الشعبي الدستوري.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن النظام البرلماني المطبق في العراق يُعاني من العديد من التحديات أو السلبيات التي تُحد من فاعليته وأداءه السياسي وغير السياسي مما حدا بالبعض للعزوف عن النظام البرلماني والتطلع نحو نظاماً رئاسياً حقيقياً ينتشل العراق مما يُعاني منه النظام البرلماني وهذا ما نتج عند تحليل نتائج استمارات الاستبانة.

**منهجية البحث:** من اجل التوصل إلى نتائج دقيقة حول آراء وتوجهات العينة التي أُختير طرح الاستبانة عليها، فقد تم استخدام المنهج الاحصائي. كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من أجل تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية.

**هيكلية البحث:** من اجل الإلمام بموضوع الدراسة من جميع جوانبه فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة و متن البحث الذي تضمن مبحثين، الاول كان عن خطوات البحث الميداني نظرياً وتضمن عدة فروع. اما المبحث الثاني فقد تضمن نتائج البحث الميداني ومناقشتها. كما تضمن البحث خاتمة واستنتاجات.

### **المبحث الاول: دراسة ميدانية لإمكانية قيام النظام الرئاسي في العراق**

تُعد الدراسة الميدانية عنصراً أساسياً من أدوات جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المراد إجراء الدراسة الميدانية بشقيها النظري والعملي حولها، إذ يُناقش هذا البحث إجراءات الدراسة الميدانية من منهج ومجتمع وعينة الدراسة وكيفية اختيارها، وأدوات الدراسة. كما سيتناول أخيراً المعالجة الاحصائية، وذلك وفق مطلبين:

### المطلب الاول: خطوات الدراسة: نظرياً

لغرض التوصل إلى نتائج حول الظاهرة محل الدراسة، لابد من إتباع عدد من الخطوات أهمها:  
**أولاً: أهمية وهدف الدراسة:** تتضح أهمية هذه الدراسة الميدانية من خلال التعرف على توجهات وآراء عينة الدراسة والتعرف على ميولهم القوية أو المتوسطة أو الضعيفة نحو النظام الرئاسي أو الوضع الحالي للنظام البرلماني، أما هدف الدراسة هو التعرف على مواقف الرضا أو عدمه من عينة الدراسة في ميولهم بالتمسك بالنظام البرلماني الحالي أو تطلعهم في التغيير نحو نظام آخر مختلف تماماً وهو النظام الرئاسي.  
**ثانياً: منهجية الدراسة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي (التحليلي)، والذي تحاول الدراسة من خلاله التعرف على أهم النتائج حول موضوع الدراسة، فمن خلال هذا المنهج سيتم التعرف على النتائج الخاصة بتوجهات وميول طلبة الدراسات العليا وأساتذة الجامعات سواء ببقاء النظام البرلماني على أنه الأفضل والأمنع للعراق، أو بالتحول نحو النظام الرئاسي كبديل يعالج المشاكل أو العقبات التي يعاني منها النظام البرلماني. كما استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي في جمع المعلومات والبيانات من عينات الدراسة وتنظيمها وتبويبها وعرضها ضمن جداول احصائية.

**ثالثاً: عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من مجموعة من أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا في جامعات بغداد، تكريت، كركوك. إذ تم اختيار العينة لتمثل مجتمع الاستبيان بصورة دقيقة ووفقاً للقوانين الاحصائية.  
**رابعاً: مجالات الدراسة:** لا يخلو العمل الميداني من الحاجة إلى أخذ آراء واستطلاع آراء العينة في الاجراءات والفقرات التي ستطرح في استمارة الاستبيان وتشخيصها للواقع. ومما لاشك فيه أن تحديد الدراسة لمجالات البحث تُعد خطوة اخرى مكملة للدراسة وفق خطوات منسقة ومتكاملة وتلك المجالات هي:

1- المجال البشري: يشمل طلبة وأساتذة من محافظة صلاح الدين، بغداد، كركوك.

2- المجال المكاني: كليات العلوم السياسية في جامعات كل من بغداد، كركوك وتكريت.

**خامساً: أداة الدراسة :** ويُقصد بأداة الدراسة استمارة الاستبيان والتي تتضمن:

#### 1- استمارة الاستبيان:

عُدّت استمارة الاستبيان من قبل الباحثة أولاً، وقد تضمنت (10) أسئلة أو فقرات كل فقرة أو سؤال من هذه الأسئلة تضمن بدوره ثلاث خيارات هي: لا أتفق، أتفق، لا أهتم. وبعدها قُدّمت هذه الاستمارة إلى الأستاذ المشرف، وبعد التعديل عليها عُرضت على مجموعة من المحكمين وهم أساتذة جامعيين في تخصصات العلوم السياسية والقانون وفي كليات كل من بغداد وتكريت وكركوك، إذ قدموا ملاحظاتهم وتقويماتهم وتصويباتهم عليها وبعد تحكيم الاستمارة من قبلهم عُرضت بشكلها النهائي على عينة الدراسة.

2- مدة اجراء الاستبيان: استغرقت عملية توزيع استمارة الاستبيان على أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا (21) يوماً، إذ جرت خلال الفترة من 11/2 إلى 11/23. تخلل هذه الفترة الكثير من المصاعب والمتاعب نظراً أن مجتمع العينة ليس في مكان واحد وإنما في محافظات متباعدة عن بعضها البعض.

3- ادخال وتحليل البيانات: وبعد دمج الاستمارات وفحصها وترقيمها وترميزها وتفرغها، تم ادخالها في برنامج التحليل الاحصائي (SPSS) في (Microsoft Excel 2016)، وتحليل البيانات ودراسة خصائصها، ومن ثم استخراج النتائج وعرضها في شكل جداول وسوم توضيحية. وهذا ما سيتم عرضه

**المطلب الثاني: المعالجة الاحصائية وتحليل البيانات**

وفي هذه المرحلة سيتم اجراء العمليات الحسابية على البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة ، وذلك عبر إدخالها في البرنامج الحسابي (SPSS)، ومن ثم تمثيلها بالجدول الاحصائية وبالرسوم البيانية.

**أولاً: الجداول والرسوم البيانية:** من أجل التوصل إلى النتائج الصحيحة ، لابد من استخدام الجداول الاحصائية لتحتوي على جميع البيانات التي توصلت لها الدراسة. ومن ثم نمثل البيانات أو النسب بالرسوم البيانية وذلك في الفقرة (ثانياً) من هذا المطلب. والجدول الاحصائية هي كالتالي:

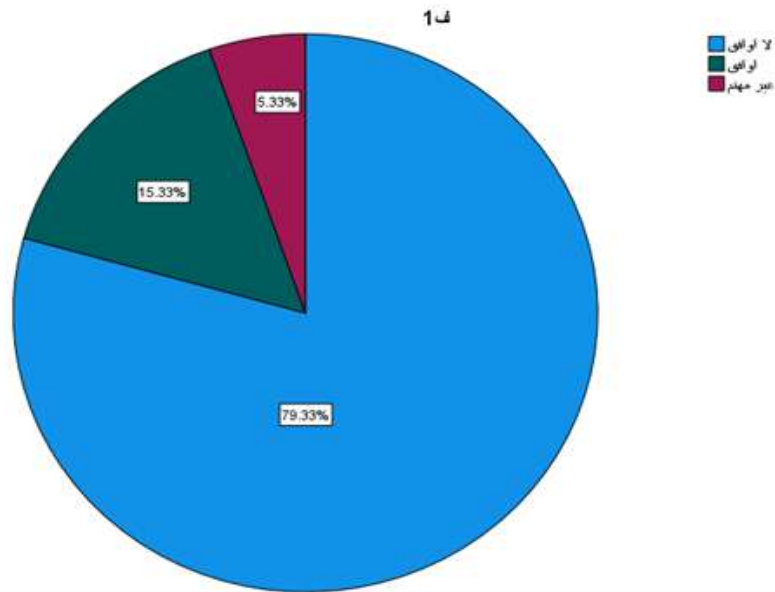
**تحليل بيانات الأساتذة:** وهنا سيتم تحليل نتائج أساتذة الجامعات بمعزل عن تحليل بيانات طلبة الدراسات العليا. وكل فقرة على حدا وبحسب نوع المقياس الذي تم استخدامه وفي جداول احصائية، ومن ثم تمثيل نسبها بيانياً وكما يأتي:

أ- الفقرات ذوات المقياس الثلاثي: وهي الفقرات من (1-10)، وكما يأتي:

جدول وشكل رقم (1)

الفقرة (1): حققت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2005، أهدافها المرجوة.

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير مهتم	أتفق	لا أتفق
1	2,74	1.5333	.74785	8	23	119

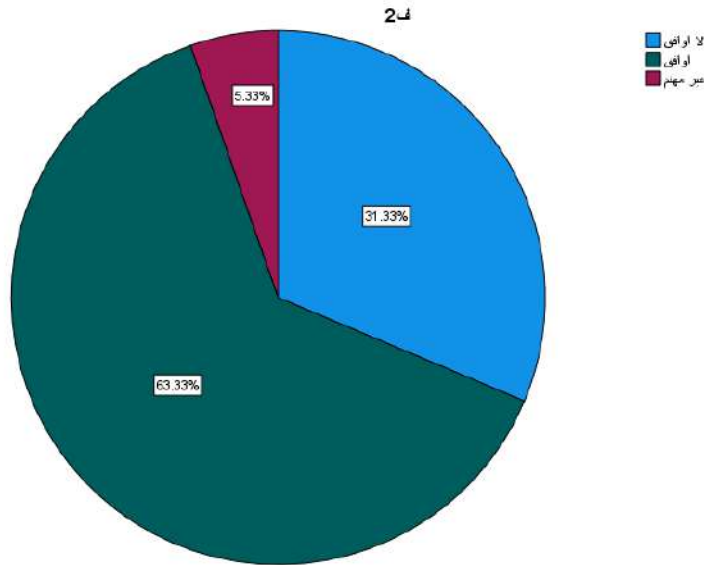


شكل رقم (1) هل حققت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2003، أهدافها المرجوة أظهرت نتائج الاجابات على السؤال (1)، من فئة الأساتذة وعلى الخيار الأول (119)، ممن لا يتفقون على أن التجربة البرلماني في العراق كانت قد حققت أهدافها المرجوة وكانوا يشكّلون (79.33%) من المجموع الكلي للفئة (150)، أما الذين أتفقوا على أن التجربة البرلمانية كانت قد حققت فعددهم (23) وشكّلوا نسبة (15.33%)، بينما الأساتذة الغير مهتمين بالإجابة على السؤال فهم (8) وشكّلوا نسبة (5.33%). وكان الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.74785)، بينما كان المتوسط الحسابي (1.5333)، والمتوسط المرجح لهذه الفقرة هو (2,74) وهذا السؤال أخذ الرتبة (1) كأعلى متوسط حسابي مرجح. وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (2)

الفقرة (2): أنت من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي.

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير مهم	أتفق	لا أتفق
5	2,26	1.8400	.68620	8	95	47



شكل رقم (2) أنت من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي

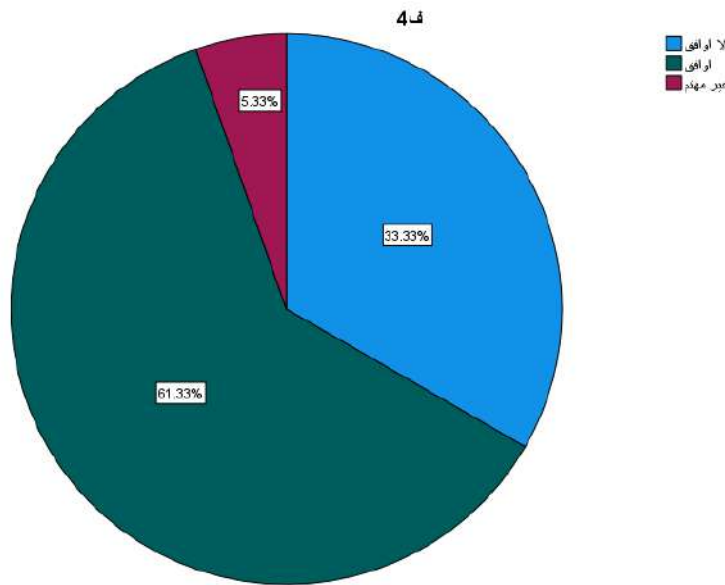
كما هو موضَّح في الجدول والرسم البياني أعلاه، بأن (47) من مجموع (150) وهم ما شكّلوا نسبة (31.33%) من الأساتذة لم يؤيدوا بإجابتهم الانتقال إلى النظام الرئاسي، أما الذين أيدوا ذلك فهم (95) وشكّوا نسبة (63.33%) وكانت هذه النسبة أكبر، والذين لم يهتموا بالإجابة على السؤال فهم (8) ونسبتهم (5.33%)، إذ كان الانحراف المعياري هنا (68620)، والمتوسط الحسابي (1.8400)، وكان المتوسط الحسابي المرجَّح لهذا السؤال (2,26) وحصل على الرتبة (5) بحسب أعلى متوسط مرجَّح.

## جدول وشكل رقم (3)

الفقرة (3): النظام الرئاسي يعالج المشاكل والتحديات التي يُعاني منها العراق.

رتبة المتوسط المرجَّح	المتوسط المرجَّح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير مهتم	أتفق	لا أتفق
4	2,28	2.0533	.72154	8	92	50





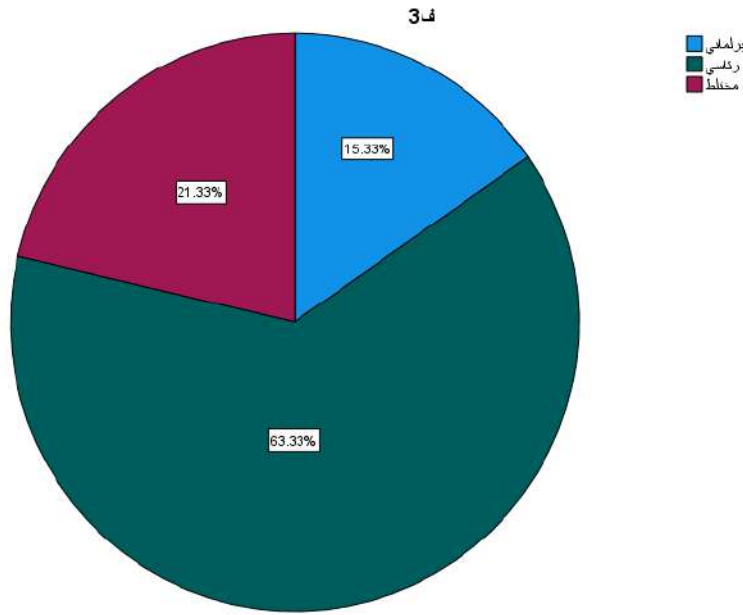
شكل رقم (3) النظام الرئاسي يعالج المشاكل والتحديات التي يُعاني منها العراق

أما الأساتذة الذين اجابوا بـ (لا أوافق) على ان النظام الرئاسي يعالج المشاكل التي يعاني منها العراق فهم (50) من مجموع الفئة التي تمثلت بـ (150) أستاذاً أي ما يمثلون نسبة (33.33%) من مجموعهم. والذين اجابوا بـ (أوافق) (92) أي ما يمثل نسبة (61.33%) وهي النسبة الأكبر في هذا السؤال، أما الذين لم يهتموا بالإجابة على السؤال فهم (8) أي بنسبة (5.33%)، وكان الانحراف المعياري هنا (0.72154)، أما المتوسط الحسابي فكان (2.0533)، بينما كان المتوسط المرجح (2,28) والذي أخذ الرتبة (4). وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (4)

الفقرة (4): النظام السياسي الملائم والأصح لواقع العراق.

رتبة المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مختلط	رئاسي	برلماني
7	1,94	1.8067	.72996	23	95	32



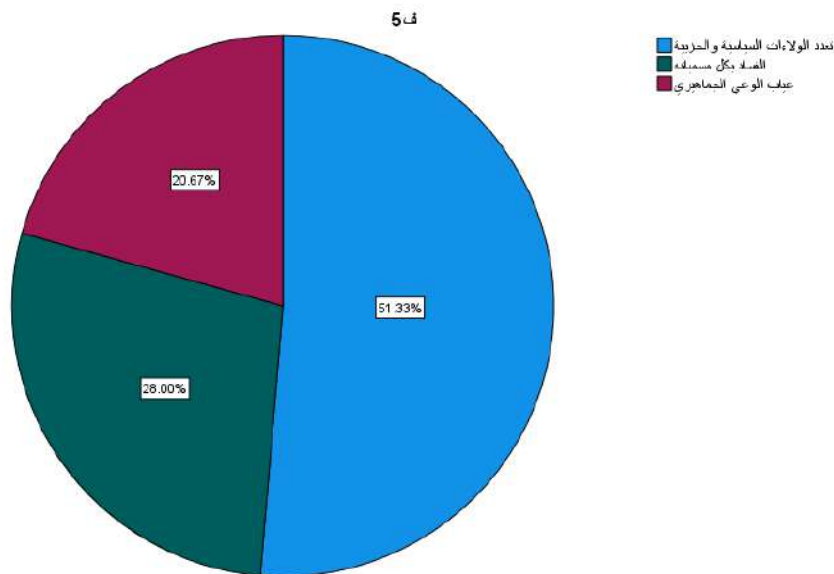
شكل رقم (4) النظام السياسي الأصلح والملائم لواقع العراق

أما في الاجابة عن ماهو النظام السياسي الأصلح لواقع العراق، فأجاب (32) أستاذاً (بالبرلماني) وهم شكّلوا نسبة (15.33%) من مجموع (150)، أما الذين أجابو منهم بـ (رئاسياً) فعددهم (95) أي بنسبة (63.33%) وهم أعلى نسبة في هذا السؤال، فيما لم يهتم (23) منهم بالاجابة وشكّلوا نسبة (21.33%)، فكان الانحراف المعياري (1.72996)، وكان المتوسط الحسابي لهذا السؤال (1.8067)، وبمتوسط مرجّح للسؤال هو (1.94)، وبهذا فإن السؤال حصل على الرتبة (7) حسب أعلى متوسط مرجّح. وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (5)

الفقرة (5): التحدي الأبرز الذي تخلل التجربة البرلمانية في العراق هو.

رتبة المتوسط المرجّح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غياب الوعي الجماهيري	الفساد بكل مسمياته	تعدد الولاءات السياسية و الحزبية	
3	2,30	2.0800	.81529	31	42	77

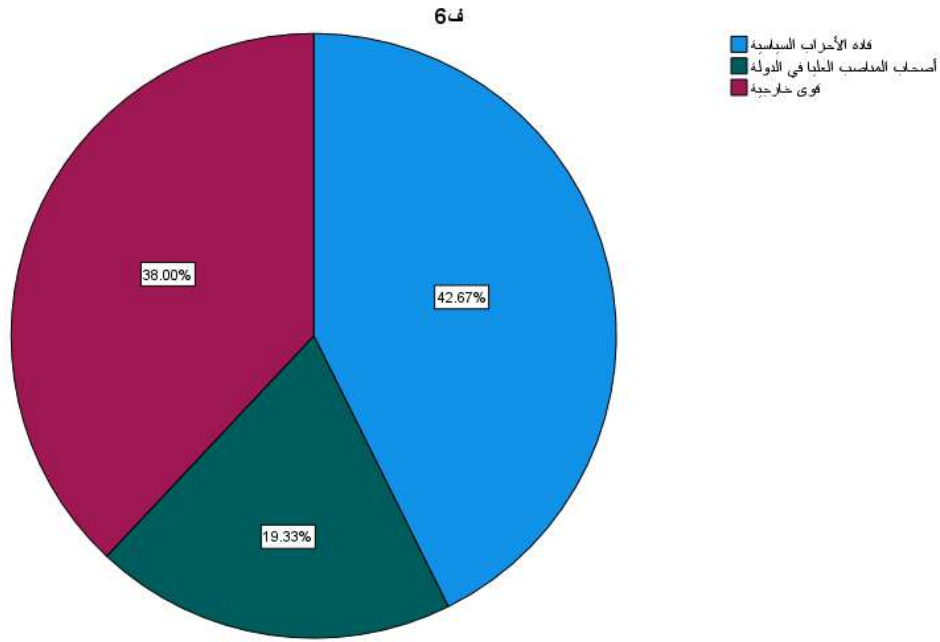


شكل رقم (5) التحدي الأبرز الذي تظل التجربة البرلمانية في العراق هو أما في الاجابة على هذا السؤال فإنه (77) منهم أجاب بـ (تعدد الولادات السياسية والحزبية) ونسبتهم 51.33%، و (42) منهم أجاب بأن (الفساد بكل مسمياته) هو التحدي الأبرز وشكلوا نسبة (28.00%)، أما الذين اجابوا بـ (غياب الوعي الجماهيري) فهم (31) ونسبتهم (20.67%)، وبمتوسط مرجح للسؤال هو (2,30)، وبهذا أخذ السؤال الرتبة (3). وكما هو موضح في الجدول والشكل البياني أعلاه.

#### جدول وشكل رقم ( 6 )

الفقرة (6): صنع القرار في العراق بعد عام 2005، تأثر بـ .

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قوى خارجية	أصحاب المناصب العليا في الدولة	قادة الأحزاب السياسية	
6	2,04	2.1933	.88003	57	29	64



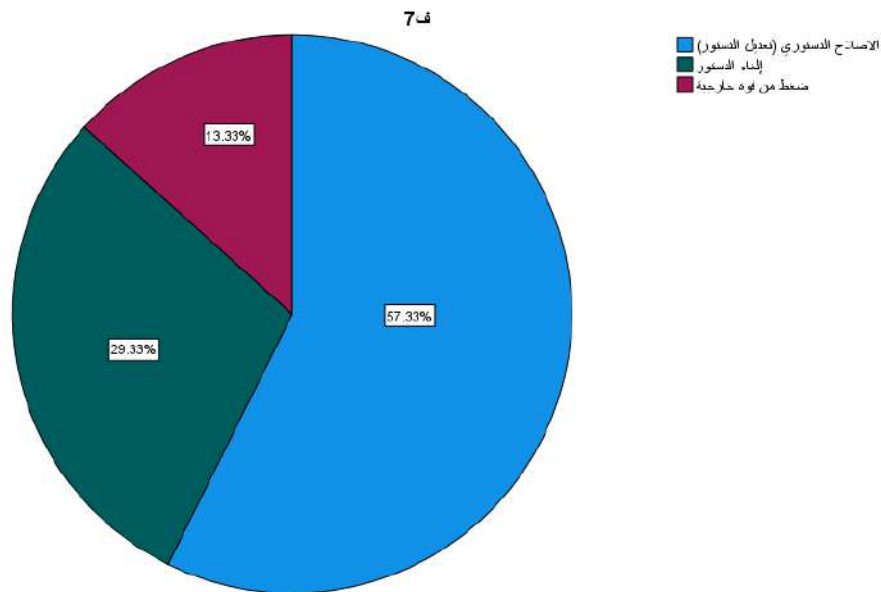
شكل رقم (6) صنع القرار في العراق بعد عام 2003، تأثر بـ

وفي هذا السؤال المطروح أعلاه، فإن الاساتذة الذين اجابوا بـ (قادة الأحزاب السياسية) هم (64) ونسبتهم (42.67%)، كما أجاب (29) منهم على (أصحاب المناصب العليا في الدولة) ونسبتهم (38.00%)، بينما أجاب (57) على خيار (قوى خارجية) ونسبتهم (19.33%)، وبهذا فإن الانحراف المعياري (88003)، أما المتوسط الحسابي فكان (2.1933)، بينما كان المتوسط المرجح لهذا السؤال هو (2,04)، ورتبة السؤال (6). وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (7)

الفقرة (7): إن الأسلوب الأمثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر.

رتبة المتوسط المرجح	الاصلاح الدستوري (تعديل الدستور)	إلغاء الدستور	ضغط من قوى خارجية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح
2	86	44	20	.79509	1.5933	2,44

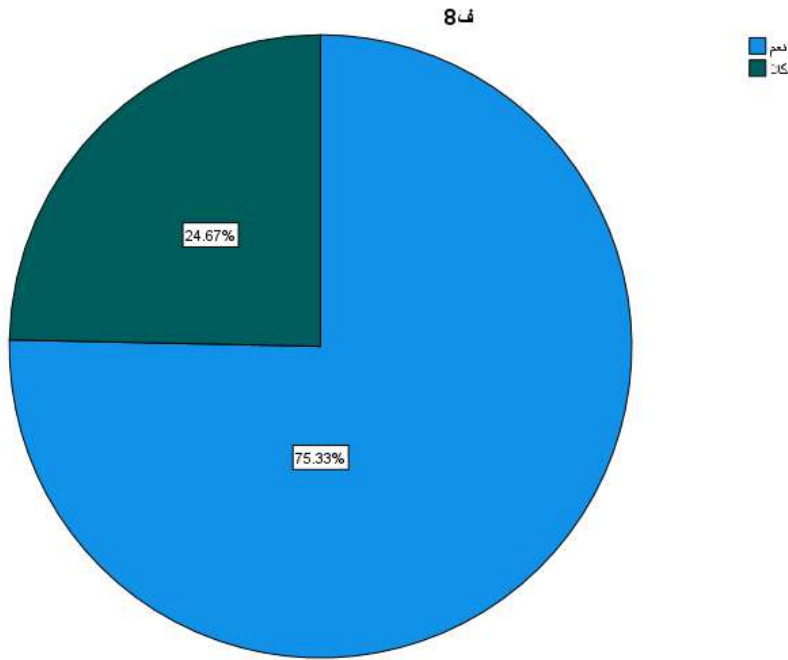


شكل رقم (7) أن الاسلوب الأمثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر أجاب (86) من الاساتذة على (الاصلاح الدستوري (تعديل الدستور)) وسببتهم (57.33%) وهي أعلى نسبة في هذا السؤال، وأجاب (44) على (إلغاء الدستور) ونسبتهم (29.33%)، بينما أجاب (20) منهم على ضغط من (قوة خارجية) ونسبتهم (13.33%)، وبانحراف معياري (79509)، وكان المتوسط الحسابي لها (1.5933)، والمتوسط مرجح هو (2,44)، وبهذا فإن السؤال حصل على الرتبة (2). وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

ب- الفقرات ذوات المقياس الثنائي: وهي الفقرات (8، 9، 10)، وسيتم تناولها كما يأتي:  
جدول شكل رقم (8)

الفقرة (8): إن الفشل أو القصور ليس في شكل النظام البرلماني نفسه، وإنما في التطبيق العملي له.

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كلا	نعم
1,5	1,75	2.667	.45857	38	112



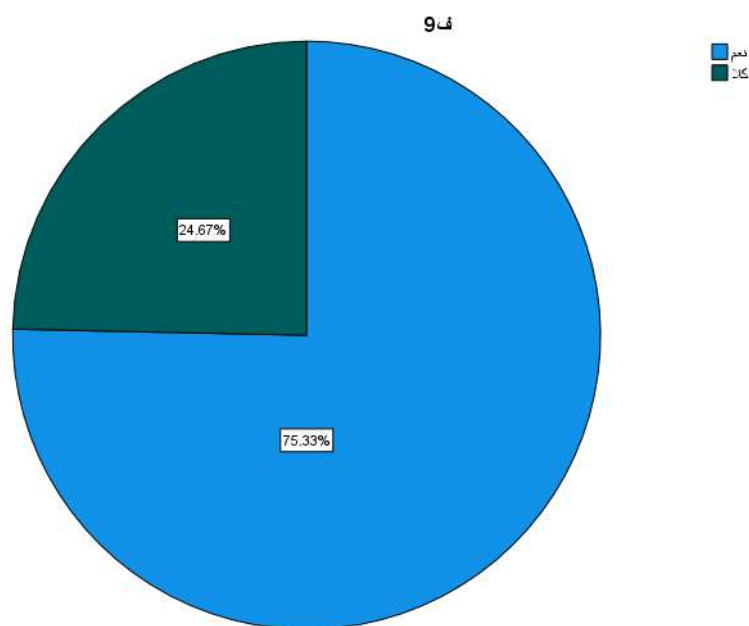
شكل رقم (8) إن الفشل او القصور ليس في شكل النظام البرلماني نفسه، وإنما في التطبيق العملي له

وعند اجابة طلبة الدراسات العليا على السؤال أعلاه، نجد أن (112) منهم أجاب بـ (نعم) وشكّلوا نسبة (75.33%)، بينما الذين أجابوا بـ (كلا) منهم (38) وشكّلوا نسبة (24.67%). لذا فإن الانحراف المعياري هنا هو (1.45857)، والمتوسط الحسابي (2.667)، أما المتوسط المرجح فكان (1.75)، وبهذا المتوسط المرجح أخ السؤال الرتبة (1,5)

#### جدول وشكل رقم (9)

الفقرة (9): النظام الرئاسي، سيلاقي قبولا من الشعب 0

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كلا	نعم
1,5	1,75	1.3667	.48351	37	113



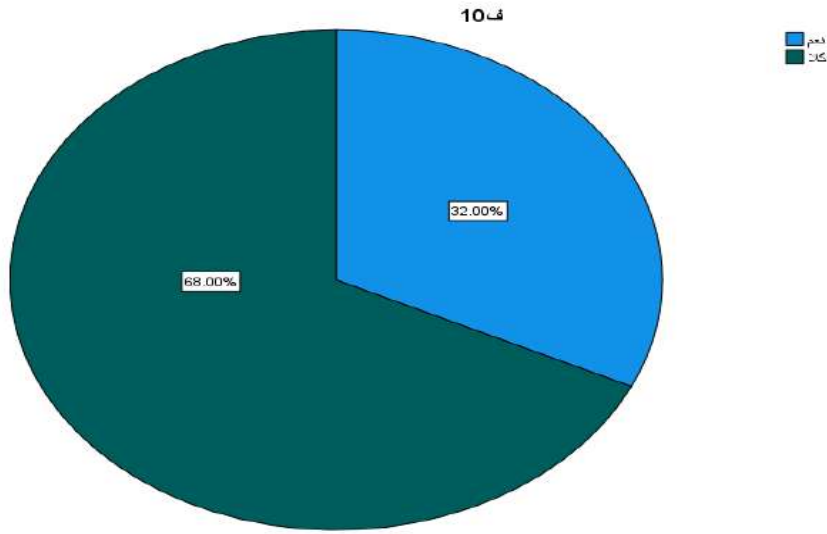
شكل رقم (9) النظام الرئاسي سيلاقي قبولا من الشعب

وعند ملاحظة الاجابة على هذ السؤال، بأن النظام الرئاسي هل سيلاقي قبولا من الشعب، أجاب (113) منهم بـ (نعم) ومثلوا نسبة (75.33%)، بينما أجاب (37) منهم بـ (كلا) وكانت نسبتهم (24.67%)، وبانحراف معياري (48351)، والمتوسط الحسابي هو (1.3667)، أما المتوسط المرجح للسؤال هو (1,75) وبالرتبة (1,5) بين المتوسطات في هذه الفئة. وكما هو موضح في الجدول والشكل البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (10)

الفقرة (10): قانون الاحزاب العراقي الذي افرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية 0

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كلا	نعم
3	1,32	1.6533	.47750	102	48



شكل رقم (10) قانون الاحزاب العراقي الذي افرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية

وفي هذا السؤال الأخير أجاب (48) ب (نعم) أن قانون الاحزاب يتوافق مع المرحلة السياسية ونسبتهم (32.00%)، بينما أجاب (102) ب (كلا) لم يتوافق ونسبتهم (68.00%)، إذ كان الانحراف المعياري لهذا السؤال (47750)، وكان المتوسط الحسابي (1.6533)، والمتوسط المرجح هو (1,32)، وبالترتبة (3). وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

2- تحليل بيانات الطلبة : أما هنا فسيتم تحليل نتائج طلبة الدراسات العليا بمعزل عن تحليل أساتذة الجامعات. وكل فقرة على حدا وبحسب نوع المقياس الذي تم استخدامه وفي جداول احصائية، ومن ثم تمثيل نسبها بيانياً وكما يأتي:

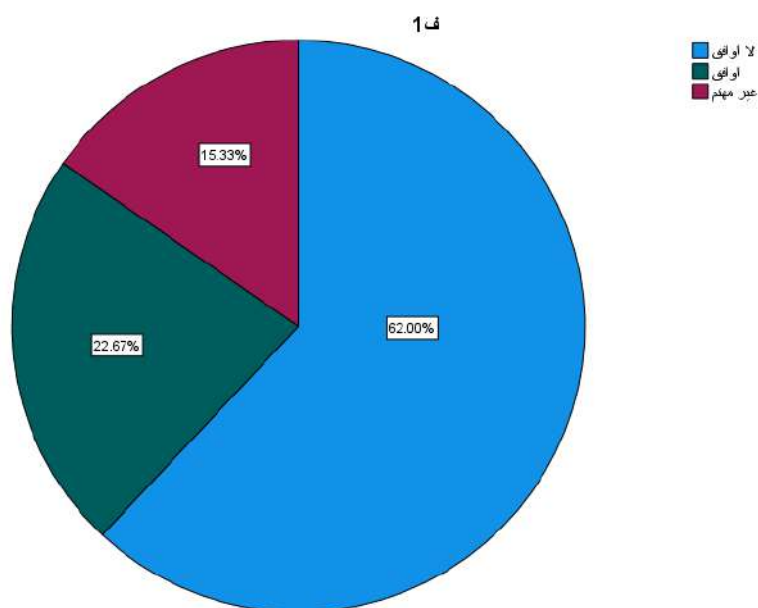
أ- الفقرات نوات المقياس الثلاثي: وهي الفقرات (1-7)، وكما يأتي:

جدول وشكل رقم (1)

الفقرة (1): حقت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2005، أهدافها المرجوة.

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير مهتم	أوافق	لا أوافق
1	2,46	1.2600	.54870	23	34	93



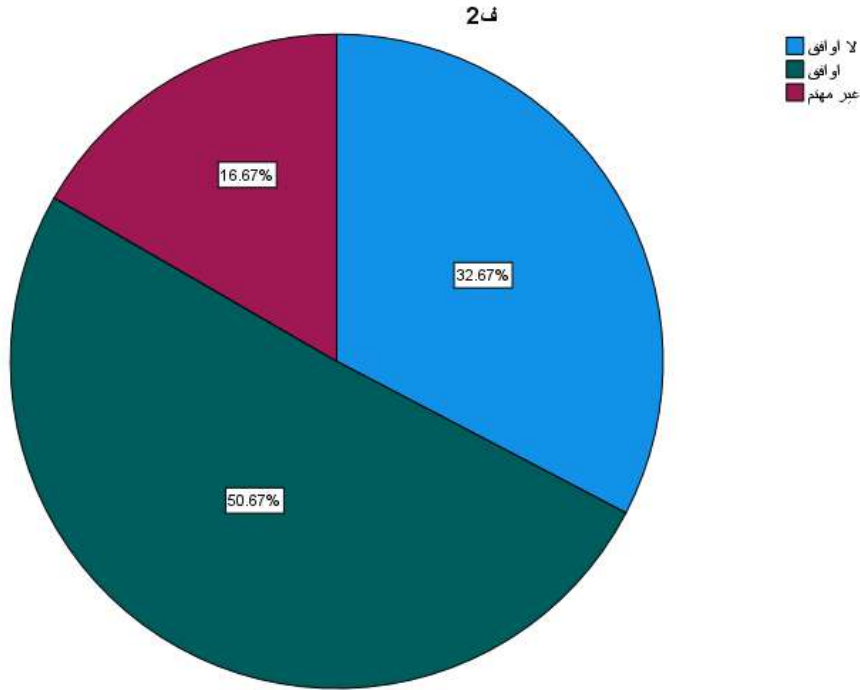


شكل رقم (1) حققت التجربة البرلمانية التي مر بها العراق بعد عام 2005، أهدافها المرجوة. وعند ملاحظة الاجابة على السؤال (1)، من قبل الطلبة وعلى خيار ( لا أوافق) فإن (93) ممن لا يوافق على أن التجربة البرلماني في العراق كانت قد حققت أهدافها المرجوة وكانوا يشكّلون (62.00%) من المجموع الكلي للفئة (150)، أما الذين وافقوا على أن التجربة البرلمانية كانت قد حققت فعددهم (34) وشكّلوا نسبة (22.67%)، بينما الأساتذة الغير مهتمين بالإجابة على السؤال فهم (23) وشكّلوا نسبة (15.33%). فالانحراف المعياري (54870)، أما المتوسط الحسابي (1.2600)، والمتوسط المرجح لهذه الفقرة هو (2,46)، وهذا السؤال أخذ الرتبة (1) كأعلى متوسط مرجح. وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

#### جدول وشكل رقم (2)

الفقرة (2): أنت من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي.

رتبة المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير مهم	أوافق	لا أوافق
7	2,16	1.7400	.54870	25	76	49

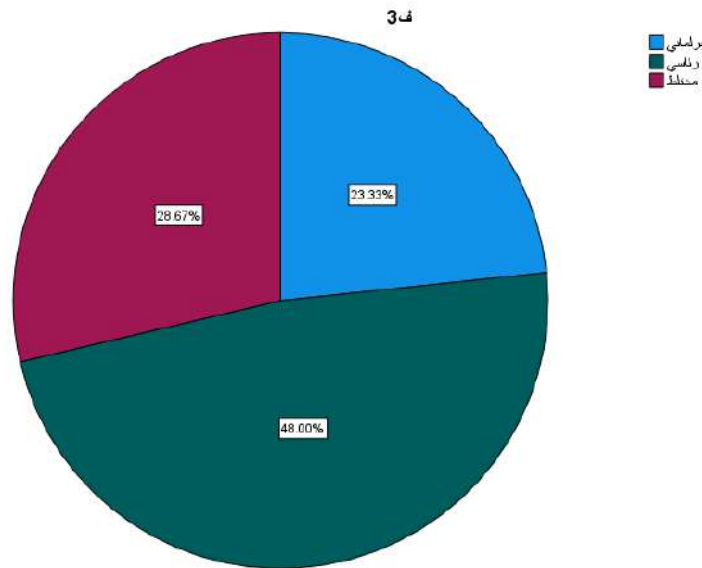


شكل رقم (2) أنت من مؤيدي الانتقال إلى النظام الرئاسي.

في الجدول والرسم البياني أعلاه، يتبين بأن (49) من مجموع (150) وهم ما شكّلوا نسبة (32.67%) من الطلبة لم يؤيدوا الانتقال إلى النظام الرئاسي، أما من أيدوا ذلك فهم (76) وشكّلوا نسبة (50.67%) وكانت هذه النسبة الأكبر في السؤال، بينما الذين لم يهتموا بالإجابة على السؤال فهم (25) ونسبتهم (16.67%)، إذ إن الانحراف المعياري لهذا السؤال (54870)، والمتوسط الحسابي (1.7400)، بينما كان المتوسط الحسابي المرجح لهذا السؤال (2,16) وحصل على الرتبة (7) بالنسبة لأعلى متوسط مرجح.

جدول وشكل رقم (4)

الفقرة (4): النظام السياسي الملائم والأصح لواقع العراق.						
برلماني	رئاسي	مختلط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتوسط المرجح	رتبة المتوسط الحسابي
57	65	28	.55708	1.7200	2.19	6



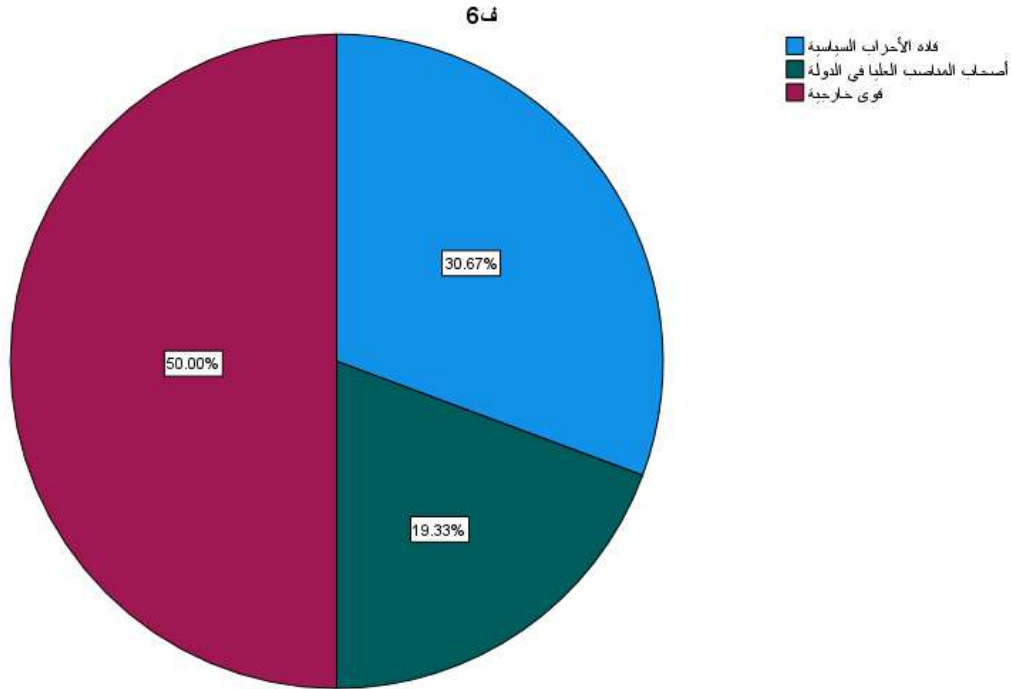
شكل رقم (4) النظام السياسي الملائم والأصلح لواقع العراق

ب حال الاجابة عن ما هو النظام السياسي الأصلح لواقع العراق، فأجاب (57) طالباً (بالبرلماني) وهم شكّلوا 23.3%، أما الذين أجابوا ب (رئاسياً) فهم (65) أي بنسبة (48.00%) وهم أعلى نسبة في هذا السؤال، فيم م (23) منهم بالإيجابية وشكّلوا نسبة (28.67%)، وكان الانحراف المعياري هنا (55708)، والمتوسط الحس م (1.720)، وبمتوسط مرّجّح للسؤال هو (2,19)، وبهذا فإن السؤال حصل على الرتبة (6) حسب أعلى متو جّح. وكما هو موضّح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (6)

الفقرة (6): صنع القرار في العراق بعد عام 2005، تأثر ب .

رتبة المتوسط المرّجّح	المتوسط المرّجّح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قوى خارجية	أصحاب المناصب العليا في الدولة	قادة الأحزاب السياسية
5	1,80	1.9533	.89994	75	29	46



شكل رقم (6) صنع القرار في العراق بعد عام 2005، تأثر بـ

إن الطلبة هنا والذين اجابوا بـ (قادة الأحزاب السياسية) هم (46) ونسبتهم (30.67%)، كما أجاب (29) منهم على (أصحاب المناصب العليا في الدولة) ونسبتهم (19.33%)، بينما أجاب (75) على خيار (قوى خارجية) ونسبتهم (50.00%)، وبهذا فإن الانحراف المعياري هنا هو (89994)، أما المتوسط الحسابي فكان (1.9533)، بينما كان المتوسط المرجح لهذا السؤال هو (1,80)، ورتبة متوسطة المرجح هي (5).

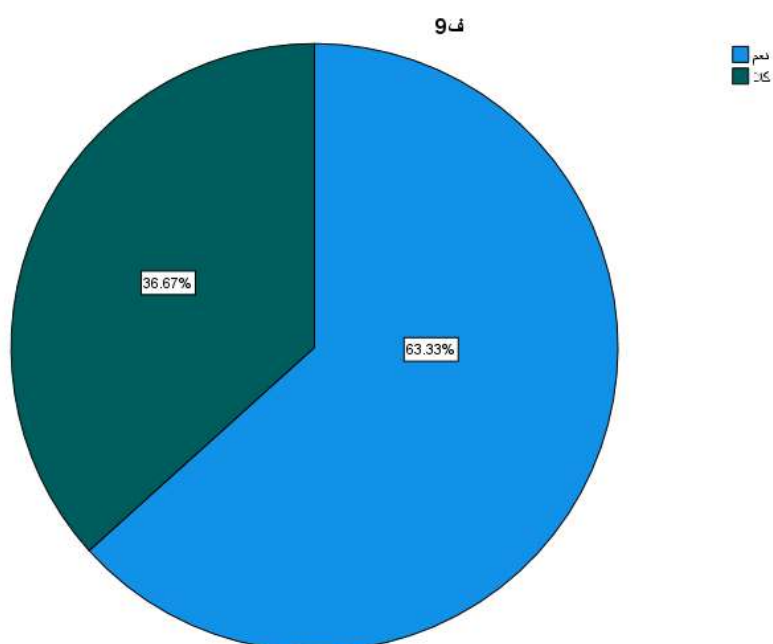
جدول وشكل رقم (7)

الفقرة (7): إن الأسلوب الأمثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر.

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ضغط من قوى خارجية	إلغاء الدستور	الإصلاح الدستوري (تعديل الدستور)
2	2,40	1.5933	.79509	29	31	90

الفقرة ( 9): النظام الرئاسي، سيلاقي قبولاً من الشعب 0

رتبة المتوسط المرجّح	المتوسط المرّجّح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كلا	نعم
2	1,63	1.2467	.43252	55	95



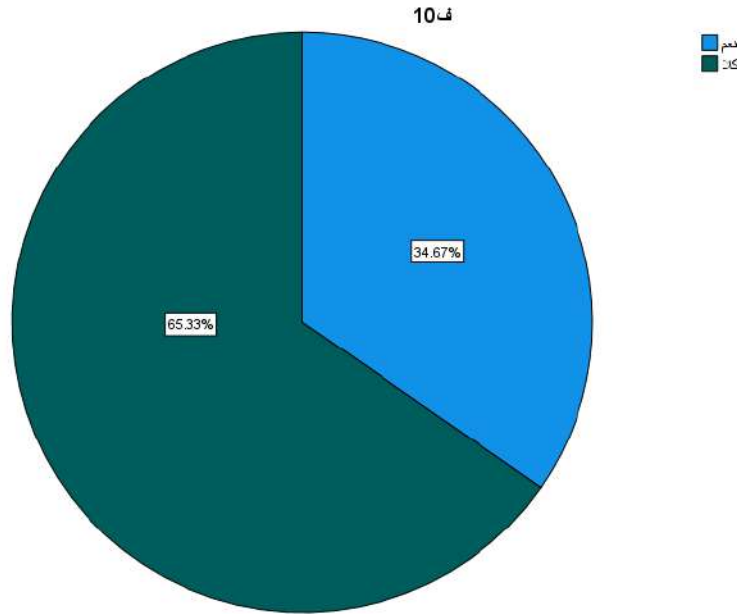
شكل رقم (9) النظام الرئاسي سيلاقي قبولاً من الشعب

وكذلك فعند ملاحظة اجابة الطلبة على السؤال هنا، أجاب (95) منهم بـ (نعم) ومثّلوا نسبة (63.33%)، بينما أجاب (55) منهم بـ (كلا) وكانت نسبتهم (36.67%)، وكان الانحراف المعياري لهذا السؤال هو (.43252)، بينما كان المتوسط الحسابي (1.2467)، أما المتوسط المرّجّح للسؤال هو (1,63) وبالرتبة (2) بين المتوسطات المرّجّحة في هذه الفئة. وكما هو موضّح في الجدول والشكل البياني أعلاه.

جدول وشكل رقم (10)

الفقرة (10): قانون الاحزاب العراقي الذي افرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية 0

رتبة المتوسط المرجح	المتوسط المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كلا	نعم
3	1,34	1.6800	.46804	98	52



شكل رقم (10) قانون الاحزاب العراقي الذي أفرزه دستور عام 2005، يتوافق مع المرحلة السياسية

وعند ملاحظة اجابة طلبة الدراسات العليا في هذا السؤال الأخير نجد بأن (52) ب (نعم) أن قانون الاحزاب يتوافق مع المرحلة السياسية ونسبتهم (34.67%)، بينما أجاب (98) ب (كلا) لم يتوافق ونسبتهم (65.33%)، إذ كان الانحراف المعياري هنا (.46804)، وكان المتوسط الحسابي (1.6800)، والمتوسط المرجح هو (1,34)، وبالرتبة (3) بين المتوسطات المرجحة لهذه الفئة وبالفقرات من (1) إلى (10). وكما هو موضح في الجدول والرسم البياني أعلاه.

كانت هذه الجداول والنسب والتمثيل البياني لإجابات الفئتين (أساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا) على استمارة الاستبيان وتم بيان اجابات كل فئة من هاتين الفئتين على كل فقرة أو سؤال، ومن ثم تم تمثيلها برسومات بيانية وتم احصاء كلاً من الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي والمتوسط المرجح لكل فقرة ورتبتها. وفيما يلي سُنْدرج مجموع كل من الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية لجميع الفقرات وكل فئة على حدا وكما يأتي :

جدول وشكل رقم (11)

العينة أو الفئة	عدد العينة	قيم الانحرافات المعيارية لجميع الفقرات	قيم المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات
أساتذة الجامعات	150	3.17876	17.3867
طلبة الدراسات العليا	150	2.50033	16.1733

### المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

أما هنا فسنعرض مناقشة النتائج النهائية التي توصلت لها الدراسة بكل جدول من الجداول التي سبق إدراجها ووفقاً لترتيب أسئلة استمارة الاستبيان وكما يأتي:

أولاً: بحسب الجدول رقم (1)، فإنه كما ذكرنا سابقاً أن الأساتذة الذين اجابو على السؤال رقم (1) بالخيار (لا أوافق)، حققت التجربة البرلمانية في العراق بعد عام 2005 أهدافها المرجوة عددهم (119) وطلبة الدراسات العليا (93)، وبذلك يصبح مجموعهم (212)، والذين وافقوا (57)، أما الذين لم يهتموا (31)، وأن نسبة (212) نسبة غير قليلة علماً أن مجموع عينة الدراسة كاملةً (300) وهذا يُفسّر عزوفهم عن النظام البرلماني وعدم رضاهم عنه في العراق. أما نسبة الانحراف المعياري لهذا السؤال لكلا الفئتين هو (296551) وهي أعلى قيمة أنحراف معيارية بين القيم الأخرى.

ثانياً: وتُظهر بيانات الجدول رقم (2)، أن الذين أيدوا الانتقال نحو النظام الرئاسي في العراق من الأساتذة وطلبة الدراسات العليا مجتمعين هم (171) وهي نسبة عالية تتجاوز نصف عينة الدراسة والتي هي (150). وبقيمة انحراف معيارية قدرها (123490).

ثالثاً: أما بيانات الجدول رقم (3)، فتُبين أن مجموع العينة الذين لم يوافقوا عل أن النظام الرئاسي يعالج التحديات التي يعاني منها المجتمع العراقي هم (85)، والذين وافقوا (164)، أما الذين لم يهتموا فهم (51). وهذا يعني أن أعلى نسبة اجابة على هذا السؤال هي (164) وهي نسبة غي قليلة فهي تتجاوز النصف. وبقيمة انحراف معياري للسؤال من مجموع العينة كاملةً هي (63004).

رابعاً: كما تُظهر بيانات الجدول رقم (4) والذي يتضمن السؤال: النظام الأصح للواقع العراق هل هو برلماني، فأجاب (89) من مجموع العينة الكلي بالبرلماني، وأجاب (160) بالرئاسي، بينما أجاب (51) بالمختلط. ونلاحظ بأن أعلى نسبة هم من أجابوا بالرئاسي، وهذا يعني مدا رضاهم وتوجههم على النظام الرئاسي. وبقيمة انحراف معيارية هي (132611).

خامساً: بينما أظهرت بيانات الجدول رقم (5)، حول التحدي الأبرز الذي تخلل التجربة البرلمانية في العراق، أن أعلى نسبة اجابة كانت على تعدد الولاءات السياسية والحزبية (121)، فهي أعلى من خيار الفساد بكل مسمياته (92)، وغياب الوعي الجماهيري (86). وأن قيمة الانحراف المعياري لذا السؤال (160911) وهي ثالث أعلى قيمة انحراف معياري بين الأسئلة بعد السؤال (1) و (6).

سادساً: وعند ملاحظة الجدول رقم (6) والذي تضمن السؤال (إن صنع القرار في العراق بعد عام 2005 تأثر بـ، فإن (110) أجابوا على (قادة الاحزاب السياسية)، و(58) أجابوا على (أصحاب المناصب العليا في الدولة، بينما أجاب (132) على قوة خارجية وهم النسبة الأعلى في هذا السؤال، مما يُفسّر أن (132) يعززون أن عملية صنع القرار في العراق تتأثر بقوة خارجية أي تدخل خارجي في شؤون الدولة. وحصل هذا السؤال على قيمة انحراف معياري (167512) وهي ثاني أعلى قيمة انحراف معيارية بعد السؤال (1).

سابعاً: وفي حال لاحظنا بيانات الجدول رقم (7) فإن الاجابات على السؤال (إن الاسلوب الامثل في حال الانتقال نحو النظام الرئاسي يكون عبر: )، إذ أجاب (176) يكون عبر الاصلاح الدستوري (تعديل الدستور)، وأجاب (75) بأنه يكون عن طريق إلغاء الدستور، بينما (49) أجابوا يكون عبر ضغط من قوة خارجية. والملاحظ أن النسبة الاكبر من عدد الاجابات ذهبت للاصلاح الدستوري (تعديل الدستور). وهذا يعني أن الأغلبية يريدون اصلاحاً دستورياً على بعض مواد الدستور.

ثامناً: وعندما نلاحظ الجدول رقم (8)، والذي يتضمن السؤال (أن الفشل والقصور ليس في شكل النظام البرلماني وغنما في التطبيق العملي له)، وهذا السؤال من الأسئلة نوات المقياس الثنائي والسببية أي يتضمن خياران للإجابة مع حقل للسبب وكامل موجود في استمارة الاستبيان المُدرجة في الملاحق. إذ أجاب (223) بـ (نعم)، وأجاب (77) بـ (كلا). نلاحظ هنا أن العدد الأكبر من مجوع العينة الكلي يروا بأن القصور ليس في شكل النظام البرلماني وانما في تطبيقه عملياً في العراق فهو كنظام لا يحوي العيوب أو المآخذ. وبلغت قيمة الانحراف المعياري لهذا السؤال (91367). كما عللوا إجاباتهم على هذا السؤال بالأسباب الآتية:

1. إن تعدد الأحزاب بصورة عامة، وتعدد وتعارض مصالحها بصورة خاصة هو السبب الأكثر تأثيراً على قصور واجبات النظام البرلماني في العراق.
2. إن السبب الرئيس، هو المؤسسة البرلمانية نفسها، وأصحاب القرار في الدولة.
3. وهناك من ذكر بأنه لم تُطبق قاعدة (الرجل المناسب في المكان المناسب)، وهذا من دواعي قصور النظام البرلماني في العراق.
4. وهناك من يعلل بضعف أو غياب دور الرقابة المركزية. وانشغال البعض في تحقيق المصالح الخاصة.



5. بينما علل البعض، أن قصور النظام البرلماني في العراق كان بسبب الضغوطات السياسية الخارجية، وعدم أخذ القرارات التي تصب في مصلحة الصالح العام.
6. أما البعض في اجاباتهم عللوا، بأن اهمال السلطات للعديد من فقرات الدستور وعدم العمل بها، هو السبب وراء قصور النظام البرلماني وتشوّهه في العراق.
7. بينما يُعزى البعض قصور النظام البرلماني في العراق عن دوره السياسي، هو أن الشعب يفتقر للثقافة السياسية التي تُساعد في اختيار النخبة السياسية.
8. وهناك من ذكر بأن السبب هو أن غالبية الأحزاب السياسية هي دينية وليست مجتمعية لصالح المجتمع في دينية ذات ولاء خارجي.
9. وفي حال لاحظنا الجدول رقم (9)، هل النظام الرئاسي سيُلاقى قبولاً من الشعب: أجب (208) ب (نعم)، بينما أجب (92) ب (كلا). وهذا يفسّر مدى توجه العينة نحو النظام الرئاسي. وكانت قيمة الانحراف المعياري لهذا السؤال هي (91603). وعلل بعض الذين أجابوا على السؤال بالآتي:  
أولاً: أن من أجابوا ب (كلا) لم يُلاقى النظام الرئاسي قبولاً من الشعب، هو أن في النظام الرئاسي يَضِيع من هم الجمهور الحقيقي المحب للوطن، وبين جمهور الرئيس الذين يسعون وراء مصالح وأوهام وشعارات.  
ثانياً: البعض ممن أجابوا ب (كلا) سوف لم يُلاقى قبولاً من الشعب، بأن الفساد سوف يعم في البلاد.  
ثالثاً: والذين أجابوا ب (كلا) سوف لم يُلاقى قبولاً، أن النظام الرئاسي هو أشبه بالديكتاتوري.  
رابعاً: أما الذين أجابوا ب (نعم) سوف يُلاقى القبول، فقد ذكروا: أننا سوف ننتقل لنظاماً سياسياً أكثر واقعيًا.
- عاشراً: وأخيراً وليس آخراً، فإن البيانات في الجدول رقم (10)، تُبين أن من أجابوا على السؤال (قانون الأحزاب العراقي يتوافق مع المرحلة السياسية ب (نعم) هم (100) من المجموع الكلي لعينة الدراسة، ومن أجابوا ب (كلا) لم يتوافق هم (200) أستاذاً وطالباً، وهذا يُظهِر أن ثلاثة أرباع عدد العينة أبدوا عدم الرضا على قانون الأحزاب العراقي وأنه لم يتوافق مع المرحلة السياسية التي يمر بها العراق. بينما حصل هذا السؤال الأخير على قيمة انحراف معيارية هي (94554).

### الخاتمة:

بناءً على كل ما سبق ذكره، أتضح كل الجدول الاحصائية التي أُدرجت سابقاً، والبيانات الاحصائية التي تضمنتها هي بيانات واقعية خضعت لمحكمين وخبراء أثبتوا دقتها، فهي بيانات أخرجها البرنامج الإحصائي العلمي المعروف ب (SPSS). فبعد تحليلها وتفسيرها والتأكد من مدى دقتها دُقِّت ثلاث مرات. ومن ثم إدخال البيانات الرئيسية لُترسم الأشكال البيانية لكل فئة من الفئتين وعلى كل فقرة بالشكل الكروي والتي احتوت النسب المئوية للإجابات على كل خيار من خيارات السؤال الواحد. فنتج عن ذلك أن النسبة الأكبر من عدد العينة اتجهوا للأخذ بالنظام الرئاسي.

### الاستنتاجات:

ومن جانب آخر أستفاد الباحث من خطوات الدراسة الميدانية (عملياً) وايضاً توصلت الدراسة لجملة استنتاجات: أولاً: التعرف على برنامج (SPSS)، كيفية التشغيل وإدخال البيانات ومخرجات البرنامج وكيفية رسم الاشكال البيانية. وكان ذلك عبر منصة (Youtube). وكذلك متابعة البيانات مع الخبير الاحصائي خطوةً بخطوة والاستفسارات المتكرر.

ثانياً: بعد رسم الجداول الاحصائية، ومعرفة كيفية إضافة صفوف وأعمدة وطريقة إزالتها. وعن طريقها تم التوصل الى ان النسبة الاكبر من عينة البحث اتجهت لاختيار النظام الرئاسي  
ثالثاً: لقد تم إخراج النسبة المئوية لكل عدد.

رابعاً: بعد جمع أو اخراج قيمة الانحراف المعياري في ضوء البيانات المتوفرة، اتضح ان السؤال رقم (1) حصل وفي كلتا الفئتين حصل على اعلى قيمة انحراف معياري هي (296551).

### Conclusion:

Based on all of the aforementioned, it became clear that all the statistical tables that were previously included, and the statistical data included in it are realistic data that were subject to arbitrators and experts who proved their accuracy, as they are data produced by the scientific statistical program known as (SPSS). After analyzing and interpreting it and making sure of its accuracy, it was checked three times. And then enter the main data to draw the graphs for each of the two categories and for each paragraph in the spherical shape, which contained the percentages of the answers to each of the options of one question. As a result, the largest percentage of the sample tended to adopt the presidential system.

### Conclusions:

On the other hand, the researcher benefited from the steps of the field study (practically), and the study also reached a number of conclusions, including:

First: Getting acquainted with the SPSS program, how to operate it, enter data, outputs of the program, and how to draw graphs. And it was via the YouTube platform)). As well as following up the data with the statistician, step by step, and frequent inquiries.

Second: After drawing the statistical tables, knowing how to add rows and columns and how to remove them. Through it, it was concluded that the largest percentage of the research sample tended to choose the presidential system

Third: The percentage for each number has been taken out.

Fourth: After collecting or subtracting the standard deviation value in the light of the available data, it became clear that question No. (1) got, in both categories, the highest standard deviation value, which is (296551).



تاريخ استلام البحث 11 / 2 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 20 / 4 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## الصين ومستقبل النظام العالمي China and the future of the world order

أ.م.د. عباس سعدون رفعت

جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية

Dr. Abbas Saadoun Refaat

Al-Nahrain University College of Political Science

Dr.abas@nahrainuniv.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

ان المشكلة البحثية التي يطرحها البحث في هذا الموضوع انما تتعلق بان النظام العالمي يسير باتجاه عدة احتمالات ومنها الفوضى ، ومنها التعددية ، او ربما يعاد صياغة القطبية لتبرز الصين على قمة الهرم ان نجحت في تحقيق الريادة في سباق التنافس مع القوى الغربية، وتحقيق سبق في تنظيم النظام الاقليمي الذي تواجد به ، وهو ما يطرح الحاجة للبحث في الاسباب التي يمكن ان تقود الى هذا التحول.

والاهداف التي يريد البحث الوصول اليها ، ترتبط بالبحث في مقومات قوة الصين ، وكيف يمكن ان يتشكل النظام العالمي ، وقدرة الصين على تشكيل النظام ، او المساعدة في تشكيله. واهمية البحث في هذا الموضوع انما تأتي من مكانة الصين العالمية، ومن اهمية دراسة مستقبل النظام العالمي. ان النتيجة المهمة للبحث هي ان العالم مقبل على تحولات ، كبيرة ، يمكن ان يتشكل فيها مكانة الصين ، لتكون القطب الابرز في النظام العالمي القادم.

الكلمات المفتاحية: "الصين"، "النظام الاقليمي" ، "شرق اسيا" ، "النظام الدولي"، "العلاقات الدولية"، "النظام العالمي"، "القطبية" ، "الولايات المتحدة"

## Abstract

The research problem posed by the research in this topic is related to the fact that the global system is moving towards several possibilities, including chaos, including pluralism, or perhaps the polarity will be reformulated so that China emerges at the top of the pyramid if it succeeds in achieving leadership in the competition race with Western powers, and achieving a head start in organizing The regional system in which it was located, which raises the need to research the reasons that could lead to this transformation.

The objectives that the research wants to reach are related to researching the elements of China's strength, how the global system can be formed, and China's ability to form the system, or help in its formation. The importance of research on this subject comes from China's global position, and from the importance of studying the future of the global system.

The important result of the research is that the world is on the verge of major transformations, in which China's position can be shaped, to be the most prominent pole in the next world order.

key words: "China", "the regional system", "East Asia", "the international system", "international relations", "the world system", "polarity", "the United States"

## المقدمة

تهتم الكثير من الدراسات بتناول موضوع الصين ، ومكانتها ، وتأثيراتها العالمية، نظرا للتقدم الكبير في مقومات قوتها الذي حصل في العقود الاخيرة ، ونمو قدرتها التنافسية العالمية.

ان الصين حتى وقت قريب كانت تعد قوة اقليمية ، رغم انها تملك قدرات نووية ، وعضو دائم في مجلس الامن ، الا ان النمو الذي تحقق لها ، مكنها من زيادة حضورها وتأثيرها العالمي بشكل سريع ، والتحولت التي اصابت الصين ومكانتها في القرن الحالي ، وكان منها زيادة انفاقها العسكري وتحديث البنية العسكرية، والاتجاه الى طرح مبادرة الحزام والطريق عام 2013 ، والاتجاه في عام 2015 الى تعزيز حضور عملتها عالميا بعد ان اقر صندوق النقد الدولي اعتمادها في التسويات التجارية والمالية الدولية .

ان الصين توجد في اطار منظومة عالمية ، معقدة ، شهدت تحولات كبيرة منذ انتهاء الحرب الباردة ، اي التحول من النظام الدولي الى النظام العالمي، الذي يتضمن مزيدا من مشاركة الفواعل من غير الدول ، ومزيدا من التحول من تعزيز حضور السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، الى النظر الى الموضوعين بنسبية كبيرة ، الى جانب اعادة صياغة بيئة التفاعلات بالتركيز بشكل اكبر على المنافسة وليس على الصراع ، وكلها صارت تطرح ديناميات مرتفعة لاعادة صياغة مكانة الولايات المتحدة وعموم الغرب في النظام العالمي ، لان قدرة بعض الدول الفاعلة صارت تنمو بشكل كبير على نحو يمكن ان يهدد استمرار مكانة الغرب كقائد او مهيم على النظام وتفاعلاته .

ان الصين اليوم ، تنطلق بخطوات مهمة نحو احتلال مكانة بارزة في قمة الهرم الدولي والعالمي، نظرا للنمو في مقومات قوتها وقدرتها التنافسية ، وللضعف الذي تظهره الولايات المتحدة في قدرتها التنافسية ، وتشتت اهتماماتها واولوياتها بين التفاعل مع روسيا والتفاعل مع الصين ، وتجديد قدرتها التنافسية ، وادارة الملفات الدولية الاخرى.

**اهمية واهداف البحث:** ان اهمية البحث تتجسد في انه يتعامل مع احدي ابرز القوى الفاعلة المؤثرة في واقع العالم اليوم ، والمتجهة بقوة نحو تعزيز حضورها العالمي ، في ظرف يهتم المختصون بما يمكن ان يكون عليه مستقبل النظام ، والفرص والتحديات التي يطرحها امام مختلف الدول والفواعل العالمية.

والاهداف التي يتقيد البحث بها تتجسد في البحث في مقومات قوة الصين ، الى جانب التركيز على كيفية تشكل النظام العالمي ، والقدرة التي تمتلكها الصين لتشكيل النظام ، او المساعدة في تشكيله، في اطار المستقبل القريب.

### وحدود البحث انما تتقيد بالاتي:

1. الحدود المكانية انما يتفاعل مع واقع مكانة الصين ومقومات قوتها في اطار النظام العالمي.

2. والحدود الزمانية انما تتحدد بدراسة مكانة الصين وتحولات النظام العالمي في الالفية الراهنة ، والانتقال الى المستقبل القريب ، اي بحدود خمسة اعوام قادمة.

3. الحدود الموضوعية ، يتناول البحث موضوع مستقبل النظام العالمي في ضوء التأثير الصيني.

**اشكالية البحث:** ان المشكلة البحثية التي يطرحها موضوع البحث انما تتعلق بان النظام العالمي يسير باتجاه عدة احتمالات ومنها الفوضى ، ومنها التعددية ، او ربما يعاد صياغة القطبية لتبرز الصين على قمة الهرم ، ان نجحت في تحقيق الريادة في سباق التنافس مع القوى الغربية، وتحقيق سبق في تنظيم النظام الاقليمي الذي تتواجد به ، وهو ما يطرح الحاجة للبحث في الاسباب التي يمكن ان تقود الى هذا التحول. وهذه الاشكالية تطرح عدة تساؤلات ، سيجيب البحث عنها وهي: ما هي مقومات قوة الصين؟، وما هي مكانة الصين في العالم؟ ، و كيف يتشكل النظام العالمي؟ وما هي القوى الفاعلة المؤثرة فيه؟، وكيف يتوقع ان تساهم الصين بتشكيل النظام العالمي مستقبلا؟

**فرضية البحث:** يعمل البحث لاختبار مدى صحة الفرضية التالية: كلما تعززت قوة الصين ، كلما تعززت مكانتها وحضورها لتشكيل بعضا من قيم وتفاعلات النظام العالمي وفقا لرؤية الصين.

**منهجية البحث:** سيتم اعتماد المنهج التحليلي النظري ، والمنهج الاستشراقي ، في تتبع الموضوع والوصول الى النتائج.

**هيكلية البحث:** قسم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة، وكالاتي: اولا-مقومات قوة الصين، ثانيا-القوى الفاعلة في تشكيل النظام العالمي، ثالثا-مستقبل النظام العالمي وقدرة الصين للتأثير فيه.

### المحور الاول: مقومات قوة الصين

تعد القوة هي احدى المرتكزات الاساسية التي تعتمد عليها الدول في اثبات حضورها ، داخليا وخارجيا ، اذ لا يمكن للدولة ان تقدم نفسها للعالم من غير مقومات تكفي لاستمرارها . والقوة مفهوم واسع ، لا يوجد تصنيف

متفق عليه لتقديم او تعريف القوة بين الاكاديميين والمفكرين ، وكل منهم يتبنى طرح ، يكاد يلتقي كثيرا مع اراء اخرى او قد يوجد معها بعض التباين في التوزيع لتلك المقومات.

وتتوزع مقومات القوة لاي دولة الى عدة عناوين ومنها ، مقومات وطنية تقليدية مادية وغير مادية ، ومقومات غير تقليدية ، وكل عنوان يحمل تحته عدة مقومات وهي على قدر تعلق الامر بالصين فانها تتمثل بالاتي:

#### 1-المقومات التقليدية المادية : ومن بين تلك المقومات الاتي:

الجغرافيا، ومساحة الصين تبلغ نحو 9.59 مليون كم2 ، وهي مساحة كبيرة تتيح للبلاد مرونة في اقامة المشاريع الاستراتيجية وامكانية وجود العديد من الموارد الاولية ، الا انها تتطلب الكثير من الموارد لاداء البلاد، ومساحة الصين سمحت بوجود العديد من الموارد الاولية ومنها المعادن النادرة التي تدخل في قطاعات الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية المدنية والعسكرية وقطاع الطاقة النظيفة، التي استثمرت بها الصين حتى اصبحت اهم مورد عالمي لها، بل انها مصدر لنحو 35% من احتياجات العالم من تلك المعادن، وتمتلك الصين نحو 44 مليون طن من الاحتياطات مقابل نحو 1.4 مليون طن للولايات المتحدة ، و انتجت نحو 70% من الانتاج العالمي من تلك المعادن في العام 2018 وهي زودت 80% من احتياجات الولايات المتحدة منها ، ونحو 98% من احتياجات الدول الاوروبية ، وتلك المعادن هي مجموعة من 17 عنصرا ذات اهمية قصوى للصناعات نظرا لخصائصها الكهرومغناطيسية، وهي: (لانثانوم، وسيريوم، وبراسيوديميوم، ونيوديميوم، وبروميثيوم، وسماريوم، ويوروبيوم، وجادولينيوم، وتيريبيوم، وديسبروسيوم، وهولميوم، وإربيوم، وثوليوم، وإيتربيوم، ولوتيتيوم، وسكانديوم، وإيتريوم) (1).

والى جانب المساحة ، فان موقع الصين يحمل وجهين ، فهو مهم لانه مفتوح على وسط اسيا وشرق وجنوب شرق اسيا ، الا انه بالوقت نفسه يفرض عليها تحديات وتهديدات ، فالحدود الاقليمية طويلة نسبيا وهي الاطول من بين دول العالم ، اذ تبلغ نحو 22.147 الف كم ، وتحيطها 16 دولة ، يضاف اليها نحو 14.5 الف كم طول سواحلها، وهي كبيرة نسبيا ، وتحيط بها من جهة الساحل 9 دول ، ولدى الصين نزاعات مع اغلب الدول المجاورة ، ناهيك عن نزاعات داخلية ترتبط بمناطق انتشار الايغور ، والتبت ، وهونك كونك ، الى جانب الرغبة باعادة ضم تايوان الى الصين ، وكلها تمثل مناطق نزاع رخوة للصين يمكن استغلالها الى الضد من البلاد (2)



الى جانب المساحة والموقع ، فان الصين ما زالت الدولة الاكثر عددا بالسكان اذ بلغ عددهم 1.4 مليار نسمة عام 2021<sup>(3)</sup>، وهو ما يتيح لها قدرة بشرية كبيرة الا انه يسبب في الوقت نفسه اجهاد للموارد والخدمات التي يجب على الدولة ان تقوم بتوفيرها ، والاهم من ذلك ان الصين تبنت سياسة سكانية صارمة (الطفل الواحد لكل عائلة) استمرا من عام 1979 الى عام 2016 ، بسبب انخفاض قوة العمل وتزايد العبء والتكاليف على الرعاية الصحية والضمان ، بسبب تزايد اعداد كبار السن ، وانخفاض الرغبة بالانجاب ، وهو ما دفع الرئيس الصيني شي جين بينغ للتصريح في تشرين أول 2022، شي في مؤتمر الحزب الشيوعي في بكين : ان زيادة معدلات المواليد أولوية. إن الحكومة ستتبع استراتيجية وطنية استباقية، استجابة لشيخوخة السكان في البلاد<sup>(4)</sup>. لقد وفر عدد السكان الكبير ، وجود الكثير من الكفاءات في البلد ، وفي ظل الدعم الحكومي لعملية الانتاج والتصنيع فان الصين تحولت الى ما يشبه بمصنع العالم ، واستخدمت شعار : صنع في الصين 2025 ، وهي الاستراتيجية التي رفعت من قبل الحكومة في ايار 2015 ، وتضمنت زيادة القدرة التنافسية للصناعات الصينية المختلفة، كما تتضمن الخطة زيادة المحتوى المحلي في الصناعات الصينية الى نحو 40% في العام 2020 ونحو 70% عام 2025 ، الى جانب الدخول في القطاعات والصناعات التي تمتلك فيها الدول الغربية الريادة ومنها صناعة الدواء<sup>(5)</sup>.

اما على الصعيد الاقتصادي ، فان الصين قوة اقتصادية كبرى ، ومؤشراتها :

أ. بلغ الناتج المحلي نحو 2.77 ترليون دولار ، و 14.62 ترليون دولار ، مقابل نحو 13.75 ، و 19.38 ترليون دولار للولايات المتحدة ، و 48.35 ، و 82.04 ترليون دولار الانتاج المحلي الاجمالي العالمي ، للاعوام 2000 ، و 2020 على التوالي، وكان متوسط دخل الفرد نحو 959 ، و 10408 ، و 36330 ، و 63530 ، و 5507 ، و 10883 دولار للعامين 2000 و 2020 على التوالي<sup>(6)</sup>. اي ان الصين تنمو بمعدلات تجعلها تقترب من الولايات المتحدة ، وزتريد من حصتها العالمية بشكل كبير .

ب. اما حجم تجارتها الخارجية فبلغت نحو 39% ، و 35% من الناتج المحلي الاجمالي للاعوام 2000 و 2020 ، مقارنة بالولايات المتحدة البالغة نحو 23% و 23% على التوالي . والصين تركز على التجارة وفتح اسواق جديدة ، وهو احد الادوات المهمة بمبادرة الحزام والطريق التي تبنتها الصين في العام 2013 والتي تقوم على ربط الدول الاخرى بالاقتصاد الصيني ، وتسهيل وصول السلع والموارد من والى الدول المستهدفة المرتبطة بالمبادرة<sup>(7)</sup>

ج. اما القدرة التنافسية للاقتصاد الصيني بالاعتماد على مؤشرات مثل: البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، وحجم السوق، والسوق المالية، والقدرة على الابتكار،.. فبلغت المرتبة 27 عالميا عام 2010 ، والمرتبة 28 عالميا في العام 2019 (8)

د. بلغ حجم الاحتياطات من العملات الاجنبية لدى الصين نحو 168.2 مليار دولار عام 2000 ، ونحو 3.24 ترليون دولار عام 2020 ، اما احتياطات الذهب فبلغت نحو 495 طن عام 2000 ، ونحو 1948.3 طن في العام 2020 (9)

هـ. الى جانب ما تقدم ، فان الصين تحتفظ باستثمارات في سندات الخزينة الامريكية (وهي نوع من عمليات الاقتراض التي تقوم بها الحكومة الامريكية لتغطية العجز في الموازنة) بنحو 1.08 ترليون دولار في نهاية عام 2021 (10).

و. ناهيك بالطبع عن قدرتها على التطوير والابتكار في التكنولوجيا وخاصة استخدام الذكاء الصناعي في التكنولوجيا ، والذي شرعت فيه الصين ، حتى وصلت الى مرحلة توظيف الجيل الخامس من التكنولوجيا في قطاع الاتصالات وفي الصناعات العسكرية،..

والجانب الاخر لقوة الصين التقليدية هي قوتها العسكرية ، وفيها مؤشرات عدة ومنها :

أ. انفاقها العسكري ، وبلغ عام 2000 نحو 1.8% من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي العام 2020 بلغ نحو 1.8% منه ايضا ، اي ان انفاقها بلغ نحو 263.1 مليار دولار حسب بيانات البنك الدولي ، والامر كله يتضمن تقديرات لان الاحصاءات تضع التقنيات ذات الاستخدام المزدوج في الصناعات الفضائية والنووية ضمن الاحصاءات العسكرية الصينية ، ويضع معهد ستوكهولم لابحاث السلام في السويد الانفاق العسكري عند 252 مليار دولار ، وقال الدكتور نان تيان، الباحث في معهد ستوكهولم لبحاث السلام الدولي : " إن الصين تبرز باعتبارها المنفق الرئيسي الوحيد في العالم الذي لم يزد من عبئه العسكري في عام 2020 على الرغم من زيادة إنفاقها العسكري، بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيجابي ، أن النمو المستمر في الإنفاق الصيني يعود جزئياً إلى خطط الصين للتحديث والتوسع العسكري طويلة الأمد، التي تتواءم مع الرغبة المعلنة في اللحاق بالقوى العسكرية الرائدة الأخرى " (11)

ب. ان الصين قد اختطت لنفسها منذ العام 2005 برامج تحديث قوتها العسكرية الشاملة ، واهمها الجوية والبحرية والبرية ، ناهيك عن تاسيس وحدات للحروب السيبرانية وحروب الفضاء ، وتقليص نسبي في حجم الجيش لصالح التركيز على النوع.

ج. بناء حاملة طائرات ، وهي اهم وسيلة لتحقيق انتشار عسكري خارج الحدود ، بعد القواعد العسكرية ، وقد اصبح لدى الصين ثلاث حاملات طائرات وهي : لياونينغ التي اشترتها الصين من روسيا عام 1998 ، وحاملة طائرات شاندونغ التي اطلقت للخدمة عام 2019 ، ثم فوجيان التي دخلت الخدمة في العام 2022 ، والانتقال الى بناء ونشر حاملات الطائرات سيتيح للصين مرونة اكبر بالانتشار في المياه الدولية (12).

### 2- المقومات التقليدية غير المادية

لا تقتصر قوة الدولة على الجوانب التقليدية ، انما هنالك القوة المعنوية ، وتتمثل بمجموعة مؤشرات ، في الغالب يكون استحضارها صعب القياس ، ومنها تماسك النظام السياسي ، والدعم الشعبي ، وتماسك الايديولوجية ، وقوة الانموذج الفكري والقيمي ، وشيوع اللغة ، وانتشار القومية الرئيسية في الدول المجاورة والواضح ان الصين تمتلك اغلب تلك المؤشرات ، وهي في المقام الاول تبقى مؤشرات كيفية وتأثيرها متباين.

### 3- المقومات غير التقليدية

وتتمثل القدرات غير التقليدية في كل ما من شأنه ان يحقق اضافة نوعية للصين ، ولعل من بين تلك القدرات هي:

أ. القدرات النووية ، وتمثل بالاتجاه الى التوسع بالانفاق على تحديث قوتها النووية لتزيد الرؤوس النووية من 320 راس نووي عام 2010 لتصل الى 450 راس في العام 2020 ، ويتوقع ان يصل الى 700 راس نووي عام 2027 ، وان تصبح 1500 راس نووي عام 2035 حسب تقديرات وتوقعات وزارة الدفاع الامريكية، وقد خصصت الصين نحو 11.7 مليار دولار في العام 2020 لتطوير وزيادة قدراتها النووية (13). وبالمقابل قامت بزيادة قدراتها على زيادة وسائل حمل وايصال تلك الرؤوس خاصة القاذفات الاستراتيجية والصواريخ الباليستية والغواصات النووية ، اذ زاد الصين عدد الصواريخ الباليستية التي تحمل الرؤوس النووية من 60 صاروخ عام 2005 الى عدد لا يمكن التكهن به بعد ان قامت باختبار 135 صاروخ بالستي في العام 2021 حسب البيانات المتاحة ، ناهيك بالطبع عن تغيير عقيدتها العسكرية للانتشار وقامت بمناورات كثيرة في بحر الصين . في حين ترى الصين ان التغييرات على قوتها العسكرية جاءت لتناسب مع احتياجاتها الدفاعية والامنية ولحماية مصالحها في مواجهة التحديات والتهديدات المتزايدة (14).

بناء قواعد عسكرية ، في العام 2004 حدث تغير فكري كبير في الصين عندما اعلن الرئيس الصيني آنذاك هو جين تاو عن مفهوم جديد مضمونه : المهمة التاريخية الجديدة، لبلاده ، وهي ما تتطلب دور أكثر عالمية للجيش الصيني لتمكينه من تنفيذ ، ما وصفه : مهام عسكرية متنوعة ، وكانت نقطة الانطلاق ما تعرضت له الجالية الصينية في ليبيا عام 2011 التي تطلب نقلها خارج مناطق النزاع الكثير من العمليات ، ثم كان اعلان مبادرة الحزام والطريق عام 2013 نقلة نوعية حفزت القيادة الصينية للشروع بتأسيس وجود عسكري او تحقيق انتشار عسكري خارج البلاد، وبالفعل استهلتها الصين ببناء اول قاعدة عسكرية في جيبوتي عام 2017 ، ثم تلتها الحصول على تسهيلات في قاعدة اخرى في ميناء جواهر في باكستان ، ثم وقعت اتفاقية امنية مع دولة جزر سليمان في الاطراف الجنوبية الغربية من المحيط الهادي في نيسان 2022، وهو ما استدعى من الرئيس الامريكى جو بايدن في ايلول 2022 الى عقد لقاء قمة مع قادة 12 من الدول الصغيرة في المحيط الهادي ، واستراليا ، لتطويق قدرة الصين على الانتشار في تلك المناطق. وتشير المؤشرات المتاحة الى ان الصين يمكن ان تؤسس قواعد جديدة على المحيط الأطلسي في غينيا الاستوائية، الى جانب قواعد محتملة في كمبوديا و ميانمار وتايلاند وسريلانكا، بالقرب من الهند ، الى جانب السواحل الشرقية لقارة افريقيا بما يسمح لها بانتشار اكبر في المحيط الهندي (15).

ب. ناهيك عن التوسع بالقدرات السيبرانية ، في النطاق العسكري ، وهي من القدرات التي يمكن للصين ان تؤثر على ادارة قطاعات عديدة حول العالم ، امنية واقتصادية واجتماعية ، ان تطلب ذلك (16).  
ان اجمالي القدرات السابقة ، يوضح ان الصين اصبحت تمتلك نسبيا قدرات مهمة ، تتيح لها القدرة على احداث تاثيرات متباينة ، امنية واقتصادية ، سواء في نطاق اقليمها او على الصعيد العالمي.

### المحور الثاني: القوى الفاعلة في تشكيل النظام العالمي

من المصطلحات التي توصل اليها الباحثون والمختصون لتفسير التفاعلات الدولية ، وكيف تتصور الدولة وضعها ومكانتها ، وما يمكن ان تقوم به لتحسين صورتها في العالم هو النظام الدولي، وهي تعبير عن الحقائق الموجودة على الارض ، الناشئة عن توزيع القوة والتحالفات بين الدول ، والقيم السائدة في تلك العلاقات ، وعليه ظهر ما يعرف بالنظام الدولي، والذي من ابرز ما يطرح فيه هو القطبية الدولية او الهرمية الدولية ، اي ان النظام هنا هو اطار عام لتوصيف كيف تتوزع القوة بين الدول ، والاطار الحاكم لعلاقات الدول ، والقطبية فيه تكون اما احادية (تحتكر احدى الدول اكثر مقومات القوة فيه ) او ثنائية ( تتقاسم دولتان اكثر مقومات القوة ) ، او متعدد ( اي وجود اكثر من دولتين تتقاسم اغلب مقومات القوة ) ، ويقصد بمقومات

القوة هنا المقومات الشاملة ، عسكرية واقتصادية على وجه التحديد، وفي الغالب فان القوى الكبرى تصحح الخلل في توزيع مقومات القوى عبر التحالفات (17).

ان الاطار المتقدم هو من حكم العلاقات الدولية لعقود طويلة ، واسس له مفاهيم مثل : السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وان الدولة هي الوحدة الرئيسة في القانون الدولي ،.. الا ان التطور التكنولوجي اسهم بحدوث انتقال كبير في العقود الاخيرة من القرن العشرين ، واصبحت الدول متقاربة ، واصبح الاطار الحاكم الذي يحكم العلاقات الدولية وبضمنه ميثاق الامم المتحدة ، غير متناسق مع التحولات التي ظهرت ، فاولا الوعي بان الارض يتعايش عليها الجميع ، وان التحديات اصبحت مشتركة ، وان التنافس اصبح مفتوح للبروز وان مكانة القوة العسكرية تراجعت قليلا لتظهر مقابها عوامل اخرى ومنها الاقتصادية والحضارية ،.. والاهم من ذلك ان الفواعل في العالم لم تعد تقتصر على الدول ، انما ظهر مقابها فواعل من غير الدول ، سواء كانت فواعل دولية حكومية او غير حكومية ، وسواء كانت تقوم على تقديم التعاون او سواء كانت فواعل عنفية ،.. وهو ما جعل بنية النظام الدولي لا تتحمل القدرة على اعطاء تشخيص مناسب لما موجود ، ليبدء الخط البياني لظهور مصطلح اخر ، اخذ يتبلور وهو النظام العالمي ، الذي يتضمن كل انواع الفواعل، وكل انواع التفاعلات ، وليعبر عن حجم التعقيد الذي اخذ يظهر ، وكان من اوائل التفاعلات والمصطلحات التي ظهرت للتعبير عن هذه التحولات هي : التدخل الدولي لاغراض انسانية ، وهو يمثل اضعاف للسيادة ، وقد ظهرت تطبيقاته في تسعينيات القرن الماضي (18)، ثم ظهر في العام 2001 دعوة لتبني نهج جديد مضمونه نهج مسؤولية الحماية ، ومعناه ان الدولة لا يمكنها ان تتذرع بالسيادة لتقوم بانتهاك التزاماتها الوطنية الداخلية والتزاماتها الخارجية ، وهو ما يتيح للمجتمع الدولي للتدخل لاحداث تغيير ، نظرا لان اي انتهاكات في دولة فانه سيكون له تداعيات خارجية ، تفرض حضورها ، وسيضرر الامن العالمي ، ومن ثم فان النهج الوقتائي او حتى الاستباقي في اقل تقدير ، يتطلب التدخل ، وهو ما اقرته الامم المتحدة في اجتماعات الجمعية العامة لسنة 2005 ليعبر عن توجه اممي جديد ، يتعارض ضمنا مع ميثاق الامم المتحدة ، الا انه يحمل توجه للتوسع بتفسير المهام العالمية الملقاة على عاتق الامم المتحدة خاصة والمجتمع الدولي عامة تجاه الامن العالمي (19).

ان النظام العالمي يتوسع اليوم ، ويضم اطراف عدة تدخل في تشكيله ، ويتضمن تفاعلات عدة ، وكالاتي:

بخصوص الاطراف الفاعلة في تشكيل النظام العالمي فانه يمكن تصنيفها الى الاتي:

1. الدول ، وهي اهم الوحدات ، والتي يمكنها ان تبني مقومات قوة شاملة وبضمنها العسكرية ، وهي التي يخاطبها القانون الدولي باغلب مواده ، وهي تتوزع هرميا على عدة مستويات : قوى عظمى ومنها الولايات المتحدة (وقسم يضع ضمنها الصين وروسيا)، وقوى كبرى وتضم بريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان (وقسم يضع الهند ضمنها)، وقوى اقليمية كبرى وتضم تركيا وايران والبرازيل وجنوب افريقيا وغيرها، وقوى متوسطة وتشمل مجموعة كبيرة من الدول ومنها باكستان ومصر والجزائر واندونيسيا وغيرها، ودول صغرى وتضم دول مثل الكويت والبحرين والاردن وغيرها، ودول قزمية صغيرة ، واخرى اصبحت دول هشة تعاني من الانقسام والضعف بسبب ظروفها الطائرة ومثاله اليمن وافغانستان والصومال وغيرها. وكل من تلك الدول لها حضور وتمثيل في الامم المتحدة .

2. الفواعل الدولية الحكومية ، وتتمثل بالمنظمات الدولية الحكومية واهما الامم المتحدة ، اي التي يتم تمثيل الدول فيها باعتبارها ممثل رسمي ، وتتمتع الدول فيها بالتساوي القانوني في التمثيل والتصويت، واصبح لتلك المنظمات تاثير في العلاقات الدولية بوصفها منبر متعدد الاطراف لتناول القضايا والنزاعات الدولية والدعوة لتعاون متعدد ، واصبحت تلك المنظمات اليوم مدعوة لاعادة النظر بميثاقها ومنحها مزيد من الصلاحية كشخص قانوني يتمتع بالاستقلالية عن الدول الاعضاء ، ومن ثم زيادة حضورها عالميا<sup>(20)</sup>

3. الفواعل الدولية غير الحكومية ، وتتمثل بمجموعة كبيرة من المنظمات التي يتما تاسيسها من قبل الناشطين او بما تتطلبه الحاجة، ومنها اطباء بلا حدود ، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش،.. وكل منها اصبح مصدر ثقل لا يمكن استبعاده في طرح وتناول القضايا العالمية<sup>(21)</sup>.

4. الشركات ، وهي كيانات مصلحة ، تسعى وراء الربح في البحث عن عوامل الانتاج او تصدير وتوريد السلع والخدمات ، ورغم ان بعضها يحمل جنسية صريحة الا ان بعضها الاخر هو عبارة عن تجمع لرؤوس الاموال والمستثمرين وتمارس أنشطة متعددة عبر دول مختلفة ، وبعضها هي كيانات كبيرة، تملك قدرة على التأثير في القرارات السياسية وحتى الامنية للدول ، ومن ثم فان وجود الشركات يعد اليوم من بين اكثر الانشطة التي تسهم ببناء نظام عالمي فيه اقل القيود السيادية على انشطتها<sup>(22)</sup>.

5. الفواعل العنفية ، وهذا النوع من الفواعل اخذ يظهر في العقود الاخيرة ، بوصف بعضها كان ادوار استخبارية يتم انشاءها لادارة النزاعات من دون تحديد المسؤولية عن الطرف صاحب المصلحة ، المتخفي اصلا، وفي الغالب فانه من الصعب تحميله المسؤولية عن انشاء وانشطة تلك المنظمات ، وبعضها الاخر يظهر نتيجة تطورات طبيعية في مناطق الصراع لملء الفراغ الناجم عن فشل السلطات في ادارة الدول الهشة ، وعموما فان تلك الفواعل تتسبب بخلل كبير في مبادئ الامن الدولي المستقرة منذ عدة قرون بوصف الدولة هي

المختصة بحماية الامن وضمان الاستقرار، وفي ظل هذه المنظمات فان الامن العالمي تعرض للخلل كما في ظهور تنظيم داعش الارهاب يفي المنطقة العربية بعد العام 2013 ، وغيرها من المنظمات التي تنشط عبر حدود الدولة ، وتمارس أنشطة تخل بما استقر عليه من وظائف تقليدية للدولة الوطنية<sup>(23)</sup>.  
اما بخصوص قضايا النظام العالمي ، فمنها :

(1) البيئة ، وعدت من بين اكثر المواضيع التي تطرح في العالم منذ عدة عقود ، نظرا للتأثيرات المتعددة للبيئة والتي اصبح الاضرار بها يضر بالتنوع ونوع الحياة الموجودة ، لهذا اخذت المنظمات المختلفة تعزز من ضغوطها في سبيل معالجة الخلل ، والدعوة الى تقليل الضرر عبر خفض الانبعاث للغازات المضرة بالبيئة، وتبني التكنولوجيا التي تتفاعل ايجابا معها خاصة على صعيد استهلاك الطاقة (24).

(2) حقوق الانسان، وهي احدى اهم الحقوق التي اخذت الامم المتحدة تدعو الى نصرتها منذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام 1948 ، ثم ما تم اعلانه من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 ، ثم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 ، وغيرها من الاعلانات والاتفاقيات التي تتناول جانب اقطاعي معين : مناهضة التعذيب ، ومنع التمييز ضد المرأة ، وحقوق الطفل ،.. وهو ما اظهر حقلين منفصلين في القانون الدولي، الاول القانون الدولي الانساني (يسري في اوقات النزاعات)، والقانون الدولي لحقوق الانسان (يسري في اوقات السلم والنزاع)، واسهما معا في طرح موضوعا: التدخل الدولي الانساني في تسعينيات القرن الماضي، ونهج مسؤولية الحماية ما بعد العام 2001 (25).

(3) الامن ، وهي من الموضوعات التي تطرح باستمرار ، ورغم التقدم الانساني والاعتمادية الحاصلة بين الدول ، ومستوى الوعي الانساني ، الا ان الام يطرح نتيجة التنافس والصراع بين الدول لاسباب مختلفة ، والامن يطرح اليوم بصورة شاملة ، وبضمنه الامن الانساني والامن الاقتصادي والامن السيبراني ،.. باعتباره واحدة من الموضوعات المهمة في عالم اليوم.

(4) القيم المشتركة ، تترسخ في عالم اليوم القيم المشتركة بين الدول والمجتمعات والشعوب والافراد ، بسبب التعليم ووسائل الاتصال والوسائل والهجرة ، وتجد القيم المشتركة طريقها اليوم للاتساع ، وهي يمكن ان تؤسس لثقافة انسانية متقاربة يقل فيها التنازع والاختلاف بشأن عدم ادراك الاخر ، انما يمكن ان ينشأ النزاع نتيجة التباين في المصالح والاهداف.

(5) المؤسسات العالمية ، وهي عديدة ، واليوم تلك المؤسسات تعبر السيادة ، وتؤسس لمؤسسات تستطيع في احيان النفوذ الى داخل الدول لاعتبارات عديدة ، ومن بين تلك المؤسسات مؤسسات الحكم العالمي: البنك

الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية ، الى جانب المنظمات الدولية غير الحكومية(26).

(6) المعايير الموحدة ، ان المؤسسات العالمية وبضمنها المنظمات الدولية غير الحكومية اصبحت تطرح معايير للادارة وللتفاعلات والسياسات والتقييم والرقابة ، واصبحت الكثير من الدول تتبنى تلك المعايير ، على نحو اصبحت هنالك تقارب بين الدول في اليات وضع مختلف السياسات والتشريعات ، ولعل من بين المعايير المتقاربة : معايير حماية حقوق الانسان ، معايير النزاهة والشفافية ، معايير نزاهة الانتخابات ، معايير الدولة الهشة ، معايير التنافسية العالمية ، معايير مؤشر الديمقراطية ، معايير مؤشر الحريات .  
عموما ، ان تلك القضايا وغيرها ، وتلك الفواعل بعناوينها العامة ، انما اصبحت تضغط لتشكيل نظام عالمي ، وهو مسار آخذ بالتشكل منذ عدة عقود ، ويمكن ان يتبلور في السنين القادمة.

### المحور ثالث: مستقبل النظام العالمي وقدرة الصين التاثير فيه

ان الحديث المتقدم ، انما يعطي تصور ان التأسيس للنظام العالمي لم يكتمل بعد ، رغم ان النظام الدولي اقلئم منذ عدة عقود انما يمثل جزئية في اطار النظام العالمي ، لان الدول والعلاقات الدولية جزء مهم في النظام العالمي ، الا ان النظام العالمي سيكون متكون ايضا من فواعل اخرى من غير الدول ، ومن قضايا اكثر تعقيدا من القضايا السائدة في العلاقات الدولية.

ان الخيارات التي تطرح امام تشكيل النظام العالمي عدة ، وهي تتطلب في الغالب ان يعاد النظر بالامم المتحدة او ان تتشكل منظمة جديدة قادرة على ادارة العالم بالالفية الراهنة ، لان الامم المتحدة هي بكل الاحوال منظمة لتسوية نتائج الحرب العالمية الثانية ، وهي منظمة تقليدية تتعامل مع الدول ، ولا يمكنها ان تتفاعل مع غلبة لتفاعلات الفواعل من غير الدول ، اي انها تحتاج الى معالجة جذرية تتعلق بالميثاق والاختصاصات ، ومدى استقلالها عن القوى الكبرى وخاصة الاعضاء الدائمة في مجلس الامن (27).

ان الخيارات التي يمكن ان تتشكل بموجبها النظام العالمي متعددة ، وكل احتمال يفيد ان النظام سينفتح على احتمال محدد ، ولكل منها مؤشراتته ، ويمكن استعراضها بشكل مبسط هنا وكالاتي:

1. الفوضى ، اي احتمال بروز مظاهر الفوضى (28) ، ولا يكون هنالك مركز يمكنه ان يضبط

التفاعلات العالمية بين الفواعل المختلفة ، ويات ذلك نتيجة عدم القدرة على انتاج مؤسسات فوقية بشكل تكون قادرة على ادارة النظام العالمي ، وعدم وجود قوة يمكنها ان تحتكر مصادر القوة ، اي



عدم النجاح في ايجاد مراكز استقطاب مهمة قادرة على التعامل مع النزاعات ، وضبط التفاعلات المختلفة ، ومثل هذا الاحتمال قائم لكنه ضعيف في المستقبل القريب ، اذ لا توجد مؤشرات على حدوثه الا في حالة انتكاس وضع الولايات المتحدة جراء حدوث ازمات خطيرة لا تستطيع الصمود امامها ، الى جانب تطورات خطيرة يمكن ان ترافق الحرب الاوكرانية في شرق اوروبا ، الى جانب حدوث ازمات خطيرة في شرق اسيا مرتبطة بالصين وتعاملها مع النزاعات الاقليمية ،.. في هذه الحالة فان الصين ستجد نفسها في مواجهة نظام مرتبك ومعقد ، وقد تدخل في نزاعات حادة مع اليابان والهند ودول جنوب شرق اسيا ، او مع بعضها ، وفي كل الاحوال لا يمكن ان يظهر نظام عالمي قادر على ضبط تفاعلات الصراع التي يمكن ان تظهر في ضوء هذا الاحتمال.

2. التعددية ، اذ يمكن ان تبرز في النظام العالمي تعددية قطبية مرحلية ، اي بروز مراكز استقطاب مهمة تكون قادرة على ان تحقق توازن فيما بينها ، وفقا لرؤية جديدة تختلف عما تعارف عليه العالم سابقا ، فالتعددية في الانظمة الدولية القديمة تقوم على وجود التوازنات بين الاقطاب ، لكن في التعددية القادمة يمكن ان يسود بين الفواعل القطبية الجديدة توزيع للاعباء وتوزيع للمهام ، وتدخل الاقطاب لفرض تسويات مناسبة في حالات النزاع ، لان كلف النزاعات مرتفعة خاصة بين القوى الكبرى ، ويمكن ان يحدث هنا اعادة تنظيم المنظمة الاممية وتحديثها لتكون بمستوى يسمح لها بالقفز على الاخفاق الذي ظهر في ادارة الحرب الاوكرانية عام 2022 ، لان القوى الكبرى على وجه الخصوص اخذت تدرك ان واحدة من مؤشرات الاخفاق هي منح حق الفيتو في مجلس الامن لعدد من الدول التي تظهر في علاقاتها نزاعات ، ولا يمكن ان يصدر قرار من المنظمة الدولية ملزم للجميع ، وهو ما يتطلب تحديث المنظمة او اخفاقها وظهور اخرى بديلة عنها. ان فرص ظهور تعددية قطبية امر ممكن<sup>(29)</sup> ، فعالم اليوم دينامي ، اذ توجد فيه الولايات المتحدة ، واوروبا ، والى جانبها روسيا والصين ، وتلك القوى تدرك ان النظام لا يدار بالنزاعات ، انما يمكن الضغط والمساومة فيه ، وهو يتطلب توزيع الاعباء وتوزيع المغام ، بين القوى الكبرى ، وهنا الصين ستكون رابح كبير من مثل هكذا تحول ، لان النظام القائم فيه مركزية غربية كبيرة ، وقبول التعددية يعني قبول ان تكون الصين مشارك في ادارة النظام ، وهو ما يعني تغيير مركزية الغرب في النظام لصالح بروز تعددية متنوعة ثقافيا وحضاريا.

3. كما يمكن ان تبرز ثنائية قطبية : امريكية-صينية، اذ ستكون القطب الثاني في النظام هي الصين ، ومثل هذا التحول متوقع في السنوات القادمة ، وتشير الاستراتيجية القومية الامريكية للامن القومي

لسنة 2022 ان ابرز منافس للولايات المتحدة هي الصين وليست روسيا ، لان الصين تمتلك الامكانيات والرؤية لما تريده في العالم<sup>(30)</sup>، فالصين لا تتطلق من صيغة فرض نفسها بالقوة على العالم ، انما باتجاه فرض نفسها بحكم الامر الواقع على العالم ، اي التغيير المتدرج السلمي ، وهي قد وصلت الى مرحلة اصبحت تنافس الولايات المتحدة في مختلف مناطق العالم وقضاياها ، اذ لا يمكن تجاهل وجود الصين ، ولا حتى تجاهل طموحاتها ، وهو ما يظهر من خلال عدم الصدام معها ، انما العمل على احتوائها.

4. القطبية الاحادية ، وهو احتمال اخر ممكن ان يظهر في السنين القليلة القادمة ، ومضمونه ان تستمر الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي<sup>(31)</sup>، وربما يفتح النظام على قطبية احادية مغايرة لما موجود ، اذ يمكن ان يعاد صياغة القطبية لتبرز الصين على قمة الهرم ، في حالتين ، ان اصاب الولايات المتحدة ازمت خطيرة تجعلها تتراجع بحدة ، او ان نجحت الصين في تحقيق الريادة في سباق التنافس مع القوى الغربية، وتحقيق السبق في تنظيم النظام الاقليمي الذي تواجد به ، اي ان نجحت الصين في ادارة مقومات القوة والتنافس وتزيح الولايات المتحدة بشكل سلمي من قمة الهرم العالمي ومن منطقة شرق وجنوب شرق اسيا ، .. وفي حال استمرت الولايات المتحدة على قمة الهرم فان الصين ستبقى اقوى منافس لها ، وستبقى تعمل على تعزيز قدراتها ، والتوسع السلمي عالميا ، وبضمنه التوسع في شرق وجنوب شرق اسيا ، الى ان تكون قادرة على ازاحة الولايات المتحدة ، اما ان اسست الصين القطبية على حساب تراجع الولايات المتحدة فان العالم سيكون امام واقع جديد ، وسيكون على الصين تحمل اعباء ادارة العالم ونزاعاته ، واعادة تكييف القيم التي سادت العالم لعدة قرون والمرتكزة على مركزية العالم الغربي.

ان تحقق احد تلك الاحتمالات هي مسألة تتوقف على المؤشرات المتاحة ، فالنظام الدولي والعلاقات الدولية ما زال يمثل جزء مهم من اعادة تشكيل النظام العالمي ، ولا يمكن استبعاد اهمية ادوار الفواعل من غير الدول ، ولا اهمية الموضوعات والقضايا التي اخذت تبرز في التفاعلات العالمية ، فعلى صعيد الفواعل من غير الدول ، فانها تضغط من اجل تقليل حضور السيادة ، وهنا فان بروز احد انما القطبية لا يعني انه سيكون حضور السيادة في العالم بشكلها المطلق ، انما هناك وقائع تشير الى المرونة والنسبية ، والاهم ان هنالك تداخل كبير في المصالح افقيا وعموديا بين الدول ، وبينها وبين الفواعل من غير الدول، والقضايا العالمية البارزة اليوم تفرض حضورها على الدول في وجوب التقيد بها ، فرغم ان الصين دولة شيوعية الا انها لا تظهر صداما مع المفاهيم الحقوقية للانسان ، ولا تظهر صداما مع الاعتبارات البيئية ، .. فتلك القضايا

تتوقف عندها الصين بالتقدير ، ولا تقفز عليها ، فعلى صعيد البيئة مثلا فان الصين شرعت منذ عدة سنوات بزيادة كبيرة في الاستثمارات في الطاقة البديلة وصولا الى خفض انبعاث الغازات الدفيئة عبر تقليل استخدام النفط والفحم حتى منتصف القرن الحالي التزاما بالمعايير العالمية للمناخ<sup>(32)</sup>، كما تلتزم الصين بالمعايير والقيم العالمية باعتبارها طرفا مسؤولا في عالم اليوم ، وهو ما يتمثل بالتزامها بمعايير التنافسية الدولية وسعيها لان تكون سلعا اكثر تنافسية ، كما انها تعمل على تسويق انموذجها القيمي الى العالم من خلال تقديمها مزيدا من الدعم لمعاهد كونفشيوس البالغة نحو 550 معهدا منتشرا حول العالم<sup>(33)</sup>، يقوم بتعليم اللغة والثقافة والحضارة الصينية عالميا ليكون العالم مستعدا لصعود الصين في السنوات القادمة.

ان كل تلك الاحتمالات ممكنة ، وتتوقف الى حد كبير على ما يمكن ان تكون عليه الصين مستقبلا، وبضمنه كيف سيكون حال القوى الفاعلة الاخرى واهمها الولايات المتحدة.

#### الخاتمة:

تناول البحث بالتحليل موضوع علاقة الصين بتشكيل النظام العالمي القادم ، وكيف ان الصين قد نمت خلال العقود الاخيرة بمعدلات كبيرة لتنتقل من كونها قوة اقليمية ، رغم انها كانت دولة نووية ودائمة العضوية بمجلس الامن ، الى كونها قوة عالمية .

ان الصين تعيش مفارقة كبيرة ، فهي من جانب تنمو بمعدلات كبيرة ، وفي كل قارات العالم ، الا انها تدرك انها مقيدة ببيئتها الاقليمية ، ففي الشمال توجد روسيا القوة النووية الكبرى والعضو الدائم في مجلس الامن ، وصاحبة التاريخ الامبراطوري لعدة قرون مضت ، والى شرقها اليابان ذات التاريخ الامبراطوري ، والذي انتصرت خلاله على الصين مرتين ، في حرب العام 1894-1895 ، وقبل الحرب العالمية الثانية ، وهي القوة التكنولوجية والاقتصادية والمالية الكبيرة ، التي تحتاج الى قرار سياسي لتتحول الى قوة عسكرية ونووية كبرى ، والى جنوب غربها الهند الدولة الاقليمية الكبرى النامية بقوة ، والتي تطمح ان تتحول الى قوة كبرى في غضون العقدين القادمين ، وهي اي الهند تمثل لوحدها قارة بسبب الحجم الجغرافي والموقع وعدد السكان والتنوع والموارد ، ناهيك عن احاطة الصين بعدد كبير من القيود في جنوبها عبر بحر الصين والممرات المائية وتنازع السيادة مع دول اغلبها تعد حليفة تقليديا للولايات المتحدة ، الى انب وجود قيود ومحددات ونزاعات كبرى داخل الصين والتي تتمثل بالايغور في شمال غرب الصين والتبت في غرب الصين ، وكلاهما لا ينسجم مع تكوين الصين وسياساتها الداخلية ويبحث عن مزيد من تحقيق الذات ، سواء في اطار الخصوصية الصينية او بالاستقلال عن الصين، ناهيك عن الاشكاليات التي رافقت ضم هونك كونك للصين

، والاشكاليات التي يمكن ان ترافق ضم تايوان للصين، والتي تعد طموح صيني يمكن ان يدخل حيز التنفيذ في السنوات القليلة القادمة.

ان تتبع مكانة الصين ، يلاحظ انها ترتبط بمقومات قوة الصين وعلاقاتها وتحالفاتها وطموحاتها ، فالصين سياسيا تمتلك رؤية لما تريده عالميا ، كما اوضحته استراتيجية الامن القومي الامريكي لعام 2022 ، فهي تريد ان تصل بشكل طبيعي الى مرتبة القوة العالمية ، وتزيج بشكل طبيعي القوة الامريكية ، بل وتزيج عموم الغرب عن قمة الهرم الدولي ، وليكون القرن الحالي والقرون الاخرى قرون هيمنة او قيادة اسيا للعالم.

وعسكريا اوضح البحث عن الصين شرعت منذ الالفية الجديدة بتحديث قوتها العسكرية ، لتنتقل من خصائص الكم الى خصائص النوع والقدرة على الانتشار والتعامل مع مجموعة واسعة من التحديات والتهديدات ، واستمر نهجها في زيادة الانفاق العسكري بشكل كبير ، واتجهت الى بناء القدرات الاستراتيجية ، ومنها : بناء حاملات الطائرات ليكون لها قدرة على الانتشار في محيط عالمي كبير ، كما انها وسعت من نطاق صواريخها الباليستية ، واصبحت واحدة من كبريات الدول في الصناعات الفضائية ، واتجهت الى زيادة توظيف المعرفة في الصناعات العسكرية عندما شرعت في بناء الجيل الخامس من منظومات التسليح وخاصة القاذفات الاستراتيجية ، اي تلك التي تعتمد على الذكاء الصناعي ويتوقع ان تكون داخلة في الخدمة نهاية هذا العقد (العقد الثالث من هذا القرن) ، كما شرعت ببناء اكثر من قاعدة خارج حدودها ( في جيبوتي وباكستان) ووقعت اتفاق اممي مع جزر سليمان في جنوب غرب المحيط الهادي ..

واقصاديا ، يتضح ان الصين انتقلت من كونها تعرف نفسها ضمن الدول النامية الى كونها تريد ان تصبح مركز عالمي ، فشرعت بتنفي مبادرة الحزام والطريق عام 2013 ، وشرعت بضخ عملتها لتكون عملة عالمية في اطار سلة عملات صندوق النقد الدولي في العام 2015 ، وشرعت بالضغط على الدول الاخرى للتعامل باليوان في سلة الطاقة التي تتعامل بها بورصة شنغهاي للطاقة منذ العام 2018 ، واخذت شركاتها تقوم بشراء حقوق الاستثمار والانتاج والتصدير في الطاقة في عدد كبير من الدول لتؤمن الصين حاجتها من الطاقة في المستقبل ، ونتاجها المحلي ينمو بمعدلات كبيرة رغم الازمات العالمية ، وحجم تجارتها يزداد ، وكلاهما يمكن ان يكون الاكبر عالميا في غضون عدة سنوات قادمة، ولديها اضعف احتياطي من العملات الاجنبية الذي ان طرحته للبيع عالميا ستتسبب بمشكلات كبيرة للاقتصاد الامريكي ، كما انها واحدة من اكبر موردي المعادن النادرة التي يقف على وجودها الكثير من الصناعات الالكترونية والمدنية والعسكرية ..

ان الصين اليوم ما زالت لم تضع لها خيار عسكري في التعامل مع النزاعات العالمية او في الدفاع عن مصالحها، الا انها عبرت في شهر اب 2022 عن امكانية لجوئها الى الخيار العسكري لادارة مصالحها والدفاع عنها عندما اقدم عدد من مسؤولية الولايات المتحدة التشريعيين على زيارة تايوان ، فقامت الصين بعزل تايوان عسكريا في تحدي للسياسة الامريكية ، وهو نهج ان تحقق سيفيد بتراجع الولايات المتحدة ، وان جنوب شرق اسيا سيصبح تحت هيمنة الصين.

ان العالم يتجه منذ عدة عقود نحو مزيد من العالمية على صعد: تراجع المفاهيم التقليدية للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وذلك باعتماد الامم المتحدة لنهج التدخل لاغراض انسانية والتدخل تحت غطاء نهج مسؤولية الحماية ، والاعتمادية المتبادلة ، وتزايد ادوار الفواعل من غير الدول ، والاتجاه الى تعظيم خيار التنافسية بين الدول والفواعل من غير الدول وخاصة الشركات الكبرى ، الى جانب الاتجاه الى تقديم معايير عالمية يتوجب على دول العالم الالتزام بها ، ناهيك عن بروز مؤسسات الحكم العالمي التي تتجه الى فرض ارادة عليا على الدول وتتعامل في احيان مع المواطنين بعيدا عن معنى السيادة ومضمونها ومنها المحكمة الجنائية الدولية ، وغيرها.

ان العالم القادم يمكن ان يفتح بشكل اكبر على عد من الخيارات ، ومنها : احتمال بروز مظاهر الفوضى نتيجة عدم القدرة على انتاج مؤسسات فوقية بشكل تكون قادرة على ادارة النظام العالمي ، ويمكن ان تبرز فيه تعددية قطبية مرحلية ، كما يمكن ان تبرز ثنائية قطبية : امريكية-صينية، ويمكن ان تبرز فيه احادية قطبية جديدة ان نجحت الصين في ادارة مقومات القوة والتنافس وتزيح الولايات المتحدة بشكل متدرج من قمة الهرم العالمي ومن منطقة شرق وجنوب شرق اسيا ، ..

ان الصين اليوم تنمو قوتها بمعدلات كبيرة ، وهي تنتشر حضورها وتأثيرها عالميا ، ومن ثم فلا يمكن ان يكون النظام القادم بعيدا عن حضور الصين في تشكيله ، سواء على الصعيد الامني او السياسي او الاقتصادي او الثقافي ، لانها تكاد تمثل ثقل كبير نسبيا في التفاعلات العالمية .

والاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي:

(1) ان الصين قوة كبرى في النظام العالمي ، استطاعت ان تنطلق من تحديث قدراتها اقلتصادية بعد العام 1978 ، ثم انطلقت في تحديث قدراتها العسكرية ، والاتجاه الى تقديم نفسها ثقافيا للعالم من خلال معاهد

كونفوشيوس التي تقدم اللغة والثقافة والحضارة للعالم ، ويتوقع ان تقدم نفسها سياسيا في السنين القادمة بما يسمح لها بفرض حضورها بشكل طبيعي من دون الحاجة الى الخيارات القسرية.

(2) ان الصين تمتلك رؤية للنظام العالمي ولما تريده ، وهي لا تتجه الى فرض الهيمنة على غرار الانموذج الغربي انما تدعو الى اليوم الى خيارات المشاركة والتعاون، وهي تمتلك بشكل متزايد لادوات فرض حضورها عالميا.

(3) ان استراتيجيات الصين ، كما تظهره تعاملاتها السابقة انها تتجه الى زيادة قوتها ، ومن ثم ستضطر القوى الاخرى الى الانسحاب المتدرج امام النمو المتدرج لقوة الصين ، واليوم الصين قوة عسكرية كبرى في مياه بحر الصين ، وكلما نمت قوتها العسكرية كلما كان ذلك على حساب قوة القوى الكبرى الاخرى وتحديدا الولايات المتحدة ، والاتجاه الذي تعتمده الصين هو خيار الاحلال السلمي الطبيعي المتدرج، بدلا من خيار المواجهة العسكرية البمباشرة.

(4) ان العالم يتجه الى مزيد من التعقيد في وجوده ، فالكثير من المفاهيم المرتبطة بالعامل الدولي اخذت تتراجع ، وليظهر بشكل متزايد نظام عالمي اكثر سعة وتعقيد ، ومفاهيمه تظهر ان العالم قرية صغيرة ، لا يمكن ان يتشكل فقط من الدول ، ولا يمكن ان يتشكل فقط من القوى الغربية ، ولا يمكن الاستمرار بتبني القيم التي كانت تسود العلاقات الدولية في العهد الويستقالي ، الذي استمر الى نهاية الحرب الباردة ، ومن بينها ان الفاعل في المجتمع العالمي لم يعد الدولة فقط ، ولا يمكن التذرع بالسيادة لتحصين فعل الدولة في مواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية ، وان العالم اليوم قرية واحدة يسودها التنافس.

(5) اليوم يوجد الكثير من التنافس بين القوى الفاعلة ، لاعادة تشكيل النظام العالمي ، منها الفواعل من الدول والفواعل من غير الدول ، واتجهت الارادة الانسانية لانشاء بعضا من المؤسسات العابرة للسيادة ومنها المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وغيرها ، التي يطلق عليها مؤسسات الحكم العالمي. تلك المؤسسات تفرض قيم مختلفة عما تعارفت عليه الدول في عصر السيادة التقليدي او عصر العلاقات الدولية التقليدي.

(6) ان النظام العالمي الذي يتشكل منذ عدة عقود ، ومزايه الانفتاح ، وعدم وجود مركز للتفاعل ، والتنافس ، وسعة حضور الفواعل من غير الدول ، .. يمكن ان يكون قد نضج بشكل اكبر في المستقبل ، وهو يحتاج تحديث للمنظمات التقليدية ومنها الامم المتحدة ، لتكون قادرة بميثاقها والتزاماتها واختصاصاتها على ادارة النظام في المستقبل ، وبالخصوص ادارة النزاعات واحتواءها وانهاؤها ، وادارة علاقات التعاون بين الفواعل المختلفة ، واشاعة انماط قيم مناسبة للتنوع الذي يسود الارض.

(7) ان مستقبل النظام العالمي ، يتوزع بين عدة خيارات ومنها : احتمال الفوضى اي عدم النجاح في ايجاد مراكز استقطاب مهمة قادرة على التعامل مع النزاعات ، او يمكن ان تبرز تعددية قطبية اي بروز مراكز استقطاب مهمة تكون قادرة على ان تحقق توازن فيما بينها وفقا لرؤية جديدة عما تعارف عليه العالم سابقا من وجود التوازنات بين اقطاب التعددية القطبية انما يسود بين الفواعل القطبية الجديدة تفاعلات تكون قادرة على توزيع الاعباء وتوزيع المهام وفرض تسويات مناسبة في حالات النزاع وبضمنه تحديث المنظمة الاممية لتكون قادرة على ادارة العالم بعد عجزها عن ادارة الحرب الاوكرانية عام 2022 ، ويمكن ان يتجه النظام الى الثنائية القطبية والتي ستكون القطب الثاني فيه الصين ، ويمكن ان تنسحب الولايات المتحدة بسرعة وتصعد الصين بشكل كبير ، وكل تلك الاحتمالات ممكنة ، وتتوقف الى حد كبير على ما يمكن ان تكون عليه الصين مستقبلا.

(8) ان الاحتمال الاكثر توقعا للنظام العالمي القادم هو بروز الصين لتكون فاعل كبير ، يمكنه ان يتفاعل عبر القارات والدول والشعوب المختلفة ، ولقد استطاعت الصين ان تدير النمو الاقتصادي بشكل مناسب بعد الازمات اقلاتصادية للاعوام 2008 و 2020 ، وبعد قدرتها على ادارة الملف الصحي بعد جائحة كورونا عام 2020 ، وبعد قدرتها على اجراء تحديث كبير لقدراتها العسكرية ..

## الهوامش

- <sup>1</sup> - مايكل هنريك فون ناوك هوف، المعادن الإستراتيجية والمعادن الارضية النادرة ، ترجمة حسام الشيمي ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، 2022، ص103.  
وللمزيد: رمزي محمود، صراع أمريكا ... والصين: على عرش الاقتصاد العالمي ، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي 2022، ص117.118.
- <sup>2</sup> - حنان صبحي عبد الباقي حسن، مشكلة الإيغور وابعادها الجيوبولتيكية من المنظور الصيني، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=67829>
- <sup>3</sup> - تعداد السكان، الإجمالي - China ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CN>
- <sup>4</sup> - كيلبي نغ، الصين: انخفاض عدد سكان البلاد للمرة الأولى منذ ستين عاماً، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-64303116>
- <sup>5</sup> - Sara Hsu , Foreign Firms Wary Of 'Made In China 2025,' But It May Be China's Best Chance At Innovation, Forbes, mar 2023, In: <https://www.forbes.com/sites/sarahsu/2017/03/10/foreign-firms-wary-of-made-in-china-2025-but-it-may-be-chinas-best-chance-at-innovation/>  
And: Scott Kennedy, Made in China 2025, Center for Strategic & International Studies, Jun 2022, In: <https://www.csis.org/analysis/made-china-2025>
- <sup>6</sup> - إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) - China, World, United States - موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2021&locations=CN-1W-US&start=1989>
- <sup>7</sup> - التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) - China, United States - موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?end=2021&locations=CN-US&start=1988>

<sup>8</sup>- GlobalCompetitivenessReport, World Economic Forum, Geneva, Switzerland 2010, 2011, 2019.

<sup>9</sup> - إجمالي الاحتياطيات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - China ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?end=2021&locations=CN&start=1988>

<sup>10</sup>- Major foreign holders U.S. treasury securities 2022 – Statista, Statista - The Statistics Portal for Market Data, Market, jan 2023, in: <https://www.statista.com/statistics/246420/major-foreign-holders-of-us-treasury-debt/>

<sup>11</sup> - الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) - China ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=CN> وايضا : معهد ستوكهولم: الإنفاق العسكري العالمي يرتفع إلى 2 تريليون دولار في 2020، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://www.almayadeen.net/press/foreignpress/1473983>

<sup>12</sup>- Matthew P. Funaiole , Joseph S. Bermudez Jr. , and Brian Hart, Signs Point to China's Third Aircraft Carrier Launching Soon, Center for Strategic & International Studies, Nov 2022, in : <https://www.csis.org/analysis/signs-point-chinas-third-aircraft-carrier-launching-soon>

and: China upgrades its naval force with its first indigenous aircraft carrier, Oct 2022, in: <https://www.npr.org/2022/06/17/1105786322/chinas-upgrades-its-naval-force-with-its-first-indigenous-aircraft-carrier>

<sup>13</sup>- عمرو عبد العاطي، كيف ستتعامل واشنطن مع تنامي القدرات النووية الصينية؟، إنترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، بتاريخ 3 شباط 2023، على الرابط: <https://www.interregional.com>

<sup>14</sup>- الرؤية الأمريكية للقدرات النووية الصينية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 7 شباط 2023، على الرابط: <https://rawabetcenter.com/archives/155306>

<sup>15</sup>- تقرير : حرب القواعد.. أبرز الدول التي تريد الصين تأسيس وجود عسكري بها، وما هي خطة أمريكا المضادة؟، بتاريخ 7 شباط 2023، على الرابط: <https://arabicpost.net/2023/03/02>

<sup>16</sup>- Rush Doshi, Emily De La Bruyère, Nathan Picarsic, And John Ferguson, China As A “Cyber Great Power” Beijing’s Two Voices In Telecommunications, Brookings Institution, April 2021, in: [https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/04/FP\\_20210405\\_china\\_cyber\\_power.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/04/FP_20210405_china_cyber_power.pdf)

<sup>17</sup>- علي بشار اغوان (محرر)، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، عمان ، دار الرمال للنشر والتوزيع، 2021، ص81.

<sup>18</sup> - عادل حمزة عثمان، التدخل الانساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد 2، المجلد 21، جامعة بغداد، 2010، ص452.

<sup>19</sup> - سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الانساني ومسؤولية الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، المجلد 6، جامعة القادسية، 2015، ص97.

<sup>20</sup> -لطيفة مصباح حمير، دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة، القاهرة ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2010 ، ص145.

<sup>21</sup> -عبد العزيز بن محمد الصغير، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين، القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2015 ، ص187.

وللمزيد: جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتأثيرها على النظم القانونية في الأقطار العربية: دراسة مقارنة، القاهرة ، بورصة الكتب للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص107.

<sup>22</sup> -إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015 ، ص138. وللمزيد: هرفريد مونكلر ، إمبراطوريات: منطق السيادة الكونية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة، ترجمة عبدالسلام حيدر، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2020 ، ص46.

<sup>23</sup> -عبد الرحيم رحموني وآخرون ، القضايا العربية المعاصرة : الرهانات والتحديات، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020 ، ص120.

<sup>24</sup> -عبد القادر الهواري، مناخ الأرض 2150 ، القاهرة ، ببلومانيا للنشر والتوزيع، 2019 ، ص72.



- 25- عبد علي محمد سواوي ، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2017 ، ص55-56.
- 26- جوزيف س . ناي، جون د. دوناھيو ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح ، الرياض، العبيكان ، 2002، ص234.
- 27- حميد الراوي ، الأمم المتحدة بين الإصلاح وتدني المسؤولية القانونية والأخلاقية، عمان ، الآن ناشرون وموزعون، 2019 ، ص146.
- وللمزيد: زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015 ، ص112.
- 28- خضر عباس عطوان، صالح عباس الطائي ، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، قضايا سياسية، العدد 1، المجلد 25، جامعة النهدين ، 2011، ص22-23.
- 29- علي بشار اغوان (محرر)، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، مصدر سبق ذكره ، ص594.
- وللمزيد: السيد ياسين ، تحولات الأمم والمستقبل العالمي، الجزيرة ، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، 2010، ص62.
- 30- ملخص استراتيجية الأمن القومي الأمريكي (أكتوبر 2022)، ترجمة وتلخيص المجموعة المستقلة للأبحاث IACSS، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://iicss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022>
- وللمزيد: عادل رفيق ، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي-2022 (1)، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: [/https://eipss-eg.org/-2022-1](https://eipss-eg.org/-2022-1)
- 31- علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022 ، على الرابط: <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue031/Pages/art01.aspx>
- وللمزيد: زكراء مقيدش، تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطبية ، مجلة مدارات سياسية ، العدد 6 ، الجزائر ، 2022، ص206-209.
- 32- تحول الصين إلى اقتصاد منخفض الكربون وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ يتطلب تحولات في الموارد والتقنيات ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022 ، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/12/china-s-transition-to-a-low-carbon-economy-and-climate-resilience-needs-shifts-in-resources-and-technologies>
- 33- معاهد كونفوشيوس الصينية تحت المراقبة بشبهة التدخل لحساب بكين، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/culture/2022/10/9>

### قائمة المصادر:

الكتب باللغة العربية:

- (1) إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015
- (2) جابر بن خلفان بن سالم الهطالي، العولمة وتأثيرها على النظم القانونية في الأقطار العربية: دراسة مقارنة، القاهرة ، بورصة الكتب للنشر والتوزيع ، 2015
- (3) جوزيف س . ناي، جون د. دوناھيو ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح ، الرياض، العبيكان ، 2002
- (4) حميد الراوي ، الأمم المتحدة بين الإصلاح وتدني المسؤولية القانونية والأخلاقية، عمان ، الآن ناشرون وموزعون، 2019
- (5) رمزي محمود، صراع أمريكا ... والصين: على عرش الاقتصاد العالمي ، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي 2022
- (6) زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015
- (7) السيد ياسين ، تحولات الأمم والمستقبل العالمي، الجزيرة ، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع ، 2010
- (8) عبد الرحيم رحوموني وآخرون ، القضايا العربية المعاصرة : الرهانات والتحديات، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020
- (9) عبد العزيز بن محمد الصغير، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقہ الإسلامي، القاهرة ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2015
- (10) عبد القادر الهواري، مناخ الأرض 2150 ، القاهرة ، ببلومانيا للنشر والتوزيع، 2019
- (11) عبد علي محمد سواوي ، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2017

- 12) علي بشار اغوان (محرر)، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، عمان ، دار الرمال للنشر والتوزيع، 2021
- 13) لطيفة مصباح حمير، دور المنظمات الدولية في حل مشكلة حقوق الإنسان في عصر العولمة، القاهرة ، الاكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2010
- 14) مايكل هنريك فون ناوك هوف، المعادن الإستراتيجية والمعادن الارضية النادرة ، ترجمة حسام الشيمي ، القاهرة ، مجموعة النيل العربية، 2022
- 15) هرفريد مونكلر ، إمبراطوريات: منطق السيادة الكونية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة، ترجمة عبدالسلام حيدر، القاهرة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، 2020

الدوريات باللغة العربية:

1. خضر عباس عطوان، صالح عباس الطائي ، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، قضايا سياسية، العدد 1، المجلد 25، جامعة النهدين ، 2011
2. زكراء مقيدش، تأثير توازن القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطبية ، مجلة مدارات سياسية ، العدد 6 ، الجزائر ، 2022
3. سلافة طارق الشعلان، مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الانساني ومسؤولية الحماية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 1، المجلد 6، جامعة القادسية، 2015
4. عادل حمزة عثمان، التدخل الانساني بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات السياسية، مجلة كلية التربية للبنات، العدد 2، المجلد 21، جامعة بغداد، 2010

مقالات الانترنت:

- 1) إجمالي الاحتياطات مطروحاً منها الذهب (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) - China ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?end=2021&locations=CN&start=1988>
- 2) إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) - China, World, United States ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?end=2021&locations=CN-1W-US&start=1989>
- 3) الإنفاق العسكري (% من إجمالي الناتج المحلي) - China ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=CN>
- 4) التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) - China, United States ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?end=2021&locations=CN-US&start=1988>
- 5) تحول الصين إلى اقتصاد منخفض الكربون وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ يتطلب تحولات في الموارد والتقنيات ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2022/10/12/china-s-transition-to-a-low-carbon-economy-and-climate-resilience-needs-shifts-in-resources-and-technologies>
- 6) تعداد السكان، الإجمالي - China ، موقع البنك الدولي، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=CN>
- 7) تقرير : حرب القواعد.. أبرز الدول التي تريد الصين تأسيس وجود عسكري بها، وما هي خطة أمريكا المضادة؟. بتاريخ 7 شباط 2023، على الرابط: <https://arabicpost.net/2023/03/02/>
- 8) حنان صبحي عبد الباقي حسن، مشكلة الإيغور وابعادها الجيوبولتيكية من المنظور الصيني، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=67829>
- 9) الرؤية الأمريكية للقدرة النووية الصينية، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 7 شباط 2023، على الرابط: <https://rawabetcenter.com/archives/155306>
- 10) عادل رفيق ، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي-2022 (1)، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://eipss-eg.org/-2022-1/>

- 11) علي الجرباوي، الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن، مجلة سياسات عربية، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue031/Pages/art01.aspx>
- 12) عمرو عبد العاطي، كيف ستتعامل واشنطن مع تنامي القدرات النووية الصينية؟، إنترريجنال للتحليلات الاستراتيجية، بتاريخ 3 شباط 2023، على الرابط: <https://www.interregional.com/>
- 13) كيلي نغ، الصين: انخفاض عدد سكان البلاد للمرة الأولى منذ ستين عاماً، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-64303116>
- 14) معاهد كونفوشيوس الصينية تحت المراقبة بشبهة التدخل لحساب بكين، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/culture/2022/10/9/>
- 15) معهد ستوكهولم: الإنفاق العسكري العالمي يرتفع إلى 2 تريليون دولار في 2020، بتاريخ 22 شباط 2023، على الرابط: <https://www.almayadeen.net/press/foreignpress/1473983>
- 16) ملخص إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي (أكتوبر 2022)، ترجمة وتلخيص المجموعة المستقلة للأبحاث IIACSS، بتاريخ 3 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://iiacss.org/ar/national-security-strategy-usa-2022>

المصادر باللغة الانكليزية:

1. China upgrades its naval force with its first indigenous aircraft carrier, Oct 2022, in: <https://www.npr.org/2022/06/17/1105786322/chinas-upgrades-its-naval-force-with-its-first-indigenous-aircraft-carrier>
2. GlobalCompetitivenessReport, World Economic Forum, Geneva, Switzerland 2010, 2011, 2019.
3. Major foreign holders U.S. treasury securities 2022 – Statista, Statista - The Statistics Portal for Market Data, Market, jan 2023, in: <https://www.statista.com/statistics/246420/major-foreign-holders-of-us-treasury-debt/>
4. Matthew P. Funaiole , Joseph S. Bermudez Jr. , and Brian Hart, Signs Point to China's Third Aircraft Carrier Launching Soon, Center for Strategic & International Studies, Nov 2022, in : <https://www.csis.org/analysis/signs-point-chinas-third-aircraft-carrier-launching-soon>
5. Rush Doshi, Emily De La Bruyère, Nathan Picarsic, And John Ferguson, China As A “Cyber Great Power” Beijing’s Two Voices In Telecommunications, Brookings Institution, April 2021, in: [https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/04/FP\\_20210405\\_china\\_cyber\\_power.pdf](https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/04/FP_20210405_china_cyber_power.pdf)
6. Sara Hsu , Foreign Firms Wary Of 'Made In China 2025,' But It May Be China's Best Chance At Innovation, Forbes, mar 2023, In: <https://www.forbes.com/sites/sarahsu/2017/03/10/foreign-firms-wary-of-made-in-china-2025-but-it-may-be-chinas-best-chance-at-innovation/>
7. Scott Kennedy, Made in China 2025, Center for Strategic & International Studies, Jun 2022, In: <https://www.csis.org/analysis/made-china-2025>
- 8.



تاريخ استلام البحث 2 / 12 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 7 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

**التطورات السياسية وانعكاسها على إدارة المرحلة الإنتقالية في مصر (دراسة تحليلية)**  
**Political developments and their reflection on the management of the transitional period in Egypt (An analytical study)**

أ.م.د منى جلال عواد

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

**Asst. Prof. Dr Mona Jalal Awwad**

University of Baghdad College of Political Science

الباحث حيدر جواد محمد

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

**Haider Jawad Muhammad**

University of Baghdad College of Political Science

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## المخلص

ان المرحلة الانتقالية ليست مرحلة واصلة بين مرحلتين فحسب، أو مرحلة تسيير أعمال، إنما هي انطلاقة إلى بناء جديد، وسعي إلى تكوين تعاهد سياسي ومجتمعي جديد في إطار استراتيجية واضحة، وفي إطار انتقال وخطوات تدريجية متراكمة يمكن أن تُحدث أثراً في عملية الإصلاح الجذري في المجتمع، إذ لا بد أن تكون المراحل الانتقالية مراحل مخططة ومدبرة وتقوم على الوصل بين الاستراتيجي والمرحلي، فنجاح المرحلة الانتقالية مرهون بالأدوار الايجابية التي تؤديها النخب السياسية، ذلك من خلال فتح حوار شامل مع جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاتفاق على خارطة طريق تنقل الدولة من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: "التغيير السياسي"، "التطورات السياسية"، "نتائج ومآلات المرحلة الانتقالية"

## Abstract

The transitional phase is not only a connecting phase between two phases, or a business process phase. Rather, the transitional phase is a start to a new construction, an effort to form a new political and societal contract within the framework of a clear strategy, and within the framework of transition and gradual accumulated steps that can have an impact on the reform process. Therefore, the transitional phases must be planned and orchestrated phases and based on the link between the strategic and the interim. The success of the transitional phase depends on the positive roles played by the political elites, by opening a comprehensive dialogue with all political and social actors and agreeing on a roadmap for moving the state out of the phase. Transition to the stage of democratic consolidation.

**Keywords:** "political change", "political developments", "results and outcomes of the transitional period"

## المقدمة

إن المرحلة الانتقالية في الدول العربية التي شهدت عملية التغيير السياسي، ومن ثم صراعات سياسية ضخمة منذ عام (2011) م، تعد من المراحل المهمة في تاريخها، بعد تخلي قيادات النظم السياسي السابقة عن السلطة، ومن ثم اتخذت الأمور بعدها مسارات مختلفة، بل ومتناقضة أحياناً حيث اتجهت بعضها للاستقرار بينما استمرت حالة الاضطراب في البعض الآخر وواجهت مخاطر وتحديات كبيرة، منها تحدي تكوين مؤسسات سياسية لديها القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، والتأسيس لانظمة سياسية قائمة على اسس دستورية وقانونية تعمل على تحقيق اهداف ومطالب الجماهير بانشاء نظام سياسي ديمقراطي تعددي، وخصوصاً انها جاءت قطعاً جذرياً مع نظام قديم يفقد لمعايير الحرية والديمقراطية،

تغلب عليه صفة الشمولية، لتحل محله حركات وقوى سياسية تدعو للإصلاح السياسي، وقامت هذه التحديات والمخاطر أساساً على نوع من التصدع الذي برز من خلال اختلاف الرؤى والاتجاهات الفكرية والسياسية، خصوصاً بين الإسلاميين والعلمانيين، وقد اختلفت آليات إدارة المرحلة الانتقالية من دولة إلى أخرى وبالتالي اختلف المسار ومن ثم النتائج، وما يسعى إليه هذا البحث هو معالجة قضية التطورات السياسية التي رافقت عملية التغيير السياسي في (مصر) بعد عام (2011) م، وتأثيرها على إدارة المرحلة الانتقالية، والآليات التي تم اتباعها في سبيل الانتقال إلى نظام ديمقراطي يلبي مطالب وتطلعات الجماهير، ولذلك سوف نتطرق إلى طبيعة المرحلة الانتقالية ومكوناتها، والعوامل الحاكمة لطبيعة تركيب المرحلة الانتقالية، ثم أبرز التحديات التي واجهتها وما آلت إليه من نتائج.

**مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الآتي: هل استطاعت (مصر) خلال المرحلة الانتقالية من التأسيس لنظام ديمقراطي ومؤسستي قادر على تحقيق مطالب الجماهير وإنشاء نظام سياسي قائم على أسس شرعية؟

**فرضية البحث:** أن نجاح المرحلة الانتقالية مرتبط بنجاح الثورة ليس في الإطاحة برأس النظام ولكن بالقدرة على تأسيس أنظمة ديمقراطية بديلة مع التمكين للثورة، باستعادة الإجماع الوطني ونبذ كل استقطاب أيديولوجي لمواجهة مؤامرات للثورة المضادة.

**مناهج البحث:** اقتضى إثبات فرضية البحث الاعتماد على منهج التحليل النظمي الذي يقوم على جمع المعلومات ومن ثم تحليلها وذلك للتوصل إلى النتائج، وذلك عن طريق بحث المدخلات القانونية للإصلاح الدستوري، وطبيعة المخرجات السياسية وتحليل الآليات التي تم اتباعها في إدارة هذه المرحلة وبيان مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة منه، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي اعتمد لدراسة المراحل التي مرت بها عملية بناء الدولة والنظام السياسي من خلال المرحلة الانتقالية.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة وتضمن المحور الأول آليات إدارة المرحلة الانتقالية، وببحث المحور الثاني مرحلة التأسيس والآليات الناشئة، وبينما تناول المحور الثالث نتائج ومآلات المرحلة الانتقالية.

### المحور الأول: آليات إدارة المرحلة الانتقالية

كان يوم الاحتفال بعيد الشرطة في يوم الثلاثاء (٢٥) كانون الثاني (٢٠١١) م، هو الشرارة الأولى لأحداث الثورة فيما سمي بيوم الغضب، إذ استمرت حركة الاحتجاج إلى اليوم الثاني، ولكن تم تفريقها بالقوة، فقد لجأت قوات الأمن المركزي إلى فض الاعتصام في ميدان التحرير بالقوة، وقد شملت الاحتجاجات محافظات أخرى فضلاً عن القاهرة، مثل دمياط وأسيوط والمحلة الكبرى والاسكندرية والمنصورة والسويس والاسماعيلية وطنطا<sup>(1)</sup>، لذا لم يكن غريباً أن تستمر الحركة الاحتجاجية وأن تشهد نقطة تحول ابتداء من يوم الجمعة الموافق (28) كانون الثاني (2011) م، ففي ذلك اليوم توجه الملايين عقب صلاة الجمعة لدعم المعتصمين في ميدان التحرير، وفي ذلك اليوم سمع لأول مرة شعار (يسقط

حسنى مبارك )، قرر مبارك استدعاء الجيش وفرض حظر التجول وفي هذه اللحظة تحديداً بدأت الوقفة الاحتجاجية تتحول إلى ثورة حقيقية، وخصوصاً بعدما عجز النظام الحاكم عن فهم ما يجري، ولم تتوقف المظاهرات والاعتصامات على الرغم من قطع وسائل الاتصال الإلكتروني وتوقف حركة القطارات، وتحدي المتظاهرون قرار حظر التجول رافعين شعار (ارحل)، هنا قرر مبارك تغيير أسلوبه في إدارة الأزمة وتوجه الى شعبه يوم (1) شباط (2011) م، بخطاب عاطفي ضمنه تنازلات جديدة لم ترق أيضا إلى مستوى الحدث، أشار فيه إلى أنه قرر الا يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة القادمة غير أن المعتصمين صمدوا وأكدوا تمسكهم برحيله وطالب بعض المتظاهرين بالزحف على القصر الجمهوري، وعندما أدركت قيادة الجيش أن الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي بدأ يخرج بالفعل عن نطاق السيطرة، وباتت مقتنعة بأن رحيل مبارك لم يعد أمراً يمكن تجنبه، قررت أن تأخذ بزمام المبادرة في يدها، فاجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة لأول مرة من دون رئيسه، وأصدر بياناً أطلق عليه (البيان رقم واحد) جاء نصه كالتالي (انطلاقاً من مسؤولية القوات المسلحة، والتزاماً بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصاً على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من شباط (2011) م المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه، وقرّر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته)، في تلك اللحظة تحديداً، أدرك كثيرون أن نهاية (حسنى مبارك) كحاكم لمصر باتت وشيكة، ولأن الجماهير كانت تستعد في اليوم التالي، (11) شباط (2011) م، لمظاهرات حملت وقتها مسميات عدة ( جمعة الزحف و جمعة الخلاص و جمعة النصر)<sup>(2)</sup>، وعلى اثر ذلك سرعان ما جاء الرد من خلال خطاب التحي الذي ألقاه اللواء (عمر سليمان)، نائب رئيس الجمهورية، ورد فيه ( أن الرئيس محمد حسنى مبارك فوض المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد)، وفي اليوم التالي للتحى أصدر هذا الأخير بياناً تعهد فيه بالإشراف على إدارة المرحلة الانتقالية، ونقل السلطة إلى رئيس منتخب، وذلك مع الإبقاء على الحكومة القائمة آنذاك، وهي حكومة الفريق أحمد شفيق لتصريف الأعمال، تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة التنفيذية والتشريعية بعد تحي مبارك عن الرئاسة في (11) شباط (2011)م، و قد رحب الكثير من عامة الناس بنقل السلطة إلى الجيش، فضلاً عن القوى السياسية وقوى شباب الثورة، خصوصاً أن موقف الجيش طوال أيام الثورة حشد له تأييداً شعبياً، وهو التأييد الذي جسده الشعار الذي كان يردد في ساحات الاحتجاج ( الجيش والشعب إيد واحدة )، وكانت القوى السياسية والشبابية تأمل في أن يحمي الجيش الثورة، ويدير المرحلة الانتقالية على نحو يحقق مطالبها، ويسلم السلطة للمدنيين بعد انتهاء المرحلة الانتقالية<sup>(3)</sup>.

وأدت ثورة (25) كانون الثاني إلى اعتقال رموز من عهد (حسنى مبارك) مثل (وزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير السياحة زهير جرانة، ووزير الإعلام أنس الفقي،

ورئيس الوزراء أحمد نظيف ، ورئيس مجلس الشعب المحلول ، أحمد فتحي سرار، والأمين السابق للتنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، ووزير البترول والثروة المعدنية الأسبق ، سامح فهمي)، وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود في (2011/2/28) م، قراراً بالتحفظ على أموال وجميع الممتلكات المنقولة، والعقارية، والنقدية، والأسهم، والسندات، ومختلف الأوراق المالية في البنوك والشركات وغيرها، المملوكة للرئيس السابق (حسني مبارك)، وزوجته سوزان ثابت، ونجليه علاء وجمال وزوجتيهما وأولادهما القصر، كما قرر النائب العام منع (مبارك وأسرته) من مغادرة البلاد ، وفي (2011/3/8) م، أيدت محكمة جنايات القاهرة قرار النائب العام ، كما قرر المجلس العسكري في (2011/4/6) م، تشكيل لجنة للتحقيق في ثروة (حسني مبارك) في إطار تحقيق شامل حول الفساد ، كما قدمت حكومة أحمد شفيق في (2011/2/24) م، اعتذاراً للشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تم ارتكابها في حقه طوال السنوات الماضية ، غير أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة استجاب للمطلب الرئيسي من ثورة (25) يناير في (2011/3/3) م، وأعلن قبول استقالة شفيق ، وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة (4).

يتكون (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) من (18) عضواً، ويرأسه المشير (حسين طنطاوي) وزير الدفاع ، ونائبه الفريق (سامي عنان)، رئيس الأركان ، ويضم قادة الأفرع الرئيسية في القوات المسلحة، بالإضافة إلى مساعدي الوزير، وهو هيئته غير معروفة لأغلب المصريين لأنها لا تجتمع إلا في أوقات الحرب، وليس معروفاً حتى الآلية التي يتم بها اتخاذ القرار داخل المجلس، هل يتم اتخاذه بالإجماع في كل القرارات، أم أن رئيس المجلس له الحق في الانفراد باتخاذ القرار، بمعنى هل التشاور إلزامي أم اختياري، كما ليس معروفاً أيضاً كيفية توزيع الملفات المهمة داخل المجلس، وإن كان بعض الأعضاء يبرزون في مجالات معينة أكثر من غيرها، كذلك ما يتعلق بتفويض السلطات والصلاحيات، وكيفية توزيعها بين المجلس والحكومة، كذلك ليس متداولاً آلية التجديد والتعيين داخل المجلس، هل يوجد التزام بسن التقاعد الرسمي، وما هو مصير العضو الذي يبلغ سن التقاعد، وهل تستوي الأصوات عند التصويت، أم يكون لبعضها أفضلية حسب الأقدمية والخبرة مثلاً، هذا الغموض في منظومة القرار داخل المجلس، تشكل عقبة في تواصله مع الجماهير (5).

وبعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد شهدت مصر مرحلة انتقالية لحين تسليم إدارة البلاد إلى حكومة منتخبة، وهذا ما تم الاتفاق عليه من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حدد مدة عمله بستة أشهر يتم أثنائها تعليق العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، والالتزام برفع حالة الطوارئ بأسرع وقت ممكن (6).

وبعد تعطيل دستور (1971) م، وأصبح المجلس الأعلى للقوات المسلحة يمارس جميع السلطات مؤقتاً في مرحلة انتقالية على اثر المؤسستين اللتين كانتا تمارسان العمل السياسي الدستوري وتتخذان القرارات بشأن هذا العمل، وهما رئاسة الجمهورية بسلطاتها التنفيذية، ومجلسا الشعب والشورى بسلطاتهما



التشريعية، فقد انتهت الأولى وحلّ الأخيران، ة، بات واجبا خلال هذه المرحلة أن يعاد بناء المؤسسات الدستورية السياسية على نحو ديمقراطي لتعود إلى ممارسة سلطاتها الدستورية<sup>(7)</sup>.

ولما كان تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية لا يوجد له سند دستوري، كون المادة ( ٨٤ ) من دستور (1971) م، تنص على أنه في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية يتولى رئيس مجلس الشعب مقاليد السلطة لمدة لا تزيد على ستين يوماً ، فقد فجر هذا جدلاً سياسياً واسعاً حول كيفية تنظيم المرحلة الانتقالية من الناحية الدستورية ، وبرز في خضم ذلك اتجاهان مختلفان : الأول اعتبر أن دستور (١٩٧١)م سقط بسقوط النظام ، الأمر الذي يحدو إلى المبادرة بوضع دستور جديد والاستفتاء عليه، والثاني ذهب إلى تعديل بعض مواد من دستور (١٩٧١) م، تتعلق بمدد الرئاسة ، وشروط الترشح لها ، وطبيعة اللجنة المشرفة على انتخاباتها ، فضلاً عن آلية تشكيل الجمعية التأسيسية التي يعهد لها بوضع دستور جديد، وقد تم ترجيح الرأي الثاني<sup>(8)</sup>، وكانت أولى الخطوات الدستورية التي اتخذها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار اعلان دستوري في (١٣) شباط (٢٠١١) م، وفي (١٤) شباط (٢٠١١) م، بتشكيل لجنة لتعديل الدستور المصري وتحديد القواعد لإستفتاء شعبي على التعديلات يعقد خلال شهرين من تأريخ تأسيسها<sup>(9)</sup>، وجاء هذا الإعلان مكوناً من تسع مواد من الدستور، تقرر تعديلها في مدة لا تتجاوز العشرة أيام، على أن يتم طرح هذه التعديلات في استفتاء شعبي، أهمها إعلان تعطيل العمل بأحكام دستور ( ١٩٧١ ) م، والتأكيد على تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد لمدة مؤقتة<sup>(10)</sup>، والمادة (75) المتعلقة بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، والمادة (76) المتعلقة بأسلوب الترشح لرئاسة الجمهورية، والمادة (77) المتعلقة بمدة تولي رئيس الجمهورية مهام الرئاسة والتجديد، وكذلك المادة (88) المتعلقة بالإشراف القضائي على الانتخابات، والمادة (93) المتعلقة بالفصل في صحة عضوية نواب مجلس الشعب والمادة (189) المتعلقة بآليات تعديل الدستور، إلى جانب المادة (179) المراد إلغاؤها من مواد الدستور بصورة كلية، وتتعلق بحق رئيس الجمهورية في إحالة أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أي جهة قضائية منصوص عليها في القانون والدستور<sup>(11)</sup>، كما تضمن وصفاً لخريطة الطريق لانتقال السلطة لحكومة مدنية منتخبة تتلخص في اجراء انتخابات برلمانية تتبعها انتخابات رئاسية ، وبالتوازي يقوم البرلمان بأختيار لجنة تأسيسية من مئة عضو تقوم بكتابه دستور جديد<sup>(12)</sup>.

وقد طالبت القوى الليبرالية بتمديد المرحلة الانتقالية لحين إصلاح الحياة السياسية وإطلاق الفرصة أمام جماهير الثورة لتنظيم صفوفها وتشكيل أحزابها، بينما الاسلامية تطالب بالالتزام بالشهور الستة وإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة في ستة أشهر، وهي مهمة بالغة الصعوبة، لكن هذه القوى تدرك أنها الأكثر خبرة وتنظيماً<sup>(13)</sup>، وقد برز الخلاف حول انتخاب رئيس الجمهورية كون لم يتم تحديد هل يجري في ظل الإعلان الدستوري أم في ظل الدستور الجديد، وإذا كان الخلاف قد بدأ حول الاستفتاء على المواد التسعة ، فأيدته (77 %) من المواطنين و عارضه (٢٣ % )، فقد تصاعد الخلاف تصاعد

حول مسألة أخرى هي هل تجرى انتخابات مجلس الشعب أولاً أم تجرى عملية وضع الدستور الجديد ، وتصاعد الخلاف إلى درجة تهدد بانقسام قوى الثورة وتبديد طاقتها في معارك جانبية تشغلها عن تحقيق أهداف الثورة الأساسية ، تزايد الاستقطاب في المجتمع المصري بين الجبهتين ، وكان لا بد من إيجاد حل لهذه المشكلة يوقف هذا الخلاف ويستعيد وحدة القوى الثورية ، حيث طرحت مسألة إمكانية الاتفاق بين الأطراف على المبادئ الأساسية الحاكمة للدستور التي وصفها القانون الدستوري بأنها مواد فوق دستورية ، بمعنى أنها غير قابلة للتعديل (14).

### المحور الثاني : مرحلة التأسيس وآليات النشوء

حين أقر المجلس العسكري التعديلات الدستورية المقترحة و طرحها للاستفتاء العام، تحمس لها تيار الإسلام السياسي، وشرع في تنظيم حملة ترويج هائلة، مطالباً أتباعه بالتصويت عليها بـ ( نعم ) باعتبارها واجبا دينيا ودفاعاً عن الإسلام ذاته، ووصل الحماس ببعض الدعاة ورجال الدين إلى حد إطلاق مصطلح ( غزوة الصناديق ) على الاستفتاء الذي جرى يوم (19) آذار من العام (2011م) (15) ، من ناحية أخرى ، أصدر عدد من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، بياناً أعلنت فيه رفضها للتعديلات ، ودعت الشعب إلى التصويت بـ ( لا ) في الاستفتاء ، مطالبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار ( إعلان دستوري مؤقت ) ، كما طالبت جماعة الإخوان بمراجعة موقفها من التعديلات والنظر إلى ( المصلحة العليا للوطن )، وأكد البيان، الذي وقع عليه أحزاب ( الجبهة ، والتجمع ، والجمعية الوطنية للتغيير، وإئتلاف شباب الثورة، والشبيوعي المصري، وتحالف المصريين الأمريكيين، والحملة الشعبية لدعم البرادعي ، إضافة إلى عدد من منظمات المجتمع المدني )، أن دستور عام (1971) قد سقط بفعل ثورة (25) كانون الثاني، وأن سريان التعديلات المقترحة يعيد الاعتبار إليه، كما أعلنت أحزاب ( الوفد ، والتجمع ، والجبهة ، الناصري ، والكرامة ، والوفاق ، والغد )، رفضهم للتعديلات ، ودعوا الناخبين للتصويت بـ ( لا ) (16).

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، تولى سلطة الحكم في البلاد بموجب الشرعية الثورية التي أحدثتها ثورة (٢٥) كانون الثاني (٢٠١١) م، وهو قد تولى هذه السلطة منذ أصدر بيانه الأول في (10) شباط، و اكتملت له السلطة بتنحي الرئيس المخلوع في (11) شباط (٢٠١١) م ، وقد حل في السلطة محل رئاسة الدولة التي آلت إليه ثوريا ويحل مجلسي الشعب والشوري الذي قرره استجابة لمطالب الثورة ، وتسلم ناصية سلطتي التشريع والتنفيذ ، وهو بموجب هذا الوضع صار بإمكانه تنظيم علاقات الحكم في الدولة على ما جاء بالإعلان الدستوري الذي أصدره ، ولكنه كان مقيدا في إصدار هذا الإعلان بنتائج الأحكام الدستورية التي استفتي الشعب عليها ، فلا يستطيع أن يحيد عنها ؛ لأنها إرادة شعبية صدرت بعد الثورة وبموجبها على وجه نظامي وديمقراطية ولأنها هي ذاتها ما صار يستمد المجلس العسكري شرعية حكمه منها ، وهي من حدد لسلطته فترة انتقالية ببرنامج زمني معين وبإجراءات سياسية لا بد من

اتخاذها لقد عرض المجلس هذه الأحكام على الشعب طالبا الاستفتاء عليها، وبالتالي يكتسب شرعية قيامه على رأس الدولة من هذا الاستفتاء<sup>(17)</sup>.

إن الاستفتاء الشعبي الذي جرى في (19) اذار (٢٠١١) م، تضمن أحد عشر نصا دستوريا ، منها خمسة نصوص تتعلق برئيس الجمهورية وشروط توليه ، وإجراءات ترشيحه وانتخابه، كما تضمن نصوصا أخرى تتعلق بمجلسي الشعب والشورى والطوارئ ، فضلاً عن أنه، رسم الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية وأحكام وضع الدستور الجديد للدولة خلالها ، وفور الإعلان عن نتيجة الاستفتاء أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بياناً يفيد بأنه تقرر إعداد إعلان دستوري جديد لتنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية القادمة يتضمن أحكام المواد التي وافق عليها الشعب للعمل بمقتضاها وذلك لحين انتخاب السلطة التشريعية و انتخاب رئيس الجمهورية ،وبالفعل صدر يوم (30 ) اذار (٢٠١١) إعلان دستوري مكون من (63) مادة موقع من قبل القائد العام للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الإعلان الذي يضع الأسس العامة لنظام الحكم ويوضح صلاحيات السلطات العامة ويقرر المهام الموكلة للمجلس الأعلى خلال الفترة الانتقالية، ومن المرجح أن يكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد لجأ إلى إصدار الإعلان الدستوري الثاني المؤرخ في (30 ) اذار (٢٠١١)م، لتعزيد شرعية توليه مقاليد إدارة البلاد، ولتحديد مهامه وسلطاته التي أوردها الإعلان الدستوري بالتفصيل ، وهو ما سيسهم كله في إضفاء الشرعية بشكل كامل على خارطة الطريق السياسية للفترة الانتقالية التي تنبأها المجلس الأعلى والقاضية بإجراء الانتخابات التشريعية أولاً ثم قيام مجلسي الشعب والشورى بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد<sup>(18)</sup>.

وقد تضمن الإعلان الدستوري الصادر في (30 ) اذار المواد من (٢٥ إلى 31) التي تتعلق برئيس الجمهورية وذلك ما أوجبه أحكام الاستفتاء ، والمواد من (٤٢ إلى ٤٥) متعلقة بمجلسي الشعب والشورى ، أي أنه تضمن سبعة نصوص لرئيس الجمهورية وأربعة عشر نصا للمجلسين التشريعيين وأورد الإعلان الدستوري في المادة (60) منه الأحكام المستقتي عليها الخاصة بطريقة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد والجدول الزمني لكل ذلك ، إن المادة (٢٥) من الإعلان الدستوري بينت الإطار العام للمهام الأساسية التي يتولاها رئيس الجمهورية ، ثم نصت في فقرتها الثانية على أنه و يباشر فور توليه مهام منصبه الاختصاصات المنصوص عليها في المادة (56) من هذا الإعلان<sup>(19)</sup>، والتي نصت على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد وله في سبيل ذلك مباشرة السلطات الآتية : (التشريع ،إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها ، تعيين الأعضاء المعيّنين في مجلس الشعب، دعوة مجلسي الشعب والشورى لانعقاد دورتهما العادية وفضهما والدعوة لاجتماع غير عادي وفضه، حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، تمثيل الدولة في الداخل والخارج وإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية وتعتبر جزءا من النظام القانوني في الدولة، تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم، تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والمؤهلين السياسيين وعزلهم على

الوجه المبين في القانون، واعتماد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين، العفو عن العقوبة أو تخفيضها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون، والسلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح، وللمجلس أن يفوض رئيسه أو أحد أعضائه في أي من اختصاصاته (20).

ذهبت مصر إلى انتخابات تشريعية خلال السنة الأولى للثورة، وتحت حكم المجلس العسكري المصري، وأجريت الانتخابات في غياب دستور جديد لمصر بعد الثورة، وأجريت الانتخابات التشريعية قبل ترتيب الساحة الحزبية المصرية، ولا سيما أن النظام التسلسلي كان مقيدا للعمل الحزبي من خلال سياسات تسلطية ودستورية، وكان التيار الإسلامي، بطبيعة الحال، هو الأكثر تنظما وجاهزية للانتخابات، أصدر المجلس العسكري في أيلول (2011م)، قانون الانتخابات، وقام بتعديل بعض أحكام القانون (38) لسنة (1972م)، بشأن مجلس الشعب، والقانون (120) لسنة (1980) م، بشأن مجلس الشورى، وبحسب التعديلات على القانون الانتخابي المصري تقرر أن يكون عدد أعضاء مجلس الشعب (498) عضواً نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وينتخب ثلثاً أعضاء المجلس بنظام القوائم الحزبية، والثلث الآخر الفردي، وأشار الإعلان الدستوري إلى أنه يشترط عدم عضوية الأفراد في الأحزاب السياسية لكي يتنافسوا على المقاعد الفردية، وقسمت مصر بناء عليه إلى (30) دائرة انتخابية (21).

ان الانتخابات البرلمانية في مصر بعد عقود طويلة من الاحتكار السياسي والسلطوي، فإنها كانت تمثل اختيار جاد لقوة الأحزاب السياسية المصرية وقدرتها التنظيمية، فالوضع السياسي الذي تجري فيه الانتخابات يُعد الأكثر تنافسية، مع خروج الحزب الوطني المنحل، لذلك فهي انتخابات مهمة كونها تنهي فترة الضبابية السياسية بعد الثورة، وتجعل الشعب حاكماً بين القوى السياسية المتصارعة، كما إنها ترسم ملامح الدستور الجديد (22).

كان هناك تفاوت كبير بين نسبة التصويت الخاصة بغرفتي البرلمان، حتى إنها بلغت (61.4) بالمئة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، و(15.4) بالمئة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشورى، وهو ما يعكس قلة اهتمام الناخبين بالغرفة الثانية للبرلمان، خاصة في ضوء محدودية صلاحياتها، وأسفرت نتائج انتخابات مجلس الشعب عن فوز حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين بـ (235) مقعداً من إجمالي (498) مقعداً للأعضاء المنتخبين، وحزب النور التابع للتيار السلفي بـ (123) مقعداً، وحزب الوفد بـ (38) مقعداً، والكتلة المصرية (تجمع من أحزاب اليمين واليسار معاً) بـ (34) مقعداً، وحزب الوسط (الإسلامي) بـ (10) مقاعد، وتحالف الثورة مستمرة (كممثل اليسار) بـ (7) مقاعد، وتوزع ما تبقى من أحاد المقاعد على أحزاب صغيرة. أما انتخابات مجلس الشورى، فقد حصل فيها حزب الحرية والعدالة على (110) مقاعد من إجمالي (180) مقعداً للنواب المنتخبين، وحزب النور على (44) مقعداً، والوفد على (14) مقعداً، والكتلة المصرية على (5) مقاعد، والمستقلون على (4) مقاعد، وحزب الحرية على مقعدين، وحزب السلام الديمقراطي على مقعد واحد (23).

وأجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين في الفترة (1/29 الى 2012/2/22)م ، حيث تم انتخاب (180) مقعداً من مقاعد المجلس الـ (264) ، بينما يعين المقاعد المتبقية الرئيس المنتخب المقبل ، وكانت أبرز نتائجها فوز حزب الحرية والعدالة بـ (105)مقعد ، بنسبة (3 . % 58 )، يليه حزب النور بـ (46) مقعداً ، بنسبة (25 % )، وحزب الوفد الجديد بـ (14) مقعداً ، وائتلاف الكتلة المصرية بـ(8) مقاعد (24) .

وما إن انتهت الانتخابات البرلمانية حتى عقد البرلمان بمجلسيه ، الشعب والشورى ، ثلاث جلسات مشتركة ، في (3 و 17 و 24) آذار (2012)م، خصصت لبحث تشكيل الجمعية التأسيسية وانتهت بالموافقة على اختيار أعضائها المائة ، غير أن هذا التشكيل ووجهه بانتقادات شديدة ، من منطلق أن معايير الاختيار ليست واضحة ، وأنه لم يراع الكفاءة أو التمثيل المتوازن لكل فئات المجتمع ، وأنه يعكس هيمنة تيار بعينه ويستبعد تيارات أخرى، إلخ ، وتم الطعن بهذا التشكيل أمام محكمة القضاء الإداري التي أصدرت في (10) نيسان حكماً بحل الجمعية التأسيسية لأن تشكيلها يضم أعضاء من مجلسي الشعب والشورى وهو ما يخالف ، وفقاً لمنطوق الحكم ، نص المادة (60) من الإعلان الدستوري ، وبدلاً من المعالجة السياسية لجوهر الخلاف وتشكيل جمعية تأسيسية بالتوافق العام بين مختلف القوى السياسية ، لجأ البرلمان إلى حيل قانونية لقطع الطريق أمام المعارضة فصدر قانون ينص على أن يكون نصف أعضاء الجمعية من الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى ، والنصف الآخر من خارجها ، واستناداً إلى هذا القانون ، تم تشكيل جمعية تأسيسية جديدة بتاريخ (13) حزيران ، عقدت أولى جلساتها في (18) حزيران، واختارت المستشار (حسام الغرياني) ،الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى، رئيساً لها، غير أنه تم رفع دعوى أمام القضاء الإداري تطالب بحل التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية ثم قضت المحكمة في (23) تشرين أول، بعدم الاختصاص هذه المرة لأن التشكيل صدر بقانون ولأنه ليس من اختصاص القضاء الإداري النظر في دستورية القوانين، لذا فقد استمرت الجمعية التأسيسية في أداء عملها (25)، ومع أن التشكيل الجديد راعي الانفتاح على أعضاء من خارج البرلمان، كذلك استعان بعدد كبير من الأعضاء الاحتياط الذين جرى ترفيعهم لعضوية الجمعية بعد انسحاب الكنيسة مجدداً ومعها مختلف القوى الليبرالية، الأمر الذي زاد في تعميق الخلل البنوي للجمعية، وفي ظل هذا الاستقطاب واصلت الجمعية التأسيسية عملها بسرعة فائقة، ولم يمنع الجمعية من مواصلة أعمالها حتى غياب ممثل عن مسيحيي بل جرى اقتراح أن ينوب عضو مسلم من أعضاء الجمعية عن المسيحيين في تصرف عبثي بامتياز رفضته الكنيسة بالطبع لكنه ينم عن عدم وعي تام بمفهوم المواطنة، وهكذا تم الانتهاء من كتابة الدستور ووقع الاستفتاء عليه وحصل على (63.8) بالمئة من الأصوات (26).

### المحور الثالث: نتائج ومآلات المرحلة الانتقالية

أتم المجلس العسكري الانتخابات الرئاسية في عام (2012)م، والتي تمثل أول انتخابات رئاسية تعددية حرة في (مصر) طوال تاريخها الطويل، وهي ثالث انتخابات يخوضها المصريون بعد ثورة (25) كانون الثاني (انتخابات مجلس الشعب، انتخابات مجلس الشورى)<sup>(27)</sup>، وجرت بحضور مراقبين وإشراف القضاء واحتدام التنافس بين طرفين أحدهما يحظى بتزكية من المؤسسة العسكرية، وهو الفريق (أحمد شفيق) والآخر يحظى بتأييد من الإخوان المسلمين وهو الدكتور (محمد مرسي)، وكان على الشعب أن يختار أحدهما، جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، والتي لم يستطع أي من المرشحين الـ (13) من حسم المعركة لصالحه، ونظراً لتقارب النسبة بين المرشحين الفريق (أحمد شفيق) الذي حصل على (23,66%)، والدكتور (محمد مرسي) الذي حصل على (24,78%)، تمت جولة الإعادة بين المرشحين اللذين حصلوا على المركزين الأوليين؛ مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي، والفريق أحمد شفيق، آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك، وأسفرت الانتخابات عن فوز (محمد مرسي) بعدد (13,230,131) صوتاً، ما يعادل نسبة (51,73%) وحصل (أحمد شفيق) على (12,347,380) صوتاً، ما يعادل نسبة (48,27%)<sup>(28)</sup>.

ويعتبر انتخاب (محمد مرسي) أول رئيس مدني في تاريخ مصر الحديث، الية لفك الارتباط بين مؤسسة الرئاسة والجيش بعد ترابط بلغ نحو ستة عقود اعتاد المصريون من غياب أي آلية ديمقراطية لتداول السلطة مما أدى إلى انحسار دور الجيش في الشارع، وبهذا استغل (محمد مرسي) حادثة قتل جماعة إرهابية (16) عسكرياً في (4) اب (٢٠١٢) م، للتخلص من سلطه العسكر وعلى اثره قام بأقالة قائد الحرس الجمهوري ورئيس جهاز المخابرات العامة ثم قام بتتحية رئيس المجلس العسكري ووزير الدفاع (المشير طنطاوي) وعدد من أعضاء المجلس العسكري وعين أصغر أعضاء المجلس سنا الفريق عبد الفتاح السيسي رئيس المخابرات الحربية وزيراً للدفاع<sup>(29)</sup>.

ان الرئيس (محمد مرسي) بعد انتخابه كرئيس للجمهورية فإنه لم يعمل على تأسيس علاقة صحية وصحيحة بين الحكم والمعارضة تقوم على أساس الحوار الجاد، وبناء الثقة، وتوسيع دائرة المشاركة السلطة، وبناء التوافق الوطني، بل على العكس، راحت سياساته وممارساته تصب خانة تعميق الخلافات والانقسامات مع المعارضة، وبخاصة بعد أن نكث بوعود كان قد قطعها على نفسه قبيل توليه منصب الرئيس، ومنها تعيين امرأة وقبلي كنائيين له، وعدم عرض أي مشروع للدستور للاستفتاء الشعبي إلا بعد حدوث توافق وطني عليه، وقد شكل ذلك طعنة قوية في صدقية الرئيس، وبحلول عام (٢٠١٣) كانت الانقسامات بين الرئيس (محمد مرسي) وقوى المعارضة التي مثلتها بالأساس (جبهة الإنقاذ الوطني)، قد بلغت ذروتها، وبخاصة بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره في (٢٢) تشرين الثاني (٢٠١٢)م<sup>(30)</sup>، الذي يقضي بإعادة محاكمة رموز نظام مبارك، وعزل النائب العام محمود عبد المجيد، وحصن فيه الجمعية التأسيسية للدستور، كما منح نفسه حق اتخاذ أي إجراءات وتدابير تجاه أي خطر يهدد ثورة (25)

كانون الثاني، أو حياة الأمة ، أو الوحدة الوطنية ، أو سلامة الوطن ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها ، وأن ما يصدر عنه من قرارات غير قابل للطعن ، وبموجب الإعلان الجديد تكون قرارات رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة ، وحتى نفاذ الدستور وانتخاب برلمان جديد نهائية ونافذة بذاتها ، غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أي جهة ، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء ، وتتقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية ، مما أدى الى حدوث شرخاً سياسياً واجتماعياً حاداً في البلاد، وبروز توجه الإخوان المسلمين لفرض آرائهم على الجمعية التأسيسية الثانية لوضع الدستور، وهو ما أدى إلى انسحاب ممثلي الأزهر والكنيسة والأحزاب والقوى المدنية منها ، فضلاً عن قيام الرئيس بدعوة الناخبين إلى الاستفتاء على مشروع الدستور رغم عدم وجود توافق وطني عليه، كما رفضت قوى وأحزاب المعارضة سياسات الرئيس التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في ظل التدني الشديد في مستوى أداء حكومة هشام قنديل<sup>(31)</sup>.

ويسبب إخفاق السلطة وقوى وأحزاب المعارضة في ترسيخ أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة لمعالجة الخلافات وبناء التوافق الوطني ، فقد تم اللجوء إلى ثلاثة أساليب العمل السياسي كان من شأنها تعميق حالة الاحتقان والانقسام في المجتمع، أولها: تجيش الشارع من خلال التظاهرات والتظاهرات المضادة ، وقد وصل الأمر إلى حد محاصرة إخوان وسلفيين مبنى المحكمة الدستورية العليا في كانون الأول / كانون الاول (٢٠١٢) م، الأمر الذي حال دون اجتماعها ، ومحاصرتهم مدينة الإنتاج الإعلامي ( وهي المكان الذي يتم منه بث أغلب القنوات التلفزيونية ) في آذار (٢٠١٣) م، بدعوى تطهير الإعلام وثانيها: اقام القضاء في الخلافات السياسية، وذلك من خلال رفع دعاوى قضائية للفصل في مسائل وأمور ذات طابع سياسي، يفترض أن يتم حلها على طاولة الحوار لا في أروقة المحاكم<sup>(32)</sup>، ويمكن تشخيص الاسباب التي ادت الى سقوط نظام الاخوان المسلمين في مصر وايجازها في ما يأتي<sup>(33)</sup>:

1. فشل الجماعة في التعامل واستيعاب ، مسألة السلطة والحكم بشكل فعال اذ رغم رفعها لشعار الإسلام هو الحل الا انها لم تقدم مشروعاً سياسياً قابلاً للتطبيق
2. استدراج الدولة العميقة الاخوان لمعارك جانبية استنزفت الجماعة فيها، وشن عليها حملة من تحريصات تشويه صورتهم في الرأي العام مما أدى الى خروج الملايين في مظاهرات ٢٠١٣ .
3. فشل الرئيس (محمد مرسي) في إدارة الدولة وعجزه عن اقامة توافق سياسي يضمن استقرار المرحلة الانتقالية فهو لم يهتم بوضع دستور شامل للبلاد تتوافق عليه كل الفواعل السياسية واحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الذين يمثلون كل اطياف المجتمع المصري فسقوط الاخوان شيء حتمي ومسلم به .
4. الحكومة الاخوانية فشلت في حل الأزمات التي واجهتها البلاد على اصعدة مختلفة ، فقد كان مسارها أخونة المجتمع من خلال الدفع بكوادرها لتشغل المناصب الحساسة والفاعلة في الدولة .
5. فشل الاخوان في محاولة مواجهة قواعد السلطة المؤسسة للدولة القديمة وعجز الأخوان في تقييم التغييرات العميقة التي وقعت خلال أحداث (٣٠) حزيران (٢٠١٣) م.

6. فشل الاخوان الارتقاء في الخطاب السياسي نحو ما تتطلية الديمقراطية كما اثبتت الجماعة من استعدادها التخلي من ايدولوجيتها مقابل انتصارات سياسية تكتيكية قصيرة المدى .

وفي (30) حزيران (2013) م، كانت المظاهرات الأكثر اتساعا على مستوى مصر، انتقد خلالها المتظاهرين سوء ادارة البلاد خلال مدة حكم الرئيس محمد مرسي وطالبوه بالرحيل، ما شجع المعارضة على الائتلاف ضد الرئيس (محمد مرسي) وتشكيل حركة تمرد جمعت (22) مليون توقيع من المصريين المعارضين للرئيس، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله، وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل ، وقد حذر الجيش رئيس الجمهورية (محمد مرسي) إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة خارطة الطريق السياسية التي كان يتوقع فيها أبعاد الرئيس (محمد مرسي) من منصبه ، لكن اصرار الرئيس على البقاء دفعه إلى القاء خطابا في (2) تموز مشددا على انه الرئيس الشرعي ما اعطي المبرر للجيش للتدخل في ازالة الرئيس (محمد مرسي) من مكانه، من خلال توجيه وزير الدفاع (عبد الفتاح السيسي) خطابا عبر التلفاز يعلن فيه قيادة الشعب وينحي (محمد مرسي) من مكانه في (3) تموز (2013) م<sup>(34)</sup>، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور ، وأعلن السيسي ، بعد انه مع بعض القوى والشخصيات السياسية والدينية المصرية ، أبرزهم (محمد البرادعي ، وشيخ الأزهر أحمد الطيب ، والبابا تواضروس الثاني، وممثل عن حزب النور، وممثل عن حركة تمرد) ، أن المجتمعين اتفقوا على خريطة مستقبل لبناء مصر، ابرز نقاطها ( تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت ، إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيس جديد، لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية، تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة، وتتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية، تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً)، وفي (2013/7/9) م، أصدر الرئيس المكلف عدلي منصور إعلاناً دستوريا تضمن (33) مادة كإطار زمني للمرحلة الانتقالية، كما أعلن تعيين البرادعي نائبا للرئيس، وكلف حازم الببلاوي بتشكيل الحكومة المؤقتة ، خلال المرحلة الانتقالية في مصر، وصوت المصريون على مشروع الدستور المصري ، الذي تم تعديله عن نسخة (2012) م، من قبل لجنة الخمسين، التي ترأسها عمرو موسى ، في النصف الأول من كانون الثاني (2014) م ، حيث شارك في الاستفتاء (38.5 %) ممن هم مسموح لهم بالتصويت ، وأيد الدستور (98.1 % )، بينما رفضه (1.9 %)، وذلك وفقاً للجنة المنظمة للاستفتاء<sup>(35)</sup> .

وعلى الرغم من اعتراض العديد من المحللين على سياسات الاخوان، لكن ما جرى في مصر في (3) تموز (2013) م، اثار جدلا بين من يراها انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، ومن يرى فيها ثورة شعبية ضد رئيس فقد شرعيته ، لكن هناك من وصفها بأنها ليست ثورة تامة ولا انقلابا عسكريا تاما ، وانما تقع في منزلة بين منزلتين<sup>(36)</sup> .



ان شرعية الشعب في الدولة الديمقراطية تنبع من انتخابات دورية بناء على مبادئ دستورية متفق عليها، أو بناء على دستور مكتوب متفق عليه، وتصبح شرعية الشعب شرعية الشارع حين لا تكون الانتخابات ممكنة، وذلك في النظام الاستبدادي، أما طرح شرعية الشارع ضد الانتخابات فإنها تعني شرعية الشارع ضد شرعية الشعب، وهذه الشرعية منظمة دستوريا، ولها بنية، ومفهوم قانوني عميق لا يتجزأ إلى أعداد وأرقام، لأن شرعية الشعب مفهوم منظم مقنن، ناجم عن اقتراح مقنن ومنظم أيضا ويتيح القانون مجالا لتكراره في ازمته محددة ، بطريقة منتظمة، من اجل الإتيان بنتيجة مختلفة حين يغير الشعب، أو جزء منه، موقفه من الحاكم، كان يكون الحاكم وعد وكذب أو أوعده وجبن أو غير ذلك، وبهذا المعنى فإن حركة (30) حزيران، بمنطوق خطابها الحرفي حركة احتجاجية واسعة وشرعية، وقد تفوق أعداد المشاركين فيها أعداد المشاركين في (٢٥) كانون الثاني، ولكنها كذلك بوصفها حركة شعبية طالبت بتقديم موعد الانتخابات، فتقديم موعد الانتخابات هو مطلب شرعي عيني واضح ، يمكن أن يجتمع عليه أغلبية الناس، ولكنه، في حد ذاته ، ليس بديلا من الانتخابات ، وليس بديلا من الشرعية، لأن هناك سبلا قانونية لتقديم موعد الانتخابات، فهذه الشرعية هي شرعية بديلة افتراضية، لأنها مطلب من حركة جماهيرية واسعة، لكنها، بالنظر إلى أنها شرعية بديلة، لا تتحقق إلا بالانتخابات، هذا إذا أخذنا خطاب (30) حزيران بحرفيته كما هو، ولا شك لدي في أن حشدا كبيرا من حشود ذلك اليوم المشهود كان يؤمن بهذا المطلب ، ولم يعلم أن انقلابا يدبر بحجة أن المطلب ، في حد ذاته ، يغني عن تحقيقه ، أي عن تنظيم انتخابات مبكرة ، ويجيز انقلابا عسكريا ، في مثل هذه الحالة تصبح حركة (30) حزيران، على عظمة حشودها وشرعية مطلبها غطاء شعبيا لانقلاب عسكري ضد نظام حاكم يتيح الانتخابات الثورية ، وهي التي كان موعدها أصلا على الأبواب ، أما من يصر على جعل (30) حزيران، ثورة انضم الجيش إليها ، أو كما يقال عادة ( انجاز الجيش إلى مطالبها العادلة )، فهذا يعني أنها ثورة مضادة ، لأنه إن كانت هذه ثورة بمساندة بقايا نظام الحكم القديم وأجهزة الدولة المعادية للثورة فإنها تكون ثورة مضادة ، أي ثورة تهدف إلى إزالة نتائج ثورة ٢٥ يناير ، وإعادة الامتيازات المركبات النظام القديم وشخصه وعناصره (37).

ولبيان ما جرى في مصر يوم (2013/7/3) هل هو ثورة ؟ أم انقلاب ؟ ام ثورة مضادة ؟ تم الاستعانة بنخبة من رؤساء مراكز بحثية وأكاديميين متخصصين في هذا الشأن : يرى (جواد الحمد) رئيس مركز الشرق الأوسط للدراسات : أن خروج الحشود إلى الشارع لا يبرر لقيادة المؤسسة العسكرية أن تحسم المشهد لصالح فريق ضد آخر، وهذا السلوك يمثل عملاً سياسياً للجيش يغلب فيه مصلحة طرف على طرف آخر، بما أن الجيش يعد أحد ادوات الدولة التي يجب أن تتكامل مع مؤسسات الدولة الأخرى، في ظل قيادة موحدة، لا أن يقوم بخطف رئيس الجمهورية في مكان غير معلوم، والغاء جميع الاستحقاقات الانتخابية، لذا يعد هذا عملاً انقلابياً له ما بعده، في حين يرى (واثق السعدون) قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية جامعة الموصل : أن لا بد من نظرة مركبة للمشهد المصري فإذا نظرنا

أن الرئيس مرسي هو رئيس منتخب ، فإننا لا يمكننا توصيف ما ، جرى الا بانه انقلاب ، وإذا ما نظرنا إلى الرفض الشعبي الواسع لسياسات الرئيس والتي عدها المعارضون الداخليون والخارجيون تهدف لتكريس سيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الدولة ، فضلاً عن السخط الجماهيري من التدهور المضطرد للأوضاع الأمنية والاقتصادية خلال مدة حكم الرئيس ، هذا المشهد بغض النظر عن كون الرئيسي منتخباً ، يمكن وصف ما جرى بأنه ثورة شعبية مدعومة من الجيش ، فضلاً كون ما جرى من أحداث عنف وعنف مضاد وانقسام سياسي شديد بين مؤيد ومعارض للرئيس المنتخب ، وضمن هذا السياق يكون تدخل الجيش إستشعاراً لما يهدد البلاد من حرب أهلية متوقعة، وهذا الطرح أيضاً أحادي لأن ما جرى بعد(3-7-2013م)، من أحداث عنف كبيرة استهدفت صفوف جماعة الإخوان المسلمين تمثل مركباً آخر يضاف إلى المعادلة ككل ، وبالتالي فإن ما جرى في(3-7-2013م)، انقلاب عسكري مطلوب ومدعوم من قطاعات واسعة من الشعب والقوى الوطنية المصرية ، جاء في مرحلة تمر بها البلاد بانقسام وانسداد سياسيين ، أما رئيس مركز القدس للدراسات السياسية (عريب الرنتاوي ) يرى : أن هناك ثورة ثانية تمت في (30) حزيران بنزول أكثر من (30) مليون إلى الشوارع للمطالبة بتنحي(محمد مرسي) ، كان ذلك بسبب سياسات الإخوان التي إستعدت نخب متعددة في مصر ، وتسببت في خلق الازمات الخدمية ، وانعدام المهنية في الوقت ذاته، في حين يرى مستشار العلاقات الدولية في المعهد الدبلوماسي الأردني حسن الأنباري : أن المسمى ليس مهماً لتوصيف ما جرى يوم(3-7-2013 م)، ولكن النتائج التي تمخضت عن هذا الحدث هي من تحدد المسمى فيما بعد، بمعنى هل النتائج التي تمخضت عن هذا الحدث عن يوم(3-7-2013 م)، ثورة اجتماعية ، اقتصادية ، سياسية ، أم أنه مجرد تغيير في مؤسسة إدارة الدولة<sup>(38)</sup>.

## الخاتمة

ان عملية التغيير السياسي التي شهدتها الانظمة العربية بعد عام (2011م)، ومنها (مصر) قد جاءت على اثر تاكل وفقدان شرعية نظم الحكم فيها، وبالتالي تشترك هذه البلدان بنفس الاسباب والمقدمات المؤدية الى الحراك الشعبي والجماهيري وما تمخض عنه من نتائج ادت الى تخلي السلطة الحاكمة عن الحكم والرضوخ لرغبة الجماهير بعد حقبة من الحكم الاستبدادي الشمولي، اما فيما يخص اليات ادارة المرحلة الانتقالية فنجد ان كل بلد سلك طريق يختلف عن الاخر، حيث ان (تونس) على سبيل المثال اتبعت السياق الدستوري ولجات الى الشرعية الدستورية لتشكيل الحكومة الانتقالية ومن ثم اللجوء الى انشاء مجلس تاسيسي قائم على شرعية الانتخاب و تشكيل لجنة لغرض كتابة الدستور، والتي افرزت رافدا جديدا للممارسة السياسية القائم على ترسيخ المأسسة للحيلولة دون انتكاسة المسار الديمقراطي الجديد، اما في (مصر)، فان الامر يختلف حيث ان الرئيس الراحل (حسني مبارك) سلم قيادة البلاد الى (المجلس الاعلى للقوات المسلحة) خلافا للدستور، كما ان (المجلس الاعلى للقوات المسلحة) اتخذ مساراً اخر فاجرى استفتاء على التعديلات الدستورية لاعطاء شرعية للمجلس غير الدستوري، وعودة العمل به، وبالتالي فان هذه المقدمات تنبئ بما حصل فيما بعد من ارباك في عملية ادارة المرحلة الانتقالية، ليس فقط في مايتعلق بالمسألة الدستورية، وانما قضية الانتخابات النيابية والرئاسية، وكانت النتيجة صعود الاسلاميين الى الحكم متمثلة بجماعة الاخوان المسلمين بنسب كبيرة من مقاعد مجلس الشعب، وفوزهم بالانتخابات الرئاسية، وبالتالي فان سوء ادارة المرحلة الانتقالية، ادى الى عودة التذمر والتظاهر من جديد الى الساحة السياسية من ما ادى الى العودة الى مؤسسات النظام القديمة الى الواجهة ممثلة بالمؤسسة العسكرية، والتي اخذت على عاتقها من جديد التأسيس لمستقبل النظام السياسي في (مصر).

- (<sup>1</sup>) Samer S . Shehata , Egypt : From Authoritarianism to Revolution , School of Foreign Service , Georgetown University , 2011 . p p : 1-2.
- (<sup>2</sup>) د حسن نافعة ،ربيع مصر بين ثورتي 25 يونيو و30 يناير، في مجموعة مؤلفين، العرب بين ماضي الحاضر واحلام التغيير اربع سنوات من الربيع العربي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2014، ص ص 37-38.
- (3) هاني سليمان ،العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2015، ص ص 56-57.
- (4) باسم القاسم، ربيع الدنان (اعدا)، د محسن محمد صالح (تحرير)، مصر بين عهدين مرسي والسيبي دراسة مقارنة (التغييرات الدستورية والانتخابات)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2016، ص 12.
- (5) احمد فهمي ،مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها سينارياتها المستقبل، البيان ،مركز البحوث والدراسات ،الرياض ، ط1، 2012، ص 72.
- (6) سداد مولود سبع، مستقبل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 17، 2011، ص 85.
- (7) أحمد سعيد تاج الدين ، 25 يناير ثورة شعب، هيئة الاستعلام المصرية، القاهرة، 2011، ص 103.
- (8) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ط1، 2012، ص 123.
- (9) ممدوح غالب احمد بري ، دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة ( ٢٠١١ ٢٠١٤ )، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد ٢، فلسطين ، ٢٠١٨ ، ص ١٧
- (10) حسن سلامة ، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية ، مجله الديمقراطية ، مؤسسة الاهرام ، العدد 48 ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١٠٣
- (11) سداد مولود سبع، مستقبل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، مصدر سبق ذكره، ص 85.
- (12) شعبان احمد رمضان واحمد سليمان عبد الراضي ، الوسيط في الأنظمة السياسية والقانون الدستوري ، ط 1 ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ١٦٤ .
- (13) مجدي حماد، ثورة مصر: مشروع نهضة عربية، الكتاب الثاني: بناء المستقبل، بيروت، دار النهضة العربية، 2012، ص 193.
- (14) محمد نور فرحات ،هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل ،في مجموعة باحثين ،تحديات التحود الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ،القاهرة، 2012، ص 38.
- (15) د . حسن نافعة، ربيع مصر ، بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، مصدر سبق ذكره، ص 40.
- (16) باسم القاسم، ربيع الدنان (اعداد) ، د محسن محمد صالح (تحرير)، مصر بين عهدين مرسي والسيبي دراسة مقارنة (التغييرات الدستورية والانتخابات)، مصدر سبق ذكره، ص 33.
- (17) طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير، دار الشروق ،القاهرة، ط1، 2013، ص 147.
- (18) محمود شريف بسيوني ، محمد هلال ،الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق ،القاهرة، ط1، ٢٠١٢ ، ص ص 243-244.
- (19) طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير، مصدر سبق ذكره، ص 188.

- (20) طارق البشري ،من اوراق ثورة يناير،مصدر سبق ذكره ،ص ص 188-189.
- (21) مهند مصطفى،النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي حالنا مصر وتونس،المؤتمر العربي الثالث للعلوم الاجتماعية والسياسية 2013،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013،الدوحة،ص26.
- (22) ابو بكر الدسوقي، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية، مجلة السياسية الدولية،مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد 188، 2012، ص5.
- (23) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2011-2012معضلات التغيير وافاقه ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2012،ص128.
- (24) باسم القاسم،ربيع الدنان،تحريد محسن محمد صالح،مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة مقارنة،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،ط1، 2016،ص19.
- (25) د . حسن نافعة، ربيع مصر ، بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو ،مصدر سبق ذكره،ص ص 40-41.
- (26) احمد يوسف احمد ،نيفين مسعد ،حال الامة العربية 2012-2013مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2013،ص ص 144-145.
- (27) سامي عبد العزيز،الايديولوجية في الانتخابات الراسية (تأثير الانتماء الايديولوجي على الاتجاهات التصويتية في الانتخابات الراسية المصرية لعام 2012)،المجلد 2015،العدد 1، 2020،ص12.
- (28) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد)،دمحسن محمد صالح (تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة مقارنة،مصدر سبق ذكره ،ص19.
- (29) مروه فكري ، المؤسسات الأمنية والحراك الثوري ، سياسات عربيه ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر العنة ، يول ٢٠١٣ ، ص ٥٤.٥٢
- (30) علي الدين هلال ،حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014 ،ص ص 175-176.
- (31) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد)،دمحسن محمد صالح (تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة مقارنة،مصدر سبق ذكره ،ص21.
- (32) علي الدين هلال ،حال الامة العربية 2013-2014مراجعات ما بعد التغيير،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2014 ص177.
- (33) نادية فاضل عباس فضلي،النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع الاخوان المسلمين،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،المجلد 16، العدد 2019،ص65،114.
- (34) سداد مولود سبع،النظام السياسي المصري دراسة تحليلية ،مجلة قضايا سياسية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة النهدين،المجلد 2018،العدد 51، 2018 ،ص ص 220-221.
- (35) باسم القاسم،ربيع الدنان(اعداد)،دمحسن محمد صالح (تحرير)،مصر بين عهدين مرسي والسياسي دراسة مقارنة،مصدر سبق ذكره،ص27.
- (36) سداد مولود سبع،النظام السياسي المصري دراسة تحليلية ،مصدر سبق ذكره،ص 221.

( 37 ) عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2013، ص ص 20-21.

( 38 ) علي العاني، الديمقراطية ودول الربيع العربي الواقع والمستقبل، دار المامون للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2016، ص ص 54-55.

### المصادر

#### أولاً : الوثائق والقوانين والتقارير:

1. مهند مصطفى، النظم الانتخابية واثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي، مصر وتونس، المؤتمر العربي الثالث للعلوم الاجتماعية والسياسية 2013، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

#### ثانياً : الكتب العربية والمترجمة :

1. احمد فهمي، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر مراحلها مشكلاتها سينارياتها المستقبل، البيان، مركز البحوث والدراسات، الرياض، ط1، 2012 .

2. أحمد سعيد تاج الدين 25 يناير ثورة شعب، هيئة الاستعلام المصرية، القاهرة، 2011.

3. احمد يوسف احمد، نيفين مسعد، حال الامة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وافاقه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2012.

4. احمد يوسف احمد، نيفين مسعد، حال الامة العربية 2012-2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013.

5. باسم القاسم، ربيع الدنان، تحرير دمحمسن محمد صالح، مصر بين عهدين مرسى والسياسي دراسة مقارنة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2016، ص19.

6. حسن نافعة، ربيع مصر، بين ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، مؤسسة الفكر العربي بيروت، ط1، 2014، ص ص 40-41.

7. حسن نافعة، ربيع مصر بين ثورتي 25 يونيو و30 يناير، في مجموعة مؤلفين، العرب بين ماسي الحاضر واحلام التغيير اربع سنوات من الربيع العربي، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ط1، 2014.

8. شعبان احمد رمضان واحمد سليمان عبد الراضي، الوسيط في الأنظمة السياسية والقانون الدستوري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2016.

9. طارق البشري، من اوراق ثورة يناير، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2013.

10. علي الدين هلال، حال الامة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014.

11. عزمي بشارة، الثورة ضد الثورة والشارع ضد الشعب والثورة المضادة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة 2013، ص ص 20-21.

12. علي العاني، الديمقراطية ودول الربيع العربي الواقع والمستقبل، دار المامون للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2016.

13. مجدي حماد، ثورة مصر: مشروع نهضة عربية، الكتاب الثاني: بناء المستقبل، بيروت، دار النهضة العربية، 2012.

14. محمد نور فرحات، هل المبادئ فوق الدستورية هي الحل، في مجموعة باحثين، تحديات التحود الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2012.

15. محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2012.

ثالثاً: المجالات و الدوريات :

1. ابو بكر الدسوقي، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية، مجلة السياسية الدولية، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، العدد 188، 2012.

2. حسن سلامه، مستقبل بناء النظام الديمقراطي على ضوء التعديلات الدستورية، مجله الديمقراطية، مؤسسة الاهرام، العدد 48، القاهرة، 2011.

3. سداد مولود سبع، مستقبل النظام السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 17، 2011.

4. سامي عبد العزيز، الايديولوجية في الانتخابات الراسية (تأثير الانتماء الايديولوجي على الاتجاهات التصويتية في الانتخابات الراسية المصرية لعام 2012)، المجلد 2015، العدد 1، 2020.

5. سداد مولود سبع، النظام السياسي المصري دراسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد 2018، العدد 51، 2018.

6. ممدوح غالب احمد بري، دور المؤسسة العسكرية في إدارة النظام السياسي المصري بعد الثورة ( 2011 - 2014 )، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد 2، فلسطين، 2018.

7. مروه فكري، المؤسسات الأمنية والحراك الثوري، سياسات عربيه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013.

8. نادية فاضل عباس فضلي، النظام السياسي في مصر واشكالية العلاقة مع الاخوان المسلمين، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 16، العدد 65، 2019.

رابعاً: المصادر الاجنبية

1. Samer S . Shehata , Egypt : From Authoritarianism to Revolution , School of Foreign Service , Georgetown University , 2011 .



تاريخ استلام البحث 2022 / 9 / 25

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2023 / 1 / 4

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

## إشكالية الهوية والمواطنة في سلطنة عمان

The problem of identity and citizenship in the Sultanate of Oman

أ.م.د سداد مولود سبع

الباحثة ريام جمال علي

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Asst. Prof. Dr Sudad Mawlood Sabea

Riam Jamal Ali

Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad

University of Baghdad College of Political Science

dr.sudadmawlood@gmail.com

ryamjamal95@gmail.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>



## المخلص

تتميز البنى الاجتماعية في سلطنة عمان بوجود تعددية لغوية وقومية اثنية و كلك تعددية دينية ومذهبية حيث استطاع السلطان قابوس بن سعيد من نشر لغة التسامح والتعايش السلمي بين كافة المذاهب الاسلامية ويشكل المذهب الاباضي الذي ويعتنقه اغلب سكان سلطنة عمان هو احد ابرز خصائص الشخصية العمانية التي تنفرد به عن بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي المذهب الاباضي ويعد المذهب الرسمي للعائلة الحاكمة وعلى الرغم من التنوع الاثني الذي تتمتع به سلطنة عمان الا ان بفضل القيادة الحكيمة للسلطان الراحل قابوس بن سعيد تمكن من كسب الولاء القبلي له اذ تمكن من تحقيق التعايش السلمي في اطار هوية وطنية عمانية ولكن لازالت سلطنة عمان تعاني من ضعف الهوية الوطنية نتيجة لتعدد ولاءات المواطن في السلطنة اذ ان الانتماء القبلي للسلطان وللعائلة الحاكمة يعد محور انتماء الفرد في عمان وهذا ما تسبب في ضعف وهشاشة المواطنة وادى كذلك الى حرمان الافراد من التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية

الكلمات المفتاحية: "الهوية"، "اشكالية المواطنة"، "سلطنة عمان"

## Abstract

The social structure in the Sultanate of Oman are characterized by the presence of linguistic pluralism, ethnic nationalism, and all religious and sectarian pluralism. Sultan Qaboos bin Said was able to spread the language of tolerance and peaceful coexistence among all Islamic sects. The Ibadhi sect, which is embraced by most of the inhabitants of the Sultanate of OmaK is on of the most prominent characteristics of the Omani personality that is unique to him from The rest of the Gulf Cooperation Council countries are the Ibadi sect, which is the official sect of the ruling family. Despite the ethnic diversity that the Sultanate of Oman enjoys, thanks to the wise leadership of the late Sultan Qaboos bin Said, he was able to win tribal loyalty to him as he was able to achieve peaceful coexistence within the framework of an Omani national identity. The Sultanate of Oman still suffers from a weak national identity as a result of the multiple loyalties of the citizen in the Sultanate, as the tribal affiliation to the Sultan and the ruling family is the focus of the individual's affiliation in Oman.

Keywords: "identity" ، "the problem of citizenship" ، "the Sultanate of Oman"

## المقدمة

حافظت عمان خلال مختلف مراحل تاريخها على (التقاليد القبلية المتوارثة)، إذ تجمع بين الأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة في السلطنة من جانب، وتجمع بين تراث الانفتاح الحضاري والانفتاح الثقافي للعُمانيين على الحضارات الإنسانية كلها، وكذلك على الثقافات من جانب آخر، لذا يمكن وصف المجتمع العماني بأنه مجتمع قبلي محافظ؛ لأن السلطان قابوس بن سعيد كانت لديه هواجس وهو التمسك والحفاظ على التقاليد المتوارثة العمانية، إذ تولدت قناعة لدى السلطان بأن التراث العماني ذا أهمية بالغة بالحفاظ على هوية المجتمع العماني وتحقيق التوازن وإقامة التواصل الإيجابي بين الماضي والحاضر؛ وذلك لإقامة حداثة سليمة لا تتنافى أو تتناقض مع الأصالة والتراث العماني، إنما تعمل على حمايتها والحفاظ عليها والتكيف والتكامل فيها، وإن السلطان قابوس بن سعيد تمكن من كسب الولاء القبلي لتأييد شرعية حكمه، وإلى جانب ذلك فإن محور الهوية الوطنية في سلطنة عمان هو الولاء للسلطان قابوس بن سعيد.

**اهمية البحث:** شكل مفهوم الهوية الوطنية سمة من السمات البارزة للشعوب كافة، نظراً لما ينتج عنها من آثار ثقافية واثار واجتماعية في البنى التقليدية، في المجتمع البشري، وبشكل خاص في المجتمعات التقليدية والمحافظه التي سارت على نمط ثقافي قبلي تقليدي الذي بدوره سعى للحفاظ على بنية المجتمع وعاداته وموروثه التاريخي وتقاليد وقيم المجتمعات ويحاول الباحث خلال دراسته الى بيان طبيعة الهوية الوطنية العمانية وبيان اهم ملامح الهوية الوطنية العمانية، فضلاً عن محاول لترسيخ مفهوم الهوية الوطنية ومحتواها التي تشكلت على اساس الموروث التاريخي العماني. **أهداف البحث:** تكمن اهمية الدراسة في التعرف على خصوصية المرحلة التي تمر بها سلطنة عمان حيث تمكن الراحل السلطان قابوس بن سعيد من انتهاء التمرد العسكري وتوحيد السلطنة في اطار هوية وطنية جامعة لذا ترمي الدراسة الخوض والبحث عن ابرز العوامل الداخلية والتحديات التي واجهت سلطنة عمان في تشكيل الهوية الوطنية العمانية

**أشكالية البحث:** تعاني سلطنة عمان من أشكالية الهوية بسبب ضعف الحقوق بالمواطنة فالمواطن العماني لازال مسلوب الحقوق المدنية والسياسية وحقوقه تدور في اطار ما يمنحه السلطان من عطايا وتحديد لحرية العمل وغياب هذه الحقوق سيقضي الى اشكالية بناء الهوية الوطنية لاسيما مع بروز جيل من الشباب يدرك اهمية تعزيز دور السياسي والاجتماعي.

**فرضية البحث:** تنطلق الفرضية من حقيقة مفادها ان استمرار تغييب الحقوق المدنية والسياسية وعدم تعزيز روح المواطنة بعيداً عن أطرها القبلية سيضر بعملية بناء الهوية الوطنية والعكس صحيح.

**منهجية البحث :** ولغرض تحقيق فرضية الدراسة تم اتباع المنهج الاستنباطي فضلا عن عدة مقتربات منها المقترب النظمي والمقترب التاريخي ، واعتمدت الدراسة أيضًا على المقترب القانوني وذلك لاستعمال النصوص القانونية .

**هيكيلة البحث :** قسمت البحث الى ثلاث محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة .

أنصرف المحور الاول الى اشكالية الهوية في سلطنة عمان ؛ اما المحور الثاني خصص لدراسة مكونات الهوية الوطنية العمانية ؛ اما المحور الثالث فتم تكريسه في دراسة اشكالية المواطنة في سلطنة عمان

### المحور الاول: إشكالية الهوية في سلطنة عمان

**مفهوم الهوية:** تعود أهمية الهوية من مضمونها وما تعنيه، وتعرف من كونها: "مجموعة الأنساق من والدالات والعلاقات التي يكتسب منها الفرد معنى لقيمته ويضع لنفسه في ضوئها نظاماً يؤلف في إطار هويته ومن طريقها يمكن تحديد ذاته داخل الوسط السوسيوثقافي بوصفه نظاماً مرجعياً على المستوى السلوكي<sup>(1)</sup>.

كذلك تعرف على أنها الرمز أو العامل المشترك الذي يحد أعضاء جميعاً أي أمة من حيث الانتماء فالتعلق والولاء والفخر، وهذا الانتساب أو الولاء أو التعلق ينال قداسته؛ لأنه في غير وضع شك من أي فرد من الأفراد<sup>(2)</sup>.

وتشير الهوية إلى بعضنا بعض وهي تجسد مجموعة من السمات العامة والسمات الخاصة، وإن هذه السمات تتشابك وتتداخل فيها العادات والتقاليد واللغة والطبقة والدين وتمتد هذه المكونات لتشمل القرية والعشيرة والقبيلة والأسرة، وهي عناصر تضع أفرادها بهويات فرعية ضمن الهوية الجامعة أو الكلية للجماعة<sup>(3)</sup>.

ويمكن وصف القبيلة في دول مجلس التعاون الخليجي بأنها نمط من أنماط الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المراحل ما قبل الاكتشافات النفطية، إذ تشكلت العلاقات القبلية على أساس مجموعة من الأعراف والتقاليد التي تعد بمثابة قانون غير مكتوب للقبيلة في الخليج، لذا فإن القبيلة وكذلك العصبية تشبه الانتماء الوطني في الدولة في الوقت الحالي، وحينما برزت القبلية أدت إلى تشكيل وظهور الانتماء بالنظر الى أنه الهوية الحقيقية للجماعة، لذا أدى الى اختفاء الدولة المركزية ذات مؤسسات سياسية وغياب الولاء للدولة، وكذلك غياب الانتماء للدولة فضلا عن غياب هوية الانتماء للدولة ولمؤسسات المجتمع المدني، وعدم تشكيل أحزاب سياسية وجمعيات سياسية وتهميش حرية التعبير عن الرأي، لذا فإن غياب شرعية المؤسسات نتيجة لغياب الدولة العصرية مما أدى الى احلال الشرعية القبلية المنبثقة من الانتماء القبلي محلها ، وترتكز شرعية السلطة بيد رئيس القبيلة والشيخ الذي يمتلك النفوذ السياسي والنفوذ الاجتماعي، وظل الولاء التقليدي لشيخ أو زعيم القبيلة ويكون أكثر تأثيراً وقوة

وفاعلية من الولاء للدولة أو القومية حتى في مرحلة ما بعد الاكتشافات النفطية والتحويلات الكبيرة والجديدة التي شهدتها بنية المجتمع الخليجي والعماني<sup>(4)</sup>.

إن العامل الرئيس الذي تحدد من طريقه هوية الأمة هو خلفيتها الثقافية والتاريخية وبالطبع صراعاتها الحالية وتجاربها الخاصة، كذلك أوضاعها الخاصة التي يتعرض أو يمر بها أي بلد، وهي التي تدمج وتعمل على صقل هوية أفرادها، إذ يشارك أفرادها جميعًا بتكوين الهوية الجماعية والتعود عليها بمرور الوقت، إذ تصبح طبيعية وأصلية وإلى جانب ذلك فهي تعد جزءًا من النظام الطبيعي نفسه على الرغم من استقرار الطبيعة والتحويلات والتغيرات التي تحدث للمعطيات التاريخية وكذلك المراحل التاريخية<sup>(5)</sup>.

### المحور الثاني - مكونات الهوية الوطنية العمانية

#### أ - المكون القبلي

شهدت عمان في نهاية القرن السابع عشر نزاعات وصراعات قبلية أدت إلى إشعال الفتن ونشوب حروب أهلية بين القبائل العمانية، وهم قبائل اليمن وقبائل عدنان التي أطلقت عليها تسمية جديدة [عرب الشمال]، وهم القبائل الغفارية وعرب الجنوب وهم القبيلة الهناوية<sup>(6)</sup>.

ومما زاد من حدة الصراع بين القبيلتين الغفارية والهناوية النزاع الطائفي بينهما، إذ إن القبائل الغفارية هي من أنصار المذهب السني، في حين القبائل الهناوية من أتباع المذهب الإباضي<sup>(7)</sup>. تمكن السلطان أحمد بن سعيد (1741-1783) من الحد والقضاء على الحروب الأهلية في عمان، بغض النظر عما شهدته السلطنة في عهده من انقسام وهزات قبلية، إلا أنه تمكن من تحقيق تحولات جذرية في المجتمع العماني، وتمكن - أيضًا - من خلق رؤية حديثة وجديدة للنظام السياسي وأدى دورًا بارزًا بإرساء وتثبيت أسس وقواعد هوية سياسية وطنية وثقافية حديثة جديدة، وشهد في عهده انتقال من نظام الإمامة إلى نظام السلطنة، إذ عده المؤرخون غير العمانيين الذي يمثل الجناح الإباضي المعتدل والذي أحدث تغيرات على صعيد بنية السلطة، وفي عهده شهدت عمان تضاؤل وتأثير الحركة الإباضية في النظام السياسي<sup>(8)</sup>.

وقد تكونت تحت لواء كل فرع منهما قبائل متعددة ومختلفة وبالإمكان استعراض أبرز تلك القبائل:

- قبيلة الجنبية: وهي ذات أصل قحطاني إلا أن أفرادها غفاريون.
- قبيلة بنو ريام: وتعد من أقوى القبائل العمانية، كانت تعيش في الجبل الأخضر وهي هناوية، إلا أنها الآن متصلة مع القبيلة الغفارية
- قبيلة بنو علي: وأفرادها من أتباع المذهب الوهابي، وهي من القبائل الغفارية ومن فرع القبيلة العدنانية بني تميم.
- قبيلة بنو رواحة: وهي من كتلة غطفان، وتجمعها روابط دم مع قبيلة الظبيان التي تمثل بنو جابر وهي تنتمي إلى القبيلة الهناوية.

- **قبيلة الدروع:** وهي من أبرز القبائل البدوية الرئيسية في عمان وذات مكانة مهمة، وهي مقسمة على 24 فخذًا غفاريًا<sup>(9)</sup>.
  - **قبيلة بنو خروص:** وساهمت هذه القبيلة بتقديم عدد من الأئمة لإمامة عمان، ومن أبرزهم سالم بن راشد الخروصي، ويرجع اسمهم إلى الوادي الذي يسمى وادي الخروصي.
  - **قبيلة الحارث:** وأفرادها من بني تميم [هناويون]، وهذه القبيلة مقسمة على 17 فخذًا وهي منبع قوة الإمامة في عمان، وقبيلة الحجريون: وهي من القبائل الرئيسية في عمان وأفرادها يتبعون المذهب الإباضي، وهم هناويون، ووقبيلة بني بو حسن: وهم من القبائل الموالية لنظام الإمامة ويتبعون المذهب الإباضي وهم هناويون، قبيلة النعيم: وتنقسم هذه القبيلة على قسمين الجماعة الغربية، والجماعة الشرقية<sup>(10)</sup>.
  - **قبيلة آلبوسعيد:** وتنتشر هذه القبيلة في مختلف مدن السلطنة، في آدم وفي نزوى وفي عز وماجور وكذلك في الباطنة، وهي قبيلة أزدية وإن أغلب سلاطين أسر آلبوسعيد ينحدرون من القبيلة الهناوية، إلا أنهم يتطلعون نحو كسب تأييد القبيلة الغفارية من أجل ضمان الحفاظ على سلطتهم، وعلى الرغم من كونهم أتباع المذهب الإباضي، إلا أن نظام الإمامة أدى دورًا أثار تحديًا خطيرًا لسلطتهم، وإن أحد رجال القبيلة آلبوسعيدية الذي ولد في آدم هو المؤسس للأسرة الحاكمة في عمان منذ القرن الثامن عشر<sup>(11)</sup>.
- واستمرت النزاعات القبلية وانقسام عمان، إذ أدت الانقسامات القبلية في السلطنة إلى ظهور حكام عمانيين سعوا إلى توحيد البلاد وإنهاء الانشقاقات الحاصلة، وأبرزهم السلطان تيمور بن فيصل عام 1913-1932، الذي حاول إنهاء ثورات القبائل ضد سياسات الدولة العمانية وتدخلات القوات البريطانية، وبعد تكرار مطالبات الفرس بمسقط سعوا لعقد اتفاقية أسوة بالاتفاقيات التي عقدها الدول الأجنبية مثل بريطانيا، وفي عام 1932م شهدت عمان عودة الصراعات بين القبيلة الغفارية والهناوية؛ لإحياء نظام الإمامة ومحاولة استبعاد السلطان، وبعد وفاة تيمور بن فيصل تسلم السلطان سعيد بن تيمور وبقيت عمان في عهده مقسمة 1932-1970م إلى حين وصول السلطان قابوس بن سعيد الذي تمكن من وضع حد للصراعات والانشقاقات القبلية، وتمكن من التخلص من السيطرة البريطانية، وتعد مدة حكمه أفضل حقبة في السلطنة<sup>(12)</sup>.
- نتيجة التركيبة القبلية للمجتمع العماني فإن أغلب الناس كانوا معتمدين واعتمادوا على البنى غير الرسمية للسلطة، إذ يقومون بتنظيم أنفسهم من طريقها كأفراد قبائل حول رئيس قبيلتهم في إطار هذا البناء القبلي، ويعد السلطان في عمان هو زعيم القبيلة الذي يضم تحت لوائه القبائل الدولة كافة، لذا فإنه وفقًا لهذه الثقافة القبلية التقليدية فإن الحكومة الدستورية غير معروفة أو مألوفة لدى معظم الأفراد، فالسلطان قابوس بن سعيد قد استجاب لهذه البنية التقليدية القبلية وسعى للحفاظ على علاقات تقليدية مع زعماء القبائل؛ من أجل تعزيزها واستعمالها بكسب وتأييد شرعية حكمه، إلا أن السلطان قابوس قلص

سلطات زعماء القبائل، وبالمقابل سمح لهم بالوصول إليه من خلال طرح مشكلاتهم وتقديم شكاويهم إليه واحتفظ السلطان قابوس بسلطاته وصلاحياته بوصفه القائد الأعلى للقبيلة، وحاول دمج النظام القبلي مع مؤسسات وهيكل الدولة الحديثة بالشكل الذي يعزز من نفوذ الحكومة على مكونات المجتمع العماني كافة، ومع تأكيده على بناء الدولة الحديثة لضمان الاستقرار مع الاحتفاظ بالولاء القبلي<sup>(13)</sup>.

**يتضح مما سبق** إن السلطان قابوس بن سعيد تمكن من كسب الولاء القبلي لتأييد شرعية حكمه، وإلى جانب ذلك فإن محور الهوية الوطنية في سلطنة عمان هو الولاء للسلطان قابوس بن سعيد.

### ب- المكون الديني

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فقد استطاعت عمان نشر الدعوة الإسلامية بعد أن دعاهم الرسول محمد صل الله عليه وسلم لدخول الإسلام وقد شكل ذلك منعطفًا أو منحى بارزًا في تاريخ عمان، إذ مارست عمان دورًا بارزًا في وترسخ دعائم الدين الإسلامي<sup>(14)</sup>، إذ يعتنق أغلب سكان عمان المذهب الإباضي، إذ لا يوجد حد أو فاصل بين الدين والدولة، وتطبيقًا للقاعدة الإسلامية التقليدية وهي أن الإسلام هو دين ودولة، وعلى نهج الخلفاء الراشدين فهو يحكم وفقًا للقران الكريم والسنة وإن الإمام يتم انتخابه من بينهم لإدارة شؤونهم وحسب مبادئ المذهب الإباضي فهو يعد القائد الديني والقائد الروحي، لذا قد أضحت المذهب الإباضي جزءا من الثقافة الوطنية العمانية كما يعد القوة السياسية التي استطاعت تحديد ملامح تطور تاريخ عمان<sup>(15)</sup>.

تتسم سلطنة عمان بوجود تعددية لغوية وقومية أثنية فضلاً عن تعددية دينية ومذهبية، وتعد عمان البلد الوحيد في الوطن العربي الذي تتعايش فيه المذاهب الإسلامية كافة، وتتمتع بحضور قوي وتمثل هذه كيانات تزاوّل منذ قرون وبحرية تامة ثقافتها وهويتها وكل تقاليدھا الدينية، وأبرزها الإباضية والطائفة الشيعية والطائفة السنية فضلاً عن وجود البهائيين وكذلك الهندوس والمسيحيين يتمتعون بحضور ديني، إذ أضافت التعددية الأثنية والتنوع القبلي والديني على عقل الإنسان العماني في السلطنة لغة التسامح والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع كافة<sup>(16)</sup>.

يعد المذهب الإباضي المذهب الرسمي للدولة وللأسرة الحاكمة في السلطنة، وتوجد إلى جانبه مذاهب إسلامية أخرى وهي الحنبلي - والحنفي - والمالكي - والشافعي وكذلك الشيعة الاثني عشرية، تعايشت هذه المذاهب الإسلامية مع المذهب الإباضي في عمان، حيث يسود الاستقرار في السلطنة، وهذا يعود لخصوصية الحالة العمانية<sup>(17)</sup>، إذ تصل نسبتهم لما يقارب الـ60% من السكان، في حين يبلغ تعداد الشيعة في سلطنة عمان نحو ما يقارب الـ5%، و تتراوح نسبة السنة بما يقارب الـ(30-35%)، وتتقسم الإمامة الإباضية في عمان على أربعة أقسام أبرزها: إمامة الكتمان وهي مرحلة التنظيم بشكل سري، وإمامة الدفاع وتقع في مدة زمنية بين الظهور والكتمان، وإمامة الشراء تقوم مجموعة من الإباضيين باختيار إمام لهم وإقامة الظهور والبيعة وهي الغرض الذي تسعى إليه الإباضية لتحقيقه، وهي تتويج لإمامات الكتمان والدفاع والشراء. في حين تتألف الطائفة الشيعية في عمان من ثلاث فئات رئيسية

أبرزها العجم والشيعة البحرانية واللواتية، أما بالنسبة للطائفة السنية العمانية في تجسدت من خلال حركة الإخوان المسلمين، حيث انطلقت نشاطات هذه الحركة في السلطنة في أواخر عقد التسعينيات، إلا أنها تعرضت لحملة اعتقالات من السلطة مما أدت إلى إنهائها<sup>(18)</sup>، إذ جاء في المادة (1) من النظام الأساسي: "أن سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، عاصمتها مسقط"<sup>(19)</sup>. أما المادة (2): "دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع". وحددت اللغة الرسمية وفقاً للمادة (3) هي: "لغة الدولة الرسمية اللغة العربية"<sup>(20)</sup>.

وتتبعي الإشارة إلى أن كلاً من الدين الإسلامي واللغة العربية والعادات والتقاليد الموروثة والتراث لها الأثر البالغ والدور الفعال بتكوين الثقافة وتشكيل الشخصية العمانية، وكذلك تحديد معالم الهوية الوطنية العمانية، ويظهر ذلك من خلال الأثر الذي يلقيه على السياسة العمانية على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي، ويتأكد هذا من خلال استقراء النصوص الدستورية المادة (!)، (2)، (3) من النظام الأساسي في السلطنة الذي يعد بمثابة دستور البلاد، فقد تحددت الهوية الوطنية العمانية بناء على مبادئ الدين الإسلامي فضلاً عن الحضارة العربية والعادات والتقاليد العربية المتوارثة<sup>(21)</sup>.

### ج- المكون الجغرافي

يعد الموقع مصدراً أساسياً من مصادر تشكيل الهوية العمانية من جانب الشخصية الفردية التي تكونت نتيجة طبيعة تفاعل الإنسان مع بيئته من طريق قيامه بأنشطة مختلفة، في حين يمثل ذلك التفاعل في عملية النضال من أجل تحقيق حالة من التوازن مع بيئة البحر، إذ أتاحت للإنسان العماني وسهلت عليه التقارب والتواصل مع الشعوب الأقطار الأخرى وكذلك تمكنت من إقامة علاقات معها من طريق التجارة البحرية، وكذلك بيئة اليابسة أجبرته على التكيف مع البيئة القاسية للجبال الوعرة والصحاري في حال من الصبر والتحمل، أما على مستوى الدولة فقد ساعد بصورة واسعة برسم صورة عمان بالنسبة للأقطار الأخرى وكذلك كان له دور فعلي ومهم في تكوين خصائصها وتشكيل سماتها، ومن ثم فقد أثر بصورة مباشرة في تكوين ملامح الهوية العمانية وكذلك تحديد أهدافها ومصالحها وأسهم - أيضاً - بتحديد علاقاتها مع الأقطار الأخرى<sup>(22)</sup>.

ساعدت السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في سلطنة عمان بصورة كبيرة بتعزيز الانتماء والهوية الوطنية، وذلك عبر مواقف الحياد واتباع السياسة الإيجابية والمعتدلة ورغبة السلطنة بتحقيق السلم العماني وحل النزاعات بالوسائل السلمية، ما جعلها محط تقدير واحترام، فضلاً عن أن سياسة الحوار والسلام والتقارب التي تتبعها السلطنة تعكس جزءاً راسخاً من التراث العماني، لذا فقد أحدثت سياسة الحوار والانفتاح التي يتمتع بها الشعب العماني نقلة بتعزيز روح الإخاء وتحقيق الاستقرار واحترام التنوع الثقافي والتعدد، وجعله ثروة وطنية تشارك بتحقيق التنمية، ما جعل الكل يشعر في السلطنة بالمسؤولية الوطنية وحقق وعزز اللحمة الوطنية وهذا ما أبعدهم عن الفتن والطائفية<sup>(23)</sup>.

#### د- المكون الثقافي:

يمكن وصف التجربة العمانية الفريدة التي تقوم على نهج الشورى بأنها ذات أثر فاعل بتكوين معالم الهوية العمانية الوطنية والنظام السياسي العماني بشكل خاص خلال قرون من الزمان استمرت لحد الوقت الحاضر بزعامة السلطان قابوس بن سعيد، ويعد السلطان أحد وراثي السلطة السياسية والدينية، فالسلطان قابوس يعد أحد أحفاد المؤسس الفعلي لعمان السلطان أحمد بن سعيد، إذ إنه في عام 1744 انتخب إماماً بعد زوال حكم اليعاربة وإخراج الغزو الفارسي من البلاد، ولعل توارث السلطة والقيادة - أيضاً - حسب نظام الإمامة كان أحد العوامل والبواعث التي أدت إلى تحقيق الاستقرار السياسي في السلطنة والتماسك والحفاظ على الهوية الوطنية من منتصف القرن الـ18 حتى الوقت الحاضر، وجدير بالذكر أن سلطنة عمان تجمع كل المذاهب الإسلامية وتمكنت من العيش والتكيف، وتحقيق قدر كبير من التوافق والانسجام في الدرجة الأولى الهوية الوطنية العمانية الجامعة وتحرص السلطة السياسية على الحفاظ عليها وإن المواطنين كافة متساوون في الحقوق والواجبات<sup>(24)</sup>.

حافظت عمان خلال مختلف مراحل تاريخها على (التقاليد القبلية المتوارثة)، إذ تجمع بين الأعراف والعادات والتقاليد المتوارثة في السلطنة من جانب، وتجمع بين تراث الانفتاح الحضاري والانفتاح الثقافي للعمانيين على الحضارات الإنسانية كلها، وكذلك على الثقافات من جانب آخر، لذا يمكن وصف المجتمع العماني بأنه مجتمع قبلي محافظ؛ لأن السلطان قابوس بن سعيد كانت لديه هواجس وهو التمسك والحفاظ على التقاليد المتوارثة العمانية، إذ تولدت قناعة لدى السلطان بأن التراث العماني ذا أهمية بالغة بالحفاظ على هوية المجتمع العماني وتحقيق التوازن وإقامة التواصل الإيجابي بين الماضي والحاضر؛ وذلك لإقامة حداثة سليمة لا تتنافى أو تتناقض مع الأصالة والتراث العماني، إنما تعمل على حمايتها والحفاظ عليها والتكيف والتكامل فيها، لذا كان هدف السلطان جعل الموروث الإيجابي ركيزة وعاملاً أساسياً في عملية التحديث والتطوير الاجتماعي من منظور المعاصرة، لذا يمكن القول إن الحدثة السلمية تعد أحد الشروط الرئيسية؛ من أجل الحفاظ على التراث والانتقال والتحول التدريجي للمجتمع العماني من الانغلاق والعزلة إلى التطور والتحديث<sup>(25)</sup>.

#### المحور الثالث - إشكالية المواطنة في سلطنة عمان

يمكن تعريف المواطنة بأنها مجموعة من الالتزامات المشتركة والمتبادلة بين الدولة والفرد، لذا فإن الأفراد يتمتعون بحقوقهم السياسية والاجتماعية كافة وحقوقهم الاقتصادية؛ نتيجة لانتمائهم للدولة، ولكن في المقابل يجب عليهم أن يقوموا بأداء واجباتهم المفروضة عليهم وفقاً للقانون<sup>(26)</sup>، ويشير هذا الشكل من المواطنة إلى المكان الذي يقيم فيه الفرد بشكل دائم في الدولة ويحمل جنسيته ويشارك في نظام الحكم ويلتزم بالقوانين التي تسنها الدولة ويتمتع بوضع متساو دون أي تمييز مثل اللون واللغة أو الدين. ويتقيد الفرد بممارسة واجباته أمام الدولة التي ينتمي إليها<sup>(27)</sup>.



إن المواطنة تعيش على أساس الحقوق المصانة في الدستور والقوانين واللوائح، ويمكن القول إنه حينما يكون هناك حجم من التنازل الطوعي المتبادل بين والجماعات كافة فهذا يعني أن الأفراد والجماعات يتخلون بشكل طوعي عن انتماءاتهم الضيقة أو الفرعية والجانبية تجاه انتماءهم الوطني، بما يضمن ذلك أعضاء المجتمع كافة وبمختلف طوائفهم وألوانهم.

تعد هذا الخطوة الأولى بتكوين ثقافة المواطنة؛ لأنها تعد مسألة متعلقة بعلاقات القوة في المجتمع، لذا فإن قدرًا من ذلك ربما يكون غير ممكن، إلا من خلال تحييد المتغيرات الأخرى (المعيقة أو المعرقة)، ويقصد من ذلك أن يتم التنازل من الجماعات ذات المكاسب والثروة للأخرى أي الجماعات (المعدمة)، وتعد هذا الخطوة الأساسية والجوهرية بتشكيل مجتمع المواطنة<sup>(28)</sup>.

قاد السلطان قابوس بن سعيد عملية التنمية والتحديث في عمان عبر بناء مؤسسات الدولة الحديثة، إذ شكل مجلس الدولة عام 1997 وأطلق خلاله السلطان قابوس العديد من المراسيم التنظيمية لتتولى تطبيق النظام الأساسي والمبادئ العامة للنظام الأساسي، فأصبحت الدولة العمانية تزاوّل وظائفها بشكل تدريجي وتتولى تطبيق الأنظمة والقوانين من مركز السلطنة إلى أبعد مناطق البلاد، وشاركت تلك المجالس والقوانين بإرساء وترسيخ روح المواطنة التي من غير الممكن بناؤها إلا على أساس المواطن الحر الذي لديه حقوق وواجبات، فضلاً عن عمله كمواطن سواء كان فردًا أم جماعة أم منظمة في (أطر نقابية)، وأشار السلطان في خطبة إلى ضرورة تعزيز المشاركة الشعبية في مراحل التغيير والإنتاج والإصلاح كافة، لذا فإن صياغة برامج التنمية وعملية تنفيذها لا يمكن القيام بها إلا من خلال مشاركة الأفراد العمانيين كافة بوصفهم مواطنين أحرارًا في دولة حديثة، وقد استجاب المواطنون في عمان لنداء السلطان وتمكنت السلطة من ترسيخ البنى الضرورية لولادة وتحديث دولة القانون ودولة المؤسسات، إذ صارت حقيقة راسخة على أرض السلطنة وتعد من أنجح تجارب التحديث والتنمية في الوطن العربي<sup>(29)</sup>.

ولكن، لم يتمكن النظام الأساسي من وضع أسس الانتقال إلى حكم دستوري رشيد، وإنما حافظ على بنية النظام القائم، مانحًا السلطان الصلاحيات التي تكاد أن تكون مطلقة فلا وجود للرقابة ولا لآليات مساءلة فعالة ومن دون أن يمنح المواطنين في المقابل حقوقهم السياسية أو يكفل لهم الحماية من تعسف السلطة، لذا كان من المحتم أن تظهر أصوات عديدة تشير إلى نواحي القصور في النظام السياسي، وتطالب بنقلة حقيقة نحو الممارسات الدستورية عوضًا عن الاكتفاء بدستور شكلي يشرعن ممارسات النظام بدلًا من تقييدها<sup>(30)</sup>، وبموجب أحداث ما يسمى الربيع العربي الذي أطلق عليه في سلطنة عمان الربيع العماني، قامت السلطات في السلطنة بمجموعة من التعديلات، فهي عكست مخاوف السلطات من زيادة الوعي وتنامي الاعتصامات والحركات الاحتجاجية وزيادة الوعي لدى المواطنين، إذ تضمنت التعديلات والإصلاحات التي أجريت من السلطة على قوانين مفصلية تمس الحقوق الأساسية كافة وتمس الحريات العامة في البلاد، مثل حرية التعبير عن الرأي وكذلك حق التجمع السلمي ومنحت تلك التعديلات لعام 2011، ويتبين أن جملة "النيل من هيبة الدولة" تعد تعديلاً وانتهاكاً واضحاً على حقوق

المواطنين وحقوقهم الأساسية التي نص عليها النظام الأساسي في السلطنة، وتشكل تهديداً وتحدياً خطراً على حرية التعبير<sup>(31)</sup>.

ووفقاً لنص المادة (135) ط- في النيل من مكانة الدولة المالية: "يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ريال ولا تزيد على خمسمائة ريال كل من حرض أو أذاع أو نشر عمداً في الداخل أو الخارج أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة وكان من شأن ذلك النيل من هيبة الدولة أو إضعاف الثقة بمكانتها المالية. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب"<sup>(32)</sup>.

يتعرض أغلب المثقفين في سلطنة عمان للاضطهادات الأمنية والسياسية، أي أصحاب الآراء والأفكار التي لا تتسجم ولا تتوافق مع ما تروجه السلطة السياسية في عمان على أرض الواقع سواء على الصعيد الدولي أو على صعيد المجتمع، فالسلطة الحاكمة في عمان لديها تفسيرات مختلفة تتعلق بتحديات ومشكلات الواقع، وهي لا تريد أن يعلو أو يظهر صوت المعارضين لها؛ لكي لا تتبين وتكشف حقيقة الواقع، لذا وضعت قوانين من أبرزها قانون المطبوعات والنشر، الذي تمكنت بواسطته من إحكام قبضتها الحديدية على كل ما يتم نشره على المستوى المحلي، إذ قامت السلطة بمصادرة وتهميش الرأي والفكر فضلاً عن احتكار وسائل الإعلام والصحافة<sup>(33)</sup>. لذا فقد غابت الحريات التي تتم عبرها ممارسة حرية الرأي والتعبير عنه وحرية الاجتماع والاحتجاج والاجتماع السلمي، وإن السلطات لاحقت المعتصمين ضد ظاهرة الفساد وألقت القبض عليهم، حيث اتخذت العنف والقوة طريقاً وحلاً لإنهاء الاعتصامات والاحتجاجات وقمعها. ولضمان الحقوق والحريات العامة ولغرض حماية المواطن عند ممارسة رأيه كالاكتصام أو الاحتجاج ضد السلطات، يتطلب هذا سياقاً دستورياً ويستلزم سلطة قضائية تكون مستقلة، حيث لا تتأثر بالضغط التي قد تمارسها السلطة التنفيذية، لذا فقد رأى المشرع العماني ذلك من خلال التشريعات الموجودة في النظام الأساسي للسلطنة الذي يكفل حماية المواطن ضد الاضطهاد والطغيان السلطوي المشار إليه<sup>(34)</sup>.

ترد لفظة المواطنة في الباب الثالث من ديباجة النظام الأساسي في سلطنة عمان، إذ جاءت بموجب هدف السلطان من أجل تطوير وتحديث مسيرة الشورى في السلطنة، وذلك من أجل خدمة مصالح لمواطن والوطن<sup>(35)</sup>.

إن القانون الأساسي العماني حافظ على حقوق المواطنة من خلال عدة مواد قانونية منها المادة (18) وهذا ما أكدت عليه: "الحياة والكرامة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة باحترامهم وحمايتهم وفقاً للقانون". وكذلك المادة (19): "الجنسية العمانية ينظمها القانون، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون"<sup>(36)</sup>، وكذلك نص المادة (20): "لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى إقليم الدولة". وأشارت المادة (21): "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق

والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي<sup>(37)</sup>.

المادة (23): "الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون، ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون". ونصت المادة (35): "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون"<sup>(38)</sup>.

وأكدت المادة (37): "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الكراهية أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه". كذلك نصت المادة (39): "للمواطنين حق الاجتماع على النحو الذي يبينه القانون"<sup>(39)</sup>، وكذلك نصت المادة (40): "حرية تكوين الجمعيات مكفولة، وذلك على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام، ووفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون"، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع، أو سرياً، أو ذا طابع عسكري، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية<sup>(40)</sup>.

وهنا نشير إلى أنه على الرغم من المواد القانونية التي كفلت حرية المواطن العماني، إلا أن هناك مواد قانونية حددت نشاطه السياسي، ومن ثم فإن بنية النظام السياسي غير مصممة في الأصل لاستيعاب وتقبل مفاهيم الحرية والمبادئ الديمقراطية وكذلك العدالة الاجتماعية؛ نتيجة ارتباط نظام الدولة بالحكم الأسري، إذ إن السلطة قامت برفض قبول آليات الدولة العصرية ولم تستوعبها، فضلاً عن عدم السماح لها بالعمل (الدستور، البرلمان، فضلاً عن المؤسسات الرئاسية الدستورية والمعارضة الشرعية للنظام، وبالطبع التنظيم وتشكيل النقابات وكذلك الحركات الاجتماعية والسياسية في الدولة<sup>(41)</sup>). إذا كان الانتماء القبلي الضيق - كما هو في هذه الحالة - هو أصل الولاء للفرد العماني؛ فذلك لأن سلطنة عمان منعت نفسها وحرمت من العنصر الأول من (المواطنة)، وهو العقد والشرعية التي من طريقهم يتم تحديد العلاقة القائمة بين الحكام والمواطنين، إذ يعد الدستور العقد الذي بقي مفروضاً، وكذلك مفصلاً وفقاً لرغبات واحتياجات ومتطلبات الأسر الحاكمة في السلطنة<sup>(42)</sup>.

يؤدي المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية بوجود المواطنة، فمن دون المجتمع المدني لا توجد المواطنة ولا يكون لها أثر حتى إلا في إطاره، ومن غير المجتمع المدني يعد الأفراد مجرد أشياء ولا يكونون مواطنين في دولة تتبنى المبادئ الديمقراطية، لذا تعد الديمقراطية هي مشاركة في القرارات المهمة التي لها دور بالتأثير في حياة الأفراد كافة وتؤثر في مصيره، وتستحيل حينها إقامة المواطنة من دون وجود المجتمع المدني، وإن كانت الديمقراطية تستند إلى المواطنة أساساً لبنائها فإن خصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة<sup>(43)</sup>.

عملت الدولة في سلطنة عمان على اختراق وتهميش دور المجتمع المدني مقابل إعلاء دور المجتمع القبلي، لذا لا يوجد مجال لممارسة المشاركة السياسية، ولا توجد ثقافة سياسية مساهمة، والتي يتكون منها السلوك السياسي مع الدولة، ما يؤدي إلى فرض قيود على عملية المشاركة السياسية الحرة في إدارة شؤون البلاد، بمعنى أن أي حركة يقوم بها الأفراد على نظام الحكم تعني قيام الاضطرابات ووقوع اشتباكات مع الدولة<sup>(44)</sup>.

تعد المشاركة السياسية في إطار السياسات هي توسيع خيارات الشباب التي تفرض ممارسة حقوقهم كافة، فضلاً عن أنها تسمح لهم أداء دور فعال في جهود البناء، وكذلك التنمية الإنسانية الشاملة، فالمشاركة السياسية تعد قيمة مضافة لتنفيذ الأهداف وبرامج التنمية والانتماء كلها، وعلاوة على ذلك الانتماء والتمسك القضايا كلها العامة للوطن والالتزام والابتعاد عن الانتماءات الفرعية وتعزيز روح المسؤولية على مستوى المواطنة والانتماء والافتخار والولاء وخلال العقود الأربعة الماضية قامت السلطات بوضع العديد من القيود والعراقيل أمام على النشاط السياسي، إذ قيدت المشاركة الفعالة في الشأن العام، لذا فإن حظر وفرض القيود على المنظمات والمؤسسات والهيئات كافة فضلاً عن النقابات والانتماءات التي تختص بالشأن العام يعد أهم بواعث الاحتقان السياسي والاجتماعي لدى أغلب الشباب العماني، إذ إن أغلبهم لم يجد مجالاً للمشاركة، فالمشاركة السياسية تقوم على أساس تنفيذ وصنع ومراقبة القرار السياسي<sup>(45)</sup>، وقد اجتمعت هذه الظاهرة بعضها بعض وكان الاضطراب؛ نتيجة تعدد وتنوع الولاءات وتعدد الانتماءات واختلافها وتناقضها، فإن شخصية الولاء السياسي للفرد الحاكم أو لأسرته الحاكمة في صلب الدولة العصرية في ظل عدم وجود الحكم الدستوري، ومن ثم عدم وجود ضمانات دستورية تكفل الحقوق والواجبات للحاكم والمواطن في السلطنة، وبرزت الاستباحة البيروقراطية لحقوق الإنسان العماني ولكرامة المواطن وبصورة خاصة الذي لا ظهر له، أي بالمعنى القبلي الضيق، ما أدى إلى صعوبة التفكير حول الانتظام في العلاقة القائمة بين الدولة والمواطن العماني بالمعنى الصحي لمفهوم المواطنة<sup>(46)</sup>.

تعرض المحتجون خلال الاحتجاجات عام 2011 التي شهدتها سلطنة عمان إلى التعذيب والعنف من السلطات، إذ استعملت قوات الأمن العمانية الغاز المسيل للدموع ضد المحتجين، إلى جانب ذلك استخدمت أساليب قمعية منها إجراء حملة اعتقالات ضد الناشطين والمحتجين والتهديد بالقتل والاختطاف وقتل شخصين من المتظاهرين، وكذلك أجرت السلطات العمانية تغييرات على قوانين الإجراءات الجزائية؛ لغرض التوافق مع الحل الأمني ولإطالة مدة الاحتجاز ومنح أفراد الأجهزة الأمنية المزيد من الصلاحيات؛ لإلقاء القبض واعتقال وإجراء التحقيقات مع المتظاهرين، وأجبرت قوات الأمن المتظاهرين على توقيع تعهد؛ لمنع تكرار التظاهر والاعتصام إلا بعد الحصول على تراخيص، وتعد هذه الممارسات مخالفة لما نص عليه القانون الأساسي في السلطنة الذي كفل حماية الحقوق والحريات وتهميش لحريات وحقوق الأفراد وإضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني<sup>(47)</sup>، وحتى نكون أمام دولة راعية لمبدأ المواطنة، لا بد من

توفر أدنى الشروط وهي: أولاً إنهاء وجود ملامح حكم الفرد أو حكم القلة من الناس، ومن ثم يجب أن تتحرر الدولة من التبعية للفرد الحاكم، أما الشرط الثاني فهو أنه يجب عد كل الأفراد الذين يمتلكون ويتمتعون بجنسية الدولة مواطنين، لديهم حقوق وعليهم واجبات متساوية، وإن كل من الأفراد يجب يتمتعوا بالحقوق والتزامات قانونية والتزامات مدنية متساوية، كما يجب أن تكون هناك ضمانات قانونية وإمكانات اجتماعية تسمح لكل مواطن بأن يمارس حقوقه كحق المشاركة السياسية الفعالة وحقه بتقلد المناصب العامة، لذا فإن وجود هذه الضمانات وهذه الحقوق للمواطن كي يكون للمواطنة معنى، ومن طريقها يعزز الولاء لوطنه ومن ثم يتحقق انتماء المواطن لوطنه وضمن التفاعل الإيجابي مع مواطنيه كافة<sup>(48)</sup>.

### الخاتمة

حظيت التجربة العمانية بخصوصية فريدة تتبع من تمكنها من مواجهة التحديات وتحقيق الوحدة الوطنية على يد السلطان قابوس الذي تمكن من إنهاء الانشقاقات القبلية ونشر روح التضامن والتكافل، وعلى الرغم من التعددية الأثنية والتنوع القبلي والديني في المجتمع العماني، إلا أنه استطاع تجاوزها والتأكيد على لغة التسامح بين المذاهب كافة، وتمكن من وضع أسس وقواعد الهوية الوطنية مما أضعف الولاء القبلي، وحرص السلطان على كسب ولاء القبائل له، وقد منح الحقوق والحريات التي كفلها القانون الأساسي، إلا أنها بحاجة إلى ضمانات لمنع السلطات من انتهاك وتهميش حقوق الأفراد وحرياتهم.

### الهوامش

- (1) سداد مولود سبيع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 68، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2017 ص 106.
- (2) عفيف البوني، الهوية القومية العربية، في مجموعة باحثين، من كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 25.
- (3) باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، العدد: 3، مجلة عمران، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، ص 2-3.
- (4) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971م، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م. ص 45-47.
- (5) عفيف البوني، مصدر سبق ذكره، ص 26.
- (6) محمد علي زرقا، عمان قديماً وحديثاً، ج2، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، 1959، ص 112.
- (7) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان رؤية قانونية سياسية اجتماعية وفي التنمية والتحديث، ط 1، دار المسلة، بغداد، 2022. ص 51.
- (8) حسين عبيد غانم غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970، ت: أنطوان حمصي، ط: 1، دار الجديد، بيروت، 1997م. ص 135.
- (9) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان...، المصدر السابق ذكره، ص ص 179-180.

- (10) سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان...، مصدر سبق ذكره، ص ص. 181-185.
- (11) المصدر نفسه،، ص ص 179-180.
- (12) إسماعيل الزيود، فاطمة الطروانة، الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان إنموذجًا، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، المجلد (39)، كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا، عمان، 2012. ص 477.
- (13) بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في عمان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013. ص 109-110.
- (14) كريم فكري ، ما لا تعرفه عن عمان، ط1، ج 3، مركز الياة للنشر والإعلام، القاهرة، ، 2019، ص 8.
- (15) محمد رشيد عباس النعمي، ، التطورات السياسية في سلطنة عمان وعلاقتها الخارجية 1932-1970، ط: 1، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع / بغداد، 2017. ص ص 36-37.
- (16) أحمد الإسماعيلي ، التعددية الأثنوية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(11) ، المجلد(3)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، قطر، 2015، ص 105.
- (17) عامر الراشدي، من اجل الامامة محاولات لتنظيم اسلامي في سلطنة عمان ، في مجموعة مؤلفين ، من كتاب قضايا الاسلامين في الخليج احتلال الكعبة -التنوير- انقلاب عمان ، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث ،2011.
- (18) شجاع محمود خلف، تجربة الوحدة الوطنية في سلطنة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.
- ص 43.
- (19) المادة (1)، من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.
- (20) المادة(2)، (3) من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.
- (21) طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي ، أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970-2016 ،(رسالة ماجستير) كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 76 .
- (22) طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي، مصدر سبق ذكره، ص 62 .
- (23) احمد الربعاني، اتجاهات طلبة التعليم مابعد الاساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ، العدد(1) ، المجلد (11) جامعة قابوس ، سلطنة عمان، ، 2017، ص 11.
- (24) طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي، مصدر سبق ذكره، ص 83-84.
- (25) مسعود ضاهر، الاستمرارية والتغيير في ...، مصدر سبق ذكره، ص 131-132.
- (26) عدنان قادر - عارف زكنة ، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة دراسة تحليلية وتاريخية في الدستور الملكي والساتير العراقية المؤقتة ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية العدد(2) ، المجلد(9)، جامعة كركوك ، العراق، 2014، ص 100.
- (27) شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية الكويت إنموذجًا، مجلة العلوم السياسية، العدد (60)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق ، 2020 ص 158.
- (28) باقر سلمان النجار، الفئات والجماعات صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي، العدد(352)، المجلد(31) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008، ص 36.
- (29) مسعود الظاهر، الاستمرار والتغيير في تجربة التحديث العمانية (1970-2005)، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2008، ص 135 .136.

- (30) بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستورية في ...، مصدر سبق ذكره ، ص183.
- (31) سعيد سلطان الهاشمي، عمان الإنسان، ...، مصدر سبق ذكره ، ص 206-207.
- (32) المادة (135) في قانون الجزاء العماني الصادر بموجب المرسوم رقم 74/7، المعدل بموجب المرسوم رقم 96/2011.
- (33) منصور ناصر المحرزي، الدولة والمجتمع في عمان منذ النباهنة حتى العصر الحديث 1154-2012م من الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها ، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2014، ص 229.
- (34) سعود بن عبد الله الزدجالي، المواطنة في سلطنة عمان الإنسان في جدلية العلاقة مع السلطة ، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014، ص 106-109.
- (35) سعيد الهاشمي، المواطنة المثلومة محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية، من كتاب الثابت والمتحول 2019 المواطنة في تيارات الخليج ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2019، ص 27.
- (36) المادة (18، 19) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
- (37) المادة ( 20 . 21 ) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
- (38) المادة ( 23، 35 ) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
- (39) المادة ( 37، 39) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021.
- (40) المادة (40) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021 .
- (41) منصور ناصر المحرزي، مصدر سبق ذكره، ص 249.
- (42) منصور ناصر المحرزي، مصدر سبق ذكره، ، ص 249.
- (43) حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية العراق إنموذجاً مجلة قضايا سياسية ، العدد(45-46) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين ، العراق، 2016، ، ص 124.
- (44) منصور ناصر المحرزي، المصدر السابق ذكره، ص 249-250.
- (45) سعيد سلطان الهاشمي، عمان الإنسان والسلطة ...، مصدر سبق ذكره، ص 184-185.
- (46) منصور ناصر المحرزي، مصدر سبق ذكره، ص 250.
- (47) سعيد سلطان الهاشمي ، الربيع العماني حتى مطلع الفجر ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2011، ص 15.
- 48(48) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية الكويت 2000، ص10.

#### المصادر

أولاً-الدستور والقوانين واللوائح

- 1 - المادة (1)، من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.
- 2- المادة (2)، (3) من المرسوم السلطاني رقم(6) لسنة 2021 بإصدار النظام الأساسي للدولة.
- 3-المادة (135) في قانون الجزاء العماني الصادر بموجب المرسوم رقم 74/7، المعدل بموجب المرسوم رقم 96/2011.
- 4- المادة (18، 19) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.

- 5- المادة ( 20 . 21 ) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
- 6- المادة ( 23 ، 35 ) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم (6) ،لسنة 2021.
- 7- المادة ( 37 ، 39 ) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021.
- 8- المادة (40) من المرسوم السلطاني الخاص بإصدار النظام الأساسي للدولة، رقم(6) ،لسنة 2021 .  
ثانياً -الكتب العربية والمترجمة
- 1- بسمة مبارك سعيد، التجربة الدستوري في عمان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- 2- حسين عبيد غانم غباش، عمان الديمقراطية الإسلامية تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث 1500-1970، ت: أنطوان حمصي، ط: 1، دار الجديد، بيروت، 1997م.
- 3- محمد رشيد عباس النعيمي، التطورات السياسية في سلطنة عمان وعلاقتها الخارجية 1932-1970، ط: 1، دار عدنان للطباعة والنشر والتوزيع / بغداد، 2017.
- 4- سعود بن عبد الله الزدجالي، المواطنة في سلطنة عمان الإنسان في جدلية العلاقة مع السلطة، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2014.
- 5- سعيد مجيد دحدوح، النظام السياسي في سلطنة عمان رؤية قانونية سياسية اجتماعية وفي التنمية والتحديث ، ط 1، دار المسلة ، بغداد، 2022.
- 6- سعيد الهاشمي، المواطنة المثلومة محاولة لفهم واقع المواطنة في بلدان الخليج العربية، من كتاب الثابت والمتحول 2019 المواطنة في تيارات الخليج ، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2019.
- 7- سعيد سلطان الهاشمي، عمان - الإنسان والسلطة، قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العماني المعاصر ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.
- 8- عامر الراشدي، من أجل الامامة محاولات لتنظيم اسلامي في سلطنة عمان ، في مجموعة مؤلفين ، من كتاب قضايا الاسلاميين في الخليج احتلال الكعبة -التنوير- انقلاب عمان ، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2011.
- 9- عفيف البوني ، الهوية القومية العربية ، في مجموعة باحثين ، من كتاب الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
- 10- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ، مركز الخليج لسياسات التنمية الكويت ، 2000.
- 11- كريم فكري ، ما لا تعرفه عن عمان، ط1، ج 3، مركز الياية للنشر والإعلام، القاهرة، 2019.
- 12- محمد علي زرقا، عمان قديماً وحديثاً ، ج2، دار القاهرة للطباعة ، القاهرة ، 1959.
- 13- مسعود الظاهر، الاستمرار والتغيير في تجربة التحديث العمانية (1970-2005)، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2008.
- 14- مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي 1938-1971م، ط: 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م.
- 15- منصور ناصر المحرزي، الدولة والمجتمع في عمان منذ النباهنة حتى العصر الحديث 1154- 2012م من الصراع على السلطة إلى التنمية وأزماتها ، ط1، منتدى المعارف، بيروت، 2014.
- ثالثاً- الرسائل



- 1- شجاع محمود خلف، تجربة الوحدة الوطنية في سلطنة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018.
- 2- طلال بن عبد الله بن خلفان الندابي، أثر الهوية الوطنية على السياسة الخارجية لسلطنة عمان 1970-2016، (رسالة ماجستير) كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، .  
رابعاً - المجلات والدوريات
- 1- أحمد الإسماعيلي، التعددية الأثنية واللغوية والدينية في عمان وعلاقتها بالاستقرار السياسي، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(11)، المجلد(3)، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، قطر، 2015.
- 2- احمد الربعاني، اتجاهات طلبة التعليم مابعد الاساسي بسلطنة عمان نحو الهوية الوطنية، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، العدد(1)، المجلد (11) جامعة قابوس، سلطنة عمان، 2017.
- 3- إسماعيل الزيود، فاطمة الطروانة، الدور السياسي للقبيلة: سلطنة عمان إنموذجاً، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2)، المجلد (39)، كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا، عمان، 2012.
- 4- باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، العدد: 3، مجلة عمران، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013، .
- 5- باقر سلمان النجار، الفئات والجماعات صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(352)، المجلد(31)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 6- بسمة مبارك سعيد، مستقبل الإصلاح في عمان، العدد (38)، المجلد(444)، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2016.
- 7- حميد فاضل حسن، المواطنة وإشكالية المبادعة بين الأطر النظرية والممارسات التطبيقية العراق إنموذجاً مجلة قضايا سياسية، العدد(45-46)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العراق، 2016.
- 8- سداد مولود سبيع، الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 68، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2017.
- 9- سعيد سلطان الهاشمي، الربيع العماني حتى مطلع الفجر، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2011.
- 10- شريفة فاضل محمد بلاط، تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية الكويت إنموذجاً، مجلة العلوم السياسية، العدد (60)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2020.
- 11- عدنان قادر - عارف زكنة، الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة دراسة تحليلية وتاريخية في الدستور الملكي والدساتير العراقية المؤقتة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية العدد(2)، المجلد(9)، جامعة كركوك، العراق، 2014.



تاريخ استلام البحث 7 / 1 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 20 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## التجديد في فكر القوى السياسية غير الإسلامية العراقية المعاصرة

Renewal in the thought of contemporary Iraqi non-Islamic political forces

أ.م.د. احمد محمد علي جابر

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Dr. Ahmed Mohammed Ali Jaber

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Hrst81@gmail.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

تسعى القوى السياسية العراقية غير الإسلامية العراقية على اختلاف تنوعها الفكري والأيدولوجي لاسيما وان هذه القوى تمتد جذورها الى حقبات تاريخية طويلة كان لها دور بارز في الساحة السياسية، ان تتبنى قيم وافكار تجديدية تسعى من خلالها ان تواكب التحولات التي يشهدها العراق بعد العام 2003 ومحاولة طرح رؤية جديدة تبتعد عن الافكار السابقة التي تبنتها والتي لا يمكن تبنيها في الوقت الحاضر من قبل الجمهور الى جانب محاولتها الى كسب جمهور يؤمن بالأفكار التي تطرحها هذه القوى لاسيما بين الشباب الذي يسعها الى افكار تتبنى آرائهم وافكارهم وهو ما يعزز دور هذه اقوى على الساحة السياسية العراقية من خلال مكانتها في صناديق الانتخابات.

الكلمات المفتاحية: "التجديد"، "العراق"، "القوى السياسية"، "غير الإسلامية"

## Abstract

The Iraqi non-Islamic political forces, regardless of their intellectual and ideological diversity, whose roots extend back to long historical periods with a prominent role in the political arena, seek to adopt innovative values and ideas through which they seek to keep pace with the transformations that Iraq is witnessing after the year 2003 and try to present a new vision that moves away from the previous ideas that it adopted, and which cannot be adopted at the present time by the public, in addition to its attempt to win over an audience that believes in the ideas put forward by these forces, especially among young people who seek ideas that adopt their opinions and ideas, which enhances the role of these forces in the Iraqi political arena through their position in the ballot boxes.

key words : "Renewal", "Iraq", "political forces", "non-Islamic"

## المقدمة

تعاني القوى السياسية غير الاسلامية العراقية والتي تضم تيارات وحركات واحزاب من ازمة في تبني قيم تجديدية تستطيع ان تواكب التحولات التي يشهدها العالم والمنطقة والعراق بشكل خاص وهذه الازمة تمتد الى قبل العام 2003 نتيجة الجمود الذي تعانيه هذه القوى وعدم قدرتها على تجديد رؤيتها الفكرية وتنوعت طبيعة مبنيات الفكرية القوى السياسية غير الاسلامية العراقية واتجاهاتها الفكرية ما بين اتجاهات يسارية واتجاهات ليبرالية واتجاهات قومية وبالرغم من التاريخ الطويل لتأسيس تلك القوى، لكن نجد ان بعض هذه القوى بدأت بانحسار شعبيتها نتيجة التحولات الداخلية والخارجية.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية في التعرف على الاشكالية التي تعاني منها القوى السياسية غير الاسلامية العراقية اليسارية والقومية من عملية التجديد ومواكبة التحولات الداخلية والخارجية.

**هدف البحث:** يهدف هذا البحث دراسة الوسائل والاليات التي تسعى القوى السياسية العراقية غير الاسلامية العراقية في تطبيق عملية التجديد في متبنياتها الفكرية.

**مشكلة البحث:** تقوم اشكالية البحث ان القوى السياسة غير الاسلامية العراقية تعاني من صعوبة تطبيق عملية التجديد لديها مما اثر على مكانة الحزب السياسية وقوته وشعبيته مما انعكس سلباً على هذه القوى **فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان القوى السياسية غير الاسلامية العراقية تعاني من صعوبة في تبني قيم تجديدية تستطيع من خلالها مواكبة التحولات الداخلية والخارجية التي يشهدها العراق والمنطقة.

**منهجية البحث:** اعتمدت البحث على المنهج التاريخي في دراسة الجذور للقوى السياسية غير الاسلامية العراقية فضلا عن عن منهج التحليل النظمي و المنهج الوصفي .

**هيكلية البحث:** لذلك سنتناول في هذا البحث مبحثين يتناول المبحث الاول اشكالية التجديد لدى القوى السياسية العراقية اليسارية الحزب الشيوعي العراقي انموذجاً اما المبحث الثاني فنتناول فيه اشكالية التجديد لدى القوى السياسية القومية الحزب الديمقراطي الكردستاني انموذجاً

المبحث الاول: اشكالية التجديد لدى القوى السياسية العراقية اليسارية الحزب الشيوعي العراقي انموذجاً

تعد الافكار اليسارية في مقدمة الافكار التي تأثر فيها العراقيين والتي بدأت بالانتشار في العراق منذ بداية العشرينيات من القرن الماضي بعد اتمام ان تم توجيه منظمة الشيوعية الدولية في مؤتمرها الثاني المنعقد في العام 1920 بتوجيه نشاطه الى بلدان المنطقة العربية ومنها العراق، وكانت بداية ظهور الجماعات اليسارية المنظمة بزعامة حسين الرحال مؤسس الحركة الماركسية في العراق تحت اسم (متدارسي الافكار الحرة) واصدر جريدة نصف شهرية تحت اسم (الصحافة)، كما تأسست في بداية الثلاثينيات جماعة الاهالي في العام 1932 ذو التوجهات اليسارية وانشقت عنها مجموعة اطلقت على نفسها (لجنة مكافحة الاستعمار) وتحولت فيما بعد الى الحزب الشيوعي.<sup>1</sup>

وكانت بدايات الافكار التجديدية التي تبنتها جماعة الرحال هو حملة تحرير المرأة والسعي لخلع الحجاب بسبب تأثر الجماعة بما حققته المرأة في كلا من تركيا ومصر والدعوة الى اطلاق حرية المرأة ومساواتها بالرجل لكن هذه الدعوات لاقت معارضة كبيرة في تلك الحقبة.<sup>2</sup>

إذ يعد الحزب الشيوعي العراقي الاحزاب العريقة على الساحة السياسية العراقية وكان لها دور فاعل في الحياة السياسية في العراق منذ تأسيسه في العام 1934، واستطاع ان يكون له دور فاعل في العلمية السياسية في العراق الا ان الحزب وخلال مسيرته الطويلة قد عانى من عدة تحديات اثرت على نشاط الحزب ودوره ومن اهم هذه التحديات:

**أولاً: الانقسامات المتكررة في بنية الحزب:** عانى الحزب الشيوعي العراقي من انقسامات كبيرة اثرت على نشاط الحزب وتعد هذه الصفة ملازمة للحزب الشيوعي وغيره من القوى السياسية، ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف الآراء والتوجهات قيادات الحزب وهي صفة لازمت القوى السياسية العراقية والحزب الشيوعي بدرجة خاصة منذ نشوئها وبالرغم من وحدتها الفكرية والايولوجية الا انها تباعدت عن بعضها وتتنقد بعضها الاخر، كما ان ازمة الانشقاقات التي مر بها الحزب اثرت على موقعه على الساحة السياسية العراقية نتيجة ومن اهم هذه التيارات التي انقسمت عن الحزب:<sup>3</sup>

1. تنظيم (إلى الأمام) ومن أهم قاداتها (ذنون أيوب) عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي والتي انشقت عن الحزب في تموز 1942 وأسباب الانشقاق هو عدم وجود نظام داخلي للحزب وانعدام الديمقراطية في بنية الحزب التنظيمية والتفرد بالقرار أو الاعتقالات لكن أغلب هذه التنظيمات لم يستمر إلى الوقت الحاضر.
2. جماعة الشرارة: ومن أبرز قيادات هذه الجماعة عبد الله مسعود أحد أبرز قيادات الحزب والساعد الأيمن لفهد مؤسس الحزب أصدرت الجماعة جريدة الشرارة الجديدة العام 1944.
3. رابطة الشيوعيين العراقيين بزعامة داود الصائغ وأصدرت نشرة سرية سميت بـ(العمل) في العام 1944.
4. كتلة وحدة النضال بقيادة هارون زلخا من بقايا تنظيمات إلى الأمام والشرارة الجديدة وأصدرت نشرتها (وحدة النضال) العام 1944.
5. الحزب الشيوعي الكردي أو الكردستاني وقد انشق فرع الحزب الشيوعي في كردستان وقرر العمل منفرداً عن إطار تنظيمات الحزب الشيوعي والعمل في نطاق كردستان العراق في العام 1945 بزعامة (صالح الحيدري) مسؤول الفرع الكردي للحزب وأصدر نشرته (شورش) وتعني الثورة.
6. انسحاب جماعة ما عرف بخط (آب) نتيجة انعقاد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في آب 1964 وانحياز جناح من الحزب الشيوعي إلى السياسات التي انتهجها (عبد السلام محمد عارف).<sup>1</sup>
7. الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية): أعلن عن هذا التشكيل بقيادة عزيز الحاج في العام 1967، والذي انشق عن الحزب الشيوعي مع لجنة تنظيم بغداد بعد ما سمي انتفاضة التطهير وانضمت إليها عدد من التنظيمات مثل فريق الكادر وجماعة الكفاح المسلح وتبنى هذا الجناح استراتيجية الكفاح المسلح بدأ من الأهورار بقيادة خالد أحمد زكي في العام 1968 ولكن تم إحباطها وقتل قائدها خالد أحمد زكي، وجاءت أسباب تشكيل هذا الحزب من أجل معالجة الانعطافات التي كانت لدى الحزب الشيوعي والسعي إلى العودة القيم الشيوعية في حقبة الأربعينيات والدعوة إلى استعمال الكفاح المسلح لتحقيق أهداف الحزب وما سمي بـ(العنف الثوري).

8. **الحزب الشيوعي العراقي اللجنة المركزية:** يعد هذا الحزب الجناح الاقوى والاكثر تمثيلا على الساحة السياسية العراقية من القوى الشيوعية الاخرى، لمشاركته في مؤتمرات المعارضة العراقية والعملية السياسية بعد العام 2003 الى يومنا هذا.

ولعل من اهم اسباب هذه الانشقاقات هي انعدام القيادة الجماعية وتنامي القيادة الفردية، الى جانب الانقسام بين المتأثرين بالرؤية السوفيتية والآخرين الذين يدعون الى الذين يدعون الى الابتعاد عن التوجه السوفيتي وتبني الرؤية الصينية.<sup>1</sup>

**ثانيا: التصفية والملاحقات التي تعرض له الحزب:** شهد الحزب من عدة ملاحقات وتصفية من قبل الانظمة التي حكمت العراق سواء في الحكم الملكي كذلك الحال في الحكم الجمهوري بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم مروراً بحقبة حكم عبد الرحمن وعبد السلام عارف ، الا ان ما عاناه الحزب في حقبة حكم حزب البعث تعد الأسوأ في تاريخ الحزب، نتيجة الملاحقات والتصفية، لكن الحملة الاكثر شدة على اعضاء الحزب كانت في حقبة البعث وبالرغم من دخول الحزب مع حزب البعث وتشكيل الجبهة الوطنية في العام 1973 الا ان عمليات التصفية لعناصر الحزب في مؤسسات الدولة استمرت وهذه التصفيات وجهت ظربه قاضية لقوة الحزب وتنظيماته في الداخل العراقي فكان الشيوعيون اما معتقلون او هاربون من الملاحقة خارج البلد، وحاول الحزب تنظيم شتاته وعلان العمل المسلح في كردستان العراق ضمن حركة الانصار في معارضة النظام السياسي السابق.<sup>2</sup>

**ثالثا: الصراع الفكري بين اجنحة الحزب حول قضية التجديد:** عانى الحزب من صراع فكري داخلي بين ثلاث تيارات ورؤى تحاول ان تطبق رؤيتها على سياسة الحزب وقد تباينت رؤى تلك التيارات وهي:

أ. **التيار المتشدد:** يتبنى هذا التيار التشدد عقائدياً ويدعوا إلى التمسك بالقيم الفكرية الثابتة للحزب والإبقاء عليها دون تغيير بالرغم من التحولات التي يشهدها العالم والبلد والمراجعات الأيديولوجية والفكرية الذي شهدتها معظم القوى السياسية، كما أشار هذا التيار إلى إن أية محاولة تجديدية تعد خروجاً عن قيم وفكر الحزب.

ب. **التيار الأخر فهو التيار المتسم بالليبرالية:** ويرى هذا التيار إن الجمود الذي ساد الحزب وعدم قدرته على التجدد يتطلب التحول إلى رؤى فكرية مغايرة للقيم التي كانت سائدة وتكون قريبة من

القيم الليبرالية لنجاح تلك القيم وتطورها على عكس القيم الشيوعية والتي انهارت مع انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) بعده القائد العقائدي لتلك الأفكار.

ج. **الاتجاه التجديدي:** والذي أستطاع أن يحل بصورة واقعية حاجة الحزب الشيوعي لأدامه تطور فكره فنجح هذا الاتجاه في الاقتراب من الواقع والتعامل بموضوعية مع متطلبات نمو وتطور الحزب والتحولت التي يشهدها العالم والبلد وأستطاع هذا الاتجاه الصعود والنجاح على باقي التيارات الأخرى.<sup>1</sup>

رابعاً: **التحديات التي يعاني منها العراق واثر على نشاط الحزب:** وقد أكد التقرير السياسي للمؤتمر التاسع للحزب الشيوعي العراقي المنعقد آيار 2012 على تحديات كبيرة يعاني منها العراق والحاجة الى معالجتها واهم هذه التحديات:<sup>2</sup>

1. هي الانتقائية لدى لقوى الحاكمة في التعامل مع مواد الدستور وتطبيقها بما تتلاءم ومصالحها.
2. التفسيرات المتعددة فقرات الدستور لأن الكثير من هذه الفقرات يحمل عدة أوجه وتعمل تلك القوى على تفسيرها طبقاً لمصالحها.
3. وتغييب وعدم تطبيق عدد من فقرات للدستور تضمن حقوقه والحريات مما يخلق حالة من عدم الاستقرار داخل البلد، وهذا انعكس على الاستقرار السياسي والاجتماع وجاءت سيطرة ما يسمى بتنظيم داعش .

وبالرغم من مما يعانيه الحزب من تحديات الا ان الحزب حاول تجديد قيمة الفكرية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وما كانت تمثله من داعم فكري وايدولوجي لها ان تسعى الى تبني رؤية جديدة تقوم على تبني رؤية فكرية تقوم على تعزيز قيم الحقوق والحريات والمساواة والابتعاد عن الفردية والاستبداد بالسلطة ومحاربة اثار الطبقية ومطالبة بتعزيز دور الدولة الوطنية بعيد عن التبعية وحصر السلاح بيد الدولة وتفكيك المنظومات غير الرسمية التي بدأت تهدد قوة الدولة.<sup>3</sup>

واستطاع في مؤتمرات الحزبية المتلاحقه تبني رؤية جديدة تعزز دور الحزب على الساحة السياسية العراقية ، إذ سعى مؤتمر الحزب التاسع في العام 2012 التركيز على التجديد من خلال تبني عدة قضايا اجتماعية تهدف الى تعزيز البناء المجتمعي في العراق من خلال إصلاحات اجتماعية ذات رؤية



تجديدية تعطي للحزب بعداً اجتماعياً بين فئات المجتمع المختلفة بعد فترة انقطاع كبير لعدة عقود فكانت دعوات الحزب من اجل تعزيز نظم الضمان الاجتماعية عبر توسيع الإعانة الاجتماعية وإصدار تشريعات تضمن حياة كريمة لأصحاب الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأرامل والأيتام وتقديم الخدمات الصحية للمواطنين من أجل إيصال رسالة للمواطن مفادها إن الحزب الشيوعي يعمل على المدافعة عن حقوقه وضمان تحقيق الرفاهية له.<sup>1</sup>

عمل الحزب على تبني رؤية شاملة فيها معالجات شاملة للوضع العراقي وجاء ذلك بشكل واضح في السياسي عن المؤتمر الوطني العاشر تقوم على تعزيز دور الحزب وقدراته الى جانب السعي الى توسيع صفوف الحزب من خلال توسيع دائرة جمهورهم وعدم اقتصرهم على العمال والفلاحين والقوى المؤمنة بمبادئ الحزب بل السعي لكسب الافراد الذين يحملون افكار قريبة من متبنيات الحزب، والسعي لعقد تحالفات مع القوى التي تتشابه في قضاياها مع ما يتبناه الحزب من قضايا لاسيما القوى التيار الديمقراطي.<sup>2</sup>

شارك الحزب الشيوعي في الاحتجاجات التي شهدها العراق العام 2019 ودعم المطالب التي سعى لها المتظاهرون والتي تتناغم مع توجهات الحزب في محاربة الفساد والمحاصصة ومحاربة الفقر والبطالة ودعوته الى محاربة النزعة الطبقية التي انتشرت في المجتمع العراقي، كما اصدر الحزب قرار بمقاطعة الانتخابات البرلمانية في 10 تشرين الاول 2021 بحجة عدم توفر الارضية الملائمة الممهدة للانتخابات لاسيما محاربة الفساد والمحاصصة ومحاسبة قتلة المتظاهرين، لكن بالرغم من هذه الاسباب التي دعت الحزب الى المقاطعة الا ان الواقع العملي يعطينا تصور ان الحزب الشيوعي وخلال النظام الانتخابي المعمول به في انتخابات العام 2021 وتقسيم المتعدد للدوائر يجعل من الصعب تحقيق النتائج المرجوة فكان خيار الامتناع عن المشاركة هو الخيار السليم ولكن غير معلن.<sup>3</sup>

المبحث الثاني: اشكالية التجديد لدى القوى السياسية القومية الحزب الديمقراطي الكردستاني انموذجاً  
عند الحديث عن القوى السياسية الكردية فهي لا تختلف عن القوى السياسية التقليدية الاخرى على  
الساحة السياسية العراقية بل يعد الحزب الديمقراطي الكردستاني من الاحزاب المتمسكة بقيمها التي  
وضعها مؤسس الحزب مصطفى البرزاني، شارك الحزب على طول تاريخه بمعارضة الانظمة السياسية  
التي تولت الحكم في بغداد ومطالبتهم بحق الكرد واستمرت هذه المعارضة حتى سقوط النظام السياسي  
السابق.<sup>1</sup>

وقد كان للحزب دور فاعل في العملية السياسية بعد العام 2003 ومشاركته في مجلس الحكم الانتقالي  
في العام 2003 ممثل عنه مسعود البرزاني، كذلك مشاركته في جميع الحكومات العراقية منذ الحكومة  
المؤقتة بزعامة اياد علاوي 2004 حتى حكومة مصطفى الكاظمي.<sup>2</sup>

وبالرغم من تبني اغلب القوى السياسية الكردية حلم اقامة الدولة الكردية الكبرى مستلهمين من الدولة التي  
اقامها محمود الحفيد في حقبة العشرينيات الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعد الاكثر تشدداً في  
هذا المطالبات ويعد نفسه الممثل الحقيقي لمثل هذه المطالبات لذلك تبني منهاج يسعى قيام دولة كردية  
منفصلة عن العراق بالرغم مما حققه الكرد من حقوق لم يستطيعون تحقيقها منذ تأسيس الدولة العراقية  
من حيث تبني اللغة الكردية والحكم الموسع للاقليم وتضمن ذلك بالدستور العراقي الى جانب مشاركته  
في الحكومة المركزية وتولي رئاسة الجمهورية ومنصب نائب رئيس البرلمان العراقي ونائب رئيس  
الجمهورية، وبالرغم من هذه المكتسبات لذلك نجد ان الحزب الديمقراطي الكردستاني تبني الدعوة الى  
الاستفتاء بانفصال اقليم كردستان عن العراق في العام 2017 الى جانب دعوته الى ضم ما يعرف  
بالمناطق المتنازع عليها الا ان اثار الاستفتاء كانت معكوسة مع الرفض الداخلي والاقليمي والدولي وما  
سببه الاستفتاء من دخول قوات الحكومة العراقية الى كركوك وقطع الرواتب ومنع الاقليم من تسيير  
الرحلات الجوية الدولية، كل ذلك جعل الجمهور الكردي يحمل القوى السياسية الكردية وفي مقدمتهم  
الحزب الديمقراطي الكردستاني هذه النكسة.<sup>3</sup>

شارك الحزب الديمقراطي الكردستاني في جميع الانتخابات البرلمانية حتى انتخابات العام 2021 وحقق الحزب زيادة في عدد مقاعده وتحقيقه المركز الاول بين القوى السياسية الكردية بينما تراجع كلا من الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة تغيير اللذان شكلا تحالف كردستان قبيل الانتخابات، ولم يستطعا ان يحقق النتائج التي هدفا الى تحقيقها بسبب الازمات الداخلية التي يعانها اطراف التحالف وفي مقدمتها وفاة مؤسسي الحزبين كلا من (جلال طلباني ونشروان مصطفى) اللذان كانا يمثلان رمزية كبيرة للحزبين وقدرتهم على معالجة اي ازمة داخلية الى جانب التحديات التنظيمية في بنية هذين الحزبين، اما نتائج الاحزاب الاسلامية الكردستانية فشهد تراجعاً في عدد مقاعدها مقارنة بالانتخابات السابقة.<sup>1</sup>

ومن خلال مقارنه الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2021 بانتخابات الاعوام السابقة 2014 و2018 نجد ان بعض القوى الكردية حققت تقدم بالانتخابات لعام 2021 وهو مؤشر يعزز مكانة هذه الاحزاب على الصعيد السياسي داخل اقليم كردستان ومع العلاقة مع الحكومة المركزية، فضلا عن المحصلة النهائية حققت القوى الكردية زيادة في عدد مقاعدها الذي وصل الى ما يتجاوز الستين مقعد وهو ما ذكره عضو البرلمان السابق " هريم كمال اغال " تمكنا كقوى كردستانية من رفع اجمالي عدد مقاعدنا في الدورة البرلمانية الجديدة وهي علامة ايجابية تؤشر الى ان الأكراد طرف محوري ووازن في المعادلات البرلمانية و السياسية العراقية... كما واكد من المبكر الحكم على طبيعة التطورات والمباحثات بين مختلف الاطراف ومنها الكردية لكن قطعاً سيحرص الاكراد على لعب دور ايجابي وتفاعلي في تكريس التوافق والتفاهم بين مختلف المكونات خاصة وان علاقتنا جيدة مع مختلف الاطراف الشيعية والسنية وغيرها".<sup>2</sup>

لم يخرج الحزب الديمقراطي الكردستاني في حملته الانتخابية عن الثوابت التي ينادي بها والمتعلقة بالمطالبة بتطبيق جميع فقرات الدستور ولاسيما المادة (56) المتعلقة بمجلس الاتحاد والمادة(140) من الدستور العراقي لسنة 2005 واعادة المناطق التي يعدها الحزب مناطق كردستانية وهي المناطق المتنازع عليها والعمل على انهاء ما اسماه الحزب الحالة المشوهة لمدينة كركوك واطرافها واحترام ارادة سكانها هذا على الصعيد الخطوط العامة، اما على الصعيد الداخلي فدعا الى وحدة الصف الكردي من اجل معالجة الأزمات مع بغداد حقق الحزب المرتبة الرابعة على صعيد الوطني في القوى المشاركة في الانتخابات وحصد على(31) مقعد بعد التيار الصدري وكتلة تقدم وائتلاف دولة القانون، بزيادة ملحوظة

عن انتخابات 2014 التي حقق فيها الحزب (25) مقعد وانتخابات 2018 التي حقق فيها العدد نفسه من اعداد المقاعد.<sup>1</sup>

الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني اعترض على نتائج الانتخابات البرلمانية بعد ان اظهرت النتائج التي اعلنتها المفوضية حصول الحزب على (33) مقعد، الا ان اعلان مفوضية الانتخابات العراقية في مؤتمرها الصحفي في 2021/11/30 خسارة الحزب (2) مقعد في كل من اربيل ونيوى ، واعلان المكتب السياسي للحزب اعترضه على هذه الخسارة نتيجة قرار سياسي بتمديد مدة العون من قبل رئيس الجمهورية برهم صالح الذي يمثل الاتحاد الوطني الكردستاني ورئيس مجلس القضاء الاعلى بشكل غير قانوني بهدف التلاعب بالنتائج لأطراف معلومة واكد المكتب السياسي للحزب انه سيسلك جميع الطرق القانونية لإعادة الحقوق الى نصابها بإزالة التجاوزات وضمان حقوق الحزب والنتائج التي حققها.<sup>2</sup>

حاول الحزب الخروج من التحالفات التقليدية التي كانت سائدة منذ العام 2003 وتحالفه مع القوى السياسية الكردية كالاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف مع التيار الصدري الذي يتزعمه مقتدى الصدر وتحالف السيادة الذي تزعمه محمد الحلبوسي رئيس مجلس النواب وخميس الخنجر ضمن تحالف انقاذ وطن، ومحاولة هذه القوى تبني مفهوم الاغلبية السياسية وتشكيل الحكومة، الا ان انسحاب التيار الصدري من البرلمان من خلال استقالة نوابه وفشل التحالف الثلاثي جعل الحزب الديمقراطي الكردستاني يعمل الى اعادة تشكيل تحالفاته من اجل الحصول على المطالب التي يسعى لها وفي مقدمتها منصب رئيس الجمهورية التي يتمسك بها الاتحاد الوطني الكردستاني والتحالف مع الاطار التنسيقية وهو ما حصل من خلال اتفاق كلا من تحالف تقدم والحزب الديمقراطي الكردستاني الشركاء السابقين للتيار الصدري مع الاطار التنسيقية بتشكيل تحالف سمي تحالف ادارة الدولة.<sup>3</sup>

وبالفعل استطاع هذا التحالف من منح الثقة من جديد الى محمد الحلبوسي كرئيس لمجلس النواب واختيار عبد اللطيف رشيد رئيسا للجمهورية وتشكيل الحكومة برئاسة محمد شياع السوداني وتم حصول

الحكومة على موافقة البرلمان في 27 ايلول 2022، واتفق اطراف التحالف على عدد من الاهداف واهمها محاربة الفساد المستشري في العراق والسرعة بقيام الحكومة باصلاحات ومن ضمنها تعديل النظام الانتخابي الحالي والقيام بانتخابات مجالس المحافظات، اما فيما يتعلق بالمطالب الكردية التي طرحها الحزب الديمقراطي الكردستاني فطالب الحزب بعدة مطالب واهمها الحفاظ على حقوق الاقليم عند صياغة موازنه العام 2023 واتفق شنكال بين حكومة اقليم كردستان وحكومة الكاظمي السابقة عام 2020 المتعلق بادارة الامن في منطقة شنكال او سنجار، وتطبيق المادة 140 من الدستور في مدينة كركوك وباقي المناطق المتنازع عليها، فضلا عن تشكيل مجلس الاتحاد واعادة تشكيل المحكمة الاتحادية وقرار قانون النفط والغاز، لكن على الحزب الديمقراطي الكردستاني من اجل ان يحقق هذه المطالب ان يوحد الساحة السياسية الكردستانية من خلال ايجاد حلول للمشكلات الكبيرة مع الاتحاد الوطني الكردستاني بسبب منصب رئيس الجمهورية ومشكلات داخل الاقليم.<sup>1</sup>

#### الخاتمة:

أن ما حققه الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات البرلمانية في العام 2021 وقدرته على الاستمرارية بالرغم من التحديات التي مر بها الحزب لاسيما ازمة استفتاء اقليم كردستان، ومحاولة تبادل الادوار بين قيادات الحزب والاقليم عندما تنازل مسعود برزاني عن رئاسة الاقليم وتفرغه للعمل الحزبي وزعامة الحزب بينما تسلم نجرمان برزاني الرئاسة وتولي مسرور برزاني رئاسة الحكومة، هذه التغيرات ادت بالنتيجة الى استمرار وحدة الحزب ومنع ايه ازمات داخلية مقارنة بالقوى السياسية الكردية التي عانت من هذه الأزمات، واعطت القدرة على الاستمرار وتجديد نفسة بوجه التحديات الداخلية المتمثل بالمعارضة داخل الاقليم او من خارج الاقليم من خلال العلاقة مع المركز والدور المؤثر في تشكيل التحالفات بين القوى السياسية ومحاولة القوى السياسية الشيعية استمالته لها بحيث اصبح بيض القبان وله قرار مؤثر في تشكيل الحكومة ويستطيع ان يفرض شروطه للمشاركة في الحكومة المركزية.

## الهوامش:

1. زهير الدوري، الفكر السياسي للحزب والحركات العلمانية في العراق، ط1، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2014، ص 125
2. حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي، ط1، ترجمة عفيفة الرزاز، منشورات فرصاد، قم، 2006، ص ص 45-46.
3. زهير الدوري، الفكر السياسي للحزب والحركات العلمانية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ص 183-185.
4. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد ذكريات شخصية وصفحات من مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، بلا، دار اليقظة العربية، بغداد، 2009، ص ص 70\_72.
5. منظمة الطليعة العربية، خيبة المسعى صعود وسقوط الحزب الشيوعي العراقي في عهد عبد الكريم قاسم 1958-1963، منشورات دار الطليعة العربية، تونس، 1979، ص 10.
6. فيصل الفؤادي، الحزب الشيوعي العراقي والكفاح المسلح، د. ط، فيشون ميديا فشكو، السويد، 2010، ص ص 111-118.
7. احمد محمد علي جابر، اطروحات التجديد في فكر القوى السياسية العراقية، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص 183.
8. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي، 2012.
9. لطفي حاتم، التحالفات الوطنية ووحدة اليسار الاشتراكي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 424-425، ايلول، 2021، ص ص 94-95.
10. من برنامج الحزب الشيوعي العراقي الذي أقره المؤتمر التاسع للحزب في آيار 2012، مجلة الشرارة، الحزب الشيوعي العراقي فرع النجف، العدد 98، 2015، ص ص 5\_6.
11. التقرير السياسي عن المؤتمر الوطني العاشر للحزب الشيوعي، ينظر موقع الحزب على شبكة الانترنت: <http://iraqicparchives.com>
12. علي الشيباني، المقاطعة الايجابية وفعالها الايجابي المؤثر، مجلة الشرارة، محلية الحزب الشيوعي فرع النجف، العدد 146، ايلول، 2021، ص ص 15-16.
13. مسعود البرزاني، البرزاني والحركة التحريرية الكردية، ج3، د.ط، اربيل، 2020، ص ص 9-11.
14. محمد صادق الهاشمي، سنة العراق دراسة في ابرز التحولات السياسية الاحزاب السنوية في العراق بعد العام 2003، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2013، ص ص 269-276.
15. علي طاهر الحمود، النخبة الكردستانية الدولة الهوية المواطنة، مؤسسة فريديش ابرت، عمان، اب، 2019، ص ص 3-4.
16. انتخابات العراق كيف اعادة ترتيب خريطة القوى الكردية، قناة سكاى نيوز عربية، تاريخ الزيارة، 2021/11/24، وبالإمكان زيارة الموقع الالكتروني: <https://www.skynewsarabia.com>

17. انتخابات العراق كيف اعدت ترتيب خريطة القوى الكردية، موقع سكاى نيوز عربي، وبالمكان زيارة الموقع على

الانترنت: <https://www.skynewsarabia.com>

18. برنامج الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتخابات البرلمانية لعام 2021.

19. بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في 2021/12/2.

20. احمد الدباغ، هل يتحالف السنة والأكراد مع الإطار لتشكيل حكومة عراقية بغياب التيار الصدري، موقع الجزيرة نت،

تاريخ النشر 2022/6/15، وبالمكان زيارة الموقع على شبكة الانترنت: <https://www.aljazeera.net>

21. بيان المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في 2023/1/18، وبالمكان زيارة موقع الحزب الديمقراطي

الكردستاني على الرابط الالكتروني :

<https://www.kdp.info/a/d.aspx?s=040000&l=14&a=135845>



تاريخ استلام البحث 8 / 12 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 7 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## دور منظمة العمل الدولية في العراق بعد عام 2003

The role of the International Labor Organization in Iraq after 2003

أ.م.د. بدرية صالح عبد الله

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Dr. Badria Saleh Abdullah

Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

badrea.salh@gmail.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>



## الملخص

منظمة العمل الدولية هي من ضمن الوكالات المتخصصة وهي منظمات دولية تقوم بوظائف اختصاصية تحددها موائيقها واتفاقيتها التأسيسية وأُنشئت منظمة العمل الدولية في عام 1946 وهي تضم حاليا في عضويتها (187) دولة عضوا ويعد العراق عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام 1932 وقد صادق على (68) اتفاقية للمنظمة منها الاتفاقيات الثمان الاساسية , كما تعهدت منظمة العمل الدولية العمل مع الجهات المسؤولة في العراق وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على وضع الحلول امام بعض المشاكل التي تواجهها منها معدلات الفقر المتزايدة خاصة في المناطق الريفية اثر تشريد ملايين النازحين مما انعكس سلبا على التوظيف ووسع من الاقتصاد غير المنظم , كما ادت احداث 2014 ومع دخول تنظيم داعش الارهابي الى تراجع فرص العمل نحو (800) الف فرصة او اكثر بمعنى لدى العراق ادنى نسب لتوظيف الى اجمالي السكان في المنطقة .

الكلمات المفتاحية: "منظمة العمل الدولية"، "العراق" ، "اتفاقيات" ، " استراتيجية تشغيل الشباب"

## Abstract

The International Labor Organization is among the specialized agencies, which are international organizations that carry out specialized functions determined by their charters and founding agreement . The International Labor Organization was established in 1946 , and it currently includes in its membership (187) member states . Iraq has been a member of the International Labor Organization since 1932 and has ratified (68 ) An agreement for the organization, including the eight basic conventions. The International Labor Organization pledged to work with the responsible authorities in Iraq and in cooperation with the Ministry of Labor and Social Affairs to develop solutions to some of the problems it faces , including the increasing poverty rates, especially in rural areas , following the displacement of millions of displaced people, which negatively affected employment and expanded the informal economy , The events of 2014 and with the entry of ISIS led to a decline in job opportunities about (800,000) or more, meaning that Iraq has the lowest rates of employment to the total population in the region .

**Keywords:** "International Labor Organization", "Iraq", "Agreements", "Youth Employment Strategy".

## المقدمة

منظمة العمل الدولية هي من ضمن الوكالات المتخصصة وهي منظمات دولية تقوم بوظائف اختصاصية تحدها موثيقها واتفاقياتها التأسيسية ، وأنشئت منظمة العمل الدولية عام 1919 ، وأصبحت وكالة متخصصة تابعه للأمم المتحدة في عام 1946 ، وهي تضم حاليا في عضويتها (187) دولة عضوا ويعد العراق عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام 1932 وقد صادق على (68) اتفاقية للمنظمة منها الاتفاقيات الاساسية .

وتأتي اهمية البحث انه يسلط الضوء على دور منظمة العمل الدولية في العراق بعد عام 2003 ، يهدف البحث الى بيان نشاطات المنظمة بعد عام 2003 ، وما هي المعوقات التي واجهتها في العراق خاصة بعد عام 2014 مع دخول تنظيم داعش الارهابي لذلك جاءت فرضية البحث ، بأن هناك تحديات تواجه مجموعة دعم القوى العاملة في العراق بعد عام 2003 والمرتبطة بوضع البلاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأمني .

وقد تعهدت منظمة العمل الدولية العمل مع الجهات المسؤولة في العراق وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على وضع الحلول امام بعض المشاكل التي تواجهها منها معدلات الفقر المتزايدة خاصة في المناطق الريفية اثر تشريد ملايين النازحين سلبا على التوظيف ووسع من الاقتصاد غير المنظم ، كما ادت احداث 2014 ومع دخول تنظيم داعش الارهابي التي تراجع فرص العمل نحو (800) الف فرصة او اكثر بمعنى ان لدى العراق ادنى نسب التوظيف الى اجمالي السكان في المنطقة ، اضافة الى ذلك تقدر نسبة مشاركة القوى العاملة بنحو 49% في العراق ككل و 40% في اقليم كردستان العراق وان مشاركة المرأة في القوى منخفضة بوجه خاص حيث تقدر بنحو 20% اي ارتفاع معدل البطالة من بين سكان العراق في سن العمل وعددهم نحو 2,5 مليون عاطل عن العمل على الاقل وقد ارتفع معدل البطالة في اقليم كردستان من 6,5% في 2013 الى 14% في عام 2016 والسبب الاساس توقف النازحين واللاجئين ، الى جانب ذلك يعاني ربع سكان العراق في سن العمل من البطالة المقنعة الكلية او الجزئية ولا ننسى ان النساء العراقيات العاملات اكثر عرضة للبطالة او البطالة الجزئية او العمل بدوام جزئي وقد عملت منظمة العمل الدولية السبل لمعالجة التحديات التي تواجه فرص العمل في العراق وأعادت المنظمة بإطلاق اجندة العمل في العراق ضمن اطار جهود اعادة الاعمار منذ عام 2004 كما اتفقت المنظمة مع وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية في العراق على اسس للمساعدة الفنية يركز على خلق فرص عمل عبر تنمية القطاع الخاص وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والحرية النقابية والحوار الاجتماعي ووضع سياسة التشغيل والوطنية وتنفيذها وتطبيق معايير الدولية وإصلاح التشريعات .

وقد قسم البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة الى مجتئين :

تتاول المبحث الاول العراق ومنظمة العمل الدولية ، وقسم الى مطلبين ، المطلب الاول تتاول نشأة منظمة العمل الدولية ، أما المطلب الثاني فتطرق الى نشاط العراق بالمنظمة ، وتتاول المبحث الثاني استراتيجية المنظمة للشمول المالي في العراق ، وقسم الى مطلبين ، المطلب الاول تطرق الى تعاون المنظمة واليونسيف لدعم الشباب ، أما المطلب الثاني فتتاول الدعم الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية في العراق .

## المبحث الاول : العراق و منظمة العمل الدولية

### المطلب الاول : نشأة منظمة العمل الدولية :

منظمة العمل الدولية هي من ضمن الوكالات المتخصصة وهي منظمات دولية حكومية تقوم بوظائف اختصاصية تحددتها مواثيقها واتفاقياتها التأسيسية وقد نشأ بعضها قبل نشوء الامم المتحدة بينما نشأ الاخر مع نشوء المنظمة الدولية او بعده والوكالات المتخصصة هو ما يطلقه ميثاق الامم المتحدة على ذلك النوع من هذه المنظمات الذي يوصل بينه وبين الامم المتحدة بروابط معينة والوكالات المتخصصة لها سمات مميزة مشتركة فهي جميعا مؤسسة باتفاقات او معاهدات بين دول ويحق لجميع الدول الانتماء اليها وهي داخلة في اتفاقات مع الامم المتحدة ولكل منها دستور او ميثاق وميزانية وهيكل تنظيمي مؤلف عادة من جمعية او مؤتمر عام ولجنة او مجلس تنفيذي ومدير او امين عام وفي الوقت ذاته توجد فروق بينهما من حيث شروط الانتساب الاعضاء الجدد اليها ومن حيث الادارة ودرجة الارتباط بالمنظمات الدولية غير الحكومية ومضمون الاتفاقيات مع الامم المتحدة<sup>1</sup>.

وأنشأت منظمة العمل عام 1919 وأصبحت وكالة متخصصة تابعه للأمم المتحدة في عام 1946 وتضم حاليا في عضويتها 187 دولة عضوا ، وطبقا لدستور المنظمة تنص ديباجة الدستور على ان هدفها الرئيسي هو تحسين ظروف العمل ويتم ذلك بطرق منها تنظيم ساعات العمل ومنع البطالة وحماية العمال من المرض وأضرار العمل والاعتراف بمبدأ الاجر المتساوي لقيمة العمل المتساوي وإقرار حرية تأليف النقابات وتنظيم التعليم المهني والفني و تهتم منظمة العمل بمصالح جزء من المجتمع داخل الدولة الواحدة اضافة الى مصالح الدولة ذاتها<sup>2</sup>.

الدول الاعضاء فيها من تشرين الاول 1945 وهؤلاء هم الاعضاء الاصليون كما ينص على ان لكل دولة قبلت عضوا في الامم المتحدة ان تصبح عضو في المنظمة وذلك بإشعارها للمدير العام لمكتب العمل الدولي بقبول الالتزامات التي ينص عليها الدستور<sup>3</sup>.

وللمؤتمر العام ان يقبل ايضا اعضاء في بتصويت اكثرية الثلثين على ان يكون بينهما ثلث اصوات المندوبين الحكوميين ولا يحق للعضو الانسحاب إلا بعد تقديم اخطار قبل عامين من تنفيذ نيته في ذلك شريطة ان يكون قد انجز جميع الالتزامات العضوية ولا يؤثر الانسحاب في سريان مفعول الالتزامات

الناشئة عن اي اتفاق وضعته المنظمه وللمدة المحددة فيه وتتألف منظمة العمل الدولية من ثلاث هيئات رئسيه هي<sup>4</sup>:

1- المؤتمر العام : هو الهيئة العليا في المنظمة اذ هو الذي يصوغ التوصيات والاتفاقيات التي تؤلف جوهر عملها وهو يضم جميع الدول الاعضاء وينعقد حسب مقتضيات الحاجة على ان لا يقل عدد مرات انعقاده عن مرة واحدة في العام .

2- مجلس الادارة : وهو ذو تركيب ثلاثي من 48 ممثلا 24 منهم ممثلون عن الحكومات و 12 من ارباب الاعمال و 12 عن العمال وينتخب المجلس ككل لفترة ثلاث سنوات.

3- مكتب العمل الدولي : يعتبر هذا المكتب بمثابة امانة عامة للمنظمة ويرأسه مدير عام يعينه مجلس الادارة ويقوم المدير بدوره بتعيين بقية العاملين في المكتب على ان يكون من بينهم عدد من النساء<sup>5</sup>.

ومقر الامانة العامة يقع في (جنيف/سويسرا) ولها مكاتب ميدانية في اكثر من 40 بلد وقد حصلت المنظمة في عيد الخمسين لإنشائها في عام 1969 على جائزة نوبل للسلام .

معايير المنظمة هي صكوك قانونية وضعتها الاطراف التي تشكل منظمة العمل (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) والتي تتضمن المبادئ والحقوق الاساسية في مجال العمل ، والمعايير عبارة عن :  
أ- اتفاقيات .

ب- بروتوكولات : وهي معاهدات دولية ملزمة يمكن ان تصدق عليها الدول الاعضاء او توصيات تعد بمثابة توجيهات ارشادية غير ملزمة ، وتوضع التوصيات بواسطة ممثلي الحكومات وأصحاب العمل والعمال وتعتمد خلال مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد سنويا ، وبالنسبة للاتفاقيات فإذا ما قررت الدولة التصديق عليها فإنها تصبح سارية المفعول بعد سنة من تاريخ التصديق وتقوم منظمة العمل بتقديم المساعدة الفنية اذا احتاج الامر هذا ومن الممكن اتخاذ اجراءات الاحتجاج والشكوى ضد الدول لانتهاكها للاتفاقيات التي صادقت عليها<sup>6</sup>.

حدد مجلس ادارة منظمة العمل اتفاقيات اساسية تغطي الموضوعات التي تعتبر مبادئ وحقوق اساسية في مجال العمل : ( الحرية النقابية ، والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية ، والقضاء على جميع اشكال العمل الجبري او الالزام والقضاء الفعلي على عمل الاطفال ، والقضاء على التمييز في الاستخدام المهني ) ، ويغطي اعلان المنظمة بيان المبادئ والحقوق الاساسية في مجال العمل في 1998 هذه المبادئ ، والاتفاقيات الاساسية هي:

- 1- اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لسنة 1948 رقم 87.
- 2- اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لسنة 1949 رقم 98.
- 3- اتفاقية العمل الجبري لسنة 1930 رقم 29 وبروتوكولها لسنة 2014.
- 4- اتفاقية الغاء العمل الجبري لسنة 1957 رقم 105.

- 5- اتفاقية الحد الأدنى للسنة لسنة 1973 رقم 138.
- 6- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال لسنة 1951 رقم 100.
- 7- اتفاقية التمييز في ( الاستخدام والمهنة ) لسنة 1958 رقم 111.  
و حدد مجلس ادارة المنظمة ايضا على اربع اتفاقيات اخرى وهي :
- 1- اتفاقية تفتيش العمل لسنة 1947 رقم 81 وبروتوكولاها لسنة 1995.
- 2- اتفاقية تفتيش العمل ( الزراعة ) لسنة 1969 رقم 129.
- 3- اتفاقية المشاورات الثلاثية لمعايير العمل الدولية لسنة 1976 رقم 144.
- 4- اتفاقية سياسة العمالة لسنة 1964 رقم 122.

ويجمع مؤتمر العمل الدولي وفود جميع الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية ويتكون الوفد لدولة عضو في المنظمة : (من مندوبين اثنين عن الحكومة ومندوب عن اصحاب العمل ومندوب عن العمال) ولكل واحد من ممثلي الحكومة وأصحاب العمال صوت مساوي للآخرين في الجلسات العامة والدول الاعضاء في المنظمة ومطالبة بعرض اي اتفاقية او بروتوكول يعتمدها مؤتمر العمل الدولي على السلطات المختصة لديها لإصدار تشريعات ذات الصلة وغير ذلك من الاجراءات بما فيها التصديق وعادة ما تدخل الاتفاقية او البروتوكول التي يتم اعتمادها حيز النفاذ بعد 12 شهرا من تاريخ التصديق عليها من جانب دولتين من الدول الاعضاء ، والتصديق عبارة عن اجراء رسمي تقبل الدولة بمقتضاه الاتفاقية او البروتوكول باعتبارها وثيقة ملزمة قانونيا بمجرد التصديق عليها وتصبح الدولة خاضعة لنظام الإشراف المنظم الذي يكون مسئول عن ضمان تطبيق الصك ، وتعتمد المعايير بالتصويت عليها بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يشكلون المنظمة .

#### المطلب الثاني : نشاط العراق في منظمة العمل الدولية :

العراق عضو في منظمة العمل من 1932 ، وأقر على 68 اتفاقية من بينها الاتفاقيات الاساسية ، وبالرغم من الاصلاحات التي هدفت الى دعم القوى العاملة في اعقاب احداث العراق عام 2003 لا يزال العراق يواجه تحديات سوق العمل المرتبطة بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية ومن هذه التحديات:

1. معدلات الفقر تبلغ نحو 30% وهي تزداد في الريف ، وقد اثر نزوح ملايين الاشخاص سلبا على سوق العمل وزاد من الاقتصاد غير المنتظم .
2. نسبة العاملين الى اجمالي عدد السكان في العراق تعتبر الأدنى في المنطقة حتى بين الرجال ، وقد ادت ازمة عام 2014 الى تراجع فرص العمل نحو 800,000 فرصة .
3. تقدر نسبة مشاركة القوى العاملة بنحو 49% في العراق ككل و 40 في اقليم كردستان العراق ومشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بوجه خاص حيث تقدر بنحو 20% .

4. ومن بين السكان في سن العمل وعددهم نحو 20 مليون في العراق يوجد مليونان ونصف عاطل عن العمل على الأقل ، وقد ارتفع معدل البطالة في اقليم كردستان من 6,5% قبل اندلاع الصراع بين القوات العراقية والمسلحين الاسلاميين في عام 2013 الى 14% في عام 2016 والسبب الاساسي هو تدفق النازحين واللاجئين .

5. يعاني زهاء ربع السكان من سن العمل في البطالة المقنعة الكلية او الجزئية كما ان النساء العراقيات العاملات اكثر عرضة للبطالة او البطالة الجزئية او العمل بدوام جزئي<sup>7</sup> .

اعادت منظمة العمل إطلاق أجندة العمل في العراق في اطار جهود اعادة الاعمار في عام 2004 وقد اتفقت المنظمة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق على اطار المساعدة الفنية التي تركز على خلق فرص عمل عبر تنمية القطاع الخاص وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والحرية النقابية والحوار الاجتماعي ووضع سياسة التشغيل الوطنية وتنفيذها وتطبيق المعايير الدولية وإصلاح التشريعات ، وفي اذار 2020 افتتحت منظمة العمل الدولية اول مكتب تنسيق لها في العراق في تعزيز العمل اللائق وزيادة فرص العمل ، ويشرف المكتب المذكور على تنفيذ اول برنامج وطني للعمل اللائق في العراق ، ومن 2019 الى 2023 يدعم وكالات الامم المتحدة الاخرى في المشاريع التي تركز على التنمية في جميع انحاء العراق حيث في كانون الاول 2019 اطلق العراق والمنظمة أول برنامج وطني للعمل اللائق في البلاد وتعد هذه البرامج اداة رئيسية في تنفيذ جدول العمل الخاص بتقديم الدعم في مجال السياسات والتعاون المؤسسي للدول الاعضاء ، ووضع برنامج وطني للعمل اللائق في العراق 2019 الى 2023 بالتشاور مع الحكومة العراقية وممثلي العمال وأصحاب العمل وركز البرنامج على ثلاث مجالات (دعم تنمية القطاع الخاص وإيجاد وظائف جديدة ، توسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية ومعالجة عمل الاطفال ، وتحسين الحوار الاجتماعي لتعزيز الحقوق في العمل) ، وتواجد منظمة العمل في العراق يضمن تنفيذ البرنامج بطريقة منسقة ، مما يجعلها شريكا رئيسا للحكومة ويقربها من شركائها الاجتماعيين ، ويعمل البرنامج الوطني للعمل اللائق على تطوير المنشآت والمهارات ذات الصلة بالسوق ، وتعمل المشاريع ذات الصلة على زيادة امكانيات خلق فرص العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الامكانيات العالية وتحسين بيئة عمل وإنشاء أنظمة معلومات افضل عن سوق العمل . تستدعي نتائج إطلاق اول مسح للقوى العاملة على مستوى العراق منذ اكثر من عقد وضع سياسات تشغيل وطنية مدعومة بالأدلة علاوة على ذلك قادت منظمة العمل تقييما سريعا لأثر كوفيد 19<sup>8</sup> على سوق العمل في العراق وكذلك دراسة تشخيصية للأنشطة غير المنظمة ، وتشمل الانجازات تطبيق نهج المنظمة في الاستثمار بتوفير فرص العمل في العراق لدعم ايجاد وظائف لائقة وتحسين امكانية حصول اللاجئين والنازحين على المهارات وخدمات التوظيف العامة في اقليم كردستان العراق .

كما تقوم منظمة العمل في العراق حالياً بتنفيذ مشروع الشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة ، هو برنامج شراكة تموله وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ويسعى إلى

تحسين آفاق الحماية الاجتماعية والتشغيل والتعليم للاجئين والنازحين داخليًا والمجتمعات المحلية المضيفة ، يتم تنفيذ البرنامج العالمي بالاشتراك بين المنظمة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونسيف والبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مصر والعراق والأردن ولبنان ، بالإضافة إلى إثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا ، وتشمل مساهمة المنظمة في الشراكة في العراق ببرنامج تطوير المؤسسات والمهارات والجهود لاستثمار العمالة المبدولة لتعزيز وصول اللاجئين إلى سوق العمل والحماية الاجتماعية<sup>9</sup> .

وقد تحسنت قدرات النساء والشباب النازحين واللاجئين في مجال زيادة الاعمال عبر برنامج المنظمة (ابداً وحسن مشروعك) ونموذجه في مجال التثقيف المالي والمساعدة المالية للجميع<sup>10</sup> .  
**اولا : الحماية الاجتماعية وعمل الاطفال:**

يشمل دعم منظمة العمل للعراق العمل على الحد من مواطن الضعف عبر توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتعزيزها لسد الفجوات في نطاق تغطيتها وضمان حماية كافية لجميع المحتاجين بطريقة منسقة ومجدية اقتصاديا ويشمل الدعم في هذا المجال ايضا وضع اطار فعال لضمان تخفيض اعداد الاطفال العراقيين المضطرين للعمل في هذا الصدر يجري حاليا مراجعة مشروع قانون التقاعد والضمان الاجتماعي بدعم من المنظمة وهذه الخطوة الاولى في توسيع انظمة الضمان الاجتماعي يشمل العاملين في القطاع الخاص في اطار جهود الاصلاح الشامل للحماية الاجتماعية كما تدعم المنظمة العراق في ادراج قضايا عمل الاطفال في القوانين واللوائح وتدعم الحكومة وشركاء العمل الانساني وتنمية في تنفيذ برامج التصدي لعمل الاطفال.

**ثانيا : ادارة سوق العمل والحوار الاجتماعي:**

من خلال البرنامج الوطني للعمل اللائق تدعم سوق العمل التعزيز تطبيق المبادئ والحقوق الاساسية في العمل عبر تحسين اليات الحوار الاجتماعي ويشمل العمل في هذا الصدد تحسين مساهمة شركاء المنظمة الثلاث استنادا على مبادئ الحوار الاجتماعي والحرية النقابية ومن الانجازات المتحققة : (جمع النقابات العمالية لتنسيق جهود تحقيق العمل اللائق في العراق ودعم تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق) ، ويشمل دعم المنظمة للعراق ايضا تحسين فعالية تفتيش العمل وخدمات الصحة والسلامة المهنية في منع واكتشاف عدم الامتثال لمعايير العمل الوطنية والدولية وفي هذا الصدد يجري وضع سياسة وطنية بشأن تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.

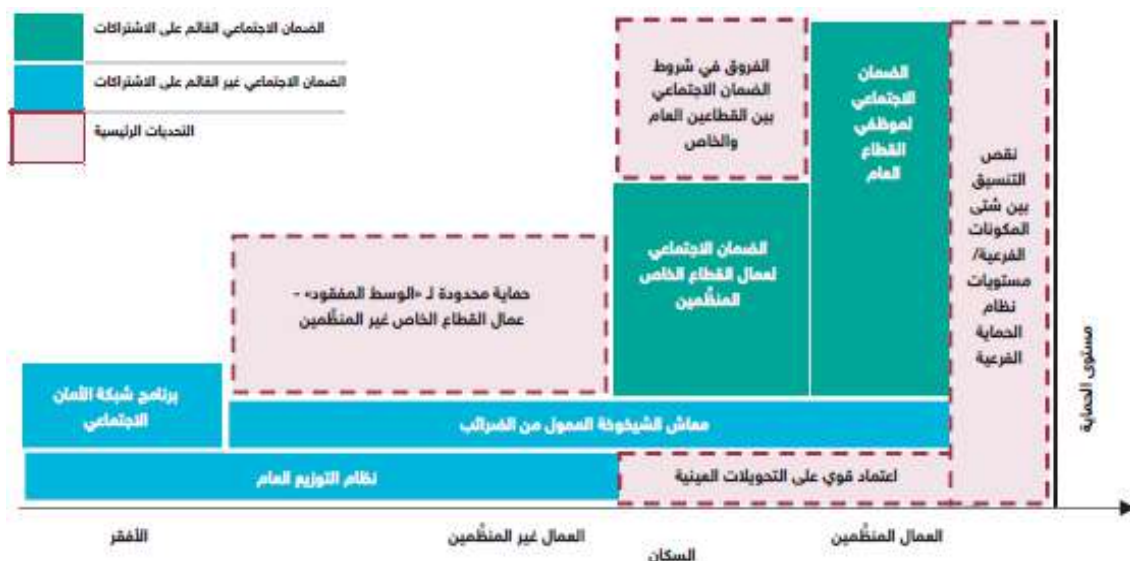
**ثالثا : الانجازات المشتركة السابقة:**

قبل اطلاق برنامج العمل اللائق في العراق 2019 الى 2023 عملت منظمة العمل الدولية مع شركائها الثلاث في الحكومة ومنظمات العمل وأصحاب العمل على المستوى المؤسسي لصياغة السياسات تفصيلية وبناء القدرات المؤسسية لتنفيذ برامج العمل اللائق ودعمه المنظمة وأيضاً عملية

صياغة قانون العمل العراقي الذي اعتمد على المستوى الوطني في عام 2015 ودعمه ايضا الهيئات الثلاثية في العراق لتنفيذ سياسة التشغيل الوطني لعام 2011.

على مستوى الاقليم عملت المنظمة بالتعاون الوثيق مع حكومة اقليم كردستان لوضع سياسة تشغيل ومراجعته قانون العمل ووضع برنامج الاعانات البطالة مصمم حسب الظروف المحلية للإقليم وعملت ايضا مع الشباب المحرومين في كردستان العراق لتمكين نحو 750 شابا وشابة عبر التدريب المهني السريع وتوفير برنامج للتوظيف العام والتدريب على زيادة الاعمال وتقديم قروض ميسرة لتطوير النشاط والتنمية المهارات الحياتية والمهارات اللازمة للعمل لتساعد المنظمة الحكومة العراقية في وضع استراتيجية وطنية للشباب ولمواجهة ارتفاع مستوى بطالة الشباب في العراق عملت المنظمة مع الشباب على تشجيع زيادة الاعمال وتأسيس منشآت جديدة في البلاد وفي هذا الاطار اطلقت المنظمة برنامج (تعرف الى عالم الاعمال في اقليم كردستان العراق) ، والذي يعمل مع الوزارات المختصة وكذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في محافظات الاقليم الثلاث ، و للمساعدة في زيادة فعالية منظمات اصحاب العمل في العراق قدمت المنظمة عدة خدمات استشارية فنية لهذه المنظمات مثل تقييم قدرات اتحاد الصناعات العراقي كما راجعت المنظمة اللوائح الداخلية للاتحاد لتمكينهم من وضع انظمة للإدارة وهيكلها المؤسسية وعملت المنظمة ايضا على اضعاف الطابع الرسمي على العمل غير المنظم بمراجعة مشروع قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي صاغته هي نفسها في اطار برنامج تنمية القطاع الخاص<sup>11</sup> . عملت منظمة العمل مع شركائها الثلاث في العراق على وضع برنامج تأمين جديد ضد البطالة وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي لتشمل الفئات محددة كعمال البناء كما عملت المنظمة مع حكومة وإقليم كردستان على تعميم البرنامج في كردستان العراق على جميع موظفي القطاع الخاص . وعملت المنظمة ايضا مع وزارة العمل ومجلس الوزراء العراقي لتسهيل اعتماد تعديلات في لوائح الضمان الاجتماعي تشمل العمال المؤقتين ، وفيما يلي مخطط بياني يوضح المكونات والتحديات الرئيسية لنظام الضمان الاجتماعي في العراق<sup>12</sup>:





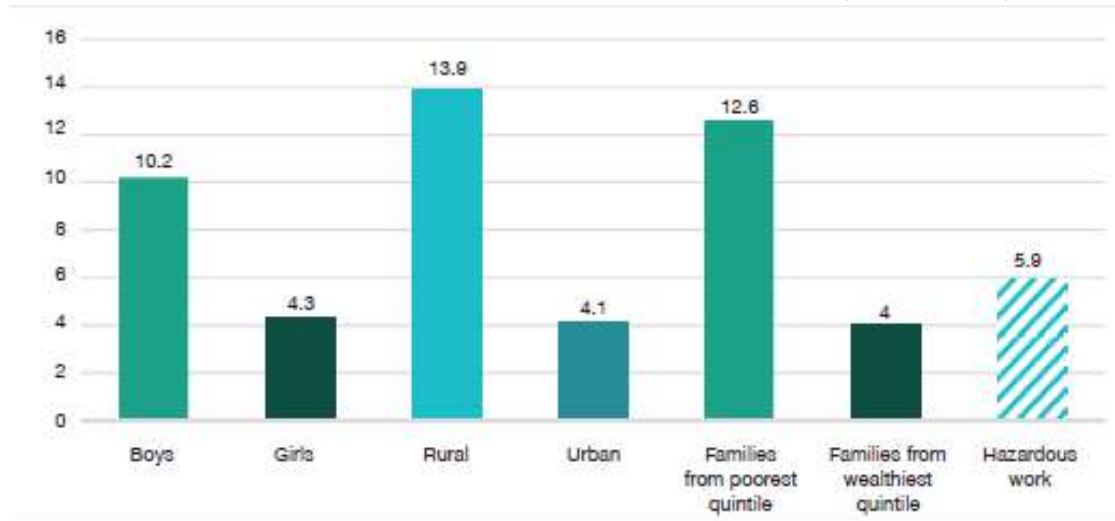
## المبحث الثاني : استراتيجية منظمة العمل للشمول المالي في العراق

### المطلب الاول : تعاون منظمة العمل الدولية واليونسيف لدعم الشباب

تعمل منظمة العمل الدولية مع منظمة الامم المتحدة للطفولة اليونسيف في العراق على مساعدة الشباب المهجرين او النازحين وبناء المجتمعات الوظيفية على تطوير مهاراتهم والانتقال بهم من مرحلة التدريب الى مرحلة العمل اللائق في 26/كانون الثاني/2021 وتقديم الوكالة بدعم من الحكومة الهولندية كجزء من مشروع الشراكة لتحسين افاق النازحين والمهجرين والمجتمعات المضيفة بتنسيق مقاربة او نهج يسعى الى تحويل الشباب نحو العمل والفرص الاقتصادية من خلال ربط الشباب من الفئة العمرية 18 - 24 عاما من المنخرطين في خدمات بناء المهارات التي تدعمها اليونسيف في مراكز الشباب التابعة الى مديريةية الشباب في دهوك بشكل مباشر مع مراكز خدمات التوظيف والتي تدعمها منظمة العمل الدولية والتي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في المحافظة وفي ظل هذا البرنامج يتم تعليم بعض الشباب من الذكور والإناث من الفئات الأكثر ضعفا مهارات حياتية ومهارات رقمية ومهارات زيادة الاعمال التي يتطلبها سوق العمل اليوم بعد ذلك يتمكنوا من الوصول الى خدمات التوظيف اطالتهم الى التدريب الموقعي اثناء العمل الذي من شأنه ان يعزز مهاراتهم بشكل اضافي مما سهل وصولهم الى عمل مدفوع الاجر او يمكنهم من ممارسة اعمالهم التجارية الخاصة يعيش غالبية النازحين والمهجرين داخل العراق . يهدف البرنامج الى تزويد الشباب من النازحين بالمهارات اللازمة لكسب العيش والاندماج بشكل افضل في المجتمع الاوسع وكذلك تحسين فرص عمل الشباب وتعزيز انتقالهم من مرحلة التعليم والتدريب الى مرحلة العمل ، وهذا ما أكدته السيدة ( باولا بولانسيا ) ممثلة اليونسيف في العراق وكالة قائلة : ( ان اليونسيف تتطلع الى العمل عن قرب مع شريكها منظمة العمل الدولية لمساعدة الشباب للحصول على فرص افضل ومستقبل افضل ) ، وتعمل منظمة العمل بصفتها وكالة متخصصة تابعة

للأمم المتحدة على تعزيز العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان وحقوق العمل المعترف بها دوليا وكونها الوكالة الوحيدة في الامم المتحدة التي تضم مكونات ثلاثية فهي تجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال لتعزيز العمل اللائق في جميع انحاء العالم وكذلك صياغة معايير وسياسات العمل ، وتنفذ المنظمة منذ 2020/4/1<sup>13</sup> مشروعاً يهدف الى معالجة اسوء اشكال عمل الاطفال في العراق بدعم من البرنامج الاقليمي والأوروبي للتنمية والحماية في لبنان والاردن والعراق وهو مبادرة اوروبية مشتركة امتدت حتى عام 2021 ، يستهدف المشروع الاطفال العاملين والمعرضين لخطر العمل اضافة الى محاولة تحسين حمايتهم وإيجاد حلول مستدامة تعالج أسباب عملهم<sup>14</sup> ، وكذلك اعداد خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الاطفال تضمن حمايتهم وأسره من التعرض للخطر ، ويدعم المشروع قرابة 1500 طفل دون سن 18 عام ممن يعملون في اسوأ اشكال العمل ، كما تشمل اسره المستفيدين المباشرين الاشقاء الاكبر سنا والقائمين على رعاية الاطفال من خلال تدريب الشباب على المهارات وضمان الحاق الاشقاء والقائمين بالرعاية بالتلمذة الصناعية وإمكانية حصولهم على خدمات الارشاد والتوجيه المهني ، ومن بين المستفيدين الاخرين الكوادر العاملة مباشرة مع الاطفال مثل المعلمين والموظفين في المنظمات غير الحكومية والاختصاصيين الاجتماعيين والشرطة وغيرهم في المناطق المستهدفة ولاسيما دهوك ونيوى.

وفيما يلي مخطط بياني يوضح نسبة أطفال العراق العاملين بعمر 5-17 سنة<sup>15</sup> :



#### اولاً : الأهداف :

ان الهدف العام هو احداث تخفيض كبير في اسوأ اشكال عمل الاطفال في صفوف النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة الضعيفة في العراق.

1- سحب الاطفال من اسوأ اشكال عمل الاطفال وأعادة تأهيلهم ومنع الاطفال المعرضين لخطر العمل في مزاولتها.

2- حماية الاطفال والأسر الضعيفة بوضع اطار متماسك وفعال للسياسات.

3- تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على التصدي لأسوأ اشكال عمل الاطفال.

ثانيا : الاعمال الرئيسية :

انشاء نظام لرصد عمل الاطفال ويتضمن ذلك:

- 1- دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحسين انظمة حماية الطفل في العراق.
  - 2- اجراء تقييم سريع عن عمل الاطفال في مناطق مختارة بهدف فهم احتياجات الاطفال الضعفاء وأسرهم ونطاق عمل الاطفال.
  - 3- تحديد الاطفال العاملين او المعرضين لخطر العمل وإحالتهم الى الخدمة ذات الصلة من خلال نظام رصد عملي للأطفال.
- زيادة فرص حصول للأطفال على تعليم جيد من خلال:
- 1- تجريب نموذج غير مكلف ماديا لسد فجوة التعليم في المناطق المستهدفة بغية اعادة اندماج الاطفال تدريجيا في التعليم.
  - 2- تدريب المعلمين ومديري المدارس.
  - 3- تسجيل الاطفال العاملين او المعرضين لخطر العمل في التعليم الرسمي وتسجيل المتسربين منهم في دورات التقوية.
  - 4- اشراك الاطفال الضعفاء في برنامج منظمة العمل ودعم حقوق الاطفال من خلال التعليم والفنون والإعلام .
- تدريب الاشقاء الاكبر سنا والقائمين على رعاية الاطفال الضعفاء على المهارات والأعمال المدرة للدخل من خلال<sup>16</sup>:

1. جميع بيانات نوعية وكمية عن عمل الاطفال في العراق.
  2. صياغة خطة وطنية لمكافحة عمل الاطفال والتحقق منها مع اصحاب المصلحة المعنيين.
  3. تنظيم حملات توعية تشجع الناس ومنهم النازحين واللاجئين للوقوف ضد عمل الاطفال.
- وفي تقرير المنظمة العمل بعنوان التحديات يتم تسليط الضوء على الاشواط التي لا تزال يتعين على المنطقة العربية قطعها كي تقضي على عمل الاطفال وتوفر عمل لائقا للشباب<sup>17</sup> .
- كما ترتبط قضية عمل الاطفال وتهميش الشباب ارتباط وثيق ببعضها مما يستدعي وضع سياسة مشتركة للتصدي لها وأثار عمل الاطفال وبطالة الشباب معروفة وكلاهما يسبب الهشاشة الاجتماعية والتهميش المجتمعي ويضعف الطاقات الانتاجية بصورة عامة مما يؤثر على انماط العمل والأجور مدى الحياة ويستدعي احراز تقدم في مكافحة عمل الاطفال ما يلي:
1. استمرار الاستثمار في التعليم الجيد كبديل اكيد على العمل الاطفال.
  2. تامين فرص تعليمية ثابتة للأطفال الذين تضرر تعليمهم جراء عملهم.
  3. توفير ارضية حماية اجتماعية ملائمة تضمن عدم اللجوء الاسر العمل للأطفال كاستراتيجية بديلة لكسب الدخل.

4. زيادة الوعي الاجتماعي بمخاطر عمل الاطفال وفوائد التعليم كي تتخذ الاسر قرارات مدروسة بشأن استخدام اولادهم للوقت.
5. تعزيز الاطر التشريعية والسياسية لتوجيه الاجراءات وتحسين قدرة المؤسسات على ضمان تطبيقها بفاعلية يستدعي التصدي للعجز في العمل اللائق الذي يواجه الشباب التركيز على الشباب الضعفاء ذوي التحصيل العلمي القليل او المعدم وعلى شابات اللواتي كثيرا نسبة مشاركتهن في سوق العمل<sup>18</sup>.
6. تطوير نظام مراقبة عمل الأطفال الذي يحدد الأطفال المعرضين للخطر أو الذين يعملون بالفعل في عمل الأطفال ويحيلهم إلى الجهات الفاعلة ذات الصلة للحصول على الدعم، و في نفس الوقت يتم تلبية احتياجات والديهم والقائمين على رعايتهم لتحسين قابلية التشغيل .
7. انشاء تسعة مراكز صديقة للطفل وإعادة احياء المراكز القائمة في الموصل ودهوك لتزويد الأطفال بأدوات الدعم للتعويض عن التعليم والعودة إلى المدرسة.
8. توفير التدريب على بناء القدرات للمسؤولين الحكوميين والشركاء الاجتماعيين للتعامل بشكل أفضل مع أسوأ أشكال عمل الأطفال<sup>19</sup>.

#### المطلب الثاني : الدعم الاقتصادي لمنظمة العمل الدولية في العراق:

طرحت منظمة العمل الدولية برنامج أفاق الشمول المالي في العراق في اطار برنامج (أفاق شراكة من اجل تحسين امكانيات النازحين قصرا والمجتمعات المضيفة في العراق) الممول من قبل الحكومة الهولندية ، ينصب تركيز منظمة العمل على دعم الالاف من النازحين قصرا وكذلك افراد المجتمعات المضيفة من اجل تأمين سبل عيش افضل وأكثر فرص عمل لائقة وتقوم المنظمة بذلك من خلال منهج متكامل يدعم التدريب على المهارات المتوافقة مع متطلبات السوق وتحسين خدمات التوظيف العام وتنفيذ مشاريع البنية التحتية ذات العملة المكثفة وتعزيز الشمول المالي وزيادة الاعمال مع التركيز على دعم الاعمال المتوسطة الحجم كجزء من جهودها ، وعلى الشمول المالي وزيادة الاعمال وخصوصا للشباب العراقيين والنازحين قسرا .

وتعمل المنظمة بالتعاون مع مختلف الشركاء على تعزيز اداء القطاع المالي والدفع باتجاه مشاركته بفعالية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مع محاولة ازالة العوائق التي تحد رواد الاعمال من النازحين قسرا من اجل الوصول الى توظيف ذاتي لائق وكما قامت المنظمة مع المصرف المركزي العراقي بتوحيد القوى حيث تم توقيع اتفاقية التعاون في نهاية عام 2019 لابتكار نموذج شمول مالي جديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق كما اطلقت المبادرة المشتركة للشمول المالي في اثار 2021 مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية والبنوك الشريكة والمصرف المركزي<sup>20</sup>.

و بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التجارة تم اطلاق برنامج حماية اجتماعي جديد مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للأمم

المتحدة ومنظمة العمل الدولية بهدف إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية حيث اسهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 30 مليون يورو في البرنامج الجديد لمدة أربعة أعوام وستدعم اليونيسيف المنظمة في برنامج الأغذية للوزارات الثلاث خلال سنوات 2021-2025 لإعداد الاستراتيجية في العراق والإصلاح وإطلاق وتوسيع نطاق برنامج الحماية الاجتماعية وإنشاء سجل وطني موحد على أساس نظام البطاقة التموينية وأعطت الأولوية للأطفال والشباب والنساء وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة و النازحين , وعقد اجتماع ممثلي المنظمات العاملة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للعمل وفق نظام الأتمتة الإلكترونية وزيادة عدد المفتشين والحرص على تجهيزهم بالطابعات والأجهزة اللوحية الحديثة<sup>21</sup> , إضافة إلى ذلك ومن ضمن نشاطات منظمة العمل الدولية في العراق دعت المنظمة من قبل المنسقة (مها قطاع) إلى توفير بيئة عمل أفضل لجميع العمال مع ارتفاع درجات الحرارة و في بيان لها سلطت الضوء على اتخاذ الإجراءات المناسبة على المستوى العملي بسبب ارتفاع درجات الحرارة في العراق إلى 50 درجة مئوية في فصل الصيف و يمكن إن يشمل ضمان تزويد العمال بالملابس المناسبة والوصول إلى مياه الشرب والمناطق المظلمة و تشجيعهم على العمل خلال ساعات أكثر برودة مع أوقات الراحة المناسبة أيضا ضمان انفاذ التشريعات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين من خلال عمليات التفتيش العمل لاسيما في القطاعات التي تواجه معظم المخاطر مثل عمال البناء والزراعة<sup>22</sup> .

ان القطاع المالي في العراق يعتبر صغير نسبيا وتسيطر عليه المصارف المملوكة للدولة والتي شكلت نسبة 90% من مكافحة الاصول والودائع للعام 2017 وان التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص اقل من 7% من الناتج المحلي الاجمالي في مقابل ما نسبته 55% كمعدل في بقية دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا عدا عن كونها معدومة في القطاعات الاقتصادية الصغرى . ان امكانية الوصول الى التمويلات يعتبر احدى اكبر العقبات امام زيادة الاعمال في العراق مع نسبة تقل عن 5% من المشاريع الصغرى والمتوسطة ممن تلقوا قروضا مصرفية من القطاع المالي الرسمي ، وان المصارف قد تبنت سياسة تجنب المخاطر بوضع متطلبات عالية جدا من الضمانات المادية على تلك المشاريع وخصوصا تلك المملوكة من العراقيين النازحين داخليا.

ان الادماج والوصول الى القطاع المالي الرسمي واكتساب الثقافة المالية يشكلان عوائق رئيسية بوجه رواد الاعمال العراقيين والذين يفتقرون للمعارف الاساسية لفهم الخدمات المالية لقد قام المصرف المركزي العراقي بإطلاق خطته الاستراتيجية للمرحلة 2016 الى 2020 والتي تعد انعكاس لخطة النمو الطبيعية وتضم خطة البنك المركزي هدف استراتيجي بشأن تحديد وتعزيز الادماج والشمول المالي وضمن الأعمدة الاساسية موضوع التثقيف المالي ودعم قطاع التمويل الاصغر بالإضافة الى التحويل الرقمي في الخدمات المالية مع تطوير البنية التحتية ذات الصلة بالتوازي مع هذه الاستراتيجية قام والبنك المركزي العراقي بتأسيس وحدة التمويل الاصغر التابعة لدائرة المدفوعات في المصرف كما قام البنك المركزي بتأسيس لجنة الشمول المالية التي تضم كل من رئيس جمعية المصارف العراقية الخاصة وممثل

عن مؤسسات التمويل الاصغر العراقية ضمن اعضائها وتهدف الى تجاوز المعوقات في مجال الادمج المالي في العراق (وان المستثمرين الاجانب بمن فيهم اللاجئين ليسوا محظورين قانونا من الاستفادة من القروض وفتح الحسابات المصرفية وإنشاء الاعمال على الرغم من انتشار تلك الفكرة المغلوطة في المجتمع) ومع تعديل قوانين الاستثمار في العالم 2016 فان المقيمين الاجانب بما فيهم اللاجئين لديهم من حيث المبدأ نفس حقوق الاستفادة في المخططات الحكومية للتسليف للمؤسسات الصغرى والمتوسطة الا ان ذلك غير معروف بشكل واسع.

اما عن استراتيجية الشمول المالي للمنظمة التي تم تطويرها مع المصرف المركزي العراقي تعمل على مستويات مختلفة من التدخل ، والهدف الاستراتيجي لها هو تحسين بيئة العمل للمستثمرين وإمكانية الوصول الى الخدمات المالية في العراق والمقاربة الثلاثية للتدخلات الاساسية مع الشريك (البنك المركزي العراقي)<sup>23</sup>:

**على المستوى الكلي :** العمل على مستوى الاقتصاد الكلي لدعم سياسات الادمج المالي.

**على المستوى الوسيط :** العمل على بناء قدرات مؤسسات الاعمال التي تساهم في الادمج المالي.

**على المستوى الجزئي:** العمل على مستوى الاقتصاد المايكروى وتحضير الفئات المستهدفة للوصول الى الخدمات المالية.

اما عن استراتيجية منظمة العمل للشمول المالي في العراق 2020 الى 2023 مدخل الى وظائف لائقة حيث يعمل نموذج الشراكة المبتكر على ثلاثة مستويات رئيسية : (مستوى الطلب على الخدمات المالية ، عرض الخدمات المالية ، على المستوى التنظيمي بهدف تحسين مخرجات العمل اللاتق) .  
**على المستوى الجزئي ( جانب الطلب):** تقوم المنظمة بتدريب الفئات المستهدفة من الشباب ورواد الاعمال الراغبين ببدء وتطوير اعمالهم على المواضيع تتعلق بادارة اعمالهم وتزويدهم بالثقافة المالية اللازمة لإدارة افضل لشؤونهم المالية وعلاقتهم مع البنوك او المؤسسات المالية ومن ثم سيتم احالتهم الى اقرب فرع بنك شريك في مكان تواجدهم للاستفادة من الخدمات المالية التي يحتاجونها من خلال مبادرة الواحد التريليون او في حالة اللاجئين سيتم احالتهم الى مؤسسات التمويل الاصغر من اجل اطلاق او تطوير اعمالهم.

**على المستوى الوسيط ( جانب العرض):** تقوم منظمة العمل بعملية بناء للقدرات كما تقوم بعمليات التدريب لمساعدة المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر في تصميم المنتجات والخدمات التي تتناسب بشكل مستدام مع احتياجات زبائنهم كما ستقوم منظمة العمل بتقديم التدريب لمقدمي خدمات الاعمال ومنها شركاء صندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونسيف) حيث يتم تدريب كوادرهم لكي يستمروا بتقديم خدمات تطوير مهارات الشركة المستهدفة من زبائنهم والذين سيتم توجيههم بعدها للاستفادة من الخدمات المالية .

على المستوى الكلي (الجانب التنظيمي): ان التعاون الوثيق مع البنك المركزي العراقي والشركة العراقية للكفالات المصرفية يهدف الى الاستفادة من مبادرة الواحد ترليون التي اطلقها البنك المركزي العراقي مع ضمانات مقدمة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية ومشروع افاق لتخفيض المخاطر المالية بتأسيس حسابات ادخار لرواد الاعمال مما يشكل بداية مستدامة للعلاقات بين المصارف والرواد الاعمال يتمكنون خلالها من بناء تاريخ ائتماني سليم بالإضافة لذلك ستعمل منظمة العمل الدولية على تقديم الدعم الفني التقني اللازم الى لجنة الشمول المالية في البنك المركزي العراقي من اجل سن السياسات الجديدة او تعديل تلك القائمة بهدف التشجيع على الادمج المالي في العراق<sup>24</sup>.

### الخاتمة:

يعد العراق عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام 1932 وقد صادق على (68) اتفاقية للمنظمة منها الاتفاقيات الاساسية , سلطنا الضوء في هذا البحث على دور و نشاطات منظمة العمل الدولية في العراق بعد عام 2003 , وعلى المعوقات التي واجهتها في العراق خاصة بعد عام 2014 مع دخول تنظيم داعش الارهابي , حيث تعهدت منظمة العمل الدولية العمل مع الجهات المسؤولة في العراق وبالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على وضع الحلول امام بعض المشاكل التي تواجهها منها معدلات الفقر المتزايدة خاصة في المناطق الريفية اثر تشريد ملايين النازحين سلبا على التوظيف ووسع من الاقتصاد غير المنظم , كما أدت احداث 2014 ومع دخول تنظيم داعش الارهابي التي تراجع فرص العمل نحو (800) ألف فرصة او اكثر بمعنى ان لدى العراق ادنى نسب التوظيف بالنسبة الى اجمالي السكان في المنطقة , اضافة الى ذلك تقدر نسبة مشاركة القوى العاملة بنحو 49% في العراق ككل و 40% في اقليم كردستان العراق , وان مشاركة المرأة في القوى منخفضة بوجه خاص حيث تقدر بنحو 20% أي ارتفاع معدل البطالة من بين سكان العراق في سن العمل وعددهم نحو 2,5 مليون عاطل عن العمل على الاقل وقد ارتفع معدل البطالة في اقليم كردستان من 6,5% في 2013 الى 14% في عام 2016 والسبب الاساس توقف النازحين واللاجئين عن العمل , الى جانب ذلك يعاني ربع سكان العراق في سن العمل من البطالة المقنعة الكلية او الجزئية ولا ننسى ان النساء العراقيات العاملات اكثر عرضة للبطالة او البطالة الجزئية او العمل بدوام جزئي وقد عملت منظمة العمل الدولية على معالجة التحديات التي تواجه فرص العمل في العراق وقامت المنظمة باطلاق أجندة العمل في العراق ضمن اطار جهود اعادة الاعمار منذ عام 2004 كما اتفقت المنظمة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق على أسس للمساعدة الفنية تركز على خلق فرص عمل عبر تنمية القطاع الخاص وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي والحرية النقابية والحوار الاجتماعي ووضع سياسة التشغيل والوطنية وتنفيذها وتطبيق معايير الدولية وإصلاح التشريعات , ففي كانون الاول 2019 - 2023 اطلق اول برنامج وطني للعمل اللائق في البلاد وتعد هذه البرامج اداة رئيسية في تنفيذ جدول اعمال المنظمة الخاص بالعمل اللائق وتقديم

الدعم في مجال السياسات والتعاون المؤسسي والإنمائي للدول الاعضاء و وضع البرنامج بالتشاور مع الحكومة العراقية وممثلي العمال وأصحاب العمل لضمان اتساقها مع أطر التنمية الوطنية في العراق ، ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات ذات اولوية (دعم التنمية للقطاع الخاص وتوفير وظائف جديدة ، توسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية ، وتحسين الحوار الاجتماعي ومعالجة عمل الاطفال) ، كما ركزت المنظمة على انشاء نظام لرصد عمل الاطفال وصياغة خطة عمل وطنية لمكافحة عمل الاطفال والتحقق منها مع اصحاب المصلحة المعنيين وتنظيم حملات توعية للناس والنازحين واللاجئين على الوقوف ضد عمل الاطفال وزيادة فرص حصول الاطفال على التعليم الجيد من خلال وضع وتجريب نموذج غير مكلف ماديا لسد فجوة التعليم في المناطق المستهدفة بغية اعادة اندماج الاطفال تدريجيا في التعليم ، فضلا عن ذلك وفي اذار 2021 اطلقت منظمة العمل مبادرة مشتركة للشمول المالي مع الشركة العراقية للكفالات المصرفية والمصرف المركزي العراقي ووضع برنامج تامين جديد ضد البطالة وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل فئات محددة مثل عمال البناء ، كما عملت مع حكومة اقليم كردستان على تعميم البرنامج في كردستان العراق على جميع موظفي القطاع الخاص و وضع برنامج الاعانات البطالة معهم حسب الظروف المحلية للإقليم ، كما عملت على تقديم قروض ميسرة لتطوير المنشآت و التنمية المهارات الحياتية اللازمة للعمل .

و في الختام نرى ان منظمة العمل الدولية تعمل وتساعد الحكومة العراقية في وضع استراتيجية وطنية للشباب .



الهوامش

<sup>1</sup> ( عزيز القاضي , تفسير مقررات المنظمات الدولية , 1971 , ص 433 - 434 , , وللمزيد انظر : كمال عبد العزيز , دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات الحكم الدولي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ص 214 - 2015 .

<sup>2</sup> ( د. صالح جواد الكاظم , دراسة في المنظمات الدولية , بغداد , مطبعة الارشاد , 1975 , ص 315 - 318 .  
<sup>3</sup> ( المادة (1) الفقرات ( 4/2 ) , دستور منظمة العمل الدولية .

<sup>4</sup> ( ابراهيم شورب , المنظمات الدولية و الاقليمية , دار المنهل اللبناني , 2013 , ص 113 - 114 .

<sup>5</sup> ( عاكف يوسف صوفان , المنظمات الاقليمية و الدولية , دار الاحمدى للنشر , القاهرة , 2008 , ص 284-285 , و للمزيد انظر : نزيه رعد , المنظمات الاقليمية و الدولية , المؤسسة الحديثة للكتاب , لبنان , 2013 , ص 121 - 123 .

<sup>6</sup> ( كمال عبد العزيز ناجي , دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات التحكيم الدولي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ص 214 - 215 , للمزيد انظر : توماس فولجي واخرون , ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان , مستقبل النظام العالمي الجديد ودور المنظمات الدولية , المركز القومي للترجمة , 2011 , ص 87 - 88 .

<sup>7</sup> ( في 2021/5/22 انظم العراق الى اتفاقيتين السلامة والصحة في عالم الزراعة و هوية التجارة لدى منظمة العمل الدولية رقم ( 84 ) لعام 2001 و هوية التجارة رقم ( 185 ) لعام 2003 و رجب مدير عام منظمة العمل الدولية غادي رايدر بانظمة العراق لهاتين الاتفاقيتين و اكد ان هذين الاتفاقيتين سيكون لهما الاثر الايجابي في تعزيز حقوق العمال والسوق العمل المحلي , واشاد رايدر بالدور المهم الذي يلعبه العراق في عمل المنظمة كونه اكثر البلدان العربية انضماما الى اتفاقيتهما والذي يدل على اهتمام العراق بوضع العمل والعمال وبلغت (70) اتفاقية انظم اليها العراق  
<https://shafaq.com/ar/2021/5/22>

<sup>8</sup> ( الملف الوطني للسلامة والصحة المهنية , منظمة العمل الدولية , العراق 2022 ,  
( <https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public> )

<sup>9</sup> ( تعزيز العمل اللائق في العراق منظمة العمل الدولية , تشرين الثاني 2020 , تطور تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق , ص 2 .

<sup>10</sup> ( البرنامج الوطني للعمل اللائق - العراق : التعافي والاصلاح , 2019-2023 ( International Labour Organization, Website: [www.ilo.org/arabstates](http://www.ilo.org/arabstates) ) .

<sup>11</sup> ( <https://www.ilo.org/beivut/publication/swcms-851996/angar/index.htm> .

<sup>12</sup> ( البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق : التعافي والاصلاح , 2019 - 2023 , ص 18 .

<sup>13</sup> ( [hrttv.com/ar/detai/3/5199](http://hrttv.com/ar/detai/3/5199) 2021/11/4

<sup>14</sup> ( [unicef.org](http://unicef.org) 2020/p.dvhk/12

<sup>15</sup> ( المسح العنقودي متعدد المؤشرات 6 الذي أجرته اليونيسف , 2018 , ص 18 . على الموقع الالكتروني :  
( <https://mics-surveys-pvod.s3> )

<sup>16</sup> ( اليونيسف (2016) , الثمن الباهظ الذي يدفعه الاطفال : العنف يدمر الطفولة في العراق  
( <https://www.unicef.org/iraq/thecost> )

<sup>17</sup> ( ninonews.com website/news/ 5/تموز/2022، اكدت منظمة العمل الدولية ان ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل العراقي يستدعي وضع سياسات عملية تساعد المرأة على الإنفاق في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص وأشارت ممثلة منظمة العمل في العراق (مها قطاع ) (أنه أهم مؤشرات التي أظهرت أن المسح هو انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة حيث تبلغ مشاركة المرأة 6 % مقارنة مع 68 % للرجال وهي اخفض نسبة مشاركة في العالم) وتبلغ نسبة مشاركة الأناث العاملات في القطاع الحكومي في هذا المليون 70 % و نسبة بطالة الشباب تعتبر من النسب المرتفعة وتبلغ 32 % وهناك نسبة تتعلق بفئة عمرية محددة 15 - 25 سنة وهي نسبة الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون وهي نسبة مرتفعة بلغت تقريبا الثلث و أكدت على ضرورة شمول الضمان الاجتماعي القطاع الزراعي و توفير ظروف عمل مناسبة تساعد المرأة في هذا القطاع مبينة ان تحفيز القطاع الخاص على خلق فرص عمل لائقة من خلال تحسين بيئة الأعمال وضخ الاستثمارات كثيفة العمالة تعمل على جذب القطاع الخاص للاستثمار وخلق فرص عمل للشباب والعمل سويا على بناء سياسات وطنية تساهم فيها أطراف الإنتاج الثلاث من الحكومة وأصحاب العمل والنقابات العمل على الانتقال من الاقتصاد الغير المنظم الى الاقتصاد المنظم .

(18) عقدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مع ممثل منظمة العمل الدولية ( ilo ) في تاريخ 27/ 10/ 2022 والتركيز على فئة النساء لكي تنال المرأة استحقاقها الكافي ضمن القانون وتشجيعها للعمل في القطاع الخاص والسعي الحثيث للعمل وفق نظام الأتمتة الاجتماعي الإلكترونية ونظام الحوافز في الاتفاق و التعاون مع منظمة العمل الدولية للتحويل إلى العمل والاقتصاد المنظمة من خلال زيادة عدد المفتشين والحرص على تجهيزهم بالسيارات الطابعات والأجهزة اللوحية والحديثة وقيام دورات تطويرية التي تقيمها منظمة العمل الدولية ، <https://www.molsa.gov.iq>.

<sup>19</sup> ( النشرة الاخبارية ، منظمة العمل الدولية في العراق ، كانون الثاني - 2022 حزيران 202 ، على الموقع : <https://www.ilo.org/beirut/countries/iraq/lang--en/index.htm>

<sup>20</sup> UNICEF.ORG .

<sup>21</sup> Molsa.gov.iq. (27/10/2022)

<sup>22</sup> Ninonews.com (5/7/2022)

<sup>23</sup> استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق - مدخل الى وظائف لائقة بالارتكاز على مخرجات

دراسة الشمول المالي التي اجرتها المنظمة، (<https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public>)

<sup>24</sup> ( استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق ، مصدر سبق ذكره .

### المصادر :

1. عزيز القاضي ، تفسير مقررات المنظمات الدولية ، 1971 .
2. كمال عبد العزيز ، دور المنظمات الدولية في تنفيذ قرارات الحكم الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
3. د. صالح جواد الكاظم، دراسة في المنظمات الدولية ، بغداد ، مطبعة الارشاد ، 1975 .
4. ابراهيم شورب ، المنظمات الدولية و الاقليمية ، دار المنهل اللبناني ، 2013 .
5. عاكف يوسف صوفان، المنظمات الاقليمية و الدولية، دار الاحمدي للنشر، القاهرة، 2008 .
6. نزيه رعد ، المنظمات الاقليمية و الدولية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان ، 2013 .
7. توماس فولجي واخرون ، ترجمة عاطف معتمد وعزت زيان ، مستقبل النظام العالمي الجديد و دور المنظمات الدولية ، المركز القومي للترجمة ، 2011 .

8. المادة (1) الفقرات ( 4/2 ) , دستور منظمة العمل الدولية .
9. تعزيز العمل اللائق في العراق منظمة العمل الدولية , تشرين الثاني 2020 , تطور تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق في العراق .
10. البرنامج الوطني للعمل اللائق - العراق: التعافي والاصلاح ، 2019-2023 .
11. النشرة الاخبارية , منظمة العمل الدولية في العراق , كانون الثاني 2020-2022 :  
<https://www.ilo.org/beirut/countries/iraq/lang--en/index.htm>
12. المسح العنقودي متعدد المؤشرات 6 الذي أجرته اليونيسف , 2018.
13. استراتيجية منظمة العمل الدولية للشمول المالي في العراق - مدخل الى وظائف لائقة،  
( <https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public> ) .
14. ninonews.com website/news
15. <https://shafaq.com/ar/2021/5/22>.
16. wcms808914.pdf.
17. [https://www.ilo.org/beirut/publication/swcms\\_851996/angar/index.htm](https://www.ilo.org/beirut/publication/swcms_851996/angar/index.htm).
18. [hrttv.com/ar/detai/3/5199](http://hrttv.com/ar/detai/3/5199) 2021/11/4.
19. [unicef.org](http://unicef.org) 2020/p.dvhk/12.
20. [molsa.gor.iq](http://molsa.gor.iq) .
21. [Molsa.gov.iq](http://Molsa.gov.iq). (27/10/2022)
22. [Ninonews.com](http://Ninonews.com) (5/7/2022)
23. [hrttv.com/ar/detai/3/5199](http://hrttv.com/ar/detai/3/5199) 2021/11/4



تاريخ استلام البحث 5 / 12 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 12 / 2 / 2023

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

## التوازن الاستراتيجي الدولي ... دراسة تحليلية في مخرجاته International Strategic Balance... analytical Study in its Outputs

م. د. شيما ترکان صالح

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Dr.Shaymaa Tarkan Sahlih

Al-Nahrain University / College of Political Science

dr.shayma@nahrainuniv.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

يعتبر توازن القوى الاستراتيجي أحد أهم ركائز النظرية الواقعية في العلاقات الدولية ، والتي هي في الأساس انعكاس لعلاقات القوة بين الفاعلين في النظام الدولي. ومع انتهاء الحرب الباردة مع تفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية ، سيطرت الحضارة الغربية على العالم بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي. الذي كان يسيطر عليه اثنان أو أكثر من الفاعلين ، بحيث تصبح المرونة الدبلوماسية في تشكيل التحالفات ممكنة. انطلاقا من حقيقة أن الدول الكبرى هي صاحبة التفوق العسكري والاقتصادي ، فإن المستقبل ينبئ بعصر جديد لهذا التغيير ، فهذه الدول هي التي تمتلك وسائل التطور والتقدم في عالم التكنولوجيا والتكنولوجيا ، لأنهم هم الذين يستطيعون ، بخبرتهم في هذا المجال ، بالتصعيد في خلق أجيال جديدة في عالم ثورة المعلومات لتغيير التوازن الاستراتيجي في العالم.

الكلمات المفتاحية: "التوازن الاستراتيجي الدولي" ، "الحرب" ، "الدبلوماسية"

## Abstract

The strategic balance of power is one of the most important pillars of realistic theory in international relations, which is essentially a reflection of the power relations between the actors of the international system. And with the end of the Cold War with the dissolution of the Soviet Union and its eastern bloc, Western civilization dominated the world with the uniqueness of the United States of America in the international system. International, which must be controlled by two or more actors, so that diplomatic flexibility in forming alliances becomes possible. Based on the fact that the major countries are the owners of military and economic superiority, the future foretells a new era for this change, as these countries are the ones that possess the means of development and progress in the world of technology and technology, because they are the ones who can, with their experience in this field, with an escalation in creating new generations in The world of the information revolution to change the strategic balance in the world.

Key Words: "International Strategic Balance", "War", "diplomacy".

## المقدمة

يُعد توازن القوى الاستراتيجي أحد أهم مرتكزات النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي هي بالأساس انعكاس لعلاقات القوة بين فواعل النظام الدولي. وبانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية، هيمنت الحضارة الغربية على العالم وذلك بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الدولي، وطبقاً لذلك فقد اختل التوازن الاستراتيجي الدولي عندما سيطر فاعل واحد على هذا النظام، وهو ما تجده النظرية الواقعية اختلالاً لهذا التوازن الضابط لتفاعلات القوى في النظام الدولي الذي يجب أن تكون السيطرة عليه من قبل فاعلين اثنين أو أكثر، لتصبح المرونة الدبلوماسية في تشكيل التحالفات أمراً ممكناً. وانطلاقاً من أن الدول الكبرى هي صاحبة التفوق العسكري والاقتصادي، فإن المستقبل ينبأ بحقبة جديدة لهذا التغيير، فهذه الدول هي التي تمتلك وسائل التطور والتقدم في عالم التقنية والتكنولوجيا، وتستطيع بما تملكه من خبرة في هذا المجال مع تصاعد في إيجاد أجيال جديدة في عالم الثورة المعلوماتية من تغيير التوازن الاستراتيجي في العالم.

وانطلاقاً من القناعة التي مؤداها بأن التوازن الاستراتيجي الدولي هو الوسيلة الأساسية لضبط قوة الفواعل الدولية الأكثر تأثيراً في النظام الدولي، وبالتالي هو الفرصة لتحقيق الأمن والاستقرار في ظل نظام عالمي فوضوي تغيب عنه السلطة المركزية الضابطة لتفاعلاته. إذ أن انضباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بدولة ذات حكومة مركزية، فلا تزال القوة تستعمل استناداً إلى رؤى الدول لمصالحها الخاصة، ولا يزال من المتعذر الاستناد على نوايا الآخرين أو أخلاقياتهم، ومن ثم ظلت قدرات الدول هي المعيار المسلم به لاستقرار النظام الدولي وتحجيم احتمالات نشوب الحرب. وبالتالي فإن هذا التوازن، يمنع الفواعل الدولية من انتهاك بعضهم البعض، فأى خرق لأحد الفواعل يعدّ إخلالاً بالتوازن الاستراتيجي، فإن حدث هذا، فإنه يتوجب على جميع القوى الفاعلة بإعادة ضبط هذا التوازن. لذا تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على طبيعة وشكل العلاقات بين القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي ومن هم الأكثر تأثيراً في المرحلة الحالية، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إعادة ضبط التوازن الدولي بعد أن اختل لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة.

إن بنية النظام الدولي هي المحدد الأساسي لسلوك القوى/الدول التي تشكل خيارات سياساتها الخارجية والتي تتأسس على توزيع القوة بين الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، لذا تكمن إشكالية البحث في مدى قدرة الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي بما تحوزه من عناصر تستطيع من خلالها أن تفرض

التوازن عبر الردع المتبادل بين الدول الذي يمكن أن يكون حائلاً أمام انخراطها في الصراعات أو في توظيفها للقوة العسكرية.

والحرب كظاهرة اجتماعية لا بد لها من أن ترتبط بَعلة ما يدور معها وجوداً وهدماً، ويُعدّ كل من الحرب والسلام عبر الدبلوماسية سواءً على المستوى الدولي أو المستوى الإقليمي، هما مخرجات التوازن الدولي. وفي الواقع، فإن الحرب تُعدّ السياسة النهائية للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الدولي أو تعديله، وأن العلاقات الدولية ما هي إلا علاقات تأثير وتأثر تمثل القوة محور ارتكازها والسمة المشتركة التي توطر أو تحدد شكل التوازنات الدولية. وعلى ذلك فإن البحث هو محاولة لإثبات الفرضية التي مؤداها بأن التوازن الاستراتيجي الدولي يعدّ سياسة مقصودة لذاتها بحسبانها آلية من آليات حفظ الاستقرار في النظام الدولي ومنع نشوب الحروب الكبرى/العالمية.

واستند البحث إلى المناهج التقليدية والمعاصرة، انطلاقاً من مبدأ التكامل المنهجي الذي يتصف بالشمول من ناحية قدرته على الإلمام بكل ما له صلة بمتطلبات البحث العلمي المتكامل. لذا تم الاعتماد على المنهج التاريخي، فضلاً عن اتباع المنهج التحليلي. وقد تم تناول مضمون هذا البحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، وهي على النحو الآتي:

### المطلب الأول : التوازن الاستراتيجي الدولي ... اطار نظري

أنت كلمة (توازن) في اللغة العربية، بمعنى: الشئان تساويا في الوزن<sup>(1)</sup>، فيقال: اختل الأمر، أي ضعف وفسد واضطرب. كما يقال اختل البناء، أي تحرك واضطرب. واختل جسم فلان، أي هزل<sup>(2)</sup>. ويشير معنى التوازن لدى (رينولدز) الانطباع الذهني بوجود ميزان مع ثقل في إحدى الكفتين بحيث تتوازن المعايير في الكفتين وتكون في حالة تعادل<sup>(3)</sup>.

أما (هانس جي. مورجنثاؤ، H. Morgenthau) وهو زعيم المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فيرى في التوازن بأنه النظام الذي "يهدف للحيلولة دون تحقيق أي عنصر التفوق على العناصر الأخرى"، وهو أيضاً النظام الذي "يحفظ الاستقرار دون تفكيك حالة التعدد للعناصر المؤلفة له"<sup>(4)</sup>. ويشير التوازن إلى الحالة المستقرة التي لا تسيطر عليها قوى التطرف، فهو يصف الحالة الوسطى تقريباً بين وضعين متناقضين، أنه يشير إلى حالة من حالات الاعتدال النسبي، وهي الحالة المقبولة في حياة الأفراد والمؤسسات والجماعات والدول. غير أن التوازن بمعناه العام يجب أن لا يعني نقطة التعادل التام، فهو

عبارة عن خط متسع الطول بين الوضعين المتعارضين قد يقترب من أحدهما أكثر من الآخر، لكن حالة التوازن تظل قائمة طالما لم يقترب بشكل جسيم من أحد الوضعين<sup>(5)</sup>.

أما توازن القوى (Balance of power)، فهو يُعدّ أحد المفاهيم ذات الأهمية البالغة في دراسة العلاقات الدولية، وقد وردت الكثير من التعريفات له في أدبيات هذا الحقل الدراسي، يمكن لنا أن نورد بعضاً منها. فقد عُرف من قبل (إميرك فايتل) بأنه "تنظيم الأمور بحيث لا توجد قوة قادرة على أن تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين". أي أنه المبدأ الذي يضع ترتيب الشؤون الدولية بالشكل الذي لا يسمح لدولة ما أن تمتلك من القوة ما يمكنها من السيادة المطلقة والهيمنة على الآخرين<sup>(6)</sup>. وعرفه (روبرت د. كانتور، Robert Kantor) بأنه عبارة عن "حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة"، أي أن هناك عدد من القوى التي تتعارض فيما بينها، ويوجد بينها توازن سواء أكان هذا التوازن ساكناً أو متحركاً يحول دون اختلال العلاقة بين تلك الدول<sup>(7)</sup>، كما إن كلمة (الاتزان) التي وردت في تعريف (كانتور) تعني حالة الاستقرار المعتادة التي تنشأ عن تعاون قوي<sup>(8)</sup>.

أما (هانس جي. مورجنثاو)، فيرى بأن هناك صعوبة تكتنف تعريف توازن القوى، نظراً لأن اطلاقه كثيراً ما يؤدي إلى فهم متعدد، ويورد في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، أربعة معانٍ مختلفة لمفهوم توازن القوى. فقد يستعمل كسياسة تهدف إلى حالة معينة من الأوضاع، أو قد يستعمل للإشارة إلى توازن فعلي في زمن محدد، أو قد يعني أنه التوزيع التقريبي المتكافئ للقوة، أو إنه مجرد توزيع للقوة بغض النظر عن كيفية توزيع هذه القوة ومقدار التكافؤ بين قوة الأطراف<sup>(9)</sup>. أي أن (مورجنثاو) يشترط لوجود التوازن الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على ظاهرة التعدد في القوى/الأطراف في الوقت نفسه.

وكان استعراض (أرنست هاس E. Hass) لأدبيات توازن القوى، قد أسفر عن استخلاص ثمانية معانٍ أو استعمالات مختلفة لهذا المفهوم. علماً إن تلك المعاني تشير إلى مجرد مقترحات تهدف، أما إلى مجرد تحديد مدى الحروب التي نشبت، أو إلى عملية توزيع القوى بين الأطراف المشاركة في نظام توازن القوى، كما تتفق تلك المعاني أيضاً على فكرة الردع المتبادل (Mutual Deterrence)، التي تؤكد إن ردع أي دولة من القيام بعدوان، يكون عن طريق تظافر جهود أطراف نظام توازن القوى في الرد على أي عدوان محتمل كجماعة واحدة<sup>(10)</sup>. ويعكس هذا المفهوم لنظام توازن القوى، نظام توازن القوى التقليدي، الذي ساد في المرحلة ما بين القرن الثامن عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية، كما يعكس



أيضاً نظام توازن الرعب النووي الذي ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، علماً إن كلا النظامين عكسته الخبرة التاريخية للشعوب والدول.

وعلى العموم، فقد استعمل مفهوم توازن القوى، ليدل بطريقة موضوعية أو وصفية على توزيع القوة بين الدول بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهو يدل في الغالب على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى. كما أنه يعبر عن سياسة ترويج تساوي القوة، القائمة على افتراض إن عدم توازنها أمرٌ خطير. لذلك، يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدراتها على وضع حدٍ لأي معتدٍ. كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى ما دعت الحاجة من أجل المحافظة على هذا التوازن<sup>(11)</sup>. وعلى ذلك فإن سياسة توازن القوى تستدعي أن تهدئ أي دولة من مسعاها المستقل إلى القوة، لأن توافر الكثير من القوة لدى دولة واحدة قد يوِّلد لدى الدول الأخرى شعوراً بالخوف منها والعدوانية نحوها. بمعنى آخر، إن نظام توازن القوى يشير إلى الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن وشبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو الأنظمة السياسية الدولية الفرعية، وأثر ذلك في بناء التكافؤ في العلاقات المتبادلة فيما بينها وهو بذلك لا يشترط أن تكون القوة الموزعة بين الأطراف الأساسية توزيعاً متوازناً مطلقاً وإنما نسبياً<sup>(12)</sup>، بما يوجد نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة بما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن.

إن، توازن القوى هو المبدأ أو السياسة التي تتبعها دولة أو تحالف دولي في مواجهة دولة أو تحالف دولي آخر، بحيث لا يتاح لدولة مع حليفاتها الاستئثار بالنفوذ الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول. واتبعت الدول ولازالت تتبع في سبيل تحقيقه العديد من الوسائل والأساليب التي اختلفت واختلاف باختلاف الزمان والمكان، كسياسة التفرقة بين الخصوم وسياسة التسلح وسياسة التحالفات والمناطق العازلة وسياسة التدخل الدفاعي أو الهجومية. ولولا اتباع الدول لهذه السياسات، لكانت فترات الحروب فيما بينها أطول بكثير مما وقع بالفعل. إذ استطاعت سياسة التوازن أن تحول دون انفراد دولة واحدة بالهيمنة على النظام الدولي، كما كانت من ناحية أخرى الأداة لضمان السلم الدولي عبر التوازن المتكافئ لعلاقات القوى، الذي كان رادعاً قوياً ضد إثارة الحرب من قبل الدول المختلفة<sup>(13)</sup>.

أما التوازن الاستراتيجي الدولي، فهو الذي يأخذ معناه من معنى التوازن عامة، كونه أحد فروع التوازن التي ظهرت حديثاً بعد أن استندت القوى الدولية المتنفذة في السياسة الدولية على خيار توليف التمايز وتوافق وجهات النظر بينها بحيث تركز العلاقة بينها على صور أدائها الاستراتيجي بأبعاده المختلفة عن طريق آليات التنافس الشرعية<sup>(14)</sup>. فيعرف التوازن الاستراتيجي الدولي على أنه "التعادل النسبي في الإمكانيات المختلفة بين الدول المؤثرة على الساحة الدولية بما تشمله من جميع قدرات الدول المتفاعلة فيما بينها لتشكل قوة الدولة وفي المقدمة القدرات العسكرية ليكون بذلك أكثر شمولية ويحقق دمجاً ملموساً بين القوة والقدرات المملوكة لأطراف التوازن"<sup>(15)</sup>. ويعرف أيضاً على أنه "الحالة التي تتعادل أو تتكافئ أو تتوازن عندها القدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية لدولة أو لمجموعة من دول التي يجمعها إطار واحد مع غيرها حيث تكفل لها ردع ومواجهة التهديدات والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها سواء أكانت منفردة أو مجتمعة، والقدرة على التحرك السريع لإعادة التوازن عند اختلاله لتحقيق الاستقرار"<sup>(16)</sup>. كما أنه "الحالة التي تتعادل وتتكافئ عندها القدرات البنائية والسلوكية والقيمية لدولة ما منفردة أو لمجموعة من الدول المتحالفة فيما بينها، مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة أو لمجموعة الدول المتحالفة، ردع التهديدات الموجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر، وبما يمكنها من التحرك السريع وحرية العمل في جميع المجالات للعودة إلى حالة الاتزان عند اختلالها لتحقيق الاستقرار"<sup>(17)</sup>.

وبظهور السلاح النووي، صار التوازن الاستراتيجي الدولي من المصطلحات المألوفة، إذ يقصد به "طبيعة العلاقة بين أقطاب القوة من خلال الأخذ بالحسبان كافة عوامل القوة لدى كل طرف من ناحية الاختلال والتعادل بين الأطراف دون الاعتداد بجانب واحد وهو الجانب العسكري"، والذي كان معمولاً به في السابق لوصف تلك العلاقة. وينصرف إلى بيان التعادل النسبي في القوة بين الدول ذات التأثير ضمن النطاق العالمي وهذا التعادل في الإمكانيات المختلفة للدولة نابع من محصلة الظروف والأوضاع السائدة في كل دولة من دول أطراف التوازن، كذلك فإن التماثل المتزايد للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية يؤدي إلى تحسين الظروف واحتمالات الوصول للتوازن بعد أن اتسع مفهوم التوازن الاستراتيجي وأصبح يتضمن العوامل الاقتصادية والتكنولوجية<sup>(18)</sup>، فضلاً عن العسكرية بين دولتين أو أكثر لينشأ نوع من التحالفات الإقليمية والدولية، ويؤدي إلى تعزيز حالة السلم والاستقرار وضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب، أي أنه يتضمن عناصر اقتصادية وتكنولوجية إلى جانب اعتبارات القدرة في ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا ووسائل نقلها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة،

وذلك بسبب زيادة أهمية مفردات القدرة الاقتصادية والتكنولوجية غير العسكرية والاستراتيجية في العلاقات الدولية<sup>(19)</sup>.

إذن، يتكون التوازن الاستراتيجي الدولي، من ستة عناصر أساسية، يأتي أولها القوة القومية للدولة المتمثل بالعنصر الجيوبوليتيكي المعني بأن المساحة تهيأ القوة، والعنصر الثاني الذي يتمثل بالقوة الاقتصادية. أما العنصر الثالث فهو القوة العسكرية، ثم يأتي العنصر الرابع الذي يتمثل بالإرادة السياسية، ثم العنصر الخامس الذي يعني بتوازن المكانة أي التوافق بين قوتها ودورها، إذ يؤدي فقدان المكانة إلى إضعاف قوة الدولة على التأثير الفعّال في التفاعلات السياسية في النسق الإقليمي أو الدولي. أما العنصر السادس وهو الأخير فهو توازن القوى أي توازن السياسات الفاعلة في النسق الإقليمي والنسق الدولي<sup>(20)</sup>. وبالتالي فإن التوازن الاستراتيجي الدولي يصف الكيفية التي تتصرف بموجبها الدول، اتجاه المشاكل المتعلقة بأمنها القومي في إطار بناء وتغيير المحاور والتحالفات، كما أنه يبرز نتيجة لوجود تناقضات واضحة في المصالح القومية للدول الأطراف فيه، إذ إن ذلك يضيف سمة الديناميكية، والتفاعل المستمر الذي يضمن استمرار التوازن<sup>(21)</sup>.

وعلى الرغم من الاختلافات الجزئية بين كل من مفهوم توازن القوى ومفهوم التوازن الاستراتيجي الدولي، إلا أن أغلب الباحثين بالموضوع يستعملون المفهومين كمترادفين لبعضهما. ويمكن تقسيم توازنات القوى في العلاقات الدولية إلى نوعين، علماً إن أي من هذين النوعين قد يستمر لمدة معينة ويحظى بالاستقرار النسبي بسبب سياسات توازن القوى التي تتيح هامشاً محدوداً لحدوث تغيير جذري في النظم القائمة. وهذين النوعين هما<sup>(22)</sup>:

1. توازنات القوى البسيطة/ التوازن الثنائي: الذي تألف من دولتين أو من مجموعتين متنافستين من الدول، وقواهما متعادلتان نسبياً. إذ تتحدد بنية النظام الدولي بوجود قوتين تمتلكان من مظاهر القوة والنفوذ دون سواهما، ويكون تمثيل موازين القوى بحيث إن معظم الدول تتجمع حول قوتين تسمح لها قواها بالتقدم على الآخرين، ويصير كل منهما مركزاً للتحالف، وتُجبر الدول الأخرى على تحديد مواقعها بالنسبة للقوتين، عن طريق الدخول في أحد التحالفين، إذا لم يكن بمقدورها الوقوف جانباً ببقائها غير منحازة. ومن أمثلة التوازنات البسيطة، التحالف الفرنسي الروسي عام 1893م ضد التحالف الثلاثي الذي كان يضم كلاً من ألمانيا والامبراطورية النمساوية المجرية وإيطاليا، وكذلك محور برلين - روما الذي قام

عام 1936م ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم. وكذلك النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة الذي كان يتكون من كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقطبين متنافسين.

2. توازنات القوى المعقدة أو المتعددة، التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها بعضاً، وليس هناك حدود قصوى لعدد تلك المحاور والتجمعات، في ظل النظام المتعدد لتوازن القوى، وقد ساد هذا النوع من التوازن في أوروبا في القرن الثامن عشر.

وتستند فكرة التوازن الاستراتيجي الدولي على الفرضية التي مؤداها، إن القوة فقط هي التي تستطيع مجابهة أثر القوة، وأنه لا يمكن حدوث الاستقرار وإمكان التنبؤ والاطراد في عالم فوضوي إلا حينما تكون القوة التي بوسع الدول ممارستها للحصول على مبتغاها في العالم في حالة من الاتزان<sup>(23)</sup>، أي أن هناك علاقة واضحة بين القوة والتوازن، فالقوة بلا منازع محور الارتكاز في حركة العلاقات الدولية ككل، ذلك نتيجة لغياب المجتمع الدولي ولكون المجموعة الدولية المتنافسة تتصرف بناءً على ما تمتلكه من إمكانات مادية وعسكرية وليس من منطلقات قانونية وأخلاقية، الأمر الذي جعل من القوة القاعدة المحورية في العلاقات الدولية<sup>(24)</sup>. وعليه فإن مفهوم التوازن الاستراتيجي يختلف بالنسبة إلى الدول الساعية إليه على وفق طموحاتها وأهدافها ودوافعها، فبالنسبة إلى دول معينة فإن التوازن الاستراتيجي يعني مساواة الدول فيما بينها في كل مجالات القوة أو على الأقل في المجال الذي يعدّ مهدداً لهذا التوازن، وبالنسبة إلى دول أخرى فإن التوازن يعني تفوق دولة معينة على الدول المعنية بهذا التوازن، والمستهدفة من خلاله خلافاً للمفاهيم الدولية المتعارف عليها، من خلال المعايير المفروضة والمستندة إلى القوة، وليس إلى الشرعية الدولية<sup>(25)</sup>.

إذن، يقترن التوازن الاستراتيجي الدولي بوجود القوى التي تتعادل تأثيراتها في البيئة الدولية، وتبقى صفته:

- أما مختلة لصالح قوة واحدة (أحادي القطب)، ويكون قوامه دولة/قوة واحدة تكون متجاوزة للدول الأخرى بغاياتها، وتأثيرها في العالم. وقوة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها وتعهداتها وكبر شعورها بأنها تحمل (رسالة) كونية تنصاع إليها إرادة الدول الأخرى، وقادرة على التدخل في جميع قضايا/ مناطق العالم، وفي ضوء هيكل علاقات القوة الدولية في هذا النظام (الأحادي) يصبح من الصعب تماماً على الدول الصغرى أو المتوسطة المشاركة في تقرير تفاعلاته<sup>(26)</sup>. بمعنى آخر، إن حالة الاختلال الاستراتيجي توجد وضعاً، يشعر بمقتضاه أحد الأطراف إن بوسعه حسم الأمور لمصلحته بالقوة، وإن

الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقاً. أما الطرف الآخر فيجد نفسه في مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء في إطار اللعبة بأقل الخسائر الممكنة. وحالة الاختلال هذه تفتح الطريق إلى احتمالات عدم الاستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة، ومقاومة الطرف الآخر لذلك<sup>(27)</sup>. أي أن في حالة غياب التوازن، ستمتدح دولة واحدة بقوة فائقة تزيد عما هو متاح للدول الأخرى، وأن فائض القوة متاح لهذه الدولة سيغيرها بالسيطرة على غيرها من الدول، وإكراههم على التخلي عن أهداف وسياسات اختاروها لأنفسهم، لكي يتبنوا أهدافاً وسياسات تختارها لهم القوة المهيمنة. إن اختلال ميزان القوى وانحيازه لمصلحة أحد الأطراف يشجع الدولة الأقوى لخوض مغامرات التخويف والسيطرة والتوسع. وهو الأمر الذي يحدث عندما يغيب بين الدول الأخرى منافس حقيقي، وطرف يمتلك من القوة ما يكفي لتحميل المعتدي ثمناً باهظاً لسياسات التهريب<sup>(28)</sup>.

- أو موزعة بين عدة قوى (متعددة القطبية). والنظام الدولي متعدد الأقطاب هو ما استقرت عنده حالة المنافسة بين عدة قوى مالكة لإمكانات متقاربة، وهي الصفة البنائية للنظام متعدد الأقطاب، الذي يضم أكثر من طرفين دوليين رئيسيين، وهذه القوى غير متساوية بالضرورة في القوة. وهناك إمكانات أكبر للاعتدال في هذا النظام، في ظرف وجود الرادع النووي. كما توجد درجة سيولة عالية في تفاعلاتها المختلفة، وتجانس إيديولوجي. فالمتغير النووي يجعل الرغبة بتحقيق كامل الطموحات القومية تصطدم بالقدرة على تحمل أكلاف مواجهات غير مرغوبة، ومن ثم يفرض الحاجة إلى إقامة توافقات مرحلية<sup>(29)</sup>. وهنا يكون التوازن الاستراتيجي الدولي، هو العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطى مفهوم الميزان العسكري الشائع الاستعمال، إذ يتضمن أبعاداً اقتصادية وثقافية وسياسية، فضلاً عن البعد العسكري. فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما بقياس العناصر ذاتها لدى الطرف الآخر. بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الدولي. فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوة توجد موقفاً من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكان المناورة والمساومة، وتتيح فرصاً وبدائل متعددة<sup>(30)</sup>.

وهكذا يعدّ التوازن الاستراتيجي الدولي نظام دولي اجتماعي، الفاعلون الرئيسيون فيه هم القوى/الدول القومية، ويفضل أن لا يقل عدد هذه الدول/الفاعلات عن خمسة لكي يتمكن النظام من أداء وظائفه بفعالية. إذ يرى أغلب الباحثين أنه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسية في هذا النظام كلما أسهم ذلك في استقراره، أي أن احتمالية الصراع تنخفض كلما زاد عدد أقطاب هذا النظام<sup>(31)</sup>. وبالتالي فإن هذا النظام يستند إلى شروط ثلاثة. يتمثل الشرط الأول بوجود مجموعة من الدول المستقلة التي لا تعيدها أي سلطة

مركزية شرعية. أما الشرط الثاني، فيتمثل بوجود منافسة دائمة بين تلك الدول مع مراقبة أي موارد نادرة أو قيم متعارضة، فضلاً عن التوزيع غير المتساوٍ للمكانة والثروة وإمكانات القوة بين اللاعبين السياسيين الذين وضعوا النظام، وهو ما يمثل الشرط الثالث<sup>(32)</sup>.

### المطلب الثاني : الحرب بين التوازن الاستراتيجي وتفعيل نظم سباق التسلح

يعدّ التسلح، مفهوماً ذا بعد فلسفي مرتبط بعدد من المفاهيم المهمة، منها أمن الدولة وقدراتها المادية والاقتصادية والعسكرية التي تقودها دوافع كامنّة أو ظاهرة، وقد تكون داخلية أو خارجية تدفع الدولة نحو التسلح، كونه أحد المقومات الأساسية التي يقوم عليها أمن الدولة وسلامتها الإقليمية فضلاً عن كونه ضماناً أكيدة لاستقلالية الدولة في عالم اليوم<sup>(33)</sup>. ويُعنى التسلح باستكمال قدرات الدولة على مواجهة أي عدوان لتأمين حماية مستمرة لأراضيها وثرواتها المادية والمكاسب، فهو من هذه الناحية حق من حقوق الدولة الحديثة يحميه القانون الدولي ويمليه مبدأ المساواة بين الدول<sup>(34)</sup>. وعموماً، فإن التسلح يهدف إلى امتلاك القوة التي تعبر بالأساس عن فكرة السيادة، بمعنى القدرة على التصرف بطريقة سيادية، سواء من خلال الإكراه أو الدبلوماسية، دون إحباطها من قبل قوة أخرى، الأمر الذي يعني إن القوة هي وسيلة وليست غاية في حد ذاتها<sup>(35)</sup>. علماً إن الدولة تحصل على احتياجاتها من السلاح والمعدات العسكرية، أما بالتصنيع المحلي أو بالاستيراد من الدول الأخرى، أو عن طريق عقد المعاهدات أو بالدفاع المشترك<sup>(36)</sup>.

أما سباق التسلح، فهو ظاهرة عسكرية تتمثل في استمرار التنافس بين الدول المتصارعة فعلاً أو ضمناً على تحسين كفاءة أسلحتها القتالية وطاقتها الدفاعية والهجومية عبر تطوير الأسلحة والمعدات الحربية، نوعاً وكماً، وتحديثها بوتيرة تتناسب مع وتيرة التطور التقني والتكنولوجي، وبناء القوات المسلحة الضخمة المستعدة لخوض المعارك في أي وقت من الأوقات لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد أمنها واستقرارها الداخلي<sup>(37)</sup>.

وفي الواقع، فإنه يسبق سباق التسلح بين الدول مواقف تنتهي بتصاعد الخلافات بينها إلى أعلى درجات من التأزم، قد تصل إلى حالة الحرب، إذ أن محاولات الدول لضمان متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات تقود إلى ازدياد تعرض دول أخرى إلى الخطر، فكل صانع قرار يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية، فيما يفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً. وفي هذا السياق ذكر (جوزيف كاميليري، Joseph Camilleri) في كتابه الموسوم بـ(أزمة

الحضارة آفاق إنسانية في عالم متغير) إن "الدول حين تشعر بنسبة أقل وأقل من الأمان، فإنها تضاعف جهودها أكثر وأكثر لتكديس الأسلحة في ترساناتها إلى الحد الذي يكفي لإخافة العدو وردعه، ولكن تراكم القدرات العسكرية الكبيرة يزيد فقط من الشعور بعدم الأمان، وهذا يؤدي إلى سباق تسلح عنيف قد ينتهي بالحرب"<sup>(38)</sup>.

وهناك علاقة وثيقة بين التسلح والتوازن الاستراتيجي الدولي. فالدولة التي تعتقد أنها قد تخلفت من ناحية القوة عن منافسيها، سوف تسعى لتحسين وضعها النسبي في علاقة القوة بصورة عامة. أي أن التسلح يشكّل الوسيلة المباشرة والرئيسية لسد الفجوة في القوة بين الدول. ومن ثم فإن التسلح في ظل نظام التوازن الدولي ينطوي على إشكالية غير تقليدية، وهي انعدام السقف الذي يقف عنده التسابق، بمعنى أنه يتطلب قدرات اقتصادية وتقنية قد لا تكون ميسرة في كل المراحل والظروف لدى بعض الدول، وهو ما يؤدي بالنتيجة إلى الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الدولي<sup>(39)</sup>. وهكذا فإن الدولة تهدف من وراء تسليحها تحقيق التوازن أو التفوق العسكري مع دولة أو دول أخرى، وترجيح الكفة التسلحية لها إزاء تلك الدول، بغية المحافظة على أمنها الوطني/القومي أو تحقيق أهداف توسعية بواسطة الحرب<sup>(40)</sup>. ومن الأمثلة التي تساق في هذا الصدد، التنافس الشديد بين البحريتين الإنكليزية والألمانية قبيل الحرب العالمية الأولى، والمنافسة بين البحريتين الفرنسية والألمانية في المرحلة ذاتها. وفي بعض الأحيان وفي مراحل معينة تتخللها أزمات مزمنة يكون سباق التسلح سمة مستمرة نوعاً ما، ويعد سباق التسلح الأمريكي السوفيتي إبان الحرب الباردة أبرز مثال على ذلك.

وتبقى جدلية العلاقة (محل الدراسة) متمحورة حول موضوع التوازن الدولي الذي يتطلب علمياً دراسة منحنيات القوة والتمثلة بالصعود أو النزول في قوة الدولة بين اللاعبين الرئيسيين في البيئة الدولية، وعلى هذا الأساس يتضح شكل التوازن ببعده الدولي، وبالتالي فإن حقيقة التنافس الدولي يكمن في الحياة على القوة والحفاظ عليها واستدامتها إلى أقصى حدٍ ممكن أو انتقالها لتصبح قوة مضافة لدولة ما لم تكن تملكها من قبل. وإذا كان منحنى القوة يشير إلى قياس مدى إمكانية الدولة في الحفاظ على مقدرات قوتها وبالتالي ميزان قوتها الاستراتيجي على المستوى الخارجي في التوازن، بمعنى إن الدول لها مقومات قوة متغيرة عبر الزمن فإذا كان المؤشر في السالب فهناك ضعف في مدى قدرة الدولة في الحفاظ على وزنها الخارجي، إذ يرى العديد من الباحثين إن السياسات الداخلية مرتبطة في نتائجها مع السياسات الخارجية، وإن البيئة الداخلية للدول هي مرتكز لما تحققه خارجياً، من مصالح وتفوق وتوسع واستيعاب للآخرين. أي أنهم يرون أن فشل الدولة على المستوى الداخلي هو حتماً سيكون فشلها على

الصعيد الخارجي ما يستدعي في ذلك النظرة التكاملية للأداء<sup>(41)</sup>، ويعدّ انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن العشرين أبرز مثل لتراجع منحى القوة أو انخفاض مؤشر القوة (التغير السلبي في منحى قوة الدولة).

وقد يبدو إن سباق التسلح يولد دينامية خاصة به، ولاسيما في ظل نظام عالمي يشهد ابتكاراً تكنولوجياً سريعاً. فقد مال السباق بين القوى العظمى منذ عام 1945م إلى إيجاد مثل هذا النوع من الدينامية، التي ساعدت على بروز نزعات أخرى، إذ أن تلك الدينامية لا تعود إلى مجرد مستويات الأسلحة التي لدى الخصوم/أصحاب المصالح، ولاسيما المؤسسات العسكرية والصناعية، الذين وجدوا أن استمرار وجود مستوى عالٍ من الانفاق على الأسلحة وما ينطوي عليه ذلك من أبحاث مسبقة إنما يخدم مصالحهم. وفي مثل هذه الظروف لا بد من تعديل نموذج الصرف لسباق التسلح ليأخذ في الحسبان كل هذه العوامل<sup>(42)</sup>. وذات الأمر ينطبق على سباق التسلح النووي الذي أدخل استعماله الفعلي العالم عصر الأسلحة النووية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية وعسكرية وقانونية. وقد عدت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الرئيسة المسببة لهذه التداعيات التي أوجدت وضعاً أمنياً مقلقاً للعالم منذ الاستعمال الأول لهذا النوع من السلاح. ومنذ ذلك الحين، واجه رجال الدولة والقانون والسياسة في العالم مشكلة انتشار السلاح النووي بشكله الأفقي والعمودي<sup>(43)</sup>.

ولجعل العالم عالمياً خالياً من السلاح النووي، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية مسارين. تمثل الأول منهما في بناء قوة دفاع نووية استراتيجية لمواجهة الخطر النووي السوفيتي، أما المسار الثاني فقد تمثل في انتهاج سياسة السيطرة على التسلح النووي ودعم سياسة حظر انتشار السلاح النووي. ومن أجل تحقيق أهداف المسار الثاني عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى انشاء وتوظيف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968م ونادي لندن، لقناعتها إن هذه الجهود الدولية هي الآلية المناسبة للحد من انتشار السلاح النووي، خاصة وأنها تمتلك النفوذ والقدرة على التحكم في مسار هذه الهيئات. وعلى الرغم من هذه الجهود فقد دفع التطلع إلى الأمن القومي بعض الدول مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية للحصول على السلاح النووي<sup>(44)</sup>.

ومنذ نهاية الحرب الباردة أخذ الوضع الدولي يتسم بحالة من المرونة والسيولة بصورة كبيرة، لاعتماده على مبدأ تبادل المصالح وتبادل التهديد في آن واحد، بحيث باتت هذه الأنماط السلوكية تحكم التفاعلات الدولية بصورة غير رسمية. وعلى الرغم من كل المؤشرات على تزايد معدلات التعاون الدولي، إلا أن



الصراع والعداء المتبادل والتنافس مازال كامناً في ثنايا هذه التفاعلات. إن غالبية الأدبيات والكتابات الأكاديمية (والواقعية منها على وجه الخصوص) خلال السنوات العشر الأخيرة، لا تتحدث عن التعاون والسلام (الوهمي) الذي يروج له الليبراليون والبنائيون، وإنما تتحدث عن مستقبل الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وباقي القوى الدولية الصاعدة، انطلاقاً من فرضية تقول أنه (حتى لو طغى تدفق التفاعلات التعاونية على الساحة الدولية، سيظل الصراع هو السمة الذاتية للعلاقات بين الدول)<sup>(45)</sup>.

وهكذا ساهم انتشار القوة في تعاضم الحياة النووية للدول، فجنباً إلى جنب مع تطوير القدرات القومية يأتي الانتشار ليعزز جانبيين من القوة عن طريق الانتشار النوعي والانتشار الكمي التقليدي. فالحياة النوعية تعني التفوق على الآخرين ضمن المنطقة التي يحكمها التوازن، بينما حياة القوة التقليدية تعني تخلخل ميزان التوازن لصالح الدول الأخرى ذات الحياة النوعية<sup>(46)</sup>. الأمر الذي يعلي من فرص الحرب خاصة عندما تبرر بعقائد بعيداً عن مسلمات الأداء الاستراتيجي، كالعقائد الحضارية والدينية والقومية، ليغدو النظام الدولي أو الإقليمي ضحية مركبة لحياة القوة ثم انتشار القوة ومن ثم إلى الحياة النووية من ثم الارتباك في التصرف في القوة، ومن ثم يؤدي سياسات طاردة للتوازن (توازن التهديد) كمقدمة للحرب<sup>(47)</sup>.

ويشير تقرير منشور للمعهد الدولي للأبحاث من أجل السلام في ستوكهولم، وهو معهد متخصص في دراسة التحولات العالمية للسياسة الدولية في جانبها السلمي والعسكري، إلى حدوث زيادة مرتفعة في كمية المشتريات والانفاق العالمي على الأسلحة بمختلف أشكالها وأنواعها، بحيث يمكن القول إن النفقات العسكرية العالمية ظلت تسير في سلم تصاعدي خلال المدة ما بين 2003-2016 وبلغت ذروتها في عام 2014م بشكل خاص. ويرى كثير من الخبراء العسكريين إن القرن الواحد والعشرون هو قرن التسلح والانفاق العسكري، وذلك لمواجهة التقلبات والتحديات العالمية (القادمة) للسياسة الخارجية للعديد من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين<sup>(48)</sup>.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لحظر التسلح الاستراتيجي، تقنيات وتسهيلات وتجارب، إلا أن العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أخذ يشهد زيادة في سباق التسلح الدولي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا الاتحادية. ففي تقرير إحصاء الانفاق العسكري عالمياً لعام 2019م، ذكر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) إن العالم وصل لأعلى مستوى للتسلح خلال العقود

الثلاثة الأخيرة، ومنذ الحرب الباردة، أنفقت دوله نحو تريليوني دولار على العتاد العسكري، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة في حجم الإنفاق تليها كل من روسيا الاتحادية والصين<sup>(49)</sup>.

فبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغت نسبة الإنفاق الأمريكي العسكري (40.7%) من نسبة الإنفاق العالمي، وقد أورد التقرير السنوي لمعهد هلسنكي لدراسات السلام، الصادر في عام 2017م، إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تحتل المرتبة الأولى عالمياً في الإنفاق العسكري لتستحوذ على (31%) من سوق السلاح العالمي. وذكرت دورية (جينز) الأمريكية المتخصصة في الشأن العسكري في تقريرها الصادر في كانون الثاني 2018م، إن الإنفاق العسكري الأمريكي الذي بلغ (363.2) مليار دولار أمريكي في عام 2016م قد ارتفع إلى (643.9) مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2017م وأنه من المخطط له أن يزيد بنسبة (3.3%) بنهاية عام 2018م<sup>(50)</sup>. وكشفت شركة (أيروجيت روكيتاين، Aerojet Rocketdyne) الأمريكية المصنعة لأنظمة دفع الصواريخ، في 16 أيلول 2019م، عن انها تعمل على تطوير محرك قوى جديد لصاروخ ذي سرعة فرط صوتية المعروف باسم (Hypersonic)<sup>(51)</sup> والذي لا تقل سرعته عن خمسة أضعاف سرعة الصوت (5 ماخ). إذ تعاقدت شركة (لوكهيد مارتن) الأمريكية للصناعات الدفاعية في نيسان 2019م، على تطوير هذا الصاروخ الذي يعرف باسم سلاح الهجوم التقليدي ذي السرعة الفوق صوتية (Hypersonic Weapon) واختصاره (HCSW) أو (Hacksaw) لمصلحة القوات الجوية الأمريكية. وأشار المتحدث باسم الشركة (ستيف وارين، Steve Warren) إلى أن هذا الصاروخ الذي يوصف بأنه صاروخ كروز والذي تبلغ قيمة عقد تطويره نحو (928) مليون دولار سيقنفي تقنية المركبة ذات السرعة الفوق صوتية التي حملت اسم راكب الأمواج (X-51A Waverider) ذات محرك الاحتراق النفاث الفوق صوتي (Scramjet). كما أجرت القوات الجوية الأمريكية أيضاً أول اختبار على صاروخ آخر ذي سرعة فرط صوتية يحمل اسم (سلاح الاستجابة السريعة المطور، AGM-183A Advanced Rapid Response Weapon) المعروف اختصاراً بـ (ARRW) وينطق (Arrow) بمعنى السهم<sup>(52)</sup>.

أما روسيا الاتحادية، فعلى الرغم من أنها تحمل مسؤولية السباق الدائر في منظومة التسلح للولايات المتحدة الأمريكية بسبب انسحابها من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، إذ قال الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في تصريحات لقناة (روسيا اليوم) في الثاني من آذار 2018م (إن تحدثتم عن سباق التسلح، فإنه يبدأ بعد انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بالتحديد). كما أكد (بوتين) في كانون الأول 2018م تمسك روسيا بالمعاهدات الدولية الخاصة بالأسلحة

الاستراتيجية وحذر من انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها قد يضر بالأمن والاستقرار الدوليين<sup>(53)</sup>، إلا أنها (روسيا الاتحادية) قد انخرطت هي أيضاً في سباق تسلح (نوعي) تمثل بالصواريخ ذات السرعة الفرط صوتية التي تمتاز بقدرتها على تجاوز العوائق والمناورة، وهذه الصواريخ عبارة عن ثلاثة نماذج، هي على النحو الآتي<sup>(54)</sup>:

1. زاركون (Zircon)، وهو عبارة عن صاروخ فرط صوتي روسي تم تطويره ليصبح قادراً بعد اطلاقه من الغواصات الروسية على توجيه ضربات قاتلة للسفن وحاملات الطائرات والغواصات، والأنظمة الصاروخية الأرضية المتنقلة، وتتراوح سرعته ما بين (6-8 ماخ)، ويصل مداه إلى (1000) كيلومتر.

2. كينزال (Kinzhall)، وهو عبارة عن نظام صاروخي فائق السرعة، يتم اطلاقه جواً من طائرات (ميج -31)، وتصل سرعته إلى (10 ماخ) فيما يبلغ مداه (2000) كيلومتر.

3. أفانغارد (Avangard)، وهي عبارة عن مركبات انزلاقية فائقة سرعة الصوت، وتستعمل كأسلحة لاختراق أنظمة الدفاع الصاروخي بسبب خصائصها غير المسبوقة التي قد تكون هادمة للعقائد العسكرية الحالية للدول المتقدمة، إذ تبلغ سرعة تحليقها (27 ماخ)، كما أن لديها القدرة على حمل حمولات تفجيرية نووية وتقليدية على حدٍ سواء.

وفيما يتعلق بالصين، التي دخلت هي أيضاً مضمار سباق تسلح الأسلحة الفرط صوتية، فقد أنجزت خطوات غير مسبوقة لتقليص الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما في مجال اختراع الصاروخ (ستاري سكارى -2) الذي تبلغ سرعته (6 ماخ) أي ما يعادل (7344) كيلومتر في الساعة، و صاروخ (جيا جينغ - 1) القادر على تجاوز أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية القائمة في شرق آسيا<sup>(55)</sup>. وفي 6 آب 2018م كشفت الصين عن أنها اختبرت بنجاح يوم 3 آب 2018 مركبة ذات سرعة فرط صوتية من طراز (راكب الأمواج) يمكنها التحليق فوق موجات الصدمة المتولدة خلال الطيران بسرعة فرط صوتية، تحمل بدايةً بواسطة صاروخ ذي محرك دافع يعمل بالوقود الصلب قبل أن تنفصل عنه وتحلق تحليقاً حرّاً عائداً إلى الأرض<sup>(56)</sup>.

وعلى الرغم من سباق التسلح الاستراتيجي هذا ما بين القوى الكبرى إلا أن عقال التناقضات بينها لا ينفلت نحو الصراع المسلح، وذلك بفعل تأثير متغيرات أربعة، وهي<sup>(57)</sup>:

1. (توازن) الرادع النووي بين القوى الكبرى.

2. إدراك أكلاف التحلل من سياسات الاعتمادية المتبادلة (نحو إظهار سياسات توازن القوى).
3. الاتفاق الضمني بين القوى الكبرى على تصريف ضغوط الحاجة إلى الصراع (لتأكيد المصالح) بوساطة المسعى نحو استقطاب دول أخرى لصالحها، وإن صاحب ذلك احتمالات الاحتكاك بين تلك القوى، فهذا ما ينتهي بها إلى حفظ التوازن الدولي بشكل مقبول، بمعنى إعادة توزيع دائمة لعوائد (مناطق النفوذ) تتوازي مع حجم الالتزامات وإمكانات القوة التي تمتلكها كل قوة كبرى.
4. نقادي نتائج حرب شاملة يصعب حسابها عبر نقادي الضربة الشاملة المضادة (تطوير التقنيات الدفاعية)، أو التقليل من أثارها، أو السعي نحو نزع شامل أو جزئي للسلاح، أو عبر تقنين التناقضات بينها بالاتفاقات والمعاهدات التعاونية بالشكل الذي يؤدي إلى استمرار الأوضاع التوازنية إلى أجل غير مسمى.

ونحن مع الرأي القائل بأن انتشار الأسلحة فوق التقليدية أدى إلى التقليل من استعمال المتغير الاستراتيجي - العسكري في الصراعات الدولية. فالقدرة على نفي وجود الطرف الآخر التي تثيرها احتمالات الحرب غير التقليدية تولد الخشية من اللجوء إلى هذا المتغير. وتنظيم العلاقات بين القوى الكبرى، وتقودها نحو تبني نهج غير عدائي إزاء بعض، كما أن عجز القوة القسرية عن تحقيق الأهداف المنشودة بكلفة أقل من العائد المرغوب تدفع بتلك القوى إلى أن تحيد عن فكرة الانتحار من أجل الغير في أي نزاع دولي - إقليمياً.

وهكذا يتبين لنا، إن الحرب تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على نظام ميزان القوى، بوصفه ملازماً لسياسات التحالف وسباقات التسلح، التي تعدّ إحدى الطرق التي تسلكها الدول العظمى من أجل المحافظة على التوازن فيما بينها من دون الحرب، ولكن في حال فشل سباق التسلح في تحقيق نتائجه تكون الحرب عندها حتمية. على أنه ثمة دور آخر للحرب في النظام الدولي، يتمثل في إن توازن هذا النظام يكون معني بالاستقرار والموازنة ومنع التغيير، غير أن حل الصراع يحتاج في بعض الأحيان إلى التغيير الذي لا يمكن أن يحدث إلا عبر الحرب، و بهذا المعنى فإن الحرب لا تشير إلى الفشل في حل الصراع، بل إنها وسيلة للتغيير من أجل تحقيق التوازن المطلوب.

المطلب الثالث : الدبلوماسية بين الانحسار والتفعيل... كأداة مركبة للتوازن الاستراتيجي الدولي واختلاله

تعدّ الدبلوماسية أهم أداة لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى لتحقيق مصالحها من خلال التمثيل والتفاوض، وبناء العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها. أي أن الدبلوماسية تهدف إلى خدمة سياسة الدولة الخارجية، من خلال إيجاد الأجواء المناسبة لنجاحها في تحقيق مصالحها. وهي تلعب دور الخبير الذي يقدم الاستشارة ليتمكن صاحب القرار من الاستفادة منها بما تقدمه من آراء ومشورة<sup>(58)</sup>. وفي نظرية وحدة السياسة الخارجية، تعدّ كل من الاستراتيجية والدبلوماسية، وجهان متكاملان لـ(فن السياسة) الذي يعدّ هدف إدارة التعامل مع الدول الأخرى، على مقتضى المصالح القومية، ومن وحدة فن السياسة تأتي فكرة تكامل الاستراتيجية والدبلوماسية، فالسياسة في زمن السلم تستعمل الوسائل الدبلوماسية، دون استبعاد اللجوء إلى السلاح من باب التهديد على الأقل. وفي وقت الحرب، فإن السياسة لا تستغني عن الدبلوماسية، التي تقود العلاقات مع الحلفاء والمحايدين، وتواصل بصورة ضمنية العمل إزاء العدو، سواءً من خلال التهديد بالتدبير أو بفرض حل سلمي عليه<sup>(59)</sup>.

وكان نشوء وتطور الدبلوماسية قد ارتبط مع تطور العلاقات الدولية. فتاريخ الدبلوماسية يعود إلى الاحتكاك بين الجماعات البشرية، إذ كشفت الدراسات التاريخية عن وجود علاقات دولية بين الامبراطوريات والدول القديمة منذ الفترة ما بين 3000-3500 قبل الميلاد، وأن الاتصال بين هذه الامبراطوريات والممالك والدويلات لم يكن قاصراً على ميدان القتال فقط، بل كانت هناك علاقات سلمية على قدر من الاستقرار. تلك العلاقات التي كان يتم تنظيمها من خلال اتفاق يقوم عن طريق مفوضين هم بمثابة مبعوثين دبلوماسيين بالمفهوم السائد حالياً<sup>(60)</sup>. فقد جرت عادة الحكام على إرسال المبعوثين لبعضهم البعض لعدة أسباب: كالحيلولة دون وقوع حرب، أو وقف العداء أو إبرام المعاهدات أو لاستئناف العلاقات السلمية وتعزيز التجارة بينهم.

أما عهد الدبلوماسية الحديث، فيعود وفقاً للمتعارف عليه إلى صلح ويستاليا، الذي وضع حداً لنزاعات حرب الثلاثين عاماً (1618-1648م) وأرسى مبدأ استقلال الدول وحرية الاعتقاد والتسامح الديني. وفي القرن الثامن عشر كانت بريطانيا العظمى قد استعملت سياساتها الدبلوماسية لخدمة توازن القوى الدولية، بينما استعملت النمسا في عهد (مترنيخ) سياساتها الدبلوماسية لإعادة بناء مجلس أوروبا، الذي قامت

فيما بعد ألمانيا في عهد (بسمارك) محله لتغير بذلك وجه الدبلوماسية الأوروبية وتجعلها (لعبة وحشية تدور حول سياسة القوة) على حد تعبير (هنري كيسنجر)<sup>(61)</sup>.

وفي الوقت الذي كان لمؤتمر فيينا المعقود عام 1815م، الدور الأكبر في حل الكثير من الخلافات المتعلقة بالعمل الدبلوماسي والتي كانت سبباً رئيساً كاد أن يؤدي إلى قيام الحروب والنزاعات بين الدول<sup>(62)</sup>، تمكنت بعض الدول المتنافسة في أوروبا، ولاسيما بريطانيا العظمى وروسيا القيصرية، من اقتسام العالم بينهما بعد إقصاء فرنسا عسكرياً من كونها دولة عظمى، فقد استطاع المسيطر على المحيطات والمهيمن على القارة الأوروبية والآسيوية تحقيق التوازن الأوروبي الذي تخللته المنافسات الاستعمارية والثورة الصناعية والأزمات الاجتماعية والطموحات القومية<sup>(63)</sup>. لذا لا يخطئ من يذهب إلى القول بأن مبدأ توازن القوى كان قد شكّل من جهة أولى الأساس لدبلوماسية التحالفات التي ظهرت ضد الملك (لويس الرابع عشر) ومن بعده (نابليون بونابرت)، ومن جهة ثانية كان سبباً لمعظم الحروب الأوروبية التي اندلعت خلال المرحلة الزمنية الواقعة ما بين صلح ويستفاليا حتى مؤتمر فيينا.

وكانت السنوات الخمسة عشر التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى، قد شهدت ذروة حركة السلام الدولية، من خلال تفعيل العمل الدبلوماسي للقوى الأوروبية، إذ كثرت منظمات السلام الدولية وحظيت بالاحترام وتأسست المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي<sup>(64)</sup>، وأبرمت العشرات من معاهدات التصالح. فأمن وبقوة بعض ممن شهدوا تلك السنوات الهادئة التي عمها السلام، بأن عهد الحروب (على الأقل الحروب الكبرى) قد ولى. وقد بدا جلياً أنه في ضوء الإمكانيات المكلفة والمدمرة للتكنولوجيا الحديثة آنذاك، فإنه حتى المنتصر في هذا الصراع سيخسر بكثير مما قد يجني. وافترض العالم إن البشرية أخذت تتمتع بعقلانية لكن بإمكانها أن ترى حماقة إهدار الموارد الثمينة في لعبة تدمير الذات. فقد كتب العضو بالحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني (أدوارد بيرنشتاين، Eduard Bernstein) في عام 1893م منتقداً سباق التسلح الأوروبي باهظ التكلفة الذي ساد في ذلك الوقت (إن جهود التسلح المتواصل التي أجبرت الدول الأخرى على مواكبة خطى ألمانيا في التسلح هي نوع من الصراع... يمكن وصف هذا الصراع بأنه حرب باردة... ليس هناك إطلاق رصاص لكن ثمة حالة من الاستنزاف) من حيث تقويض مستوى رخاء الشعوب وإهدار الموارد التي تحتاجها المجتمعات في عملية الإصلاح الاجتماعي<sup>(65)</sup>.

ومن الخطأ أن نتصور إن الحرب العالمية الأولى، التي أسفرت عن أوسع دمار ثقافي، وأوسع موجة من القتل الجماعي في أوروبا، منذ حرب الثلاثين عاماً، كانت قد تسببت فيها عملية اغتيال واحدة<sup>(66)</sup>، بل

تعود من جهة إلى دبلوماسية التحالف التي نشأت على مر سنوات طويلة بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا من جهة، وبين فرنسا وروسيا القيصرية من جهة أخرى، وقد كانت هذه التحالفات المورطة هي ما صنعت النظام الدولي الهش الذي انهار عندما اندلعت الحرب، أو بالأخص عندما أعلنت الامبراطورية الروسية تعبئة جيوشها وخاضت القوى العظمى الحرب باستثناء إيطاليا التي انتظرت للمراهنة على الحصان الرابح الذي تتحقق معه مصالحها<sup>(67)</sup>، ومن جهة ثانية إلى التباينات في ميزان الهجوم والدفاع والتي كان لها التأثير الأكبر في نشوب هذه الحرب، إذ أن شعور النمسا والمجر بقوتها اتجاه صربيا وروسيا القيصرية، دفعهما إلى التصعيد، اعتقاداً منهما بأن الفرصة مواتية لتسوية المشكلة الصربية<sup>(68)</sup>. وعلى ذلك لا يخطئ من يصف نظام توازن القوى بأنه أما نظام حرب يكرر فشله، أو نظام لصنع الحرب وغالباً ما ينجح في هدفه، إذ أنه خلال الفترة الزمنية التي هيمن فيها نظام توازن القوى على السياسة الأوروبية (1648-1918) لم يكن سجل المبدأ في منع الحروب حافلاً بالنجاح، بل كان مسؤولاً في أغلب الأحيان عن بدء حروب أكثر من تلك التي ردها<sup>(69)</sup>.

وكان الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) هو من أوجد المبادئ السامية والأهداف النبيلة التي حشدت قوات الحلفاء لخوض الحرب وإرساء أسس السلام، من خلال مبادئه الـ (الأربعة عشر) التي عرضها على الكونغرس في كانون الثاني 1918م. وكان من بين الموضوعات التي شددت عليها هذه المبادئ: الشفافية الدبلوماسية في إبرام المعاهدات، وحرية الملاحة البحرية، والمساواة في الشروط التجارية، وتقليص حجم التسلح، وتسوية المطالب الاستعمارية، والجلء عن روسيا وبلجيكا ومنطقة الألزاس واللورين ورومانيا وصربيا، وتأسيس دولة بولندية مستقلة تتمتع بمرافق البحر. إلا أن أهم تلك المبادئ، هو المبدأ الأخير الذي نص على تشكيل عصبة الأمم لضمان استقلال الدول. وبينما قبلت بها ألمانيا لدى الموافقة على عقد الهدنة، فإن قوات الحلفاء لم تقبل بها، إذ رفضت بريطانيا مبدأ حرية الملاحة البحرية، وطالبت فرنسا بتعويضات عن الخسائر التي تكبدتها جراء الحرب. وفي الوقت نفسه تلقى (ويلسون) ضربة موجعة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني عام 1918م عندما أحرز الجمهوريون عدة انتصارات في انتخابات الكونغرس في مختلف أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(70)</sup>.

وشهدت المرحلة ما بين الحربين العالميتين انهياراً للاتفاقات القيمية بسبب عدم ثبات التحالفات الدولية وغياب التوازن الحقيقي للقوة. فالسلام العالمي الذي تأسس في عام 1919م، كان قد تأسس على قيم تحديد المصير وعدم الاعتداء والتسوية السلمية للنزاعات الدولية، كما كانت مسألة فرض عقوبات على

المعتدي من ضمن النصوص الأساسية لميثاق عصبة الأمم. ولكن غياب العديد من القوى عن العصبة كان يدل على عدم الاتفاق حول منظومة قيمية محددة بينهم، كما إن عدم التوازن في تطبيق مبدأ حق تقرير المصير كان أحد المصادر التي أدت إلى تظلم ألمانيا في معاهدة فرساي، والخلاف مع بريطانيا حول شرعيتها. ثم جاء التحدي الأكبر للعصبة في الثلاثينات من القرن العشرين مع تزايد رغبة كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان في إحداث تغييرات إقليمية تعادل تغييرات هيكلية جوهرية في النظام الدولي<sup>(71)</sup>، لتدعيم التوازن الدولي.

وكانت الجهود الدبلوماسية الجبارة التي سبقت أو تلك التي رافقت العمليات العسكرية الألمانية في الحرب العالمية الثانية قد عجزت عن منع الرغبة في التوسع لدى القيادة الألمانية بحجة حماية المصالح الحيوية الألمانية وتصفية الآثار المسيئة للسيادة الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى. كما أخفقت تلك الجهود الدبلوماسية في تقليل حدة التناقض بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا والتي بررت احتلال ألمانيا لمنطقة (السويد) ذات الأغلبية الألمانية في مؤتمر (ميونخ). وبذلك انطلقت الروح القومية الألمانية المتعصبة متوجة بالقوة العسكرية والاقتصادية<sup>(72)</sup>. ففي هذه الأجواء البالغة الدقة والحساسية والأهمية التاريخية لا تستطيع أن تلعب الدبلوماسية دوراً حاسماً، كما لا تلعب العناصر الأخلاقية والصدقة والتضامن وما شابه دوراً كبيراً في الواقع الفعلي واتخاذ القرارات الخطيرة والحاسمة.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، صار التوازن الدولي يتميز بالثنائية القطبية تحكمه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا الغربية، في مقابل الاتحاد السوفيتي وحلفائه في أوروبا الشرقية، إذ مثلاً قوتين متنافستين في العالم. وكانت القنبلتان النوويتان اللتان ألقتهما الولايات المتحدة الأمريكية على (هيروشيما وناكازاكي) في شهر آب 1945م عاملاً حاسماً في بلورة طبيعة هذه المرحلة وإيداناً ببدء عصر جديد يكون فيه للولايات المتحدة الأمريكية اليد الطولى، على جميع الصعد، ولاسيما بعد تدعيم موقفها العسكري بموقف سياسي من خلال مبدأ (ترومان، Truman Doctrine) المعلن عنه في آذار 1947م الذي أكد فيه الرئيس الأمريكي (هاري ترومان، Harry S. Truman) صيانة المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الأمريكي عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق أوروبا وغيرها من المناطق وتحت ستار صيانة السلام العالمي. ومن ثم اقتصادياً ببرنامج (مارشال) للمساعدات المعلن عنه في حزيران 1947م، لإعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان وتدعيم الاقتصاد الأمريكي في الوقت نفسه<sup>(73)</sup>. من هنا بدأ صراع جديد بين قوتين كبيرتين استقطبتا أغلب دول العالم، الأمر الذي أحدث توازناً امتد لأربعة عقود. ولكن حرباً باردة اشتعلت بينهما، إذ استعمل الطرفان كل أنواع الحيل



## التوازن الاستراتيجي الدولي - دراسة تحليلية في مخرجاته ..... م. د. شيماء تركان صالح

والدهاء للقضاء على النقيض القوي<sup>(74)</sup>. فبعد أن حدد قطبا التوازن الدولي الفضاء الخاص بكل منهما والاعتراف به (سلمياً) وذلك عن طريق إقامة الستار الحديدي في عام 1945م وحصار برلين عام 1948م وعملية براغ عام 1948م، وحرب كوريا 1952-1954م وثورة هنكاريا (دوتيشيك) عام 1956م، إلا أنهما توجهتا في الوقت نفسه بصورة مباشرة وبمناسبة بعض المنازعات المتعلقة لإلغاء الاستعمار كما ضيقوا نطاقه حتى لا يضطران للتدخل بصورة مباشرة، عدا أفغانستان وغريلاندا وفوكلاند. وكانت الدبلوماسية بين قطبا التوازن الدولي حاضرة وعبر المفاوضات الحد من التسليح النووي ومنعه وحصره، انطلاقاً من الواجب الدولي الذي يحتم عليهما منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ولاسيما لدى حلفائهما<sup>(75)</sup>.

وانطلاقاً من الفرضية التي مؤداها إن نجاح أو فشل الدبلوماسية في محيط العلاقات العسكرية أو الأمنية في العصر النووي لهو موضع جدال من قبل الكثيرين، فالفشل في أسوأ الظروف قد يؤدي إلى تدمير الحضارة، لذا عدّ علماء المنهج الكلاسيكي في الدراسات الدبلوماسية إن محاولة تقريب الاختلافات بين الدول التي قد ينشأ بينها صراع مسلح تعد من أهم وأكبر المهام الدبلوماسية<sup>(76)</sup>. فكانت الدبلوماسية في هذه المرحلة محاولة لتنظيم التوازن وتجنب النزاعات ولتعزيز المكتسبات التي حققتها القوة العسكرية لكل منهما<sup>(77)</sup>، إذ نشأ تواصل ثنائي في الدبلوماسية الأمنية من خلال بناء قنوات متخصصة مثل الخطوط الساخنة بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (جون كينيدي، John F. Kennedy) والزعيم السوفيتي (نيكيتا خورتشوف، Nikita Khrushchev) وذلك للتأكد من ألا تكون أحداث غير مقصودة وراء إشعال فتيل الحرب والتي قد تؤدي إلى حرب نووية.

وبانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية، شهد النظام الدولي الذي تأسس في أعقاب معاهدة ويستفاليا في عام 1648م تحول جذري. فلأول مرة منذ ذلك الحين، يقطع النظام الدولي استناده إلى مرتكز تنظيم العلاقة بين أكثر من لاعب، دول تشكل أقطاباً في هذا النظام، أما على نحو تعددي كما كان الحال حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وأما بثنائية قطبية نتجت من تلك الحرب. فبفعل غياب أحد القطبين الرئيسيين ابتداءً من عام 1991م انتقل النظام الدولي إلى حالة جديدة لم يعهدها من قبل، حالة ترتكز على أحادية القطبية الدولية التي انبثق منها نظام دولي جديد يقوم على هيمنة دولة عظمى واحدة وتفردتها، هي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أربك هذا التغير المفاجئ في النظام الدولي العالم، وقد أدى انفرط منظومة سياقاته التي كانت مألوفة ومتعارفاً عليها، حتى ظنها بعضهم مثل (كينيث والتر، Kenneth Waltz) مستقرة وثابتة وراسخة، إلى إفقاد العالم ركيزة انضباطه،

نجم عنها سلسلة من الاضطرابات والصراعات والحروب عصفت بمناطق مختلفة فيه<sup>(78)</sup>. إذ لوحظ تراجع الفعل الدبلوماسي، وتقدم القوة العسكرية كأداة لحسم الكثير من النزاعات، أو الأزمات، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي دفعت بالأداة الدبلوماسية إلى الخلف، ليرتفع ذراع القوة العسكرية سواء في الحرب التي شنتها ضد أفغانستان، أو ضد العراق<sup>(79)</sup>.

وبنظرة فاحصة للصيغة المتطورة للواقع الجيوسياسي العالمي الذي أخذ بالسيروية مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تبين بأن هناك العديد من التحولات والمتغيرات الجذرية يمكن أن ينظر إليها على أنها تطورات استثنائية أخذ يشهدها النظام الدولي، تستدعي تحولاً شبه مؤكد على البنية السياسية التي ستشكل خريطة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتحديدًا على الواقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي والعلاقات الدولية. ومن أبرز وأهم تلك التطورات هي، أن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة المركزية العالمية التي شكلت محور النظام العالمي حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قد اتسمت هيمنتها الجيوسياسية على أقل تقدير بالانحسار النسبي في مناطق كثيرة من العالم وفي قضايا دولية أيضاً، إذ لم تعد هيمنتها السياسية مطلقة فيها والدليل على ذلك كثرة الدول والأنظمة التي أخذت تنمرد على سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية، وعدم قدرتها على فرض هيمنتها وقوتها كما كان سابقاً، وهو ما يستدعي تراجع نفوذها شيئاً فشيئاً خلال المدة القادمة، وبالتالي فإن هذا سيقود نحو المساس بدورها المركزي، وكونها محور النظام العالمي<sup>(80)</sup>، وهو الأمر الذي أكدته رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (ريتشارد هاس، Richard Hass)، في مقال له منشور في مجلة (Foreign Affairs Magazine) بالقول إن (عهد الهيمنة الأمريكية انتهى، وبدأ عهد جديد في التاريخ المعاصر سيحدده فاعلون وقوى جديدة، تتنافس على النفوذ والسيطرة .... سيكون على واشنطن الاعتماد على الدبلوماسية أكثر من القوة العسكرية)<sup>(81)</sup>.

فلتصحيح الاختلال في التوازن الاستراتيجي الدولي، أخذ العالم يعيش بأتون تنافس وصراع بين الفواعل الأكثر تأثيراً في النظام الدولي. ففي ظل تراجع الدور الأمريكي عالمياً، وتنامي صعود الصين مع إصرار روسيا الاتحادية لدخول هذا التنافس كونها قوة عسكرية هائلة، فتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحفاظ على التوازن القائم لمصلحة أحاديثها القطبية، أما الصين وروسيا الاتحادية فيسعيان لإعادة توازن القوى لمصلحة تعدد الأقطاب، الأمر الذي أدخل العالم في تأرجح بتوازن القوى، بات يشكل المرحلة الفاصلة بتحول النظام الدولي<sup>(82)</sup>. وقد ظهرت في أدبيات توازن القوى اتجاهين جديدين هما بمنزلة

استراتيجيتين للكيفية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا الاتحادية والصين من جهة ثانية اتجاه التوازن على المستوى العالمي، وهما:

أولاً: استراتيجية (التحوط)<sup>(83)</sup> للقضاء على الهيمنة (Strategic Hedging)، التي تقوم على تبني القوى الثانية في النظام الدولي سياسة تعتمد على عدم المواجهة مع القوة الدولية المهيمنة على النظام الدولي على المدى القصير، ولكنها تعمل في الوقت ذاته على أن يتطور هيكل النظام الدولي في اتجاه التعددية القطبية، أي أنها تعمل في ظل القيود التي تفرضها القوة المهيمنة، ولكنها تتحوط وتتجنب لحالة اللابيقين المصاحبة للتحويلات الاستراتيجية الكبرى. وعندما تحدث هذه التحويلات، فإن القوة القائدة في النظام الدولي سوف تتآكل قوتها للدرجة التي تدفع القوى الثانية لاتباع استراتيجيات توازن القوى الصلب، وقد تتخلى بعض هذه القوى الثانية عن (استراتيجية التحوط) وتتحول إلى أسلوب موازنة القوى الصلب، سواء في شكله الداخلي أو الخارجي. ولا بد أن تتوافر أربعة شروط أساسية للقول إن دولة ما تتبع استراتيجية التحوط كطريقة لإحداث توازن قوى عالمي جديد، فإذا انتفى أحدها يعدّ سلوكها مجرد توازن قوى تقليدي أو احتكاك دبلوماسي عادي، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي<sup>(84)</sup>:

1. تحسين الدولة لقدراتها وقوتها بطريقة ملحوظة وكبيرة، وذلك تحسباً لدخولها في صراع مسلح مع الدولة القائدة في النظام الدولي، أو السعي لدعم استقلاليتها من خلال التخلي عن المعونات التي تحصل عليها من الدولة القائدة.
2. تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة في النظام، سواء كان ذلك من خلال تشكيل تحالف عسكري موجه ضدها (توازن خارجي للقوى) أو القيام ببناء قدراتها العسكرية (توازن داخلي للقوى).
3. أن يكون هذا التوجه استراتيجياً للدولة، بمعنى أن تتبناه القيادة العليا للدولة، وترى فيه تحقيقاً لمصالح أمنها القومي، وقد تضعه في وثائق خاصة بأمنها القومي وسياستها الخارجية.
4. تخصيص الدولة موارد اقتصادية لزيادة قوتها من خلال دعم الإنفاق العسكري وصناعات الدفاع، وهو ما قد يترتب عليه، في حالة التخطيط غير السليم، تداعيات سلبية على اقتصاد الدولة أو دخولها في أزمات دبلوماسية حادة.

لقد توصلت إحدى الدراسات إلى أنه عندما تحاول قوة صاعدة كالصين أن تطور من مصادر قوتها الناعمة وأن تمارس تلك القوة بالفعل، فإن توجهها التعديلي سيقبل إلى حدٍ كبير وسيتخذ شكلاً أكثر

نعومة، حيث ستضطر الصين وغيرها من القوى الصاعدة إلى إقامة علاقات مستدامة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم الحكم على التوجهات الدبلوماسية للدول وفقاً لمدى ملامستها للمرحلة الجديدة. ونظراً للتكلفة المتزايدة للقيام بدور القيادة العالمية وما يتطلبه ذلك الدور من تكلفة أو مخاطرة أو تضحيات، فسيكون من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بهذا الدور بمفردها وإنما سيكون عليها الاستعانة ببعض القوى البازغة للقيام بدور أكثر أهمية على المسرح الدولي. وعلى سبيل المثال، فللمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة، ستتبنى الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تتعلق بأوراسيا تشارك فيها دول من أوروبا، والشرق الأوسط، وسيكون على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون مع دول أخرى في قضايا متعددة، مثل الحد من انتشار الأسلحة النووية وتشجيع الديمقراطية، كما ستكون هناك حوافز جيوسياسية متعددة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تدهور علاقتها بروسيا الاتحادية<sup>(85)</sup>.

ثانياً: استراتيجية إحداث التوازن عن بعد (Offshore Balancing): وهي الاستراتيجية التي تعمل في مقابل استراتيجية التحوط الرامية للقضاء على الهيمنة على النظام الدولي، والتي طورتها المدرسة الواقعية الجديدة وتعمل على صد محاولات إحداث تغيير في النظام الدولي، أي بقاء الدولة القائد أو الدولة المهيمنة، هي الفاعل الأول في النظام الدولي. ووفقاً لأصحاب هذا الاتجاه، وهو اتجاه أمريكي بالأساس، تتمثل المصلحة الأمريكية في منع ظهور قوى مهيمنة في أقاليم العالم المختلفة مثل أوراسيا والشرق الأوسط، ولذلك فإنها تستعمل آليات توازن القوى من أجل منع ظهور قوة منافسة وذلك من خلال التحالف مع القوى الإقليمية الأساسية وتحميلها كلف ومخاطر الدفاع عن نفسها، ويعني ذلك إن على الولايات المتحدة الأمريكية إذا ما أرادت أن تحافظ على هيمنتها أو قوتها في إقليم ما، فإنه يجب عليها أن تقوم بدور الموازن من الخارج في هذا الإقليم عندما تظهر قوة إقليمية كبرى تسعى للهيمنة في هذا الإقليم<sup>(86)</sup>.

وتتميز استراتيجية إحداث التوازن عن بعد، من وجهة نظر أصحابها، في إن الدولة القائدة تعتمد على القوى الإقليمية لاحتواء القوى الصاعدة، وأنه يمكنها مراقبة الصراع الدائر على المستوى الإقليمي بين القوى الإقليمية وتنتظر الفرصة المواتية للتدخل وكذلك من الطرف الذي ستدعمه، وإن ذلك سيمنعها حرية حركة في الصراعات الإقليمية كونها لا تحتاج للتدخل المباشر بصورة عاجلة، وأنه يمكنها الحصول على أكبر قدر من التنازلات من حلفائها كئتم لتدخلها في الصراع لصالحها. ويمكن القول إن أصحاب هذه الاستراتيجية ينطلقون من حقيقة إن إحدى القوانين الثابتة في العلاقات الدولية هو أنه عندما تسود قوة عظمى وتهيمن على النظام الدولي فإنه تنشأ تحالفات مضادة لها، مثل فرنسا تحت حكم (نابليون بونابرت)، وألمانيا تحت حكم (أودولف هتلر). وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحقيقة، فطبقاً

لدراسات أجرتها وكالة الاستخبارات الأمريكية فإنه سوف تنتهي الأحادية الأمريكية مع اقتراب قوى أخرى من قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن (التوازن عن بعد) يعد أحد الأدوات التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة الأمريكية التحسب لعالم متعدد الأقطاب لأن البديل هو أن تخوض الولايات المتحدة الأمريكية حروباً لا نهائية، وهو أمر غير ممكن، كما أن هذا النوع من التوازن يخفف التكاليف والأعباء الأمنية على الولايات المتحدة الأمريكية ويلقيه على عاتق الدول الحليفة في أقاليم العالم المختلفة<sup>(87)</sup>.

لذلك فإن الاستناد بحتمية الصدام العنيف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية بعدّها القوة المهيمنة على النظام الدولي من جهة والقوى الصاعدة الراجعة بتعديل التوازن الاستراتيجي الدولي بالانتقال إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، هو أمر بعيد، في ظل النظام العالمي المعقد (الحالي) وذلك لأنه متداخل ومتشابك إلى حد كبير بالاعتماد المتبادل، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، الذي ينبض باقتصاده المفتوح، ناهيك عن وجود قوة الردع النووي الثانية، التي تمكنت منها معظم القوى النووية. لذلك نعتقد بأن النظام الدولي، يتجه نحو تقبل الولايات المتحدة الأمريكية التعددية القطبية بشكل سلمي، إذ إن الصعود المتسارع للصين، لن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إيقافه إلا عسكرياً (وهذا ما لا تستطيع القيام به)، لهذا ستتجه نحو الحفاظ قدر الإمكان على تفوقها اقتصادياً وتكنولوجياً، اللذان يشكلان أداة التنافس الحقيقي. وعلى هذا الأساس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تغيير سياساتها الخارجية اتجاه الكثير من المناطق. فالتدخل العسكري الواسع الذي كانت تراهن عليه لتفوقها عالمياً، أصبح ضارباً لتنافسها الاقتصادي والتكنولوجي مع الصين؛ إذ تنفق الولايات المتحدة الأمريكية المليارات خلال تدخلاتها العسكرية بلا فائدة حقيقية، لهذا قامت بموائمة مصالحها في تعزيز تفوقها اقتصادياً وتكنولوجياً، مع مصالحها الجيوبوليتيكية، لتقوم بتخفيف التواجد العسكري من مناطق، وتعزيزه في مناطق أخرى أقل كلفة وأكثر أهمية. تلك الاستراتيجية الجديدة قد تمنح فرصة إطالة تفوقها الاقتصادي، لفترة متوسطة، لكن لن تستطيع في أي حال من الأحوال احتواء صعود الصين. وسترهق من مناكفة الصين وروسيا الاتحادية اللذان يصران على تعديل الاختلال في التوازن الاستراتيجي الدولي<sup>(88)</sup>. لهذا نعتقد أن النظام الدولي أمام مشهد سقوط الأحادية القطبية الأمريكية بشكل (سلمي) خلال فترة متوسطة.

وعلى الرغم من شدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وهي القوة المحافظة على قيادتها العالمية، وكل من روسيا الاتحادية والصين، وهما القوتين الرغبتان بتعديل الميزان الاستراتيجي الدولي، إلا أن أهم ما يجمع بين هاتين المجموعتين من القوى في الفترة الأخيرة هو الخشية من صعود

مجموعة ثالثة من القوى، وهي قوى التدمير، كالتنظيمات الإرهابية التي تهدف إلى تقويض أركان النظام الدولي وقواعده كافة، وإحلال منظومة مختلفة تماماً محله، إذ أصبحت تحتل مساحات واسعة من أراضي بعض الدول كسوريا والعراق، وأصبح لديها موارد تمويل ثابتة. وقد توصلت إحدى الدراسات عقب تحليل عشرة حروب وصراعات شهدتها بشكل كلي أو جزئي كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا وأفغانستان وبحر الصين الجنوبي وجنوب السودان وبوروندي وتركيا وكولومبيا، خلال الأعوام الأخيرة، وقد رشحت للتفاقم ابتداءً من عام 2016م، إلى أن نصف الحروب والصراعات الواردة في هذه القائمة تتضمن المجموعة الثالثة من القوى، وهي قوى التدمير أو المجموعات الإرهابية التي يصعب موائمة أهدافها وايدولوجياتها من خلال المفاوضات الأمر الذي يعقد جهود التوصل إلى سلام<sup>(89)</sup>. إلا أن ذلك لا يعني انتهاء التنافس بين قوى المحافظة وقوى المراجعة، إذ سيستمر التنافس بينهما في مختلف المجالات، بما فيها المجال العسكري وقد تنتصر قوى المحافظة أو تنتصر قوى المراجعة في ذلك التنافس، إلا أن المرجح هو عدم حدوث مواجهة عسكرية مباشرة تقود إلى حرب عالمية ثالثة في المستقبل القريب على الأقل، ولكن قد تحدث حروب بالوكالة تشارك فيها قوى إقليمية نيابة عن واحدة أو أكثر من القوى الكبرى.

### الخاتمة

بعد أن اتضح لنا إن التوازن الدولي قد مر بالكثير من التحولات التي عكست طبيعة المرحلة التي يدور فيها، واستقر الحال على أن يكون التوازن الاستراتيجي الدولي يعني بطبيعة التفاعلات القائمة بين دولتين أو أكثر والتي تقوم على وجود تعادل نسبي في الإمكانيات والقدرات المختلفة السياسية، والاقتصادية والعسكرية... الخ. كما استقر الحال على أن هذا التوازن يعني الاستقرار ضمن إطار النظام الدولي الذي يضم عدداً من القوى/الدول المستقلة، وعندما يتعرض هذا التكافؤ أو التعادل النسبي للاضطراب أما بفعل قوة خارجية، أو نتيجة تبدل عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلاً أما لإعادة التكافؤ الأصلي أو لإقامة تكافؤ جديد، وذلك عن طريق الحرب التي تغير مجرى التاريخ وتكون عندها نتيجة حتمية لنمط معين من أنماط التوازن الدولي، فما أن يرتسم هذا التوازن حتى تظهر علامات الحرب، ليغدو اختلال هذا التوازن هو المسبب الحقيقي للحرب. ولتلافي نشوب الحروب لا بد من تفعيل الدبلوماسية، التي تعدّ أداة للتعاون والتشاور والتضامن الدولي، بمختلف مساراتها وبشكل دؤوب.

وفي الختام، فقد تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات المتعلقة بموضوعه، والتي يمكن أن نوردتها على النحو الآتي:

1. تبدو نظرية التوازن الدولي وكأنها قانون أزلي لتفسير سلوك الفاعلين/القوى في النظام الدولي وسياساتها الخارجية واستراتيجياتها العسكرية، سواء كان ذلك من قبل قوة مهيمنة في النظام الدولي تعمل على الإبقاء عليه كما هو، أو من قبل قوى/دول تسعى لإحداث توازن من نوع مختلف.

2. وإذ أن الدول غير متكافئة في مكونات القوة فإن عدم تكافؤها يجعل القوى الكبرى هي القادرة على إحداث تأثير أكبر في النظام الدولي والمشاركة في تقرير شكل هذا النظام. الأمر الذي يجعل دراسي السياسة الدولية أكثر اهتماماً بعلاقات القوى الكبرى جراء ما تمتلكه من مكونات قوة دولية وقدرة على التأثير الدولي. إذ تقوم هذه القوى بتطوير استراتيجياتها وفقاً للمعلومات الواردة إليها والمعطيات المتوفرة عن تطور القوة والنوايا والاستعدادات للقوى الأخرى، فضلاً عن هوس التسلح وازدياد مكنة الحرب والحيازة النووية وتوظيف الفضاء وتطوير سلاح الجو وتلك سمات القوى العظمى (Super Power). وفي ظل هذا المناخ لا بد أن يبرز الدور الدبلوماسي والقوة الذكية، إذ تشكل الدبلوماسية أحد عناصر التوازن الدولي.

3. ليس من الضروري أن تتساوى الدول المتنافسة في الإمكانيات تساويًا مطلقاً وإنما نسبياً. وبهذا فإن التوازن يصف الحالة أو المرحلة التي تعيشها العلاقات الدولية عند انتقالها من الحرب إلى السلم وبالعكس، أي الفترة التي تغيب عنها الحرب.

4. يشهد النظام الدولي على صعيد القطبية نزوع قوى دولية صاعدة بمقومات التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري نحو مركز السلطة العالمية ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية السائرة نحو القبول بتراجع نسبي لسلطتها، حيث أخذ النظام الدولي الحالي يعاني من حالة الارتباك والسيولة على مواجهة الأزمات الدولية، وأفصحت هذه الحالة عن عجز الدولة القائدة فيه، الولايات المتحدة الأمريكية، من ممارسة مهام القيادة وتحمل مسؤوليتها وتكلفتها، ولذلك أطلق بعض الدارسين على الحالة الراهنة في النظام الدولي مصطلح (توازن الضعف) وذلك بفعل عوامل ثلاثة وهي: تنامي الاعتماد على تكتيكات قصيرة الأجل، وغياب استراتيجيات مستقبلية، وتنامي الاتجاه إلى التصرف المنفرد سواء في إطار قواعد النظام الدولي أم خارجه، فضلاً عن وجود أزمة في القيادة حيث يبدو الوهن واضحاً في أداء الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

5. في ضوء المعطيات الحالية، فإن احتمالات الحرب أصبحت أقل بسبب العديد من العوامل، منها الاعتمادية المتبادلة بين الدول ودور المؤسسات الدولية اللذان يقللان من احتمالات الحرب، فضلاً عن انتشار الأسلحة النووية الأمر الذي يقود إلى استقرار النظام الدولي وذلك بموجب نظرية الردع النووي.

#### الهوامش

- (1) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، باب الواو، دار الدعوة للنشر، القاهرة - مصر، بلا سنة، ص30.
- (2) أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصر، الجزء الأول، باب خ ل ل، عالم الكتب، القاهرة - مصر، 2008، ص590.
- (3) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الخامسة، شركة العاتك لصناعة الكتب، القاهرة - مصر، 2010، ص223.
- (4) هانز جي. مورجنثاؤ، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، ترجمة: خيري حماد، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، 1964، ص64.
- (5) نور عبد الإله عجرش، البرنامج النووي الإيراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد - العراق، 2007، ص26.
- (6) ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي، عمان - الأردن، 2004، ص138.
- (7) إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، طرابلس - ليبيا، 2009، ص40.
- (8) حسن طولبة، العلاقات السياسية الدولية، عالم الكتب الحيث، أربد - الأردن، 2005، ص47.
- (9) أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وآفاق المستقبل، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم - ناشرون، بيروت - لبنان، 2015، ص33.
- (10) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية - مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي - ليبيا، 2004، ص151.
- (11) مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، مركز الخليج للأبحاث، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص154.
- (12) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية - دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد - العراق، 1991، ص259.
- (13) ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان - الأردن، 2005، ص26.
- (14) Mohd Nazari Ismail, Abdul Razak Ibrahim, Strategic Balance and Performance, Astagly of Malaysian Bamke, Asia Pacific Management Review, Ling Seng Wah, 2003, p.3.
- (15) نقلاً عن: علي الدين هلال، البحث عن توازن استراتيجي جديد، مجلة الرسالة، المركز العربي الاستراتيجي، العدد 3، 1997، دمشق - سوريا، ص17.



## التوازن الاستراتيجي الدولي - دراسة تحليلية في مخرجاته ..... م. د. شيماء تركان صالح

(16) محمد مجاهد الزياد، التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج - المتغيرات والحلول، مجلة آراء حول الخليج، العدد 102، 2015، على الموقع الإلكتروني:

<http://araa.ae/index.php?option=com->

[content&view=article&id=3591&catid=784&Itemid=172](http://araa.ae/index.php?option=com-content&view=article&id=3591&catid=784&Itemid=172)

(17) مصطفى كمال، تحولات خريطة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، الأحد الموافق 15/ أبريل/ 2018، على الموقع الآتي: [acrseg.org/4098](http://acrseg.org/4098)

(18) أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 59.

(19) إبراهيم أبو خزام، الحروب الآخر فمن المحتم زوال التوازن وتوزن القوى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1979، ص 83-84.

(20) مصطفى كمال، مصدر سبق ذكره.

(21) مصطفى عبد الله خشيم، مصدر سبق ذكره، ص 152.

(22) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق - سوريا، 2010، ص 16. وكذلك ينظر: لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين، 2009، ص 16. وكذلك ينظر:

Martin Griffiths, International Relations, The Key Concepts, First Published, Rutedge, London, 2002, p.12.

(23) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 121.

(24) قاسم محمد عبيد ومحمد ميسر فتحي، الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية (الأزمة السورية والأوكرانية إنموذجاً)، ص 70، pdf، على الموقع الإلكتروني: <https://www.iasj.net>

(25) عدنان مهنا، مجابهة الهيمنة - إيران وأمريكا في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت - لبنان، 2014، ص 105.

(26) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 27-28.

(27) خليل حسين، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 65، تموز، 2008، على الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

(28) جمال عبد الجواد، توازن القوة، 28/ مارس / 2019، على الموقع الإلكتروني:

<https://www.albayan.ae/opinions/articl/2019I03I28>

(29) خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 27-28.

(30) خليل حسين، القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 65، تموز، 2008، على الموقع الإلكتروني: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

(31) هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 38.

(23) مارتن غريفيش وتيري أوكالاها، مصدر سبق ذكره، ص 154.

(33) عبد السلام البغدادي، التسلح وصناعة السلاح في العالم الثالث، من كتاب : التسلح في العالم الثالث، مجموعة باحثين، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بيت الحكمة، بغداد، 1988، ص33.

(34) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان، 1979، ص728.

(35) دينا محمود، المعايير والاختلالات: مسارات القوة من منظور جيوسياسي في القرن الـ 21، عرض كتاب: فريدريك إنسل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الخميس 22 سبتمبر 2022، على الموقع الإلكتروني:

[Futureuae.com/ar.AE](http://Futureuae.com/ar.AE)

(36) عراك تركي حمادي الفهداوي، سباق التسلح الهندي - الباكستاني وأبعاده الإقليمية والدولية، مجلة ديالى، جامعة ديالى، العدد 45، ديالى - العراق، 2010، ص5.

(37) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص126 وما بعدها.

(38) نقلاً عن: أحمد علو، سباق التسلح الدولي بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة الجيش، العدد 253، بيروت - لبنان، 2006، ص203.

(39) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص18.

(40) عادل أحمد الطي، النظام القانوني للاستخدام العسكري للبحار، الدار العربية للطباعة، بغداد - العراق، 1982، ص16-17.

(41) عبد اللطيف حمزة القراري، الاستراتيجية - النظرية والتطبيق في القيادة والأعمال ودورها في صعود الأمم والدول، أكاديمية اكسفورد العليا للتعليم عن بعد، الطبعة الأولى، د.ت، ص185.

(42) مفهوم سباق التسلح، مجلة المنتدى للتربية والتعليم، بتاريخ 18 نوفمبر 2010، على الرابط الإلكتروني:

<http://histgeo.ahlamontada.com/t1388-topic>

(43) Security Council Reaffirms Earlier Resolutions on Iran's Uranium Enrichment, Calls on Country Comply With Obligations Fully and Without Delay-Meetings Coverage and Press Releases.

(44) ألفن وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة - الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، ترجمة: صلاح عبد الله، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس - ليبيا، 1995، ص292-293.

(45) نقلاً عن: أحمد محمد أبو زيد، الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية، مرجعة للأدبيات، مكتبة أكاديميا العربية، على الموقع الإلكتروني:

[Academia-arabia.com/ar/reader](http://Academia-arabia.com/ar/reader)

(46) جوزيف سي. ناي، مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة - مصر، 2015، ص104.

(47) مالك عوني، الردع المركب وإمكانية ضبط تحديات انتشار القوة عالمياً، ملحق مجلة السياسة الدولية، المجلد 53، العدد 213، يوليو، 2018، ص3.

(48) مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص224.

(49) أحمد عبد الحكيم، هل يعيد صراع التسلح بين القوى الكبرى سنوات الحرب الباردة؟، انديبننت عربية، TV ، 19 أبريل، 2019، على الرابط:

<https://www.independentarabia.com/node/208196>

- (50) مجلة السياسة الدولية، سباق التسليح وحدود الإنفاق العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 212، أبريل 2018، المجلد 53، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة - مصر، ص 224.
- (51) الصواريخ ذات السرعة الفطر صوتية: هي نسخة مطورة من الصواريخ المعروفة ب(كروز) التي يصعب على الرادارات رصدها، وتطير بسرعة فائقة مختربة الغلاف الجوي للأرض، ويتراوح مداها ما بين (1470-6150) كيلو متر في الساعة (فوق سرعة الصوت)، ولها القدرة أيضاً على العودة إلى الغلاف الأرضي وإصابة أهدافها بدقة بالغة. ويخص هذا التطور إنتاج مركبات تحليق حر معززة وطائرات تتجاوز فوق سرعة الصوت لكي تصل إلى مستوى إنتاج معدات فطر صوتية تقدر سرعتها بـ(10 ماخ) وصولاً إلى (25ماخ)، أي تتراوح سرعتها ما بين (12300-30740) كيلومتر في الساعة. والـ(ماخ) هو (عدد دون وحدة يشار إليه بـ(Ma))، وهو يمثل النسبة بين السرعة المحلية لمائع وسرعة الصوت في نفس ذلك المائع. ينظر: شيماء تركان صالح، الدرع الصاروخي الأمريكي وتأثيره في الأمن الأوراسي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2021، ص 267-268.
- (52) مالك عوني، سباق الأسلحة فائقة السرعة وأوهام سلام العولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 218، مركز الأهرام، القاهرة، أكتوبر، 2019، ص 3.
- (53) مجلة السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 224.
- (54) سامي السلامي، كسر الحصار - الصواريخ (الفطر صوتية) والحفاظ على قدرة الردع الروسية، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر 2019، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة - مصر، ص 14. وكذلك ينظر: مالك عوني، سباق الأسلحة فائقة السرعة وأوهام سلام العولمة، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية، العدد 218، أكتوبر 2019، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة - مصر، ص 4. وكذلك ينظر: ريتشارد إتش سبير وآخرون، حظر انتشار الصواريخ فائقة سرعة الصوت (فطر صوتية) - منع انتشار فئة جديدة من الأسلحة، مؤسسة راند، 2017، ص 10، pdf، على الموقع الإلكتروني: <http://www.rand.org>
- (55) دلال محمود، ردع الخصوم - لماذا تستعرض الصين تطور قدراتها العسكرية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 تشرين الثاني 2019، على الموقع الإلكتروني: <http://futureuae.com>.
- (56) المصدر نفسه.
- (57) خضر عطوان، مصدر سبق ذكره، ص 39.
- (58) شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، الطبعة الثانية، دار الحكمة للنشر والتوزيع، لندن، 2011، ص 316-317.
- (59) علي رحيم راضي، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: نشأتها وتطورها - أسسها ومبادئها - مستقبلها، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، 2016، ص 34.
- (60) قسمية محمد، ظروف تطور الدبلوماسية والقواعد المنظمة لها، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، pdf، على الموقع الإلكتروني: <http://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/>
- (61) نقلاً عن: جوزيف إم سيراكوسا، الدبلوماسية: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: كوثر محمود محمد، مراجعة: علا عبد الفتاح يس، مؤسسة هنداي، 2017، ص 14.
- (62) منى حسين عبيد، السياسة الخارجية والأداء الدبلوماسي العراقي: الواقع والمستقبل، المجلة السياسية والدولية، العدد 41-42، 2019، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد - العراق، ص 353.

- (63) عبد الغفور كريم علي ويونس طلعت الدباغ، دور الدبلوماسية في تدعيم العلاقات الدولية المعاصرة، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 14، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، تكريت - العراق، ص16.
- (64) يمكن الإشارة بهذا الصدد إلى انعقاد مؤتمري لاهاي في عامي 1899م و 1907م، وفيها تم إرساء وتبني قواعد ومفهوم العلاقات الدولية ومؤسساتها لتحقيق السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية، لأن الحروب كانت عائقاً أمام تطور العلاقات الدولية. ينظر: صباح طلعت قدرت، الوجيز في الدبلوماسية والبرتوكول، الطبعة الثالثة، جمهورية العراق، وزارة الخارجية، 2013، ص151.
- (65) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص43.
- (66) عدّ أغلب الباحثين في أسباب الحرب العالمية الأولى إن حادثة اغتيال ولي عهد النمسا (فرانز فرديناند) مع زوجته من قبل طالب صربي يدعى (غافريلو برينسيب) في 28/6/1914م، في أثناء زيارتهما لسرايفو، بأنها السبب المباشر في اندلاع الحرب العالمية الأولى التي استمرت بصراع عنيف لأربع سنوات شاركت فيها أكثر من (70) دولة وراح ضحيتها نحو (22) مليون إنسان، فضلاً عن التغييرات السياسية الكبيرة.
- (67) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص45.
- (68) الانجراف للهاوية: ما احتمالات تفجير أوكرانيا حرباً عالمية ثالثة؟، انترريجونال للتحليلات الاستراتيجية، تقديرات، العدد 109، نوفمبر 2022، ص2، pdf، على الموقع الإلكتروني: <http://www.interregional.com>
- (69) فايز رشيد، موازين القوى بين نظرتين... والدولة الواحدة، جريدة القدس العربي، الأربعاء 29 يوليو 2020، السنة الثانية والثلاثون، العدد 9979، على الموقع الإلكتروني: <https://www.alquds.co.uk>
- (70) جوزيف إم سيراكوسا، مصدر سبق ذكره، ص57.
- (71) خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادلة بين إدارة الأزمة الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني/نوفمبر، 2011، ص17-18.
- (72) صباح طلعت قدرت، مصدر سبق ذكره، ص146.
- (73) عادل علي سليمان موسى العقبلي، مفهوم القوة في العلاقات الدولية 1991-2017 (المنظور الأمريكي: دراسة حالة)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان - الأردن، 2018، ص83.
- (74) محمد أحمد مصطفى الخياط، توازن القوى في العالم، 2020/9/27، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aljazeera.net/blogs/2020/9/27>
- (75) عبد الغفور كريم علي ويونس طلعت الدباغ، مصدر سبق ذكره، ص18-19.
- (76) جيفري بيجمان، الدبلوماسية المعاصرة، ترجمة: محمد صفوت حسن، الطبعة العربية الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2014، ص221.
- (77) دينا محمود، المعايير والاختلافات: مسارات القوة من منظور جيوسياسي في القرن الـ21، عرض كتاب: فريدريك إنسل، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الخميس 22 سبتمبر 2022، على الموقع الإلكتروني: <https://futureuae.com/ar.ae/mainpage/Item/7637/>
- (78) علي الجرياوي ولورد حبش، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، مجلة سياسات عربية، العدد 28، أيار/مايو 2019، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر، ص29.
- (79) سعيد محمد أبو عبا، الدبلوماسية تاريخها ومؤسساتها أنواعها وقوانينها، الطبعة الأولى، دار الشيماء للنشر والتوزيع، فلسطين، 2009، ص67.

- (80) حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 43، الجامعة المستنصرية، بغداد - العراق، ص 7-8.
- (81) علي رحيم راضي، مصدر سبق ذكره، ص 75.
- (82) عمر جمال عمر شاور، ما بين التآرجح واختلال توازن القوى، أين يسير النظام الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 9 سبتمبر 2021، على الموقع الإلكتروني: <https://democraticac.de/?p=77230>
- (83) تمثل استراتيجية التحوط خياراً وسطاً بين التوازن الصلب (Hard Balancing) والتوازن الناعم (Soft Balancing) مع تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة القائدة بالنسبة للقوى المتوسطة في النظام الدولي، أو القوى المهددة بالنسبة للدول الصغرى. للمزيد ينظر: أيمن الدسوقي، التحوط الاستراتيجي: سياسات الدول الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع المهدد الإقليمي، في: شادي عبد الوهاب منصور (محرر)، تفاعلات صراعية - استراتيجيات إدارة التهديدات في ظل تحولات بيئة الأمن الدولي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 141.
- (84) فراس إلياس، التوازنات الاستراتيجية العالمية في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الأوسط، السنة السادسة والعشرين، العدد 153، ربيع - صيف 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت - لبنان، ص 25.
- (85) علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير، مجلة شؤون الأوسط، السنة السادسة والعشرين، العدد 153، ربيع - صيف 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت - لبنان، ص 54.
- (86) علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة والتدمير، مجلة شؤون الأوسط، السنة السادسة والعشرين، العدد 153، ربيع - صيف 2016، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت - لبنان، ص 54.
- (87) فراس إلياس، مصدر سبق ذكره، ص 25.
- (88) عمر جمال عمر شاور، مصدر سبق ذكره.
- (89) علاء عبد الحفيظ محمد، مصدر سبق ذكره، ص 55.



تاريخ استلام البحث 2022 / 12 / 12

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2023 / 2 / 5

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

## الاثنوفيدرالية : دراسة في التجربة البلجيكية

**Ethnofederalism: A Study in the Belgian Experience**

م.د. عيبر محمد عبد

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Dr. Abeer Mohammed Abed

University of Baghdad College of Political Science

abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

بلجيكا هي واحدة من الدول التي توجهت نحو الفيدرالية عن طريق الانتقال السلمي ، وعلى مدى عقود قليلة شهدت البلاد تحولات عميقة في مؤسساتها ، من دولة موحدة ومركزية سابقاً في أوائل القرن التاسع عشر إلى اتحاد فيدرالي كامل الأهلية ، بدأت العمليات الجهوية منذ عام 1970 صعوداً ورسخت دستورياً تنوعها اللغوي والإقليمي ، تم تنفيذ ما يسمى بـ "إصلاحات الدولة " والتي أدت إلى بروز تداخيات سياسية ، فقد عانت البلاد منذ حوالي عقدين من عدم الاستقرار السياسي ، مما تسبب في سقوط العديد من الحكومات الوطنية التي تُعد مدتها من بين الأقصر في التاريخ السياسي الحديث لبلجيكا ، ومع ذلك بدأت الإصلاحات المؤسسية لتحقيق استقرار النظام السياسي ، غالباً ما كانت تتمثل بنقل الصلاحيات من المركز إلى المناطق (الإقليم) على أساس اثني وهذا ما دفع للحديث حول مدى قدرة هذا النظام على الاستمرار والحفاظ على استقرار ووحدة بلجيكا أو عدم قدرته على الصمود أمام الخلافات التي تظهر بين الحين والآخر والتوجه نحو تفكك الدولة البلجيكية .

الكلمات المفتاحية : "الطرد المركزي" ، "الفلاندرز" ، "الوالون" ، "الاثنوفيدرالية"

## Abstract

Belgium is one of the countries that headed towards federalism through a peaceful transition, and over a few decades the country has witnessed deep transformations in its institutions, from a unified and central state in the early nineteenth century to a federal union, regional operations began since 1970 up and constitutionally established its diversity Linguistic and regional, the so-called "state reforms" have been implemented, which led to the emergence of political repercussions. The country has suffered about two decades ago, which caused many national governments that are considered to be among the Luxor in the modern political history of Belgium, However, institutional reforms to achieve the stability of the political system began, often the transfer of powers from the center to the regions (regions) on the basis of the ethnic basis, and this prompted the talk about the extent of this system's ability to continue and maintain the stability and unity of Belgium or its inability to withstand the differences that It appears from time to time and heading towards the disintegration of the Belgian state.

Key Words "Centrifugal", "Flanders", "Walloon", " Ethnofederalism"

## المقدمة

انفصلت بلجيكا عن هولند عام 1830 واصبحت دولة مستقلة مركزية ما يقارب 140 عاماً تكونت بموجبها التركيبة السكانية من ثلاث مجموعات ذات الاثنية اللغوية المنحدرة من (هولندا ، فرنسا ، المانيا ) انقسمت على اساسها البلاد على ثلاث مناطق رئيسية : الفلاندرز في الشمال تمثل الفلمنكيين الناطقين بالهولندية (أحادية اللغة) ، ووالونيا في الجنوب تمثل الفرنكوفونية الناطقين بالفرنسية (احادية اللغة) ، وبروكسل- منطقة العاصمة تضم الناطقين بالهولندية والفرنسية (ثنائية اللغة) فضلاً عن الناطقين بالالمانية ، ولكل منطقة حكومتها الخاصة ، وهناك حكومة فيدرالية تمثل حكومة البلد بأكمله ، ولم تكن هناك علاقة عادلة بين المجموعات الاثنية اللغوية نتيجة رعاية فرنسا لمجموعتها العرقية وما نتج عنها بأن تكون الفرنسية هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد على حساب العرق (الهولندي) واللغة الفلمنكية ، وهذا ما دفع الحركة الفلمنكية التي نشأت خلال القرن التاسع عشر الترويج للغة الهولندية التي تدهورت الى لغة عادية للاستخدام اليومي وركزت على توقف تقدم اللغة الفرنسية على الجانب الفلمنكي ، ومن ثم اخذت هذه الحركة بعداً سياسياً من خلال التوجه نحو مطالب لتحقيق الحكم الذاتي ، فضلاً عن سعي (الون) الى تحقيق حكم ذاتي اقليمي يرمي الى تجريد المنطقة من اهميتها الاقتصادية من خلال السيطرة عليها بشكل اكبر ، اذ لم تتطابق التنمية الاقتصادية في كلا الجزئين من البلاد ، فبعدما كانت بلجيكا مهد الثورة الصناعية وتركز التطور الاقتصادي في الجانب (الوالوني) تراجعت الاهمية الاقتصادية لصناعة الفحم والصلب لهذا الجانب وانتعاشه في الجانب الفلمنكي ، وهذا ما دفع النظام السياسي للبحث عن حل يعالج مطالب كلا الجماعتين ، واعادة الترتيب التدريجي للنظام السياسي من دولة مركزية وحدوية الى اتحاد متعدد الجنسيات والتوجه نحو فيدرالية غير اقليمية (الاتنوفيدرالية) واستغرق هذا الانتقال من عام 1970 ولغاية 1993 الذي شكل تطوراً اورياً حديثاً في حل الصراعات والنزاعات الاثنية التي شهدتها القارة الاوربية في النصف الثاني من القرن العشرين .

**أهمية الدراسة :** تبرز أهمية الدراسة في تسليطها الضوء على الاتنوفيدرالية كآلية توفيقية لإدارة التنوع الاثني داخل بلجيكا ، من خلال منح المجموعات الاثنية الحكم الذاتي ضمن الفيدرالية لتحقيق نوع من الاستقلالية للمجموعات الاثنية للمحافظة على خصوصيتها من جهة والمحافظة على وحدة الدولة من جهة أخرى .

**مشكلة البحث :** تنطلق المشكلة من سؤال رئيسي يتمثل بـ (هل نجحت الاتنوفيدرالية كاحدى الاليات المتبعة لإدارة التنوع في الحفاظ على استقرار ووحدة الدولة البلجيكية ) .

**فرضية البحث :** تساهم الاتنوفيدرالية في تعزيز وحدة الدولة البلجيكية ، وتشكل ضمانة حقيقية لحقوق المجتمعات الاثنية .



**منهجية البحث :** من أجل التوصل لبرهنة فرضية البحث تم الأخذ بمنهج التحليل النظمي ، مع الاستعانة بمقتربات المنهج القانوني لتحليل ابرز النصوص الدستورية الخاصة بالدستور البلجيكي لعام 1993 المعدل والمنهج التاريخي لاستعراض تأريخ تكوين الدولة البلجيكية ، مع استعمال المنهج الاستشراقي في تحليل مستقبل التجربة .

**هيكلية البحث :** إنتظمت الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة ، جاء المبحث الأول بعنوان (طبيعة الفيدرالية البلجيكية) قسم الى مطلبين الاول جاء بعنوان (الجانب الدستوري للفيدرالية البلجيكية) ، والثاني يحمل عنوان (الجانب الواقعي للفيدرالية البلجيكية) ، اما المبحث الثاني فذهب الى استشراف (مستقبل الفيدرالية البلجيكية) وتضمن مطلبين جاء الاول بعنوان (وحدة الدولة البلجيكية) والثاني بعنوان (تفكك الدولة البلجيكية) .

### المبحث الاول : طبيعة الفيدرالية البلجيكية

#### اولاً : الجانب الدستوري للفيدرالية البلجيكية

أن تعقد النظام المؤسسي لبلجيكا هو نتيجة مباشرة للتسوية التي جرى التوصل اليها بين مفهومين منفصلين ولكن متكاملين ، اذ دافع الفلمنكيون عن فكرة وجود هيكل فيدرالي مكون من عنصرين (الفلمنكي والوالوني) على اساس وجود ثقافتين مختلفتين ، في حين دعمت حركة والون المؤيدة للحكم الذاتي فكرة تفويض السياسة الاقتصادية لثلاث مناطق (فلاندرز والونيا وبروكسل) وادى هذان المساران الى وجود نوعين من الحكم الذاتي دفعا باتجاه اجراء اصلاحات دستورية للاعوام (1970 و1980 و1988 و1993 و2001 ) وكان للاصلاحات الثلاثة الاولى تأثير في تعميق مستوى الحكم الذاتي الاقليمي والمجتمعي وكالاتي<sup>1</sup>:-

(1) أنشأت اصلاحات 1970 ثلاث مجالس مجتمعية مسؤولة عن الشؤون الثقافية تتألف من ممثلين فدراليين واعضاء مجلس الشيوخ من مجموعات لغوية مختلفة ، وتوخى انشاء ثلاث مجتمعات اقليمية داخل الحكومة الفيدرالية وكان لكل منطقة وزرائها المسؤولين عن هذه الاختصاصات .

(2) أوضح اصلاح 1980 عملية توزيع الصلاحيات وطريقة تمويلها وعين مدربين تنفيذيين منفصلين للمناطق (الاقاليم)

(3) وسعت اصلاحات 1988 بشكل كبير صلاحيات وتمويل المستوى المناطقي (الاقاليم) من 10% الى 30% من الانفاق العام بما في ذلك قطاع التعليم والاجزاء المتبقية من السياسة الاقتصادية .

(4) عزز التعديل الدستوري لعام 1993 بشكل مؤسسي تحول بلجيكا الى دولة اتحادية مكونة من ثلاث مجتمعات لغوية (المجتمع الفلمنكي ، المجتمع الفرنسي ، المجتمع الناطق بالألمانية) وثلاثة اقاليم اقتصادية اجتماعية (اقليم فلاندرز ، اقليم بروكسل ، اقليم والونيا) واربعة اقاليم لغوية ( اقليم الناطق باللغة الهولندية ، الإقليم الناطق بالفرنسية ، إقليم العاصمة الثنائي اللغة والاقليم الناطق باللغة الألمانية) مع مجالس منتخبة مباشرة .

وعند البحث في صلاحيات المناطق (الاقاليم) على المستوى الدستوري نجد ان الدستور البلجيكي لعام 1993 حدد صلاحيات المناطق (الاقاليم) من خلال سلطتها على القضايا المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المعنية : العمالة ، السياسات الاقتصادية ، النقل ، الاسكان ، البحث العلمي ، البيئة ، الطاقة ، الادارة المحلية ، علاوة على ذلك فإن المناطق (الاقاليم) تتمتع بصلاحيات لادارة تلك المجالات في السياسة الخارجية فضلاً عن ادارتها على المستوى الاقليمي ، وفي تعديل عام 2001 تم اضافة الزراعة والمساعدات التنموية للحكومات الاقليمية حتى باتت تسيطر على ثلث الانفاق الاجمالي العام<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من نص الدستور البلجيكي لعام 1993 على ان بلجيكا دولة اتحادية تتكون من مجتمعات ومناطق ؛ ألا انه تم إنشاء المجتمعات مسبقاً من خلال إصلاح الدولة الأول عام 1970 وحصلت على سلطات تتعلق بتنظيم الامور الشخصية ، وتم إنشاء المناطق من خلال إصلاح الدولة الثاني عام 1980 وحصلت على اختصاصات تتعلق بإدارة الأراضي ، كما منح الإصلاح الثالث للدولة عام 1989 ، قانوناً إقليمياً لمنطقة بروكسل العاصمة ، في الوقت الذي لم يكن فيه الهيكل الفيدرالي البلجيكي قد انجز ، برزت ميزته الأساسية المتمثلة بوجود كيانان متداخلان جزئياً على مستوى الدولة ، المجتمعات الناطقة بالهولندية والفرنسية والألمانية ، والمناطق الفلمنكية والوالونية وبروكسل العاصمة<sup>3</sup>. وأدى الإصلاح الرابع للدولة إلى توسيع اختصاص الكيانات التابعة للاقاليم ومنحها الاستقلال المؤسسي ، وأجراء الانتخابات المباشرة للبرلمانات الإقليمية ، الذي مهد الطريق الى ما يقارب خمسة عشر عاماً من الاستقرار السياسي لغاية عام 2007، ويبدو أن النزاعات المجتمعية بين الأحزاب السياسية الفلمنكية والفرنكوفونية قد جرت السيطرة عليها في تلك الحقبة ، وحينما ظهرت على السطح مرة ثانية ، تمت تسويتها من خلال اجراء الإصلاح الخامس للدولة عام 2001<sup>4</sup>. الذي جاء خارج اطار الدستور من خلال تشريع قوانين اساسية خاصة لتحقيق المزيد من الاصلاح المؤسسي للنظام الاتحادي الذي روجت له الجماعة الفلمنكية عقب انتخابات عام 1999 ثم ادخل الاصلاح السادس للدولة البلجيكية الذي تمت الموافقة عليه عام 2011 ونفذ بين عامي ( 2012-2014 ) والذي احدث تغييرات في بعض جوانب

الائتوڤيدرالية البلجيكية المتمثلة في كيفية ارتباط ديناميكيات التوافقية الاوسع في بلجيكا ارتباطاً وثيقاً بعملية نقل السلطة نتيجة لازمة السياسية التي حدثت بين عامي (2010-2011) والتي كان من تبعاتها ترك البلاد من دون حكومة لمدة 589 يوماً ، اذ تضمن الاصلاح انتقال الصلاحيات الى بعض جوانب النظام الاجتماعي والرعاية الصحية ( التأمين الصحي غير الالزامي) وانتقال سياسة سوق العمل والسلامة على الطرق الى المناطق (الاقاليم)<sup>5</sup>. وبشكل عام ان معظم مجالات الاختصاصات محددة بشكل جيد ما بين المناطق (الاقاليم) الى حد ما ، وفي مقابل ذلك احتفظت الحكومة الفيدرالية بصلاحيات تحديد سياسة الاجور والاسعار فضلاً عن تمويل وتنظيم الضمان الاجتماعي ، بالنظر الى الاختلافات الكبيرة في الهيكل الاقتصادي لشمال وجنوب البلاد والتي اذا ماتركت من دون ضبط ستؤدي الى توترات بين الفلاندر ووالونيا ، وهنا يأتي دور الحكومة الفيدرالية لتحمي والونيا التي تعاني دائماً من ضعف الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة ومن ثم تضمن قدراً من التوزيع من خلال آليات الضمان الاجتماعي الفيدرالية<sup>6</sup>.

ونتيجة للاصلاحات الدستورية المتتالية وما نتج عنها من نقل الصلاحيات الى المناطق (الاقاليم) على حساب الحكومة الاتحادية (الطرد المركزي) كان لابد من وجود عنصر توازن يعمل على تسوية المشكلات التي يمكن ان تطفو على السطح جراء هذا النقل السلطوي ، لا سيما اذا ادركنا بأنه لا يوجد تسلسل هرمي دستوري بين القوانين الاتحادية والمراسيم الاقليمية في حالة تعارض الاختصاصات بين تلك المستويات<sup>7</sup>. اذ يسند هذا الامر بالمحكمة الدستورية التي تعمل على اتخاذ موقف متوازن بشأن الصلاحيات ، وتؤدي الاحزاب السياسية دوراً بارزاً في اختيار قضاة المحكمة الدستورية نظراً لان احزاب بلجيكا قائمة على اساس اقليمي وهذا يعني ضمناً مشاركة محلية قوية ، علاوة على ذلك فان المجموعات اللغوية التي تمارس السلطة المركزية في الاتحاد الثنائي البلجيكي ممثلة في المحكمة على اساس التكافؤ اللغوي<sup>8</sup> . ومع ذلك فان المحاكم ليست هي المؤسسات الوحيدة التي تفصل في النزاعات الفيدرالية فحسب ، اذ تُعد (لجنة التنسيق) التي تتميز بالتكافؤ اللغوي وتتألف من عدد من الممثلين الفيدراليين احد المؤسسات التي تفصل في النزاعات الفيدرالية ، الا اننا نجد انه قبل احالة القضية الى (لجنة التنسيق) يجري حل المسألة في الغالب بين قادة الحزب الحاكم او بين الوزارات وهذا يجعل من الصعب دراسة تأثيرات آليات حل النزاعات السياسية ، ومع ذلك فان التصميم التوافقي للمفاوضات السياسية غير الرسمية يشير الى ان النزاعات يجري حلها لصالح كلتا المجموعتين اللغويتين الرئيسيتين ، وقد ادى ذلك الى حل الخلاف من دون أن يصل الى مرحلة لجنة التنسيق<sup>9</sup> .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الالهم في تشكيل الحكومة الفيدرالية في بلجيكا هو الاخذ بقاعدة التكافؤ الدستوري (التوافقية) التي تتطلب عدداً مساوياً من الناطقين بالهولندية والفرنسية ، بمعنى يعكس النظام الراء المختلفة للرأي العام والانظمة الحزبية في الشمال والجنوب<sup>10</sup> ، ويتضح ذلك من خلال التمثيل في

البرلمان الاتحادي والحكومة على مختلف المستويات (انتماء اعضاء البرلمان الى المجموعة اللغوية الهولندية والفرنسية ولا يمكن تمرير عدد من قوانين الاغلبية الخاصة الا من خلال الاغلبية في كلتنا المجموعتين اللغويتين) وحتى في مجلس الوزراء يكون التكافؤ اللغوي مكفول<sup>11</sup>. أذ يجب أن تتكون الحكومة من عدد متساوٍ من المتحدثين بالفرنسية والأعضاء الناطقين بالهولندية.<sup>12</sup>

من هنا يتضح من الاصلاحات الدستورية المتتالية ان فيدرالية بلجيكا تتسم ببعض السمات التي تميزها عن الفيدراليات الاخرى ومن ابرزها<sup>13</sup>:-

(1) التفكك :- لا تتكون الفدرالية البلجيكية من اتحاد كيانات سياسية ذات سيادة سابقة ولكن من انتقال السلطة من دولة موحدة سابقاً.

(2) التراكم :- تميز بلجيكا نفسها من خلال وجود نوعين متميزين من الكيانات السياسية الفيدرالية وهما مجتمعات اللغة والمناطق الاقليمية .

(3) الطبيعة المزدوجة :- تحدد القوى الاجتماعية الموجودة في الدولة التطور القانوني لاي اتحاد ، تتميز السلطة في بلجيكا بطابع مزدوج يشترك فيها المجتمعان الفلمنكي والفرانكوفوني ، اذ تعد هذه المجتمعات بمثابة المحركات الحقيقية للتطور المؤسسي البلجيكي ونتيجة لذلك تطورت الاصلاحات المؤسسية المتعاقبة كحلول علمية وتوافقية للازمات.

(4) عدم التماثل :- تمتاز فيدرالية بلجيكا بعدم التماثل المؤسسي الذي يشير الى الاختلافات المضمنة دستورياً بين الوضع القانوني والامتيازات للوحدات الفرعية (الاقاليم) المختلفة داخل الاتحاد نفسه ، وهذا يعني ان بعض المناطق تتمتع بحكم ذاتي اكثر من غيرها ويتعلق ذلك بالتنوع الجغرافي الغير مؤسسي القائم على الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المناطق (الاقاليم) ، اذ غالباً ما يكون عدم التناسق الفعلي سبباً لعدم التماثل المؤسسي<sup>14</sup> .

ومن السمات اعلاه يبرز اختلاف فيدرالية بلجيكا عن (الفيدرالية الاقليمية) المطبقة في معظم الدول الاوربية في العصر الحديث ، وبات الحديث واضحاً عن فيدرالية غير اقليمية (أثنوفيدرالية) التي تمثل نظام سياسي فيدرالي يتم فيه تصنيف وحدات الحكم الاقليمية على انها اقاليم اثنوية وقد ثبت انها استراتيجية تكيف فاعلة وقابلة للتطبيق في الدول المتعددة الاعراق مثل بلجيكا ، لكنها في المقابل اخفقت في العديد من الانظمة السياسية الاخرى مثل يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي<sup>15</sup> .

ومن خلال النظر الى الاصلاحات الدستورية التي طرأت على الدستور الفيدرالي البلجيكي نجد سعي المناطق (الاقاليم) المتباينة إلى توسيع سلطاتها على حساب السلطات الفيدرالية أو الوطنية بهدف احتواء التوترات التي تطفو على السطح بين الحين والآخر خلافاً للدساتير الفيدرالية الحديثة التي تمنح المزيد من الصلاحيات الى المستوى الفيدرالي بما يتوافق مع دور الحكومة الفيدرالية في العصر الحديث للمجتمعات<sup>16</sup> .

ثانيا : الجانب الواقعي للڤيدراالية البلجيكية

واجه حل النزاعات في بلجيكا صعوبات لتحقيق السلام والاستقرار الداخلي لاسيما في مرحلة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي نتيجة بناء المناطق (الاقاليم) والمجتمعات على اساس اللغة منذ عام 1963 من خلال خط الحدود اللغوي<sup>17</sup>. أدركت بلجيكا انه لايمكن معالجة الصراعات والنزاعات التي يمكن ان تحدث في ظل مجتمع متنوع ومقسم ، الا من خلال وجود خمسة شروط مواتية لجعل بلجيكا اتحاد عرقي أكثر نجاحًا وهي: ديمقراطية مستقرة ، اقتصاد مزدهر ، اتفاق مبني من الداخل ، منطقتان تقاسم السلطة لصنع القرار المشترك على المستوى الاتحادي ، والأحزاب على مستوى الولاية أو حوافز للتعبئة بين المجتمعات ، فيما يتعلق بالشروط الثلاثة الاولى ليس هناك أدنى شك في أنهم متحققين في بلجيكا فهي بالفعل ديمقراطية مستقرة وقديمة لاتتعرض لخطر زعزعة الاستقرار بشكل عميق عندما تحدث توترات سياسية بين المجموعات اللغوية ، كما انها تنتمي أيضًا لبلدان الاقتصاد المزدهر ، وبنية الدولة لم تفرض من قوى الخارج ولكن نتيجة سلسلة من الاتفاقات التي صاغتها النخب البلجيكية والتي تم تبنيها بأغلبية كبيرة ومزدوجة في البرلمان<sup>18</sup>. أما الشرط الرابع فقد اتجهت نحو تحقيقه من خلال الاخذ بالتقنيات التوافقية في المركز عام 1970 لتعزيز الحوار وصنع القرار المشترك بين مجموعتان ثقافيتان / لغويتان رئيسيتان في بلجيكا المتحدثون بالفرنسية والهولندية المتمتعين رسميًا ودستوريًا بسلطة القرار المشترك في مجموعة واسعة من القضايا الحاسمة لمصالحهم كونها مجهزة بمواصفات التمثيل النسبي وتقاسم السلطة والتحالف الكبير وحق النقض للأقلية والتي بمجملها تحمي الاقليات من سيطرة اغلبية وتضمن حقوقها<sup>19</sup>. وتم ادخال الاليات التوافقية في الوقت الذي كانت فيه المؤسسات مركزية "وحدوية" ومن ابرزها<sup>20</sup>:-

- 1- التكافؤ اللغوي في مجلس الوزراء ، والذي يجب أن يكون ، حسب الأعراف الدستورية يتألف من عدد متساوٍ من الوزراء الناطقين بالفرنسية والهولندية .
- 2- إنشاء مجموعتين لغويتين في كل مجلس من مجلسي البرلمان مما يعني ذلك يدافع جميع المنتخبين - أو المعينين بشكل غير مباشر - عن مصالح الهولنديين أو السكان الناطقين بالفرنسية .
- 3- إدخال "تشريع الأغلبية المزدوجة" الذي يتطلب الموافقة ليس فقط على الأغلبية الثلثين في كل مجلس ، ولكن أيضًا أغلبية لجميع أعضاء كل مجلس مجموعة اللغة . اذ يوفر هذا حق نقض قوي ونهائي لكلا المجموعتين ، على الرغم من أنه في الممارسة العملية يحمي الأقلية الفرنسية ، من الأغلبية العديدة الفلمنكية .
- 4- إدخال الفيتو المعلق لصالح كل مجموعة لغوية تستعمله في حال قدم مشروع قانون يهدد مصالح الجماعة التي يمثلونها ، اطلق عليه تسمية " نظام جرس الانذار " يمكن تفعيل نظام "جرس الإنذار" بواسطة تصويت (ثلاثة ارباع) أعضاء المجموعة اللغوية على حق النقض ، كما ان هناك شكل آخر

من اشكال الفيتو المعلق ويكون بين الوحدات الفرعية والحكومة الفيدرالية ، ويسمى هذا الإجراء بـ "تضارب المصالح" ، وفي الممارسة العملية تتيح هذه التقنية حماية الأقلية الفرنسية من القرارات التي قد تضر بمصالحهم من قبل الغالبية العديدة الناطقة باللغة الهولندية.

وقد اثبتت النخب البلجيكية نجاحها في تحقيق التوافقية من خلال منح المكافأة المالية للاقاليم والحصول على وعود لايقاف حقوق النقض المتبادلة والتي اعادت اصلاحات الدولة ، اذ اخذت هذه الاتفاقات شكل التوزيع الجزئي للاعانات العامة بين القطاعات جميعها ، لكنها انطوت في معظم الاحيان على نقل الاختصاصات الوطنية الى المستوى الاقليمي ، بمعنى تحول جوهر العمل السياسي من الصراع الى التوزيع ( سياسة حديد الوافل) كما تعرف في بلجيكا ، من خلال ادراك حقيقة ان المطالب بالاستقلالية كانت مختلفة ، اذ ارادت الفلاندرز الاستقلال الثقافي واللغوي والحماية من الهيمنة الثقافية الفرنكوفونية ، ومن ناحية أخرى شهدت والونيا تدهوراً اقتصادياً حاداً وهذا ما دفعها للمطالبة بالدعم المالي القوي ، ومن ثم تم تصميم الهيكل المؤسسي للفيدرالية البلجيكية على اساس هذه المطالب مما ادى الى نظام فيدرالي معقد ذو قطبين وحصل كل منهما على الاستقلالية المرغوب بها لتنفيذ السياسات ، وكانت هذه استراتيجية مثالية لادارة الصراع ، لكن في جانبها السلبي افرغت الى حد كبير المستوى الوطني من الاختصاصات والموارد بدءاً من عام 1993 صعوداً<sup>21</sup>. اذ تستوعب الاثتوفيدرالية (الطاردة للمركز) الطلب المستمر على نقل الصلاحيات الى مستوى الاقاليم الفرعية وهو أما يحدث انهياراً في الدولة على المدى الطويل نتيجة للصراع العرقي او من الممكن ان يعزز هذا بقاء الدولة من خلال التهدة المستمرة ، فأدبيات الاثتوفيدرالية تركز بشكل كبير على هندسة الدولة الفيدرالية على الهويات العرقية والثقافية اللغوية المهيمنة على اساس اقليمي<sup>22</sup>.

وصف (ارنت ليهارت) الجانب التوافقي لبلجيكا بـ " المثال الاكثر شمولاً للديمقراطية التوافقية" يتمثل بمجموعة واسعة من هياكل تقاسم السلطة بما في ذلك الحصص البرلمانية للمجموعات اللغوية المختلفة ، اذ لايمكن اتخاذ القرارات من قبل مجموعة لغوية واحدة من دون موافقة المجموعة اللغوية الاخرى<sup>23</sup>. والسؤال الذي يطرح لماذا وجدت بلجيكا بأن اساس حل النزاعات يكمن بعملية الربط بين الفيدرالية والتوافقية ؟

في الحقيقة تختلف الفيدرالية والتوافقية ، اذ تتعلق الفيدرالية بشكل النظام السياسي ، في حين تتعلق التوافقية بشخصية النظام السياسي ، وفي المجتمعات المنقسمة يكون لكل منهما اهمية في ادارة الصراع ، فغالباً ما يعزز المفهومين بعضهما البعض ، فبينما تركز الفيدرالية بشكل اكبر على حل الصراع الاقليمي بين الهويات المختلفة فإن التوافقية تسلط الضوء على اهمية التعاون بين النخب وحقوق النقض والتمثيل النسبي<sup>24</sup>. ولكن السؤال المطروح هل ان منح الاستقلالية الاقليمية تمثل اداة جيدة لادارة الصراع على المدى الطويل ، هناك من يعتقد بان منح الحكم الذاتي الاقليمي قد يستوعب بشكل فعال

النزاعات السياسية الموجوده آنياً ؛ الا انه يجعل عملية تسوية الصراعات الاقليمية اكثر صعوبة على المدى الطويل<sup>25</sup>. على اعتبار ان هناك مفارقة فيدرالية تتمثل بإمكانيتها في ازالة القضايا الخلافية الاينية ؛ الا انها في الوقت نفسه تعزز من مطالب الحكم الذاتي التي تؤدي الى الانفصال على المدى الطويل ، بمعنى اضعاف الطابع الرسمي على الحدود بين الاقاليم يقر ضمناً ان الاختلافات الجماعية (الاثنية) هي اساس شرعي للعمل الجماعي<sup>26</sup> .

في مطلع الستينيات من القرن الماضي ظهرت احزاب جديدة تمثلت بحزب فولكسوني (VU) في الجزء الفلمنكي والجهة الفرانكوفونية (FPF) في بروكسل وتجمع الوالون (RW) في الجزء الوالوني وكانت هذه الاحزاب تميل بشكل ايجابي نحو الاصلاح ولكن على اسس مختلفة ، اذ اراد (VU) حماية التكامل اللغوي الفلمنكي وارادت (FPF) ضمان حقوق الاشخاص الناطقين بالفرنسية في بروكسل واراد (RW) ان تتاح للوالون الفرصة لتحقيق انتعاشها الاقتصادي<sup>27</sup>. الا ان هذه الاحزاب انقسمت وفقاً لثقافتها اللغوية وعندها لم يعد بالامكان الحديث عن وجود احزاب سياسية وطنية تمثل البلد بأكمله<sup>28</sup>. فكان هناك حزبان متميزان هما (الحزب المسيحي الديمقراطي) في الشمال (والحزب الاشتراكي المهيمن) في الجنوب القائمين على اساس الانقسام اللغوي الى جانب الاحزاب القومية الفرعية الذين يمثلون القوى الدافعة نحو عملية الفيدرالية والتي من خلالها عززت بقوة موقفها المهيمن<sup>29</sup> . وكقاعدة عامة لا تقدم اي قوائم فلمنكية في دوائر والون الانتخابية والعكس صحيح ، فقط في دوائر بروكسل حيث يتنافس الحزبان في المنطقة ، وفي الحقيقة أن بروز مثل هذا النظام ادى الى تأجيج النزاعات (الطرد المركزي) في المنافسة الحزبية ، وهذا ما اعاق تشكيل الحكومات وادى لمدة من الوقت الى عدم استقرار حكومي شديد<sup>30</sup>. واتبعت بلجيكا نظام التمثيل النسبي (PR) الذي تعكس نتائجه الانقسامات الاولية في المجتمع بالتناسب وتصحيح الانقسامات العرقية من خلال الاحزاب السياسية العرقية ومن ثم تشكيل الحكومة<sup>31</sup>. على عكس نظام الاغلبية الذي يمكن ان يزعزع الاستقرار في المجتمعات المتعددة كونه سيجعل الاقليات في خسارة دائمة<sup>32</sup>. ومع ذلك يرى بعض المنظرين بأنه بدلاً من اضعاف الطابع الرسمي على الانقسامات فإن الانظمة الانتخابية يجب ان توفر حوافز للسياسيين للحصول على اصوات عابرة للحدود العرقية من خلال نظام الاغلبية او من خلال نظام التصويت البديل ، ومثل هذا النظام يساهم في التقليل من التأثيرات الطارده للعلاقات العامة وتشجيع التعاون بين المجموعات من خلال الحوافز الانتخابية<sup>33</sup>. وهذا ما أكد عليه عالم السياسة (كريس ديشوير ) بتأكيديه على ضرورة ايجاد نظام انتخابي يجبر السياسيين في كلا الجزئين من البلاد على التعاون او على الاقل مراعاة ما يجري في الجزء الاخر ، على سبيل المثال يتم انتخاب اعضاء البرلمان او مجلس الشيوخ على اساس دائرة انتخابية وطنية من الذين يتعين عليهم الفوز بأصوات في كلا الجزئين من البلاد والأخذ بنظر الاعتبار المصلحة العامة ، الا ان هذا الامر لايمكن تنفيذه الا عندما يتم التوصل الى توافق في الآراء عبر حدود اللغة ، ولكن الديناميكيات السياسية

المختلفة في الجزئين تجعل هذه المسألة شبه مستحيلة<sup>34</sup>. والدليل على ذلك فشل النخب السياسية في تقديمها طروحات عابرة للثنيات خلال انتخابات 1999<sup>35</sup>.

وعلى الرغم من نجاح بلجيكا في هذه الممارسة ، الا ان النزاعات المجتمعية لم تختفي من الاجندة السياسية بسبب أن الفيدرالية لم تحل جميع القضايا التي تغذي الصراع المجتمعي فمجرد حل القضايا الرئيسية للاصلاح المؤسسي الفيدرالي برزت قضايا صغيرة نسبياً شكلت ضمن الاعمال الغير مكتملة ، وتتمثل بالقضايا اللغوية المتعلقة بمنطقة بروكسل ومحيطها الى جانب القضايا الاجتماعية والاقتصادية وبروزها على جدول الاعمال ، فعلى الرغم من انه لا احد يشك بفيدرالية بلجيكا الا انه في الوقت نفسه لا يوجد اجماع من قبل النخب والجمهور حول التوازن الانسب في تقسيم السلطة بين المستويات الفيدرالية والاقليمية<sup>36</sup>.

وقد اظهرت الانتخابات بين عامي (2007 و 2011) ازميتين سياسيتين الاولى (2007-2008) والثانية (2010-2011) عندما استغرقت مدة تشكيل حكومة فيدرالية 541 يوماً ، فعلى الرغم من ان البلاد شهدت توترات عميقة على سبيل المثال بين عامي (1975 و 1981) الا ان المأزق السياسي لم يكن بهذا العمق ولم تكن الجماعات اللغوية متعارضة تماماً ، ثم شهد اصلاح عام 2014 أنتقالاً كبيراً للحكم الذاتي الى الكيانات الفرعية على مستوى الدولة في محاولة لتسوية الخلافات الى حد ما ، وهذا يوضح ان عوامل التهدة باتت موضع شك ويبدو انها فقدت بعضاً من جاذبيتها الاولى<sup>37</sup>. فالعلاقات ثنائية القطبية بين المتحدثين بالهولندية والفرنسية تعكس ثقافة سياسية معادية وانعدام الثقة المتبادلة الذي يقابله إلى حد كبير الثقل الموازن لبروكسل ووجود مجتمع صغير يتحدث الألمانية ، لذلك فالقطبية الثنائية تتطلب الاستجابة لاقطاب متعددة من السلطات المتمثلة بالحكومة الفيدرالية والإقليمية والمجتمعية التي تعني أن بعض مجالات السياسة ستتطلب تعاوناً بين القوى البلجيكية الثلاثة<sup>38</sup>.

كما كشفت جائحة كورونا عام 2019 ما يتطلبه النظام الفيدرالي البلجيكي من تكاليف لوجستية ادى تعقيدها الى معوقات خطيرة تتعلق بقضايا محده في مسائل الصحة العامة والامن ، وبرزت صعوبات في تبني مواقف مشتركة في المفاوضات عبر الوطنية والدولة بشأن المناخ او السياسات ذات الصلة بالتجارة ، في الوقت الذي برزت بعض الاصوات للاشارة بحذر الى ان الحلول لجعل الاتحاد البلجيكي يعمل بشكل اكثر فعالية ان ننظر في بدائل تزيد من الصلاحيات للمركز الفيدرالي مثل نظام الصحة العامة الفيدرالي واليات تعاون اقوى ، في الوقت الذي كان الاتجاه السائد بين الفاعلين السياسيين الفلمنكيين هو المطالبة بمزيد من الاستقلالية<sup>39</sup>. والسؤال المطروح هنا هل ان (الاتنوفيدرالية) باتت تتجه نحو الافول ؟ هذا ما سنتم الاجابة عليه في المبحث الثاني من البحث .



## المبحث الثاني: مستقبل الفيدرالية البلجيكية

### أولاً : وحدة الدولة البلجيكية

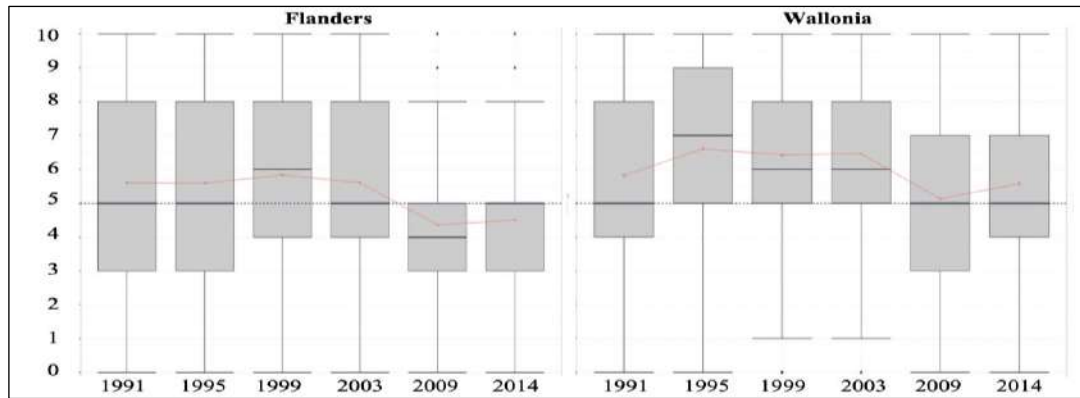
وجدت بلجيكا ان الفيدرالية هي النظام الامثل لحماية الجماعات الفرعية وتحقيق وحدة الدولة ، الى جانب الاخذ بالتوافقية لضمان عدم سيطرة أي من المجموعتين على الأخرى على المستوى الاتحادي ، وهذا يعكس في الغالب خوف النخب السياسية الناطقة بالفرنسية من الهيمنة الفلمنكية على السياسة الوطنية بسبب وزنهم الديموغرافي الأكبر وتمثيلهم في البرلمان الوطني فضلاً عن نجاحهم الاقتصادي، لذلك جرى ترسيخ ثلاث آليات لتقاسم السلطة دستورياً كما بينا سابقاً تمثلت بالتكافؤ اللغوي في الحكومة ومتطلبات الأغلبية الخاصة لتمرير التشريعات الخاصة بإصلاحات الأقالمة (الأغلبية البسيطة في كل مجموعة لغوية في البرلمان الوطني بالإضافة إلى الأغلبية الإجمالية المطلوبة بمقدار الثلثين) ، وإنشاء نظام (جرس الانذار) يسمح لكل مجتمع استعمال حق النقض (الفيتو المعلق) ضد أي تشريع يتعارض مع مصالحه<sup>40</sup>. ونتيجة لبروز الخلافات التي باتت تطفو على السطح ظهرت مطالبات بتعديل النظام الفيدرالي البلجيكي والسؤال المطروح هنا ما هو النموذج التالي لبلجيكا؟

اختلفت الاجابات حول هذا السؤال : فمنهم من ذهب الى تقسيم الدولة البلجيكية الى مجموعة من الدول المستقلة والتي بصفتها ديمقراطيات تمثيلية تقرر سلسلة من السياسات المشتركة التي يجب معالجتها على مستوى كونفيدرالي<sup>41</sup>. والاتجاه الاخر ذهب للاخذ بالنهج فوق الوطني المتمثل بالدعوة لاستبدال النظام الفيدرالي المزوج الحالي بنظام تعاوني (فيدرالية تعاونية برلمانية) والتي تضم عناصر المجلسين ، مجلس نواب ومجلس شيوخ والذي يمكن ان يعيد التوازن بين الاطراف الاثنية لان الامر سيتطلب اقامة تعاون بين البرلمانات لتقوية موقف السلطة التشريعية تجاه الفاعلين التنفيذيين ، اذ يمكن ان يكون هذا التعاون راسياً او افقياً<sup>42</sup>. ويبدو ان الخيار الثاني هو المرجح عند البعض ، نتيجة المعطيات الديموغرافية والتاريخية المطروحة ، فمواطنو والون والفلمنكيون لايرحبون بفكرة اعادة الانضمام الى هولندا او فرنسا ورفضهم التخلي عن الهوية البلجيكية ، والعداء بين النخب الحزبية وجهودهم الكبيرة للحفاظ على مصالحهم الخاصة في الحكومة الفيدرالية اهم من اي شعور بالانفصال على مستوى المواطن اذ ان مشروع النخبة السياسية هو الحفاظ على ثقافة الجماعة التي تمثلها<sup>43</sup>. وحققت ذلك من خلال تطوير المؤسسات الإقليمية لتعزيز الكيانات دون الوطنية - عقلية" نحن مقابل هم " وما آل اليه من زيادة المطالب بالحكم الذاتي ، أذ أن لكلا المجتمعين مصلحة مشتركة في إصلاح الدولة البلجيكية والحفاظ على وحدتها على الرغم من اختلاف دوافعهم ، وكذلك نوع الهياكل المؤسسية لمنح الحكم الذاتي ، اذ طالبت النخب السياسية والوطنية باستقلالاً إقليمياً للتعامل مع صناعتها المتدهورة ، في حين طالبت فلاندرز بصلاحيات لتطوير سياستهم الخاصة فيما يتعلق بمجالات السياسة الخاصة بالامور الشخصية مثل اللغة والتعليم لذلك جرى إنشاء نوعين من كيانات الدولة الفرعية" : المناطق "للشؤون الاقتصادية

والإقليمية و" المجتمعات "للأمور الشخصية .<sup>44</sup> فضلاً عن المعطيات المتمثلة بالملكية وعضوية بلجيكا في الاتحاد الأوروبي فبروكسل هي المقر الرئيسي له الى جانب استضافة منظمات دولية مثل (الناطو) ما يدفع الى رغبة الاتحاد بالحفاظ على وحدة بلجيكا لضمان سلامة الاتحاد من التفكك ، اذ تمثل بروكسل العاصمة عنصر توازن بين المجموعتين ، ولا ننسى تداخل المناطق والمجتمعات ، اذ يقطن المجتمع الناطق بالالمانية في منطقة والون ، ويتوزع المجتمع الناطق بالفرنسية على منطقتي بروكسل ووالون ، ناهيك عن تقاسم الصلاحيات بصرف النظر عن المجتمعات والمناطق فهناك دولة اتحادية لها صلاحيات تتعلق بالعدالة والقانون والضمان الاجتماعي والسياسات النقدية والحفاظ على النظام العام والدفاع والشؤون الخارجية قد تقيد من مستوى الصلاحيات المتعددة للمناطق والمجتمعات<sup>45</sup>

وحتى في محاولة تقديم فلاندرز كمثال ارشادي على الاقاليم اللغوية فأن تنظيم استفتاء على الاستقلال الفلمنكي لم يكن على جدول الاعمال السياسي ابدأً والسبب ، ان الاستطلاعات تظهر ان مسار الاستقلال غير مرغوب من قبل الناخبين الفلمنكيين ولاغلبية الطبقة السياسية الفلمنكية ، وحسب استطلاعات الرأي العام فان فلاندرز اكثر تأييداً لانتقال السلطة من والونيا ، والفجوة الاكثر وضوحاً بين النخب والناخبين سيما في فلاندرز .

### الشكل 1. تفضيلات الناخبين حول الحكم الذاتي الإقليمي في فلاندرز والونيا



كما وضعت بلجيكا مجموعة من الضمانات الدستورية للمحافظة على وحدتها من خلال تأكيدها رفض التفرقة الطبقيّة في الدولة ، وان البلجيكيون متساوون امام القانون ، وهم المؤهلون للاستفادة من الخدمات المدنية والعسكرية ، ما عدا الاستثناءات التي يضعها القانون في الحالات الخاصة<sup>46</sup> . وتحقق الدولة الاتحادية ، والمجتمعات والأقاليم في ممارسة اختصاصات كل منها أهداف التنمية المستدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مع مراعاة التضامن بين الأجيال ، ولايمكن تغيير حدود الدولة ومقاطعاتها الإدارية وبلدياتها إلا بموجب القانون الذي يتطلب النصاب القانوني المشار اليه في (المادة 7)<sup>47</sup> . ولا يمكن تغيير حدود الأقاليم اللغوية الأربعة إلا بموجب قانون تتبناه الأغلبية في كل مجموعة لغوية في مجلسي الشيوخ والنواب بشرط أن تجتمع أغلبية الأعضاء في كل مجموعة منذ اللحظة التي

يبلغ فيها مجموع الأصوات المؤكدة من المجموعتين اللغويتين ثلثي الأصوات على الأقل<sup>48</sup>. ويحمي القانون بعض الأراضي التي يضع حدودها ويمنع تقسيمها إلى مقاطعات ، كما يجعلها معتمدة بشكل مباشر على السلطة التنفيذية الاتحادية ومحكومة بتشريعات تضعها لنفسها ، ويجب أن يتم إقرار هذا القانون بتصويت الأغلبية بحسب ما تنص (المادة 4)، الفقرة الأخيرة<sup>49</sup>. مع ضرورة توفير وحماية الحقوق والحريات التي يقر بها للشعب البلجيكي دونما تفرق أو تمييز ، وتضمن القوانين والقرارات الحقوق والحريات للأقليات العرقية والفلسفية لتحقيق هذه الغاية<sup>50</sup>. وهناك محكمة دستورية واحدة لبلجيكا بجميع أقاليمها ، تحكم في الخلافات بين القوانين والقرارات<sup>51</sup>.

ويجادل ليجفارت بأن الهدف من تطبيق الفيدرالية غير الإقليمية (الائتو فيدرالية) في بلجيكا هو التعرف على الاختلافات والانقسامات وتحويلها الى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة كونها تخلق حكماً ذاتياً بشأن القضايا التي تؤثر على الحياة داخل المجموعة الفرعية الخاصة بها وفي الوقت نفسه تقلل من تدخل المجموعات الأخرى في شؤونها ، بمعنى ان (الائتو فيدرالية) تسمح بتعزيز هويتها الإقليمية وتسهيل تمرير التشريعات وتنفيذ السياسات التي تعزز تطوير ثقافات وهويات إقليمية محددة ، ومع ذلك فإن الجماعات الفرعية التي تطالب بمزيد من الاستقلالية لاتسعى بالضرورة للحصول على شرعية المستوى الوطني بل قد تناضل ضد المستوى الوطني مدفوعةً بمشاعر قوية عن هويتها<sup>52</sup>. ان مطالب تحقيق (الائتو فيدرالية) ليست بالضرورة ان تكون مرتبطة بالعنف ودعوات الانفصال ، فقد يكون الامر مجرد ارضاء للجماعات الاثنية من خلال ترتيبات الحكم الذاتي الفيدرالي ، وتوفير اتفاقات الحكم الذاتي (الائتو فيدرالي) واتفاقات الحكم الذاتي الاقليمي للجماعات ما يكفي من الاستقلالية لتلبية المطالب وتقليل الصراع وهذا يعتمد على مداها<sup>53</sup>. فالخطر الوحيد المحتمل لمستقبل بلجيكا هو ان المجتمعات اللغوية سوف تكون اكثر تباعداً وتتمتع بحكم ذاتي كبير ، ويقصر عمل المركز على المستوى الاداري.

ومن خلال ما تقدم يظهر الواقع بأن فيدرالية بلجيكا تمثل حالة فريدة من الفيدراليات الناجحة فبالنظر الى السياقات التاريخية والديموغرافية لبلجيكا نجد انه من الصعب الحفاظ على وحدتها من دون وجود هذا النوع من الفيدرالية ، اذ نجد أن معظم التطبيقات الفيدرالية في أوروبا بالعصر الحديث قد تعثرت ، واتحادات جرى تأسيسها حديثاً مثل صربيا والجبل الأسود أو تشيكوسلوفاكيا لم تستطع ان تعمر طويلاً ، ولكن هذا لايعني ان فيدرالية بلجيكا قد تغلبت على مشكلاتها المحلية اذ من الممكن ان تتأجج في المستقبل وتكون عاملاً في تفكيك الوحدة البلجيكية .

### ثانياً : تفكك الدولة البلجيكية

على الرغم من ان البلجيكين تمكنوا من استيعاب مصالحهم المتعارضة ومنع اندلاع الصراع من خلال (الائتو فيدرالية) ، الا انه مع ذلك هناك بعض المعطيات التي ترجح عدم قدرة هذا النظام على

الاستمرار والمحافظة على وحدة الدولة البلجيكية على المدى الطويل ، منها ما يتعلق بضعف الاتصال الاقليمي بين الوحدات الاقليمية ، نتيجة عدم وجود لغة سياسية ثنائية مشتركة ، فكل منطقة (اقليم) لغته الرسمية الخاصة به وهذا ما انعكس على وسائل الاعلام لكلا المنطقتين (الاقليمين) التي ساهمت وبشكل كبير في عدم وجود رأي عام مشترك والذي يمثل السبب الاكبر في تباعد المجتمعات في الوقت الحالي ، والافتقار الى التوافق الوطني والمصالحة وزيادة الولاء للهوية الطرفية ، وهو امر خطير يرجح بإمكانية الانفصال نتيجة عدم التعاون والتبادل<sup>54</sup>. فضلاً عن وجود نظام الحزب الواحد في مناطقهم ومجتمعاتهم اللغوية الامر الذي يدفع الاحزاب السياسية لان تؤدي دوراً سلبياً بدلاً من الترويج للتضامن الوطني<sup>55</sup>. أما على مستوى السكان فينقسم السكان الفلمنكيون والفرنكوفونيون حول الموقف من درجة مركزية الدولة ، اذ مارست الفلمنكية الضغط منذ عام 1963 من اجل تعميق الحقوق اللغوية وزيادة استقلالية الفلاندرز وهذا ما دفع باتجاه اجراء العديد من الاصلاحات الدستورية المتعلقة بهيكل الدولة كما بينا سابقاً ، في حين دافع الفرنكوفونيون عن هيكل الدولة الوندوي باجراء مفاوضات مكثفة مع الذين يؤمنون برؤيتهم ، كما ان النخب السياسية كانت حريصة على تقليل النفوذ الاقليمي لبروكسل ذات الاغلبية الفرنكوفونية<sup>56</sup>. كما عبر الفلمنكيون عن استيائهم من الميول التوسعية لبروكسل ، والزحف الواضح للناطقين بالفرنسية على الأراضي الفلمنكية والذي لا يزال مصدر قلق دائم لسياسة التعبئة<sup>57</sup>.

كما لا يمكن الاستهانة بالخلافات الاقتصادية التي ظهرت نتيجة تراجع الاقتصاد الالوني على حساب الاقتصاد الفلمنكي ، وعدم رضا الفلمنكيين عن دعم الاقتصاد الالوني من قبل الحكومة الاتحادية ، مما قد يؤدي الى تفاقم التوترات بين الجانبين وخصوصاً في بروكسل كونها المنطقة الوحيدة التي تضم اللغتين ، فعلى الرغم من تزايد اهمية الهوية البلجيكية الا ان الهويات دون الوطنية لاتزال اكثر اهمية بالنسبة للفلمنكيين والالونيين ، وبوجود هذه المعطيات يمكن ان تكون بلجيكا اكثر عرضة للانفصال على الرغم من تجربتها الفريدة<sup>58</sup>.

ويمثل السعي الاقليمي لمزيد من الاستقلالية عن المركز والعمل على تفرغه ( الطرد المركزي) من ابرز مؤشرات تفكك وحدة الدولة البلجيكية ، فبمجرد ظهور الخلافات على المستوى الاتحادي والمناطقي (الاقليمي) ، تتعالى النداءات نحو اصلاح الدولة عبر نقل المزيد من الصلاحيات من المركز الى الاقاليم لمواجهة الطبيعة غير المتجانسة للصلاحيات<sup>59</sup>. وباستمرار هذا التعقيد المؤسسي ينبغي وضع برنامج لاصلاح المؤسسات من خلال (نقل الصلاحيات) بشكل مستمر حتى لو لم تظهر توترات جديدة بين المجتمعات ، اذ ان هناك العديد من القضايا السياسية التي تكون بحاجة للتعامل معها على اساس نهج منسق بين سلطات المركز والمناطق (الاقليم) على سبيل المثال التأمين الصحي هي مسألة فيدرالية في حين الرعاية الصحية الوقائية هي مسألة مناطقية مجتمعية ، وقد برزت الحاجة الى التعاون بين السلطتين في الجانب الصحي من خلال جائحة كورونا عام 2019 ، كما أن المناطق والمجتمعات

مسئولة عن التعليم في حين معاشات المعلمين هي مسألة اتحادية ، وهذا من شأنه ان يؤدي الى بروز الخلافات التي تدفع نحو الاصلاح المؤسسي عبر نقل الصلاحيات بشكل مستمر<sup>60</sup>.

وهناك من يرى بأن عملية نقل الصلاحيات من المركز الاتحادي الى المناطق والمجتمعات من شأنه ان يقلل من عملية التعقيد ، فلن تكون هناك حاجة للتشاور مع الاخر او التصادم معه وان اسناد تلك الاختصاصات لصالح المركز الاتحادي مرة اخرى سوف يتسبب في تجدد خطر مطالبات الانفصال للمجتمعات البلجيكية ، وحتى في حالة وجود قضايا سياسية لايمكن حلها الا من خلال التشاور بين المجتمعات فأن السياسيين سيحاولون تجنب المواجهة في كل الاحوال<sup>61</sup> . ولكن السؤال الذي يمكن ان يطرح في حال تجاوز نقل الصلاحيات الى الصلاحيات الوطنية المتبقية ( الضرائب ، الضمان الاجتماعي ، الشرطة ، العدالة ، سياسات الاقتصاد الكلي ، التوظيف ، الشؤون الخارجية ، النقل والمواصلات ، الصحة العامة ) الى اين سيتجه النظام البلجيكي ؟

هناك من وجد ان استمرار نقل الصلاحيات من المركز الاتحادي الى المناطق والمجتمعات من شأنه ان يزيد من الانقسام على مستوى الدولة الفيدرالية لتصبح اتحاداً كونفيدرالياً طالما ان مركز الثقل السياسي والصلاحيات تتمركز في المناطق (الاقاليم) الى جانب انها اقاليم احادية اللغة ما يعزز من امكانية استقلالها . ويبدو ان السياسة البلجيكية في الوقت الحاضر تحمل بعض سمات النظام الكونفيدرالي نتيجة تفويض الكثير من الصلاحيات الى المناطق ولم يبقى سوى عدد قليل من الصلاحيات التي يمكن من خلالها التعامل مع القضايا ذات الاهمية المشتركة من قبل السياسيين للتوصل الى الحلول المطلوبة للمشكلات المعقدة ، ولكن لاننسى بأن للدساتير الكونفيدرالية قيوداً ، أذ انها لا تنتج عندما تكون هناك حاجة لاتخاذ خيارات معقدة اذ تكون الدول الاقليمية مقتنعة بأنها ستكون افضل عندما لا تتعاون فلا تملك السلطة المركزية الصلاحيات في جعل دول المنطقة متسقة ومن ثم يصبح الانفصال خياراً ملموساً لدى المنطقة غير الراغبة بالبقاء ضمن الاتحاد<sup>62</sup>. ويبدو ان الأمر في بلجيكا سيكون اكثر تعقيداً اذ سيتعين عليها التعامل مع اقاليمها على اساس دولتين اقليميتين ويتطلب هذا الموقف من الناحية النظرية حل الخلافات دفعة واحدة من خلال الجمع بين مطالب الاطراف جميعها في صفقة شاملة ، وحدث هذا في الواقع في ما يسمى باتفاقية (Sint-Michiels) اذ جرى جمع مطالب المجتمع الفرانكفوني فيما يتعلق بالوسائل الجديدة لمدارسهم مع المطالب الفلمنكية ، وسيكون الامر اكثر تعقيداً اذا اعاق احد الاطراف مطالب الطرف الاخر ، على سبيل المثال رفض مطلب زيادة الصلاحيات الفلمنكية بسبب مطالبة الفرانكوفونية بأعادة النظر في حدود بروكسل ، فعند حدوث مثل هذه الحالات بشكل مستمر فمن المحتمل ان تكون احدى الدول الاقليمية قد قررت اختيار الاستقلال<sup>63</sup>.

ويبدو ان الخيار الكونفيدرالي البلجيكي قد لا يتحقق نتيجة عدم تطابقه مع مميزات النظام الكونفيدرالي ، المتمثلة بالآتي :-<sup>64</sup>

أولاً. إنه يوحد الأنظمة السياسية "السيادية"

ثانياً. يمضي هذا الاتحاد من خلال معاهدة وليس دستور .

ثالثاً. تجمع المؤسسات الكونفدرالية ممثلي الوحدات المكونة معاً .

رابعاً. تتكون السلطة التنفيذية بشكل عام من ممثلي الوحدات.

خامساً. لا تنطبق القواعد الكونفدرالية بشكل مباشر على المواطنين وإنما على الوحدات نفسها .

سادساً. الاتحادات القارية لديها القليل من الموارد المالية المستقلة.

سابعاً. تتمتع الوحدات عمومًا بحق النقض في جميع القرارات ، بما في ذلك تحديد الاختصاصات التي

تمارسها "المؤسسات المركزية".

ثامناً. للوحدات حق الانفصال من جانب واحد ، كما انضموا بحرية إلى "تحالف" بصفتهم اصحاب

السيادة .

على الرغم من التشكيك بإمكانية تحول بلجيكا الى الخيار الكونفيدرالي ، وفقاً للمعطيات المطروحة

سابقاً ، الا انه من المؤكد أن هذا النوع من الفيدرالية لم يعد ملائماً لتنظيم الصراعات بين المجموعات

اللغوية على الرغم من ان اداء النظام السياسي لم يتم التشكيك فيه بشكل اساسي بعد ، الا ان عملية

ايجاد حل وسط قابل للتطبيق على اساس القيادة الحكيمة قد تحمل ضغوطاً خطيرة على مدى السنوات

القليلة القادمة ، واحد الاسباب الرئيسية هو الجمع بين الفيدرالية والتوافقية<sup>65</sup> . ومن المحتمل ان ينتقل

النموذج الفيدرالي الى المرحلة النهائية من التكك ، اذ اصبح الصراع المجتمعي حول قضايا اللغة في

الغالب نزاعاً حول الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعارض الناطقين بالفرنسية في والونيا

وبروكسل بالاجماع من ناحية الوضع المؤسسي الراهن للدولة الفدرالية الحالية ، ومن جهة اخرى معظم

الفلمنكية نخب سياسية تطالب بالحكم الذاتي الراديكالي وبعضها يطالب بالاستقلال<sup>66</sup> . وقد سجلت

الفيدرالية ضعفها كاداة لتنظيم الصراع في الدول المتعددة الاعراق اذ يحذر (رونالد واتس) من انه عند

وجود اقسام مثل اللغة والدين التي تعزز من التقسيمات الاقليمية الفيدرالية قد تنمو ضغوطات داخل

الاتحاد تصل بها الى نقطة الانهيار كما في ماليزيا ويوغسلافيا وعليه يستنتج (ويل كيمليا) انه من غير

المحتمل ان توفر (الاتنوفيدرالية) حلاً دائماً بتحدي التعددية العرقية والثقافية<sup>67</sup> .

ونرى اذا كانت الفيدرالية بكافة انواعها عامل وحدة او تفكيك للمجتمعات المعقدة كبلجيكا تتوقف

بشكل كبير على التصاميم المؤسسية للنظام سواء اكانت فيدرالية او كونفيدرالية او مختلطة وما تحمله من

مزايا ومخاطر التي من الممكن أن تتطور بمرور الوقت ، ولا يمكن التقييم بالاجماع ، فما يكون علاجاً

للبيعض يكون داءً ونقمة للبيعض الاخر ، والا هم من ذلك ان العلاج في وقت ما قد يتحول الى لعنة على

المدى الطويل .

## الخاتمة

شكلت فيدرالية البلجيكية ترتيباً عملياً افتراضياً وتطور براغماتياً مع استجابة الدولة تجاه الضغط من الاسفل (من القاعدة الى القمة) فشكلت انموذجاً معقداً وفريداً من نوعه تم تشكيله من خلال سلسلة طويلة من التنازلات بين وجهات النظر المتقاربة حول التنظيم الاقليمي للدولة بهدف تهدئة النزاعات المجتمعية ، فهي ليست نتيجة لخارطة جيدة التصميم لانشاء دولة فيدرالية انموذجية ، وإنما نظام قائم على اساس التعارض بين وجهات النظر ومصالح الجماعات التي تعكس حدود اختصاصات الجماعات الفرعية والشكل المزدوج للنظام الحزبي والمجموعات البرلمانية والحكومة الفيدرالية ووسائل الاعلام واليات حماية الاقليات، اذ تعمل جميع الصلاحيات على تمكين المستوى الفرعي وازعاف المستوى الفيدرالي (الطرد المركزي) ، كما ان هيكلها يمتاز بعدم التماثل اذ انه لا يتم تمكين المناطق الثلاث بنفس الطريقة كل حسب احتياجها ، مع تقسيم واضح بين الاختصاصات المركزية والاختصاصات الفرعية وبالكاد توجد اختصاصات مشتركة ، ومع انشاء هذا الشكل الفيدرالي الفريد (الائتوڤيدراالية) تمكنت المناطق الثلاث من تحويل ربح محصله صفري الى حل يربح فيه الجميع من خلال تعزيز قواعد التوافقية مثل الحكومة بالتراضي وحق نقض الاقليات ، وعلى الرغم مما حققه هذا النظام من تهدئة واستقرار على مدى السنوات الماضية نتيجة ترسيخ آليات تقاسم السلطة دستورياً المتمثلة بالتكافؤ اللغوي وجرس الانذار وحق النقض ، الا ان بروز الخلافات التي دفعت الى نقل الصلاحيات من المركز الاتحادي الى المناطق (الاقليم) بشكل مستمر اثبت عدم قدرتها على الاستمرار بالحفاظ على وحدة بلجيكا ، ففي الواقع هي بعيدة كل البعد عن ان تكون هيئة متماسكة بسبب النظام الانتخابي والمشهد الاقليمي للحزب السياسية ومسألة الفاعلين السياسيين امام مجتمع لغتهم فقط ، وهذا ما يدفع الى إمكانية تفكك الدولة البلجيكية على المدى الطويل دون تحديد الى اي نظام ستتجه إليه .

## الاستنتاجات

- (1) يفضل السياسيون البلجيكيون العمل على مستوى المؤسسات الاقليمية وذلك لان الامور ستكون اقل تعقيداً مما لو كان العمل على المستوى الفيدرالي ، وهذا ما يدفعهم دائماً نحو نقل الصلاحيات من المركز الاتحادي الى الاقاليم لمعالجة الخلافات التي تظهر بين الحين والآخر ، ومن ثم فإن استمرار التلاعب بالصلاحيات من شأنه ان يزيد من الانقسام على مستوى الدولة الفيدرالية ، اذ ستكون مكونات الاتحاد هي الاوطان ومن المرجح ان تضغط من اجل الاستقلال.
- (2) أن اغلب القضايا الخلافية بين المجتمعات الرئيسية هي مسائل سياسية وهذا السبب يؤكد أن إعادة الصلاحيات الى المركز الاتحادي لا تحضى بفرصة .
- (3) من الممكن ان تتجه بلجيكا نحو تفكك المستوى الفيدرالي ، فبمجرد ضعف او عجز المستوى الفيدرالي يصبح من الصعب السيطرة على النزاعات التي تشمل كلا المجتمعين ولكن هذا لايعني ان

الحل الكونفيدرالي هو البديل الانسب للتطبيق ، فعندما تتعارض الدولتين الاقليميتين مع بعضهما البعض فبعد مدة ستمضي كل منهما في طريقها الخاص .

(4) ان مستقبل بلجيكا مثيراً للشك فالمناقشات حول هذا الموضوع يجري بشكل غير متساوي بين اعداء النظام البلجيكي الذين يشيرون باستمرار على أمكانية الانفصال وبين مؤيدي النظام الذين يؤكدون على استمرارية وحدة بلجيكا ، ولكن يمكن القول ان الامر متروك للخصوم طالما انهم يتوصلون الى حل مرضي للقضايا الخلافية التي تطرح بين الحين والآخر ، وعندها من الصعوبة ان نتصور ايجاد بدائل فيدرالية من قبل الخصوم ما لم تكن لديهم حجج قوية لبدائل قابلة للتطبيق .

#### التوصيات :-

- (1) لابد من تعزيز التوازن بين مناطق الحكم الذاتي والعمل على ايجاد نوع من الترابط والتعاون والشفافية والتماسك الاجتماعي ، وهذا لا يتحقق الا من خلال ايجاد لغة مشتركة بين هذه المناطق كونها تمثل اساس الحوار بين الجماعات ، فضلاً عن اصلاح النظام الانتخابي بطريقة تضمن تمثيل الجماعتين في كلا الاقليمين وعده مطلباً اساسياً ضمن اي مشروع للاصلاح السياسي ، وايجاد احزاب سياسية وطنية تمثل كل الجماعات الموجوده في بلجيكا .
- (2) لابد من تكييف النظام المؤسسي البلجيكي مع التطورات التي شهدتها السكان على المستوى الثقافي في القرن الواحد والعشرين من خلال التوجه من النموذج المبني على العرق الى النموذج المبني على المواطنة ، للوصول الى المزيد من الديمقراطية .
- (3) ضرورة ايجاد رأي عام مشترك بين المجموعتين يروج للتضامن الاجتماعي ، وهذا لا يتحقق الا من خلال وجود احزاب سياسية وطنية تعمل على الترويج لبرامجها الوطنية الداعية الى الوحدة والتضامن من خلال وسائل الاعلام .
- (4) لا بد من النظر على التنوعات كأساس لاثراء الدولة ومصدر لقوتها ، فهي بمثابة اصول يمكن للدول ان تبني عليها وينظر اليها على انها فرصة للدولة التي تضم ثقافات واديان وتقاليد مختلفة لتحقيق تنمية سليمة ومستدامة .

#### الهوامش

<sup>1</sup> Lieven De Winter , *Federalism and The Sustainability of Belgium*, Manuel Gimenez Abad, Zaragoza , p.13. and articles (1,2,3,4) of Belgium constitution 1993 amendment .

<sup>2</sup> Lieven De Winter , *Op. Cit.* p.14 .

<sup>3</sup> Jérémy Dodeigne & Christoph Niessen, *The Flemish Negative Case: Explaining the Prevalence of Regionalist Demands without Request for an Independence Referendum*, *Fédéralisme Régionalisme*, 2019, p.3.

<sup>4</sup> Swenden (W.), et Jans (M.), ‘‘Will it stay or will it go?’’ *Federalism and the sustainability of Belgium*, *West European Politics*, vol. 29, no5, 2006, p. 878.



<sup>5</sup> Jan Wouters and Alex Andrienne-Moylan, *Federalism: a Lifeline for Belgium?*, 08 June 2021, p. 760. Available at <https://www.researchgate.net/publication/352211306> .

<sup>6</sup> Ibid, p. 763.

<sup>7</sup> Lieven De Winter , *Op. Cit.* p.31.

<sup>8</sup> Patricia Popelier, *How dynamic federalism sheds new light on the Belgian federalism-confederalism debate*, *Fédéralisme Volume 20 : 2020 Trente ans de dynamiques federales et regionales*, p. 13.

<sup>9</sup> Ibid, p. 13

<sup>10</sup> Emilie van Haute and Kris Deschouwer, *Federal reform and the quality of representation in Belgium*, *West European Politics*, Aries Systems Corporation, p. 21.

<sup>11</sup> Peter Thijssen, Sarah Arras, and Dave Sinardet, *Federalism and Solidarity in Belgium: Insights from Public Opinion*, McGill-Queen's University Press, 2019, p.8. and see article (43/1-2) of Belgium constitution 1993 amendment.

<sup>12</sup> Elliot Bulmer, *Federalism*, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA) Second edition, Stockholm, 2<sup>ed</sup>, 2017, p.17.

<sup>13</sup> Hugues Dumont and others, *Belgium continuing changes in a new federal structure*, Forum Federations, Ottawa, Canada, p.2.

<sup>14</sup> Elodie Fabre, *Belgian Federalism in a Comparative Perspective*, Vives Vlaams Instituut Voor Economie en Samenleving, Leuven, Belgium, 2009, p. 6. And see Misganaw Addis, *The Role of Ethno-Federalism in Regulation of Ethnic Conflicts: the case of Belgium*, center for federal studies, Addis Ababa University, 2013, pp. 5-7.

<sup>15</sup> Henry Hale, *Ethnofederalism: Lessons for Rebuilding Afghanistan*, Preserving Pakistan, and Keeping Russia Stable, CSIS, 2001, p.1.

<sup>16</sup> Elliot Bulmer, *Op. Cit.* p. 17 .

<sup>17</sup> Peter Thijssen, Sarah Arras, and Dave Sinardet, *Op. Cit.* p.7.

<sup>18</sup> Kris Deschouwer & Johanne Poirier, *(Con)federalism: Cure or Curse ?*, the University Foundation, Brussels, 2015, p.44.

<sup>19</sup> Misganaw Addis, *Op. Cit.* p. 10.

<sup>20</sup> Kris Deschouwer & Johanne Poirier, *Op. Cit.* p. 22.

<sup>21</sup> Didier Caluwaerts & Min Reuchamps, *Combining Federalism with Consociationalism: Is Belgian Consociational Federalism Digging its Own Grave?*, Editor of *Ethnopolitics*, Routledge, 2015, p. 287.

<sup>22</sup> Celis Karen and Meier Petra, *Other identities in ethnofederations : w omens and sexual minorities advocacy in Belgium*, University of Antwerp, Department of Political Science, Antwerpen, 2000, p. 3.

<sup>23</sup> Sherrill Stroschein, *What Belgium can teach Bosnia: the uses of autonomy in 'divided house' states*, *Journal on ethnopolitics and minority*, issue 3, 2003, p.4.

<sup>24</sup> Didier Caluwaerts & Min Reuchamps, *Op.Cit.* p.4.

<sup>25</sup> Ibid, p.4.

<sup>26</sup> Didier Caluwaerts & Min Reuchamps, *Op. Cit.* p. 8.

<sup>27</sup> Patrick Stouthuysen and Theo Jans, *The Belgian Federal System: an Unstoppable Centrifugal Dynamic?*, in Michel Huysseune, *Op. Cit.* p.56.

<sup>28</sup> Kris Deschouwer & Johanne Poirier, *Op. Cit.* p.10.

<sup>29</sup> Peter Thijssen, Sarah Arras, and Dave Sinardet, *Op. Cit.* p. 11.

<sup>30</sup> Lieven De Winter, *Op.Cit.* pp. 11-12.

<sup>31</sup> Sherrill Stroschein, *Op. Cit.* p. 10.

<sup>32</sup> Ibid, p.10.

<sup>33</sup> Ibid, pp. 10-11.

<sup>34</sup> Patrick Stouthuysen and Theo Jans, in Michel Huysseune, *Op. Cit.* p.58.

<sup>35</sup> Sherrill Stroschein, *Op.Cit.* p.9.

- <sup>36</sup> Lieven De Winter , Op. Cit. p.16.
- <sup>37</sup> Didier Caluwaerts and Min Reuchamps, Op. Cit. p.3. and see Jérémy Dodeigne and Christoph Niessen, Op. Cit. p.
- <sup>38</sup> Michael Burgess, Comparative Federalism - Theory and practice, Routledge, London, 2006, p.117.
- <sup>39</sup> Peter Bursens & Petra Meier Belgian federalism EU inspired ways forward, Fédéralisme, Volume 20, Trente ans de dynamiques fédérales et régionales, 2020, p.2.
- <sup>40</sup> Sinardet (D.), 'Belgian consociative Federalism: vector of instability', Pouvoirs, French Review of Constitution and Political Studies, vol. 136 · No: 1 · 2010, pp.22-28.
- <sup>41</sup> Peter Bursens & Petra Meier, Op. Cit. p.3.
- <sup>42</sup> Ibid, pp.8-9.
- <sup>43</sup> Jérémy Dodeigne & Christoph Niessen, Op.Cit. p.2.
- <sup>44</sup> Jérémy Dodeigne & Christoph Niesse, Op. Cit. p. 8.
- <sup>45</sup> Michael Burgess, Op.Cit. p. 17.
- <sup>46</sup> article (10) of Belgium constitution 1993 amendment .
- <sup>47</sup> article (7) of Belgium constitution 1993 amendment .
- <sup>48</sup> article (4) of Belgium constitution 1993 amendment .
- <sup>49</sup> article (5) of Belgium constitution 1993 amendment .
- <sup>50</sup> article (11) of Belgium constitution 1993 amendment .
- <sup>51</sup> articles (141,142) of Belgium constitution 1993 amendment .
- <sup>52</sup> Didier Caluwaerts and Min Reuchamps, Op. Cit. p. 283.
- <sup>53</sup> Christa Deiwiks, Ethnofederalism a slippery slope towards secessionist conflict?, Doctoral Thesis, ETH ZÜRICH, German, 2011, p. 15.
- <sup>54</sup> Patrick Stouthuysen and Theo Jans, in Michel Huysseune, Op. Cit. p.55.
- <sup>55</sup> Misganaw Addis, Op. Cit. p. 11.
- <sup>56</sup> Sherrill Stroschein, Op.Cit. pp.6-7.
- <sup>57</sup> Michael Burgess, Op. Cit. P. 116.
- <sup>58</sup> Kris Deschouwer & Johanne Poirier, Op. Cit. p.3.
- <sup>59</sup> Patrick Stouthuysen and Theo Jans, in Michel Huysseune, Op. Cit. p.59.
- <sup>60</sup> Ibid, p. 58.
- <sup>61</sup> Ibid, p. 58.
- <sup>62</sup> Patrick Stouthuysen and Theo Jans, in Michel Huysseune, Op. Cit. pp.58-59.
- <sup>63</sup> Ibid, pp.58-59.
- <sup>64</sup> Kris Deschouwer and Johanne Poirier, Op. Cit. p. 37.
- <sup>65</sup> Didier Caluwaerts & Min Reuchamps, Op. Cit. p. 278.
- <sup>66</sup> Lieven De Winter, Op. Cit. p.13.
- <sup>67</sup> Philip G. Roeder, Ethnofederalism and the Mismanagement of Nationalism, University of California, San Diego, 2007, p. 4.

### المصادر

1. Belgium constitution 1993 amendment .
2. Celis Karen and Meier Petra, Other identities in ethnofederations : w omens and sexual minorities advocacy in Belgium, University of Antwerp, Department of Political Science, Antwerpen, 2000.
3. Christa Deiwiks, Ethnofederalism a slippery slope towards secessionist conflict?, Doctoral Thesis, ETH ZÜRICH, German, 2011.

4. Didier Caluwaerts & Min Reuchamps, Combining Federalism with Consociationalism: Is Belgian Consociational Federalism Digging its Own Grave?, Editor of Ethnopolitics, Routledge, 2015.
5. Elliot Bulmer, Federalism, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA) Second edition, Stockholm, 2<sup>ed</sup>, 2017.
6. Elodie Fabre, Belgian Federalism in a Comparative Perspective, Vives Vlaams Instituut Voor Economie en Samenleving, Leuven, Belgium, 2009.
7. Emilie van Haute and Kris Deschouwer, Federal reform and the quality of representation in Belgium, West European Politics, Aries Systems Corporation.
8. Henry Hale, Ethnofederalism: Lessons for Rebuilding Afghanistan, Preserving Pakistan, and Keeping Russia Stable, CSIS, 2001.
9. Hugues Dumont and others, Belgium continuing changes in a new federal structure, Forum Federations, Ottawa, Canada.
10. Jan Wouters and Alex Andrienne-Moylan, Federalism: a Lifeline for Belgium?, 08 June 2021, Available at <https://www.researchgate.net/publication/352211306>
11. Jérémy Dodeigne & Christoph Niessen, The Flemish Negative Case: Explaining the Prevalence of Regionalist Demands without Request for an Independence Referendum, Fédéralisme Régionalisme, 2019.
12. Kris Deschouwer & Johanne Poirier, (Con)federalism: Cure or Curse ?, the University Foundation, Brussels, 2015.
13. Lieven De Winter , Federalism and The Sustainability of Belgium, Manuel Gimenez Abad, Zaragoza.
14. Michael Burgess, Comparative Federalism - Theory and practice, Routledge, London, 2006.
15. Misganaw Addis, The Role of Ethno-Federalism in Regulation of Ethnic Conflicts: the case of Belgium, center for federal studies, Addis Ababa University, 2013.
16. Patricia Popelier, How dynamic federalism sheds new light on the Belgian federalism-confederalism debate, Fédéralisme Volume 20 : 2020 Trente ans de dynamiques federales et regionale.
17. Patrick Stouthuysen and Theo Jans, The Belgian Federal System: an Unstoppable Centrifugal Dynamic?, in Michel Huysseune.
18. Peter Bursens & Petra Meier Belgian federalism EU inspired ways forward, Fédéralisme, Volume 20, Trente ans de dynamiques fédérales et régionales, 2020.
19. Peter Thijssen, Sarah Arras, and Dave Sinardet, Federalism and Solidarity in Belgium: Insights from Public Opinion, McGill-Queen's University Press, 2019.
20. Philip G. Roeder, Ethnofederalism and the Mismanagement of Nationalism, Sherrill Stroschein, What Belgium can teach Bosnia: the uses of autonomy in 'divided house' states, Journal on ethnopolitics and minority, issue 3, 2003.
21. Sinardet (D.) 'Belgian consociative Federalism: vector of instability?', Pouvoirs, French Review of Constitution and Political Studies, vol. 136 'No: 1 '2010.
22. Swenden (W.), et Jans (M.), "Will it stay or will it go?" Federalism and the sustainability of Belgium', West European Politics, vol. 29, no5, 2006. ,University of California, San Diego, 2007.



تاريخ استلام البحث 23 /1/ 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 12 /3/ 2023

رقم الابداع الوطني / 2375 / 2019

## التحديات الاستراتيجية المؤثرة في مسارات التداخل المصلحي العراقي – الايراني

Overlapping strategic challenges affecting the paths of Iraqi–Iranian interests

م.د. يونس مؤيد يونس الدباغ

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

Dr. YOUNUS MUAYAD YOUNUS ALDABAGH

University of Mosul / College of Political Science

younis1986mmy@uomosul.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

استدامة العلاقات بين الدول وفقاً لمصالحهم القومية العليا تساهم فيها مجموعة من العوامل الايجابية البناءة ما يجعل التداخل المصلحي المتعدد بين الدول متشابك لكن هذا التشابك يمكن ان يصابه تحديات ما يقود الى توتر في العلاقات، وهذه التحديات نابعة من طريقة تفكير منفذي السياسة في الدول، وكيفية التنفيذ، وطبيعة نظرة كل دولة اتجاه الاخرى لاسيما عندما يكون لدى الدولة مشروع امبراطوري اقليمي توسعي تحاول السيطرة على المجالات الحيوية المباشرة التي تعدها عمقها الاستراتيجي، فضلاً عن هذه العلاقات تؤثر فيها مزاجية الشعوب ونظرتها للدولة الراغبة في السيطرة وهذا ما يحدث في التداخل المصلحي العراقي الايراني.

الكلمات المفتاحية: "التداخل المصلحي"، "النزعة التاريخية"، "الرغبة الشعبية"، "العراق"، "ايران"

## Abstract

The sustainability of relations between countries according to their higher national interests contributes to a group of positive and constructive factors, which makes the multiple intertwined interests between countries intertwined, but this intertwining can be challenged, which leads to tension in relations, These challenges stem from the way of thinking of policy implementers in countries, how to implement it, and the nature of each country's view towards the other, especially when the state has an expansionist regional imperial project. It is trying to control the direct vital areas that it considers its strategic depth, in addition to these relations that affect the mood of the people and their view of the state wishing to control, and this is what happens in the Iraqi-Iranian interest overlap.

key words: "Interest overlap", "historicism", "popular desire", "Iraq", "Iran".

## المقدمة

بعد ان كانت العلاقة بين العراق وايران هي علاقة حرب وعداوة قبل عام 2003، تحولت هذه العلاقة الى علاقة وفاق بعد ازالة النظام السياسي العراقي الحاكم قبل عام 2003 من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، الأمر الذي جعل بعض الباحثين يوصف العلاقة بين العراق وايران وفقاً للمصالح بين الطرفين بانها علاقة شراكة استراتيجية، في حين يوصف البعض الاخر هذه العلاقة بانها علاقة تحالف استراتيجي على عد الطرفين يسعون الى حماية أمن بعضهم البعض ضد التهديدات الخارجية، وهذه العلاقة قادت الى تشابك مصالح في مستويات مختلفة، وهذا الاشتباك المصلي لايسير على الدوام بوتيرة واحدة؛ لوجود عوائق استراتيجية تعكر صفو هذا الاشتباك المصلي، منها قائمة على التطلعات التاريخية القومية الخاصة بالدولة الايرانية ورغبتها في الظهور بمظهر القوى التي سلب منها حقاً قديماً طامحة في استردادها، في ظل وجود مرجعيات دينية ولهم اتباع وهذا يؤثر في مفهوم القوة للدولتين، مع وجود دولة راعية للنظام الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 ورغبة في جعل العراق حليف ضمن محورها الاستراتيجي الخاص في الشرق الاوسط، مع وجود متغير دخل معادلة التنافس بين الدول الا وهو المياه في ظل الاحتباس الحراري العالمي، ووجود فواعل من دون الدولة مدعومة من قبل قوى خارجية لتحقيق وضمان امنها القومي، وكل ما ذكر من تحديات تؤثر في الذاكرة الجمعية والرغبة الشعبية الطامحة الى عدم الخضوع لقوى خارجية وجعل بناء الدولة العراقية المدنية هدفهم الاسمي، هذه التحديات ترسم فرض امر واقع في الفكر الشعبي العراقي الذي يرفض الخضوع لأية قوى خارجية تتحكم في مصيره وان كانت هناك روابط مشتركة بين الطرفين العراقي والايراني.

**اهمية البحث:** تشخيص اهم العوائق الاستراتيجية التي تؤثر في مسارات الاشتباك المصلي العراقي الايراني، الذي يقود الى وضوح الرؤية لمنفذ القرار السياسي في كلتا الدولتين لتجاوزها دون تعكير صفو تلك العلاقة.

**اشكالية البحث:** تحاول الدولتين العراقية والايرانية الحفاظ على مستوى العلاقة بينهما؛ لوجود مصالح غائرة في العمق؛ نتيجة الاعتماد المصلي المتبادل بينهما الذي يعتمد عليه أمنهما القومي، الا ان هناك عوائق استراتيجية تحاول شرح تلك العلاقة الاستراتيجية، يحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما النزعة التاريخية - القومية المؤثرة في الاشتباك المصلي العراقي الايراني؟.
- هل للتزام المرجعي وصراع المكانة الدينية اثر على التداخل المصلي؟.

- ما تأثير الولايات المتحدة الامريكية والفاعول المسلحة العراقية دون الدولة اداة توتر في الاشتباك المصلحي العراقي – الايراني؟.

- هل من الممكن ان تؤثر قضية المياه على العلاقة الاستراتيجية بين البلدين؟.

- هل من الممكن ان يتحول المزاج الشعبي والرغبة الشعبية في بناء دولة القانون الى ورقة ضغط لتخفيف الاشتباك المصلحي؟.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان العوائق الاستراتيجية المؤثرة في مسارات الاشتباك المصلحي لا تؤدي الى التحول من الشراكة الى العداة بل تعمل على مراجعة داخلية، وإعادة تموضع في كلا الدولتين للعمل وفق مصالح الدولتين والشعوب؛ لاستمرار العلاقة الاستراتيجية.

**منهج البحث:** تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بما يتضمنه من مقتربات تاريخية، ووصفية تحليلية فضلاً عن توظيف المقترب المستقبلي لما سنؤول اليه العلاقة اذا استمرت العوائق في عملها.

**هيكلية البحث:** تم تقسيم البحث الى خمس محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والتوصيات، فخص الاول بالنزعة التاريخية – الدينية لإنشاء الامبراطورية الايرانية، ودرس الثاني التزاحم المرجعي وصراع المكانة الدينية، وشرح الثالث الولايات المتحدة الامريكية والفاعول المسلحة العراقية في معادلة الاشتباك المصلحي العراقي – الايراني، وعرض الرابع المياه قضية أمن قومي وسلاح استراتيجي، وتناول الخامس الرغبة الشعبية لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية وبناء دولة القانون.

### المحور الاول: النزعة التاريخية – الدينية لإنشاء الامبراطورية الايرانية

يعد العامل التاريخي من العوامل المهمة في الاستراتيجية الايرانية ومنطلق لرؤية دورها المستقبلي الاقليمي والعالمي الذي يتلاءم مع المرتكز الجغرافي؛ لتستفاد منه القيادة الايرانية في تفسير طبيعة فهمها للماضي، وتعبئة جيل الحاضر وطنياً وفكرياً للانطلاق صوب المستقبل، فالدولة الايرانية التي برزت قبل 12 قرناً من ظهور الاسلام فرضت سيطرتها على مناطق شاسعة شرقاً وغرباً، فانطلقت نحو التوسع الخارجي، والتعامل الفوقي مع الانظمة العربية بحكم كونها امبراطورية، عبر اجتياز البوابة الاولى العراق ودول الخليج العربية<sup>1</sup>.

ونمى لدى صانع القرار الايراني الجيوبولتيك الشيعي الفكر السياسي التوسعي اين ما تقف المصالح الايرانية وفقاً للمجال الحيوي الخاص بها للسيطرة على الارض اينما كان، وتكوين مصدات جغرافية خارجية، وربطها مع الدولة المركزية؛ لتكون ايران دولة قلب المجال الحيوي، والمجتمعات الشيعية الاخرى

بمنزلة الاطراف، وهذا التوجه الفكري مستمد من: اولاً: نظرية المهدي العالمية- احد العناصر الحاسمة للهوية القومية الايرانية والتي ظهرت على اثرها ولاية الفقيه-، ثانياً: نظرية ام القرى الشيعية-ايران دولة المقر للحكم والمرجعية الروحية الاسلامية لتصبح قم العاصمة الروحية للعالم الاسلامي-<sup>2</sup>.

ومنذ اللحظات الاولى لانتصار الثورة الايرانية عام 1979 تبنى قائد الثورة روح الله الخميني البعد التطبيقي لمفهوم تصدير ولاية الفقيه بصيغته الاممية تحت شعار الدولة الاسلامية العالمية التي تمتد رقعتها الجغرافية من جاكرتا الى الدار البيضاء، وهذه رغبة في استعادة الحلم الامبراطوري، وانعكاس للفكر الايراني المعاصر الذي وجه ثورتها الاسلامية ونظامها السياسي، اذ تعمل على استدعاء التاريخ والجغرافية بشكل متكرر وممنهج ويظهر في هذا الجانب البعد القومي عبر الحديث عن حدود الدولة الساسانية الذي كتب الفتح الاسلامي العربي اخر صفحاتها في القرن السابع الميلادي، لذلك تروج الماكينة الاعلامية الايرانية ان العراق كان ضمن الامبراطورية الفارسية وان العراق ضمن الأمن القومي الايراني<sup>3</sup>.

وارتبطاً بما سبق ادى العامل المذهبي دوراً مهماً في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الايرانية اتجاه محيطها القريب أي الدائرة الاسلامية ثم محيطها البعيد العالمي<sup>4</sup>، كما ورد في دستورها لعام 1979 المادة 152 "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين" والمادة 154 " دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم"<sup>5</sup>.

وهذا العامل المذهبي وظف على مراحل: الاولى: لتصدير الثورة كان المذهب الشيعي يشكل قاعدة ايديولوجية عالمية عبر شعار كل ارض كربلاء وكل يوم عاشوراء، الثانية: ظهر المذهب الشيعي للتأثير في المجتمعات الشيعية، الثالثة: مع تولي الشيعة مقاليد السلطة جرى تحفيزهم لإقامة حكم مشابه للحكم الايراني، ولإعادة استدعاء الجانب الايديولوجي للثقافة الايرانية، وهذه احدى جوانب قوتها الناعمة وهي نقطة ضعف لها؛ لأنها عندما تستفيد من المذهب الشيعي تكون في مواجهة العالم الاسلامي، اما عندما تستفيد من الثقافة الفارسية تكون في خطر المواجهة والاصطدام مع باقي العالم الشيعي، وقسم كبير من العراقيين لا يثقون بإيران، ولا يوافقون على نمط الحكم الايراني<sup>6</sup>.

إن المشروع الإيراني هو جزء من الرؤية الإيرانية لدورها في المنطقة والذي ينطلق من رؤية سياسية وفكرية وثقافية، يأتي هذا المشروع من منظور توسعي للسيطرة على المنطقة لتكون الدولة الإقليمية



العظمى، لذلك تستثمر عامل الضعف العربي الذي شكل خطوة استراتيجية محفزة لزيادة تأثيرها في المنطقة<sup>7</sup>.

### المحور الثاني: التزام المرجعي وصراع المكانة الدينية

يطلق على مكان الدراسة اسم الحوزة، وهم حوزتين هما النجف العراقية وقم الإيرانية بعدهما مركز ثقل الشيعة عبر التاريخ، وعلى الرغم من ان حوزة قم اسبق في نشأتها من حوزة النجف الا انها لم تبقى على ازدهارها، في حين حوزة النجف ورثت مكاناً وسكاناً؛ نتيجة نشوؤها في مدينة النجف مرقد الامام علي عليه السلام اواخر القرن الثاني الهجري، وكانت بذرتها الاولى عندما هاجر اليها الشيخ محمد بن الحسن الطوسي الذي جعلها عاصمة التشيع عام 448هـ، ومنذ ذلك التاريخ اصحبت معقل العلماء، وزعماء الدين، ومراجع التقليد عند المسلمين الشيعة<sup>8</sup>. ما جعلها حوزة<sup>9</sup> دينية.

وللحوزة موقع استراتيجي داخل النظام السياسي الإيراني، لذلك اراد قائد الثورة الاسلامية روح الله الخميني إزالة المساحة الفاصلة بين الحوزة والنظام السياسي؛ كونه نظام شرعي وخارج من رحم الحوزة، ويمثل الإمام الغائب، أي إن قائد الثورة الاسلامية ارتأى إلغاء تلك الاستقلالية التاريخية بعدها لازماً من لوازم شرعية النظام الجديد<sup>10</sup>.

وان اقتران الثورة الاسلامية في ايران بالهوية الفارسية لم يمنحها الجاذبية التي تبحث عنها لتقرن فعلها الاستراتيجي في الخارج بالتأثير الذي تتبناه مالم يكن مصاحب فرضه بالقوة في بعض الاحيان؛ هذا التوجه الايديولوجي-الديني القومي- يواجه عوائق منها المنافسة في مناطق النفوذ الذي يصل الى التعارض مع مرجعية النجف الاشرف، ويجعل منها طرفاً غير مرحب بها في الداخل العراقي<sup>11</sup>، ومرد ذلك الى التزام الحاصل بين مرجعية النجف وقم وفق دلالات ثلاثة: التشابه والاختلاف بين المرجعتين، ومساحات النفوذ، وما تمتلك كل منهما من أدوات ووسائل، تتبع مرجعية النجف، من أن دورها يعتمد على النصح والإرشاد فيما يتعلق بالعراق بشكل مميز، دون بقية الدول التي يوجد فيها مسلمون شيعة، على عكس مرجعية قم تعمل على إيجاد نفوذ وحضور في البيئة الاقليمية ككل، اما مساحات النفوذ مرجعية النجف تعتمد مبدأ مسافة التوجيه، أي الابتعاد عن الدخول في تفاصيل قضايا الشأن العام. أما مرجعية قم، فإنها تعمل ضمن مبدأ الحضور في تفاصيل تلك القضايا انطلاقاً من مبدأ ولاية الفقيه على عموم المسلمين الذي تعتقد به، وحين نبحث عن مظاهر الصراع الديني والسياسي بينهما وأدواته، مرجعية النجف قيدت مجال صراعها مع مرجعية قم في العراق فقط، دون بقية المناطق؛ لخصوصية حوزة النجف، ومكانتها الرمزية والدينية بالنسبة

لعموم المسلمين الشيعة، إلى جانب قوة حضور العراق في التاريخ الشيعي والإسلامي بشكل عام، ولهذا تتعامل مع بقية الوجود الإسلامي الشيعي بالدول الأخرى من منطلق روحي وديني؛ لأنها ترى أن لتلك المجتمعات سياقها المحلي والوطني، ومن الضروري مراعاة تلك الخصوصية، لذلك نجد أن مرجعية النجف لم تنتج رأياً أو توجيهاً سياسياً يتعلق بالأزمات التي ظهرت في تلك المجتمعات، على عكس مرجعية قم المعتدلة بولاية الفقيه في إيران التي سعت إلى تكوين وجود اجتماعي يوالي الولي الفقيه والتوجه نحو انتاج رأي سياسي في ازمات البيئة الاستراتيجية اقليمياً وعالمياً<sup>12</sup>.

لذلك تحاول إيران جاهدة جعل مرجعيتي قم والنجف تحت نظام ولاية الفقيه؛ او جعل مرجعية قم مرجعية مركزية في العالم؛ لضمان تبعية العراق لها سياسياً ودينيًا، وضمان مصالحها وطموحاتها الإمبراطورية في المنطقة عبر مكانة العراق الدينية والجيوسياسية، وظل هذا الأمر غير مؤاتي لها، لأن الخط الديني والسياسي لمرجعية النجف مستقل عنها مالياً وفقهياً، فإيران تبحث عن مركزية القرار الديني والسياسي، ويبدو أن هذا الأمر عصي عليها، وقد تبقى وتستمر صعوبة ذلك لما بعد المرجع الديني اية الله علي السيستاني، رغم التحضيرات الإيرانية والتخطيط والعمل مع الدوائر المؤثرة التي يمكن أن تساهم في اختيار مرجع مستقبلي منذ سنوات لمحاولة التأثير أو السيطرة عليه<sup>13</sup>.

### المحور الثالث: الولايات المتحدة الامريكية والفواعل المسلحة العراقية في معادلة الاشتباك المصلي

#### العراقي-الايرواني

على الرغم من التقاء المصالح الامريكية والايروانية في تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، الا ان ايران كانت على دراية تامة بالاستراتيجية الامريكية الساعية الى تغيير البيئة الاقليمية الشرق اوسطية بدءاً من العراق ثم تتوالى تلك التغييرات على بقية الدول التي لاتسير وفق الرؤية الامريكية للعالم؛ لذلك تخشى ايران بصورة مستمرة من قيام الولايات المتحدة استخدام العراق للإضرار بمصالحها، ودعم الحركات والجماعات المعارضة لنظامها، ودفعهم القيام بعمليات عسكرية داخل اراضيها، فضلاً عن قيام القوات الأمريكية ببناء قواعد في المناطق الاستراتيجية العراقية لمنع اكتمال الطريق الاستراتيجي لإيران الذي يمر عبر العراق إلى سوريا والى لبنان، وهذا ما يهدد النفوذ الإيراني اقليمياً بشكل كبير، إذ تحاول الإدارة الأمريكية فرض واقع سياسي وعسكري جديد في العراق بعد الانتهاء من تحرير الاراضي العراقية من عصابات داعش الارهابية؛ لعدم السماح لإيران بالاستفراد بالعراق، لاسيما هناك كتل سياسية تؤيد التواجد الأمريكي وتعدده ضرورة استراتيجية، وتخفيف وطأة النفوذ الإيراني، فالاستراتيجية الأمريكية في العراق تقوم

على تفكيك النفوذ الإيراني بشكل تدريجي، كخيار استراتيجي أفضل من المواجهة العسكرية الذي سيؤدي الى انهيار الاستقرار الهش الموجود في العراق<sup>14</sup>.

وتشكل استراتيجية الضغوط المصحوبة بالعقوبات احد اسس الاحتواء التي تعتمدھا الولايات المتحدة كعقيدة مركزية في سلوكها الاستراتيجي، وهذا ما تفعله مع ايران لإضعافها والحفاظ على التوازن الاقليمي، وعدم السماح لها بان تتفوق استراتيجياً ليمنحها القدرة على تشكيل النظام الاقليمي<sup>15</sup>، وحدد الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب عام 2017 طبيعة التعامل مع إيران وفق مواجهة ايران المخلة بالأمن الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط عبر تفكيك الشبكات التي تدعمها، وإعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران و إلغاءه بشكل كامل، ومعالجة مسألة انتشار الصواريخ الباليستية<sup>16</sup>، الامر الذي ادى الى تزايد المعضلة الأمنية بين الطرفين، وسعي كل منهما الى البقاء عبر اسبقية الأمن<sup>17</sup>، ونتيجة لذلك تحول العراق الى ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وايران لاسيما بعد ان سلكت كلتا الدولتين مسلكاً عسكرياً في استهداف مصالح الدولة الاخرى على الارض العراقية لأجل الضغوط المتبادلة<sup>18</sup>.

وبالمحصلة النهائية العراق واجه خيارين صعبين للغاية يتعلقان بالمصلحة الوطنية العليا هما الالتزام بالعقوبات الامريكية وفقدان الشراكة مع ايران، او عدم الالتزام بالعقوبات الامريكية وفقدان الشراكة مع الولايات المتحدة، وكانت للعقوبات الامريكية على ايران ضرر للاشتباك المصلحي العراقي الايراني؛ لأنه في حالة رفض العراق العقوبات الاقتصادية يعني وقوع العراق تحت طائلة العقوبات الامريكية منها تجميد الاموال العراقية في المصارف الامريكية لاسيما وهو رابع اكبر دولة عربية مستثمرة في سندات الخزنة الامريكية والتي بلغت 32,7 مليار دولار نهاية عام 2019، مع رفع الحماية عن الاموال العراقية في الخارج بما يجعلها عرضة للدائنين الذين كسبوا قضاياهم بالحصول على استحقاقاتهم، وتمتد العقوبات على تدفقات الدولار الناجم عن بيع النفط العراقي، وما يترتب على ذلك من انهيار سعر صرف الدينار العراقي<sup>19</sup>.

والعقوبات الامريكية على ايران تقوض التعاملات التجارية والاستثمارية بين ايران والعراق؛ لتعرض الودائع العراقية في المصارف الايرانية الى خسائر كبيرة؛ نتيجة التدهور الحاد في سعر صرف العملة الايرانية المرتبطة بالعقوبات الامريكية، وتراجع السياحة الدينية في العراق مقابل زيادة السياح والوفود العراقية الى ايران لأغراض العلاج والترفيه، وزيادة العمالة الايرانية بحثاً عن فرص العمل، وفي حالة عدم تمديد الاستثناء الممنوح للعراق من العقوبات الاقتصادية فيما يخص استيراد الكهرباء والغاز الايراني سيفضي الى انخفاض تجهيز الطاقة الكهربائية المنتجة في العراق والمقابل زعزعة الامن الداخلي العراقي؛ لتجدد الاحتجاجات الشعبية ازاء نقص الخدمات<sup>20</sup>.

وتسعى الإدارات الأمريكية منذ العام 2003 لترتيب اوضاع العراق؛ كونها الراعية الحقيقي للنظام السياسي العراقي، فهي لا ترغب في فشل تلك التجربة لما له من انعكاسات سلبية على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من الاخفاقات التي واجهتها، وهو ما يبرز في ترتيبات الإدارة الأمريكية عبر اللقاء الذي تعقده اللجنة المشتركة الأمريكية -العراقية لإبقاء القوات الأمريكية وزيادة أعدادها، والتعاون الأمني والاستخباراتي، وتأهيل الأجهزة الأمنية العراقية،<sup>21</sup>.

وأهمية الحوار الاستراتيجي واستكمالها بين الولايات المتحدة والعراق، يكمن في سياق تحديد مستقبل الشراكة، وهذا ما سيواجه حرج للقوى الضاغطة الداعية الى الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية وتجريدها من حصانتها من المحاكمة، بموجب القوانين المحلية، في الوقت الذي تتزامن هذه المحادثات مع استمرار الفساد المستشري في الدولة العراقية من جهة، والصعوبات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الإيراني، الذي لم يعد باستطاعتها الاستمرار بدعم الأحزاب والمجاميع القريبة منها، ما سيدفع النظام العراقي، المتعثر اقتصاديًا واجتماعيًا أن يكون أكثر تفهماً للنصائح الأمريكية منه للنصائح الإيرانية، وهذا ما سيدفع بالعراق بالبعد نسبيًا عن مدار إيران<sup>22</sup>.

بالمقابل تعمل ايران وفقاً للقوة الناعمة لبناء نفوذها الاقليمي، وما ان جاء عام 2003 حتى عد ذلك نصراً استراتيجياً لها عبر ازالة الولايات المتحدة خصم وتهديد لايران في غربها، واستطاعت ايران تحييد العراق واستمالته عبر دعم القوى والتيارات العراقية والمجاميع المسلحة التي كانت معارضة للنظام، والامساك بالسلطة<sup>23</sup>؛ لتشكل مصدر ضغط، فكلما زادت قوة المجاميع المسلحة غير الحكومية ضعفت الدولة العراقية، وكلما تكتسب مجموعة جهادية حضوراً جماهيرياً ليكون حزباً سياسياً قابل للحياة تقوم بالعمل على استبدال الحزب عبر انشاء مجموعات جهادية جديدة، وفق استراتيجية التنشيط<sup>24</sup>.

وما ان تشكل هيئة الحشد الشعبي بناءً على فتوى اية الله العظمى السيد علي السيستاني ( دام ظله ) عام 2014 ردًا على سيطرة عصابات داعش الارهابي على بعض الاراضي العراقية؛ اضحت بعض المجاميع المسلحة المنضوية تحت مظلته معضلة وتحدي للدولة العراقية من وجهة النظر الامريكية؛ لكون تلك الفواعل جهات قوية لها وزن وفعل في الدولة العراقية عبر قواتها العسكرية، واقتصادها المستقل، والأكثر من ذلك بدأت تدخل في مواجهة مباشرة مع الدولة العراقية، في إطار صراع الدولة والدولة، لتدخل العلاقات بين الطرفين في إطار حسابات سياسية معقدة، تنعكس بصورة سلبية كبيرة على الواقع الدبلوماسي والسياسي في العراق<sup>25</sup>.

عملت إيران على استمالة بعض الفصائل المسلحة المنضوية من وجهة النظر الامريكية تحت هيئة الحشد الشعبي المقدس لخدمة أهدافها الخاصة على الساحتين الداخلية والخارجية، وهو ما تعزز في ضوء التقارير الغربية التي لا تستبعد استخدام اسم هيئة الحشد الشعبي المقدس في سياق الخطوات التصعيدية، وأن بعض فصائل الأكثر قرباً من إيران تقوم بحالة عصيان للقرار الحكومي وهو ليس بالأمر الطبيعي؛ كونها لا بد ان تكون تحت امرة القائد العام للقوات المسلحة العراقية<sup>26</sup>.

وبعد اغتيال قادة النصر الشهيدان قائد الحرس الثوري الايراني السابق قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي السابق ابو مهدي المهندس اضحت هناك مراجعة في ايران للرد على ذلك نحو التحول الشبكي، وظهور خلايا عراقية مسلحة ترتبط بالمجاميع المسلحة القديمة، الامر الذي ادى الى انشاء توترات مجتمعية بشأن هذه المجاميع المسلحة<sup>27</sup>، اذ ضاعفت المجاميع المسلحة هجماتها على المواقع الأمريكية في العراق؛ لزيادة الضغط على الولايات المتحدة منذ النصف الأول من عام 2020 فصاعداً، اذ تم تشكيل ما لا يقل 15 جماعة مسلحة، وهذا الصراع الذي اتخذ من ارض العراق حرب بالوكالة بين طرفين قويين ومكاناً لتصفية الحسابات جعل من ذلك تهديد لأمن العراق وشعبه وهو ما يعيه المواطنين العراقيين ويضمرون الحقد والعداء لكتلا الدولتين<sup>28</sup>.

#### المحور الرابع: المياه قضية أمن قومي وسلاح استراتيجي

يعد الأمن المائي أحد أهم محاور الأمن القومي لأي دولة، وتبرز أهمية الأمن المائي بوصفه من الموضوعات الاستراتيجية ذات العلاقة بالأمن الوطني والأمن القومي، لاسيما وأنه يمس وجود وحياء شعوبها وكيانها وسيادتها، ولأن المياه تعد أكثر الموارد الأساسية تجاوزاً للحدود، فإن الدول تتسابق فيما بينها لتأمين قدر كافي من المياه لضمان الاستمرار بخطتها التنموية<sup>29</sup>.

شهدت البيئات الجغرافية في الشرق الاوسط داخلياً وخارجياً تحولاً جذرياً في الصراع من اجل السيطرة عليها وهذا لايشمل المناطق النفطية فقط، بل مناطق المياه العذبة؛ نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة نسبة الطلب، وسوء الادارة، والسيطرة على منابع المياه، ما غير استراتيجية كثير من الدول نحو مزيد من الاستثمارات للممرات المائية الحدودية المشتركة<sup>30</sup>.

ان محاولة تحليل الظاهرة الصراعية فيما يخص الموارد المائية يظهر ان هذا الصراع ذو طبيعة ثلاثية الابعاد وهي: الاول: الحاجة والمصلحة تمثل انعكاس تصورات الاطراف للموقف الذي تود اتخاذه أي التعاون او الصراع، الثاني: مرتبط بالقوة أي وضع الدول المتشاركة في المورد المائي الذي يتيح لقوى المنبع

مزايا افضل من دول المصب، الثالث: القوة الهجومية التي تسمح بفرض الارادة على الاطراف الاخرى المنافسة ما يمكنها من التحكم في سلوكهم ازاء مسائل المياه؛ لان المياه اصبحت جزء لا يتجزء من الأمن القومي؛ لكونه غنيمة استراتيجية، واداة مساومة، وسلاح سياسي ذات تأثير قوي على توازن القوى<sup>31</sup>.

ان المياه الدولية المارة بالعراق عرضة لابتزاز دول الجوار الاقليمية -تركيا، ايران- في ظل أن 90% من منابع الأنهار التي تجري في العراق تأتي من خارج أراضيها لاسيما لاتوجد معاهدات نهائية لتقاسم حصص المياه بل توجد اتفاقات هشة وبرتوكولات تشير الى روافد المياه الحدودية<sup>32</sup>.

وأدت ندرة المياه إلى تفاقم احدى مشاكل العراق الداخلية؛ نتيجة تأثر العراق بالاحتباس الحراري وقلة الكميات المائية المتساقطة في ظل غياب السلطة المركزية، وسيادة القانون الأمر الذي افضى الى زيادة ونمو العشائرية في المجتمع العراقي، إذ تم توحيد خطوط القبائل والعشائر وتعزيز تماسكها بعد العام 2003 كطريقة لحماية أنفسهم والدفاع عنها، وكان أحد مصادر هذا الصراع ندرة المياه التي حولت الصراعات الكامنة الأساسية إلى صراعات واضحة بين مختلف القبائل والعشائر مع اتجاه الحكومة العراقية الى اتخاذ تدابير لمعالجة مشكلة المياه وهي منع زراعة المحاصيل الزراعية المستهلكة للمياه ما يؤدي الى الاضرار بمدخولات المزارعين العراقيين وهم الجزء الرئيس من هذه العشائر<sup>33</sup>.

وتعد ايران شح المياه على طول حدودها مع العراق مسألة امن قومي، ويمكن ان تستخدم المياه كسلاح للسيطرة على الفصائل والجماعات السياسية العراقية، على سبيل المثال سيطرة على نهر الزاب الصغير؛ ردًا على قرار رئيس حكومة اقليم كردستان -العراق السابق مسعود البرزاني السعي الى الانفصال عن العراق مستقبلاً، وما لذلك من ارتدادات انعكاسية على اقليم كردستان الايراني، فضلاً عن حاجة المناطق الجنوبية الشيعية الى المياه لزراعة الارز ما قد يضطر الى جلب المياه من المنطقة الكوردية<sup>34</sup>، على الرغم من ان ايران تسعى الى استخدام المياه كقضية أمن قومي، ولكن هي فعلاً في ازمة نتاج أسباب عدة هي<sup>35</sup>:

1- عوامل جغرافية: لوقوعها في مناطق جافة وشبه جافة، وانه من بين 40 نوعاً من الاضرار الطبيعية التي تحدث في البلدان النامية؛ نتيجة عدم سقوط الامطار فان 31 حالة منها يحدث في ايران، ونمط الاستهلاك المرتبط بالسكان الايرانيين المتزايد سنوياً، واتجاهات التنمية غير المتوازية بين الاقاليم الى زيادة عمليات الانتقال الداخلية بين الاقاليم، فضلاً عن طريقة الزراعة البدائية، والاعتماد الاقتصادي المفرط على الزراعة في ظل الاقتصاد المقاوم.

2- سياسات غير رشيدة: تحتل إيران المرتبة الـ 131 عالمياً بإدارة الموارد المائية، وفقاً للتقارير الدولية؛ نتيجة التوسع في بناء السدود، والاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية عبر استخدام مضخات عالية الطاقة، كما يعد قطاعها الزراعي مستهلكاً الأكبر لموارد البلاد المائية لاعتمادها على طرق الري القديمة.

3- البعد السياسي: تسييس ملف المياه فالنظام الايراني لديه انحياز سياسي واجتماعي ضد الاقليات العرقية والدينية عبر اضعافهم وتحويل مجاري الانهار ما اضر النظام البيئي لإيران مثل كارثة سد جتوند ومياه نهر كارون، والتركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي لخمس محاصيل استراتيجية القمح والرز والسكر والبذور الزيتية والقطن ما استنزف المياه الايرانية<sup>36</sup>.

صاعدت الأزمة المائية بين العراق وإيران عندما بدأ شح المياه يؤثر على نمط الحياة في العديد من الأقاليم الإيرانية، ومن ثم سعت ايران إلى إنشاء سدود على روافد نهر دجلة الذي كان يسير المياه تلقائياً إلى العراق؛ بسبب انبساط الأرض فيها، وهو ما أثر سلباً على تدفقات المياه إلى المحافظات العراقية من روافد النهر، فضلاً عن التأثير الكبير الناتج عن تحويل مسار نهر الكارون إلى داخل إيران بعد أن كان يصب في شط العرب، الذي يعد ملتقى نهري دجلة والفرات، الأمر الذي أدى إلى انخفاض منسوب نهر دجلة في العراق، وجفاف أغلب أهوار الجنوب، وتعرض ديالي والبصرة لنقص شديد في المياه<sup>37</sup>، وازمة الميا بين البلدين التي بدأت عام 2011، ومن المتوقع أن تتفاقم بحلول عام 2036<sup>38</sup>.

### المحور الخامس: الرغبة الشعبية لتحقيق المصلحة الوطنية العراقية وبناء دولة القانون

المصلحة الوطنية مصطلح استراتيجي وهو نقطة البداية لتحديد الاهداف الوطنية للدولة، وهي بأبسط معانيها حاجات ورغبات الدولة، ويمكن تعريفها بأنها جميع العوامل التي تساهم في أمن الدولة، ورخائها، ورفاهيتها، وهذا العوامل تكون مادية ملموسة - تمتع الدولة بحدود آمنة ومحمية او غير مادية -القيم باختلافها-ولكل دولة منظورها الخاص بالمصلحة الوطنية، وتحقيق المصلحة ليست حكراً على صناع القرار التنفيذيين بل تقع على عاتق الشعب في حالة كان السياسيين يسعون الى مصالحهم الخاصة بعيداً عن المصلحة الوطنية العليا<sup>39</sup>.

العراق على الرغم من تمتعه بنظام ديمقراطي؛ إلا أن هذا النظام يعاني من الهشاشة؛ نتيجة انتشار الفساد، وهيمنة سلطوية الكتل والأحزاب السياسية القائمة على المحاصصة الدينية والقبلية والمناطقية، وهو ما يفقد النظام قدرته على ممارسة ديناميكية التغيير الداخلي كما هو معروف في النظم الديمقراطية، وهذا أدى الى تغييب المصلحة الوطنية العليا، وخدمة المصالح الاقليمية والدولية.

والتحديات التي تعرض لها العراق منذ العام 2003 ناتجة عن سياسات اقليمية ودولية تتبنى اهدافاً تتعارض مع الاهداف العراقية، ولا تتسجم وتطلعات ومصالح الشعب العراقي، واضرت باستقراره، وعلو مصالح الدول الاقليمية يعني استمرار عدم الاستقرار العراقي، واحباط العملية السياسية، والتجربة الديمقراطية<sup>40</sup>.

هذه الحالة دفعت باتجاه القيام باحتجاجات متفاوتة في فترات زمنية متعاقبة وكانت اخرها واشدها عام 2019 انعكاساً لحالة السخط العامة لدى الشعب العراقي بكافة طوائفه وتمايزاته على النخبة الحاكمة لبلورة الحس الوطني، وتجاوزه لحاجز الطائفة؛ نتيجة لتغييب إدارة الدولة العراقية طيلة ستة عشر عاماً، ووقوع السلطة والموارد تحت سيطرة الأحزاب السياسية التي جاءت منذ عام 2003 واستمرت لحد يومنا هذا، وكما أن نظام المحاصصة الطائفية كان مخيباً لطموحاتهم، ومخالفاً لارتباطهم بتراب بلدهم وقدسيتها هويتهم<sup>41</sup>، لذلك جاءت هذه الاحتجاجات مفاجئة في قوتها الشعبية لتساهم في تشكيل حس الوطنية العراقية وسردية عدالة اجتماعية وطنية لتعمل على اعادة ترتيب خطوط المواجهة في الصراع السياسي في العراق بين هويات فرعية قبلية اثنو-دينية الى اخرى وطنية بين المجتمع والسلطة متمحورة حول هموم حداثوية ترتبط بعلاقة كل منهما بمصادر الثروة والنفوذ والقرار، وساهمت في سلب حركات الاسلام السياسي المهيمنة على السلطة اسلحتها التعبوية التقليدية عبر دعاوى تمثيل مكوناتهم وحماية مصالحهم ضد الخصوم المكونات الاخرين<sup>42</sup>.

وافرزت هذه الاحتجاجات عصفاً نوعياً يهيئ مسرح الاحداث في المديين القريب والمتوسط لتطور سياسي للبلد وفقاً لديناميات اكثر قرباً من مفاهيم المواطنة والديمقراطية التي رغب الشعب بها، وهذا لا يعني الطريق سهل الى ذلك، وان شعار استعادة وطن وبناء دولة اصبح حاجة جمعية وليس مطلب هوياتي مؤقت، فضلاً عن اعادة تشكيل اساسي لمفهوم القدسية فالمقدس الجديد يكون حق الفرد العراقي في حياة كريمة ومنصفة في مواجهة للاوليغارشية الزبائنية الفاقد للشرعية واستبعادهم امر حتمي يتطلب مزيد من الوقت، في ظل التفكير الجمعي الجديد انه لا يمكن العيش بالطريقة السابقة التي بدأت منذ عام 2003<sup>43</sup>.

هذا الخطاب الاحتجاجي الجديد الذي حدث ومن الممكن ان يولد في اية لحظة زمنية يرفض التدخل الخارجي بالسياسة العراقية صامداً للنخب الحاكمة لأن هذه المطالبات تخرج من جيل الشباب في مناطق عراقية تعدها ايران مجالها الحيوي الخاص والمقفل الأمر الذي يؤثر في مشروع الامبراطوري الاقليمي العالمي، وأثر بشكل كبير على صورة القوى السياسية العراقية التي استخدمت العنف في ردة فعلها للمحافظة على النظام السياسي الذي تسيطر عليه لإسكات المؤثرين في هذه الاحتجاجات، سواء أكانوا صحفيين أم ناشطين<sup>44</sup>، اذ استخدم في هذه التظاهرات الرصاص الحي، وخراطيم المياه، وقنابل الغاز



المسيل للدموع، وهو ما أدى إلى مقتل حوالي 106، وإصابة 6000، وفقاً لإحصاءات المفوضية العليا لحقوق الإنسان العراقية<sup>45</sup>.

ومن نتائج الاحتجاجات لعام 2019 ايضاً هي الانتخابات المبكرة لعام 2021 في ظل بيئة مغايرة لبيئة الانتخابات السابقة منذ عام 2003، هذا المتغير يكشف حجم التذمر والسخط الشعبي الذي وضع تعاضم النفوذ الايراني عبر تنامي المجاميع السياسية على حساب مصلحة الوطنية، ورفض الشعب العراقي الوصاية الايرانية، ونمو وادراك ووعي المواطن العراقي بابرز المخاطر التي تواجه دولته، هذا بمجمله دافع لتغيير الحالة المزاجية للناخبين وتصويتهم لغير صالح القوى السياسية التي جاءت منذ عام 2003<sup>46</sup>.

لذلك يواجه صناع القرار في العراق لإدامة العلاقة الدافئة مع ايران، وفي الوقت نفسه تواجه إيران تحديات غير محسوبة في تنفيذ المشروع التوسعي الإقليمي في دائرة دول المجال الحيوي الأول القريبة جغرافياً، إذ تحول أحد أهم مرتكزات مشروعها الإقليمي، المتمثل في الخريطة المذهبية السكانية والطبقات الفقيرة والشبابية العريضة، التي طالما كانت تعول عليها في عمليات الدمج لضخ الدماء في شرايين مشروعها التوسعي العابر للحدود، وادركت خطورة وعي المواطنين العراقيين بخطورة الأدلجة، وعدم الانقياد وراء القيادات الدينية والحزبية<sup>47</sup>.

لذلك لابد من مراجعة لسياستها في الخارج لاسيما وهي واقعة بين تيارين: الاول: الاتجاه المتشدد المرتبط بالمرشد الاعلى الاسلامي يجد ان القوة العسكرية هو ما يضمن لها قدرة على مواجهة التحديات والحفاظ على النفوذ ومن الصعب تغيير هذا المسار؛ لأنه يفقدها عناصر القوة التي تبحث عنها، الثاني: الاتجاه الاصلاحى الذي يرى ان هذا السلوك بحاجة الى مراجعة وتقييم؛ لأنه يفقد ايران عمقها الاستراتيجى في المناطق الحيوية الاقليمية. وهذا ما حدث في العراق تراجع لسياسات ايران خصوصاً في المحافظات الوسط والجنوب بعد مظاهرات عام 2019 التي كشفت عن توجه سياسى اتجاه ايران لن يكون بنفس المنحى الذي كان قبل حراك عام 2019<sup>48</sup>.

## الخاتمة

شخصت العوائق الاستراتيجية المؤثرة في مسارات الاشتباك المصلحي العراقي الايراني، وهذه العوائق نابعة من كل الدولتين لتنعكس في محصلتها على المزاج الشعبى الركن الرئيس في وجود الدولة لاسيما الشعب العراقي الذي لايمكن ان يصمد امام الغبن الاستراتيجى الذي يقع على دولته ومصالحه الوطنية العراقية، صحيح ان الشعب العراقي لديه ارتباطات عقائدية ومصالح امنية وسياسية واقتصادية مع الجانب الايراني

الا ان ذلك لايعني قبول الوصاية الايرانية في ظل قوة الدولة الايرانية اذا حسبنا ذلك وفق مقياس قوة الدولة، وتنفيذ المشاريع والطموحات الاقليمية لتكون عبر المصالح الوطنية للشعب والدولة العراقية، وهذه العوائق الاستراتيجية تؤثر بشكل كبير في مسار الاشتباك المصلحي العراقي الايراني. واهم الاستنتاجات هي:

- 1- العراق يمر بمرحلة ضعف استراتيجي في البيئة الاقليمية وهذا يقود الى استنواء الدول الاخرى عند استحضار النزعات القومية والتاريخية والدينية -ايران- على حساب المصلحة الوطنية العليا العراقية.
- 2- هناك روابط مشتركة عدة بين العراق وايران لا بد من الاستفادة منها في ديمومة الاشتباك المصلحي وليس جعل من تلك الروابط المشتركة سبباً لتكون العلاقة تبعية.
- 3- السياسة الخارجية للعراق وايران ترتبط بالنظرة التي يحملها شعبي كلا الدولتين اتجاه الاخرى وفق النظرية البنائية في العلاقات الدولية فان كانت النظرة ايجابية كان هناك ديمومة في الاشتباك المصلحي والعكس صحيح.

ولخفض التوتر الذي ينشأ لدى الشعب العراقي والعودة الى دفء العلاقة واستمراريتها، واهم التوصيات لأصحاب القرار في الدولة العراقية هي:

- 1- مراعاة المصالح الوطنية للشعبين والدولتين العراقية والايرانية عبر اتباع سياسات واقعية بعيدة عن النزاعات القومية والدينية والامبراطورية؛ لان النظام الدولي الحالي مختلف عند ظهور الامبراطوريات القديمة.
- 2- احترام المرجعيات الدينية التي يتبعها الشعبين العراقي والايراني.
- 3- اتباع الحكومة العراقية استراتيجية التحوط الاستراتيجية بان لاتميل على طرف دون طرف اخر سواء اكان اقليمياً ام دولياً.
- 4- الاستفادة من الاستراتيجيات الامنية والاقتصادية والسياسية التي تتبعها القوى الاقليمية والدولية.
- 5- وضع استراتيجية لتقوية الاجهزة الامنية بكافة صنوفها وتحت راية الدولة العراقية.
- 6- التفاوض بصورة جدية لقضية المياه المشتركة بين العراق وايران في ضوء ملفات الضغط التي لدى الدولة العراقية - ملف التجارة، وملف العقوبات الاقتصادية، ملف التواجد الامريكي، ملف التوجه الاقليمي، فالأمر يحتاج الى الارادة الوطنية الممثلة للمصالح العليا للدولة.
- 7- كسب الشارع العراقي من قبل الدولتين العراقية الايرانية؛ لأنه اساس شرعية الواصلين للسلطة وبدونه لايمكن للدولة العراقية الاستمرار في العلاقة الاستراتيجية مع ايران ويهدد امنهما القومي.

- 1 فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المملكة العربية السعودية، 2018، ص ص 61-62.
- 2 كريمة كروي، صعود الجيوبولتيك الشيعي في السياسة الاقليمية لإيران وانعكاسه على دول الجوار، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، العدد1، 2021، ص ص 77-78.
- 3 لمزيد من التفاصيل ينظر: فراس الياس، مستقبل مكانة ايران الاقليمية في الشرق الاوسط، مجلة انكاسام، مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات، تركيا، العدد2، 2017، ص ص 104-111.
- 4 قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الايرانية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد6، 2018، ص ص 94-95.
- 5 الدستور الايراني لعام 1979، المادة 152 والمادة 154.
- 6 عبدالله يغبين، القوة الصلبة والناعمة لإيران، مجل رؤية تركية، العدد2، 2016، ص ص 94-95.
- 7 جاسم محمد حاتم، الدور الايراني في الشرق الاوسط: المتغيرات الاقليمية العراقية سوريا أنموذجاً، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص ص 172-173.
- 8 بوزيدي يحيى، مرجعية النجف ومسألة العروبة والمواطنة، مجلة رؤية تركية، العدد2، 2018، ص ص 198-199.
- 9 المصدر نفسه.
- 10 محمد السيد الصياد، موقف النظام الايراني من المراجع ورجال الدين المخالفين، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2017/12/12، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://rasanah-iiis.org/>.
- 11 علي فارس الشمري، الولايات المتحدة ونفوذ ايران الاقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد12، 2020، ص ص 91-92.
- 12 علاء حميد، الصراع الصامت بين مرجعية النجف وقم، صحيفة الشرق الاوسط اليومية، لندن، العدد14978، 2019/12/1، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://aawsat.com/>.
- 13 مجاهد الطائي، صراع المرجعيات: قم تفشل في شيفرة النجف، موقع نون بوست، 2020/3/3، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.noonpost.com/>.
- 14 هبة غربي، تحليل سياسي: هل تحتاج امريكا الى العراق لمراقبة ايران، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص 32.
- 15 علي فارس الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ص 88-89.
- 16 محمد معزز الحديثي خضر عباس عطوان، العلاقات الامريكية الايرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص 62.
- 17 هبة غربي، التنافس الامريكي الايراني في العراق منذ سنة 2003، مجلة مدارات ايرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019، ص 120.
- 18 عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على ايران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/10/28، ص ص 3-4.
- 19 نبيل جعفر المرسومي، الابعاد الاقتصادية للعقوبات الامريكية على ايران وتداعياتها على العراق، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، العدد12، 2020، ص 44.
- 20 المصدر نفسه، ص 44.

- 21 هيبه غربي، التنافس الامريكي الايراني في العراق منذ سنة 2003، مصدر سبق ذكره، ص 120.
- 22 امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://www.alquds.co.uk>.
- 23 لمزيد من التفاصيل ينظر: مروان قبلان، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص ص 17-19.
- 24 عليرضا نادر، الدور الذي تضطلع به ايران في العراق، مؤسسة راند للأبحاث، الولايات المتحدة الامريكية، 2015، ص 7.
- 25 عبدالله محمد خلف، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية، مؤسسة فريدريش، بيروت، 2021، ص 24.
- 26 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اعادة هيكلة: دلالات وتداعيات الاطاحة بأبو مهدي المهندس، ابوظبي، 2019/9/26، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://futureuae.com>.
- 27 لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله محمد خلف، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية، مؤسسة فريدريش، بيروت، 2021، ص ص 15-18.
- 28 Hamid Raze Aziz, Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era; Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power, German Institute for International 7/2021, <https://www-swp--berlin-org./and Security Affairs>, 22
- 29 حمزة رحيم مفرجي، الأمن المائي واثره على الامن القومي العراقي، شبكة النبا المعلوماتية، 2021/7/10، شبكة المعلومات الدولية -انترنت - <https://www.annabaa.org>.
- 30 ابو تراب تغريد قاسم، ازمة المياه في العراق وابعادها الاقتصادية: اشارة خاصة الى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد 2، 2021، ص 111.
- 31 حكيم غريب، الصراع على المياه في الشرق الاوسط: الابعاد الجيوسياسية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 2، 2020، ص ص 176-177.
- 32 لمزيد من التفاصيل ينظر: سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد 46، 2020، ص ص 10-16.
- 33 يريفان سعيد، العراق يواجه ازمته المقبلة المياه، مؤسسة واشنطن لتحليل السياسات، 2018/7/19، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://www.washingtoninstitute.org>.
- 34 بنفشه كينوش، مصدر سبق ذكره، ص ص 7-8.
- 35 رانيا مكرم، ضغوطات مزدوجة: كيف ينعكس المياه على ازمات ايران الداخلية والخارجية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/7/30، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://futureuae.com>.
- 36 محمود حمدي ابو القاسم وفتحي ابو بكر المراغي، ازمة المياه في ايران: الابعاد والتداعيات، مجلة الدراسات الايرانية، معهد الدراسات الدولية، الرياض، العدد 4، 2017، ص 148.
- 37 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ضغوط مزدوجة: كيف ينعكس نقص المياه على ازمات ايران الداخلية والخارجية، ابوظبي، 2021/7/30، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://futureuae.com/ar>.
- 38 بنفشه كينوش، السياسة المائية لإيران مع العراق: حلول مؤجلة ونزاع مستمر، المعهد الدولي لدراسات الايراني، الرياض، 2018/10/28، ص 2.

- 39 عبدالرحمن حسن الشمري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003، ص 139-140.
- 40 عبدالناصر المهداوي، دور العراق ومكانته الاقليمية بين ايران والعالم العربي، مجلة رؤية تركية، العدد3، 2021، ص 110-111.
- 41 امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://www.alquds.co.uk>.
- 42 عقيل عباس، الرموز الحسينية الشيعية ووظائفها الوطنية في الاحتجاجات العراقية: مقارنة ثقافية، في فارس كمال نظمي وحاترث حسن محرراً، الاحتجاجات التشريعية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، 2020، ص26، ص32.
- 43 فارس كمال نظمي، فقراء الشيعة واعادة بناء الوطنية العراقية: مقارنة في سيكولوجيا ثورة تشرين، في فارس كمال نظمي وحاترث حسن محرراً، مصدر سبق ذكره، ص24.
- 44 لمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالله محمد خلف، مصدر سبق ذكره، ص19.
- 45 محمود جمال عبدالعال، اللاطائفية: هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية الى تغييرات جذرية في العراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/10/7، شبكة المعلومات الدولية- انترنت - <https://futureuae.com>.
- 46 عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على ايران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2021/10/28، ص 3-4.
- 47 المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع ايران الاقليمي، 2019/11/4، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <https://rasanah-iiis.org>.
- 48 علي فارس الشمري، مصدر سبق ذكره، ص 94-95.

## المصادر والمراجع

### الديساتير

- الدستور الايراني لعام 1979.

### الكتب العربية والمترجمة

- 1- فراس الياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الايراني المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المملكة العربية السعودية، 2018.
- 2- مروان قبلان، موازين القوى الاقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الاوسط، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.
- 3- عبدالله محمد خلف، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الاقليمية والمتغيرات المحلية، مؤسسة فريديش، بيروت، 2021.
- 4- عبدالرحمن حسن الشمري، تطور العقائد والاستراتيجيات العسكرية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003.
- 5- فارس كمال نظمي وحاترث حسن محرراً، الاحتجاجات التشريعية في العراق: احتضار القديم واستعصاء الجديد، 2020.

### الدوريات

- 1- كريمة كروي، صعود الجيوبولتيك الشيعي في السياسة الاقليمية لإيران وانعكاسه على دول الجوار، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، العدد1، 2021.
- 2- فراس الياس، مستقبل مكانة ايران الاقليمية في الشرق الاوسط، مجلة انكاسام، مركز انقرة لدراسة الازمات والسياسات، تركيا، العدد2، 2017.
- 3- قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الايرانية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الايرانية، المعهد الدولي للدراسات الايرانية ، العدد6، 2018.

- 4- عبدالله يعين، القوة الصلبة والناعمة لإيران، مجلة رؤية تركية، اسطنبول، العدد2، 2016.
- 5- جاسم محمد حاتم، الدور الإيراني في الشرق الاوسط: المتغيرات الإقليمية العراق سوريا أنموذجاً، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019.
- 6- بوزيدي يحيى، مرجعية النجف ومسألة العروبة والمواطنة، مجلة رؤية تركية، اسطنبول، العدد2، 2018.
- 7- علي فارس الشمري، الولايات المتحدة ونفوذ إيران الاقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد12، 2020.
- 8- هيبه غربي، تحليل سياسي: هل تحتاج امريكا الى العراق لمراقبة إيران، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019.
- 9- الحوزة: اصطلاح يراد به المؤسسة العلمية التي تمكن الطالب من معرفة الاحكام الشرعية في مجالات حياته العلمية المختلفة. جاسم فريح داخ و حسين علي خضير، منهجية التأليف اللغوي في الحوزة العلمية: دراسة وتقويم، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة واسط، العدد41، 2021، ص3.
- 10- هيبه غربي، التنافس الأمريكي الإيراني في العراق منذ سنة 2003، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد4، 2019.
- 11- عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021/10/28.
- 12- ابو تراب تغريد قاسم، ازمة المياه في العراق وابعادها الاقتصادية: اشارة خاصة الى البصرة، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، العدد2، 2021.
- 13- نبيل جعفر المرسومي، الابعاد الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها على العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، العدد12، 2020.
- 14- حكيم غريب، الصراع على المياه في الشرق الاوسط: الابعاد الجيوسياسية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد2، 2020.
- 15- سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار: دراسة قانونية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد46، 2020.
- 16- بنفشه كينوس، السياسة المائية لإيران مع العراق: حلول مؤجلة ونزاع مستمر، المعهد الدولي لدراسات الإيراني، الرياض، 2018/10/28.
- 17- عليرضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق، مؤسسة راند للأبحاث، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.
- 18- عبدالناصر المهداوي، دور العراق ومكانته الإقليمية بين إيران والعالم العربي، مجلة رؤية تركية، العدد3، 2021.
- 19- عبدالرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021/10/28.
- شبكة المعلومات الدولية -انترنت-
- 1- محمد السيد الصياد، موقف النظام الإيراني من المراجع ورجال الدين المخالفين، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2017/12/12، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://rasanah-iiis.org/>.
- 2- علاء حميد، الصراع الصامت بين مرجعية النجف وقم، صحيفة الشرق الاوسط اليومية، لندن، العدد14978، 2019/12/1، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://aawsat.com/>.
- 3- مجاهد الطائي، صراع المرجعيات: قم تفشل في شيفرة النجف، موقع نون بوست، 2020/3/3، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.noonpost.com/>.

- 4- امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.alquds.co.uk>.
- 5- حمزة رحيم مفرجي، الأمن المائي واثره على الامن القومي العراقي، شبكة النبا المعلوماتية، 2021/7/10، شبكة المعلومات الدولية -انترنت- <https://www.annabaa.org>.
- 6- يريفان سعيد، العراق يواجه ازمته المقبلة المياه، مؤسسة واشنطن لتحليل السياسات، 2018/7/19، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.washingtoninstitute.org>.
- 7- رانيا مكرم، ضغوطات مزدوجة: كيف يعكس المياه على ازمات ايران الداخلية والخارجية؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/7/30، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://futureuae.com>.
- 8- حمدي مالك، مستقبل قوات الحشد الشعبي في العراق، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017/9/21، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- <https://carnegieendowment.org>.
- 9- حسين احمد سرحان، الانقسام داخل الحشد الشعبي: انعكاس لتنافس المرجعيات الدينية الشيعية في النجف وطهران للفوز بالشرعية الدينية والاجتماعية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، 2020/8/4، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <http://fcdrs.com/>.
- 10- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اعادة هيكلة: دلالات وتداعيات الاطاحة بابو مهدي المهندس، ابوظبي، 2019/9/26، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://futureuae.com>.
- 11- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تحالف الثمانية: هل تظهر نسخة جديدة من الحشد الشعبي؟، الامارات العربية المتحدة، 2019 /10/2، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://futureuae.com>.
- 12- Hamid Raze Aziz, Challenges to Iran's Role in Iraq in the Post-Soleimani Era; Complex Rivalries, Fragmented Alliances, Declining Soft Power, German Institute for International 7/2021, <https://www-swp--berlin-org./and Security Affairs>, 22
- 13- امجد المفرجي، الحوار الاستراتيجي واثاره على مستقبل علاقة العراق مع ايران، صحيفة القدس العربي اليومية، 2020/6/29، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.alquds.co.uk>.
- 14- محمود جمال عبدالعال، اللاطائفية: هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية الى تغييرات جذرية في العراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/10/7، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- <https://futureuae.com>.
- 15- المعهد الدولي للدراسات الايرانية، المجتمعات الثائرة: الاحتجاجات الشعبية في لبنان والعراق ومآلات مشروع ايران الاقليمي، 2019/11/4، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://rasanah-iiis.org>.



تاريخ استلام البحث 2023 / 2 / 12

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2023 / 4 / 20

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

## الأدوار المتعددة للمرجعية الدينية في العراق بعد العام 2003 "الإمام السيستاني انموذجا"

The multiple roles of the religious authority in Iraq after 2003

"Imam al-Sistani as a model"

م.د. حسين علي مكطوف

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Dr. Hussein Ali maktof

University of Baghdad College of Political Science

hussein.a@copolicy.uobaghdad.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>



## الملخص

تُعد المرجعية الدينية إحدى الركائز الأساسية للمجتمع الإسلامي، وفي العراق فلقد تصدت المرجعية لكل شأن وقضية لها علاقة بواقع المجتمع، وأعتبرت أن هذا من صلب مهامها ورسالتها تجاه الأمة، وهكذا استطاعت المرجعية أن تكون صمام أمان الأمة العراقية عبر نشر القيم الدينية والثقافية التي تنسجم مع بنية المجتمع والحفاظ على الوحدة الوطنية ولم يقتصر ذلك الدور على الجانب الإرشادي والثقافي إنما تعدد ليصل لعدة جوانب أبرزها الجانب السياسي والأمني والاقتصادي، إذ تمكنت المرجعية أن تتصدى للتحديات التي واجهة العراق بعد عام 2003، وأبرزها طبيعة النظام السياسي وكذلك التحدي الأمني.. الخ، وصولاً إلى دور المرشد الاصلاحى لسلوك المجتمع للحفاظ على النسيج المجتمعي .

الكلمات المفتاحية: " المرجعية الدينية " ، " العراق " ، " الإمام السيستاني "

## Abstract

The religious reference is one of the main pillars of the Islamic society, and in Iraq, the reference has dealt with every matter and issue related to the reality of society, and considered that this is at the core of its tasks and mission towards the nation, and thus the reference was able to be the safety valve of the Iraqi nation by spreading religious and cultural values that are consistent with the structure Society and preserving national unity. This role was not limited to the indicative and cultural aspect, but multiplied to reach several aspects, most notably the political, security and economic aspects, as the reference was able to address the challenges that Iraq faced after 2003, most notably the nature of the political system as well as the security challenge .. etc., leading to The role of the correctional guide for community behavior to preserve the social fabric.

Keywords: "religious reference," "Iraq," "Imam al-Sistani."

## المقدمة

لعل من اهم المواضيع هي تلك التي لم تعط حقها في الدراسات والتحليل والتي يمر بها الباحثين والمحللين فيما سبق مروراً سطحياً، وقد لا تخلوا الدراسة فيها من وجل في بعض الأحيان لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بمنهجية واسلوب الدراسة أو ما يتعلق بأسباب أخرى، ذلك أن الخوض فيها يتطلب شفافية ووضوح وهذا ما قد يكون غير مرغوب فيه في بعض البلدان وقد يكون من أهم هذه المواضيع موضوع المرجعية الدينية في العراق ففي الوقت الذي يمر فيه هذا البلد بظروف استثنائية قاهرة ربما هي الأشد خطراً في تاريخه الحديث، تقف المرجعية الدينية في النجف ككيان مستقل يمارس الدور الأبوي للمكونات الداخلة في العملية السياسية، وبرز هذا الدور منذ قيام الدولة العراقية الحديثة وذلك من خلال مقاومة الاستعمار البريطاني، واستمر هذا الدور طيلة الفترة ما بعد اعلان الدولة العراقية، ولاشك إن هذا الدور قد برز وبشكل كبير بعد احتلال العراق عام 2003 وإسقاط النظام السابق وقيام نظام جديد اغلب قياداته من الشيعة الذين اضطهدوا تحت سلطة النظام البعثي، ولعل الشيعة الأمامية والتي تقف على رأس هرمها المرجعية الدينية هي الفرقة الإسلامية الوحيدة التي أبقت باب الاجتهاد والاستنباط مفتوحاً لمن له أهلية الاجتهاد بوسائل الاستنباط ومقدماته في العلوم المذكورة في مجالها من كتب الشيعة ومؤلفاتهم، وهي لا ترجع في فقهاها إلى آراء ناس معدودين قد مضوا منذ مئات السنين، بل ترى أن كل إنسان لديه أهلية في أن يستنبط الأحكام الشرعية من القرآن الكريم والسنة الطاهرة، إذا جد في طريق الاجتهاد ووصل الى امتلاك ملكة الاستنباط، يمكن إن يكون مجتهداً. ولذا نرى كثير من المجتهدين في العواصم العالمية في كل عصر وزمان وآراءهم المنتشرة في أغلب الدول والبلدان، وينظر إليها بعين الإعجاب والإجلال، والمرجع المقلد يجب أن يجمع صفات أهمها : الذوق السليم في معرفة مفاهيم الكتاب والسنة، والعدالة والعقل، والذكورة والإيمان، وطهارة المولد والإعلامية، فإذا جمع هذه الصفات أصبح مهياً لأن يقلده الناس ويكون زعيماً دينياً، يأخذ بأزمة الأمة ويحل المشاكل التي تواجه المجتمع. وقبل الحديث عن دور المرجعية الدينية لا بد معرفة بدايات ظهور وتطور المرجعية الدينية الشيعية .

**إشكالية البحث:** اخذ دور المرجعية الدينية في العراق دوراً هاماً على كافة الأصعدة ابرزها الاجتماعية والسياسية، وأن إشكالية البحث تدور حول اثر المرجعية الدينية اتجاه المجتمع والسياسة وفي ضوء ذلك يمكن طرح الأسئلة التالية :

1. ما هو دور المرجعية في بنية المجتمع العراقي ؟

2. هل اقتصر المرجعية على واحد دون الآخر ؟

3. ماهي محددات الدور السياسي للمرجعية ؟

**فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المرجعية الدينية كان لها أثر اساسي في بنية المجتمع العراقي انطلاقاً من واجبها الشرعي والأخلاقي، ليشمل هذا الاثر ابعاد تتخطى المكون الشيعي ويصل مرحلة الحفاظ على بنية المجتمع العراقي، والسعي الى الحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع، وهي وسيلة وغاية في آن واحد، فهي وسيلة من أجل إثبات اثرها الاجتماعي والسياسي، وغاية من أجل تحقيق الوحدة الوطنية .

### المطلب الأول: الجذور الفكرية لتأسيس المرجعية الدينية

انتشر (التشيع\*) في العراق بعد ان اتخذ الإمام علي (عليه السلام)، العراق مقراً لحكمه، ومركزاً لنزاعه مع معاوية. عند العودة الى التاريخ الحديث لانتشار الشيعة نجد ان علماء الشيعة الاثنا عشرية استقروا في جبل عامل في بلاد الشام وفي العتبات المقدسة في العراق، مثلما استقر الشيعة الإسماعيلية في منطقتي مصياف والسلمية في سورية وفي اليمن والسعودية، وكان لعلماء الشيعة الاثنا عشرية من جبل عامل دور رئيسي في نشر التشيع في العهد الصفوي، وكانت مهام علماء الشيعة الرئيسية القضاء والوعظ والتعليم. وكانت الرئاسة الدينية للعاملين تعود لكبار المجتهدين في النجف الاشرف .

والمكون الشيعي بصورة عامة ثوريين، ورافضين للاستعمار، ومناهضين للحكومة، ومعارضين للنخبة، وكانت هويتهم معارضة للقمع، فمذ الامبراطورية العثمانية والشيعة يواجهون كل الوان التغيب والتعذيب من خلال السياسة الطائفية التي مارسها العثمانيون، ومنها القرارات التي اتخذت (الفرمانات)، التي تقضي بمنع الشيعة وغيرهم من مكونات المجتمع العراقي من مزاوله الحكم والسلطة والعلم وامتلاك الاراضي الى غيره من القرارات بل تجاوزت ذلك الى شن الحروب ضد الشيعة، مع ان شيعة العراق بقيادة المرجعية الدينية قاتلوا تحت راية العثمانيين حينما اجتاحت القوات الغزو البريطاني العراق عام 1914، واستمر لواء المرجعية مقاتلاً لغاية عام 1920، وحتى بعد نشوء النظام الملكي العراقي الذي اتى لاحقاً سنة 1921، فقد حرم الشيعة من الاقتراب من مراكز السلطة وذلك لموقفهم المضاد للإنكليز منذ دخولهم للبصرة، إذ قاومتهم المرجعية الشيعية في حركة الجهاد، ومن نتائج تلك الحركة قيام ثورة العشرين، ورفضهم بعد ذلك التصويت على المعاهدة العراقية - البريطانية. وان ضعف تمثيلهم بالمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية لا يتناسب مع عدد نفوسهم اذ يشكل المكون الشيعي 60% من السكان وهم الاكثرية حتى الوقت الحاضر<sup>1</sup> .

استمرت معاناتهم على ايدي الدولة العراقية الحديثة، وبالمقابل فقد استمر المكون الشيعي العراق بإظهار انتمائهم الى الشعب العراقي، وتوجت بوصول البعثيين بعد الانقلاب عامي 1963 و1968، وكان عهداً لا نظير له في الاجرام والطائفية والدموية ومقابر جماعية ضد المجتمع العراقي بشكل عام، وتضاعفت الجريمة الطائفية بحق مكونات المجتمع العراقي بعد انتصار الثورة الاسلامية الإيرانية بشكل خاص، وتغير هذا الحال بعد الإطاحة بالنظام الصدامي على يد الاحتلال الامريكي عام 2003، مما ادى اقرار حقوق كافة المكونات دستورياً، فضلاً عن مشاركة جميع المكونات في نظام الحكم، مما ادى الى تنامي نفوذ المرجعية الدينية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

### أولاً: التطور الفكري للمرجعية الدينية

أن انصياع الفرد لقيادة المرجعية الدينية متأني من اعتقاد الفرد أنها تمثل الامتداد لخلافة الرسول(ص). وقد تحول عنصر الايمان بهذه الرسالة والخوف من العقاب الإلهي إلى وازع داخلي لدى الفرد فاخذ يحترم مشيئتها مادامت تعبر في نظره عن القيم والمعتقدات التي يتمسك هو بها، إما إذا لم تعد تتسجم مع تفكيره فانه لن يخضع الا مرغماً. وقد اطلق بعض فقهاء الشيعة صفة المؤسسة على المرجعية الدينية ذلك انهم يرون ان المرجعية الدينية يجب ان تكون مؤسسة لكي يمكنها التحرك بحرية داخل البيئة المجتمعية التي تعيش فيها .

إذن فالمرجع هو نائب (الإمام<sup>٥</sup>)، ووجوده يسد فراغ الإمام في مختلف الجوانب الروحية والفكرية والسياسية والاجتماعية بحيث لا يعيش الناس فراغ القيادة في جانب من الجوانب سواء كان ذلك في دائرة القضايا التي تتحرك في داخل الوضع الإسلامي الشيعي أو داخل الوضع الإسلامي العام أو في القضايا العالمية المرتبطة بالوضع الإسلامي، لذا فمن الطبيعي إن لا يكون المرجع مرجعاً في الفتيا فقط أو مرجعاً في القضايا التي تعيش على هامش الفتيا كالحقوق الشرعية وأمور القاصرين وما إلى ذلك مما اعتاد الفقهاء إن يتحدثوا عنه كموقع للمجتهد أو كموقع للمرجع أو مسألة القضاء التي يعتبرها الفقهاء من صلاحيات المرجع أو صلاحيات المجتهد" <sup>2</sup> .

وكان اول من صاغ العلاقة بين الاجتهاد والتقليد عند الشيعة صياغة عقدية هو العالم (حسن بن زين العاملي) وكان يتنازع علماء المذهب تياران فكريان: اولهما يسعى الى تطوير اصول الفقه والعقلانية في المذهب، بينما كان الثاني يلتزم بالتقليد والتقييد بحرفية النص. وسمي الاول بالتيار الاصولي والثاني بالتيار الاخباري ومن اشهر الاصوليين الذين حاربوا المدرسة الاخبارية، آية الله (محمد باقر الملقب بالوحيد البهبهاني) <sup>3</sup> .

وقد اسس مفهوم المرجع الديني "مرجع التقليد"، الشيخ (مرتضى الانصاري\*)، واعتبر مبدأ التقليد للمؤمن فرضاً وحدد شروطه. وكان الشيعة بوجه عام يزكون اموالهم ويدفعون خمس دخولهم للمجتهد الذي يعتبرونه مرجع التقليد. وكان المجتهد يوظف الاموال في بناء المدارس وتطويرها ومساعدة الطلبة. وكان علماء الدين الشيعة يتمتعون بقدر كبير من الاستقلال عن الدولة العثمانية وعن الدولة في العراق او لبنان وسورية<sup>4</sup>.

واستطاعت المرجعية الدينية ان تبلور مرحلة جديدة في حياة الامة الاسلامية من خلال توسيع دائرة اهتماماتها لتشمل القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تخص البلاد الاسلامية وتتصل بحياة المسلمين اليومية. ويعد الإمام (الخميني\*\*) اول فقيه يقوم بتشكيل دولة في تاريخ الفقه الشيعي، على اساس المرجعية الدينية وأكد على ضرورة الانتفاضة والثورة ومقاومة الظلم، ولزوم تأسيس حكومة إسلامية من خلال تدوين دروسه الفقهية في النجف الاشرف، وطرحت بقية آرائه السياسية في كتابيه، الحكومة الإسلامية، وتحرير الوسيلة، لقد استطاع الإمام الخميني أن يصل بالفكر السياسي الشيعي المتعلق بالمرجعية والولاية الى اعلى درجة متمثلة في وصول المرجع الديني الى اعلى هرم السلطة<sup>5</sup>.

اما دور المرجعية الدينية في العراق فلها الدور الرئيسي في الحفاظ على هوية شيعة العراق، اذ ان دور المرجعية تجاوز مرحلة الافتاء واستتباط الاحكام الشرعية، الى ما يقرر المصير السياسي، واستمر هذا الدور للمرجعية الدينية ازاء الضغط والقمع الذي مارسته الانظمة الحاكمة والدور الذي لعبته هذه الانظمة في فصل المرجعية الدينية عن العشائر، وتدويب ولاء العشائر في مؤسسة الدولة القومية والعلمانية، عن طريق تفسير المراجع الكبار بتهمة ان هؤلاء ايرانيون أمثال (السيد ابو الحسن الاصفهاني، والشيخ حسين النائيني، والشيخ الخالسي)، بعد انتهاء ثورة العشرين في حقبة الحكم الملكي السعودي، وادى هذا التوجه الحكومي، اختلف المراجع في طبيعة علاقتهم بالدولة، كما اضفى وجود المرجعية سكانية واطمئناناً، لدى المكون الشيعي من ان السير خلف هذه المرجعية يحفظ توجهاتهم السياسية.

ومن هنا ارتكز التحرك السياسي لدى شيعة العراق دوماً على المرجعية منطلقاً واستمراراً، خصوصاً ان التاريخ السياسي لشيعة العراق جعلهم مترابطين مع توجهات المرجعية الدينية، مما ولد ثقافة لديهم تنتهي الى الولاء لهذه المؤسسة المؤثرة والفاعلة في توجيه الامة بكل مفاصل الحياة<sup>6</sup>.

وهذا ما سوف يكون محور دراستنا فقد استطاعت المرجعية الدينية ان تكون هي المؤسسة الاولى في الحفاظ على وحدة العراق بصورة عامة بعد الاحتلال الامريكي للعراق، واثرها على التوجهات السياسية

وتوجهات المجتمع العراقي بكل اطيافه وصولا الى تمدد داعش الى العراق واثر المرجعية في توجيه شيعه العراق لمواجهة خطر داعش من خلال فتوى الجهاد الكفائي .

### المطلب الثاني: اثر المرجعية الدينية على النظام السياسي بعد عام 2003

لقد عملت الولايات المتحدة على محاولة اضعاف الدين الإسلامي بصورة عامة من خلال اضعاف البنية العينية والذهنية، الامر الذي يؤدي الى ظهور انظمة سياسية واجتماعية تهتمش دور الدين في الحياة السياسية والاجتماعية، وذلك عن طريق فرض الانظمة العلمانية والليبرالية على المجتمعات الاسلامية<sup>7</sup>، وكان الهدف الاساس هو جعل منطقة الخليج والعراق خصوصا منطقة مصالح حيوية ذات طبيعة استراتيجية من الدرجة الاولى وعلى رأس تلك المصالح تأمين النفط وحماية (اسرائيل)، واستمرارية تحقيق مشروعها التوسعي الامبراطوري العالمي<sup>8</sup> .

تعرض العراق للتدمير المتعمد والمنظم في اطار تأسيس الولايات المتحدة لمرحلة جديدة من المصالح الاستراتيجية التي تقضي الى السيطرة على اكثر المناطق اقتصادية في العالم، فكانت حرب العراق عام 2003، تكملة وتنتمة للحرب الاقتصادية المدمرة والتي فرضت منذ عام 1991، عندما فرضت الولايات المتحدة الحصار الاقتصادي الشامل على العراق إذ مهد الطريق اما الغزو العسكري المباشر، واسهم في اضعاف امكانيات العراق الاقتصادية والعسكرية، فكان احتلال العراق الحلقة الاساس في مخطط الانتقال المادي المباشر للولايات المتحدة الامريكية الى الامة العربية عن طريق العنف في تدمير دولة العراق<sup>9</sup>، وقد كان هذا المشروع الاستعماري الكبير معلوم لدى المرجعية الدينية وبالتالي عرفت دورها ووعت ظرفها، وتحملت مسؤوليتها، وصممت على ان تقتحم المخاض العسير بما لديها من طاقة الصبر والاناة والتدبير، وهنا بدأت المرجعية تعمل على استعادت زمام الامور بيد الشعب العراقي والتخلص من المحتل، والعمل على تقويم ودعم النظام السياسي الجديد بما يضمن الحرية والعدالة والحفاظ على الاسس الاسلامية ووحدة الشعب العراقي. وخلال هذا المبحث سوف نقوم بدراسة موقف المرجعية الدينية من الاحتلال، اضافة الى الفكر السياسي للمرجعية الدينية واثره على النظام

### اولاً: موقف المرجعية من بوادر الاحتلال الامريكي

لعل من الامور المهمة التي يجب التأكيد عليها هنا إن المرجعية الدينية لم يتغير موقفها وعلى مر السنين في تعاملها مع المحتل أو مع سلطة الظالمة المنتهكة لحقوق المسلمين ذلك أنها تعتبر نفسها الجهة الشرعية المسؤولة امام الله في الحفاظ على هذه الحقوق بحكم موقعها في إمامة الناس. والذي يتبع

تاريخ الشيعة سيجده حافلاً بالممانعة لأي غزو أجنبي لعراق وكل البلاد الإسلامية، وقد خسر شيعة العراق الكثير من جراء مواقفهم إزاء الاستعمار والاحتلال والتدخلات الأجنبية، كان الشارع الشيعي وبالرغم من جور صدام حسين واثار الحصار رافضاً لخيار التدخل العسكري لقلب النظام وعملياً قاوم الشيعة ومن الوهلة الأولى القوات الزاحفة باتجاه العراق في منطقة أم قصر والناصرية وغيرها بخلاف الكثير من المناطق التي دخلها الجيش الأمريكي دون مقاومة .

وعلى هذا الاساس حذرت صحفي من الكارديان, من ان اي حكومة دستورية تفرضها الولايات المتحدة "لن تعيش طويلاً", فأن السلطة تكمن في مكان آخر, حيث توجد الأغلبية الشيعية التي كان صدام قد قمعها, وتمركزت الادارة الشيعية الغالبة في العراق التي كانت اتحاداً شيعياً حقيقياً ومقرها في النجف الاشرف, وقد اعرب رجال الدين الشيعة عن تصميمهم الوسائل السلمية كلها, لإفهام الولايات المتحدة ان المرجعية خلافاً لما يقال عن انها جماعات معارضة منفية بل تتمتع بقوة حقيقية داخل العراق, وهذا ما صدمت به الولايات المتحدة, وذلك عن طريق مقال نشرته جريدة الفاينانشل تايمز "ان السرعة التي تميز بها عمل رجال الدين الشيعة والسياسيين, في شؤون الامن والرفاهية, التي اخفقت الولايات المتحدة بإستيعابها, واقلقت بعض المسؤولين.. وان نجاح الولايات المتحدة يكمن في التعامل مع الاكثرية الشيعية, بدلاً من المخاطرة والعمل ضدهم"<sup>10</sup> .

ولاشك إن المرجعية الدينية في النجف متمثلة بالإمام (علي السيستاني\*) هي واحدة من أهم تلك المرجعيات التي كان لها مواقف واضحة في رفض الاحتلال عام 2003 رغم أنها لم تكن تحتفظ بعلاقة طيبة مع نظام صدام حسين .

"فقد تعرض الإمام علي السيستاني كغيره من المراجع لمضايقة نظام صدام حسين ولم يكن بعيداً عن هذه المضايقات رغم سياسة القطيعة التي كان ينتهجها في علاقته بالنظام السابق", "فقد تعرض لمحاولات عديدة لاغتياله منها المحاولة التي جرت في 1996/11/22، كناقذ وضع الإمام علي السيستاني تحت الإقامة الجبرية الفعلية عام 1994، لوضع حد لعلاقته مع الطائفة حيث كان النظام بهذه الطريقة يأمل بتخويف وتدمير إي شكل من أشكال القيادة المستقلة بين الشيعة"<sup>11</sup> .

إن هذا الضغط من قبل الحكومة على مرجعية الإمام علي السيستاني لم يدفع به إلى تشجيع الحل العسكري أو الاحتلال المباشر لقلب النظام فاخذ يحث ابناء الشعب العراقي على ضرورة الدفاع عن بلادهم والوقوف يداً واحدة ضد هذا العدوان.

حيث أجاب على احد الاستفتاءات الذي وجه إليه وكما يلي :

تتصاعد هذه الأيام تهديدات الإدارة الأمريكية وبعض حلفائها بالهجوم على العراق وغزو أراضيه فنرجو إن توضحوا ما هو واجب المسلمين تجاه التهديدات . فأجاب بسم الله الرحمن الرحيم" قاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن اله لا يحب المعتدين " وقال عز من قائل " إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير " صدق الله العلي العظيم

ان من واجب المسلمين في هذا الظرف العصيب ان يوحدوا كلمتهم ويبدلوا كل ما بوسعهم في الدفاع عن العراق العزيز وحمائته من مخططات الاعداء الطامعين ، وليعلم الجميع انه لو تحقق - لا سامح الله- مأرب المعتدين في العراق لسوف يؤدي ذلك الى نكبة تهدد العالم الاسلامي بصورة عامة فعلى كل مسلم ان يعي هذه الحقيقة ويقوم بما يمكنه في سبيل الذود عن العراق المسلم ومنع العدوان عليه .

ومن المؤكد ان العراقيين شعبا وقيادة سيقومون متراسين متكاتفين يشد بعضهم ازر بعض امام اي اعتداء وسيقاومونه بكل قوة وصلابة وسيخيبون امال المعتدين بعون الله تبارك وتعالى .

وان تقديم إي نوع من أنواع العون والمساعدة للمعتدين يعد من كبائر الذنوب وعظائم الحرمات يتبعه الخزي والعار في الحياة الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة لقد قال الإمام الصادق (عليه السلام), "من أعان على مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوباً بين عينيه ايس من رحمتي", فكيف يمن بعين على ضرب شعب مؤمن ويتعاون مع الاجنبي في الاعتداء على بلاد المسلمين اسأل الله العلي القدير ان يأخذ بأيدي المسلمين الى ما فيه الخير والصلاح وان يجنب العراق شر الاشرار وكيد الكفار انه سميع مجيب", يضاف إلى موقف الإمام السيستاني هذا بيانات أخرى صدرت من المراجع الباين والذين يتزعمون مؤسسة المرجعية الدينية في النجف حيث قال المرجع الديني السيد محمد سعيد الحكيم في فتواه "بسم الله الرحمن الرحيم" " إن جهنم كانت مرصاد للطاغين مآباً" صدق الله العلي العظيم .

يجسد الطغيان الأمريكي هذه الأيام بالحملة الشرسة على العراق العزيز بلد المقدسات ومهد الرسالات وتريد الولايات المتحدة وأعوانها بدء الحروب الصليبية وإحياء دعوتها الحاقدة وفرض سيطرتها على بلاد المسلمين ونهب مقدراتهم وانتهاك كرامتهم تدعوا المسلمين جميعا إلى جمع كلمتهم وتوحيد صفوفهم وان يكونوا يداً واحدة بوجه هذا العدو الحاقد كي يكون الله سبحانه وتعالى في عونهم ويرد كيد المعتدين إلى نحورهم مذمومين مدحورين كما نحذر كل من تسول له نفسه التعاون مع أمريكا عدوة الشعوب من لعنة الله تعالى ونقمة الشعوب الإسلامية ولعنة التاريخ من الدنيا والآخرة ونسأل الله تعالى إن يخرج العراق العزيز من هذه المحنة سالماً أمناً موحداً ويرد كيد المعتدين خائبين خاسرين ورد الله الذين كفروا بعد ظلم لم ينالوه ا خيراً وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً" <sup>12</sup> .



ومحمد سعيد الحكيم هو ابن شقيقة السيد محسن الحكيم وقد حكم عليه بالسجن عشر سنوات قضاها في سجن أبو غريب حتى ساءت حالته الصحية ونقل بعد خروجه من السجن إلى العلاج, لكن هذا العداء وسوء العلاقة مع النظام السابق لم يؤدي بالمراجع إلى تغيير النظام عن طريق الاحتلال لان ذلك فيه انتهاك لحرمة المسلمين والسيطرة على مقدراتهم. مما تقدم يتضح إن المرجعية الدينية متمثلة بالإمام السيستاني كان تتصرف وفقاً لسياسة رسمتها لنفسها أملت عليها مسيرتها الفقهية وظروف المرحلة فبعد دخول قوات التحالف إلى العراق لم تصدر أي فتوى من السيد السيستاني بخصوص مقاومة المحتل تكون امتداداً للفتوى التي صدرت قبل دخول هذه القوات أو بنفس سياقها ويمكن تأويل ذلك بجملة من الأسباب أهمها ما يأتي<sup>13</sup> :

1. إن الإمام السيستاني يعلم إن النظام السابق ليس بالنظام المأسوف عليه وهو يستحق إن يزال من جذوره ويعلم أيضاً انه لا توجد قوة عراقية فعلية قادرة على أزالته لذا فإن السكوت الحكيم هو أفضل وسيلة للتخلص من النظام السابق وتسهيل أمر سقوطه واعتقد إن الفتوى الوحيدة التي صدرت من السيد هي " عدم جواز مساندة الظالمين" وبهذا يخلط السيد الأوراق على النظام السابق وعلى قوات التحالف أيضاً.

2. إن الإمام السيستاني يعلم تماماً ان الشعب العراقي يتوق للخلاص من نظام سياسي سبب له الكثير من المشاكل وكلفه ناهض الثمن بالأرواح والأموال والأخلاق والقيم، لذا فان أي فتوى بوجوب مقاومة المحتل لن تجد أذاناً صاغية في الشارع العراقي بل ستخلق أزمة بين الحوزة ذات الإرث العريق والمجتمع العراقي التواق إلى التحرر بأي وسيلة كانت ولهذا فهتم فتوى السيستاني على وجوب الوقوف على الحياد واعتقد إن هذا ما أراده فعلاً وكان له ما أراد، إنا اعني في الأوساط التي يمتلك السيستاني سلطة التأثير بتا وهي الوسط الشيعي بالتأكيد.

3. إن الإمام السيستاني يعلم إن المقاومة ستكون غير مجدية مع قوة مهولة كقوة الولايات المتحدة وبريطانيا لذا إن التعامل بحكمة وروية إنما تكون تبعاته ونتائجه اسلم من المواجهة والتصدي لقوة يصعب التصدي لها لذلك كانت تلك الفتوى بمثابة دعوة العراقيين للوقوف على الحياد خاصة وان الغالبية الساحقة من العراقيين ترغب بزوال النظام وان اختلفوا في كيفية زواله .

### المطلب الثالث: المرجعية وممارسة الدور السياسي

صار الإمام السيستاني محط انظار والشغل الشاغل لاهتمام العديد من وسائل الاعلام في اعقاب اندلاع الحرب في العراق, وبعد استيعاب وفهم النفوذ الهائل للإمام السيستاني لدى جزء كبير من الشعب العراقي, اخذت النظريات الخاصة بـ(الرؤيا السياسية), للإمام بالتضاعف والازدياد, إذ كان الفهم السائد لدى الكثير هو ان الإمام السيستاني يفضل الفصل التام للدين عن الدولة كما هو الحال في الغرب

(فصل الكنيسة عن الدولة)، وقد شكلت هذه الرؤية عاملاً مساعداً في العديد من الرؤى حول كيف سيتصرف العراق الجديد المدعوم من الغرب، ويشمل ذلك تبني هذا البلد لمبادئ العلمانية التركية او ماليزية، وانه يمكن اشباع المشاعر والعواطف الاسلامية المتنامية في صفوف العراقيين من خلال بعض الفقرات والبنود المنمقة في الدستور، من قبل النصوص التي تقول بوجود ان يكون رئيس الدولة مسلماً او ضمانات بإبقاء يوم الجمعة عطلة رسمية، وعلى الاغلب كان ينظر الى صمت الإمام السيستاني بأنه ضمام لن يصار الى نسخ المشهد السياسي في الجمهورية الاسلامية الايرانية ولن يرى هكذا احتمال النور في العراق الجديد، ولكن بعد 2003، اصبح واضحاً ان للإمام السيستاني دوراً مهماً في السياسة العراقية وبدا ان أطروحة (الصمت)، للمرجعية الدينية في العراق قد افل نجمها، ففي آيار حذر الإمام رجال الدين من تبوء مناصب سياسية وحدد دورهم في تقديم المشورة العامة، والولوج في السياسة من حزيران 2003، وحتى كانون الاول 2004، لقد دخل الإمام ما بين هذين التاريخين فقد تحول وعلى نحو مفاجئ كناطق سياسي ومرشد متمرس معطياً توجيهاته للعملية السياسية في العراق ودخل في حوارات مع المجتمع الدولي واجبر الولايات المتحدة الامريكية ان تعيد النظر في سياستها، كما تبني اساليب اكثر دبلوماسية وحول في غضون اشهر مقره في النجف الاشرف القادة السياسيين<sup>14</sup>، ومن اهم مواقف الإمام السيستاني في العملية السياسية هي :

#### أولاً: المرجعية ومجلس الحكم الانتقالي

لقد سبق موقف المرجعية الدينية متمثلة بالإمام السيستاني، من الدستور، مسألة مجلس (الحكم الانتقالي\*)، وفي رده على سؤال: ماهي وجهة نظركم تجاه مجلس الحكم الانتقالي؟ يجيب الإمام "لن نذكر شيئاً بشأن مجلس الحكم، والشعب العراقي يأمل ان يقوم المجلس ببذل كل الجهود في سبيل تسيير امور البلد في الفترة الانتقالية بتوفير الامن والاستقرار والخدمات العامة والتمهيد لأجراء انتخابات المؤتمر الدستوري، ويعتبر مجلساً لتسيير الامور اليومية لا سلطة ذات سيادة وغير مخول للبت بالقضايا والخيارات الرئيسية للشعب العراقي لكونه معين من قبل سلطات الاحتلال الاميركي<sup>15</sup> .

#### ثانياً: المرجعية الدينية والدستور

اختارت الأكثرية الشيعية المسلمة الإمام علي السيستاني ليكون مشروعاً ليحل ما قد يلتبس عليها، وبالتالي وجد الإمام نفسه في موقع مسئولية عظيمة تملئ عليه واجبات كبيرة اهمها الاشتراك في رسم السياسة العامة ومما يتعلق بها من خلال التدخل في وضع بصماته على اهم وثيقة تحكم الحياة العامة الا وهي الدستور، فالسيد علي السيستاني "على غرار الإمام (ابو القاسم الخوئي\*\*)، يرى العلماء اساساً كمعلمين ومدافعين عن الايمان وهي ادوار لا تضطلع بها حكومة اسلامية حصراً بل تؤدي من خلال حماية وتعزيز التدين الشيعي اياً تكن الحكومة التي قد تتيسر للشيعه"<sup>16</sup> .

وان عملية تبادل الادوار بين القيادة الدينية في التعاطي مع مختلف القضايا الدينية والسياسية هو الذي جعل خصوم اهل البيت وفي مقدمتهم الاستكبار العالمي يعيش في حيرة من امره، فهو لا يستطيع ان يتعاطى مع لون واحد من المراجع، بل انه يتعاطى مع مؤسسة يقودها علماء يتعددون بالأدوار، ويجمعهم هدف واحد، وهذا ما ظهر جلياً في التعامل مع المرجعيات الدينية مع الوضع في العراق بأدوار مختلفة، ليس بعد سقوط النظام فحسب، بل حتى في عهد النظام، ففي الوقت الذي وجدنا الإمام الخوئي يقود المرجعية والحوزة من زاويتها العلمية والاكاديمية، وجدنا الإمام (محمد باقر الصدر) يخوض غمار المواجهة الفكرية والعقائدية والسياسية مع خصوم الدين، واستطاع الإمام السيستاني بعد عام ان يجمع بين الطريقة القديمة في التعامل مع الامور السياسية وامور الدولة وبين الاقتراب من الخط السياسي الميداني<sup>17</sup>، كما انه عليم وخبير بأدق التفاصيل في الفقه الشرعي وهو عدا عن ذلك قادر على الاحتفاظ بريادة جأشه عند مناقشة مسائل من قبيل نظرية الدستور الوضعي على سبيل المثال. وقد دلل منذ البداية على براعة استثنائية في استيعاب المضامين المتباينة لمختلف المقاربات بشأن الدستور العراقي ما بعد صدام، ومن اجل بسط وجهة نظره استخدم بمهارة الحجج الاسلامية فضلاً عن الحجج الديمقراطية المدنية<sup>18</sup>.

وقد كانت فتوى الإمام السيستاني الشهيرة بتاريخ 26 حزيران، والتي وضعت حداً لصمته في الشأن السياسي في رده على استفتاء حول نية الامريكان تعيين لجنة تتولى كتابة الدستور العراقي الجديد والقيام بتعيين اعضائها وكان رد الإمام قوياً: "ان هذه السلطات (الامريكان)، ليس لها الحق والتفويض في تعيين اعضاء اللجنة المسؤولة عن كتابة الدستور"، بل راح بعيداً في اقتراح افكاره الخاصة بهذا الشأن وهو ان يخضع الدستور بعد الانتهاء من كتابته الى استفتاء شعبي عام ليمت المصادقة عليه من قبل الشعب<sup>19</sup>.

فقد عملت المرجعية على تأسيس دستور يقر ويحفظ للشريعة مصالحهم وحقوقهم السياسية، كما ادركت الحاجة الى سن تشريعات دستورية هي اقرب بجوهرها الى تشكيل حكومة سياسية مدنية تقوم على مبدأ التعايش السلمي، لاحتواء التنوع الديني والاثني، وبنفس الوقت نجد ان المرجعية تدعو بقوة واصرار الى اشراك الاخرين في صياغة الدستور والاشترك في العملية السياسية وبناء دورها الصحيح كي لا تهمش.

وبحسب قاعدة اشيعت عن الإمام السيستاني من انه يرى في ايجابية الدستور (المهم ان لا تتعارض فقراته مع ثوابت الشريعة بأن يحل حراماً ويحل حلالاً)، او كما هو قال بالنص في وثيقة رقم (22)، رداً على سؤال نصه: هل تؤيدون إقامة حكومة اسلامية في العراق؟ كان جوابه (اما تشكيل حكومة دينية على اساس فكرة ولاية الفقيه فليس وارداً، ولكن يفترض بالحكم الجديد ان يحترم الدين الاسلامي الذي هو دين الاغلبية ولا يقر ما يخالف تعاليم الاسلام)<sup>20</sup>.

ويتضح من خلال الشرح الموجز بأن هناك تأثير واضح للمرجعية الدينية ممثلة بالإمام السيستاني في صياغة وتثبيت الدستور بما يتلائم ولو نسبياً مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للعراق.

### ثالثاً: المرجعية الدينية والانتخابات

تجمع الرؤى والتحليلات على إن السيد السيستاني يلعب دوره بإتقان وكفاءة وان الدور الذي يقوم به يتجاوز ادوار المراجع الدينية التي سبقته بحيث صارت الكلمة التي تخرج من مقره محددًا أساسيا للخطوات التي تسير عليها الكثير من القوى السياسية علاوة على الملايين من أتباعه وقد تحققت مطالب المرجع الكبير بعد اقل من عامين من الاحتلال وقد كان لفتوى المرجع الكبير الدور الأكبر في نجاح الانتخابات البرلمانية في المنطقتين الوسطى والجنوبية<sup>21</sup>.

وفي 30 كانون الثاني 2005, توجه ملايين العراقيين إلى صناديق الاقتراع ولم يكن توجههم هذا احتفاء بصعود نجم الديمقراطية في العراق بقدر ما كان تأكيداً على الهيمنة الشيعية فيه. إضافة الى اثر فتوى المرجعية التي بوجود المشاركة في الانتخابات, ومنذ تلك الفتوى اصبح ينظر الى الانتخابات على انها واجب ديني, ودعا الإمام السيستاني إلى الهدنة بين مختلف الفصائل الشيعية وحملها على شبك أيديها معا ضمن الائتلاف العراقي الموحد وكذلك تركيز جهودها على إثبات قوتها في صناديق الاقتراع<sup>22</sup>. وبذلك يجب أن ندرك إن المرجعية الشيعية وبالخصوص مرجعيه الإمام السيستاني كان لها الثقل الأكبر في حياة الأحزاب الشيعية الإسلامية على اغلب مقاعد البرلمان ونال 48 % من الأصوات وفاز بما يقرب من نصف المقاعد في البرلمان وأعلى نسبة أصوات نالها العنصران الدينيان الأبرز فيه وهما المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة. ومن هنا بات على واشنطن أن تعلم كيف تتعامل مع الزعماء الدينيين الذين اختارهم الشيعة.

من هنا نخلص إلى أن تدخل المرجعية كان يصب في مصلحة الأحزاب الشيعية بشكل اكبر مؤدياً في الوقت نفسه إلى تماسك هذه الأحزاب بعضها ببعض في مواجهه أحزاب وتكتلات أخرى انتهجت نفس النهج في الاعتماد على مراجعها لكن هذه المراجع لم تكن لها قاعدة كالتى تتبع الإمام السيستاني .

### رابعاً: المرجعية الدينية و ولاية الفقيه

دار نقاش متزايد حول رأي الإمام السيستاني, من مبدأ الإمام الخميني لحكم العالم الديني (ولاية الفقيه), المبدأ والنظرية التي تضع كل السلطة السياسية للشيعة في العالم بأيدي رجل الدين الاعلم حتى ظهور الامام الغائب (عجل الله فرجه), ويقوم هذا العالم بتوجيه المجتمع في الشؤون الوقتية والروحانية وما شابه, وقد اجاب الإمام السيستاني, على هذا التساؤل من خلال اقراره بولاية الفقيه كمفهوم يحمل معنى واسع وحديث, بينما امتنع الإمام الخوئي, عن تقديم مثل هكذا تفسير عام, فبحسب الإمام الخوئي, تنطبق ولاية الفقيه على قانون الاحوال الشخصية فقط, ذات الصلة بالولاية والقيومية والشؤون غير القانونية (الامور الحسبية), حيث يمكن استخدامها لتبين سلطة الولي على القاصرين, وهذا لا يتماشى تماماً مع ما يراه الإمام السيستاني, والذي يقول الآن بأن هذه السلطة الدينية تنطبق على الشؤون العامة

والتي يستند عليها المجتمع الاسلامي, كما اوضح الإمام عن ارتياعه بفكرة وجود رجل دين واحد يضطلع بمسؤولية جميع الشيعة في العالم, وفي اجابة للإمام السيستاني, عن سؤال حول نطاق ولاية الفقيه وحدودها وهل تنطبق على كل مسلمين في العالم ام فقط حيث يمارس الولي الفقيه سلطته الفاعلة ويكون مبسوط اليد فيها فقد اعلن دعمه وتأييده للخيار الاول, أذن من هو هذا الولي الفقيه؟ يجيب الإمام السيستاني: العالم العادل الذي يحظى بالقبول من لدن جميع المؤمنين, الا ان موضوع (ولاية الفقيه), لم يؤثر بشكل كبير في تدخل الإمام السيستاني في الشأن السياسي العراقي, كما انه لم يشر ابدأ بشكل مباشر الى مفردات (السياسة), او (الدولة), عند مناقشة نظرية ولاية الفقيه ولم يذكر اي دور مؤسساتي للولي الفقيه<sup>23</sup>.

كما ان المرجعية الدينية وجدت نفسها ليس وحدها في إدارة ملفات التشيع في العراق الدينية والسياسية, بل ان هناك خطوط من المراجع اصحاب توجهات فكرية ومناهج ثورية وتجديدية لهم وجود في الساحة الشعبية الشيعية في العراق, ك(الإمام الخامنئي, والسيد الحائري, والسيد محمود الهاشمي), وغيرهم, وهؤلاء لهم ثمة وجود بين طلبة وفضلاء الحوزة في النجف الاشرف, ولهم قواعد جماهيرية تجعل من حوزة النجف تدرك متغيرات العقل الشيعي, وتعالج الامور بنحو اكثر وسطية<sup>24</sup>.

وبذلك نرى ان الإمام السيستاني لم يرغب الارتباط بشكل مباشر في شؤون الدولة والسياسة لتفادي اي ضرر قد يلحق بموقعه ومكانته بصفته الوسيط النافذ والمؤثر الوحيد والمثالي في الشأن السياسي العراقي, اضافة الى النظام السياسي الذي اعتمد نظاماً ديمقراطياً على النمط الغربي, ما جعل صعوبة تطبيق ولاية الفقيه في العراق, كما ان كثرة المرجعيات في النجف الأشرف على اعتبارها مقر الشيعة والحوزة الدينية في العالم, يجعل صعوبة التفرد في قيادة الحوزة والشيعة في العراق, اضافة الى تركيبة المجتمع العراقي الدينية والاثنية.

## الخاتمة

مما تقدم يتضح ان الازمات التي شهدها المجتمع العراقي في تاريخه الحديث والمعاصر, جعلت المرجعية الدينية في المجتمع العراقي تحضى بالتأييد الشعبي وان كلمتها هي الفصل فيما اختلف عليه المختلفون, وادت المرجعية في العراق دوراً فعالاً لم يقتصر على الدرس الفقهي, كما هو معروف عن المرجعيات الدينية, وانما يمتد هذا الدور الى العمل السياسي اذ اخذت المرجعية الدينية تتقف الناس على مقارعة الظلم والجور والاستبداد, وفي هذا السياق ينقل عن الامام الخميني, مخاطباً طلابه في الحوزة العلمية في النجف الاشرف, ما نصه: "عرفوا الناس على الاسلام, لكي لا تتصور الاجيال القادمة, ان رجال الدين قد جلسوا في زوايا النجف الاشرف وقم المقدسة يدرسون احكام الحيض والنفاس, ولا دخل لهم بالسياسة", ولعل هذا النص يؤكد دور المرجعيات الدينية واثرها على المجتمع بصورة عامة والشريعة بصورة خاصة .

وهذا ما سارت عليه المرجعية الدينية في النجف الاشرف بعد عام 2003, عبر دورها الواضح في مقارعة الاحتلال, ومواجهة المخاطر التي واجهها المجتمع العراقي, اضافة الى دورها السياسي في بناء وترسيخ النظام والديمقراطية لدى المجتمع العراقي, وصولاً الى الخطر الداعشي التكفيري, فقد كانت ولا زالت وستبقى المرجعية الدينية الدرع الامين وصمام الامان للمجتمع العراقي, وكان من ابرز نتاجها في الوقت الراهن هو الحشد الشعبي, واعتقد ان مستقبل الحشد الشعبي مرهون بالمرجعية الدينية كونها هي اساس هذا الحشد ومن ابرز الامور التي تثير القلق هي الخلافات داخل الحشد الشعبي الذي يتسرب عبر الاعلام, وربما ان هذا الاعلام مغرض, الا انه ليس ببعيد اصدار فتوى اخرى تؤدي الى تجميد الحشد الشعبي بعد الانتصار المحقق بأذن الله على داعش التكفيري, كما ان السيناريو الاخر لمستقبل الحشد هو البقاء والانطواء تحت المؤسسة العسكرية الامنية ليصبح انموذجاً في المنطقة العربية, وربما تعمل الدول بهذا النموذج لما يحققه من انتصارات يعترف بها الصديق والعدو .

\* يقصد بالشيعة هم الجماعة المتعاونون على أمر واحد في قضاياهم, يقال تشايح القوم إذ تعاونوا. للمزيد ينظر: جعفر السبحاني, المذاهب الاسلامية, ط2, مؤسسة الإمام الصادق, 2006, ص145 .

<sup>1</sup> عبد الخالق ناصر شومان, الطائفية السياسية في العراق (1958 - 1991), دار الحكمة, بغداد, 2013, ص22 .

\* هو الإمام ابو "القاسم محمد المهدي قائم آل محمد بن الحسن الخالص بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب" (ع). كانت ولادته الطاهرة في مدينة "سر من رأى" في العراق عام 834, عاش مع ابيه "الحسن بن علي" اربع سنين وستة اشهر و23 يوماً, ابتدأت غيبته الصغرى عام 839, واستمرت حتى عام 908, وبدأت الغيبة الكبرى . ينظر: علي الفياض, نظريات السلطة في الفكر السياسي الشيعي المعاصر, ط2, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, سلسلة الدراسات الحضارية, بيروت, 2010, ص116. وكذلك حسين علي مكطوف الاسدي, ايران والمنهج الديمقراطي, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2015, ص29 .

<sup>2</sup> نقلاً عن: حسين بركة الشامي, المرجعية الدينية من الذات الى المؤسسة, مؤسسة دار الاسلام, مطبعة الصدر, لندن, 1999, ص432.

<sup>3</sup> حسين علي مكطوف الاسدي, المصدر السابق, ص56 .

• الشيخ مرتضى الأنصاري: ولد عام 1793, اكمل دراسته في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة, ثم انفرد بالتدريس والتأليف, ووضع أساس علم الأصول الحديث عند الشيعة, توفي عام 1860. ينظر: شيماء الدمرداش العقالي, نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في جمهورية ايران الاسلامية, مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي, بيروت, 2001, ص91 .

<sup>4</sup> مهند مبيضين, الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح التجريبتان العثمانية والإيرانية, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, 2008, ص112.

•• روح الله بن مصطفى بن احمد الموسوي, ولد بمدينة خمين جنوب غربي طهران في إيران, في 21 ايلول 1902, من اسرة عرفت بالعلم والفضل والتقوى.. استشهد والده, وكان عمره ستة اشهر ليصبح يتيماً منذ صباه, امضى الإمام فترة طفولته وصباه تحت رعاية والدته السيدة "هاجر", ودرس في مدينة خمين حتى سن التاسعة عشر مقدمات العلوم, بما فيها اللغة العربية والمنطق والاصول والفقه, وفي عام 1921, التحق في الحوزة العلمية في مدينة "اراك" ثم هاجر الى مدينة "قم", ثم انتقل إلى النجف الاشرف, ويعتبر فيلسوف ومرجعاً شيعياً, ورجل دين سياسي, وهو قائد الثورة الإسلامية في إيران ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية توفي في 24 آب عام 1989. ينظر: علي البغدادي وآخرون, قراءات في فكر الإمام الخميني, ج1, المركز الثقافي للدراسات الإسلامية, سلسلة البحوث والافكار (1), بغداد, 2010, ص36 . وعبد الرحيم الحرمانى وآخرون, لمحات من حياة الإمام الخميني (قدس), ترجمة: لجنة الغدير, مركز الغدير للدراسات الإسلامية, بيروت, بلا, ص17.

<sup>5</sup> شيماء الدمرداش العقالي, المصدر السابق, ص123 .

<sup>6</sup> محمد صادق الهاشمي وجمعة العطوانى, شيعة العراق مصادر القوة والتحديات, مركز العراق للدراسات, 2014, ص38 .

<sup>7</sup> علي اكبر ولايتي, موسوعة الاسلام وايران, ج4, دار الهادي, بيروت, 2006, ص194 .

<sup>8</sup> مصطفى الدباغ، امبراطورية تطفو على سطح الارهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 124 .

<sup>9</sup> العربي الصديقي، اعادة التفكير في الديمقراطية العربية - انتخابات بدون ديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة والاربعون، العدد (381)، بيروت، تشرين الثاني 2010، ص 24 .

1- Ewen Mac Askill, 'Baghdad waitis in fear for rebuilding to start', Guardian, 9 May 2003, p, 15 .

نقلًا عن: ميلان راي، الحرب على العراق نظام لم يتغير، ترجمة: زينة مشورب، الحوار الثقافي، بيروت، 2005، ص 339 .

• الإمام علي السيستاني هو احد ابرز تلامذة الإمام الخوئي الذي امسك زمام مرجعية الشيعة بعد السيد محسن الحكيم قرابة عقدين من الستين أي انه توفي في عام 1992م، فخلف للإمام علي السيستاني أرثا جماهيريًا كبيراً وقاعدة كبيرة من المقلدين أخذت تسمى داخل الأوساط المثقفة بالمدرسة التقليدية متميزة عن مدرسة أخرى رسم ملامحها علماء كبار مثل الإمام محمد باقر الصدر والإمام محمد صادق الصدر أخذت تسمى بالمدرسة الحركية. ولد الإمام السيستاني في مشهد في إيران عام 1920م، من عائلة عرفت بالعلم والتدين ودرس الفقه والأصول في مدارس قم المقدسة إلى أن هاجر منها إلى النجف عام 1952م، وتتلذذ على يد الإمام الخوئي والسيد حسين الحلبي، الذي أجازوه أخيراً وأعطوه شهادتين ببلوغه الاجتهاد. ينظر: وليفريد بوختا، من يحكم ايران، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، 2009، ص 120. وكذلك: موقع مكتب الإمام السيستاني، السيرة الذاتية للإمام السيستاني، شبكة الانترنت، على الموقع: [www.sistani.org](http://www.sistani.org)

<sup>11</sup> تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق ، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص 351 .

<sup>12</sup> نقلًا عن: شامل عبد القهار، الحرب على العراق كتاب في ملفات الحلقة الخامسة، الانترنت على الموقع : [www.albasrah.net](http://www.albasrah.net)

<sup>13</sup> محمد جعفر النوري، دور الحوزة العلمية في وحدة الامة الاسلامية، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف الاشرف، 2013، ص 175 .

<sup>14</sup> رايد فيسر، السيستاني والولايات المتحدة والشأن السياسي في العراق من السكوتية الى الميكافيلية، المعهد النرويجي للشؤون الدولية، 2006، الانترنت، على الموقع :

<http://historiae.org/about.asp&prev=search>

• يتألف من 25 عضواً كانت حصة الطائفة الشيعية 13 عضو وهم ابراهيم الجعفري، احمد البراك، احمد الجلبي، اياد علاوي، حميد مجيد موسى، عبد الكريم المحمداوي، عقيلة الهاشمي، موفق الربيعي، وائل عبد اللطيف، رجاء الخزاغي، عزالدين سليم، محمد بحر العلوم، وعبد العزيز الحكيم، والسنة 5 اعضاء، عدنان الباججي، غازي عجيل الياور، محسن عبد الحميد، نصير الجادرجي، سمير الصميدعي، الاكراد، 5 اعضاء، جلال الطالباني، مسعود البارزاني، محمود عثمان، صلاح الدين بهاء الدين، دارا نور الدين

<sup>15</sup> عمار البغدادي، الحوزة العلمية واثرها في بناء العراق الحديث، مركز الهدى للدراسات الحوزوية، النجف الاشرف، بلا، ص 42 .

• ابو القاسم بن علي اكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي الخوئي: ولد بمدينة خوي التابعة لأذربيجان عام 1899، هو مرجع ديني، ومن اكبر علماء الشيعة الأمامية في عصر الغيبة، أنهى دراسته الابتدائية في مدينة خوي، وتعلم فيها



القراءة والكتابة، ثم لحق بوالده الى النجف الاشرف عام 1907، تسلم رئاسة الحوزة العلمية في فترة نظام الحكم البعثي في العراق، ووقت الثورة الإسلامية في إيران، ما جعل النظام البعثي يحس بالخطر المباشر من هذه الثورة، طلبت السلطة من السيد ان يصدر فتوى يعارض فيها ثورة الإمام الخميني، ولكنه نتيجة الرفض تعرض للكثير من المضايقات على يد النظام البعثي المقبور، وفي عام 1980، عمدت السلطة لتفجير السيارة الذي كانت تقله الى مسجد الخضراء، ولكنه نجا من حادث الانفجار بأعجوبة بالغة، توفي عام 1992، بمدينة النجف . ينظر: الشيماء الدمرداش العقالي، المصدر السابق، ص 186 .

<sup>16</sup> ولي نصر، صحوة الشيعة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص 170.

\* محمد باقر بن السيد حيدر بن السيد اسماعيل بن السيد صدر الدين، ولد بمدينة الكاظمية في العراق 25 ايلول عام 1934، وهو فيلسوف ومفكر إسلامي ومؤسس حزب الدعوة في العراق، وقد نشأ يتيماً منذ صغره فتكفل به اخوه الاكبر، آية الله السيد اسماعيل الصدر، وكان له دور مهم في جملة من الاعمال والمشاريع الإسلامية منها (جماعة العلماء في النجف الاشرف - وكلية اصول الدين في بغداد وغيرها..)، أما مؤلفاته شملت العلوم الحوزوية ومؤلفات اخرى منها (فلسفتنا، اقتصادنا، المدرسة الإسلامية، فدك في التاريخ...)، استشهد في 9 نيسان 1980، على يد المقبور صدام حسين . ينظر: جاسم الشيخ زيني، الدولة في فكر محمد باقر الصدر، مؤسسة البديل للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 24. ومحمد رضا النعمان، سنوات المحنة وايام الحصار، ط2، اسماعيليان، قم، 1997، ص 42 .

<sup>17</sup> محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، المصدر السابق، ص 45 .

<sup>18</sup> ولي نصر، صحوة الشيعة، المصدر السابق، ص 170.

<sup>19</sup> رايد فيسر، المصدر السابق .

<sup>20</sup> نقلاً عن: محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، المصدر السابق، ص (51 - 55) .

<sup>21</sup> رياض الساري، مقال بعنوان أي دور يلعبه السيستاني، شبكة الاتصالات الدولية، الانترنت، نشر بتاريخ

2008/5/7، على الموقع: [www.niqash.or](http://www.niqash.or)

<sup>22</sup> ولي نصر، المصدر السابق، ص 186.

<sup>23</sup> رايد فيسر، المصدر السابق .

<sup>24</sup> محمد صادق الهاشمي وجمعة العطواني، المصدر السابق، ص 53 .



تاريخ استلام البحث 4 / 1 / 2023  
تاريخ قبول البحث 26 / 3 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653  
رقم الابداع الوطني / 2019 / 2375

## الحكومة الالكترونية والامن السيبراني

The electronic government and cyber security

أ.م. عماد وكاع عجيل

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Assistant teacher: Emad Waqaa Ajeel

Tikrit University/ College of Political Science

emad1983@tu.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

لقد خطت معظم الدول خطوات في اعتماد الحكومة الالكترونية كآلية مبتكرة توفر حلولاً للمشكلات التي تحبط فعالية الجهاز الإداري، ولأجل ذلك اعتمدت تلك الدول هذه التقنية باعتبارها مدخلاً مبتكراً للإصلاح الإداري المعاصر، ولكن بالمقابل تواجه الحكومة الالكترونية تحديات عدة منها: انعدام القدرة على الاستجابة لكل مبتكر، وعدم مواكبة التشريعات لزخم التطور التكنولوجي، وشح الموارد، ونقص الكفاءات، كما يعد التهديد السيبراني الخطر الأكبر الذي يواجه الحكومة الالكترونية، إذ يُعد الأمن السيبراني من أكثر المسائل أهمية في حياتنا بحكم علاقته المباشرة بجميع مجالات الحياة العامة من سياسة واقتصاد وامن وثقافة وغيرها، وتعتمد عليه معظم دول العالم في مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لا سيما في بنيتها التحتية وان الاهتمام به وتلافي نقاط الضعف تعد من اولويات الأمن الوطني لأية دولة.

الكلمات المفتاحية: "الحكومة"، "الحكومة الالكترونية"، "الأمن السيبراني"، "التهديدات السيبرانية"

## Abstract

Most countries have taken steps to adopt e-government as an innovative mechanism that provides solutions to problems that thwart the effectiveness of the administrative apparatus. For this reason, these countries adopted this technology as an innovative approach to contemporary administrative reform. However, e-government faces several challenges, including: the inability to respond to every innovator, And the failure of legislation to keep pace with the momentum of technological development, scarcity of resources, and lack of competencies, and the cyber threat is the biggest danger facing electronic government, as cyber security is one of the most important issues in our lives by virtue of its direct relationship to all areas of public life such as politics, economy, security, culture, etc., and depends on it Most of the countries of the world in their official and unofficial institutions, especially in their infrastructure, and taking care of it and avoiding weaknesses is a priority for the national security of any country.

keywords: "Government", "E-government", "cyber security", "cyber threats"

## المقدمة

لقد شهد العالم تطورات هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولقد تسببت ثورة المعلومات في تضاعف المعرفة الانسانية وتراكمها بسرعة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اذ ادت العولمة الى اسقاط كل الحدود والحواجز والمسافات والزمن وفتح كل وسائل تدفق المعلومات والمعرفة بكل اشكالها، من خلال شبكة من التواصل ربطت كل البشر في دائرة واحدة، لذا اصبح التقدم التكنولوجي من الاسباب الرئيسية لتقدم الدول والشعوب، ونتيجة للتطور التكنولوجي الذي تنامي في ظل الثورة المعلوماتية، شهد العالم تحالفا بين التكنولوجيا المعلومات والاتصال، أدى إلى بروز جيل جديد من المفاهيم بدأ من مفهوم نظم المعلومات الإدارية، مروراً بمفاهيم أخرى كالتجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، فالحكومة الالكترونية، انتهاءً بالمفهوم الأشمل ألا وهو الإدارة الالكترونية ونتيجة لهذا التطور ظهر مفهوم الحكومة الالكترونية حديثاً في العديد من الدول والاجهزة الحكومية والوزارات، اذ يعتقد كثيرون ان مفهوم الحكومة الالكترونية وبدايتها نشأت مع انتشار الانترنت في منتصف التسعينات، ويعود تاريخ التطبيقات الحكومية الى عقود قبل ذلك ، وان التطبيقات الحكومية التقليدية كان هدفها الاول رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة اما الحكومة الالكترونية فتركز على خدمة المواطن ، وتتسابق حكومات دول العالم في اقامة الحكومة الالكترونية ، اذ بدأت الكثير من دول العالم في تبني مفهوم الحكومة الالكترونية سواء في البلدان المتقدمة او النامية، وذلك من خلال عرض معلومات في غاية الاهمية على شبكات الانترنت كما اصبحت كثيراً من المعاملات الحكومية والتجارية تتم عبر شبكة الانترنت ومن ثم فقد اتاحت هذه الشبكة للحكومة ومواطنيها فرصاً للتواصل بعيداً عن الاجراءات الاعتيادية الروتينية.

بالمقابل إن قضية أمن وحماية المعلومات تعتبر من أهم قضايا العصر اذ أصبح نجاح أي مؤسسة يعتمد بشكل كبير علي ما تمتلكه من معلومات، لكن العديد من المعلومات والأنظمة والبنى التحتية المتصلة بالشبكات عرضة للخطر بين الحين والآخر، حيث تواجه بأنواع شتى من الخروقات للمعلومات، كما تتعرض لأنشطة إجرامية تعطل خدماتها وتدمر ممتلكاتها، وتختلف الهجمات من جهة لأخرى ومن مكان لآخر ومن زمن الي زمن مستخدمة أدوات وآليات اختراق متجددة ومتطورة طول الوقت، وهذا يؤكد علي أهمية الأمن السيبراني وذلك للحفاظ علي أمن وسلامة الوطن والمواطنين، اذ أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز العديد من التحديات والتهديدات التي لم يشهدها المجتمع الدولي من قبل، والتي تُعرف بالتهديدات العابرة للحدود التي لا تعترف لا بالحدود أو السيادة الوطنية أو فكرة الدولة القومية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تحولات في حقل الدراسات الأمنية والاستراتيجية وكذلك على مستوى الممارسة السياسية.

**أهمية البحث:** تتأتى أهمية البحث نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة في هذا العصر الذي سمي عصر المعلومات والاتصالات، أو عصر الثورة الرقمية، وما أحدثته هذه الثورة من توفر للمعلومات ومواكبة ومجارية التوجهات الحالية تحت مظلة العولمة إلى تنفيذ الأعمال بشكل ألي ( إلكتروني)، وكذلك للتعرف على مفاهيم الحكومة الالكترونية وأهميتها وكيفية تطبيقها، إضافة الى ذلك تتبع أهمية الدراسة من أهمية الأمن وضرورته لإستمرار الدول وبقائها، كونه ركن أساسي ومهم من اركان بقاء الدول، لا سيما ونحن ونعيش في ظل الفضاء السيبراني، والذي يعد تحدياً كبيراً يواجه الدول وتهديداً لامنها واستقرارها، لذلك اصبح من الضروري مواجهة هذا التحدي الخطير، فالامن العالمي اصبح في خطر اكثر من اي وقت مضى، خاصة بعد اتساع احتمالية اختراقه تزامناً مع تشابك مصالح العالم في ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي مما يجعل موضوع الامن السيبراني من أهم المواضيع التي تتطلع الدول الى تحقيقها.

**إشكالية البحث:** بعد التطور الكبير الذي حصل في عالمنا نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات وما نتج عنها من تشابك المصالح في ظل العولمة وتطبيق نظام الحكومة الالكترونية ، اصبح العالم امام تحدي كبير وصراع خطير لا يقل أهمية الصراعات العسكرية والاقتصادية، لا بل يمكن القول انها تفوق عليها احياناً، خاصة وانها تستخدم ادوات تختلف عن تلك الادوات المستخدمة في الحروب والنزاعات المسلحة، فتحدي الامن السيبراني اصبح اليوم من أخطر التحديات التي تشهدها الدول، بالمقابل فان اغلب الدول لاتعطي لهذا التحدي الاهتمام الكافي بما يمنع اختراق امنها القومي في ظل العالم الرقمي والفضاء السيبراني وتشابك المصالح، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ضرورة فهم ماهية الأمن السيبراني كمتغير جديد في المجتمع ، اذ تسمح طبيعة الإنترنت المفتوحة عبر شبكات التواصل الاجتماعي لكل مواطن بان يعبر عن أفكاره والاطلاع على مختلف المعلومات والانفتاح عبر جميع الثقافات المختلفة، وهنا يكمن أهمية الأمن السيبراني في حماية وصيانة المعلومات.

**فرضية البحث:** تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها ان الحكومة الالكترونية جاءت نتيجة التطورات الكبيرة التي حصلت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فهناك علاقة وثيقة بين ظهور الحكومة الالكترونية والتطور الحاصل في مجال الاتصالات والمعلومات، هذا من جهة، ومن جهة اخرى تنطلق فرضية الدراسة من وجود علاقة بين الحكومة الالكترونية والتحديات والمخاطر السيبرانية من خلال وجود احتمال تهديد وهشاشة داخل الفضاء الالكتروني وبالتالي تعطل عمليات البنية التحتية الحيوية للمعلومات، والعمليات الحكومية، ...الخ. وبشكل يؤثر على امن واستقرار الدولة، فقد تبنت الدراسة عدد من التساؤلات والتي نحاول الاجابة عنها في هذه الدراسة ومن هذه الاسئلة:

- ماهي الحكومة الالكترونية؟ وماهو مفهوم الامن السيبراني؟ وماهي مقومات الحكومة الالكترونية؟  
- ماهي انواع الهجمات السيبرانية التي تأثر على أمن الدول؟ وماهي العلاقة بين الحكومة الالكترونية والامن السيبراني؟ وغيرها من الاسئلة التي يمكن ان تثار حول الموضوع.  
**منهجية البحث:** من أجل الاجابة على التساؤلات التي تتبناها الدراسة تم الاعتماد على مناهج علمية عدة، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليل النظمي بشكل اساسي، للوقوف على أهمية الحكومة الالكترونية والامن السيبراني في حياة الدول، إضافة الى المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.  
**هيكلية البحث:** بناءً على أهمية وإشكالية وفرضية البحث ومن اجل الامام بالموضوع بشكل متكامل فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث رئيسة فضلاً عن مقدمة وخاتمة:

### المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية والأمن السيبراني

إن تحديد معاني الألفاظ والمصطلحات التي نستخدمها في أي بحث أو حوار أمر ضروري ومهم، لاستبعاد الكثير من عوامل الاختلاف ومسبباته الناجمة عادة من الفهم المتباين لها، وعن اختلاف مضامينها في أذهان المتحاورين، لذا لابد من التطرق الى مفهومي الحكومة الالكترونية والامن السيبراني بشيء من التفصيل.

#### المطلب الاول: مفهوم الحكومة الالكترونية:

اختلف الكتاب والباحثون حول إيجاد تعريف شامل للحكومة الالكترونية وبذلك فقد تعددت التعاريف التي تناولتها، والتعدد والاختلاف سمتان تميزان مسألة تعريف مختلف المصطلحات والمفاهيم ولا يكاد مفهوم الحكومة الالكترونية أن يخرج عن هذا النطاق فهو إن لم نقل يعتبر في حد ذاته مفهوماً حديثاً ومعاصراً، وقبل الشروع في إعطاء مفهوم للحكومة الإلكترونية يتعين علينا التعريف بعض الشيء بالحكومة التقليدية باعتبارها القاعدة الأساسية لنموذج الحكومة الإلكترونية، اذ تعرف الحكومة التقليدية: "على أنها الكيان التنظيمي الذي تشكلها الدول من أجل إدارة شؤون البلاد واتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بالمستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، واما تعريف الحكومة الإلكترونية فيمكن تعريفها على انها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين أسلوب أداء الخدمات الحكومية بهدف تقديمها للمواطن بطريقة سهلة عبر شبكة الانترنت مما يوفر الكثير من الجهد والمال لها فتتخفف بذلك تكلفة أداء الخدمة"، فالحكومة الالكترونية هي "وسيلة لتحسين الاداء الحكومي ليصبح اكثر كفاءة وفاعلية، والحكومة الالكترونية تؤدي الى زيادة الشفافية والفعالية في ادارة الدولة، وعلية فان اعتماد الحكومة الالكترونية يشكل عملية تغيير من شأنها ان تساعد على توسيع مجالات المواطنين ورجال الاعمال للمشاركة في الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتكنولوجيا وتوفر امكانية اشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في

مناقشة السياسات من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات، وصياغة السياسات بشكل متفهم اكثر للمواطنين واحتياجاتهم<sup>(1)</sup>.

أن انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ساهمت في تغيير النمط التقليدي للحكومة في توفير ووضع الخدمات المتعلقة أمام المواطنين، والحكومة الالكترونية تتمثل في استخدام تلك التكنولوجيا لمساندة فعالية الخدمات الحكومية وتعاملها مع المواطنين بطريقة أسهل وأحسن والوصول إلى أكبر قدر من المعلومات بإتاحتها عبر شبكات الانترنت وغيرها من وسائل الاتصالات للمواطنين<sup>(2)</sup>، إن الحكومة الالكترونية أو الإدارة الرقمية كلها ترجمات للمصطلح الانجليزي (GOUVERNEMENT E.) فعند تدقيقنا للمصطلح لمصطلح الحكومة الالكترونية وجدنا انه مشتق بمعناه الانكليزي (Gouvernement) الذي يعني حكومة الكترونية ويجوز أن هذا راجع لكون ترجمته تمت بشكل جامد وحرفي إلى اللغة العربية، دون مراعاة المعنى الحقيقي وما يراد به في اللغة الأصلية<sup>(3)</sup>، كما تعرف الحكومة الالكترونية بانها: "عملية تغيير وتحويل العلاقات من المؤسسات والمواطنين من خلال تكنولوجيا المعلومات، بهدف تقديم الافضل للمواطنين وتمكينهم من الوصول للمعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وتحجيم الفساد وتعظيم العائد وتخفيض النفقات<sup>(4)</sup>".

اذن يمكننا القول ان الحكومة الالكترونية تعني استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير وتحسين وتدبير الشؤون العامة، وانجاز الخدمات الحكومية الرسمية المقدمة للمواطنين بطريقة معلوماتية تعتمد على الانترنت وتقنياتها وذلك وفق ضمانات امنية معينة تحمي المستفيد الجهة صاحبة الخدمة، فالحكومة الالكترونية لا تقتصر على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات للمواطنين، انما هي فكر متطور يعيد صياغة المؤسسات بشكل جديد له ابعاده الادارية والاجتماعية والسياسية، كما انها لا تقتصر على تقديم خدمات الكترونية للمستفيدين وانما تمثل اساليب الكترونية لإنجاز كافة الاعمال التي تتم داخل وخارج المؤسسات وان الديمقراطية هي احد الاهداف الرئيسية للحكومة الالكترونية وهي العمل على مشاركة المستفيدين من خلال مشاركتهم عبر تلك الاليات، كما ان الحكومة تمثل عقداً جديداً بين المؤسسات والمستفيدين حيث يتحول المستفيد من متلق للخدمة الى مشارك في صنع القرار.

### المطلب الثاني: الامن السيبراني

ظهر مفهوم الامن السيبراني بعد الحرب الباردة استجابة للمزيد من الابتكارات التكنولوجية- والظروف الجيوسياسية المتغيرة، اذ تم استخدامه لأول مرة من قبل علماء الكمبيوتر في اوائل التسعينات للتأكيد على سلسلة من حالات عدم الامان المرتبطة بأجهزة الكمبيوتر لكنه تجاوز مفهومه التقني لأمن الكمبيوتر عندما حث المؤيدين على ان

التحديات الناشئة عن التقنيات الرقمية يمكن ان يكون لها اثار اجتماعية مدمرة، لذا تعد قضية العالم الافتراضي والامن السيبراني من اهم القضايا التي باتت تشغل العالم اليوم، فقد اضحى العالم الافتراضي موازي للعالم الحقيقي، وقد انتقلت كثير من الحروب والصراعات بين الدول من ميادين القتال الكلاسيكية الى العالم الرقمي والافتراضي، ويمكن تعريفه بأنه: "مجموع الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأجهزة الأمنية أو الأخرى غيرها ذات العلاقة، للمحافظة على سرية المعلومات الإلكترونية، ومنع الاختراقات الفيروسية من أجل ضمان وصول المعلومات الحاسوبية إلى الجهات المختصة في الوقت المناسب، وضمان عدم وقوعها في أيدي الأعداء أو الأصدقاء على حد سواء خصوصاً بعد الثورة الهائلة في عالم الاتصالات والتداولات الإلكترونية، حيث شكل هذا النوع من الأمن هاجساً استراتيجياً للقوى العالمية والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، إذ تدور في وقتنا الحالي حرب إلكترونية بين هذه القوى من أجل اختراق المعلومات والتأثير على أسعار البورصة والعملات وغيرها من المنشآت (5) .

اذ أصبح الأمن السيبراني في عالمنا المعاصر أكثر من كونه مسألة مرتبطة بأمن المعلومات والتقنيات وشبكات الحاسوب وغيرها، بحكم علاقته المباشرة بالمجال السياسية والاقتصادي والامني والاجتماعي والثقافي وغيرها من المجالات، اذ تعتمد اغلب المؤسسات - ان لم نقل جميعها- في اي دولة من الدول على تقنيات المعلومات في انجاز مهامها اليومية التي تعتمد بدورها على أنظمة المعلومات وهذا يعني انها تعتمد على الامن السيبراني (6) .

وقد شاع مصطلح الأمن السيبراني في السنوات الأخيرة على نطاق واسع، وأخذ يحظى بشعبية متزايدة لاسيما بعدما استخدمه الرئيس الامريكي (باراك أوباما) في خطابه عام 2009 في الذي دعا فيو الشعب الامريكي إلى الاهتمام بالأمن السيبراني لتعزيز أمننا القومي (7) ، كما عد التهديد القادم من الفضاء السيبراني من اكبر التحديات الامنية والاقتصادية التي تواجه الولايات المتحدة الامريكية، لذلك جعلوا في مقدمة اهتماماتهم، وعين لهذا الغرض مسؤول عن الأمن السيبراني ويكون عضواً في مجلس الأمن القومي الامريكي وان يكون على اتصال دائم به والتنسيق معه، ومن جانبه عد (جوف مايكل ماکونيل ) رئيس الاستخبارات الامريكية (2007-2009) ان الانترنت رفع بشكل غت مسبق التحديات التي يتعرض لها النظام والامن القومي الامريكي التي يمكن ان تشمل مجالات سياسية وحيوية (8) .



## المبحث الثاني: الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها

أصبحت الحكومة الإلكترونية جزءاً هاماً من واقع الأنشطة الإدارية المعاصرة، وليس شكلاً للحياة نسعى إليه بقدر ما هي حاجة ماسة لمجتمعاتنا وخاصة بعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك تطور نظم حماية تلك المعلومات والاتصالات على شبكة المعلومات الدولية، وامتد تأثيرها ليعطي كل مجالات الحياة العصرية مما يوفر فرصاً كبيرة على المستوى العام، إذ لم يعد أمام أي دولة تريد أن تواكب العصر ولا تتخلف عن الركب خيار سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، والدولة التي تفكر في تجاهل الإنترنت في مجال الاتصالات تشبه تلك التي تفكر في رفض الطيران كوسيلة للمواصلات، وهو أمر لم يعد ممكناً أو متصوراً، لقد جعلت وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة العالم بدوله المختلفة يشبه الدولة أو المدينة الواحدة في تقارب أجزائه حكماً وإن تباعدت مكاناً، ودخلت الدول في سباق مع بعضها ومع الزمن لتحقيق غاياتها، وفرض سياساتها، والانتصار على غيرها، وباتت الدولة التي تتخلف عن ركب التقدم التقني عاجزة عن مواصلة الحياة الكريمة في ظل مجتمع مادي لم يعد يعترف بالضعفاء، لذا لا بد من توفر مجموعة من العناصر أو المستلزمات لتحقيق الحكومة الإلكترونية.

## المطلب الاول: مستلزمات نجاح الحكومة الالكترونية:

هناك مستلزمات عديدة يجب توفرها لنجاح الحكومة الإلكترونية وهذه المستلزمات هي:

اولاً: العنصر البشري: يعد العنصر البشري هو العنصر المرسل للمعلومات والمستقبل لها ورأس المال الحقيقي للحكومة الإلكترونية والمتمثل في الخبراء والمتخصصين وصناع المعرفة والذين يمثلون البيئة الإنسانية والوظيفية لمنظومة للحكومة الإلكترونية، وعليه يجب أن يكون العنصر البشري مؤهل ومدرب فنياً من خلال الدورات التدريبية الحديثة في مجاله، حتى يصبح قادراً على استخدام هذه التكنولوجيا الحديثة والتعامل معها واستغلال إمكانياته في تسيير الحكومة الإلكترونية، وكذلك يكون حافزاً للابتكار والبحث عن المعلومات من خلال ما هو متاح والقدرة على التعامل مع المستفيدين والتواصل معهم وتلبية رغباتهم واستفساراتهم<sup>(9)</sup>.

ان نجاح الحكومة الإلكترونية يحتاج إلى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على العمل في هذا المجال، وهذا يقتضي من الإدارات المختلفة إدخال التغيير والتطوير على العنصر البشري العامل بها حتى يتمكن من إدارة المشروع بشكل فعال، ويلاحظ أن نظام الحكومة الإلكترونية وما ينطوي عليه من تقنية المعلومات الجديدة كثيراً ما يرهب أولئك الذين لا علم لهم به ولم يألفوه، وغالباً ما يحاول الموظفون التقليديون مقاومة ما يجهلون بدلاً من محاولة تعلمه والتجاوب معه، ولا شك في أهمية دور القيادة كعنصر أساسي يتولى المبادرة لتحويل الحكومة

التقليدية إلى حكومة إلكترونية تتمكن من تغيير نمط تقديم الخدمات المرفقية إلى المواطنين، وليس من اللازم أن تكون هذه القيادة هي القيادة الرسمية المضطلة بدور الرئاسة السياسية أو الإدارية في الدولة، وإنما المهم أن تتمكن هذه القيادة من إقناع الآخرين وجعلهم يشتركون معها في السعي إلى تحقيق نظام الحكومة الإلكترونية الجديد (10)

ثانياً: ضرورة وجود الحاسب الآلي: لكي يقوم موظفو الحكومة الإلكترونية من ممارسة مهامهم المنوطة بهم في نطاق الحكومة الإلكترونية وطلب الخدمة واستخدامها لابد من وجود شبكة إلكترونية ترتبط بها تلك الحواسيب، وترتبط تلك الحواسيب بشبكات داخلية تمكنها من الاتصال ببعضها البعض، فنجاح الحكومة الإلكترونية يعتمد على عدة عناصر أهمها تكنولوجيا المعلومات الإدارية وفي مقدمتها تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات لأنه لا يمكن أن تكون هناك حكومة إلكترونية حقيقية بدون تلك التكنولوجيا التي يتم عن طريقها تقديم المعلومات والبيانات اللازمة بشكل يؤثر على الأعمال الإدارية من حيث زيادة فعاليتها، وتوفير الوقت والجهد المبذول لإنجازها بالشكل الصحيح، الدقة والسرعة في إنجاز الأعمال على الوجه المطلوب، تقليل التكلفة، تبسيط الإجراءات، وزيادة الإنتاجية الإدارية(11).

ثالثاً: تطوير المؤسسات الحكومية: حيث يتطلب نجاح تطبيق استراتيجية الحكومة الإلكترونية اجراء التغييرات التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية وان اساليب الادارة التقليدية لا تتناسب مع تطبيقات الحكومة الإلكترونية التي تتطلب المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، حيث تتطلب تغير الهياكل بالتحول الى الهياكل الشبكية، مما يقلل التوجه نحو الاختصاص وتقسيم العمل، في المقابل يزيد التوجه نحو دمج الوظائف وتقليل المستويات الادارية، وتقلل المستويات الرقابية (12)، كما يحتاج تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية إلى أجهزة علمية متطورة ومكلفة، وقد كثرت وتتنوع - في السنوات الأخيرة - الأدوات والمنتجات الخاصة بأنظمة تقنية المعلومات والاتصالات المسموعة والمرئية التي يلزم أو يحسن توافرها لإمكان تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بنجاح (13).

رابعاً: التشريعات: لإنجاح الحكومة الإلكترونية فان الأمر يتطلب الاعتراف بعمليات الحكومة الإلكترونية تشريعياً، وتحديد متطلبات تطبيقها، والسماح بأطر التعاون بين المؤسسات، والتركيز على الخصوصية والأمن المعلوماتي، وتتطلب عمليات التطبيق لمبادرة الحكومة الإلكترونية التعامل مع مجموعة من القضايا القانونية والتشريعية، وذلك كي لا تعرقل القوانين المصممة للتعامل مع بيئة ورقية التعامل مع الخدمات الإلكترونية، لهذا فمن الضروري أن يتم تحديث القوانين الحالية أو وضع قوانين جديدة تسمح بالتعامل مع الوثائق والتعاملات الإلكترونية، ويمكن تصنيف التشريعات السيبرانية تبعاً لموضوعاتها أربعة أنواع: النوع الاول يتضمن القوانين الهادفة إلى حماية

المستخدم، مثل حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وحماية حقوق المستهلك؛ والنوع الثاني يتعلق بالقانون الجزائي وهو خاص بمعالجة الجرائم والاستخدام السيئ للفضاء السيبراني، والنوع الثالث مرتبط بحماية الملكية الفكرية للمنتجات والبرامج والمعلومات المنشورة على الانترنت بما يتلائم مع أوضاع دول المنطقة وتحفيز الابداع فيها، والنوع الرابع يهدف إلى تنظيم النشاطات الادارية والتجارية على الفضاء السيبراني، وقد أصدرت الإسكوا عام 2009 نموذجاً، حدد المواضيع الهامة لكل قانون من قوانين الفضاء السيبراني، لمساعدة البلدان في وضع تشريعاتها السيبرانية وفي تقييم قوانينها القائمة وتحديد مواضع النقص فيها، وقد طبقت الاسكوا هذا النموذج على عدد من بلدان المنطقة، وأصدرت جداول للبلدان الاعضاء تبين القوانين الصادرة في كل منها استناداً الى هذا النموذج، ويتضمن النموذج محاور تشريعية عديدة منها: حماية البيانات الشخصية، حرية وسرية المعلومات في الاتصالات الالكترونية، حقوق الملكية الفكرية والصناعية، التجارة الالكترونية، المعاملات الالكترونية، الجرائم السيبرانية، إضافة إلى النقاط السابقة، هناك مواضيع أخرى يجب تغطيتها لضمان أن القوانين المعمول بها تدعم الحكومة الالكترونية ولا تعرقلها، وبوجه عام يجب أن يتم وضع التشريعات الاضافية التالية لتتمكن الحكومة الالكترونية من النجاح: قوانين/تعليمات متعلقة بالتغيير في سيرورة إجراءات العمل (Business Processes) وفي نظم المعلومات، قوانين/تعليمات متعلقة بالبنيان التقن (architecture IT) للحكومة الالكترونية، وإنشاء مركز بيانات حكومي متكامل<sup>(14)</sup>.

### المطلب الثاني: عقبات تحقيق الحكومة الالكترونية:

يمكن القول إن السعي الى تطبيق الحكومة الالكترونية ليس بالامر السهل، لان تطبيق هكذا مشروع لابد ان تعترضه العديد من التحديات والعقبات، التي يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار من أجل تذليلها وحلها، اذ تتمثل هذه العقبات بمايلي:

اولاً: العقبات المادية: إن البدء بتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية يتطلب إجراء تغييرات جذرية في آليات العمل الأمر الذي يتطلب دعم مالي لا محدود لضمان تنفيذ إجراءات التغيير على الوجه الأكمل، اذ أن المعوقات المادية تتمثل في الحاجة الكبيرة إلى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات لمستويات الدولة المختلفة، إن التطور المستمر لهذه التقنية يجعل من الصعوبة اللاحق بهذه التطورات حيث أن هذه التقنية متشابكة ومتكاملة مما يجعل من المستحيل التدرج في توفيرها بل يجب أن تتوفر جميعها في وقت واحد خاصة على صعيد المنظمة الواحدة، فالمعوقات المادية تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث أن الانتقال من الحكومة التقليدية التي تعتمد على العمل بشكله النمطي إلى الحكومة الإلكترونية التي تعتمد على العمل في البيئة الظاهرية

يتطلب دعم مالي كبير لإجراء التغييرات المطلوبة للعمل متضمناً توفير أجهزة حاسوب متطورة وشبكة اتصالات تربط كافة المرافق الحكومية ببعضها البعض، إضافة للبرامج اللازمة لتشغيل مرافق الحكومة الإلكترونية المختلفة، كذلك التمويل اللازم لتدريب وتأهيل الكادر البشري المناط به مهام تشغيل وإدارة مرافق الحكومة الإلكترونية، ويعتمد حجم التمويل المطلوب لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية على الرؤية والإستراتيجية الموضوعية لتنفيذ المشروع، فبعض الدول تتبنى تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بشكل مرحلي بطيء، والبعض الآخر يعمل على تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية بشكل كامل الأمر الذي يتطلب حجم تمويل أكبر للمشروع<sup>(15)</sup>.

ثانياً: العقبات الادارية: تنتج المعوقات الإدارية في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، عن النقص في الوعي بمفهومها وأهميتها عند القيادات الإدارية والموظفين إضافة إلى خوفهم من فقدان مراكزهم ووظائفهم عند تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، وأن المشاكل والأسباب التي أدت إلى النتائج السلبية في الإدارة هي على النحو التالي:

1. طبيعة النظام السياسي: إذ أن معظم المشاكل التي تعاني منها الإدارة هي ناتجة عن طبيعة النظام السياسي وهو أهم عنصر في تردي وضع الإدارة.
2. عدم كفاءة الموظفين: وهو عنصر يتصل بالسبب السابق كما تم شرحه إذ أن الكثير من الموظفين هم مما لا يستطيعون حتى الكتابة أو على الأقل بشكل جيد وهم من غير المتخصصين ولا يخضعون حتى بعد توظيفهم لدورات تخصصية ويتم اختيارهم بناءً على مقياس حزبي وطائفي وكل هذا يؤدي إلى اعتماد التنفيذ الاعتباطي للمعاملات وعدم التقيد بالقوانين وازدراء المواطنين.
3. البيروقراطية الشديدة: في الحقيقة إن المفهوم السائد للبيروقراطية هو الالتزام الشديد والمتحجر بنص القانون لدرجة تؤدي إلى عرقلة المعاملات وبالتالي القضاء على الهدف الذي من أجله وضع القانون وهو تسهيل معاملات الناس.
4. انعدام المساءلة: عدم فاعلية نظام الرقابة والمساءلة في المجال الإداري بالرغم من كثرة عدد الهيئات الرقابية والتأديبية داخل السلطة التنفيذية، لم يتم التوصل حتى الآن إلى ضبط المخالفات والحد من سوء الإدارة.
5. تدني مستوى الدخل: يؤثر هذا كثيرًا على الموظف حتى صاحب الأخلاقيات والملتزم بالقانون ويدفعه إلى قبول الرشاوى والمال مقابل تيسير المعاملات وتسهيلها ويعد عاملاً لا يستهان به في وصول الإدارة إلى أسوأ المستويات.
6. المركزية الإدارية الشديدة: تشكو هيكلية الإدارة العامة من مركزية شديدة وعدم ترابط فعال بين إدارتها على المستوى المركزي والإدارات المحلية<sup>(16)</sup> وهناك معوقات ادارية يمكن التطرق إليها بشكل مختصر ومنها:

أولاً: غموض المفهوم: ما زال الكثير من القيادات الإدارية تجهل موضوع الحكومة الإلكترونية وبعضهم لا يعرف حتى المصطلح لذلك فإن الأمر يحتاج إلى توضيح المفهوم وتوفير الأرضية الفكرية له في المنظمات ومن خلال نشر المفهوم فستكون لكل منظمة وجهة نظرها الخاصة بهذا المشروع مما ينتج عنه وجود رؤية خاصة بها، ونظراً لتعدد الرؤى المختلفة للمنظمات واختلاف وجهات نظرها تأتي مرحلة أخرى هي مرحلة توحيد الرؤى المختلفة للمنظمات، ويستند على هذه الرؤية بلورة إستراتيجيات وسياسات ثم أهداف وغايات.

ثانياً: مقاومة التغيير: إن إقامة مثل هذا المشروع يحمل في طياته الكثير من التغييرات على صعيد المنظمات والشعب وإعادة توزيع المهام والصلاحيات مما يستلزم تغيير في القيادات الإدارية والمراكز الوظيفية والملاكات والاختصاصات الجديدة الذي يحتاجها، لذلك يتضح انه ستكون هناك مقاومة للتغيير الذي سيطل جميع أركان التنظيم، ويمكن التغلب عليها بصورة متدرجة من خلال التغيير التدريجي للنسيج الثقافي للمنظمة وإدخال التغييرات الجزئية شيئاً فشيئاً دون أن يؤدي إلى الإضرار بشكل كبير بمصالح العاملين، كذلك العمل على إعادة تأهيلهم للإيفاء بمتطلبات الحكومة الإلكترونية<sup>(17)</sup>.

ثالثاً: العقوبات القانونية: قد تواجه تطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات التي تقدمها معوقات قانونية أو قد تتعارض مع السياسات العامة القائمة، لذلك يجب تحديث القوانين والتشريعات لإضافة الشرعية والقبول للوثائق والمعاملات الإلكترونية، من خلال مراعاة آراء المسؤولين في المصالح والدوائر الحكومية والتشاور معهم لتقييم مدي الأضرار التي قد تلحق بمشروعات الحكومة الإلكترونية في حالة عدم إصلاح أو تعديل النظام القانوني المستخدم، كما يجب منح الصفة والحجية القانونية لكل ما تنشره الحكومة الإلكترونية من معلومات علي الخط، وتوضيح القوانين والتشريعات والتوجيهات وتوحيدها بما يتلاءم مع بيئة العمل الحكومي، وإصلاح العمليات والإجراءات الإدارية من خلال تبسيط الإجراءات وتدفق مهام العمل<sup>(18)</sup>.

رابعاً: العقوبات الامنية: أن الأمن المعلوماتي يعتبر من أهم المعوقات الذي يجابه تطبيق الحكومة الإلكترونية اذ أن هناك مجموعة من الأساليب لاختراق المنظومة المعلوماتية وما يترتب عليه من فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم، إن أهم مظاهر الأمن المعلوماتي سرية المعلومات وسلامتها وضمان بقاءها وعدم حذفها أو تدميرها، ومن جوانب الأمن المعلوماتي:

أ. الجانب الأمني التقني: ويتعلق بالأنظمة التقنية والشبكة والأجهزة والبرامج المستفاد منها.

ب. الجانب الإنساني: ويتعلق بتصرفات الإنسان المستفيد والمستخدم.

ج. الجانب البيئي: ويقصد به البيئة الطبيعية المحيطة بالتقنيات المستخدمة ومن أمثلة هذه التهديدات في هذا المجال: التهديدات المالية والاختراقات والجريمة المنظمة والمواقع المعادية والقرصنة والاستغلال المعلوماتي.

ويمكن القول هذا الجانب يمثل عائقاً كبيراً كفيلاً بالإطاحة بمشروع الحكومة الإلكترونية فمن أهم الأسس التي يقوم عليها مشروع الحكومة الإلكترونية الاستمرارية والسرية والأمان، فماذا سيحدث لو حدث أي خلل بالجانب الأمني، الأثر المباشر هو انعدام السرية والأمان، وماذا لو تم اختراق موقع من مواقع الحكومة الإلكترونية بشكل كلي أو جزئي بهدف التخريب الأمر الذي سيؤدي إلى توقف الموقع عن تقديم الخدمات للمواطنين وبالتالي إجهاض أهم أهداف إنشاء مشروع الحكومة الإلكترونية المتمثل في تقديم الخدمة على مدار الساعة. لذلك يجب على القائمين على إدارة المشروع مواكبة التطور وخاصة في مجال البرامج المتعلقة بمكافحة الفيروسات والهكرز وبرامج منع التسلل والاختراق الأمر الذي سيؤدي بالتأكيد للحصول على نتائج أفضل.

### المبحث الثالث: الحكومة الإلكترونية والهجمات السيبرانية.

فرضت ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا العديد من التهديدات والتحديات في المجالات المختلفة لأنها شملت كافة مجالات الحياة المختلفة، فعلى الرغم من ان هذا التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات له العديد من المنافع الا انه في نفس الوقت له العديد من الاضرار نتيجة الاستخدام السيئ لهذه التكنولوجيا، اذ اصبح من يمتلك التكنولوجيا يمتلك القوة والسيطرة، فظهرت البنوك والحكومات الالكترونية وانتشرت التجارة الالكترونية والتعلم الالكتروني ومختلف الوسائط الالكترونية، فالتطور السريع مجال تقنية المعلومات والاتصالات وشبكة الإنترنت في العالم كله إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم جاءت عن طريق الاستغلال السيئ للتكنولوجيا، مما ترتب معه ظهور جرائم جديدة وهي الجرائم المتعلقة بالحاسب الآلي والإنترنت، والتي تتم عن طريق هجمات واختراقات وتسلل داخل النظم المعلوماتية بغرض إما تدمير تلك النظم أو الحصول على معلومات سرية سواء عسكرية أو اقتصادية، الأمر الذي ينبه إلى وجود مخاطر على الصعيد الدولي والوطني إذا لم يتم تدارك هذه الظاهرة التي سوف ينشأ عنها، إذا ما تركت، خسائر هائلة على المستوى العسكري والاقتصادي والاجتماعي لجميع دول العالم، مما يستوجب معه والحال كذلك إيجاد سبل للتصدي لهذه الظاهرة.

المطلب الاول: الهجمات السيبرانية وانواعها. يمكن تعريف الهجمات السيبرانية بأنها " هجوم عبر الإنترنت يقوم على التسلل إلى مواقع إلكترونية" فالهجوم السيبراني هو " غير المرخص بالدخول إليها، بهدف تعطيل أو إتاف البيانات المتوفرة فيها أو الاستحواذ عليها، وهي عبارة عن سلسلة هجمات إلكترونية تقوم بها دولة ضد دولة أخرى"<sup>(19)</sup>، واصبحت الهجمات السيبرانية معقدة وخطيرة ولها انواع متعددة وهي على نحو متزايد، وعندما وصلت

اهدافها لمحاولة تدمير البنية التحتية لدول باكملها، اصبح تطويرها في مقدمة اهداف الدول، فهي تعد قدرة ثانية لانتقل اهمية عن القدرة العسكرية وحتى النووية، اذ ان القدرة السيبرانية يمكنها اختراق المنشآت والقاذفات النووية والقواعد العسكرية وتعطيلها او التحكم بها (20). وللهجمات السيبرانية التي تواجهها الدول والأفراد انواع عديدة منها:

أولاً: هجمات الحرمان من الخدمة: حيث يتم إطلاق حزمة كبيرة من الطلبات والمهمات على خوادم الضحية بصورة تفوق قدرة الخادم أو الجهاز على معالجتها والاستجابة لها، مما يؤدي إلى توقفه بصورة جزئية أو كلية أو إبطاء عمله، وهذا ما يسبب ضرراً للمستخدم النهائي، وهي تستعمل كثيراً ضد مواقع الانترنت أو البنوك أو المؤسسات من أجل التأثير عليها أو لدفع فدية مالية (21).

ثانياً: الهجمات السرية: وتعد أحد أنواع التجسس التقليدي باستخدام وسائل التكنولوجيا الفائقة، ولعل معظم الهجمات السيبرانية المتطورة التي أطلقت من قبل الدول القومية أوالجماعات الإجرامية تقع ضمن هذه الفئة ولكن لا يمكن تصور الرد بهجوم ساحق أو مدمر على التجسس السيبراني، مهما بلغت تداعياته على الأمن القومي ودون التهديد برد واسع النطاق، ستهوى الركيزة الأساسية للردع، وسيفشل في منع الهجمات السيبرانية(22).

ثالثاً: إتلاف المعلومات أو تعديلها: ويقصد به الوصول إلى معلومات الضحية عبر شبكة الانترنت أو الشبكات الخاصة، والقيام بعملية تعديل البيانات الهامة دون أن يكتشف الضحية ذلك، فالبيانات تبقى موجودة لكنها مضللة قد تؤدي إلى نتائج كارثية خاصة إذا كانت خطط عسكرية أو مواعيد أو خرائط سرية(23).

رابعاً: الهجمات الالكترونية الفعالة (Active) يركز المخترقون الى ايجاد الثغرات الامنية (Security) (Vulnerabilities)، او الابواب الخلفية (Back doors) لهذه الانظمة فعندها تنصب او تزرع البرامج الخبيثة، ويتم التحكم عن بعد عن طريق ارسال الاوامر، لغرض سرقة البيانات او تعطيل الحاسبات ومن هذه الهجمات:

أ. التنصت: وهو القيام بالاستماع خلسة الى محادثات خاصة بين اثنين أو اكثر من مستخدموا الشبكة، ويتم ذلك من خلال استخدام برامج معدة لذلك.

ب. الانتحال: وهو القيام بالتكر ككيان ساري المفعول من خلال تزوير البيانات من اجل الوصول الى المعلومات التي يكون الشخص المنتحل غير مصرح له بالحصول عليها.

ج. التلاعب: من خلال التلاعب يجري التعديل الضار للمنتجات.

د. تجاوز الصلاحيات: في هذه الحالة يسعى المهاجم الذي يمتلك مستوى معين من النفاذ والوصول المقيد للنظام الى تجاوز المستوى المتاح له من دون ترخيص.

هـ. التصيد الاحتيالي: وهو محاولة الحصول على معلومات حساسة مثل اسماء المستخدمين وكلمات المرور وتفاصيل بطاقة الائتمان مباشرة من المستخدمين.

و. الاحتيال المصرفي: وهو شكل من أشكال الهجمات السيبرانية المتطورة التي تستهدف نقاط التواصل بين البنوك العالمية، وذلك من خلال استهداف التحويلات المصرفية العالمية التي تتدفق عبرها مليارات الدولارات يومياً، ومن ثم تحويل الاموال الى حسابات المجرمين<sup>(24)</sup>.

اذن يمكن القول ان الهجمات السيبرانية تعد من بين التحديات الأكثر خطورة في القرن الحادي والعشرين، فالتهديدات السائدة والمحتملة في مجال الأمن السيبراني تتبع من مصادر عديدة، فتأخذ شكل أنشطة تخريبية تستهدف الأفراد والشركات والبنى التحتية الوطنية للدول وتتسبب آثار هذه التهديدات في مخاطر كبيرة للدول، إضافة الى سهولة محو الدليل او تدميره، اذ يجد الأمن السيبراني صعوبة غالباً بسبب سهولة محو الجاني الدليل أو تدميره في فترة زمنية وجيزة، بالإضافة إلى سهولة تنصله من هذا العمل الإجرامي، فمن أهم التحديات التي تواجه الأمن السيبراني وتعمق عملية الإثبات في مجال الجرائم السيبرانية الحديثة التستر والخفاء في أغلب حالات هذه الجرائم، لدرجة أن المجني عليه قد لا يعلم بوجود جريمة سيبرانية وقعت عليه، فضلاً عن قدرة الجاني في حجب السلوك المكون لجريمته، وطمس معالمها عن طريق التلاعب غير المرئي في النبضات أو الذبذبات الإلكترونية<sup>(25)</sup>.

وتتنوع الجهات التي تقف وراء ظاهرة تنامي الهجمات السيبرانية على الصعيد العالمي في الآونة الأخيرة، وتشمل ما يلي<sup>(26)</sup> :

1. الدول التي تمتلك قدرات تقنية وتكنولوجية متطورة تتيح لها توظيفها في القيام بهجمات سيبرانية في مواجهة خصومها سواء لأغراض عسكرية (تدمير منشآت - وقف مشروعات) أو تجسسية كالحصول على معلومات أو إحداث تدمير في البنية التحتية الأساسية، كشبكات الكهرباء والمياه والمواصلات والاتصالات .
2. عصابات الجريمة المنظمة، والتي غالباً ما تلجأ إلى الهجمات السيبرانية للحصول على فدية مالية، وتلجأ في ذلك إلى اختراق أنظمة المعلومات التي تدير الخدمات الأساسية في بعض الدول، لمساومتها للحصول على مبالغ مالية .
3. القراصنة من الأشخاص العاديين والذين يمتلكون مهارات تقنية فائقة، يتم توظيفها في الحصول على مبالغ مالية أو في اختراق الأمن المعلوماتي للدول، والحصول على معلومات حساسة عن قضايا السياسة الخارجية للدول،



على النحو الذي جسده (ظاهرة ويكليكس)، حينما حيث استطاع الصحفي الاسترالي جوليان أسانج أن يكشف العديد من أسرار السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقات الولايات المتحدة مع العديد من القوى الكبرى.

اذن يمكن القول ان الهجمات السيبرانية هي حرب تتخذ من الفضاء السيبراني ساحة وميدان لتفاعلاتها وقضاياها ومصالحها، وتستمد هذه القضايا والمصالح من الفضاء التقليدي، وعلى هذا الاساس ومنذ انتشار الانترنت، اصبح هاجساً للدول الكبرى، وهذا يعزى لارتباطه بمستقبل الاستقرار العالمي، إذ صار له رده فعل خطيرة على النظام العالمي، لذلك يشهد العالم تسابق في فهم التحركات الاساسية للنظام الالكتروني والآثار المترتبة منه<sup>(27)</sup>، لذلك بدأت بعض الدول المتطورة كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين وإيران وغيرها من الدول المتقدمة تكنولوجياً بتشكيل خلايا غير معلنة ضمن تشكيلاتها العسكرية والأمنية مهمتها القيام بهجوم أو صد هجوم للالكتروني على بنيتها التحتية، وموازة أي حرب حقيقية قد تقع عبر توظيف المعلومات والاتصالات في تدمير البنية الاقتصادية للدولة أو سرقة معلومات مخبرانية<sup>(28)</sup>. وهناك امثلة كثيرة للهجمات السيبرانية منها :

هجمات حلف الناتو الالكترونية على يوغسلافيا واستهدفت تعطيل شبكات الاتصالات عام 1999، كذلك الحرب الإلكترونية بين حزب الله وإسرائيل عام 2006، كذلك التوتر بين استونيا وروسيا بسبب الهجمات السيبرانية عام 2007، كذلك الازمة الإلكترونية بين روسيا وجورجيا عام 2008، وهجمات إسرائيل ( فيروس ستاكسنت) بالتعاون مع أمريكا ضد المنشآت النووية الإيرانية، والهجمات الإلكترونية بين حماس وإسرائيل بين عامي 2008-2012، وهجمات فايروس ( شمعون) على المملكة العربية السعودية وتحديداً ( مهاجمة أجهزة الكمبيوتر لشركة ارامكو وبعض الجهات الحكومية ومنشآت حيوية بين عامي 2012-2017، هجمات فيروس ( دوكو) على شبكة فنادق استضافة محادثات تتعلق بالملف النووي الإيراني بين عامي 2014-2015، واتهام روسيا بالقرصنة الإلكترونية في الانتخابات الامريكية لدعم المرشح الجمهوري دونالد ترامب عام 2016، كذلك الاختراقات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وروسيا منذ عام 2007 لغاية الان (2022)، والاختراقات المتبادلة بين طهران وواشنطن عام 2010، واتهام روسيا بشن هجمات إلكترونية على النرويج والتشيك وبريطانيا عام 2016، وهجوم فايروس ( wannacrypt 2.0 ) ( wannacrypt ) والذي أدى الى تضرر 230 الف جهاز الكتروني في 99 دولة عام 2017، كذلك الاختراق الذي اصاب شركة ( SONY ) الامريكية عام 2014، وكان الهدف من ذلك منع إطلاق فيلم (The Interview) من إنتاج الشركة، وهو فيلم كوميدي يدور حول مؤامرة لاغتيال الزعيم الكوري الشمالي ( كيم جونج أون) اذ اتهمت بذلك كوريا الشمالية، كذلك الاتهام الموجه الى الصين، اذ تم توجيه اتهام للصين بقيامها بهجوم للالكتروني على مؤسسات الدول الاقتصادية، خاصة الامريكية وسرقة الاسرار التجارية وتوظيفها لصالح صناعاتها الخاصة، مما احدث نوع من الحساسية الدولية<sup>(29)</sup>.

وفي الوقت الحاضر اعلنت شركة مايكروسوفت إن روسيا وجهت هجمات سيبرانية مدمرة ضد أوكرانيا قبل الحرب بساعات تهدف إلى مسح البيانات من شبكات الكمبيوتر التي تديرها الدولة، بينما أكد عدد من خبراء أمن المعلومات الألمان أن روسيا شنت أكثر من 100 هجوم سيبراني على مؤسسات أوكرانية مختلفة، لكننا في ضباب الحرب لا نستطيع أن نرى كل شيء، يؤكد خبير أمن المعلومات الألماني مايكل شولز أن هدف روسيا من هذه الهجمات كان التجسس والتضليل، وأنها لم تستهدف تدمير البنية التحتية، لكن خبيراً ألمانياً آخر يقول إن روسيا تعد لهجمات سيبرانية في الأشهر المقبلة، وإن استخدام الهجمات السيبرانية التي تستهدف مسح البيانات يحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية العسكرية الروسية (30).

وقدر تعلق الامر بجائحة كورونا (كوفيد 19) فقد ازدادت عدد الهجمات السيبرانية الواقعة من المخترقين حول موضوع كوفيد 19 أضعاف ما كانت عليه سابقاً في مختلف دول العالم، وقامت هذه الهجمات باستغلال حاجة المواطنين إلى متابعة أحدث الأخبار والمعلومات الخاصة بكيفية العلاج من الفيروس المنتشر، وبناءً على ذلك، كانت منظمة الصحة العالمية هي أبرز الضحايا من الهجمات السيبرانية ، فالمهاجمون كانوا يحاولون الوصول إلى حسابات موظفي المنظمة بغية الحصول على بيانات ومعلومات حول لقاحات فيروس كورونا، وقد أوضحت الهيئة الوطنية بالمملكة العربية السعودية أنه خلال اقل من شهر تم إنشاء أكثر من 315000 موقع متعلق بـ ( كوفيد 19 )، من بينها 9 من أصل 10 روابط خبيثة أو مرتبطة بعمليات الاحتيال أو الخداع (31).

من خلال ما تقدم يتضح لنا ان الفضاء السيبراني اصبح ساحة لتصفية الحسابات وللصراع الالكتروني، يعكس النزاعات التي تخوضها الدول او الجماعات على خلفيات ايدلوجيا او دينية او سياسية او اقتصادية او عرقية، ويتميز هذا الصراع بأنه يتمدد داخل شبكات الاتصال والانترنت متجاوزاً بذلك حدود الدولة وسيادتها، مما يخلق آثار وتداعيات تؤثر بشكل مباشرة على الدول مما يخلق حالة من عدم الاستقرار والثقة بين الدول.

### المطلب الثاني: عوامل تعزيز الامن السيبراني.

تعد الجرائم والهجمات السيبرانية من أخطر الظواهر الإجرامية المستحدثة في دول العالم، اذ شهد العالم في الفترة الاخيرة تطور كبير ومتسارع في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، وعلى الرغم من الجانب الايجابي لهذا التطور، ولكن بالمقابل ظهرت العديد من الاخطار والتهديدات والجرائم والهجمات السيبرانية التي رافقت هذا التطور، لذا أصبح تأمين الفضاء السيبراني جزءاً من استراتيجيات الأمن القومي للعديد من الدول، إذ دفعت التهديدات المتزايدة لأمن هذا الفضاء للعمل على بذل الجهود الجماعي، مثل إنشاء هيئات لمواجهة الطوارئ المعلوماتية أو استحداث قوانين مكافحة الجريمة الإلكترونية، وقد قامت بعض الدول بإنشاء قيادة عسكرية لحماية

الفضاء السيبراني واستحداث وحدات للحرب الإلكترونية داخل الجيوش العسكرية والمشاركة في مناورات إلكترونية لتحسين القدرات الدفاعية أمام الهجمات السيبرانية، ومن ناحية أخرى أطلقت منظمات حكومية وغير حكومية العديد من المبادرات، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي أطلق مبادرة للأمن السيبراني (الإلكتروني)، ومبادرة الاتحاد الأوروبي للأمن الإلكتروني، كما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية "الاستراتيجية الدولية للفضاء الإلكتروني"، وهي أول وثيقة سياسية من هذا النوع تبين الرؤية الشاملة لمستقبل التعاون الدولي المتعلق بالفضاء السيبراني، ومن ثمة فإنه من الأهمية ربط الأمن الشامل في الفضاء السيبراني ببذل الجهود الدولية العاجلة والمتكافئة لحل الصراعات بين الدول على أرض الواقع لمنع انتقالها إليه، إذ تبرز أيضا أهمية العمل على توفيق القوانين المتعلقة بالصراع والحرب في الفضاء السيبراني مع القانون الدولي، وأهمية المبادرات الدولية لحماية هذا الفضاء، فضلا عن البحث والتطوير في مجال الدفاعات ضد الأخطار الإلكترونية<sup>(32)</sup>.

ففي ظل تنامي التوتر والصراعات في العلاقات بين الدول على المستويين الإقليمي أو الدولي، يتوقع أن تلجأ الدول إلى توظيف الحروب الإلكترونية كأدوات إضافية في إدارة صراعاتها مع خصومها، خاصة مع تنامي أدوار الفواعل المسلحة من غير الدول، وهو ما يؤثر إلى زيادة التهديدات النابعة من الفضاء السيبراني مستقبلا، مما يتطلب من الدول كافة اتخاذ إجراءات لضبط سلوكها في الفضاء السيبراني، فضلا عن تطوير قدرات دفاعية لتأمين نفسها في مواجهة تلك التهديدات، وفي هذا الصدد فإنه يمكن الإشارة إلى أن الدفاع السيبراني الوقائي يتحقق من خلال ثلاثة أساليب رئيسية وهي:

1. الكشف المبكر عبر الهجمات في وقتها الحقيقي: وهو ما يتم من خلال استخدام "حساسات الشبكات والبرامج والتطبيقات، بالإضافة إلى توظيف المعلومات الاستخباراتية لرصد أي نشاط غير طبيعي قد يصنف على أنه هجمات سيبرانية، وبداية مواجهتها واحتواءها قبل أن تبدأ نشاطها في الشبكة أو النظم المستهدفة.
2. الهجوم السيبراني الاستباقي: وذلك من خلال استخدام ونشر "الديدان البيضاء برامج قادرة على اكتشاف التطبيقات الضارة وتدميرها قبل توظيفها في إطلاق هجمات سيبرانية محتملة، كما تقوم أيضا بتدمير أدوات وبرمجيات القرصنة، وهو ما يساعد في إحباط مخطط الهجمات نفسها، وتحديد هوية ومصدر الهجمة، بما يمكن من إطلاق هجمة إلكترونية مضادة فيما تعرف ب"الاختراق العكسي.
3. التضليل والإخفاء والخداع: وهو ما يتحقق عن طريق إخفاء هويات الأهداف الاستراتيجية للدولة على الأنترنت، وتضليل الخصم أثناء محاولة الوصول إليها أو اختراقها، من خلال أدوات التمويه والخداع وتغيير ملامح الأهداف الاستراتيجية للدولة، بما يساعد على تضليل الخصم وتشتيت الانتباه عن الهدف الرئيسي<sup>(33)</sup>.

وعلى صعيد الإجراءات الوقائية التي يمكن اتخاذها من أجل تقليل وتخفيف المخاطر الناتجة عن الهجمات الإلكترونية، وتعزز الردع عن طريق تعزيز دفاعاتها وبناء ودعم شبكات أكثر مرونة، وكذلك اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى، ومنها<sup>(34)</sup> :

- أ. تحسين الدفاعات السيبرانية، وزيادة دعم القطاع الخاص ودعم البحوث، بما يوسع من الوعي بالتهديدات السيبرانية، والحدّ من ازدواجية الجهود، ودعم آليات السوق لتطوير أمن الشبكات، مثل سوق التأمين السيبراني.
  - ب. تكثيف اختبار الدفاعات السيبرانية الوطنية، حيث يُمكن لوزارة الأمن الداخلي وأجهزة الاستخبارات وغيرها من الأجهزة القيام بالجهود اللازمة لتحقيق الأمن والسلامة من أي هجوم إلكتروني، مع توسيع جمع المعلومات الاستخباراتية ضد البرامج الخطيرة التي يمكن أن تستخدم كأداة للهجوم السيبراني.
  - ج. وضع تعريف واضح للتهديدات السيبرانية، وتعزيز دور "مركز تكامل استخبارات التهديد السيبراني (CTIIC)" ، من أجل ضمان التخطيط الفعّال والتنسيق في إسناد العمليات السيبرانية، فتوحيد الجهود سوف يسمح بسرعة اتخاذ إجراءات وقائية.
  - د. تشجيع مزيد من الوضوح العام في الاستراتيجية السيبرانية الخاصة بالولايات المتحدة، من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال الإنترنت، حيث إنه يجب تحديد المسؤوليات الخاصة باستخدام القوة في الفضاء الإلكتروني، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار الدولي.
  - هـ. تكثيف الجهود الدبلوماسية الجارية لتطوير المعايير الدولية، وتوافق الآراء بشأن القضايا الخلافية المتعلقة بمدى تطبيق القانون الدولي على سلوك الدولة في الفضاء الإلكتروني.
  - و. دعم الجهود الدولية لمكافحة جرائم الإنترنت، فالتعاون الدولي بات ضرورياً من أجل مواجهة الأنشطة السيبرانية غير المشروعة من الجهات الفاعلة من غير الدول، سواء كانت شبكات إرهابية أو جماعات إجرامية.
- فالامن السيبراني يستلزم إقرار تدابير وإجراءات ردع حقيقية تتمثل في إطار تشريعي وتنظيمي يواكبها، وهيكلية مناسبة، وبناء قدرات وآليات تحقيق، وملاحقة ومحاكمة، مما يستدعي إدراج قواعد خاصة بمكافحة الجرائم السيبرانية، وإعلان المسؤوليات المدنية والجزائية والمهنية، وفي هذا السياق تطرح مسائل عديدة منها: إعادة النظر في آليات إصدار التشريع وإقراره والهيئات المخولة اقتراح وإصدار القوانين والانظمة، وبرامج إعداد وتأهيل السلطات المعنية بالمكافحة والتحقيق، إضافة الى استحداث إدارات خاصة تعالج المواضيع الاجرائية والادارية الخاصة بقطاع المعلومات والاتصالات ومعالجة المعلومات، ويمكن إيراد بعض الافكار في هذا المجال ومنها<sup>(35)</sup>:

1. التحول نحو إقرار القواعد التي تحكم تقنيات الإتصالات والمعلومات، عبر مراسيم عوض عن القوانين، وذلك لكونها أكثر قرباً من الواقع العملي، ولا تتطلب وقتاً طويلاً لوضعها موضع التنفيذ.
2. ايجاد هيئات تشريعية منتخبة ذات صلاحيات مماثلة لصلاحيات المجالس النيابية، تلتزم التشريع في مجال الاتصالات والمعلومات، على أن تراعي التداخلات التي يمكن أن تطرأ مع القوانين المرعية الإجراء، فالتقنية التي اقتحمت جميع مجالات النشاط الانساني تحولت الى قطاع تجاري وخدمي هي الأخرى، ولا بد من تنظيمها والقواعد الخاصة بها ان تتأثر بالقطاعات التي دخلتها.
3. تشكيل هيئات متخصصة من المجالس النيابية، تتابع بشكل خاص عمليات التشريع والتنظيم في مجال الامن السيبراني، ولكن شرط أن تلتزم آلية عمل تؤمن سرعة إقرار القوانين وتحديثها في الوقت المناسب.
4. وضع أصول إجرائية خاصة بالتبليغ والإنذار عن الإختراقات وتسرب المعلومات.
5. من الناحية القانونية سيكون القضاء مدعواً للإجابة عن مسائل تقليدية وتطبيق قواعد كلاسيكية معروفة على الاوضاع الجديدة، كتحديد صاحب المصلحة في الادعاء في حالات تسرب البيانات.

#### الخاتمة

احدث التطور التكنولوجي والمعلوماتي ثورة في المفاهيم الإدارية أسهمت بشكل كبير في تطوير حياة المواطنين، ووضعت نهاية لتدني مستوى الخدمات تقدم للمواطنين من قبل الحكومات، وبالتالي اضحى التحول نحو الحكومة الالكترونية يتطلب الانطلاق من أهداف دقيقة وخطط استراتيجية مستندة على خبرات واسعة في تطبيق الحكومة الالكترونية، ومما لاشك فيه ان تطبيق الحكومة الالكترونية يواجه العديد من المشاكل والمعوقات خاصة في الدول التي لم تصل الى المستوى المطلوب في مجال التطور التكنولوجي، اذ أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنية تحتية عالمية لكل من الحكومات والشركات، وبالتالي أصبح الأمن السيبراني أولوية للدول والحكومات، ويلعب الأمن السيبراني دوراً هاماً في محاولة منع الجرائم السيبرانية، وبشكل خاص في حماية سرية وسلامة وحماية البيانات السرية وحماية البنية التحتية الحيوية وأنظمة الكمبيوتر الحكومية من الهجمات السيبرانية وانتهاك البيانات الحساسة التي تؤثر على السلامة العامة والأمن القومي، وفي ضوء تنفيذ تدابير الأمن السيبراني يجب احترام سيادة القانون وخصوصية البيانات وحرية التعبير وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك تحولت بيئة التهديد للكيانات المكلفة بحماية البنية التحتية الحيوية والمعلومات الحساسة بقدر لم يعد من الممكن افتراض أنه يمكن حماية النظام بشكل كاف فلا يوجد شيء اسمه الأمن المطلق، ولكن يجب على الأفراد والشركات والحكومات بذل قصارى جهدهم لجعل الهجمات الإجرامية صعبة قدر الإمكان والاستعداد لها، فهي لاشك الحرب القادمة، لذلك من الأهمية ألا يستثمر جميع أصحاب المصلحة في الحماية المباشرة لتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات (أنظمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) فحسب، بل يجب أن يستثمروا قدراتهم في الكشف عن التهديدات. ومن المهم بنفس القدر وجود الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتمكين وتسهيل التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص كما أوضحت اتفاقية بودابست الأوروبية والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

اذن يمكننا القول ان تطور الأمن السيبراني جاء بالتوازي مع تطور أساليب وأشكال الجريمة السيبرانية، مما فتح سبل جديدة لتعزيز التدابير لمواجهة المخاطر والعمل على تدعيم البنية التحتية للدول فالأمن السيبراني يمر بمرحلتين المرحلة الأولى : الوقاية من المخاطر، والمرحلة الثانية: علاج الهجوم السيبراني بعد الاختراق، كما ان إنتشار الإنترنت من أهم التحديات السيبرانية في العصر الحديث فقد أدى إلى زيادة المخاطر السيبرانية نظراً لأن الإعتماد عليه قد يوفر وسيلة يمكن من خلالها شن الهجمات السيبرانية التي غالباً ما تكون عابرة للحدود ، وغالباً ما تكون نتيجة الخلافات السياسية بين الدول والجماعات.

### التوصيات

1. العمل على وضع إستراتيجية واضحة قبل البدء في تطبيق الحكومة الالكترونية داخل مؤسسات الدولة.
2. بما ان مشروع الحكومة الالكترونية يحتاج الى تمويل فيجب ايجاد مشاريع التمويل ، وإشراك القطاع الخاص ومختلف الفواعل داخل الدولة في التخطيط والتنفيذ لمشاريع التحول الالكتروني.
3. يجب تدريب العاملين في مجال الحكومة الالكترونية تدريباً جيداً، وإقامة دورات لذلك، مع توفير خدمات الاتصالات من انترنيت واجهزة اتصالات وما الى ذلك.
4. يجب أن يتلاءم تعريف الأمن السيبراني مع فكرة عالمية المعلومات والاتصالات بحيث يكون التعريف مقبولاً على أن يراعي في هذا التعريف التطور المتزايد للتكنولوجيا.
5. يجب وضع تشريعات تنص على تجريم التهديدات السيبرانية ومعاقبة من مرتكبيها، كما ويجب أن تنص التشريعات الدولية علي تعريف موحد للأمن السيبراني ويكون متفق عليه ومقبولاً من الدول كافة، حتي يتسنى للدول مواجهة الجريمة السيبرانية المتطورة.
6. يجب انشاء مركز دولي للأمن السيبراني يعكف على دراسة التهديدات السيبرانية وأسبابها ووضع الخطط لمكافحتها وتحديد سبل الاستجابة الوطنية .
7. نظراً للتحديات التي تواجه الأمن السيبراني في مواجهة الجرائم السيبرانية فلا بد من تطوير التطبيقات والبرامج والعمل على الإستعانة بالتقنيات الحديثة في تأمين الفضاء السيبراني.

- 1 دعاء أحمد الحسين ، وثام يحيى الحايك، التحديات والفرص المؤثرة على نجاح الحكومة الالكترونية بالاردن، مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، العدد ٢، الاردن، ٢٠١٧، ص ٥٨.
- 2 سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها : مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٧ ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠٦.
- 3 علي حسين باكير ، المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية مجلة آراء حول الخليج، العدد ٢٣، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦ ، ص ٦٧ .
- 4 ابو بكر محمود الهوش، الحكومة الالكترونية الواقع والافاق ، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٧.
- 5 علي زياد علي ، الصراع والأمن الجيوسبيبراني في الساحة الدولية: دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص ٥٦.
- 6 مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١ ، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢١، ص ١٥٠.
- 7 Daniel Schatz and Rabih Bashroush and Julie Wall, Towards a More Representative, Definition of Cyber Security, Journal of Digital Forensics, Security and Law JDFSL (United State: Florida, the Association of Digital Forensics, Security and Law, Vol. 12, No. 2, 2017), p.p. 53-54.
- 8 منى الاشقر جبور، الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، جامعة الدول العربية، اللقاء السنوي الاول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني، ٢٧-٢٨ اب ٢٠١٢، ص ٣.
- 9 سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها في الدول العربية ، معهد الادارة العامة، مركز البحوث، الرياض، ٢٠٠٥، ص ٤٨.
- 10 سمية بو مروان، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ٢٠١٤، ص ٢٤.
- 11 عبدالفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، ٢٠٠٤، ص ٤٠.
- 12 ايمان عبد المحسن زكي ، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، 2009 ، ص 72.
- 13 سمية بو مروان، مصدر سبق ذكره، ص 25
- 14 المجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الحكومة الالكترونية : السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، الامم المتحدة الاسكو، 2014 (، ص 19 ، عمى ال ا ربط التالي:  
files > events > files > <https://archive.unescwa.org>
- 15 اياد خالد عدوان، مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية ، غزة، 2007 ، ص 58.
- علي حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، العدد 23 ، مركز الخميج للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2006 (، على الموقع التالي:  
- 1page- <https://bakeerali.wordpress.com> comment

16 علي حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية، مجمة آراء حول الخليج، العدد 23 ، مركز الخميح للأبحاث، الامارات العربية المتحدة، 2006 (، على الموقع التالي: <https://bakeerali.wordpress.com comment -page1>)

17 علي حسون الطائي، الحكومة الإلكترونية وإمكانيات تطبيقها في العراق مع إلقاء الضوء على تجارب بعض الدول، دراسة مقدمة في الندوة الثامنة عشرة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد، 2007 ، متوفر من خلال الرابط التالي:

<http://www.berciraq.com/reform%5CElctronic%20government.htm>

18 محمد محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري، مجلة cybrarians journal ، العدد 11 ، البوابة

العربية للمكتبات والمعلومات، القاهرة ، 2006.

19 شيخة حسين الزهراني : الطبيعة القانونية للهجوم السيبراني وخصائصه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد 7 الامارات العربية المتحدة، جامعة الشارقة، 2020 ، ص 774.

20 نور امير الموصلية: الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي الانساني ، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2021 ، ص 16.

21 ايهاب خليفة، القوة الالكترونية: كيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، دار العربي ، بيروت، 2017، ص 54.

22 رعدة البهي: الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 1 ، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2017، ص 53.

23 يهاب خليفة، القوة الالكترونية ، المفهوم والإشكاليات والمتطلبات، مصدر سبق كره، ص 54.

24 بلعسل بنت نبي ياسمين، عمروش الحسين ، التهديدات الالكترونية والأمن السيبراني في الوطن العربي، مجلة نوميروس الأكاديمية، العدد ، الجزائر، 2021، ص 168 .

25 عذاري سعود عبدالمحسن، الضبط والتفتيش في جرائم الحاسب الآلي، اطروحة دكتوراه غير مشورة، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 2016، ص 53.

26 داليا السيد: الهجمات السيبرانية .. تهديد متعاظم للأمن والاستقرار والاقتصاد العالمي، على الرابط التالي:

<https://mubasher.aljazeera.net>

27 بيتر وارن سينغر، ألن أ. فريدمان، الامن الالكتروني والحرب الالكتروني، رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، السودان ، 2014 ، ص 9.

28 عباس بدران، الحرب الالكترونية: الاشتباك في عالم المعلومات ، مركز دراسات الحكومة الالكترونية،، بيروت ، 2010 ص 4.

29 علي عبدالرحيم العبودي، هاجس الحروب السيبرانية وتداعياتها على الأمن والسلم الدوليين، مجلة قضايا سياسية، العدد 57 ،جامعة النهريين كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٩، ص ١١١.

30 سليمان صالح، الحروب السيبرانية.. هل بدأت في أوكرانيا؟ وكيف يمكن أن تغيّر العالم؟ موقع الجزية على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: <https://mubasher.aljazeera.net>



- 31 خالد ظاهر عبدالله، جابر السهيل المطيري، دور التشريعات الجزائية في حماية الأمن السيبراني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٣٨ ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر، ٢٠٢٢، ص ١٠١٢ .
- 32 عادل عبد الصادق، القوة الإلكترونية : أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، جمهورية مصر العربية ،2012، ص 35.
- 33 إيهاب خليفة، تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد ٢٢، المستقبل للبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي مركز ، ٢٠١٧، ص ٥٥ .
- 34 احمد عبدالعليم الفضاء الغامض: آليات تخفيف المخاطر السيبرانية الاستراتيجية، شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: <https://futureuae.com>
- 35 بوحنية قوي، الأمن السيبراني والصيانة في المنظمات والحكومات، شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

### المصادر

أولاً: الكتب:

1. ابو بكر محمود الهوش، الحكومة الالكترونية الواقع والافاق ، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة ، 2006.
2. علي زياد علي، الصراع والأمن الجيوسبراني في الساحة الدولية: دراسة في استراتيجيات الاشتباك الرقمي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2020.
3. سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها في الدول العربية، معهد الادارة العامة، مركز البحوث، الرياض، 2005.
4. سمية بو مروان، الحكومة الإلكترونية و دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، 2014.
5. عبدالفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية ونظامها القانوني، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004.
6. ايمان عبد المحسن زكي ، الحكومة الالكترونية مدخل اداري متكامل، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، بحوث ودراسات، مصر، 2009.
7. ايهاب خليفة، القوة الالكترونية: كيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الانترنت، دار العربي، بيروت، 2017.
8. عباس بدران، الحرب الالكترونية: الاشتباك في عالم المعلومات، مركز دراسات الحكومة الالكترونية، بيروت، 2010.
9. منى الاشقر جبور، الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، اللقاء السنوي الاول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني، بيروت، 27-28 اب 2012.

ثانياً: الرسائل:

1. نور امير الموصلية:الهجمات السيبرانية في ضوء القانون الدولي الانساني ، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، 2021.
2. بيتر وارن سينغر وألن أ. فريدمان، الامن الالكتروني والحرب الالكتروني، ترجمة فخرالدين قاسم احمد، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2014.
3. اياد خالد عدوان، مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الالكترونية ( دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية- غزة، 2007.

4. عذاري سعود عبدالمحسن، الضبط والتفتيش في جرائم الحاسب الالي، اطروحة دكتوراه غير نشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2016.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

1. دعاء أحمد الحسبان وونام يحيى الحايك، التحديات والفرص المؤثرة على نجاح الحكومة الالكترونية بالاردن، مجلة العلوم الهندسية وتكنولوجيا المعلومات، المملكة الاردنية الهاشمية، العدد (2)، يونيو 2017.
2. سحر قدوري الرفاعي، الحكومة الالكترونية وسبل تطبيقها: مدخل استراتيجي، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (7) جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.
3. مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (1) كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2021.
4. محمد محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري، مجلة cybrarians journal ، البوابة العربية للمكتبات والمعلومات، العدد 11، القاهرة، ديسمبر 2006.
5. شيخة حسين الزهراني: الطبيعة القانونية للهجوم السيبراني وخصائصه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، العدد (7)، يونيو 2020، ص774.
6. رغبة البهي: الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (1)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017.
7. بلعسل بنت نبي ياسمين وعمروش الحسين، التهديدات الالكترونية والامن السيبراني في الوطن العربي، مجلة نوميروس الأكاديمية، العدد (2) الجزائر، 2021.
8. علي عبدالرحيم العبودي، هاجس الحروب السيبرانية وتداعياتها على الأمن والسلم الدوليين، مجلة قضايا سياسية، العدد (57) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، 2019.
9. خالد ظاهر عبدالله جابر السهيل المطيري، دور التشريعات الجزائية في حماية الامن السيبراني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (38)، جامعة الازهر، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، يوليو 2022.
10. عادل عبد الصادق، القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، ابريل 2012.
11. إيهاب خليفة، تنامي التهديدات السيبرانية للمؤسسات العسكرية"، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 22، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، اكتوبر 2017.

رابعاً: الانترنت:

1. احمد عبدالعليم، الفضاء الغامض: آليات تخفيف المخاطر السيبرانية الاستراتيجية، شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: <https://futureuae.com>
2. سليمان صالح، الحروب السيبرانية.. هل بدأت في أوكرانيا؟ وكيف يمكن أن تغيّر العالم؟ موقع الجزية على شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: <https://mubasher.aljazeera.net>
3. بوحنية قوي، الأمن السيبراني والصيانة في المنظمات والحكومات، شبكة المعلومات العالمية على الرابط التالي: <https://www.asjp.cerist.dz>

4. داليا السيد: الهجمات السيبرانية .. تهديد متعاظم للأمن والاستقرار والاقتصاد العالمي، شبكة المعلومات العالمية، على الرابط التالي : <http://www.nationshield.ae>
5. علي حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، العدد ( 23 )، مركز الخليج للأبحاث (الامارات العربية المتحدة)، اب، 2006، على الرابط التالي:
6. <https://bakeerali.wordpress.com › comment–page–1>
7. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، الحكومة الالكترونية: السياسات والاستراتيجيات والتطبيقات، الامم المتحدة الاسكو، 2014، ص19، على الرابط التالي: <https://archive.unescwa.org › files>
8. علي حسون الطائي، الحكومة الإلكترونية وإمكانيات تطبيقها في العراق مع إلقاء الضوء على تجارب بعد الدول، دراسة مقدمة في الندوة الثامنة عشرة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، 2007، متوفر من خلال الرابط التالي
- <http://www.berc-iraq.com/reform%5CElctronic%20government.htm>

خامساً: المصادر الاجنبية:

1. Daniel Schatz and Rabih Bashroush and Julie Wall, Towards a More Representative, Definition of Cyber Security, Journal of Digital Forensics, Security and Law JDFSL (United State: Florida, the Association of Digital Forensics, Security and Law, Vol. 12, No. 2, 2017), p.p. 53 – 54



تاريخ استلام البحث 17 / 10 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 20 / 12 / 2022

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## التبرير للاستبداد في الفكر السياسي عند كارل شميت

The justification of tyranny according to Carl Schmitt's political

م.د. همام عبد الكاظم ربيع

كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة / قسم العلوم السياسية

Dr. Hammam Abdel-Kadhim Rabih

Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University / Department of Political Science

Plecbgd2@alkadhum-col.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

يمثل البحث محاولة لفهم المقاربات الفكرية التي طرحها كارل شميت في التبرير للاستبداد السياسي، وفهم ماهية الاستبداد والمفاهيم المقاربة له ، لما للأستبداد من اهمية كبيرة في الفلسفة السياسية عموماً والفكر السياسي خصوصاً، لذا تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، يتناول المحور الاول توضيح ماهية الاستبداد في الفكر السياسي الغربي، والمحور الثاني يتعلق بالمفاهيم المقاربة للاستبداد في الفكر السياسي، اما المحور الثالث فقد تم تخصيصه لتوضيح الطروحات الفكرية عند كارل شميت عن الاستبداد ، بالإضافة الى المقدمة والخاتمة.

الكلمات المفتاحية : "الاستبداد" ، " فكر سياسي" ، " كارل شميت"

## Abstract

This research represents an attempt to understand the intellectual approaches put forward by Carl Schmidt about political tyranny, and to understand what tyranny is and the concepts approaching it, because of the great importance of tyranny in political philosophy in general and political thought in particular, so the research was divided into three axes, the first axis deals with clarifying what tyranny is in Western political thought, and the second axis is related to the concepts approaching tyranny in political thought, The third axis was devoted to clarifying Carl Schmidt's intellectual propositions on tyranny, in addition to the introduction and conclusion.

**KeyWords:** "Authoritarianism," "Political Thought," "Karl Schmidt"

## المقدمة

إنطوى الفكر السياسي الغربي على العديد من التنظيرات التي سعت الى تقديم مقاربات فكرية سياسية للاستبداد بما يسهم في إضفاء صبغة من الشرعنة على نظام الحكم الاستبدادي، وقد مثلت الممارسة التي قدمها المفكر الالمانى كارل شميت (1888-1985) واحدة من ابرز هذه التنظيرات، الامر الذي يجعلنا امام حاجة معرفية لدراسة الآلية الفكرية التي قام من خلالها بالتبرير للاستبداد.

**اهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من دراسة واحدة من اهم التنظيرات المعاصرة للاستبداد في الفكر السياسي الغربي المعاصر، ألا وهي محاولة المفكر الالمانى كارل شميت، الذي كان له دور كبير خلال الحقبة النازية تنظيراً وتبريراً.

**إشكالية البحث:** يمكن تلخيص إشكالية البحث في بيان كيفية تعاطي الاتجاه التبريري للاستبداد في الفكر السياسي الغربي مع الممارسة الاستبدادية للسلطة السياسية من خلال ما كتبه المفكر كارل شميت.

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن المقاربة الفكرية التي قدمها كارل شميت للدولة القوية تنطوي على الكثير من التبرير للاستبداد".

**منهجية البحث:** من اجل التثبت من صحة الفرضية تم اعتماد المنهج العلمي (منهج تحليل المضمون) وكذلك تم اعتماد (المنهج التاريخي).

## المحور الاول : مقارنة معرفية في ماهية الاستبداد

أشارت الكثير من معاجم اللغة العربية الى إن أصل كلمة الاستبداد تعود إلى (بد) بمعنى الذي لا ضرورة عنه، تقول لا (بَدَّ) من كذا أي انه لا محيد عنه ولا يعرف استعماله إلا مقروناً بالنفي وبددت الشيء فرقته والتثقل مبالغة وتكثير<sup>(1)</sup>.

اما ابن منظور ففي لسان العرب فإنه بدد التبديد: التبديد: التفريق، يقال شملَّ مُبَدِّد وبدد الشيء فتبدد فرقه فتفرق وتبدد القوم إذا تفرقوا وجاءت الخيل بَدَادَ بَدَاداً أي متفرقة متبعدة وذهب القوم بدداً بَدَاداً أي واحداً واحداً مبني على الكسر لأنه معدل عن المصدر وهو البدد. والعرب تقول لو كان البدأُ لما أطاقونا، البدَادُ بالفتح: البراز يقول لو بارزونا رجل لرجل ومالك بهذا بدد ولا بَدَّةُ أي مالك به طاقة ولا بد منه أي لا محالة وليس لهذا الأمر بُدُّ أي لا محالة، واستبد فلان بكذا أي انفرد به وفي حديث علي رضوان الله عليه: كنا نرى ان لنا في هذا الأمر حقاً فاستبددتم علينا، يقال: استبد بالأمر يستبُدُّ به استبداداً إذا انفرد

به دون غيره واستبد برأيه: انفراد به<sup>(2)</sup>. ويقال أبديت في منطقتك أي جرت، ومنه قول (السلطان ذو عدوان وذو بدان) وأبدى في كلامه: جار، أي يعدو على الناس ويجور عليهم<sup>(3)</sup>.

ان التصفح في المعاجم اللغوية التي تناولت معنى الاستبداد نجد الكثير منها ركز على على ان كلمة استبداد أشتقت من الفعل (استبد) والجزر اللغوي له هو بدد والفعل استبد يأتي على معنيين أحدهما استبد بالأمر أي انفراد به أو استبد برأيه ، والآخر استبد الأمر به بمعنى غلبه فلم يقدر على ضبطه<sup>(4)</sup>، وهذا المعنى متضمن أيضاً في معاجم اللغة العربية المعاصرة إذ نرى هناك أن الفعل استبد و يستبد استبداداً فهو مستبد، والمفعول مستبد به. واستبد الشخص بالأمر أي تعسف به، وانفراد به من غير مشارك له فيه كما نقول مثلاً استبد الحاكم بقراراته وسلطة مستبدة ومن استبد بالرأي هلك. واستبد الأمر بالشخص: أي غلبه فليقدر على ضبطه، كما نقول مثلاً استبدت به أهواؤه وشهواته أو استبد به الحزن و الوجد أو الشوق<sup>(5)</sup>.

إما عن المعنى الاصطلاحي للاستبداد فإن جذر كلمة الاستبداد (Despot) مشتقة من الكلمة اليونانية Despotes التي تعني رب الأسرة، أو سيد المنزل أو السيد على عبيده، ثم خرجت من هذا النطاق الأسري إلى عالم السياسة لكي تطلق على نمط من أنماط الحكم الملكي المطلق الذي تكون فيه سلطة الملك على رعاياه مثل سلطة الأب على أبنائه في الاسره أو السيد على عبيده<sup>(6)</sup>.

استعمل مصطلح الاستبداد لأول مرة في الحرب الفارسية الهلينية في القرن الخامس ق. م وكان أرسطو هو الذي طوره وقابل بينه وبين الطغيان وقال إنهما ضربان من الحكم يعاملان الرعايا على أنهم عبيد. أما الاستبداد وهو النظام الملكي عند البرابرة على ما يقول أرسطو فهو يتسم بسمه أسيوية هي خضوع المواطنين للحاكم بإرادتهم لأنهم عبيد بالطبيعة. وأصبح مصطلح المستبد يعني عند أرسطو أولاً: رب الأسرة وثانياً: السيد على عبيده ثالثاً: ملك البرابرة الذي يحكم رعاياه كالعبيد ولهذا السبب كان الاستبداد عادياً عند الأسيويين وحالة مرضية شاذة عند اليونانيين<sup>(7)</sup>. فالاستبداد كغيره من الظواهر الاجتماعية هو ثمرة للعديد من العوامل المتداخلة منها الذاتي والموضوعي ، والداخلي والخارجي ، والاقتصادي والثقافي . لذلك فعندما نبحث في مفهوم الاستبداد ينصرف الذهن الى معانٍ متعددة منها<sup>(8)</sup>

أ. الحكم الذي يسرف في استخدام القوة .

ب. السيطرة السياسية التامة بواسطة حاكم فرد .

ج. الحكم الذي يستهدف المصلحة الخاصة للطاغية وبطانته.

د. الدولة البوليسية التي تكون السيادة فيها للحاكم وليس للقانون.

هـ. الحالة التسلطية المتمثلة في امتداد قوة الدولة الحديثة واختراقها الشديد للمجتمع المدني واحتكارها لمصادر القوة والفعل والسلطة.

يعرف عبد الوهاب الكيالي في موسعته السياسية بـ "حكم أو نظام يستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة من الأفراد دون خضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر إلى رأي المحكومين" (9).

ونجد في معجم العلوم الاجتماعية تعريف للاستبداد بأنه "شكل من أشكال الحكم يستقل بالسلطة فيه شخص أو مجموعة من الأشخاص دون خضوع لقاعدة أو لقانون ودون مبالاة برضى المحكومين أو غضبهم وأكثر ما يكون في حكم الفرد، ملكاً كان أو دكتاتوراً إذ لم يكن للسلطات المعاونة إرادة بجانب إرادته" (10).

ويرى المفكر المغربي كمال عبد اللطيف في الاستبداد انه تصرف "هو تصرف غير مقيد وتحكمي في شؤون الجماعة السياسية يبرز إرادة الحاكم وهواه، ولا يعني بالضرورة أن تصرف الحاكم ضاغط بعنف على المحكومين غير مبال بقواعد العدل والإنصاف" (11).

وقد توسع محمد هلال الخليلي في تعريف الاستبداد حيث عرفه بأنه "الانفراد في إدارة شؤون المجتمع السياسي من قبل فرد أو مجموعة أفراد من دون بقية المواطنين، ويكتسب الاستبداد معناه السيئ في النفس ليس من صفة الانفراد وحدها ذلك أن جذر الكلمة لا يفيد أي معنى سلبي أو غير سلبي، بل يستفيد من كونه اغتصاباً واحتكاراً لحق مشترك مع آخرين"، ويضيف بأن الاستبداد السياسي يفترض ابتداءً وجود علاقة بين طرفين متساويين في الحقوق والواجبات ينفرد احدهما بالحقوق المشتركة أي إدارة شؤون المجتمع السياسي، من دون الآخر، فهو فعل يقوم على الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على شيء هو حق مشترك مع الغير فالمستبد يستولي على الشيء من دون وجهة حق فالسمة الجوهرية في الاستبداد وهي الانفراد دون وجهة حق (12).

ويعرف ناصيف نصار الاستبداد بأنه "تحويل السلطة السياسية إلى سيطرة، وعلاقة الأمر والطاعة إلى علاقة إكراه وإذعان فالاستبداد يحول العلاقات بين أفراد المجتمع من علاقات تحكمها وتنظمها قوة الحق إلى علاقات يضبطها محض القوة والاستبداد بوصفه علاقة قوة مجردة من كل حق يقوم في مبدأه على



الغلبة والاستيلاء فالفعل المؤسس للاستبداد هو فعل الاستيلاء أي انتزاع الحكم والقبض عليه دون تفويض من المجتمع أو ضد إرادته<sup>(13)</sup>.

### المحور الثاني: المفاهيم المقاربة للاستبداد

توجد العديد من المفاهيم التي تقترب مع مفهوم الاستبداد التي يتطلب توضيحها منها:

أولاً: الطغيان: يعد الطغيان واحد من أقدم أنواع أنظمة الحكم عند الإغريق، وكان أول من استخدم كلمة طاغية الشاعر الإغريقي أرخيلوخوس عندما أطلقها على الملك الذي أطاح بملكها السابق واستولى على العرش<sup>(14)</sup>. و في تعريفه للطاغية يذكر امام عبد الفتاح مجموعة خصائص استخلصها من تاريخ طغاة الإغريق منها<sup>(15)</sup> :

1. فالطاغية رجل يصل إلى السلطة بطريق غير مشروع من خلال إما اغتصاب الحكم بالمؤامرات أو الاغتيالات أو القهر أو الغلبة بطريقة ما.
  2. لا يعترف بقانون أو دستور في البلاد بل تصبح إرادته هي القانون الذي يحكم.
  3. يسخر موارد البلاد لإشباع رغباته أو ملذاته وامتعه.
  4. ينفرد بخاصية أساسية في جميع العصور وهي لا يخضع للمساءلة ولا للمحاسبة ولا للرقابة من أي نوع.
  5. اقتراب الطاغية من التأله فهو يرهب الناس بالتعالي والتعظيم وعوام الناس يختلط في أذهانهم انه الإله المعبود وإضفاء صفة القدسية عليها.
- وفي إطار التفريق بين مفهوم الاستبداد والطغيان فقد عد مفهوم الطغيان من أقدم المفاهيم التي ترادفت مع مفهوم الاستبداد وأول من فرق بينهما أرسطو إذ عدّ الطغيان حالة مرضية بالنسبة إلى الشعب اليوناني إما الاستبداد "فهو حالة طبيعية للأسيويين وقد استخدم أرسطو مفهوم الطغيان ليدل به إلى الوجه الفاسد للحاكم الملكي، فالحاكم الطغياني بحسب أرسطو هو حكم فردي يقوم على العنف ويستهدف مصلحة الطاغية الخاصة<sup>(16)</sup>.

أما في مرحلة عصر النهضة نجد من يميز بين الاستبداد والطغيان انطلاقاً من منطلق جغرافي، لذلك نجد المفكر الإيطالي (نيقولا ميكافيلي) في كتابه الأمير يقارن بين الاستبداد والطغيان عندما قابل بين النظام الملكي في أوروبا والطغيان الشرقي في الدولة العثمانية وخاصة عندما قارن في كتابه الأمير

بين جمود اوتوقراطية الباب العالي باختلافه دستورياً عن دول أوروبا. ثم جاء بعد ذلك جون بودان عندما اسس نظرية جديدة في الاستبداد مستخدماً حججاً في القانون الروماني لتبرير الاستبداد الذي ينشأ نتيجة لحق المنتصر في حرب عادلة في السيطرة على المهزوم<sup>(17)</sup>.

بالرغم من التقاء المصطلحين في نقاط عدة الا انه يمكن ان نميز معرفياً بينهما من خلال تبيان نقاط الاقتراب بينهما، إذ عادة ما يطلق عنوان الطاغية على الكم او الملك الذي لا يعرف دساتير او قوانين سوى قوانين رغباته، ويستولي على ممتلكات رعاياه ... ويميز المرء بين طغيان إنسان واحد وطغيان الجمع، قد يكون طغيان الجمع هو طغيان كيان إنتهك حقوق كيانات أخرى، ومارس الاستبداد لصالح القوانين التي أفسدت بسببه<sup>(18)</sup>.

والطاغية يهتم إهتماماً بالغاً بشيء واحد يشكل المحور الأساسي وهو "الإعتراف بسلطانه وبتمركز جميع السلطات في يده، فلا قانون إلا ما يأمر به حتى ولو خالفت أوامره القوانين القديمة للبلاد، بل إنه هو نفسه قد يصدر أمراً جديداً (قانوناً جديداً) يخالف ما أصدره من قبل ذلك ولهذا فليس ثمة غرابة إذا ما وجدنا التناقض شائعاً في حكم الطغاة فقد تكون (القوانين) أو القرارات التي أصدرها مبنية على الإنفعال، والإنفعال بطبيعته وقتي ومتقلب وقد يكون القرار بالغ الخطورة لأنه يمس حياة إنسان مثلاً<sup>(19)</sup>.

**ثانياً: الدكتاتورية:** تُعرف الدكتاتورية بأنها الالية غير الوراثة للحكم الفردي حيث يحكم فرداً بأمره دون أن يكون من الشعب ولا خاضعاً لرقابته، ويعتمد الدكتاتور على مواهبه الشخصية وقوة أنصاره أو حزبه أو على قوة عسكرية ولذلك يعنى أساساً بأمجاده والدعاية لعهدده وبرعاية مصالح القوى التي تسانده ويتتدع الإصلاحات والشعارات لكسب الرضا الشعبي الذي تضاعفت أهميته حديثاً وبرغم مزايا الدكتاتورية الخاصة بالاستقرار والانجازات فهي نظام مؤقت يتجاهل الانتخاب والحريات ويعتمد على القهر والدعاية والمخاطرة وفي النهاية قد تعصف خاصة المخاطرة في الديكتاتوريات بمنجزاتها كافة، بل وبالذولة ذاتها<sup>(20)</sup>. يقترب مفهوم الاستبداد من الدكتاتورية غالباً بالحكم الفردي، واحتكار السلطات عند الحاكم الفرد، وعدم تمتع الافراد بالحريات المدنية عموماً والسياسية تحديداً، لكن ممكن ان تكون الدتوراتورية جماعية وليست صفة للحاكم الفرد، ودكتاتورية البروليتاريا في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية حسب مقولات النظرية الماركسية خير مثال على ذلك، وهناك الدكتاتورية الدستورية عندما يصل رئيس الدولة الى السلطة عن طريق غير دستوري وفيما بعد وبعدها يتمسك بالسلطة بالدستور ليستمد منه شرعية وجوده وأساليب حكمه.

بالرغم من التقارب بين الاستبداد والدكتاتورية، إلا إن بعض المفكرين يعترض على التماهي بينهما، على أساس إن النظم الدكتاتورية تتخذ خطوات ايجابية في سبيل التمكين للقهر، في حين إن النظم الاستبدادية تتبع أسلوباً سلبياً في قهرها للمحكومين. فنظم الحكم الدكتاتورية تقدم أساساً على إصدار الأوامر التعسفية مطالبة المواطنين بوجوب طاعتها والالتزام بتنفيذها، في حين إن السمة الأساسية للنظم الاستبدادية هي إقامتها للعراقيل في وجه الحريات الأساسية<sup>(21)</sup>.

**ثالثاً: الشمولية (التوليتارية , الكليانية) :** تعتبر الشمولية واحدة من أنواع التنظيم السياسي التي تعمل على ازالة التمايز بين الخاص (الفرد) والعام (المجتمع)، بطريقة صهر جميع الأفراد والمؤسسات والجماعات في الكل الاجتماعي، المجتمع، أو الشعب، الأمة، أو الدولة، عن طريق العنف والإرهاب.

ويمثل هذا الكل قائداً واحداً يجمع في يديه كل السلطات. وهو في الغالب شخصية كاريزمية له القابلية على كسب الجمهور ويطيعونه طاعة مطلقة والأنظمة الشمولية أو المذهب الفكري الشمولي مصطلح جديد استخدم في القرن العشرين في ميدان المعرفة السياسية والعلاقات الدولية في الثلاثينات وعلى وجه التحديد مؤسس النرية الفاشية موسيليني والنظام القومي العنصري النازي في المانيا وكذلك النظام الستاليني في روسيا<sup>(22)</sup>. ما يميز الشمولية هو عدم اعترافها بوجود فواصل تفصل الدولة عن المجتمع فالشمولية تكرر درجة عالية من التدخل والتحكم في حياة الأفراد الخاصة وهذا يؤكد دور الإيديولوجية أنها أسمى حتى ولو كان السبيل إلى تحقيق مثل هذا الوضع الامثل هو ارتكاب جرائم ومطالبة الشعب بتضحيات ترمي إلى حد تلاشي الشخصية الفردية فالإيديولوجية تعمل على ترسيخ الإيمان بضرورة وأهمية هذه الإجراءات في سبيل بقاء الدولة<sup>(23)</sup>.

ترتكز الشمولية كنظام سياسي سلطوي على تقديم نفسها بمظهر ديمقراطي لتبرير حكمها وسلطتها وإعطاء الشرعية لهذا الحكم، إلا أن الديمقراطية التي يتبجح بها هؤلاء الشموليون لا تعني في قاموسهم سوى "إرادة القائد أو الزعيم هي إرادة الشعب وهنا قد يتسأل البعض ماهي المعايير التي تستند إليها الديمقراطية عند هؤلاء؟ أو بمعنى آخر من الذي يعبر عن إرادة الشعب؟ وهل الأغلبية لها حق في أن تصدر رأي الاقليات الأخرى التي تتقاطع معها في التوجه أو الرأي مما يؤدي إلى طغيان الأغلبية الذي نقده جون استيوارت مل (1806 - 1873) والكس دي توكفيل (1805 - 1859) إذ اعتبر استيوارت مل أن طغيان الأغلبية يمكن إدراجه من ضمن الشرور التي يجب على المجتمعات أن تتحرز منها بل يمكن أن تصل إلى درجة أعتى وأشد من العديد من أشكال الاضطهاد والقهر السياسي وعليه يجب حماية أفراد

المجتمع من طغيان الرأي العام، ولقد علل جون استيوارت مل طغيان هذه الأغلبية تعليلاً سيكولوجي غير معقول بحيث تسير في ضوئه الأكتريية كالتطيع الذي تسييره غريزته الى المجهول، وهذا ما فهمته الأنظمة الشمولية في تعاطيها مع الشعوب فعملوا على تعطيل عقولهم وإثارة مشاعرهم وكسب عواطفهم معتمدين في الوصول الى ذلك على الشعارات الجذابة والخطب الرنانة والإعلام الممنهج والمكثف<sup>(24)</sup>.

### المحور الثالث : قراءة في طروحات كارل شميت عن الاستبداد

كارل شميت من مواليد مدينة بليتينيبرغ في ألمانيا في عام 1888 ، من اسرة تنتمي الطبقة البرجوازية الوسطى، مسيحي الديانة كاثوليكي المذهب، يعتبر واحد من اشهر فقهاء القانون، ولم يهتم في القانون فقط وإنما تجاوز اهتمامه وتأثيره الى ميدان الفلسفة السياسية والعلاقات الدولية، ويعتبر واحد من المفكرين الذين اثارت افكارهم جدلاً واسعاً في الاوساط الفكرية، ويعود هذا الجدل الى طبيعة افكاره وطبيعة انتماءه الحزبي، لقد كانت بداياته معارضاً للحزب النازية ونظريته النازية، دون ان يعني ذلك لديه تأييداً للديمقراطية الليبرالية<sup>25</sup>، بعدها انتمى للحزب النازي في العام 1933 قبل ان يستقيل بعد اتهامه بالوصولية في العام 1936، أما من ناحية الجدل الذي اثارته طبيعة افكاره فتمثلت بنقده الشديد للديمقراطية الليبرالية ، ودفاعه عن الاستبداد والدولة الشمولية المطلقة، حتى وصف بأنه نبي الشمولية، وكذلك دفاعه عن اهمية التلازم بين اللاهوت والاستبداد، ثم اعتزل الحياة السياسية بعد انهيار الرايخ الثالث ، وعاد بعدها الى مدينة ولادته بليتينيبرغ عام 1946 وفيها اصدر الجزء الثاني من كتابه اللاهوت والسياسة، توفي عن عام 1985، ترك مجموعة مهمة من المؤلفات والدراسات السياسية والقانونية التي بينت ملامح فكره السياسية وطروحاته السياسية التي دافع فيها عن الاستبداد السياسي و السلطة المطلقة وكذلك نقده الشديد لطروحات الليبرالية، التي اصبحت فيما بعد الاساس للعديد من النظم السياسية والرؤساء الذين استبدوا بالحكم، نذكر "عن الدكتاتوريات" و"السياسي نصير الارض" و"اللاهوت السياسي" و "نظرية الدستور" و"ناموس الارض" و"الرومانسية السياسية" و"ازمة الديمقراطية البرلمانية" و"مفهوم السياسة" و "ضرورة السياسة" و"الشرعية والمشروعية".

### اولاً: طبيعة السياسة عند كارل شميت

واحدة من اهتمامات الفكر السياسي كحقل معرفي ضمن العلوم السياسية هي طبيعة الدولة، لذلك سنتناول طبيعة الدولة عند كارل شميت كمدخل لتبيان مضمون الاستبداد محور بحثنا لتكون رؤيته الدولة بشكل

عام وطبيعتها بشكل خاص. نقطة الانطلاق عند "كارل شميت" في نظريته السياسية هي تحديد المجال السياسي ورسم الإطار الذي يناسبه من خلال توضيح التداخل الموجود بين مفهوم الدولة ومفهوم السياسي، لذلك لا يمكن من وجه نظره معرفة طبيعة الدولة ما لم يتم توضيح طبيعة السياسي، إذ "يفترض مفهوم الدولة مفهوم السياسي. الدولة في استخدامنا اللغوي الدارج هي الوضعية السياسية لشعب منظم على أرض موحدة، لكن هذا ليس تعريفاً للدولة، بل تعيين أولي لها"<sup>(26)</sup>،

أن شميت استخدم مفهوم السياسي في كتابه (مفهوم السياسي) الصادر في العام 1927م، قدم فيه الأساس القانوني للدولة القوية التي يُنظر لها، وهو مفهوم تناوله العديد من المفكرين في الدول الغربية المناهضة للشيوعية خلال فترة الحرب الباردة، يبدأ شميت في تعريفه للسياسي من خلال التمييز بين ما هو سياسي عن غيره، وهو مفكر واقعي لذلك يستمد هذا التمييز من الواقع، لذا يؤكد في هذا المجال على أن السياسي باعتباره مجالاً خاصاً ومستقلاً بذاته لا يقوم إلا على التفرقة والتمييز بين الصديق والعدو، "اذ أن التمييز النوعي للسياسي الذي يمكن أن تُعزى إليه الأفعال والبواعث السياسية كافة، هو التمييز بين الصديق والعدو، هذا التمييز يقدم تعريفاً بالمعنى القياسي وليس بالمعنى الشامل"<sup>(27)</sup>

العدو عند شميت لا يعده هنا الخصم أو المنافس، أي مجرد الآخر المغاير بي هو العدو العمومي فيلا مستوى الكيانات الجماعية، وأنه لا يستخدم لفظ العدو بالمفهوم الميتافيزيقي أو الأخلاقي، ولاتقتضي العداوة عند شميت الكراهية الشخصية، بل بؤرة الصدام في دلالاته القوية التي تحدد فرضية الحرب.<sup>(28)</sup>

يؤكد شميت على أن الدولة تشترط الوجود المسبق للسياسي، والسياسي بدوره يفترض ويؤكد مفهوم الدولة، ويعتقد أن كل المفاهيم السابقة التي أعطيت للسياسة تقتصر على تفهم عمقها، ما دامت لا تنتظر إلى القضية من جوهرها الوجودي، أي أن التمييز بين العدو والصديق عند شميت على حد تعبير "اندريو نوريس" عبارة عن قرار وجودي<sup>(29)</sup>. لذا يؤكد بحسب "ليو شتراوس" على أن مفهوم السياسي هو تأكيد على مفهوم الدولة، مثلما أن الدولة تفترض الوجود الأسبق للسياسة، فأن السياسة بدورها تؤكد مفهوم الدولة، وطالما أن الدولة لا يمكن فهمها دون مضمونها المفترض مسبقاً ألا وهو السياسة، بيد أن هذه السياسة لا يمكن فهمها أيضاً دون فهم السياق الوجودي للصراع بين الأصدقاء والاعداء، وهنا يعبر شميت بالسياسية (political) بدلاً من (politics) لأنه أراد أن يوضح الطبقة الوجودية للصراع المتأصلة في مفهوم السياسة، وكأنه أراد أن يلفت الأنظار إلى الكلمة التي تسبق السياسة هي الصراعات السياسية، الحروب السياسية، العدوانية السياسية، وهكذا لا يمكن القبول بأي مفهوم للسياسة، حسب تفكير شميت

دون ان تفترض مسبقاً حالة العدائية والصراع والحرب. وبما ان الصراع جوهرى في السياسة, وبما ان السياسة حسب تعبير ليو شتراوس هي عند شमित عبارة عن خصيصة اساسية للحياة الانسانية , السياسة هي قدر, وهكذا الانسان لايمكنه الهرب من السياسة<sup>(30)</sup>

لقد تأثر كارل شमित كثيراً بكتابات "توماس هوبز عن العقد الاجتماعي, خصوصاً فيما يتعلق بتنظيرات هوبز عن حالة الطبيعة التي تسبق مرحلة المجتمع الساسي المنظم, كونها حالة عداء وصراع دائم بين الافراد والافرا, والجميع ضد الجميع, التي على اساسها تم اللجوء الى العقد الاجتماعي لإنشاء دولة يقودها حاكم مطلق مهمته الاساسية هي توفير الامن والحماية لجميع افراد المجتمع, لكن حالة الخوف عند كارل شमित تختلف عنده عن هوبز, لان هوبز رأها هي حرب الامم, وعند هوبز تعني حرب الجميع ضد الجميع بينما عند كارل شमित تقوم على التمييز بين الصديق والعدو<sup>31</sup> لهذا سعى كارل شमित الى توظيف طبيعة العقد الاجتماعي عند توماس هوبز لتبرير دكتاتورية الحكم , والاستبداد في السلطة يقول في هذ المجال "صحيح ان الافراد هم من صنع الدولة لكنهم فعلوا ذلك مرة واحدة, والى الابد , واصبحت بما هي آله تتحرك بمفردها دون الرجوع لأحد وفق منطقها الخاص والمستقل"<sup>32</sup>. لذلك الدولة عند شमित هي الكيان الوحيد القادر على التمييز بين الصديق والعدو من خلال تبيان مصلحتها , اذ أن المصالح هي التي تحدد معيار هذا التمايز كجوهر لمفهوم السياسة بين الاصدقاء والاعداء.

وايضاً يقترح كارل شमित في تنظراته عن الدولة من كتابات المفكر الالماني فردريك هيغل(1770-1831) من خلال تأكيد شमित على ان الدولة الكليانية هي اقوى دولة الى حد بعيد<sup>33</sup>. اذ ان هيغل في هذا المجال قد اكد على الدولة الكليان التي تقوم على صهر مكونات الدولة في ارادة سياسية قوية , اي ان هيغل لايتفق مع طروحات النظرية الليبرالية حول محورية الفرد في الدولة وأنها يؤمن بمحورية السلطة القوية وهو ما دفع شमित الى الايمان بهذه الفكرة التي شكلت المنطلق لتبرير الاستبداد.

### ثانياً: شرعية السلطة عند كارل شमित

تتاول جان جاك روسو شرعية السلطة في موضوع السيادة من خلال تنظرياته عن العقد الاجتماعي, فصاحب السيادة عنده هو يجسد الارادة العامة , التي هي حاصل مجموع ارادات الافراد الفردية التي تتنازلوا عنها بموجب العقد الاجتماعي للسيد صاحب السيادة هم الافراد (شعب – مواطنين) . فالسيادة عند روسو لايمكن التنازل عنها, ولايمكن تجزئتها, ولايمكنها أن تخطأ, من هذا المنطق (منطق الارادة العامة ومن يملكها) انطلق كارل شमित في التبرير لأستبداد صاحب السيادة من خلال تأكيداً بأن الدكتاتور

(صاحب السيادة) لا يمكن ان يخضع للقانون, أنه فوق القانون<sup>34</sup>. هو شخص مؤهل لتحديد مصلحة الشعب العليا, وتسيير شؤونه بالطريقة المثلى, وعلى هذا الاساس لا يمكن ان يخضع لأرادة الشعب او القانون, وان الشرعية لا يمكن ان تقاد عبر القانون , لذلك هو لا يؤمن بالنظام البرلماني الذي يكون الشعب فيه مصدر السلطات, عبر تأكيده على ان بإمكان ممثل واحد عن الشعب ان يقرر بأسم الشعب, وذلك لصعوبة جمع كل المواطنين لأدارة شؤونهم كما تعمل الديمقراطية.<sup>35</sup>

أن التنظير لمصدر السيادة عند شميت هو لتبرير الدكتاتورية وسلطتها المطلقة , فدكتاتورية صاحب السيادة تختلف عن الدكتاتوريات الشائعة بحسب شميت الدكتاتوريات الطارئة والمؤقتة الانتقالية, كونه يؤمن بالدكتاتورية الدائمة التي تعبر عن انصهار الرؤية الكلية للشعب في بوتقة حاكم واحد يمثل تطلعات الشعب ومصالحه, صاحب السيادة يقوم بالغاء الدستور , ويأتي بغيره وفق ما يراه مناسب وملئم لتوجهاته للمرحلة التي يمارس فيها السيادة.<sup>(36)</sup>

لان الدستور بحسب شميت سيتحول من دستور يحكم الدولة ويدير شؤونها من خلال ما ينطوي عليه من تشريعات تكون ملزمة لكل مؤسسات الدولة ورجالها بما فيهم الحاكم إلى مجرد فقرات نافذة المفعول قد انتهت صلاحياتها أو بعبارة اخرى قد أنتقلت إلى الحاكم السيادي الدكتاتوري, لأن القوانين بحسب تعبير شميت قوانين ظرفية<sup>(37)</sup>.

إن عدم وجود صياغة دستورية تشرعن الفعل السياسي للدولة في حالة الاستثناء لم يكن أمراً عفويّاً عابراً بل "أن غياب نظرية قانونية تتعلق بحالة الاستثناء لا يعد سهواً عنها, وإنما فعلاً (مقصوداً) مرده إلى استحالة الجمع بين نقيضين: دولة الحق ودولة السلطات الكاملة. لقد ظل التفكير في حالة الاستثناء تفكيراً استثنائياً, لكن حين تصبح حالة الاستثناء معياراً, كما هي الحال في الدولة النازية لا استثناء عابراً فحسب, فإن بناء نظرية قانونية حول هذه الظاهرة السياسية يصير جزءاً لا يتجزأ من نظرية دولة الحق نفسها. وحتى لا يصير عمل شميت دفاعاً عن حالة الاستثناء معياراً لعملية انتقالية تبرز قيمة نقده للشرعية القانونية التي ترى أن عمل الدولة يقتصر على تطبيق القانون والحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد ما يجعل إدخال فكرة (الاستثناء) و(تعطيل القانون) و(السلطات الكاملة) داخل نظرية دولة الحق مستحيلًا"<sup>(38)</sup>, إلا أنه عندما تمارس الدولة سلطتها ضمن إطار القانون والشرعية الدستورية القائمة أساس سيادة الدولة عندئذ لا تكون حالة الاستثناء منافية للدولة بل تصبح جزءاً من النظام السياسي والقرار السيادي للدولة ولا يلغي ذلك الإجراء المشروعية بل يمارسها ويطبّقها على أرض الواقع<sup>(39)</sup>.

ثالثاً: نقد النظرية الليبرالية عند كارل شميت

تعد مسألة نقد الليبرالية عند شميت من البديهيات طالما هو يُنظر للاستبداد، فأخذ من نظرية العقد الاجتماعي وبالتحديد من صياغات هوبز مآلاته ونتائجه خصوصاً ، عندما نظر الأخير الى الحكم المطلق من خلال تنازل الافراد عن حقوقهم في الحكم بموجب العقد الاجتماعي، وقد اخذ من روسو الارادة العامة ، لكن ليست الارادة العامة التي تمخضت من العقد الاجتماعي، ولكن الارادة العامة للحاكم الفرد المطلق، اما العقد الاجتماعي عند جون لوك الذي يعد الاساس الفكر السياسي للنظرية الليبرالية، فإن كارل شميت لا يؤمن به لا في بداياته من ناحية النظر الى حالة الطبيعة، ولا في تفاصيله (العقد الاجتماعي) ولا في نتائجه (الدولة الليبرالية).

يبدأ كارل شميت في نقده لليبرالية في عدها تعني نزع السياسة عن الحياة العامة، إذ تبحث الليبرالية عن تحييد الدولة من اجل تحرير المجتمع البرجوازي، والسعي لحماية الحريات البرجوازية الفردانية<sup>40</sup>. وهو ما يناقض من وجهة نظر كارل شميت مع ما تقوم به السياسة، لان السياسة تعمل على التدخلات المؤسساتية التنظيمية في مجالات الحياة كافة، والسلطة السياسية تنظم كل شيء ، بينما تهدف الليبرالية الى تقييد تدخل السلطة السياسية كون هذا التدخل يقيّد حريات الفرد والمجتمع، وعلى هذا الاساس تعتبر السياسة نقیض الليبرالية بالمطلق، لانها تحارب الفردانية التي تذيب الروابط الانسانية ، بينما الهدف الاسمى للبرجوازية ليس الاحماية الحقوق الفردية امام الدولة، ومن ثم تعمل الليبرالية الى السعي لتقييد وظائف الدولة بالقوانين ، والبحث عن فصل السلطات وتقليص المحتوى السياسي للدولة<sup>(41)</sup>.

ولا يقف شميت عند هذا الحد في نقده لليبرالية عند حدود صيغتها التحررية الفردانية، وإنما يسعى الى تثبيت مفهومه الخاص للسياسة، فالسياسة عنده هي التمييز بين الصديق والعدو، فإن الليبرالية لا تؤمن بهذا المعنى للسياسة كونها في بنيتها الفكرية تؤكد على الوحدة البشرية، هذه الوحدة التي لا تؤسس لضدية العدو والصديق، وفي مكان اخر ينقد شميت الليبرالية كونها تركز اقتصادياً على الجانب التقني ، وهذه الايدلوجية من وجهة نظره تساهم بشكل كبير في الحرب والسلم<sup>(42)</sup>

كما يرى شميت أن النظام السياسي البرلماني القائم على التمثيل عاجز تماماً عن بلورة فكرة واقعية للهوية السياسية، بسبب استناده إلى الطبقة الحرة الفردية، أي بعبارة أخرى، لما كان المضمون النظري للديمقراطية الليبرالية غير سياسي وغير ديمقراطي<sup>(43)</sup> فلا بد أن يكون شكل النظام البرلماني عاجزاً عن التمثيل الحقيقي للشعب بشكل حقيقي، ومن هنا نجد أن شميت كان حريصاً على تأكيد أن الديمقراطية البرلمانية تعتمد على المزوجة بين الإرادة الشعبية وإرادة البرلمان<sup>(44)</sup> وأن البرلمان لا يمثل



الشعب؛ لأنه، وفقاً لشميت، يعبر عن تمثيل غير دولتي، وهي إشارة إلى إخفاق البرلمان في تشكيل الهوية السياسية للدولة، ومن هنا " تبدو الديمقراطية، إذن، محكومة بأن تدمر ذاتها بمشكلة صنع الإرادة. وبالنسبة إلى الديمقراطيين المتطرفين، فإن للديمقراطية، بحد ذاتها، قيمها الخاصة دون إشارة إلى مضمون السياسة المتبعة بمساعدة الديمقراطية. وإذا كان ثمة خطر احتمال توظيف الديمقراطية في إلحاق الهزيمة بالديمقراطية، فإن على الديمقراطي الجذري، أن يقرر ما إذا كان سيبقى ديمقراطياً ضد الأكثرية أم سيبادر إلى التخلي عن موقعه الخاص. وما أن تكتسب الديمقراطية مضمون القيمة المكتفية ذاتياً، حتى يكف المرء عن أن يبقى (بالمعنى الرسمي) ديمقراطياً بأي ثمن" (45).

### الخاتمة

مثل هذا البحث محاولة لفهم طروحات الالمانى كارل شميت عن الدولة , اذ ربط شميت الوجود الانساني بالدولة, الدولة هي الاساس ثم يأتي بعدها الانسان, بعد ان جعل مصير الانسان يتوقف على ما تحدده له الدولة وسلطتها التنفيذية التي لا تتقيد بقيود الشرعية المستوحاة من الارادة الشعبية, من خلال هيمنتها على كافة مجالات الحياة, متمثلة بشكل رئيس بالحاكم صاحب السيادة الذي لا يحدده اي قانون أو دستور لان السلطة هي من تصنع وتفسر هذا القانون او الدستور , وان اي دستور اساسه الافراد وهو ما تراه النظرية الديمقراطية الليبرالية لا يمكن تطبيقه في حالة الفوضى, وهكذا كنا مع مقارنة أرادت ان تجعل السلطة الاستبدادية شرعية من خلال اعادة توجيه الية كسب الشرعية للسلطة, وإضفاء صبغة من التبرير للممارسة الاستبدادية.

الهوامش

- (1) محمد عبدالرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر، بيروت-دمشق، ص 118.
- (2) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، المجلد السابع، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت. ، ص 237-239.
- (3) قاموس المنجد في اللغة والإعلام، جمع وتحقيق دار المشرق، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط2، 1986، ص 30.
- (4) ينظر: جبران مسعود، الرائد (معجم لغوي عصري)، دار العلم للملايين، لبنان - بيروت، ط7، 1992، ص 54.
- (5) ينظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008، ص 169.
- 6- إمام عبدالفتاح إمام، الطاغية دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي، سلسلة عالم المعرفة (183)، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1994، ص 52.
- (7) المصدر نفسه، ص 54.
- 8- ثناء فؤاد عبد الله، خلاصة تنفيذية قراءة في اوراق اللقاء الرابع عشر لمشروع دراسات ديمقراطية، في اسماعيل نوري الربيعي، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006، ص 13.
- (9) عبدالوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1991، ص 266، مادة استبداد.
- (10) نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، مادة استبداد.
- (11) كمال عبد اللطيف، تشريح الاستبداد قراءة في نظام الآداب السلطانية، دار الطليعة، بيروت، 1999، ص 174.
- 12- محمد هلال الخليلي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره، في كتاب الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 284.
- 13- نقلاً عن المصدر نفسه، ص 285.
- (14) إمام عبد الفتاح، الطاغية، مصدر سابق ذكره، ص 45.
- (15) المصدر نفسه، ص 50-51.
- (16) محمد هلال الخليلي، قراءة تاريخية في مفهوم الاستبداد وتفسيره، مصدر سابق ذكره، ص 282.
- (17) إمام عبد الفتاح، الطاغية..، مصدر سابق ذكره، ص 56-57.
- (18) فولتير، قاموس فولتير الفلسفي، ت يوسف نبيل، مراجعة جلال الدين عز الدين علي، مؤسسة هنداوي (د - م)، (د-ط)، 2017، ص 317.
- (19) إمام عبد الفتاح إمام، الطاغية، مصدر سبق ذكره، ص 42.
- 20- نخبة من الاساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
- 21- محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مطابع دار الوطن، الكويت، 1994، ص 285.
- (22) إمام عبدالفتاح، الطاغية، مصدر سابق ذكره، ص 63.
- (23) محمد محمود ربيع، اسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، مصدر سابق ذكره، ص 398.
- (24) إمام عبدالفتاح، الطاغية، مصدر سابق ذكره، ص 55.

- 25- محمد هاشم رحمة الله، الفكر السياسي عند المفكر الالماني كارل شميت، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، العدد 48-49، 2019، ص 109.
- 26- كارل شميت، مفهوم السياسي، ترجمة سومر المير محمود، مدارات للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2017، ص 15.
- 27- المصدر نفسه، ص 75.
- 28- نور الدين عوش، اشكالية مفهوم السياسي في الفلسفة المعاصرة كارل شميت انموذجاً، مجلة الفلسفة، كلية الاداب، جامعة المستنصرية، العدد 16، 2017، ص 14
- 29- Andrew Norris, carl Schmitt on friends, enemies, and political 'the Intention thought', magazinene, volb, no17.p68
- 30- نقلاً عن محمد هاشم البطاط، مصدر سبق ذكره، ص 118-119
- 31- عزمي بشارة، روسيا الجيوستراتيجية فوق الايدلوجيا وفوق كل شيء، مجلة سياسيات عربية، العدد 17، 2015، ص 7.
- 32- نقلاً عن عبد الرحمن عادل، العدو في المرأة كارل شميت مسائلاً الحداثة، سلسلة بحوث مركز النماء للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، ب.ت، ص 7
- 33- Karl Schmitt, four Articlies 1931,1938, translated by simona Draghici, 1Edition, Plutarch, press,1999,p21
- 34- Micheal mconky ,Anarchy, soverinty, and the state of Exceetion shmitts challenge, the indeent review, magazen, vol 17, 2013, p417.
- 35- محمد هاشم رحمه، مصدر سبق ذكره، ص 125.
- 36- المصدر نفسه، ص 125.
- 37- Carl Schmitt, The Political Theology Four Chapters on the Concept of Sovereignty, Translated by: George Schwab, 1st Edition, The MIT Cambridge Press, 1985, p13.
- 38- مصطفى الشادلي، مراجعة كتاب اللاهوت السياسي لكارل شميت، بحث ضمن مجلة تبين للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، العدد 28، م7، 2019، ص 135 - 136
- 39- المصدر نفسه، ص 136 .
- 40- بابلو سيمون، الديمقراطية عند كارل شميت، ت ياسين السويحة، مجلة الجمهورية الاسبوعية، عدد 15، 2016، ص 26.
- 41- المصدر نفسه، ص 26.
- 42- محمد هاشم رحمه، مصدر سبق ذكره، ص 130.
- 43- السيد ولد أباه، السيادة والسياسة، نظرية المشروعية والشرعية لدى كارل شميت، مجلة التفاهم، عدد 39، سلطنة عمان، 2013، ص 158 .
- 44- المصدر نفسه، ص 158 .
- 45- كارل شميت، أزمة البرلمانات، ترجمة فاضل جتكر، دراسات عراقية، بغداد، ط1، 2008، ص 20 - 21 .



تاريخ استلام البحث 6 / 11 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## الحماية الدولية للمرأة في ظل نظام العولمة (International Women in the Globalization System)

م. سنان صلاح رشيد الصالحي

Lecture: Sinan Salah Rashid AL-Salihi

جامعة بغداد / مركز دراسات المرأة

Center for Women's Studies/International Society Research  
Department/University of Baghdad

sinan@wsc.uobaghdad.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

تناول البحث عن النظام العالمي المتمثل ( بالعولمة ) وعن ماهي الاراء والمفاهيم التي تندرج في فهم وتعريف (العولمة ) ، ومدى تأثيره في المنظومة الاجتماعية وبالاخص حقوق المرأة ، لذلك كان لابد تناول الاليات الدولية لحماية حقوق المرأة في ظل نظام العولمة لما لها من تبعات لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي وانما قد تغيير من السلوك والقيم في المنظومة الاجتماعية لكونه يثار جدل حول وضع المرأة في المجتمع في ظل نظام اقتصادي شامل، ولذلك أكدت الدراسة بأنه لابد على المرأة ان تحافظ على هويتها الانسانية والاجتماعية ولاسيما ان العالم الان اصبح قرية صغيرة كما يقال في ظل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة مما يتيح لها التعرف على افكار وتيارات عديدة .

الكلمات المفتاحية : العولمة ، الاليات الدولية ، حقوق المرأة

## Abstract

The research dealt with the global system represented by (globalization) and what are the opinions and concepts that fall into the understanding and definition of (globalization), and the extent of its impact on the social system, especially women's rights. Only economically, but it has changed the behavior and values in the social system because there is a debate about the status of women in society under a comprehensive economic system, and therefore the study confirmed that women must preserve their human and social identity, especially since the world has now become a small village as it is said in the light of technologies and modern technology, which allows her to identify many ideas and currents.

**Keywords:** globalization, international mechanisms, women's rights

## المقدمة

أن الحديث عن تطور مفهوم حقوق الانسان بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة لم ينفك عن الاهتمام من قبل المجتمع الدولي والى وقتنا هذا ، ولذلك كان لابد من النظر والوقوف الى وضع المرأة في العالم وننظر الى مقدار ما تتمتع به من حقوق والبحث في اساليب حماية هذه الحقوق من أتفاقيات واعلانات ومؤتمرات بغض النظر أن كانت صادرة من دول او منظمات على اختلاف أنواعها وبيان مما لاشك فيه النصوص التي تمثل الاطار القانوني الملئم لحماية حقوق المرأة ومطالبها جميعا او معظم غاياتها ولا بد ايضا من النظر هل تم تكفيل مراقبة تنفيذ تلك النصوص ووضع معالجة الانتهاكات ، فمنذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وقراره للحريات الاساسية ومبدأي المساواة وعدم التمييز وتوالت الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية حقوق المرأة وتوالت أيضا الاعلانات الحكومية الرسمية الصادرة عن الدول وعن ممثليها لدى المنظمات الدولية بالحديث بلغة الترحيب وحسن النية من قبل هذه الحكومات في تطبيق المبادئ الخاصة بحقوق المرأة ، كما وان من الملاحظ أيضا ان حماية المرأة كفئة خاصة ومستقلة ومحتاجة الى حماية تراعي هذه الخصوصية ومازالت تعاني الكثير من الضعف او النقص وذلك لأختلاف النظرة الى المرأة في الثقافات العالمية .

ومن جانب اخر ان قضية العولمة شغلت المجتمع الدولي ولا سيما في العقد الاخير من القرن العشرين والمفكرين والباحثين فهي بحق القضية التي كان لها صدى كبير على مستوى العالم بالرغم من اختلاف وجهات النظر حول فكرة نظام العولمة إذ عدها البعض (( اعلى مراحل الاستعمار والهيمنه )) واخرون عدوها ( انها تمثل نقلة نوعية هائلة في المعرفة البشرية بفضل ما تتيحه من سيولة في التقارب البشري وتبادل الثقافات لخلق مجتمع دولي صغير ) .

ان تنبه العالم لأهمية حقوق المرأة ، مازالت تحتاج الى اساليب حماية لتلك الحقوق وضمانات كافية لها وزيادة الاليات المتبعة ووضع اساليب تكفل معالجة حالات الانتهاكات بالصورة الملائمة والتي توضع على قدر اهمية تلك الحقوق ، وبناءا عليه فان اهمية البحث تكمن في ان موضوع البحث يتحدد بالوقوف على وضع المرأة في العالم ، وبيان مقدار ما تتمتع به من حقوق ، ومن ثم البحث في اساليب حماية تلك الحقوق من خلال الاعلانات والاتفاقيات والمؤتمرات الدولية او المنظمات بأختلاف انواعها وبيان تلك النصوص والتي تمثل الاطار القانوني الملئم لحماية حقوق المرأة والتي تمثل مطالبها ومدى تنفيذ تلك النصوص ووضع الاساليب التي تكفل معالجة الانتهاك عند حدوثه .

اما عن هدف البحث : فيكمن في التعرف والتركيز على تشخيص الواقع كما هو ، وتحليل الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة ، من اجل فهمها بصورة افضل والعمل على تطبيق الفعلي لهذه الاليات .

وبناء على ذلك فان المشكلة البحثية تكمن في انه وعلى الرغم ماتضمنه القانون الدولي من حقوق للمرأة ألا ان هذه الحقوق لطالما كانت عرضة للانتهاك ، ولذلك يرى الباحث بضرورة ان يتم طرح بعض الاسئلة الرئيسية وفق المشكلة البحثية وهي على النحو الآتي :

السؤال الاول: ماهو مفهوم العولمة ؟ وماهي اثار نظام العولمة على الجانب الاجتماعي ؟

السؤال الثاني : ماهي الاليات الدولية لحماية حقوق المرأة ؟

وهذا ما يستلزم اتباع المنهج التحليلي لنصوص الاتفاقيات الدولية لحقوق المرأة ودراسة أليات حماية هذه الحقوق على المستوى الدولي .

ووفقا للمشكلة البحثية سيتم تقسيم البحث الى مبحثين وكما يلي:

### المبحث الاول: مفهوم العولمة وأثره على النظام الاجتماعي .

في هذا البحث يتناول الباحث ، مفهوم العولمة وحجم الراء التي تطرقت هذا المفهوم وركزت عن اثاره الاجتماعية لكون ان حقوق المرأة تتدرج بالدرج الاولى في الجانب الاجتماعي ، ولذلك يرى الباحث ان يتم تقسيم البحث الى مطلبين ، المطلب الاول : مفهوم العولمة ، ويتضمن مجموعه من الراء والمفاهيم التي تتدرج ضمن مفهوم العولمة ، اما المطلب الثاني : العولمة واثرها على النظام الاجتماعي.

#### المطلب الاول : مفهوم العولمة .

عند النظر الى الراء التي تطرقت لمفهوم (العولمة ) نرى ان بدايات استخدام مصطلح العولمة تعود الى عقد السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ، وتحديدًا عندما اصدر المرشال ( لوهان ) كتابه ( حرب في القرية الكونية ) ثم تبعه بريجنسكي ( المستشار الامن القومي الامريكي الأسبق في عهد الرئيس الامريكي كارتر ثمانينات القرن الماضي ) ، اذ أكد الكاتبان الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه آنذاك على صعيد العلاقات الدولية بالتأثير المتبادل في الجانب الاقتصادي بين مختلف دول العالم ، ومع بدايات عقد التسعينات وانهايار الاتحاد السوفيتي بداء الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد ليواكب التغييرات الجذرية في مستوى معدلات القوة العالمية (1) .

ومع ذلك من الصعوبة حصر التعريفات الخاصة ب(العولمة) وتفسيراتها ، أذ انها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن شكل جديد من أشكالها المتعددة فهي تعد سلسلة من الظواهر الاقتصادية ، بالدرجة الاولى والمتصلة في جوهرها والتي تشمل تحديد الاسواق ورفع القيود عنها وخصصة الاصول ، وتراجع وظائف ومهام الدولة على المستوى الوطني ، وانتشار استخدامات وتطبيقات التكنولوجيا وادوات الاتصال وتوزيع الانتاج التصنيفي عبر الحدود وتكامل أسواق راس المال في أطار اتجاهات الفكر الليبرالي الغربي ولذلك فهي تمثل ثورة تقنية أجماعية (2) .

ويرى الباحث في السنوات الاخيرة كان استخدام (العولمة Globalization) واسع النطاق ، وذلك لكون الاختلاف حول هذا المصطلح ومدلولاته مايزال قائما الى الان لدرجة من كثرة البحث والمناقشة حول المصطلح يواجه حقيقة عدم وجود تعريف جامع ومانع متفق عليه ، مع هذا يرى الباحث هناك مجموعة من التعاريف منها ما يقول العالم البريطاني ( رولاند روبرتسون ) أذ أكد (( ان العولمة لاتعني مجرد الانكماش الذي حدث على الصعيد الزماني والمكاني وانما هو وعي العالم لهذا الانكماش )) (3) ، وهنا يقصد الكاتب البريطاني رولاند بهذا التقارب في المسافات والثقافات بين دول العالم ووعي سكان دول العالم ((بأن كوكب الارض اليوم يتقلص وينكمش ويقترب على شكل قرية صغيرة ، انطلاقا من تشخيص حالة البناء المقصورة أي الارتقاء بالخصوصية الى المستوى العالمي من حيث تتصف الظاهرة موضوع البحث الى أحتواء العالم والعالمية وهذا يؤدي الى الانفتاح ما هو عالمي وكوني (4) ، ويؤكد ايضا الدكتور محمد عابد الجابري ((على ان العولمة هو مابعد الاستعمار وان مابعدا لا يعني القطيعة الى ما قبل بل تعني الاستمرارية فيه بصورة جديدة ، بمعنى انها معنية بتنمية الفوارق وتعميم الفقر والسبب باعتبار قاعدتها الاقتصادية تقوم على انتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل مايمكن من العمال عملاً لمبدأ ( الكثير من الربح والقليل من المأجورين ) (5) ، وكما ينظر الكاتب اللبناني ( سمير امين ) (( ان العولمة الجديدة التي انتهت اليها تطور النظام العالمي مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين وهي ماتزال في حالة التبلور والسيرورة وتعد درجة من درجات التصور التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي على صعيد التراكم الكمي )) (6) ، وينظر ( روبرت كوهن ، وجوزيف ناي ) الى ( ربط العولمة بالاعتماد المتبادل ويعتبران بأن الخلاف القائم حول تعريفهما يرجع في الاساس الى تعدد المنطلقات والخلفيات التي ينظر منها لهما ، وانهما مفهومان متشابهان من حيث الشمولية والانتشار )) (7) .

ويرى الباحث بانه مهما اختلفت التعريفات والمفاهيم في موضوع العولمة ، الا انه يمكن حصرها في اربعة مفاهيم وهي :

**المفهوم الاول :** العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية حيث تعتبر تاريخية اكثر من ظاهرة اجتماعية او أطار نظري .



**المفهوم الثاني :** ينظر العولمة باعتبارها تجلّيا لظواهر اقتصادية وهذا المفهوم ينطلق من وظائف الدولة ومن سلسلة مرتبطة من الظواهر الاقتصادية والمنبثقة من ( الرأسمالية والليبرالية )

**المفهوم الثالث :** العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية ، أذ اعتبرت العولمة شكل من أشكال النشاط يتم فيه الانتقال من الرأسمالية الصناعية الى مفهوم أبعد من الصناعة ، ومن خلال ما تقدم يتضح ان مفهوم العولمة غير مكتمل الملامح فهي عملية مستمرة ومتناسقة ذات طابع حركي ديناميكي ومتجدد وتعتبر بحد ذاتها عالما بلا حدود .

وإذا كانت العولمة بسيطة في الشكل الا انها معقدة في المضمون ولها العديد من الجوانب والارتكازات والاثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ولذلك ووفق منظور البحث المدار فالعولمة لها آثار تنعكس على الجانب الاجتماعي وخاصة لما يتضمنه من حقوق الانسان وبالاخص حقوق المرأة ، وهذا ما يتم تناوله في المطلب الثاني .

### **المطلب الثاني : العولمة واثرها على النظام الاجتماعي .**

أن كانت العولمة ظاهرة اقتصادية فأن نتائجها بالاساس اجتماعية ، أذ انها تهدف الى فتح الاسواق واقرار حرية التنقل ورأس المال والبضائع والخدمات بين الدول دون قيود على المستوى الاقتصادي فأنها وبنفس الدرجة تهدف الى ترويج نمط حياة واحد على مستوى العالم هو النمط الغربي (8) ، ولذلك ينظر الباحث بأن تكون الابعاد الاجتماعية ونظام القيم ساحة التدافع الحضاري ويكون اخطر مافي العولمة من زاوية أبعادها الاجتماعية أنها تفرض على الفرد الراغب في الاندماج أن يقوم بعملية تكيف عميقة لأتجاهاته وقناعاته ونمط تفكيره مع قويم وطريقة التفكير التي تتطلبها تفاعلات العولمة .

وعلى الرغم من ذلك نجد الكثير من شعوب العالم وخاصة الاسلامية منها ، ترفض الاليات التي تفرضها العولمة على النظام الاجتماعي وعلى العناصر المهمة في المنظومة الاجتماعية منها :

**العنصر الاول : نظام القيم :** والذي تفرضه اليات العولمة ( هو سيادة نمط الخطاب الاقتصادي واعتباره مفتاح الحل لكل المشكلات المستعصية والمتراكمة وضرورة اعتبار الاقتصاد الاساس (الاول) وعلى باقي القطاعات في المنظومة الاجتماعية ان تكيف نفسها مع مقتضيات الخطاب الاقتصادي وهذا الاتجاه ينذر بكارثة والسبب ان التنافس الاقتصادي لايمكن ان يشكل سبب اساسي في المجتمع ولا ان يعطي معنى لوجود الانسان ، وبالإضافة الى ان التحكم السياسي والاقتصادي هو الشرط الاول لأقامة نظام اجتماعي قابل للحياة ، بالإضافة الى ان العولمة تدخل على الشعوب في رداء اقتصادي ثقافي ذي امكانيات وقدرة على تلبية حاجات الجماهير وتوجهاتها (9) ، ويعد نتائج هذا التدخل للعولمة في النظام الاجتماعي هو التأثير على الثقافة والسلوك وخاصة في التزام أنماط الحياة ويعطي ويفرض وجهات نظر

قد تكون تخضع لمصالح سياسية دولية عليا هدفها تغيير وجهة المنظومة لصالح اطراف تخدم مصالحها الاستراتيجية عبر المنظومة الاجتماعية .

**العنصر الثاني : اعادة تعريف وظيفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية :** اذ تقوم الهيمنة بأخضاع حالات الاستغلال السوري وحث الدولة الخاضعة على بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي وفقا لقواعد السوق والقواعد الليبرالية الجديدة أذ يعبر عن مذهب اقتصادي، يعتبر أن سعي أفراد المجتمع نحو مصالحهم الخاصة يحقق تلقائياً المصلحة العامة للمجتمع. لكنه تجاوز الاقتصاد إلى السياسة بالدعوة لمشاركة المواطنين في إدارة الحياة العامة من خلال مؤسسات اقتصادية وقوانين تقيد من سلطة الحكام<sup>(10)</sup> .

ويرى الباحث وفي طور ماتم التطرق له ، يجب النظر حول قضايا المرأة في ظل العولمة أذ وعلى مدار القرن الماضي كانت ولاتزال ( المرأة ) العمود الاول في النظام الاجتماعي وعلى كافة المستويات والاصعدة والسبب في ذلك لكونها العماد الاول والحاضنه الاولى للأسرة ولذلك راع المجتمع الدولي عبر القرن الماضي جملة من الاتفاقيات والمعاهدات والقوانين لغرض حماية المرأة وحقوقها تجاه اي نظام دولي ، وهذا ما سيتم تطرقه في المبحث الثاني .

## المبحث الثاني : الاليات الدولية لحماية حقوق المرأة في ظل العولمة

يعد الاهتمام بحقوق المرأة في العالم واضحا من خلال عقد المؤتمرات والندوات وابرام المواثيق الدولية على المستويين الاقليمي والدولي وذلك من اجل معالجة جميع الجوانب والظروف التي تساهم في تعزيز حقوق المرأة الانسان وتسهيل كل السبل الكفيلة لحمايتها ، ولذلك يتناول الباحث في هذا المبحث عن مطلبين ، الاول : ماهية الاليات الدولية المساهمة في حماية حقوق المرأة ، والمطلب الثاني : ماهي انواع الاليات الدولية .

### المطلب الاول : ماهية الاليات الدولية المساهمة في حماية حقوق المرأة :

يقصد بالاليات الدولية في حماية حقوق المرأة ، هي الطريقة والوسائل التي تعتمدها الأمم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عنها لضمان تنفيذ ومراقبة الأداء والممارسة الفعلية المرتبطة بحقوق الانسان واعداد تقارير لها (11) ، أذا هي عبارة عن ضمانات قانونية عالمية تحمي الافراد والمجتمعات من اجراءات الحكومات التي تتدخل في الحريات الاساسية والكرامة الانسانية ولتحقيق حصول الانسان على حقوقه وضمان ذلك اوجدت الهيئات الدولية المختلفة وعلى رأسها الامم المتحدة مجموعة من الاتفاقيات الدولية ، وهي تعتبر اليات غير مباشرة يتم التوقيع عليها لمن يرغب من الدول مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية وقف التمييز العنصري وغيرها(12) ، ولضمان تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع أنشأت الامم المتحدة مجموعة من اللجان ذات الاليات الخاصة لتطبيق ومتابعة تنفيذ الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات نصوص وبنود هذه الاتفاقيات على ارض الواقع وضمان تعديل وتطوير القوانين المحلية بما ينسجم معها (13) ، لقد ساهمت جميع الاتفاقيات الدولية ( سبق ذكرها ) في خلق اليات مراقبة ومدى تقييد الدول بالتزاماتها في هذا المجال من ضمنها تقديم تقارير منتظمة عن الاجراءات التي تتخذها الدول لتطبيق نصوص هذه المواثيق ، حيث يحق للافراد في بعض الحالات أت يتقدموا بشكوى ضد الدولة اذا شعر بأن حقوقهم منتهكة ولقد تم تبني العديد من الادوات الاقليمية والدولية بشأن حماية حقوق المرأة كالمواثيق الدولية والقرارات والتوصيات ، ويعمل العديد من الهيئات والبرامج والوكالات المتخصصة داخل منظمة الامم المتحدة على تطوير حقوق المرأة الانسان بشكل غير مباشر حيث تتولى كل من هذه الجهات دوراً ومسؤولية معينه تحت اشراف وتنسيق المفوض الاعلى لحقوق الانسان في الامم المتحدة من الامثلة على ذلك ندوق الامم المتحدة للمرأة والطفل في اليونسيف والذي من اختصاصه يدافع عن حقوق المرأة والطفل (14) ، في حين ان منظمة الامم العمل الدولية ( حقوق العمال ) وايضا منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو تساهم في تحقيق الامن والسلام عن طريق نشر مفهوم التعاون بين الشعوب من خلال التربية والثقافة والعلوم وزيادة احترام العدل ، وحكم القانون وحقوق الانسان والحريات الاساسية في العالم ، وتعمل اليونسكو بشكل اساسي على نشر الحقوق في التعليم والحق في

حرية الرأي والتعبير والمشاركة في الحياة الثقافية والسياسية<sup>(15)</sup> ، وينشط العديد من المؤسسات المتعددة الجنسيات في مجال حقوق المرأة الانسان وبشكل غير مباشر من هذه المؤسسات ، المجلس الاوربي والاتحاد الافريقي ومنظمة الامم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوربية ، اما بالنسبة الى العديد من المنظمات غير الحكومية في هذا المجال فتعمل كمراقب يرصد اي تجاهل او عدم تطبيق لأدوات حقوق الانسان وكعامل محفز للتنمية المتقدمة بقوانين حقوق المرأة والانسان<sup>(16)</sup> ، وتتطلب التحديات والعوائق التي تقف في وجه تنفيذ حقوق المرأة وحقوق الانسان تحليلاً جدياً وتوجب زيادة الوعي لدى جميع الاطراف لآيجاد الحلول الجذرية للمشاكل الموجودة حالياً وتلك الاخذه في الظهور حيث يعد تعليم في مجال المرأة وحقوق الانسان من الوسائل المهمة التي تعمل على زيادة حساسية المجتمعات بشكل عام تجاه القضايا المتعلقة بهذه الحقوق<sup>(17)</sup> .

### المطلب الثاني :انواع الاليات الدولية في حماية حقوق المرأة :

تنوعت الاليات الخاصة بحماية حقوق المرأة ، من هذه الانواع هي اليات دولية واقليمية .

**أولاً : الاليات الدولية :** تعددت الانواع والاليات الدولية لحماية حقوق المرأة منها الاليات المؤسسية التي انشأتها الامم المتحدة بقرارات داخلية من اجهزتها المختلفة وهناك ايضا ليات اتقاقية هي هيئات معينه برصد ورقابة تنفيذ الاتفاقيات الدولية ، وتعتمد هذه الاليات الاداة التنفيذية لتطبيق الاتفاقيات الدولية ، مجموعة من الاعمال منها ، أعداد وتقديم التقارير الدورية حول الممارسات ومدى الالتزام بالاتفاقية وامكانية توجيه الشكاوي بين الدول ،تمكين الافراد والجماعات من تقديم الشكاوي ، تقديم التوصيات لتعديل القوانين المحلية بما ينسجم من تحقيق افضل الممارسات في مجال حقوق الانسان و رفع تقارير الى الامم المتحدة واللجان العليا للاتفاقيات الدولية ، حيث ان اول من يتولى حماية حقوق الانسان هي منظمة الامم المتحدة حيث تعتبر احترام حقوق الانسان وحمايتها أحد الاهتمامات الرئيسية للمنظمة<sup>(18)</sup> ، وتعتبر لجنة حقوق الانسان هي محور الاهتمام والرقابة وألية التنفيذ واحترام حقوق الانسان بأسم الامم المتحدة فقد توصل المجلس بطريق مباشر وغير مباشر الى إنشاء فريق عمل ومقررين خاصين بمسائل معينه لحقوق الانسان لمتابعة ومراقبة تنفيذها<sup>(19)</sup> ، ناهيك عن دور الامانة العامة للأمم المتحدة كمركز حقوق الانسان حيث تعتبر الامانة العامة للامم المتحدة دوراً بارزاً كألية من اليات اعداد موثيق حقوق الانسان ومتابعة التنفيذ وتلغي الشكاوي بخصوص الانتهاكات ومقرها في جنيف تحت اشراف المفوض السامي لحقوق الانسان وبعدهذا المركز بمثابة أركان حرب للامم المتحدة في شؤون حقوق الانسان على مستوى العالم<sup>(20)</sup> ، واماعن الهيئات الدولية طبقاً لمواثيق حقوق الانسان فهي ، لجنة القضاء على

التمييز العنصري وجدت هذه اللجنة كواحدة من الاليات الخاصة بمراقبة مدى التزام والتطبيق للتفاقيات الدولية الخاصة بالقضاء على اشكال التمييز العنصري، اما عن لجنة حقوق الانسان فقد تأسست بواسطة العهد الدولي الخاص بحقوق المدنية والسياسية ، اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري ضد المرأة ومتابعة اوضاع المرأة والممارسات والمخالفات التي تصدر ضدها وتقديم التوصيات ومقترحات لتفعيل دور المرأة ورفع مكانتها ، ومن ثم لجنة مناهضة التعذيب وهي لجنة مختصة لوقف اعمال العنف والتعذيب بمختلف اشكالها وبمن تمارس في حقه سواء ان كان فردا او جماعة ، واخير لجنة حقوق الطفل وتهدف لمراقبة حقوق الطفل على حقهم في مختلف مناحي الحياة<sup>(21)</sup> .

**ثانيا : الاليات الاقليمية المختصة بحماية حقوق المرأة : الاليات الاقليمية :** هي عبارة عن الاتفاقيات التي تمت صياغتها ووضعها من قبل دور مرتبطه جغرافيا وعرقيا او لأسباب اقتصادية وغيرها مرتبطه باتفاقيات تضمن للانسان حقوقه وتخدم هذه الدول بكليتها كأنسان فرد او كجماعات في هذا المجتمع<sup>(22)</sup> .

ومن هذه الاليات :

1. اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وتهدف الى حماية المدافعين عن حقوق الانسان وهي الوسيلة الاساسية لحماية حقوق الانسان الافريقي وتمارس اللجنة سلطات رقابية في مواجهة الدول الاطراف في الميثاق ، وقد اعتمدت الدول الاعضاء فيها عام 1998 بروتوكول أضافيا ملحقا بالميثاق لأنشاء محكمة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ودخل حيز النفاذ عام 2003 وتتمتع كغيرها بأختصاص قضائي واستشاري وتتلقى البلاغات الافراد والمنظمات غير الحكومية<sup>(23)</sup> .
2. لجنة الدول الامريكية لحقوق الانسان :تقوم باعمال المتابعة في مجال حقوق الانسان التوعوية للمجتمع والتعامل مع حالات الانتهاكات ، وانشأت هذه اللجنة بعد الاعلان العالمي لحقوق الانسان بموجب قرار عن المؤتمر الاستشاري الخامس لوزراء خارجية الدول الامريكية عام 1959 وأوكل اليها تعزيز حقوق الانسان حيث وظيفتها شبه قضائية وهي الية رقابية للتحقيق واهم وظائفها فحص تبليغات الدول وعرائض الافراد ضد الدول التي ترتكب الخروق ، ثم انشئت محكمة الدول الامريكية لحقوق الانسان سندا لأتفاقية الدول الامريكية لحقوق الانسان عام 1969 وهي جهاز قضائي مستقل له اختصاص استشاري وقضائي<sup>(24)</sup> .

3. المفوضية العليا لحقوق الانسان (اوربا واسيا الوسطى ) ، المهمة الاساسية هنا العمل من أجل حماية حقوق الانسان لكافة البشر والمساعدة في تمكين المرأة ايضا من ادراك حقوقها ومساعدة المسؤولين على الحفاظ على هذه الحقوق من اجل تطبيقها .

4. المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ، انشئت هذه المحمة عام 1959 والغاية منها ايجاد ضمانات جماعية للاحكام الواردة في الاتفاقية وللمحكمة أختصاصان أستشاري وقضائي والتماسات التي تقدم لها ، هي التماسات دول والالتماسات الفردية ، ولا بد ان نشير الى أن الاحكام الصادرة عنها تتمتع بقوة قانونية ومعنوية كبيرة مما يؤدي الى احترام الدول لها (25) ، أما بالنسبة للحماية العربية لحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة ، فمازالت قراراتها غير جديفة في تنظيم حقوق الانسان وبعيده كل البعد عما موجود في اللجان الاوروبية والافريقية التي تناولت حقوق الانسان ، فميثاق جامعة الدول العربية عام 1945 لم يضم تنظيماً لحقوق الانسان ، ثم نشط العرب وخرجوا باللجنة العربية لحقوق الانسان عام 1986 ، وهو تنظيم مشابه للتنظيم الاوربي ثم جاء مشروع ميثاق حقوق الانسان في مجلس جامعة الدول العربية عام 1994 ، والليات التالية هي الاغلب على الساحة العربية منها ، الميثاق العربي لحقوق الانسان ، الشبكة العربية لحقوق الانسان ، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ، منظمة التعاون الاسلامي ، جامعة الدول العربية ، منظمة العمل العربية (26) .

كان هذا جانب مهم من الليات الدولية والاقليمية والدور الفاعل المهم من قبل الليات الدولية في وضع القوانين الدولية لغرض حماية حقوق المرأة اما فيما يخص الاقليمية فيبدو ان مؤشر اللجان الاقليمية الغربية تكون اكبر واكثر عملا قياسا باللجان العربية الاقليمية المساهمة في الحفاظ حقوق الانسان وبالاخص المرأة وذلك لعدم تحديث قوانين في ميثاق جامعة الدول العربية يساهم في وجود اليات تحافظ على حقوق الانسان ومن ضمنها حقوق المرأة .

### الخاتمة :

أستعرضنا من خلال هذه الدراسة عن العولمة والافكار وأراء المفكرين حول تعريفها وايضا عن أثارها السلبية حول المنظومة الاجتماعية و ضرورة رسم خطط واستراتيجية لغرض تجنب العواقب السلبية لنظام العولمة وبما ان البحث يتناول الحماسة الدولية للمرأة كان لا بد تناول فكرة الحماية الدولية لغرض الحفاظ على حقوق المرأة وعن ماهية الليات الدولية والاجهزة التابعة لها منتقلاً الى ماهي انواع الليات الدولية بشقيها الدولي والاقليمي ، فتوصل الباحث الى ظروف المرأة في مختلف المجتمعات وعلى مختلف الاصعدة والمجالات تعتبر صعبة جدا وخاصةً ان الأطر القانونية والتي تمثلت بالنصوص الخاصة بحقوق المرأة وحمايتها لازالت تعاني الغبن الصريح فتلك النصوص لا تمثل كل مطالبها وانما هي بحاجة الى صيغة قانونية جديدة شاملة لكل حقوقها ومطالبها تكفل

حمايتها وحقوقها المادية والمعنوية فالقدسية التي اضافوها للنصوص الدولية أظهرت عجزها ان تكون قواعد متكاملة ومثالية لتجسد هذه الحقوق وتحميها سواء حقوق الانسان بشكل عام ام حقوق المرأة بشكل خاص ، ان الاعمال الدولية كلها تمثل القوانين الدولية حيث لا تعارض بين كل القوانين والاجراءات التي تعمل على تحقيق حقوق الانسان والمرأة وحمايتها ، واخيرا وضحنا مدى أهمية الرقابة والاشراف من خلال انواع الاليات بكافة انواعها والتي تعمل على تفعيل هذه الحقوق على ارض الواقع وعلى الرغم ما تتضمنه القوانين الدولية والداخلية من حقوق المرأة ، فمازالت تلك الحقوق عرضة للانتهاك في كل الاحوال والسبب هو عدم وجود نظام الحماية الدولية الملائم والذي يقوم على تحقيق أهداف تلك النصوص القانونية ، وهناك ايضا انعدام لوجود جهاز رقابة يشرف على تنفيذ تلك النصوص مما ادى الى الافلات من العقاب للذين انتهكو الحرمان ، ان المنظمات الدولية باختلاف انواعها على سبيل المثال الاقليمية والدولية والمتخصصة وغير الحكومية ومنظمات حقوق الانيسان مع لجانها دوراً عظيماً في الكشف عن خروقات بحق حقو الانسان ، وقد عملت على ايجاد اليات للحيلولة دون وقوع اي خرق وتلاقي الأثار قدر المستطاع والعمل على ايجاد وسائل تكفل المساعده على وجه السرعة .

- <sup>1</sup> محمد عبد القادر حاتم ، العولمة مالها وما عليها ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2005 ، ص15
- <sup>2</sup> Jan Arts Scholes, Globalization and modernity , san Diego ,CA, Isa )2 april,2009.p.p15-25.
- <sup>3</sup> عبد الخالق عبد الله ، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد 28 ، العدد 1 ، بيروت ، 1998 ، ص52. وينظر ، عبد العزيز المنصور ، العولمة والتيارات العربية المستقلة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25 ، العدد 2 ، سوريا ، 2009 ، ص265 .
- <sup>4</sup> محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، مجلة المعلومات الدولية ، العدد 258 ، بيروت ، 1998 ، ص12.
- <sup>5</sup> محمد عابد الجابري ، قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص136 .
- <sup>6</sup> سمير أمين نقلاً عن ، علاء بسام مهنا ، أثر العولمة في التوازن الدولي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة دمشق ، كلية العلوم السياسية ، سوريا ، 2015 ، ص10 .
- <sup>7</sup> روبرت كوهين ، جوزيف ناي نقلاً عن ، أحمد مجدي ، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب ، الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، 2004 ، ص20-21 .
- <sup>8</sup> عمرو عبد الكريم سعادوي ، العولمة وقضايا المرأة ، بحث مقدم لمؤتمر قضايا المرأة المعاصرة من منظور أسلامي ، جامعة الأزهر ، كلية الدراسات الانسانية ، القاهرة ، 2001 ، ص11 .
- <sup>9</sup> برهان غليون ، العولمة وخطر الانفجار ، مقترحات لبناء خيارات بديلة ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، مجلة شئون الاوسط ، العدد 52 ، بيروت ، 1996 ، ص76 .
- <sup>10</sup> محمد القفاص ، دور الدولة والمؤسسات في ظل العولمة ، مكتبة الامة المصرية ، القاهرة ، 2004 ، ص122 .
- <sup>11</sup> أحمد وسيم حسام الدين ، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1، لبنان ، 2011 ، ص79 .
- <sup>12</sup> علي حسن أحمد ، ضمانات الحرية وتطورها في الانظمة السياسية المعاصرة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية القانون ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1970 ، ص5
- <sup>13</sup> Shelton ND, Buegenthal.H.I.,(1995) propelling Human Rights in the Americas, (14th) Engel, Arlingtony Strasbourg, Khel, p4
- <sup>14</sup> هوفنر كلاوس ، كيف ترفع الشكاوي ضد انتهاكات الانسان دليل الافراد والمنظمات غير الحكومية ، مكتب اليونسكو ، ط3 ، عمان ، 2004 ، ص42 .
- <sup>15</sup> ناريمان فصيل النمري ، الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة في ظل العولمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشؤق الاوسط ، كلية الحقوق ، عمان ، 2014 ، ص85



- <sup>16</sup> ليفان ليا ، حقوق الانسان أسئلة واجابات ، اصدارات اليونسكو ، ط5، 2009 ، ص125
- <sup>17</sup> محمد يوسف علون ، محمد خليل ، القانون الدولي لحقوق الانسان المصادر ووسائل الرقابة ، عمان ، ص230.
- <sup>18</sup> نفس المصدر السابق ، ص 232 .
- <sup>19</sup> سنان صلاح رشيد ، حقوق المرأة في ظل الاتفاقيات الدولية ، قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد 56 ، بغداد، 2019 ، ص 390
- <sup>20</sup> نفس المصدر السابق ، ص392 .
- <sup>21</sup> بشير الشافعي ، قانون حقوق الانسان مصادرة وتطبيقاته الوطنية والدولية ، مصر ، ط4، 2007 ، ص294-298
- <sup>22</sup> نفس المصدر السابق ، ص 313
- <sup>23</sup> محمود محمود الحجازي ، العنف الجنسي ضد المرأة او في اوقات النزاعات المسلحة ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، 2007 ، ص63 .
- <sup>24</sup> سرحان عبد العزيز ، مقدمة لدراسة ضمانات حقوق الانسان : دراسة مقارنة في القانون الدولي العام والشريعة الاسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1987 ، ص183
- <sup>25</sup> نفس المصدر السابق ، ص184
- <sup>26</sup> ليلى عازوري جمهوري ، الدراسة الاقليمية التحليلية لمشروع (( حقوق المرأة الانسانية : علامات مضيئة في احكام القضاء العربي )) ، رقم الايداع 2014/4140 ، القاهرة ، 2014 ، ص105



تاريخ استلام البحث 17 / 12 / 2022

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 2 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تأثير البعد الخارجي على هشاشة الدولة في العالم النامي، دراسة حالة العراق بعد العام 2014

**The impact of the external dimension on state fragility in the developing world,  
a case study of Iraq after 2014**

م. نور قيس عبود

جامعة النهريين / كلية العلوم السياسية

Lecturer NOUR KAIS ABBOUD

Al-Nahrain University / College of Political Science

noorq2@yahoo.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

ان المشكلة التي ينطلق منها البحث ، تدور حول سؤال مركزي، وهو : لماذا اظهر العراق ارتفاعا في مؤشر الهشاشة ، بعد العام 2014 ؟ ، وهي اشكالية مهمة .  
وهنا تظهر اهمية البحث بانه كلما ارتفع معدل : هشاشة الدولة ، كلما اظهر ذلك وجود مشاكل ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، وهو ما يستدعي التركيز عليها ، وايجاد حلول لها ، الى جانب ان العراق عانى عام 2014 من نتائج السياسات والاحداث التي ظهرت بعد العام 2003 ، وكان العامل الخارجي واحد من العوامل ، التي تسببت برفع درجة الهشاشة .  
والمنهجية التي استخدمها البحث ، هي : اعتماد المنهج الوصفي ، اي تقديم وصف للحال الذي عليه العراق . واراد البحث ، الوصول الى نتائج مهمة، تتعلق بان العوامل الخارجية اسهمت برفع معدل الهشاشة في العراق .  
الكلمات المفتاحية: "الدولة النامية" ، "مؤشرات الدولة الهشة" ، "الابعاد الخارجية" ، "العراق" ، "اللاجئون" ، "شرعية السلطات" .

## Abstract

**The impact of the external dimension on state fragility in the developing world, a case study of Iraq after 2014**

**The problem from which the research is based revolves around a central question, which is: Why did Iraq show a rise in the vulnerability index after 2014?**

**This problem shows the importance of researching it, because the higher the rate of: the fragility of the state, the more this shows the existence of problems, political, economic and social, which calls for focusing on them and finding solutions to them, in addition to that Iraq suffered in 2014 from the results of the policies and events that appeared After 2003, the external factor was one of the factors that raised the degree of vulnerability.**

**The methodology used by the research is: adopting the descriptive approach, that is, providing a description of the situation in Iraq. The research wanted to reach important results related to the fact that external factors contributed to raising the vulnerability rate in Iraq.**

**keywords:"The developing country", "fragile state indicators", "external dimensions", " refugees", "the legitimacy of the authorities".**

## المقدمة

تعد الدولة الطرف الاهم في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي منذ عدة قرون ، فهي تتمتع بمقومات القوة والسيادة ، والقانون الدولي في الغالب يخاطبها بوصفها من يتحمل الالتزامات في ذلك المجتمع . ان الدولة هي شخصية قانونية وسياسية ، مسؤولة عن افعالها تجاه بيئتها الوطنية وبيئتها الخارجية ، وقد تولى الباحثين دراستها ، كشخصية وكسياسات ، رغم ان الدول متباينة فيما بينها في العديد من النقاط ومنها : مقومات القوة ، والتكوين وطبيعتها وسياساتها ، وحتى مكانتها في الهرم الدولي متباينة ، وقد عمل الباحثين في السنين الاخيرة على وضع مؤشرات عدة تتولى تشخيص واقع الدولة داخليا وخارجيا ومنها : مؤشر الاستقرار السياسي ، ومؤشر الديمقراطية ، ومؤشر الشفافية ، ومؤشر الارهاب العالمي ، ومؤشر الهشاشة ، وغيرها .

ان دراسة مكانة او وضع الدولة في اطار مؤشر الهشاشة ، يظهر مدى القدرات التي تتمتع بها الدولة على تنفيذ التزاماتها تجاه وظائفها والتزاماتها الاساسية ، ويتم تقدير مكانة ووضع الدولة في ذلك المؤشر استنادا الى معايير او مؤشرات اولية او فرعية ، والواضح ان المؤشر يظهر ان اغلب الدول النامية تتمتع بوضع متدني قليلا او نسبيا ، وهو ما يؤشر وجود ضعف في التزام الدولة النامية بوظائفها الاساسية . ان العراق هو دولة نامية ، وشهدت تغيرات كبيرة بعد العام 2003 ، ورغم انه تم اقرار النظام البرلماني الاتحادي الديمقراطي الذي يتيح توزيع كبير للسلطات ، وقدرة واسعة على الرقابة ، الا انه عانى على صعيد الممارسات والاداء في الغالب ، ناهيك عن تداعيات الاوضاع الخارجية على البيئة الداخلية ، وبالنتيجة ظهر في مواقع متقدمة على صعيد الهشاشة ، وبضمنه بعد العام 2014.

**الاهمية والاهداف:** ان دراسة موضوع الهشاشة انما يعد من الموضوعات المهمة ، لانها ترصد وقائع الدولة ومكانتها على صعد عدة ومنها : الاحوال السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، ومدى قدرة الدولة على تحمل التزاماتها واداء وظائفها داخليا وخارجيا.

كما ان الموضوع يتيح امكانية تقدير مدى تاثير البعد الخارجي في موضوع الهشاشة التي تطبع الدول النامية بمستويات مختلفة ، والانموذج الذي تم البحث فيه هو حالة العراق ، بعد العام 2014 ، وهو انموذج يعطي مؤشرات مهمة على المدى الذي انتهت اليه الابعاد الخارجية في احداث التاثيرات على الاحوال الداخلية للدولة.

اما الاهداف التي يسعى البحث لبلوغها فهي تقديم وصف لمؤشر الهشاشة الذي اعتمد من قبل صندوق السلام ، ومجلة فورين بوليسي (Foreign Policy) ، في الولايات المتحدة ، وبيان مدى انطباقه على الحالة العراقية ، وتحديد ابعاد العام 2014.

والحدود التي يتقيد بها البحث ، فهي زمانيا البحث في المدة التالية لعام 2014 الا عند الضرورة سيتم الاشارة الى احداث سابقة على ذلك العام، ومكانيا سيتم الاشارة الى الدول النامية مع التركيز على الحالة العراقية ، وموضوعيا سيتم الاشارة الى مؤشرات الهشاشة.

**المشكلة:** ان المشكلة التي يتعامل معها البحث ترتبط بسؤال مركزي مضمونه : ما هي الاسباب التي تجعل الدول النامية هشة ، وكيف يظهر ذلك؟ واين يتم وضع البعد الخارجي في تصاعد مؤشرات الهشاشة؟ وتلك المشكلة البحثية ، تطرح عدة تساؤلات ، سيكون الاجابة عنها مضمون هذا البحث، وهي:

ما هي مؤشرات الدولة الهشة في العالم النامي؟

ما هي احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

هل العراق يعاني من الهشاشة؟

وهل للابعاد الخارجية تأثير على موضوع هشاشة الدولة العراقية؟

**الفرضية :** نفترض هنا انه كلما تدخلت الابعاد الخارجية ، بمصالحها وسياساتها ، كلما ضعفت قدرة الدولة على اداء واجباتها ومهامها تجاه التزاماتها ووظائفها الرئيسية ، ومن ثم يعرض الدولة الى مزيد من الضعف في مؤشرات الهشاشة.

**المنهجية:** سيتم في هذا البحث، اعتماد المنهج الوصفي، اي تقديم وصف عن موقع الدول النامية ومنها العراق في مؤشر الهشاشة العالمي.

**الهيكلية:** قسم البحث الى ثلاثة مطالب الى جانب مقدمة وخاتمة ، وكالاتي:

المطلب الاول-مؤشرات الدولة الهشة في العالم النامي

المطلب الثاني-احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

المطلب الثالث-التاثير الخارجي على رفع معدل هشاشة الدولة العراقية بعد العام 2014

### المطلب الاول: مؤشرات الدولة الهشة في العالم النامي

ان الدولة هي الوحدة الاساسية في التفاعلات الدولية ، ورغم كل ما طرأ على وظائفها من تحولات بفعل العولمة<sup>(1)</sup>، الا انها ما زالت صاحبة السيادة النهائية في العديد من الادوار ، وحجم تدخلها في الشؤون العامة يتوقف على كل حالة ، الا ان المتعارف عليه في عالم اليوم انها قد تنازلت عن اغلب الوظائف الاقتصادية والاجتماعية ، باستثناء المحافظة على الاستقرار والامن العام ، والنظام العام ، في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، مع وجود بوادر توجهات لمنح فرص للشركات الخاصة لاداء ادوار ووظائف موازية في القطاعات الامنية والعسكرية عبر الشركات الخاصة<sup>(2)</sup>.

ان كون الدولة هي من تدير القطاعات المختلفة ، بطريقة مباشرة او غير مباشرة يجعلها مسؤولة امام مواطنيها وامام المجتمع الدولي، والاتجاه العام الذي ساد في القانون الدولي هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة وان سيادتها مطلقة على كل ما يتعلق باختصاصها ، وهو ما استقر في ميثاق الامم المتحدة في المادة 2 الفقرة (7)<sup>(3)</sup>. الا ان نطاق سيادتها تم اضعافه بفعل الوقائع العالمية التي طرأت بفعل تطور قطاعات مختلفة ومنها : التكنولوجيا والاعتمادية اقلناقتصادية والتنظيم الدولي، والوعي العالمي بالمشتركات ،.. مما جعل السيادة مفهوم نسبي، والاتجاه العالمي للراسمالية جعل الدول تتجه الى الانسحاب من اداء بعض الوظائف والتركيز على كون السلطات العامة انما هي سلطات تنظيم وادارة

وقيادة ، وليس سلطات تدخل في اغلب الوظائف الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان هذا التحول لم ينف المسؤولية عن الدولة كونها هي من تتولى مسؤولية الادارة العامة ، ومن ثم فان الضعف الذي تبدو عليه انما يتسبب بان يجعل الدولة جزء من منظومة احداث خلل في الاستقرار ، الذي لا يتوقف عند الشؤون الداخلية فحسب ، انما بحكم الترابط العالمي فان كل خلل داخلي يمكن ان يكون له قدر من التأثير الخارجي<sup>(4)</sup>، مثلا حالات الهجرة والنزوح واللجوء التي ترتبط بانعدام الاستقرار الداخلي. ولهذا اتجهت المركز البحثية والمؤسسات الاكاديمية الى دراسة موضوع اسلانتقرار في الدول وفي العلاقات الدولية ، ودراسة قدرة الدولة على اداء مهامها والتزاماتها الداخلية والخارجية باعتباره يقدم وصف عن احوال الدولة وما تعانيه.

وهنا يتوجب معرفة التمييز بين انواع الدول ، فالدولة وفقا للتعريف القانوني ، كما ورد في اتفاقية مونتيفيديو - Montevideo بشأن حقوق وواجبات الدول في عام 1933، هي : " مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى " <sup>(5)</sup>، والدولة مسؤولة عن استقلالها وسيادتها واستقرارها ورفاهيتها، ووفقا للفهم القانوني فان جميع الدول متساوية امام القانون الدولي الا ما ورد بشأن عضويتها ومسؤولياتها في المنظمات الدولية، ومثاله حالة العضوية الدائمة في مجلس الامن.

ووفقا للفهم السياسي فان جميع الدول متباينة ، نتيجة التباين في الامكانيات والقدرات والمشاريع السياسية ، وهو ما يقسم الدول الى : دول عظمى واخرى كبرى واخرى متوسطة واخرى صغيرة واخرى هامشية ، الا ان ذلك التقسيم اخذ يتضائل في اهميته ، لان بعض مقومات القوة الحديثة تجعل الدولة قادرة على التأثير دوليا بوسائل وادوات متقدمة ومنها : السيبرانية ، والاعلام ، وتوظيف المنظمات والفواعل العنفيه، .. هذا من جانب ، وجانب اخر ان بعض الدول الصغرى والنامية اصبحت تتقدم على بعض الدول الكبرى في العديد من المؤشرات التي تعتمد من قبل المؤسسات الاكاديمية والمنظمات الدولية ، ومنها : الاستقرار والديمقراطية والشفافية والتنافسية وغيرها ، رغم ان الاصل هو ان هناك فرق بين الدول حسب مواردها وقدراتها وسياساتها<sup>(6)</sup>.

في العام 1991 اخت الدعوات داخل المجتمع الدولي تظهر لاحداث تغيير في التعامل مع مبدأ عدم التدخل في اشؤون الداخلية ، فاقرت الامم المتحدة مبدأ التدخل الدولي الانساني ، اي ان الدولة مسؤولة عن افعالها ولا يمكن ان تتذرع بالسيادة لتجنب المسؤولية ، في الجوانب الانسانية التي تسبب اضرار بمصالح الدول الاخرى ، كما في حالة الهجرة واللجوء، وفي العام 2001 طرح داخل الامم المتحدة ان التدخل لا يمكن ان يقتصر على الشؤون الانسانية وانما يمكن ان يمتد الى كل المجالات ان فشلت الدولة في الوفاء بالتزاماتها التقليدية ، وهو ما اقر بموجبه ما عرف بمبدأ: مسؤولية الحماية<sup>(7)</sup>. وهنا طرحت الحاجة لمعنى عدم وفاء الدولة بالتزاماتها ، وهو ما قاد كل من : صندوق السلام الامريكي ، ومجلة Foreign Policy الامريكية ، في العام 2005 ، الى تطور عدد من المؤشرات الفرعية ، وتقدير ان حاصل وجودها يعطي تصور عن مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التقليدية ، والا فان الاخلال

تأثير البعد الخارجي على هشاشة الدولة في العالم النامي ، دراسة حالة العراق بعد العام 2014  
م. نور قيس عبود

بها يعطي تصور ان الدولة : فاشلة ، قبل ان يتم التحول عن هذه الكلمة لصالح كونها دولة : هشة، والدولة الفاشلة او الهشة هي تلك الدولة التي يمكن ان تكون بيئة مناسبة للعديد من المسائل التي تضر بالاستقرار والامن ليس الداخلي فحسب انما حتى الاقليمي والدولي<sup>(8)</sup>.

لقد تم وضع عدد من المؤشرات التي تقيس حالة الهشاشة في الدول بشكل عام ، وعدد تلك المؤشرات هي ثلاثة ، وكل واحد منها يضم عدة مؤشرات فرعية وكالاتي: المؤشرات الاجتماعية ( وتضم : الضغوط الديموغرافية، و الحركة الهائلة للاجئين والمشردين، و الانتقام، وهجرة الأدمغة)، و المؤشرات الاقتصادية ( وتضم : التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، و التدهور الاقتصادي)، المؤشرات السياسية ( وتضم : تجريم أو نزع الشرعية للدولة، و التدهور التدريجي للخدمات العامة، و الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان، و الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة، و صعود النخب المنقسمة، و تدخل الدول الأجنبية بالدولة) ، ولقد طبق المؤشر على الدول التي تتمتع بسيادة وتم استبعاد بعض الكيانات التي لم تصل الى مرتبة : دولة، ووضع درجة نهائية لكل المؤشر وهي : 10 درجات ، كلما اقتربت منها الدولة كلما اعطى وصف : الاكثر هشاشة ، وكلما اقتربت الدولة من ال: صفر ، كلما كانت اكثر استقرار ، وقسمت الدول الى دول في حالة تنبيه عالٍ للغاية وهي الاكثر هشاشة، و دول في حالة تأهب قصوى ، و دول في حالة إنذار ، و دول في حالة تحذير عالي ، و دول في حالة تحذير مرتفع ، و دول في حالة تحذير ، و دول في حالة مستقرة ، و دول في حالة أكثر استقرارا ، و دول في حالة مستقرة جدا ، و دول في حالة مستدامة وهي الاكثر استقرارا<sup>(9)</sup>.

وتتبع المؤشر لعدة سنوات سنجد الاتي:

الجدول رقم (1) : قائمة الدول حسب مؤشر الهشاشة لسنوات مختارة بين عامي 2005 -

2020

الدول/ مكانتها على صعيد المؤشرات/ السنوات	2010	2015	2020
اليمن	13	6	1
الصومال	1	2	2
سوريا	49	7	3
جنوب السودان	-	1	4
الكونغو الديمقراطية	32	5	5
افغانستان	7	8	9
العراق	9	11	20
موريتانيا	42	25	33
مصر	45	37	39
الفلبين	51	47	49

الجدول من عمل الباحث، بالاعتماد على:

Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021, P: 4-5.

ان المؤشرات السابقة هي لعينة من الدول التي تحتل مراكز متأخرة في مؤشر الهشاشة ، في حين ان الدول المتقدمة ، وحتى بعض الدول الصغيرة والنامية ، تحتل مراكز جيدة في هذا المؤشر ومنها على سبيل المثال : اورغواي تحتل المرتبة 159 عالميا بالمؤشر ، ايمن مجموع 179 دولة وردت بياناتها بالمؤشر ، اي انها تقع تحت تصنيف: مستقرة جدا، والولايات المتحدة بالمرتبة 151 عالميا اي تصنف بانها مستقرة ، وقطر وردت بالمرتبة 140 ، وسلطنة عمان بالمرتبة 136 ، ووالكويت 129 عالميا ، وهي جميعا تقع ضمن تصنيف : مستقرة (10).

### المطلب الثاني-احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية

شهد العراق عام 2003 تغيرا في احواله بشكل عام ، وبضمن التغيير الذي شهده هو تبني نظام سياسي جديد يقوم على : اعتماد النظام الجمهوري البرلماني الاتحادي الديمقراطي ، الى جانب اللامركزية الادارية ، اي ان النظام تبني اتجاه : زيادة مساحة الشرعية عبر اسلوب الديمقراطية، وتفكيك بنية السلطة وتوزيعها باعتماد الاتحادية واللامركزية اداريا، والفصل بين السلطات باعتماد استقلال السلطة القضائية ، واسس مؤسسات عديدة للرقابة على اداء المؤسسات الى جانب السلطة التشريعية ومنها هيئة النزاهة وغيرها (11).

ان تحليل النظام السياسي الذي تم تبنيه يلاحظ انه اعتمد واحدة من اكثر اشكال الدول تقدما ، الا انه عانى في الوقت نفسه من اشكاليات في الممارسات والاداء في الغالب :

1) النظام الاتحادي واللامركزية الادارية ، وهو يضمن توزيع كبير للسلطات بين عدة مستويات : المركز الاتحادي والاقاليم والمحافظات والوحدات الادارية الاصغر منها ، وذلك لان العراق فيه تعددية اثنية عانت بعضا من الانقسام عبر التاريخ المعاصر نتيجة الممارسات السياسية ، فكانت الفدرالية كنوع من التطمين عبر منحها سلطات واسعة ، وتقييد السلطات العامة الاتحادية بما ورد حصرا بالمادة 110 من الدستور الاتحادي (12)، وترك ما عداها لسلطات الاقاليم والمحافظات بموجب نص المادة 115 من الدستور الاتحادي (13). الا ان الاشكالية التي وقع فيها النظام السياسي انه تبني خيار الفدرالية على نطاق ضيق ، بتاسيس اقليم كردستان العراق ولم يتم التوسع بتلك التجربة ناهيك عن الاشكاليات المستمرة بتفسير النصوص الدستورية بين السلطات الاتحادية وسلطة الاقليم (14)، كما ان هنالك اشكاليات اخرى ترتبط بحجم الصلاحيات الادارية الممنوحة للمحافظات تطبيقا للنظام اللامركزي بقت موضع ارتباك وتسببت في احيان الى ظهور خلل في الاداء السياسي والاداري ، يضاف الى الخلل والضعف في الاداء الحكومي كما يوضحه مؤشر الديمقراطية (15).

2) واعتمد النظام الجمهوري البرلماني ، والقصد منه ان لا تتمركز السلطة بيد الجهاز التنفيذي انما ان تتمركز في يد نواب الشعب ، ومنه يتم اختيار الحكومة ، الا ان الاشكالية برزت في عدم انسجام



النظام الانتخابي مع احتياجات الاستقرار في الانظمة البرلمانية ، الا وهو تقليل نسب التعددية الحزبية في البرلمان وزيادة فرص ظهور اقلية برلمانية<sup>(16)</sup>.

3) واعتمد النظام الديمقراطي ، وهو يعبر عن وجود الارادة الشعبية في ادارة الشؤون السياسية ، فالمواطن هو من يحدد الخيارات الاولية بارجحية خيار على غيره ، وتكون حصيلة الاصوات هي من تعطي الترجيح النهائي ، وعلى ضوءه يعمل صناع السياسة الذي يحضون باعلى مستوى من الرضا الجماهيري ، على وضع وتنفيذ السياسات التي لا تتعارض مع القواعد الدستورية العامة التي تعد اسمى واعلى من التطبيقات الديمقراطية ، لانها هي من تؤسس للديمقراطية في الدولة ، الا ان الممارسات الديمقراطية في العراق اظهرت بعضا من الاشكاليات في التطبيق ، نتيجة حادثة التجربة الديمقراطية، ونتيجة وجود بعض الانقسام الحزبي والسياسي فان العراق اتجه الى تبني خيار الديمقراطية التوافقية ، اي اعادة صياغة النتائج بعد الانتخابات بما يضمن مشاركة الجميع وعدم استثناء احد من المشاركين<sup>(17)</sup>.

ان النظام السياسي ، عانى خلال المدة التالية لعام 2003 من وجود لعدد من الاشكاليات ، ومن بينها:  
أ. بروز التوافقية والمحاصصة ، ولقد كان هذا التوجه في العام 2003 (اثناء تشكيل مجلس الحكم) وما بعده ، الغرض منه دعم حضور ومشاركة جميع الاطراف في العمل السياسي ، وتجنب اشكاليات تطبيق الديمقراطية الكاملة في مجتمع كان يعاني من اشكاليات الانقسام بين قواه السياسية ، مع اعتماد توجه تفكيك السلطة ، بانشاء نظام اتحادي ولا مركزي اداريا في الوقت نفسه ، بقصد تحقيق اكبر قدر من الضمانات السياسية بالنظام السياسي الجديد، الا ان التوافقية بقت مرافقة لممارسات النظام السياسي<sup>(18)</sup>.

ب. وعدم الاستقرار ، ويكاد يكون اقرب موضوع الى دراسات الدول الهشة ، وتوجد دراسات عديدة تؤشر ان هنالك اشكاليات في موضوع الاستقرار السياسي في العراق ، استنادا الى المؤشرات المتفق عليها انها تتضمن موضوع الاستقرار السياسي ، ومنها مثلا: نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، وقوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، والاستقرار البرلماني والحكومي، وتدعيم المشاركة السياسية، غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات، والوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الأولية)، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام، وقلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية<sup>(19)</sup>، .. هذه المؤشرات وغيرها ، يعاني العراق من وجودها<sup>(20)</sup>، لاسباب مختلفة.

ج. واتساع نطاق التدويل لقضاياها ، وهو ما سيتم التركيز عليه في الفقرة الثالثة من هذا البحث.  
د. الى جانب اشكاليات متعلقة بضعف التنمية او اتساع الاشكاليات المرافقة لضعف البنية التحتية وضعف قطاع الخدمات ، رغم الإيرادات الكبيرة نسبيا التي حصل عليها العراق من بيع النفط ، والمنح والقروض التي حصل عليها من المانحين الدوليين بعد العام 2003 ، الا ان اثر الفساد

عليها كان كبيرا ، وهو ما ظهر من خلال استمرار عدم انسجام البنية التحتية والخدمات مع احتياجات المجتمع.

هـ. واتساع الزيادة السكانية وضعف التخطيط لإدارة الموارد البشرية والمالية. الى جانب غيرها الكثير من المشاكل ، التي ظهرت بصيغة ازمتات وتظاهرات واحتجاجات شعبية<sup>(21)</sup>، وقادت الحكومة في اكثر من مرة ، ومعها القوى السياسية الى طرح مبادرات للإصلاح السياسي والامن والاقتصادي والاداري<sup>(22)</sup>.

وتتبع الاشكاليات التي يعاني منها العراق ، وفقا للمؤشرات الدولية ، يلاحظ ان مؤشر الديمقراطية مثلا وضع العراق في اطار الانظمة الهجينة ، ففي مؤشر العام 2017 مثلا كانت مرتبته الـ 112 من مجموع 169 دولة ، وهو يقع بالمرتبة الرابعة قبل الاخيرة بالانظمة الهجينة ، وحصل على : 4.33 من 10 درجات على صعيد العملية الانتخابية الديمقراطية ، و 0.07 من 10 درجات على صعيد الاداء الحكومي، و 7.22 من 10 درجات على صعيد المشاركة السياسية ، و 5 من 10 درجات على صعيد وجود ثقافة سياسية ، و 3.82 من 10 درجات على صعيد وجود الحريات المدنية . وفي العام 2019 حصل على : 5.25 ، و 0.00 ، و 6.67 ، و 5 ، و 1.76 درجة على التوالي<sup>(23)</sup>. وبجمعه مع موقع العراق في مؤشر الهشاشة العالمي ، فالواضح ان هنالك اشكاليات تقدرها المؤسسات الدولية لاوزاع العراق ، بعبارة اخرى هنالك ضعف في المؤسسات وفي الاداء<sup>(24)</sup>.

### المطلب الثالث: التأثير الخارجي على رفع معدل هشاشة الدولة العراقية بعد العام 2014

اوضحنا في الفقرة السابقة ان العراق يعاني ، وان جزء من معاناته يرجع الى وجود عوامل خارجية ، فالعراق بعد العام 2003 تعرض للتدويل في اغلب الاوزاع التي تعايش معها لعدة اسباب ومن ابرزها: (1) الروابط التاريخية التي تربط بعض القوى السياسية بالبيئات الاقليمية والدولية ، مما جعلها غير قادرة على صياغة سياسات تقدم المصالح الوطنية على مصالح البيئات الخارجية ، رغم ان الامر قد اضعف بعد العام 2014 واصبح هناك مجال لروؤية سياسات وطنية بعيدة نسبيا عن مصالح الاطراف الخارجية، نتيجة ادراك القوى السياسية ومعها المجتمع المحلي لحجم الاشكاليات التي دخلها العراق في العام 2014 ، عندما فقد العراق جزء من سيطرته على جزء من اراضيه<sup>(25)</sup>. الا انه لا يمكن انكار ان البيئة الخارجية ما زال لها حضور في الشأن العراقي ، والتاثير في السياسة والقرار الوطنيين ليكونا بمستوى يتناسب مع احتياجات العراق ومصالحه، وهو ما حاول العراق الابتعاد عنه عندما عقد قمة بغداد الاولى في العام 2021 للتنمية والشراكة برعاية اقليمية ودولية، ثم عقد القمة الثانية في عمان في العام 2022 ، الا ان الواضح ان البلد يحتاج الى مزيد من الاستقلال في القرار الوطني وبما يناسب احتياجات البلد ويتناسب وعمقه الحضاري والتاريخي.

(2) ان الولايات المتحدة كانت حاضرة في العراق ، سواء بفعل عمليات الاحتلال لسنة 2003 ، او بفعل دعوة العراق للولايات المتحدة لتقديم الدعم له في العام 2014 ، بسبب ارتفاع مؤشر عدم الاستقرار في تلك المدة<sup>(26)</sup>. وهي ما زالت حاضرة في تفاصيل عدة ومنها الانتخابات ، والعلاقات الاقليمية.

(3) كما ان بعض الاطراف الاقليمية والدولية اتجهت لتصريف جزء من تفاعلاتها في العراق ، واغلب تلك التفاعلات هي عبارة عن علاقات صراع ، على نحو تسبب باحداث اضرار بالشان العراقي<sup>(27)</sup>. وهو ما كان يؤثر على مسارات عديدة تحتاجها الدولة ومنها القدرة على احتكار العنف ، والقدرة على تبني مسار للتنمية ، والقدرة على تبني مسار في العلاقات الخارجية يعبر عن احتياجات البلد وشخصيته السياسية والقانونية والحضارية بعيدا عن تأثير البيئة الخارجية في شؤونه.

ان موضوع الابعاد الخارجية يرتبط بعوامل او مؤشرات مهمة الا وهي : ان قدرة الدولة على اداء وظائفها تضعف باستمرار ، وهنا لا بد من الربط بين الابعاد الخارجية ووظائف الدولة ، فالاخيرة في ظل الوظائف التقليدية انما عليها ان تقوم بوظائف الادارة والتنظيم والتوجيه والامن والرعاية ، وتسوية النزاعات وتوزيع الموارد ، وتتدخل في كل المفاصل ، باعتبار الافراد يتنازلون عن جزء من حقوقهم لمصلحة غاية اكبر : تعزيز الاتجاه الى الامن والاستقرار والرفاهية وتعزيز المكانة ، وهي من ابرز وظائف الدولة التقليدية<sup>(28)</sup>. والادوات التي تمتلكها الدولة في سبيل اداء تلك الوظائف كبيرة ومنها: احتكار العنف وتوظيف الموارد وممارسة الحكم بقوة القانون من خلال المؤسسات الموجودة ، وتمثيل المصالح الوطنية في البيئات الداخلية والخارجية ،..<sup>(29)</sup>.

في عالم اليوم ، الدولة تقلصت وظائفها ، واطلقت قسم كبير منها الى الافراد والمؤسسات المدنية والقطاع الخاص (الذي اصبح مسؤولا عن مهام كبيرة ومنها : اطلاق النمو الاقتصادي والتوظيف ، والابتكار والبحث والتطوير ، والوظائف التعليمية والصحية وحتى الامنية ،..)<sup>(30)</sup>، وتتبع تلك الوظائف يلاحظ ان النقص بقي بعيدا نسبيا عما يحتاجه المواطن من الدولة ، اي بقت بعض الوظائف التي يحتاجها المواطن بيد الدولة ومنها : الادارة والتنظيم واحتكار العنف وتمثيل المواطنين في البيئة الخارجية.. ويضاف لها في حالة الدولة الريعية كحال العراق ، وجوب تنظيم توزيع موارد الريع بما يوفر مصادر دخل مضافة للمواطنين ويعظم رفاهيتهم، الا انه يلاحظ ان البيئة الخارجية كانت تتدخل لابعاد الدولة العراقية عما مطلوب منها من وظائف عبر التأثير في الانشطة السياسية<sup>(31)</sup>، وجعل الدولة او اطراف فيها منخرطة في التقاطعات الخارجية<sup>(32)</sup>، على نحو اظهر ان الدولة لاعب غير منحاز في التفاعلات الداخلية ، بل وكانت مؤشرات التنمية في عمومها منخفضة في العراق واهمها انخفاض مؤشر التنمية الانسانية، ومن السلبيات الاخرى يلاحظ على سبيل المثال:

أ. التعامل مع موضوع المواطنة والمساواة ، في اطار الكيان الفدرالي ، اذ لا تزال هنالك اشكاليات في علاقة الحكومة الاتحادية واقليم كردستان ، الى جانب وجود المحاصصة والتوافقية ، والتي تعبر عن ان الانتماء الذي يقدم ليس المواطنة والكفاءة وانما الانتماءات الى التنظيمات السياسية. وما زالت الدولة غير قادرة على القيام بهذه المهمة.

ب. التعامل مع موضوع الخدمات ، فايرادات الدولة كبيرة ، الا ان مخرجات تلك الموارد ضعيفة والسبب ان حالات الفساد تستهلك الجزء الاكبر منها ، وبعض حالات الفساد انما هي عمليات تمويل لانشطة خارجية<sup>(33)</sup>، من دون قدرة سياسية على التعامل مع تلك الحالات بما يثبت قدرة الدولة في حماية مواردها وحماية المواطنين من الغطاء السياسي لحالات الفساد.

ج. التعامل مع التوظيف والتشغيل والبطالة والفقر، فالقطاع الخاص يتأثر بالاوضاع السياسية ، والقطاع الخاص ما زال مشوها ولا تسمح له اطراف عدة في البيئة الخارجية بالنمو، واصبح المواطن يتلمس تدخلا من الدولة للتوظيف في الاعمال الادارية باعتباره المدخل الوحيد لتوزيع الموارد، ومن ثم اصبح هنالك ضغطا كبيرا على ايرادات الربيع النفطي.

د. التعامل مع موضوع العنف وانتشار السلاح ، وهو ملف شائك ، يعبر عن ضعف في الدولة لان الاخيرة لا يمكن ان تعطي صورة انها الدولة الضامنة للامن ويوجد اطراف داخلها اكثر ارادة ومرونة في استخدام السلاح، واقل عرضة للمحاسبة، وبعض حملة السلاح يعمل وفقا لاجندات خارجية من دون قدرة للدولة على التعامل معها، بل واصبحت بعض الاطراف الحاملة للسلاح ضامنة لاستمرار النظام كما حصل في اعقاب تظاهرات العام 2019 على نحو جعل هنالك فجوة بين المواطن والدولة<sup>(34)</sup>.

هـ. التعامل مع النظام العام والطمأنينة ، فالاصل ان المواطن يتنازل عن جزء من حقوقه وحرياته للدولة من اجل ان تقوم الاخيرة بتوفير مظلة ضمانات بعدم التعدي على الحقوق والحرية العامة، الا انه في العراق فان الدولة لم تستطع توفير ضمانات الامن والاستقرار والنظام العام<sup>(35)</sup>، بمستوى واحد لكل المواطنين ، وذلك نتيجة تدخلات سياسية داخلية وخارجية.

لقد شهد العراق عام 2014 سيطرة تنظيم داعش الارهابي على عدد من المدن العراقية ، واطهر وجود خلل في المؤسسات والاداء السياسي والامن الحكومي ، وحاولت الحكومة ان تعالج الاشكاليات بتسريع عمليات التحديث الداخلية للبنية الامنية ، وطلب الدعم الخارجي ، الذي اتى من عدة مصادر تتبع مصالحها ، ومنها الاقليمي المنفرد ومنها المتعدد الاطراف في اطار التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ، وعلى مدى عامين خسر العراق الكثير من الموارد الوطنية ، في ظرف كانت الايرادات المالية قد انخفضت بحدة بسبب انخفاض اسعار النفط ، وارتفاع اعمال اعادة تحديث البنية الامنية والعسكرية ، في تلك المرحلة كانت المؤشرات الفرعية للدولة الهشة تعطي مؤشرات على ان العراق يقع في مستويات منخفضة ، فالعراق شهد نزوح عدد كبير من سكانه في مناطق النزاع ، الى جانب حصول عمليات هجرة ، ناهيك عن تدهور في التنمية الاقتصادية ، وتأثير الفواعل من غير الدولة على ادارة ملف الامن في البلاد ، وظهور مزيد من الانقسام بين النخب السياسية ، الى جانب تصاعد تدخل الدول الاخرى بالشان العراقي. وكل تلك المؤشرات اظهرت ان الدولة العراقية كانت عجزا احيانا وضعيفة في احيان اخرى في اداء وظائفها تجاه المواطنين ، وان جزء من اسباب الخلل يرجع الى تدخل ارادات خارجية.

وتحليل تلك المؤشرات يلاحظ:

- أ. شهد نزوح عدد كبير من سكانه في مناطق النزاع ، وتتباين الاحصاءات في تقدير عدد النازحين بين 3-5 مليون نازح ، وهو ما عد تحديا خطيرا على المؤسسات الحكومية التي هي بالاصل كانت تعاني من اشكاليات في الحصول على الموارد ، وعدم وجود برامج لاستيعاب النازحين<sup>(36)</sup>.
- ب. الى جانب حصول عمليات هجرة ، ولا توجد احصاءات دقيقة عن عدد اللاجئين العراقيين الى الخارج بعد العام 2014 ، وقد عددهم بين 150-200 الف<sup>(37)</sup>.
- ج. ناهيك عن تدهور في التنمية الاقتصادية ، ومؤشرا تصاعد نسب الفقر في العراق من نحو 21% بداية عام 2014 لتصل الى نحو 30% نهاية العام 2016 ، واتجاه العراق الى طلب قروض من المانحين الدجوليين ، لتغطية التزاماته المالية.
- د. وتأثير الفواعل من غير الدولة على ادارة ملف الامن في البلاد ، وهو ناجم عن الضعف في النظام السياسي وعدم قدرته على ادارة ملف الامن ، فظهرت تلك الفواعل لتقديم نوع من الدعم للنظام السياسي ، ولدعم الانتماءات الاولية في وقت واحد ، الا انها اصبحت تتعارض مع فكرة الدولة القائمة على : احتكار الدولة للعنف الشرعي<sup>(38)</sup>.
- هـ. وظهور مزيد من الانقسام بين النخب السياسية ، وهو ما كان يظهر من خلال التأخر في تشكيل الحكومات اثناء وبعد الانتخابات التيابية ، والتلكؤ الحاصل في اغلب السياسات الحكومية ، واللجوء احيانا الى التوافقية للتخلص من الازمة السياسية، وقد حضرت جينين هينيس-بلاسخارت رئيسة بعثة يونامي في العراق في استعراضها لتقرير البعثة المقدم الى مجلس الامن في ايار 2022 الى ضرورة توجه السياسيين لمعالجة الانقسام ، واخراج مؤسسات الدولة من المازق الذي وصلت اليه<sup>(39)</sup>.
- و. الى جانب تصاعد تدخل الدول الاخرى بالشان العراقي. وواجه التدخل في الشان العراقي يتضح من خلال التصريحات التي تدلي بها الدول التي يرتفع حجم تدخلها في الشان العراقي ، والواضح ان حجم التدخل ونوعه متباين ، الا انه لا توجد دولة اقليمية معفية منه ، كما ان الولايات المتحدة تمارس هي الاخرى ضغوطها على السياسات العراقية ، واكثر الاوقات التي تظهر فيها التدخلات والضغط هي اثناء مرحلة الانتخابات.
- ان تقدير حجم حضور الابعاد الخارجية في زيادة معدل هشاشة الدولة العراقية وفقا للمؤشرات الدولية ، يتضح من خلال بقاء المؤشرات مرتفعة ، وان القرار الوطني يظهر تلك في التعامل مع المقدمات والاسباب التي تقف خلف النسب المنخفضة التي يحصل عليها العراق ، وتتبع تلك المؤشرات يظهر ان بعض مسبباتها لا ترتبط بالعوامل الوطنية انما ترجع الى سياسات اقليمية ودولية ، فاستمرار وجود الفواعل العنفية انما يرجع في احيان لا اعتبارات الصراع الاقليمي -الدولي على ارض العراق، والانقسام السياسي يرجع في جزء منه الى الارادات الخارجية المؤثرة ، وهو في جزء منه تعبير عن ذلك الصراع الخارجي، وغيرها من المؤشرات الموجودة.

## الخاتمة:

اوضح البحث ان دراسة موضوع الهشاشة انما هو موضوع مهم ، لانه يوضح مدى قدرة الدولة على اداء التزاماتها ووظائفها في العديد من القطاعات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ، داخليا وخارجيا ، فالدولة هي كيان سياسي-قانوني ، تعرض في العقود الاخيرة الى العديد من الضغوط ، ولكن بقي عليه متطلبات عدة تجاه بيئته الوطنية والدولية ، ونتيجة التفاوت بين قدرات الدول ومصادر شرعيتها ، واداءها ، يترتب عليه تباين بين الدول في العديد من المؤشرات.

ان الدولة تعمل ، كجزء من التزاماتها التقليدية ، على اداء وظائف محددة ، لتعبر عن مدى حضورها وطنيا ودوليا ، واخلالها باداء تلك الالتزامات يعرض صورتها للسلبية ، وهو ما تولته مؤسسات بحثية واكاديمية للبحث والتحليل ، وتوصلت الى وضع مؤشر ما يعرف بالدول الفاشلة عام 2005 ، والذي تم اعادة تسميته ليكون : الدول الهشة ، ووضع له مؤشرات عدة لبلوغ القدرة على وصف دولة ما بانها دولة هشة ام غير ذلك.

ان العالم النامي يتسم عموما بالضعف في بعض المؤشرات ، نتيجة حادثة مفهوم الدولة ، والاطاء التي يطبع اداء بعضها ، ومن ثم فان بعضها يقع في مراتب تصنف بانها شديدة الهشاشة ، في المؤشرات الفرعية المختلفة او اغلبها : السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية.

ان حالة العراق ، كما اوضحه البحث ، انما اشر انه عانى بعد العام 2003 من تدهور في احواله المختلفة ، ومن ثم اعطى تصنيف مرتفع في الهشاشة ، وبعد العام 2014 اوضح المؤشر ان العراق بقي يعاني من ارتفاع مؤشر الهشاشة ، وفقا للمؤشر العالمي ، وهو ما يظهر في المؤشرات الفرعية المعتمدة ، واطرح البحث ان الاسباب التي وقفت خلف ذلك داخلية واخرى خارجية ، والابعاد الخارجية كان تاثيرها واضح في التسبب بارتفاع حجم الهشاشة ، نتيجة حجم التدويل الذي تتعرض له عدة ملفات ، ونتيجة حجم التدخل الخارجي في الشأن العراقي .

وفي الختام ، توصل البحث الى تحقيق الاهداف التي انطلق منها ، واثبت صحة الفرضية التي اعتمدها في مقدمة هذا البحث.

لقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات ، وهي:

1. ان الدولة لديها مهام والتزامات ، تجاه مجتمعها والبيئة الخارجية ، والتحلل من تلك الالتزامات والوظائف يضعف من صورة الدولة تجاه بيئتها الداخلية والخارجية.
2. اخذت وظائف الدول تشهد بعضا من التعديلات والتحول في العقود الاخيرة بفعل ما يعرف بالبعولمة ، ومنها وظائف اقتصادية واجتماعية ، الا ان الدولة تبقى الوحدة الرئيسة في المجتمع الدولي.
3. توصلت المؤسسات البحثية ان التغيير في وظائف الدول لا ينف ان عليها التزامات عدة ، داخلية وخارجية ، وضعف قدرة الدولة على اداء تلك الوظائف يوسم الدولة بالهشاشة ، اي انها لا

تستطيع ان تؤدي مهام ووظائف تقليدية ، ينتظرها المجتمع المحلي والبيئة الدولية ، ان تحقق الدولة تلك الوظائف والمهام.

4. ان مؤشر الدول الهشة انما تم وضعه من قبل كل من صندوق السلام ، و مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy) ، في الولايات المتحدة ، اعتمادا على عدد من المؤشرات الفرعية ، بحيث يكون مجموعها قادرا على اعطاء وصف : ان الدولة تصنف ضمن الدول الهشة من عدمه.

5. ان البحث في الاوضاع التي شهدتها العراق بعد العام 2003 ، وبضمنه بعد العام 2014 ، توضح ان العراق عانى من ارتفاع في مؤشر الهشاشة ، نتيجة عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الوظائف والالتزامات التقليدية ، والاطع في السياسات الموجودة.

6. ان دراسة مرحلة ما بعد العام 2014 ، اوضحت ان العراق عانى من اشكاليات عدة ، تعرضت لقدرة الدولة على اداء وظائفها والتزاماتها ، ومنها : وجود ظاهرة الهجرة ، وضعف التنمية وتدهور الخدمات والتدخل الخارجي في الشأن الداخلي،.. وبمجموعها يمكن اعطاء وصف: الهشاشة ، على العراق.

7. ان جزء مهم من الضعف الحاصل ، ووصف العراق بالهشاشة ، انما ترجع الى عوامل خارجية ، فالقوى الخارجية اقليميا ودوليا ، وجدت ان العراق يعاني من بعض الاخطاء ، وان تلك الابعاد انما تقف خلفها مصالح كبرى ، تستدعي منها التدخل في الشأن العراقي، واضعاف العراق ،.. وبالنتيجة كانت تلك الابعاد احد الاسباب المهمة لتصاعد الهشاشة.

وختاما ، يوصي البحث بالاتي:

1) على العراق ان يعمل على تعزيز مكانته في المؤشرات المعتمدة ، لتصنيف الهشاشة ، والتاكيد ان الدولة عليها مسؤوليات والتزامات تجاه البيئات الوطنية والخارجية. بمعنى انه يتوجب على المؤسسات الحكومية ، الى جانب المؤسسات غير الحكومية ، ان تعمل من اجل تعزيز موقع العراق دوليا، بما يبعده عن تصنيف الهشاشة.

2) ان ابرز المسببات لزيادة الهشاشة في العراق هو بالتدخل الذي تقوم به الدول والاطراف الاخرى ، وعليه ، ان من الضروري العمل على اثناء كل ما من شأنه ان يعرض وظائف والتزامات الدولة العراقية للخطر، وهذه مسؤولية تضامنية على المؤسسات الحكومية ومنها التنفيذية والتشريعية، والتي عليها مسؤوليات تجاه الحفاظ على سيادة العراق وامنه واستقراره.

## الهوامش

- <sup>1</sup> - زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2015 ، ص 7. وللمزيد: عبدالرزاق بحري، دور ووظيفة الدولة في ظل العولمة ، مجلة صوت القانون ، العدد 2، المجلد 6 ، جامعة البليدة 2، الجزائر، نوفمبر 2019 ، ص934-935.
- <sup>2</sup> - أزر عبد الأمير الفتلاوي، العمليات العدائية طبقا لقواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص237.
- <sup>3</sup> - المادة 2 / 7 ، تنص على : " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "لأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع " ميثاق الامم المتحدة ، المادة 7 / 2.
- <sup>4</sup> - يوسف عطاري، و ايمن يحيى حمدو، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، عمان ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2016 ، ص286.
- <sup>5</sup> - مفهوم الدولة – The Concept of State ، بتاريخ 11 اب 2022، على الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/A9>
- <sup>6</sup> - كريستوفر نيل، مؤشرات عالمية لإدارة الحكم تظهر أن بعض البلدان تحقق تقدما في مجال إدارة الحكم وفي محاربة الفساد، البنك الدولي، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: [http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0\\_CO-19.HTM](http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0_CO-19.HTM) وللمزيد: مايكل أوسوليفان وستيفانو ناتيليا ، بلدان صغيرة ونجاحات كبرى، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/24>
- <sup>7</sup> - مارتين شو ، الإبادة الجماعية : مفهومها، وجذورها، وتطورها، وأين حدثت؟ ترجمة محيي الدين حميدي، الرياض ، العبيكان ، 2017 ، ص248.
- <sup>8</sup> - إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، حولية المنتدى، المجلد 1، العدد 19، المنتدى الوطني لبحاث الفكر والثقافة، 2014، ص158-159. وللمزيد: صلاح سالم زرنوقة، إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 12، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014، ص134-135.
- <sup>9</sup> - مؤشر الدول الهشة (Fragile States Index (FSI) ، تقرير المركز رقم 23، عمان ، مركز شرفات للدراسات، اذار 2022، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: <https://www.shorufatcenter.com/4432>
- <sup>10</sup> - Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021, P: 4-5.
- <sup>11</sup> - ينظر مثلا: احمد فكاك البدراني فراس محمد الياس ، العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال ، عمان ، شركو دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، 2021، ص206. وللمزيد : شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة ، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، 2018 ، ص126-127.
- <sup>12</sup> - تنص المادة (110) على : " تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الاتية : اولاً: رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وابرامها ورسم السياسة



الاقتصادية والتجارية الخارجية السيادية . ثانيا: وضع سياسة الامن الوطني وتنفيذها ، بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادارتها لتأمين حماية وضمن امن حدود العراق ، والدفاع عنه . ثالثا : رسم السياسة المالية والكمركية واصدار العملة وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وادارته . رابعا: تنظيم امور المقاييس والمكاييل والاوزان . خامسا: تنظيم امور الجنسية والتجنس والاقامة وحق اللجوء السياسي . سادسا: تنظيم سياسة الترددات البثية والبريد . سابعا: وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية . ثامنا: تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمن مناسيب تدفق المياه وتوزيعها العادل داخل العراق . وفقا للقوانين والاعراف الدولية . تاسعا: الاحصاء والتعداد العام للسكان " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005 النافذ، المادة 110.

13 - تنص المادة (115ص على : " كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما " .

دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005 النافذ، المادة 115.

14 - عفاف بايزيد، خضر عباس عطوان، القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي، مجلة دراسات دولية ، العدد 79، جامعة بغداد، 2019، ص 114-116.

وللمزيد: أحمد عدنان كاظم، هشام حكمت عبدالستار، تحليل النمط المُفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مجلة دراسات دولية العدد 79، جامعة بغداد، 2019، ص 123-124.

15 - مؤشر الديمقراطية وهو مؤشر معتمد من قبل مجلة الايكونوميست البريطانية منذ العام 2006 ، ويرصد وضع الديمقراطية في 167 دولة حول العالم ، استنادا الى : 60 مؤشر ، تم تجميعها في خمس فئات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية ، وكلها تعطي تصور عن وجود الدولة في احد الصور الاتية: ديمقراطية كاملة ، او ديمقراطية بها خلل ، او نظام هجين (يعتمد الديمقراطية كاجراءات شكلية)، وانظمة تسلطية، والواضح من المؤشر انه بقي يضع العراق في اسفل الانظمة الهجينة ، ينظر مثلا:

المؤشر الوطني للتحوّل الديمقراطي في العراق 2017 - 2021 ، مجلة سياسات عربية، العدد 54، المجلد 10، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2022، ص 99-102.

للمزيد ينظر : تصدع الديمقراطية: العراق يحافظ على رتبة متأخرة في مؤشر الديمقراطية للعام 2021 - 2022، مركز حوكمة للسياسات العامة، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://www.iqgcpp.org>

16 - محمد عيسى عناد العيساوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، عمان ، 2013، ص 90-97.

17 - عبير محمد عبد، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي)، قضايا سياسية، العدد 68، جامعة النهدين، 2022، ص 342-343.

18 - نصر محمد علي، أوّد الدستور وأوّد التحول الديمقراطي في العراق بعد 2005 : سياق المحاصصة الطائفية - العرقية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 1، جامعة بابل، 2021، ص 298-299.

وللمزيد: سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، مجلة السياسية والدولية، العدد 39-40، الجامعة المستنصرية ، 2019، ص 489.

19 - ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022،

على الرابط: <https://eipss-eg.org>

- <sup>20</sup> -قاسم علوان سعيد، العنف في العراق ما بعد عام 2003، دراسة في الاسباب والاتفاق المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 42، جامعة كركوك، 2022، ص144.
- وايضا : علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، المجلد 4، العدد 41، جامعة واسط 2020، ص216.
- <sup>21</sup> - رغد علي حسن، احمد يحيى هادي، عدي فالح حسين، التظاهرات الشعبية في العراق دراسة في اسباب وتداعيات احتجاجات 25 / أكتوبر 2019، اكليل للدراسات الانسانية، المجلد 2، العدد 3، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، 2021، ص393-396.
- <sup>22</sup> - بشأن دعوات الاصلاح ينظر مثلا:
- Massaab Al-Aloosy, Barriers to Reform in Iraq, Carnegie Endowment for International Peace, MARCH 2022, IN: <https://carnegieendowment.org/sada/86761>**
- منتصر حسين جواد، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الدوافع والمعوقات)، مجلة كلية الامام الكاظم (ع)، المجلد 6، العدد 1، كلية الامام الكاظم، 2022، ص236.
- <sup>23</sup> - Democracy Index 2019, The Economist Intelligence Unit (The EIU), 2019, P: 13.
- <sup>24</sup> -باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، اب 2021، ص7، ص12.
- وللمزيد: سونيا ارزروني وارتان، العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة (2014 - 2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 27، الجزائر، 2021، ص117.
- <sup>25</sup> - Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, APR 2021, IN: <https://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis-legacy-of-exclusion-pub-55372>
- وللمزيد: تقرير : العلاقات مع دول الجوار، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>
- <sup>26</sup> - عبدالله جمال حسني يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003 - 2017)، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=61716>
- <sup>27</sup> - حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=67507>
- وللمزيد: فارس الخطاب، الصراع الإيراني-الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، تقرير مركز الجزيرة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، سبتمبر 2018، ص3-4.
- <sup>28</sup> -محسن الخضيرى، العولمة الاجتياحية، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2001، ص336.
- <sup>29</sup> -بشأن تلك الادوات ووظائف الدولة ينظر مثلا:
- عمر جمعة العبيدي، إشكالية البنية السياسية لنظم الجمهورية في المنطقة العربية، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013، ص60.
- <sup>30</sup> -زبيري رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، 2015، ص347.
- <sup>31</sup> -فلاح خلف الربيعي، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الربعية والدولة التنموية، مجلة المستقبل العربي، العدد 484، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران 2019، ص13-14.

- وللمزيد: محمد حسين ، ما الذي يمكن أن يكسبه العراقيون من أرباحهم النفطية المفاجئة؟، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، بتاريخ 28 نوفمبر 2022، على الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ma-aldhy-ymkn-yksbh-alraqywn-mn-arbahhm-alnftyt-almfajyt>
- <sup>32</sup> -بشان الاشكاليات التي تعاني منها البيئة الخارجية ينظر مثلاً:  
عادل الجبوري، العراق وسياساته الخارجية.. تصحيح المسارات الخاطئة وتعزيز الصائبة، بتاريخ 13 كانون الثاني 2023، على الرابط: <https://middle-east-online.com/A9>
- <sup>33</sup> -اياد العنبر ، الفساد باق ويتمدد في العراق، بتاريخ 13 كانون الثاني 2023، على الرابط: <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2022/11/22/2>
- <sup>34</sup> -تقرير : الميليشيات ومستقبل الدولة العراقية، مؤسسة كارنيغي لبحاث السلام ، بتاريخ 13 كانون الثاني 2023، على الرابط: <https://carnegieendowment.org/sada/issue/1500?lang=ar>
- <sup>35</sup> -سلام فيصل الجمل، الأمن المجتمعي والأقليات في العراق: الواقع والتحديات ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 28 تشرين الثاني 2022، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=81771>
- <sup>36</sup>- hadi fathallah, How Iraq is Driving Itself to Hunger, Carnegie Endowment for International Peace, JUN 2015, IN: <https://carnegieendowment.org/sada/60467>
- <sup>37</sup>- maha yahya, Refugees and the Making of an Arab Regional Disorder, Carnegie Endowment for International Peace, NOV 2015, IN: <https://carnegie-mec.org/2015/11/09/refugees-and-making-of-arab--disorder-pub-61901>
- <sup>38</sup> -مسلم عباس، الدولة التي لا تخيف أحداً، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، ايار 2022، على الرابط: <https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/31148>
- <sup>39</sup> -تقرير : الأمم المتحدة تحض الطبقة السياسية العراقية على الخروج من المأزق ، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: <https://arabic.euronews.com/2022/05/18/united-nations-urges-the-iraqi-political-class-to-get-out-of-imp>
- وللمزيد: عصام حاكم ، العلاقة بين القوى السياسية العراقية في ضوء المعطيات الحالية، دمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: <http://fcds.com/seminars/798>

## قائمة المصادر:

### الوثائق باللغة العربية

1. دستور جمهورية العراق ، لسنة 2005 النافذ
2. ميثاق الامم المتحدة

### الكتب باللغة العربية

- (1) احمد فكاك البدراني فراس محمد الياس ، العراق المتأزم ... الحصاد المر للحرب والاحتلال ، عمان ، شركو دار الاكاديميون للشئو والتوزيع ، 2021

- 2) أزهري عبد الأمير الفتلاوي، العمليات العدائية طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018
- 3) زبيدي رمضان، العولمة و البنى الوظيفية الجديدة للدولة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015
- 4) شورش حسن عمر، خصائص النظام الفدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة، القاهرة، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018
- 5) مارتين شو، الإبادة الجماعية: مفهوماً، وجذوراً، وتطوراً، وأين حدثت؟ ترجمة محيي الدين حميدي، الرياض، العبيكان، 2017
- 6) يوسف عطاري، و ايمن يحيى حمدو، القانون الدولي بين الاستقرار والعدالة، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2016

#### رسائل جامعية

- 1- محمد عيسى عناد العيسوي، أثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013

#### الدوريات

1. أحمد عدنان كاظم، هشام حكمت عبدالستار، تحليل النمط المفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، مجلة دراسات دولية العدد 79، جامعة بغداد، 2019
2. إياد العنبر، اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، حولية المنتدى، المجلد 1، العدد 19، المنتدى الوطني لبحوث الفكر والثقافة، 2014
3. باسم علي خريسان، العراق في مؤشر الدول الهشة 2021 - مركز البيان للدراسات والتخطيط، اب 2021
4. رعد علي حسن، احمد يحيى هادي، عدي فالح حسين، التظاهرات الشعبية في العراق دراسة في اسباب وتداعيات احتجاجات 25 / أكتوبر 2019، اكليل للدراسات الانسانية، المجلد 2، العدد 3، الجمعية العراقية العلمية للمخطوطات، 2021
5. سعدي ابراهيم حسين، المحاضرة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد 2003، مجلة السياسية والدولية، العدد 39-40، الجامعة المستنصرية، 2019
6. سونيا ارزروني وارتان، العراق في ضوء مؤشرات الدولة الهشة للمدة (2014 - 2020)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 27، الجزائر، 2021
7. صلاح سالم زرنوقة، إعادة النظر في مفهوم الدولة الفاشلة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 12، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية، 2014
8. عبدالرزاق بحري، دور ووظيفة الدولة في ظل العولمة، مجلة صوت القانون، العدد 2، المجلد 6، جامعة البليدة 2، الجزائر، نوفمبر 2019
9. عبيد محمد عبد، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم (داعش الارهابي)، قضايا سياسية، العدد 68، جامعة النهرين، 2022
10. عفاف بايزيد، خضر عباس عطوان، القوى الكردية واشكالية تشكيل الحكومة الاتحادية بين المنظور الوطني والمنظور الإقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد 79، جامعة بغداد، 2019
11. علي عبد الكريم حسين، إشكالية عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة كلية التربية، المجلد 4، العدد 41، جامعة واسط 2020

12. فارس الخطاب ، الصراع الإيراني-الأميركي وآثاره على الوضع السياسي في العراق، تقرير مركز الجزيرة ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، سبتمبر 2018
13. قاسم علوان سعيد، العنف في العراق ما بعد عام 2003، دراسة في الاسباب والافاق المستقبلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 42 ، جامعة كركوك، 2022
14. منتصر حسين جواد، الاصلاح السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة في الدوافع والمعوقات)، مجلة كلية الامام الكاظم (ع)، المجلد 6، العدد 1، كلية الامام الكاظم، 2022
15. المؤشر الوطني للتحوّل الديمقراطي في العراق 2017 – 2021 ، مجلة سياسات عربية، العدد 54، المجلد 10، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير 2022
16. نصر محمد علي، أودُ الدستور وأودُ التحوّل الديمقراطي في العراق بعد 2005 : سياق المحاصصة الطائفية – العرقية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 1، جامعة بابل، 2021

#### مقالات الانترنت

- 1) تصدع الديمقراطية: العراق يحافظ على رتبة متأخرة في مؤشر الديمقراطية للعام 2021 – 2022، مركز حوكمة للسياسات العامة، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://www.iqgcpp.org/>
- 2) تقرير : الأمم المتحدة تحض الطبقة السياسية العراقية على الخروج من المأزق ، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: <https://arabic.euronews.com/2022/05/18/united-nations-urges-the-iraqi-political-class-to-get-out-of-impasse>
- 3) تقرير : العلاقات مع دول الجوار، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03>
- 4) حنان صبحي، الصراع الاقليمي ودوره في زعزعة الأمن القومي العراقي ، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=67507>
- 5) عبدالله جمال حسني يوسف، أثر الإحتلال الأمريكي على العنف السياسي الطائفي في العراق (2003 – 2017)، المركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=61716>
- 6) عصام حاكم ، العلاقة بين القوى السياسية العراقية في ضوء المعطيات الحالية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 22 تموز 2022، على الرابط: <http://fcds.com/seminars/798>
- 7) كريستوفر نيل، مؤشرات عالمية لإدارة الحكم تظهر أن بعض البلدان تحقق تقدماً في مجال إدارة الحكم وفي محاربة الفساد، البنك الدولي، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: [http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0\\_CO-19.HTM](http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0_CO-19.HTM)
- 8) مايكل أوسوليفان وستيفانو ناتيللا ، بلدان صغيرة ونجاحات كبرى، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/24>
- 9) مسلم عباس، الدولة التي لا تخيف أحداً، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، ايار 2022، على الرابط: <https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/31148>
- 10) مفهوم الدولة – The Concept of State ، بتاريخ 11 اب 2022، على الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/A9>

- 11) مؤشر الدول الهشة (Fragile States Index (FSI) ، تقرير المركز رقم 23، عمان ، مركز شرفات للدراسات، اذار 2022، بتاريخ 19 اب 2022، على الرابط: <https://www.shorufatcenter.com/4432>
- 12) ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسي: المفهوم والمؤشرات، المعهد المصري للدراسات، بتاريخ 22 تشرين الاول 2022، على الرابط: <https://eipss-eg.org>

#### المصادر باللغة الانكليزية:

1. Democracy Index 2019, The Economist Intelligence Unit (The EIU), 2019
2. Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021
3. hadi fathallah, How Iraq is Driving Itself to Hunger, Carnegie Endowment for International Peace, JUN 2015, IN: <https://carnegieendowment.org/sada/60467>
4. Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, APR 2021, IN: <https://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis-legacy-of-exclusion-pub-55372>
5. maha yahya, Refugees and the Making of an Arab Regional Disorder, Carnegie Endowment for International Peace, NOV 2015, IN: <https://carnegie-mec.org/2015/11/09/refugees-and-making-of-arab--disorder-pub-61901>
6. Massaab Al-Aloosy, Barriers to Reform in Iraq, Carnegie Endowment for International Peace, MARCH 2022, IN: <https://carnegieendowment.org/sada/86761>

#### Source list:

##### Al-Wathaq in Arabic

1. Constitution of the Republic of Iraq, for the year 2005 in force
2. Charter of the United Nations

##### Books in Arabic

- 1) Ahmed Fakak Al-Badrani Firas Muhammad Elias, Iraq in Crisis ... The Bitter Harvest of War and Occupation, Amman, Academic House for Publishing and Distribution, 2021
- 2) Azhar Abd al-Amir al-Fatlawi, Hostile Operations According to the Rules of International Humanitarian Law, Cairo, The Arab Center for Publishing and Distribution, 2018
- 3) Martin Shaw, Genocide: Its Concept, Roots, Evolution, and Where Did It Occur? Translated by Muhyiddin Hamidi, Riyadh, Obeikan, 2017
- 4) Shorish Hassan Omar, Characteristics of the Federal System in Iraq: A Comparative Analytical Study, Cairo, The Arab Center for Publishing and Distribution, 2018
- 5) Youssef Attari, and Ayman Yahya Hamdo, International Law between Stability and Justice, Amman, Academic Book Center, 2016
- 6) Zubairi Ramadan, Globalization and the New Functional Structures of the State, Amman, Academic Book Center, 2015

### University papers

1. Muhammad Issa Inad Al-Issawi, The Impact of the Electoral System on Political Stability in Iraq, Master Thesis, Middle East University, Amman, 2013

### patrols

- 1) Abdul Razzaq Bahri, The Role and Function of the State in Light of Globalization, Voice of Law Journal, Issue 2, Volume 6, Blida University 2, Algeria, November 2019
- 2) Abeer Muhammad Abd, Consensual Democracy after the terrorist organization (ISIS), Political Issues, Issue 68, Al-Nahrain University, 2022
- 3) Afaf Bayazid, Khader Abbas Atwan, Kurdish forces and the problem of forming the federal government between the national perspective and the regional perspective, Journal of International Studies, Issue 79, University of Baghdad, 2019
- 4) Ahmed Adnan Kazem, Hisham Hikmat Abdel Sattar, Analysis of the Presumed Pattern in the Future of the Relationship between the Federal Government and the Kurdistan Region, Journal of International Studies Issue 79, University of Baghdad, 2019
- 5) Ali Abdul Karim Hussein, The Problem of Political Instability in Iraq after 2003, Journal of the College of Education, Volume 4, Issue 41, University of Wasit 2020
- 6) Bassem Ali Khreisan, Iraq in the Fragile States Index 2021 - Al-Bayan Center for Studies and Planning, August 2021
- 7) Fares Al-Khattab, The Iranian-American Conflict and Its Effects on the Political Situation in Iraq, Al Jazeera Center Report, Doha, Al Jazeera Center for Studies, September 2018
- 8) Iyad al-Anbar, Ishaq Yaqoub Muhammad, The Future of Iraq: A Study of the Relationship between Indicators of a Failed State and the Variables of State Collapse, Forum Yearbook, Volume 1, Issue 19, The National Forum for Thought and Culture Research, 2014
- 9) Muntaser Hussein Jawad, Political Reform in Iraq after 2003 (a study of motives and obstacles), Journal of Imam Al-Kadhim College (PBUH), Volume 6, Issue 1, Imam Al-Kadhim College, 2022
- 10) Nasr Muhammad Ali, I would like the constitution and I would like the democratic transition in Iraq after 2005: the context of sectarian-ethnic quotas, Al-Mohaqqaq Al-Hilli Journal of Legal and Political Sciences, Volume 13, Issue 1, University of Babylon, 2021
- 11) Qassem Alwan Saeed, Violence in Iraq after 2003, a study in the causes and future prospects, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 11, Issue 42, University of Kirkuk, 2022
- 12) Raghad Ali Hassan, Ahmed Yahya Hadi, Uday Faleh Hussein, Popular Demonstrations in Iraq, A Study of the Causes and Repercussions of the Protests of October 25, 2019, A Wreath for Human Studies, Volume 2, Issue 3, The Iraqi Scientific Society for Manuscripts, 2021
- 13) Saadi Ibrahim Hussein, Political quotas and the unity of the Iraqi external discourse after 2003, Political and International Journal, Issue 39-40, Al-Mustansiriya University, 2019

- 14) Salah Salem Zarnuka, Reconsidering the Concept of a Failed State, Hammurabi Journal for Studies, Issue 12, Hammurabi Center for Strategic Studies, 2014
- 15) Sonia Arzrouni and Wartan, Iraq in light of the indicators of the fragile state for the period (2014-2020), Journal of North African Economics, Volume 17, Issue 27, Algeria, 2021
- 16) The National Index for Democratic Transition in Iraq 2017-2021, Siyasat Arabiya Journal, Issue 54, Volume 10, Doha, The Arab Center for Research and Policy Studies, January 2022

#### Internet articles

1. Abdullah Jamal Hosni Youssef, The Impact of the American Occupation on Sectarian Political Violence in Iraq (2003-2017), Arab Democratic Center, on October 22, 2022, at the link: <https://democraticac.de/?p=61716>
2. Christopher Neal, Global Governance Indicators Showing That Some Countries Are Making Progress in Governance and In Fighting Corruption, World Bank, on August 19, 2022, at the link: [http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0\\_\\_CO-19.HTM](http://web.worldbank.org/archive/website01020/WEB/0__CO-19.HTM)
3. Fragile States Index (FSI), Center Report No. 23, Amman, Sharafat Center for Studies, March 2022, on August 19, 2022, at the link: <https://www.shorufatcenter.com/4432>
4. Hanan Sobhi, The Regional Conflict and Its Role in Undermining Iraqi National Security, Arab Democratic Center, on October 22, 2022, at the link: <https://democraticac.de/?p=67507>
5. Issam Hakim, The Relationship between the Iraqi Political Forces in Light of the Current Difficulties, by the Euphrates Center for Development and Strategic Studies, on July 22, 2022, at the link: <http://fcds.com/seminars/798>
6. Michael O'Sullivan and Stefano Natella, Small Countries, Big Successes, on August 19, 2022, at the link: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/24>
7. Muslim Abbas, The State That Doesn't Fear Anyone, Al-Nabaa Foundation for Culture and Information, May 2022, at the link: <https://www.annabaa.org/arabic/authorsarticles/31148>
8. Nasser Saleh, Political Instability: Concept and Indicators, Egyptian Institute for Studies, on October 22, 2022, at the link: <https://eipss-eg.org>
9. Report: Relations with Neighboring Countries, on October 22, 2022, at the link: <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/>
10. Report: The United Nations urges the Iraqi political class to get out of the impasse, on July 22, 2022, at the link: <https://arabic.euronews.com/2022/05/18/united-nations-urges-the-iraqi-political-class-to-get-out-of-impasse>
11. The Concept of State, on August 11, 2022, at the link: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/A9>
12. The Democracy Crack: Iraq Maintains a Late Rank in the Democracy Index for the Year 2021-2022, Hawkamah Center for Public Policies, on October 22, 2022, at the link: <https://www.iqgcpp.org/>

#### Sources in English:

- 1) Democracy Index 2019, The Economist Intelligence Unit (The EIU), 2019
- 2) Fragile States Index, The Fund for Peace (FFP), Annual Report 2021



- 3) hadi fathallah, How Iraq is Driving Itself to Hunger, Carnegie Endowment for International Peace, JUN 2015, IN: <https://carnegieendowment.org/sada/60467>
- 4) Harith Hasan Al-Qarawee, Iraq's Sectarian Crisis: A Legacy of Exclusion, Carnegie Endowment for International Peace, APR 2021, IN: <https://carnegie-mec.org/2014/04/23/iraq-s-sectarian-crisis-legacy-of-exclusion-pub-55372>
- 5) maha yahya, Refugees and the Making of an Arab Regional Disorder, Carnegie Endowment for International Peace, NOV 2015, IN: <https://carnegie-mec.org/2015/11/09/refugees-and-making-of-arab-disorder-pub-61901>
- 6) Massaab Al-Aloosy, Barriers to Reform in Iraq, Carnegie Endowment for International Peace, March 2022, IN: <https://carnegieendowment.org/sada/86761>



تاريخ استلام البحث 2 / 2 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 12 / 3 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

## الوجودية وفكرة الموقف (سيمون دي بوفوار أنموذجاً)

Existentialism and the idea of the situation (Simon de Beauvoir as a model)

م.م هاشم زامل كايم

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Assistant teacher: hashim zamil kayem

Tikrit University/ College of Political Science

hashim\_zamil@tu.edu.iq

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

ان الوجودية احدى فلسفات ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وان كانت لها جذور فلسفية تعود الى سقراط وافلاطون وارسطو، الا ان واقع ما بعد الحربين جعل من تفكيرها كسراً لقيود الفلسفات العقلية المطلقة، محرراً الفرد من الاطلاقية جاعلةً اياه وجود صانع لماهيته وفق رؤية فلسفية اختلفت حتى بين روادها انفسهم، ما بين المؤمنة والملحدة، واتخذت من الموقف الاخلاقي عرفاً رافضةً جعله مبدءاً للتعبير عن قضايا سياسية بصورة فردية لا يجتمع عليها جميع مفكريها، وهو ما عبرت عنه سيمون دي بوفوار خير تعبير في كتاباتها ومواقفها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: "الوجودية" ، "الماهية" ، "الموقف" ، "سيمون دي بوفوار"

## Abstract

Existentialism is one of the post-World War II philosophies. Although it had philosophical roots dating back to Socrates, Plato and Aristotle, the reality after the two wars made its thinking a break from the constraints of absolute rational philosophies, liberating the individual from absolutism, making him an existence that creates his essence according to a philosophical vision that differed even among its pioneers themselves, between the believer and the atheist. It is a moral stance that is customary, refusing to make it a principle for expressing political issues in an individual way that not all thinkers agree on, and this is what Simone de Beauvoir expressed best in her writings and her various positions.

Keywords: "Existentialism" ، "Essence" ، "Attitude" ، "Simone de Beauvoir"

## المقدمة

ان السؤال ذائع الصيت "هل انت وجودي"؛ قد اخذ حيزاً كبيراً في فلسفات ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي جاءت كرد فعل على نظريات شككت سبباً للواقع المأزوم والقلق حسب الوجوديين، وهو مثل فخراً للانتماء لهذه الفلسفة سواء من ناحية طريقة تفكيرها او كيفية تعبيرها عن الفكرة؛ بما مثلته من ثورة على التفكير المنتظم آنذاك، فضلاً عن عدم تضمين فلسفتها خط سياسي واضح، لهذا اصبح من العسير تصنيف مفكريها ومناهجهم الفكرية، لأن فكرة الموقف التي اتبعتها كمبدأ رغم الاخير لا يدخل ضمن قاموس عملها، جعل منها فلسفة حرة مثل هدفها الذي تسعى اليه في تحرير الفرد من الضغوطات والمؤثرات القبلية والآنية في تكوين ماهيته.

وبالرغم من كثرة رواد الوجودية؛ إلا أن سيمون دي بوفوار مثلت نقطة محورية في صياغة الوجودية نفسها وتأثيرها اللاحق، لما مثلته من رائدية للعنصر الجندي الذي اقتحم الفلسفة وعبرت عن وجودها وتكوين ماهيتها اولاً؛ وعدّها المترجم الافضل لفلسفة سارتر والمؤثر فيه قبلاً ثانياً. ووضوح فكرة الموقف في كتاباتها ثالثاً.

**اهمية البحث:** تنبع اهمية البحث من كونه يتناول فلسفة صعبة التصنيف في اتجاهها السياسي اولاً، فضلاً عن الاختلاف في كونها قد ضمت في كتابات مفكريها نظرية سياسية او اراء ومبادئ في السلطة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والاطلاع على المواقف الفلسفية لرائدة الوجودية سيمون دي بوفوار.

**هدف البحث:** يهدف البحث التعرف على الوجودية وروادها، فضلاً عن انواعها والاختلاف بينها، وكيف تنظر للسياسة وما هي فكرة الموقف، مع الاطلاع على نماذج من مواقف "بوفوار".

**مشكلة البحث:** ينطلق البحث من سؤال مفاده "ما هي فكرة الموقف الفلسفي وماهيته عند سيمون دي بوفوار".

**فرضية البحث:** بناءً على المشكلة اعلاه، فأن البحث يستند على فرضية مفادها "ان الموقف عند بوفوار ارتكز على الجانب الاخلاقي المعبر عن حرية وذاتية الافراد لقيمتهم الوجودية".

**منهجية البحث:** ان اثبات الفرضية اعلاه، تطلب الاستعانة بأكثر من منهج بحثي؛ إذ اعتمد المنهج التاريخي لبيان جذور الوجودية، فضلاً عن المنهج الوصفي لوصف حيثيات الموضوع

والاطلاع على آراء الوجوديين في الوجودية نفسها والفرد وعدد من المواقف الفلسفية الأخرى، والمنهج التحليلي لبيان وفهم الآراء الفلسفية الواردة في البحث، فضلاً عن المقارنة عند الاطلاع على الفرق بين أنواع الوجودية.

**هيكلية البحث:** وبناءً عليه قسم البحث على محورين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ ناقش الأول، الوجودية من حيث ماهيتها وأنواعها وأصولها وبعض آراء مفكريها، في حين اختص الثاني بدراسة المواقف الفلسفية عند رائدة الوجودية سيمون دي بوفوار، ولا سيما رأيها في المرأة والأخلاق وموقفها من السياسة.

### المحور الأول: الوجودية: الأنواع والأصول

إن هلامية سؤال ما هي الوجودية له أسبابه المختلفة، وهو الذي جعل الغموض يكتنفها، سواء من ناحية إمكانية تأطيرها في نظرية أو أصولها أو اختلافات مفكريها أو المحسوبين ووجوديين مجرد أن يلتزمون حرية الاختيار منهج تفكير وعمل، وانقسامهم في مواقف عديدة، كل ذلك جعل منها مادة خصبة للبحث.

#### أولاً: الوجودية: المفهوم والرواد

الوجودية هي تأمل الوجود الإنساني وإبراز قيمة الوجود الفردي، وتطلق على الأفكار الفلسفية التي جاء بها كيركغارد وياسبر وهابيدغر وغيرهم ويشير إلى النزعة التي تبلورت مع كتاب "الوجود والعدم" لسارتر، والتي تتلخص بأن ماهية الشيء (خصائصها) تسبق وجودها (الحضور الفعلي)، بينما وجود الإنسان يسبق ماهيته التي يحددها وينحتها بنفسه وبكامل حريته، وإن الإنسان مطلق الحرية في الاختيار يصنع نفسه بنفسه ويملاً وجوده على النحو الذي يلائمه، فهو يختار ماهيته وكيانه وسلوكه ومصيره، وباختلاف الموقف والبيئة وأي تأثير آخر في الماضي والحاضر فإنه وبكامل حريته يعطي معنى لموقفه وإن كان هذا الاختيار مفرز للقلق الوجودي الذي لا ينتهي إلا بانتهاء الحرية التي بدورها لا تنتهي إلا بالموت<sup>(1)</sup>.

تضم الفلسفة الوجودية شخصيات فلسفية وأدبية كبيرة لعبت دوراً هاماً في تطور هذه الفلسفة من بينها. كارل ياسبر (1883-1969) وجبرييل مارسيل (1889-1973)، ومارتن هيدجر (1889-1976)، وجان بول سارتر (1905-1980). وجميع هؤلاء إنما كانوا يستلهمون اسم سورين كيركغارد (1813-1855)، الذي كان يعد بوجه عام أب الوجودية المعاصرة، على الرغم من أنه كان يعيش في فترة سابقة

عنهم. كما يعد كل من موريس ميرلوبونتي (1908-1976)، والبير كامبي (1913-1960)، وأيضاً الفيلسوف الروسي نيقولا برديائيف (1874-1948) من الذين أثروا بكتاباتهم هذا الاتجاه الفلسفي. ويعتبر كثير من الباحثين كتاب "الوجود والزمان" لهيدجر و"الوجود والعدم لسارتر" أهم كتابين في الوجودية<sup>(2)</sup>.

لقد وضع سورين كيركجارد الاسس الاولى للوجودية المعاصرة، فالإنسان باعتباره الذات المفردة، هو مركز البحث، وأحواله الوجودية الكبرى مثل الموت والخطيئة والقلق والمخاطرة هي المقومات الجوهرية لوجوده، والحرية والمسؤولية والاختيار هي المعاني الكبرى في حياته<sup>(3)</sup>. وهو الامر الذي يؤكد سارتر أن الإنسان يوجد أولاً، ثم يتعرف على نفسه، ويحتك بالعالم الخارجي فيكون صفاته، ويختار لنفسه اشياء هي التي تحده، فالإنسان ليس سوى ما يصنعه هو بنفسه فهو مشروع يمتلك حياة ذاتية والاخيرة تعني حرية الفرد الواحد من جهة وان الانسان لا يستطيع تجاوز ذاتيته الانسانية من جهة اخرى بدافع (الاخلاقية، القيمية، المسؤولية)<sup>(4)</sup>.

ونجد ان ما ذهب اليه نيتشه من معنى للأخلاق يتوافق مع ما ذهب اليه سارتر في كتابه "الوجودية مذهب انساني" اشارة لما قاله : "انني افهم الفلسفة الوجودية كمذهب يجعل الحياة الانسانية ممكنة، مذهب يؤكد ان كل حقيقة وكل عمل يستلزمان بيئة معينة وذاتاً انسانية"<sup>(5)</sup>، فالإنسان يجب ان تكون له الاخلاق التي ينشئها هو بنفسه وليس استلهاهما من تراكم التراث في التاريخ، ونقده للأخلاق جاء لكونها تقييد حرية الانسان فضلاً عن كونها تسبق الوجود الانساني، ان الاخلاق تجر الانسان بعيداً عن ارادة الحياة فكل ما امن الفرد بالأخلاق كلما كان ذلك ادانة للحياة، ويربط بينها وبين منطق التشاؤم حين يبلغ اقصى العدمية<sup>(6)</sup>. فالإنسان هو مصدر القيم يشرعها ويخضع لها في نفس الوقت وهذه المسألة مركزية في فكر نيتشه لأنها تحدد نوعية الحياة التي يختارها الكائن فأما ان يكون التشريع نابع من الضعفاء والمنحطين فنكون ازاء "اخلاق العبيد" والانحطاط الى تحقير الحياة ، واما ان يكون التشريع نابع من الاقوياء فنكون ازاء اخلاق السادة "اخلاق القوة" الارستقراطية التي تعلي من شأن الحياة وتثبتها<sup>(7)</sup>.

وعلى الرغم من اختلاف المفاهيم الدلالية على الوجودية حتى بين كتابها الا ان اغلبها تستخدم كلمة فلسفة لوصف المفردة وذلك للأسباب الآتية:

1. عند مراجعة كتب سارتر نجده يستخدم كلمة فلسفة اكثر استخدام المفردات الاخرى.
2. ان الفلسفة هي تساؤلات للدراسة او ايجاد حل لموضوع معين وهذا ما تطرحه الوجودية.

3. ان الفلسفة قائمة على الابداع والابتكار بين الرواد وما بعدهم وهذا ما درج عليه مفكري الفلسفة والدليل انقسامها الى تيارين كل منهما لا يدعي الكمال وانما نسبية الصواب والخطأ.
4. لا وجود لنسق ثابت ومتفق عليه بين مفكريها كما في المذهب الذي يعتمد على قوانين ثابتة وخطوط عريضة متفق عليها بين متبعيه.

### ثانياً: اصول الوجودية

يمكن القول ان هناك عدة اصول ذات المنابع الاجتماعية والتاريخية والفكرية شكلت دافعاً لبروز النزعة الوجودية، يمكن اجمالها بالآتي<sup>(8)</sup>:

1. ظروف المجتمع الاوربي ما بعد الحربين العالميتين، وما خلفته من تفتت وتفكك وقلق وتوتر، الامر الذي شكل دعماً للبحث عن الفرد وحرية ومستقبله على هذا الأساس.
2. التقدم العلمي الذي اعطى الالة منزلة متقدمة في التحكم وادارة عمليات حياتية مختلفة في المجتمع، جعل البعض يدرك مدى خطورة الأدوات وتهديدها للفرد بفقد انسانيته.
3. جاءت كرد فعل على إطلاقية النزعة العقلية المفترضة قدرة العقل على ادارة العالم بشكل لا محدود، الامر الذي عارضته الوجودية في ان هناك حدود للعقل البشري.
4. فضلاً ان هناك منابع فكرية وفلسفية للوجودية، بدأ من سقراط وافلاطون قديماً وأوغسطين في العصور الوسطى، وباسكال في العصور الحديثة، وصولاً الى الاب الروحي كيركيجارد.

### ثالثاً: انواع الوجودية

أن التقسيم الاكثر تداولاً لاتجاهات الفكر الوجودي هو ما يميل اليه معظم المؤرخين الذين يكتبون عن الوجودية في تقسيم فلاسفتها الى طائفة وجودية مؤمنة تبدأ بتأملات سورين كيركجارد الدينية وتضع الانسان في علاقة مباشرة مع الله، وهو ما دأب عليه ياسبرز ومارسيل، وطائفة وجودية ملحدة تبدأ بإعلان نيثشة عن موت الله وتترك الانسان وحيداً منعزلاً، وهو ما ذهب اليه هايدجر وسارتر<sup>(9)</sup>.

إذن فالاختلاف الرئيسي بين الجماعتين هي في موقفهم من الله، ففي الوقت الذي تقترب المجموعة الاولى من الله وتسعى للوصول اليه بطرق مختلفة، نجد ان الثانية تتبعد وتسودها نزعة إلحاد واضحة جليلة<sup>(10)</sup>. ويمكن بيان الاختلاف بينهما في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): الاختلاف بين الوجودية المؤمنة والملحدة

الوجودية المؤمنة	الوجودية الملحدة
الحرية ليست بدون قيود فالحرية التي لا تعترض طريقها عقبات حرية خاوية لا معنى لها ومن هنا ربطوا بين الحرية والضرورة وانكروا تعارض الحرية والقانون فالأخير نتظمها وهي تفرضه فلو سلمنا بإطلاقها لكانت فوضى ولأنعدم شعورنا بها .	الحرية مطلقة ويقول سارتر ان الانسان سيل حراً في اشد المواقف "انه حتى مقابض الجراد لا تعطينا من ان نكون احرار"
الحقيقة ذاتية تعبر عن ذات معتقدها	الحقيقة عند هايدغر مثلاً هي الموضوع نفسه كما يتكشف للعقل فهي كشف لشيء خفي ولا يتم الا في حالة وجود كائن قائم بالكشف وهو الانسان .
هناك قيم اخلاقية مطلقة ولكن لا يستطيع احد ان يحققها وهي ثاني مدرج عند سورين بعد المدرج الحسي.	البعض يرى ما دام ليس هناك الله ليس هناك قيم اخلاقية، ومنهم يرى ان على الفرد ان يبتدع القيم الخاصة به وان يقررها هو بنفسه، ويقول سارتر الانسان هو الذي يختار اخلاقه.
ان الاختيار هو ذا طابع اخلاقي.	الإنسان اذ يختار فإنه مضطر الى ذلك لأنه لا بد ان يفعل فجوهر الوجود الفعل ولا فعل من غير حرية، "فالإنسان مضطر أن يكون حراً وقد حُكم علينا بالحرية"
القلق هو دوار الحرية، ينطوي القلق عند كيركيغارد على معنى مزدوج: نفسي وأنطولوجي. أولاً، على الصعيد النفسي، وانطلاقاً من تحليل النص نفسه، يرتبط القلق بالإحساس بالذنب. هنا تظهر التوجهات المسيحية لكيركيغارد، كما ينظر لهذا البعد لديه، بارتباطه بالجنسانية التي مثلت حجر زاوية التحليل النفسي مع فرويد. ثانياً، على الصعيد الأنطولوجي، إن القلق مرتبط بالخلط بين الذعر والدهشة التي يثيرها العدم والموت لدى الإنسان. أما نتيجة الربط بين هذين البعدين (النفسي والأنطولوجي)، الذنب والدهشة) فهي الحرية. أما كيف يتم تجاوز هذا القلق، فإن الإجابة جاءت عبر الاختيار	يقلق الإنسان - بحسب هايدغر - لأنه غير قادر على أن يكون نفسه، لأنه يشعر بأنه غير أصيل، لأنه متغرب في العالم اليومي العادي، وأن هايدغر فهم أن كل عقيدة خلاص، دينية أو أيديولوجية، تذهب إلى تشييد «ملاجئ للخوف» عوضاً عن القلق. الخوف من شيء/ موضوع أو من آخر، معروف وواضح، بقي الإنسان القلق من اللا محدد واللامتناهي. من هذا الإعياء الرهيب: "روح الخوف تذيب القلق سريعاً بين آلاف الملاجئ المادية والأخلاقية"

المصدر: عبير سهام مهدي، محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا، الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019.

وعدّ البعض ان الوجودية مذهب لا عقلاني يواجه عقلانية عصر التنوير الذي انطلق من مبادئ التناقض بين الذات والموضوع في مجال العالم والانسان فقد جاءت الوجودية بالعكس اذ اكدت على ان هناك وحدة بين الذات والموضوع وفق ما تطلق عليه بالعوامل الخارجية



والداخلية التي تشمل الوعي او الواقع والخيال او الاحساس والادراك. فالانسان يتعين عليه ان يكون واعيا لذاته باعتباره وجودا ويجد ذاته في (موقف هوية) في مواجهة الموت على سبيل المثال، الوسيلة الحقيقية لمعرفة ذلك هو التغلغل في عالم الوجود الحدس اي (بالتجربة الوجودية) كما عند غابرييل مارسيل ( التفهم) هايدغر (تبيين الوجود) ياسبرز ( الحدس الظاهري الفينومولوجي) عند هوسرل. فالحرية وفق هذه الفلسفة ووفقا لهذا الموقف او الاختبار الحقيقي للأشياء سيكون بمثابة اختيار الفرد الممكن من عدة ممكنات قياسا لظروفه بالتالي يحول الوجوديون الحرية الى مشكلة اخلاقية ويعتبرونها غاية قصوى باعتبارها تمثل حرية الفرد من المجتمع<sup>(11)</sup>.

#### رابعاً: مبادئ الوجودية

وبالرغم من الاختلافات بين نوعي الوجودية المشار إليهما ، فإن هناك مبادئ عامة يتفق فيها أغلب الفلاسفة الوجوديين وتتمثل بالاتي<sup>(12)</sup>:

1. الوجود عندهم يسبق الماهية : ومعنى هذا أن الإنسان يوجد أولاً ، ثم يكتسب مميزاته الموجود سابق الماهية وصفاته بعد ذلك ، ولذا فهم يذكرون أن الإنسان ليس موجوداً مكملاً بل هو اتجاه ونزوع وشرع ، أي أنه يتغير باستمرار وهذا التغير المستمر يسميه الوجوديون بالتعالى.

2. الوجود الإنساني : الوجود الذي تهتم به الفلسفة الوجودية هو فى المقام الأول الوجود الإنساني ، ويقابله الوجود الموضوعى أى وجود عالم الأشياء ، فإن الأشياء تعتبر فى نظر الوجوديين مجرد أدوات فحسب تستخدمها الذات الإنسانية لتحقيق ممكناتها.

3. الإنسان حر مختار : وهو يختار ما يمكن تحقيقه من بين سائر الممكنات المتاحة لديه ، وهو عندما يختار بخاطر لأنه معرض للنجاح والإخفاق.

4. الوجود والعدم المخاطرة والتهديد المستمر للوجود تجعل الإنسان يشعر بالعدم، فالعدم عنصر جوهرى أصيل في الوجود ، والعدم يكشف عن نفسه في حالة القلق عند الإنسان.

إذا كانت هذه هي المبادئ الأساسية التي تعتمدها الوجودية بوصفها فلسفة فما هي المضامين السياسية؟ يبدو أن هذه المضامين غائبة لأن مفهوم الممارسة الجماعية التي تشكل جوهر السياسة ومحورها مفهوم غائب عن الفلسفة الوجودية. فإذا ما عدنا إلى كتاب (الوجود والعدم)

فسنجد أن سارتر يعرف فيه النشاط العملي بوصفه نشاطاً عملياً فردياً على الرغم من أن التاريخ هو إطار حدوثه<sup>(13)</sup>.

وربما على أساس هذا التعريف يمكن الزعم بأن معنى الحرية ومضمونها لدى سارتر معنى ومضمون فرديين في حين أن النشاط السياسي جزء من الميدان الاجتماعي الجماعي لهذا السبب يبدو مفهوم الممارسة لدى سارتر ضبابياً وغير واضح الدلالة، ومن ثم فإن القضايا التي تطرحها البنية الاجتماعية كقضية الطبقات الاجتماعية وصراعها كانت غير واضحة المعالم غائبة لديه كلياً، إلا أن كتاب سارتر هذا لم يكن يمثل إلا لحظة معينة أو جانباً محدداً من فكر سارتر، فهناك أعمال أخرى لديه تتضمن أفكاراً أخرى من بينها اعتقاده بأن السلوك الأخلاقي يظهر عندما تجعل الشروط التقنية والاجتماعية السلوك الوضعي غير ممكن، فالاخلاق هي مجموعة أشياء مثالية المساعدة للإنسان على أن يعيش ما تفرضه عليه ظروف الشح في المصادر والنقص في التقنية<sup>(14)</sup>. وهو الموقف الاخلاقي الذي ظهر في قضايا سياسية مهمة، ولا سيما دعم كثير من الوجوديين لحركات التحرر في العالم الثالث، وهو الموقف الذي ظهر جلياً في كتابات بوفوار كما سيتضح في المطلب الثاني.

### المحور الثاني: المواقف الفلسفية في فكر "سيمون دي بوفوار"

القابلة المأذونة لنظرية سارتر الوجودية والمؤلفة الروائية والابراز من بين رائدات الحركة النسوية في القرن الماضي؛ بهذا قدمت بطاقتها الشخصية وعرفها بها الآخرون، فيلسوفة المرأة بحق والمؤمنة المتشددة لفكرة الموقف، رغم انها ادبية الهوى الا انها بمواقفها الوجودية يمكن استبصار السياسة بين ثناياها، انها الفيلسوفة سيمون دي بوفوار، ما هي فكرة الوجودية لديها؟ ما هي اضافتها للوجودية؟ وما هي مواقفها المتميزة؟، هذا ما سيبحثه المطلب وكالاتي:

#### اولاً: الموقف من الزمن

ان الوجودية تنظر الى الزمان بوصفه تركيباً أصلياً يعطي للتركيبات الثانوية المنطوية فيه وجودها ومعناها، أما نظرة (دي بوفوار) للزمان؛ فوعياها كان يريد دائماً ان يفلت من حركة الزمن نفسها؛ إما ان تستعيد الماضي او تتأمل المستقبل، ولذلك يلاحظ غياب الحاضر لديها، اذ كانت تخشى من فقدان الزمن "كنت كثيراً ما أحس أنني تقدمت كثيراً في السن، حتى وأنا في الثانية عشرة، كنت أخشى أن

أصبح في الثلاثين وأني سأفقد شيئاً ما، ولذلك كنت أبحث دائماً عن شيء أكسبه" وكأنها تحول الخسارة الى مكسب، وأن الإنسان هو من يستطيع أن يقرر إمكانيات وجوده<sup>(15)</sup>.

وعلى اثر تجربة زمانية كانت تخشى على اثرها ان تحيا من غير طائل في سبيل لا شيء معزيةً ذلك في خشيتها من الموت معلنةً "لا اريد ان اموت" وان المرء يمكن ان ينهشه الموت في سياق الحياة نفسها، وتفسر ذلك بقولها "ولما لم اكن ملتزمة بأي مشروع كان الوقت يتحلل الى لحظات تنتكر لبعضها البعض" وهنا تتساوى عندها الحياة بدون مشروع مع الموت، والحضور في هذا العالم سيكون مفتقراً للمعنى، ومن ثم سيكون هو والموت دوراً بدور، وهو بهذا سيعيش في سأم الحياة وقلقه في التخلص من حالة سأمه؛ والذي يتحدد بنسبية الحرية المطلقة ومستوى الظروف<sup>(16)</sup>، وقد استمرت في حياتها ثنائية سأم العيش الذي ربما تخلصت منه ظرفياً بمزاولة مهنة؛ وهول الموت الذي اضيف اليه بعداً اخر تمثل بالقلق من الشيخوخة، اذ تصرح "كان يمضني هم اخر: اكن اشيخ.. كنت احس بفقدان شيء لا يعوض"<sup>(17)</sup>.

ان نظرتها الذاتية للزمان نراها تتحول في فترة لاحقة الى نظرة عامة في اثناء قراتها لمجريات التاريخ والقضايا العالمية، وقد تناولت عبر مواقفها السياسية الزمان من خلال نقدها البعد التاريخي للأحداث وكأنها كانت تريد توقف الزمان لتتواجد في زمان اخر، وفي تعليقها على احتلال النازيين لفرنسا تذكر "كانت الحرب هذه المرة محتومة، لكنني ارفض في غضب ضار ان اصدق ذلك، ان كارثة في مثل هذه الحماسة والغباوة لم يكن ممكناً ان تنقض علي"، ليكون الزمان لديها هو القادر على ان يوقف تطلب المرء للكينونة والديمومة، فلا يعود الانسان قادراً على مقاومته<sup>(18)</sup>.

### ثانياً: الموقف من الاله

تعلن في بداية حياتها "هناك في الاعلى، كان الله، وكان ينظر الي"، وفي خضم ازمتهام مع الكينونة تصر على الخلاص، وهو ان ينزع المرء ذاته من الارض، اذ تقول "لم تكن الارض عندي شيئاً، كنت خارج الحياة" وبعد سرد معاناتها تتساءل "ما اذا لم تكن خبرات معينة، فيما وراء حدود عقلي، قادة على ان تسلمني المطلق، ... واعلنت انني اريد ان المس الله او اصبح الله"<sup>(19)</sup>.

وتبرر فعلها ذلك بانه ما دام حذبه على العالم لم يستع ان يمنحها الكينونة الا بئمن الاختلاط بكل اشباهها من الناس، ذلك انه كان يتيح لها ان تحدد كينونتها الخاصة وان يكون لها وزن اكبر ولكنه اذا كان يتيح ذلك للجميع فأين التفرد والامتياز؟ وفوق كل ذلك اين المعنى -القيمة- في هذا الاعتراف؛ ولتحس بتفردا وقيمتها كان عليها ان تنزل هذا الاله عن عرشه<sup>(20)</sup>.

### ثالثاً: الموقف من الاخلاق

اين الوجودية من الاخلاق او اين الاخلاق في الفلسفة الوجودية؛ سؤال كثيراً ما يتردد في الأذهان وعلى السن المفكرين، وقد كانت الاجابة عليه من قبل رائد الوجودية الملحدة سارتر في معرض نقده للقواعد المسبقة بقوله "اننا في المجال الاخلاقي نكون في وضع مبدع" وهو تصريح بحيازة الوجودية بجانب اخلاقي مرتبط باللحظة الانية للابداع، وتأسيساً على ابداع الانسان لنفسه وتكوينه لها؛ فهو يبدع او يخلق اخلاقيته من خلال الاختيار او (الموقف الاختياري)، وهو بذلك ينشأ لنفسه قانوناً مستنداً على احدي شرائع الاخلاق لا على نظرية مصنوعة بشكل مسبق<sup>(21)</sup>.

ولذا نجد ان بوفوار توافق سارتر الذي يرى طالما كانوا أحراراً وكائنات أخلاقية ذاتية وخلاقين لقيمهم فان الشيء الوحيد الذي تستطيع أن نسألهم عنه هو أن يكونوا صادقين مخلقين لقيمهم، وكانت مخلصه وحره في اختيار قيمها وتجاربها الخاصة، فلم تستند في مواقفها الى الدين او التنشئة البرجوازية، أي أن تؤثر وبلا هوادة استقلالها الذاتي على سهولة قبول واستسلام كان من شأنه أن يوفر عليها كل صراع مع بيئتها، وبهذا نجد أنها قد امتثلت لمعطيات الفلسفة الوجودية في الحرية والاختيار والالتزام لتؤكد أن شرط الفعل الأخلاقي أن يكون حراً وأن يصدر عن صاحبه باختياره هو وإرادته الحرة<sup>(22)</sup>.

ومن ملاحظة سرتها السياسية -القصيرة- نجد انها اهتمت بالسياسة من باب انها اتخذت موقف اخلاقي في قضية ما، فمثلاً موقفها من الاستعمار هو ليس موقف سياسي بحت؛ وانما هو موقف اخلاقي اتخذته ببشاعة الفعل ورفضها لنتائجها، وهذا ربما ناتج ان اغلب الوجوديين ليس لهم ارتباط مباشر بالعمل السياسي او التنظير السياسي، او انه ناتج ربما من كونها الرائدة الوجودية الوحيدة التي مثلت العنصر النسوي انذاك وركزت جل اهتمامها لموضوع المرأة والدفاع عن كينونتها.

### رابعاً: الموقف من المرأة

تتجسد في ثنايا كتابها الأشهر "الجنس الثاني" الفكرة الوجودية القائلة ان الواقع الانساني موجود في "الموقف" وهو غامض غير ثابت، ويطور هذا الكتاب مفهوم الموقف عن طريق التشديد على الدور الذي لعبه نوع الفرد وبنائه الاجتماعي<sup>(23)</sup>؛ اذ تورد متعجبةً "يقال لنا: "الانوثة في خطر" ويحثوننا قائلين: "كن نساء... ابقين نساء". فكأنما كل كائن انساني مؤنث ليس امرأة بالضرورة بل ينبغي له ان يساهم بهذا الوضع الخفي الذي هو الانوثة<sup>(24)</sup>.

ترى بدايةً ان الرجل في جميع الاحوال يبدو "فاعلاً ويعتبر المرأة "موضوعاً يعتبرها "الآخري"<sup>(25)</sup>، وان الانسانية في عرف الرجل شيء مذكر فهو يعتبر نفسه يمثل الجنس الانساني الحقيقي... اما المرأة فهي

في عرفة تمثل الجنس الآخر.<sup>(26)</sup>، وبهذا أصبحت المرأة عبر التاريخ تعرف على انها ليست الا اداة للإمتاع والانجاب، مما جعلها في نظام ادنى من الذكر، وطالما تقبل بوفوار بحكم سبق الوجود على الماهية، فحسبها ان المرأة لا تولد امرأة بل تصبح كذلك، اي ان المرأة توجد ومن ثم توجد او تكون ماهيتها<sup>(27)</sup>، وبذلك ترى واستناداً الى مقولة "بونتي" "ليس الانسان نوعاً طبيعياً بل هو فكرة تاريخية"، وبما ان المرأة ليس واقعاً لزباً بل هي صيرورة، لذلك ينبغي مقارنتها مع الرجل على اساس صيرورتها، اي ينبغي تحديد امكانياتها، وما دمنا تبيننا الزاوية الانسانية التي تعرف الجسم اعتباراً من الوجود، فان البيولوجيا تصبح عملاً تجريدياً، وتجادل تالياً ان نوع المجتمع والاخلاق والقيم لا تحدد على اساس جسماني، وانما الشعور والقوانين تلعب دوراً مهماً، فضلاً عن الظروف المحيطة بالموقف، وان جسم المرأة وحده لا يكفي لتعريفها<sup>(28)</sup>.

وبهذا تبقى مخلصاً لمقولة سبق الوجود على الماهية بأن المرأة توجد جسماً أولاً ثم تنشأ كينونتها المتمثلة بالأنوثة، وايضاً تبقى مؤمنة بفكرة الموقف الراض لكل التعميمات والنظريات التي كبلت المرأة في مراحل التاريخ الانساني ومنعتها بحجج بيولوجية من ممارسة دورها الى جانب الرجل وعلى اساس المساواة.

وللخروج من مأزق التقسيم الثنائي الذي فرضته المعطيات التاريخية بين جنس اول وجنس ثاني، ترى بوفوار ان التحرر الاقتصادي للمرأة من شأنه ان يعزز مكانتها ويحررها من نظرة التبعية للرجل، كما ان فرصة نيلها الاستقلال تكمن في التقدم نحو الاشتراكية، فهي حين تسهم في الحركات التقدمية فإنها تخدم قضية المرأة بشكل عام، فحين يزداد تطور المجمع نحو التصنيع ستزداد الحاجة الى العمال فيزداد عدد الوظائف التي سيتاح للمرأة ان تشغلها، كما ان المساواة الاشتراكية ستنتهي تدريجياً فكرة مركزية الرجل وشعوره بأنه موجوداً اسمى من المرأة، كما ان التخلص من فكرة التبعية والتمركز يتم التخلص منها في ان يركز كلاهما وجودهما حول الوجود الانساني العام فلا يعود هناك جنس اول وجنس ثاني<sup>(29)</sup>.

### الخاتمة والاستنتاجات

تعد بوفوار من ابرز المفكرين الوجوديين والعنصر النسوي ربما الوحيد الذي اكتسب هذه الشهرة لا سيما بعد اصدارها كتاب الجنس الثاني، وكان لأفكارها الجريئة في نفس الوقت الاثر الابرز في تأثيرها الواسع على كثير من مفكري جنسها ويمكن ادراج بعض الاستنتاجات الواردة في طيات البحث وكالاتي:

1. ان غياب المضامين السياسية في الفلسفة الوجودية نابع من حرية الاختيار الركن الالهم في الوجودية، والذي عوض بالموقف الاخلاقي الذي شكل معيار لحرية واردة الفرد واعلاء قيمته والدليل

- حتى الوجوديين انفسهم يتخلفون في قضية معينة تعبيراً عن وجهة النظر الاخلاقية التي دفعت احدهم لاتخاذ هذا الموقف، ولا يوجد حد سوى الحرية نفسها، فالمناصرة والضد تكون وفق معيار الحرية.
2. ان بوفوار لا تختلف عن الوجوديين في ايمانها بسق الوجود على الماهية وحاولت سحب هذه الفكر وتطبيقها على العلاقة بين الرجل والمرأة والتخلص من علاقة التبعية او الجنسين على اساس العوامل البيولوجية، وربما بفعل التجارب الشخصية التي مرت بها لديها هذا القلق الوجودي من الموت ومن الشيخوخة ومن الحياة نفسها اذ كانت بدون مشروع لدرجة تعدها تبادل ادوار بينها وبين الموت.
3. توقعها للحرية وتكوين ذاتها المميزة ولعدم قدرة الاله على منحها هذه الصفة بعيداً عن الاحتكاك مع الاخرين دفعها الى طرح فكرة ان تكون الهه نفسك.
4. ان الموقف الاخلاقي ظهر بشكل واضح في فلسفتها وحتى في تأثيرها على سارتر ومناصرة قضايا العالم الثالث، مثل الوقوف مع ضد الاستعمار الفرنسي للجزائر.
5. ان خلاص المرأة من تبعيتها يتمثل فيها هي، وعملها لنيل استقلالها الاقتصادي والتي ترى ان ذلك ممكن عن طريق النظام الاشتراكي.

- (1) جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004، ص 485.
- (2) محمد مهران ومحمد مدين، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2003، ص 84.
- (3) عبد الرحمن بدوي، دراسات في الفلسفة الوجودية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت، ص 22.
- (4) جان بول سارتر، الوجودية مذهب انساني، ترجمة عبدالمنعم حنفي، ط1، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، 1964، ص 14-17.
- (5) المصدر نفسه، ص 7-12.
- (6) فردريك نيتشه، ارادة القوة محاولة لقلب كل القيم، ترجمة وتقديم: محمد الناجي، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011، ص 19-23.
- (7) احمد عبد الحليم عطية ونبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشويه، منتدى سور الازبكية، القاهرة، د.ت، ص 15.
- (8) محمد مهران ومحمد مدين، مصدر سبق ذكره، ص 84-90.
- (9) علي حنفي محمود، قراءة نقدية في وجودية سارتر، د ط (طنطا، المكتبة القومية الحديثة، 1996) ص 9.
- (10) فؤاد كامل، اعلام الفكر الفلسفي المعاصر، ط 1 (بيروت، دار الجليل، 1993)، ص 224.
- (11) م. روزنتال وب. بودين، الموسوعة الفلسفة، ترجمة: سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ب. ت، ص 579.
- (12) رفاص روميصة، الاخلاق في الفلسفة الوجودية سارتر انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019، ص 13-16.
- (13) عبد الرضا الطعان وآخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 45.
- (14) المصدر نفسه، ص 46.
- \* سيمون دي بوفوار: (1908-1986)، ولدت في باريس وماتت فيها، واحدة من اشهر نساء عصرها، واكثرهن شعبية، لديها العديد من المؤلفات غلب عليها الطابع الادبي الروائي والمسرحي، ويعد كتابها "الجنس الثاني" ابرز نتاجاتها والذي عزز شهرتها وكان بمثابة نص مؤسس للحركة النسوية عام 1949، للمزيد ينظر: توماس ارفلين، الوجودية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة مروة عبدالسلام، ط1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014 ص 100
- (15) رسال حسين عبداللطيف، سيمون دي بوفوار مواقف في الادب والفلسفة وقضية المرأة، مجلة ابحات البصرة، العدد 1، المجلد 33، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008، ص 212.
- (16) فرانسيس جانسون، سيمون دو بوفوار او مشروع الحياة، ترجمة ادوار الخراط، دار الادب، بيروت، 1967، ص 145-146.
- (17) المصدر نفسه، ص 148-149.
- (18) رسال حسين عبداللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 216.
- (19) فرانسيس جانسون، مصدر سبق ذكره، ص 150-151.
- (20) المصدر نفسه، ص 152.
- (21) جان بول سارتر، مصدر سبق ذكره، ص 54-55.

- (22) رسال حسين عبداللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 217.
- (23) توماس ارفلين، مصدر سبق ذكره، ص 100.
- (24) سيمون دي بوفوار، الجنس الاخر، ترجمة لجنة من اساتذة الجامعة، الكتاب الاول، المكتبة الاهلية، بيروت، د ت، ص 5.
- (25) سيمون دي بوفوار، قوة الاشياء، ترجمة عايذة مطرجي ادريس، ط 1، ج 1، دار الادب، بيروت، 1964، ص 254.
- (26) سيمون دي بوفوار، الجنس الاخر، مصدر سبق ذكره، ص 6.
- (27) حبوشي بنت الشريف، مشروع فلسفة الاخلاق (التسامح والمواطنة) الفلسفة النسوية بين النضال الى الابداع سيمون دو بوفوار انموذجاً رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، 2014، ص 89.
- (28) سيمون دي بوفوار، الجنس الاخر، مصدر سبق ذكره، ص 19-20.
- (29) رسال جسين عبداللطيف، مصدر سبق ذكره، ص 221.

### المصادر

#### اولاً: المعاجم والموسوعات

1. جلال الدين سعيد، معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، دار الجنوب للنشر، تونس، 2004.
2. م. روزنتال وب. بودين، الموسوعة الفلسفة، ترجمة سمير كرم، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ب. ت.

#### ثانياً: الكتب

1. احمد عبد الحليم عطية ونبيل عبد اللطيف، فلسفة القيم نماذج نيتشويه، منتدى سور الازبكية، القاهرة.
2. توماس ارفلين، الوجودية مقدمة قصيرة جداً، ترجمة مروة عبدالسلام، ط 1، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014.
3. جان بول سارتر، الوجودية مذهب انساني، ترجمة عبدالمنعم حنفي، ط 1، مطبعة الدار المصرية، القاهرة، 1964.
4. سيمون دي بوفوار، الجنس الاخر، ترجمة لجنة من اساتذة الجامعة، الكتاب الاول، المكتبة الاهلية، بيروت، د ت.
5. سيمون دي بوفوار، قوة الاشياء، ترجمة عايذة مطرجي ادريس، ط 1، ج 1، دار الادب، بيروت، 1964.
6. عبد الرحمن بدوي، دراسات في الفلسفة الوجودية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت.
7. عبد الرضا الطعان واخرون، الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج 2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
8. علي حنفي محمود، قراءة نقدية في وجودية سارتر، المكتبة القومية الحديثة، طنطا، 1996.
9. فرانسيس جانسون، سيمون دو بوفوار او مشروع الحياة، ترجمة ادوار الخراط، دار الادب، بيروت، 1967.
10. فردريك نيتشه، ارادة القوة محاولة لقلب كل القيم، ترجمة وتقديم: محمد الناجي، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2011.
11. فؤاد كامل، اعلام الفكر الفلسفي المعاصر، ط 1، دار الجليل، بيروت، 1993.
12. محمد مهران ومحمد مدين، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 2003.



ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1. حبوشي بنت الشريف، مشروع فلسفة الاخلاق (التسامح والمواطنة) الفلسفة النسوية بين النضال الى الابداع سيمون دو بوفوار انموذجاً، رسالة ماجستير، قسم الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، الجزائر، 2014.
  2. رفاص روميصة، الاخلاق في الفلسفة الوجودية سارتر انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019.
- رابعاً: البحوث العلمية

1. رسال حسين عبداللطيف، سيمون دي بوفوار مواقف في الادب والفلسفة وقضية المرأة، مجلة ابحاث البصرة، العدد1، المجلد33، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2008.



تاريخ استلام البحث 5 / 11 / 2023

رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653

تاريخ قبول البحث 10 / 2 / 2023

رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

علاقة العراق بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)

Iraq's relationship with the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

م.م. سيف حمزة لفته

وزارة التربية / مديرية المنظمات الدولية والعربية

M.S: Saif .H.Lafta

Ministry of Education / Directorate of International and Arab Organizations

Saifarmada83@gmail.com

**IRAQI**  
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

## الملخص

ان أي سياسة خارجية لأي دولة ناتجة عن متغيرات فاعلة على المستويين الداخلي في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، سواء كانت نتائجها سلبية ام إيجابية فهي انعكاس لأداء الدولة في السياسة الخارجية ، وان قدرات الدول لا يمكن ان تسير بسياسة خارجية فاعلة مهما كانت قدرات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية متينة بل يتطلب قدرات ثقافية واجتماعية معززة بالعلم والمعرفة لإيصال البلد الى قمة الهرم في المؤتمرات العلمية في المنظمات الدولية .

الكلمات المفتاحية : " العراق " ، "سياسة" ، "منظمات" ، "يونسكو"

## Abstract

For any foreign policy of any country is the effectiveness of active variables at the internal levels in official and unofficial institutions, whether their results are acceptable or unacceptable, it is a determinant of the state's performance in foreign policy, and that the capabilities of states cannot go to an effective foreign policy, Whatever strong and capabilities of the state political, economic and military ,so it requires cultural and social capabilities enhanced by science and knowledge to bring the country to the top of the pyramid in scientific conferences in international organizations.

**Key words :** " Iraq" , "policy" , " organization's" , " Unesco"

## المقدمة

اليونسكو بصفتها منظمة تهتم بالتعاون الدولي وتنظيمه في ميادين التربية والثقافة والعلوم لم تكن هي اول منظمة تهتم بذلك ، اذ في (4 يناير 1922) شكل مجلس العصبة " لجنة دولية للتعاون الفكري". اذ جاءت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من معسكر الحلفاء في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، فكانت هي بذرة وفكرة إنشاء اليونسكو . و بدعوة وزراء تعليم حكومات الدول المتحالفة للاجتماع في لندن ، بادر لذلك رئيس مجلس التعليم البريطاني ر.أ.بتلر ( R.A. Butler ) ورئيس المجلس البريطاني( سير مالكولم روبرتسون) ، وباقتراح نهاية الحرب العالمية الثانية نوقشت في ذلك المؤتمر فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق التجاذب بين السياسات التربوية خدمة لاهداف السلام . والغرض جاء بناء على اقتراح ( رينيه كاسان) ممثل فرنسا في لجنة المؤتمر ، لدراسة هذا الموضوع .واستقر الأمر على أن تقوم كل من فرنسا وبريطانيا بتوجيه دعوة مشتركة لعقد مؤتمر تحضيرى لمناقشة مشروع دستور المنظمة المنشودة . وعليه انعقد المؤتمر في لندن في الفترة من (1- 16 /11 /1945)، وبحضور ممثلو ( 45 ) دولة.

**أهمية البحث:** تكمن أهمية دراسة موضوع علاقة العراق بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة / اليونسكو بأهمية كبيرة من بين مواضيع العلوم السياسية لأنه يمثل دراسة اهداف الدول داخليا والية تطبيقها على المستوى الخارجي ، في وقت يتزايد فيه السباق للعلم والمعرفة وعصر السرعة والعولمة من أجل الحصول على المكاسب.

**هدف البحث :** يبرز هدف البحث الى دور العراق الجديد ما بعد الاحتلال الامريكي ودوره في اعادة بناء نفسه ضمن المحيط الدولي والاقليمي من خلال المنظمات الدولية والعربية بعد فترة عصفت به نتيجة تحولات ومتغيرات سياسية وامنية وعسكرية واقتصادية حالت دون وجوده في المؤتمرات والمحافل الدولية ، والعمل على فتح صفحة جديدة تتسم بالحوار والسلام والتعاون المتبادل ، نتيجة التحديات الداخلية

والاقليمية والدولية ، التي اثرت في سياسة العراق الخارجية وعلى باقي المجالات الاقتصادية والأمنية والحضارية .

**مشكلة البحث :** برزت مشاكل عدة بعد الاحتلال الامريكى للعراق عام (2003) إشكالية مفادها عودة العراق لموقعه الدولي المتميز نتيجة ارثه وتاريخه ومستقبله الذي يتحتم عليه وعلى منظمة اليونسكو ان تهتم بمركز العراق الثقافي من بين الدول الاخرى فضلا عن الالتزامات التي كانت بذمة العراق نتيجة الحصار الاقتصادي وعدم دفع العراق للمستحقات للمنظمة .

**فرضية البحث :** تنصرف الدراسة لبحث وتحليل علاقة العراق باليونسكو وانعكاسات ذلك على الصعيد الوطني للعراق ، وعلى هذا الاساس تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين تتمثل **الاولى** في رؤية مفادها إن السياسة الخارجية العراقية شهدت تبلور عدد من التوجهات والتطلعات التي جسدت الواقع الثقافي في العراق في عالم ما بعد الاحتلال الامريكى للعراق ، أما **الثانية** فتكمن في ان السياسة الخارجية العراقية شهدت خطوات عملية في محاولة اعادة العراق للركب الدولي في المحافل الدولية منذ العام (2003) ، في ظل التحول بعلاقات العراق مع محيطه الاقليمي والدولي .

وللبرهنة على تلك الفرضيتين يتطلب الاجابة عن التساؤلات الاتية :

- ماهية منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؟
- ماهي اهم الاجراءات الاساسية التي ركز العراق عليها بعلاقاته مع منظمة اليونسكو؟
- ما هي طبيعة عمل الدوائر ذات العلاقة في توطيد التعاون مع اليونسكو ؟

**الاطار المنهجي للبحث :** تستلزم دراسة علاقة العراق بمنظمة الامم المتحدة الركوز الى المقرب التاريخي الذي يوضح التطور الزمني للأحداث التي رافقت نشوء اليونسكو ، في ضوء المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها العالم بعد ضمور عصابة الامم وبروز منظمة الامم المتحدة للوجود بعد الحرب العالمية الثانية ، والانعكاسات التي افضى لها العراق على المستوى الوطني .

### المحور الاول: الخلفية التاريخية لنشوء منظمة اليونسكو

عندما اجتمع وزراء التربية بدول الحلفاء بلندن ايام الحرب العالمية الثانية للخروج عن بديل ( للمعهد الدولي للتعاون الفكري) التابع لعصبة الامم آنذاك ، حيث اقترح اسم منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة "يونيكو" UNESCO، ولم يتم إضافة حرف الـ(س) الا من قبل اللجنة التحضيرية في نوفمبر / تشرين الثاني عام (1945) في لندن وتم تدارك هذا الخطأ الناجم عن السهو وبضغط من طائفة من العلماء وبخاصة بالمملكة المتحدة ليصبح مما هو عليه الان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة UNESCO ، فحرف السين يرمز للعلم في اليونسكو<sup>(1)</sup>. وفي ذلك المؤتمر التحضيري انقسمت الآراء حول قضيتين بالغتي الأهمية ومازال بعض جوانبهما يثير جدلا كبيرا حتى الآن: القضية الأولى :<sup>(2)</sup>

طبيعة انشاء المنظمة الدولية والدور الذي تلعبه الحكومات داخل المنظمة ضمن اختصاصها، حيث رأى بعض وفود الدول المشاركة بالمؤتمرات بضرورة ان تكون المنظمة بعيدة عن الاهواء والتطلعات السياسية للدول .و حسم الأمر بالنهاية لصالح الطابع الحكومي للمنظمة، مع ضرورة إفساح المجال قدر الإمكان لكي تلعب القيادات الفكرية والعلمية دورا هاما ومؤثرة في حياة المنظمة، وذلك من خلال وسيلتين :

الأولى :تتمثل باختيار المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذي من بين أبرز القيادات في العلوم والفنون

والآداب، التي تضمها وفود الدول الأعضاء في المؤتمر العام، على أساس شخصي .

والثانية :التزام الدول الأعضاء ، كلما كان ذلك ممكنا، بإنشاء لجان وطنية لليونسكو تضم شخصيات تمثل كافة المؤسسات والتيارات الفكرية والتربوية والثقافية المحلية وتزودها بالصلاحيات والإمكانات اللازمة لكي تلعب دوراً مؤثراً في الحياة الثقافية باعتبارها حلقة وصل بين اليونسكو والدول الأعضاء . غير ان واقع تجربة اليونسكو قد أثبت أنه في منظمة دولية حكومية، حتى لو كانت في مجال التربية والثقافة والعلوم - يصعب إفساح المجال للأفراد الذين لا يمثلون حكوماتهم لكي يلعبوا دورا مؤثرا في حياة المنظمة أو في أجهزتها الرئيسية . وسنرى أن

المجلس التنفيذي قد تحول تدريجيا الى مجلس حكومي، كما كان من الصعب تقادي وقوع اللجان الوطنية لليونسكو، في معظم الحالات تحت السيطرة الكاملة للحكومات، وإلا فقدت فاعليتها تماماً.

القضية الثانية: تتعلق بميدان ونطاق عمل اليونسكو، هل هي منظمة فنية أم منظمة فكرية وايدلوجية؟ الواقع أن الفحص المدقق لأعمال المؤتمر التأسيسي لليونسكو يظهر بجلاء تام أنه لم يكن يدور بخلد المؤسسين أن تصبح اليونسكو منظمة فنية بحتة، أي أن يقتصر دورها على معالجة بعض قضايا التعاون الدولي الثقافي والتربوي ذات الطابع الفني مثل معادلة الشهادات الجامعية مثلا، أو أن تتحول إلى مجرد مركز دولي للمعلومات، يعكس أحدث ما وصلت اليه تجارب العالم المختلفة في ميادين التربية والثقافة والعلوم، وإنما تقوم اليونسكو بعمل مباشر ورائد لقيادة الفكر العالمي وتسخيره لخدمة قضية السلام، وتوجيه سياسات الدول في ميادين التربية والثقافة والعلوم بما يكفل الارتقاء بالبشر في كل مكان، كي يضطلع الإنسان بدوره ومسؤولياته بعيدا عن الجهل والتعصب .

ولأن هذه القضية مثار جدل كبير حيث وردت في مقدمة الميثاق التأسيسي وبمادته الأولى ، والتي توضح بشكل قاطع أن مؤسسين اليونسكو أرادوا لها أن تضطلع بدور فكري وأيديولوجي إلى جانب دورها الفني في ميادين التربية والثقافة والعلوم.

وفي مجال التعاون الدولي الخاص بقطاع التربية نجد ان اليونسكو هي المحرك الاساس لما لها تأثير على جميع المهنيين في العالم اذ يشمل متخذي القرار والعاملين في مجال التربية والاختصاصيين<sup>(3)</sup>.

ولليونسكو موارد مالية محدودة للنهوض بالواقع التربوي وبالتالي فليس بمقدور اليونسكو ان تتصدى

لمشكلات اساسية مثل الامية وانما يقتصر عملها على تمويل بسيط وتدريب المدربين الخ...<sup>(4)</sup>.

ويرتكز برنامج التعاون بين اليونسكو واللجان الوطنية في الدول الاعضاء على ميثاق اللجان الوطنية الذي

اعتمده المؤتمر العام في دورته (العشرين)، كما يراعي التوصيات التي تصدرها المؤتمرات الاقليمية وغيرها

من اجتماعات اللجان الوطنية ، وطبقا لأحكام ميثاق اللجان الوطنية أن تخول لجانها السلطات الضرورية وتمكنها من اداء مهامها وتزويدها بالمتطلبات فضلا عن موظفين دائمين ذوي مستوى ملائم<sup>(5)</sup>.

وقد واجهت السياسة التعليمية بالعراق عدة تحديات سابقا ولاحقا ، ويعد ذلك نتيجة عدم الاكتراث والتخطيط الصحيح والقيود الصارمة مما ادى الى عدم قابلية لعب دور فاعل في المجتمع وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، وهي مهمة ملقاة على عاتق اليونسكو في بيان اهدافها والياتها في معالجة التحديات التي تواجه العراق وليس على السياسة التعليمية فحسب بل تندرج الى القطاعات الاخرى ذات العلاقة بعمل المنظمة لتذهب الى الثقافة وحماية الاثار والصحفيين والاتصالات والعلوم<sup>(6)</sup>.

ومن ابرز المشاكل التي تواجه اليونسكو هي اعداد مشروع استراتيجية جديدة لإعداد وتدريب المعلمين ، وغلبة الطابع النظري والتقليدي والنقص في الوسائل التعليمية المتاحة ، وعدم وجود معايير موحدة للتأهيل مما يشكل ارباكا واضحا في العملية التربوية في البلدان العربية ومن ضمنها العراق<sup>(7)</sup>.

حيث: "يبدأ دستور اليونسكو\* بهذه العبارة الشهيرة: "لما كانت الحرب تبدأ في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام"، وبعدها يؤكد الميثاق على أن الحرب العالمية الثانية قد نشبت بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية والتي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية، وبسبب العزم على إحلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال الجهل والانحياز . "بعد ذلك يقر الميثاق« أن السلم المبني على مجرد الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لأي قوى على دفع الشعوب إلى الالتزام به التزاما إجماعيا ، وكان من المحتم أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري المعنوي بين البشر ". وهكذا تخلص مقدمة الميثاق التأسيسي إلى أن الدول الموقعة تلتزم بالسعي "عن طريق تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة إلى بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري، وهي الأهداف التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة والتي ينادي بها ميثاقها". وانطلاقا من هذا الالتزام توضح المادة ( الأولى) للميثاق نطاق عمل اليونسكو وأساليب بلوغ هذا الهدف الرئيسي، وذلك على النحو التالي : (8)



1 - تسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة، وتمكين الشعوب جميعها من أن تطلع على ما

ينشره كل شعب منها.

2- اقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسؤوليات الانسان الحر.وصون

وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العالمية".

ولأهمية انشاء هيئة دولية، للثقافة والعلوم تتبع الهيئة العالمية ،نادت بعض الدول ، وخاصة فرنسا ، اثناء

الأعمال التحضيرية لميثاق الأمم المتحدة ، وتلبية لهذه الدعوة قام مؤتمر لندن ، بحضور أربع واربعين دولة ،

في / تشرين الثاني(1945)، بمناقشة مشروع ميثاق لإنشاء هذه الهيئة أعده وزراء التعليم في دول الحلفاء .

واقر المؤتمر ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو"، وأصبح ساري المفعول في 4 /

تشرين الثاني (1946) ، باكمال ايداع تصديقات عشرين دولة عليه لدى حكومة المملكة المتحدة . ومقر

اليونسكو باريس (9) .

### المحور الثاني: الاجراءات العراقية تجاه منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

عند الحديث عن الإجراءات العراقية تجاه اليونسكو ينبغي ان نسلط الضوء على أبرز إجراءات العراق من خلال وزارة الخارجية / دائرة المنظمات والتعاون الدولي والمؤتمرات ودور وزارة التربية ممثلة باللجنة الوطنية العراقية للتربية والثقافة والعلوم ، تجاه الوكالات الدولية المتخصصة من ضمنها اليونسكو وذلك من خلال ابرز مهامها واجراءاتها المتخذة مع المنظمات والوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

فعلى صعيد وزارة الخارجية العراقية يمكن تحديدها عبر دائرة المنظمات وهي:- (10)

مهام الدائرة : وهي متابعة عمل المنظمات المؤتمرات الدولية وخاصة مجلس الامن والجمعية العامة للأمم المتحدة, وكذلك المنظمات والاجتماعات الدولية العامة والمتخصصة ذات الصلة بالمسائل التنظيمية للأمم المتحدة , ووكالاتها المتخصصة , والبرامج واللجان الدولية الفنية والمتعلقة بالشؤون الاقتصادية , والمؤتمرات والبرامج ذات الصلة, , إضافة الى متابعة مواضيع الترشيحات للمناصب الدولية والمقاعد في المنظمات الدولية . كما تتابع الدائرة موضوع الترشيحات العراقية للمناصب والوظائف الدولية. وتقوم الدائرة بتنسيق إعمالها , فيما يخص المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الدولية , مع جميع الوزارات العراقية المعنية في المواضيع التي تعد من اختصاصها , إضافة الى ان الدائرة تتابع وبشكل مباشر, مع بعثاتنا الدولية والاقليمية والوكالات الدولية المتخصصة ,التي تتخذ من هذه المدن مقرات رئيسية لها, ومشاركات الوفود العراقية فيها .

وتعمل الدائرة على تعزيز دور العراق داخل المنظمات الدولية استنادا لتوجيهات السياسة الخارجية العراقية بتقديم المقترحات حول انضمام العراق الى اي منظمات دولية ليس عضو فيها ورفع التوصيات. والإعداد والتحضير السياسي والفني للدورات العادية والاستثنائية للمؤتمرات والندوات ، و اعداد تقارير حول اعمال المنظمات الدولية والوكالات المنفرعة عنها ومتابعة تنفيذ ما يتخذ فيها قرارات وتوصيات واطلاع الجهات المختصة والبعثات التمثيلية عليها.

1. أقسام الدائرة : تضم الدائرة ستة اقسام ونخص منها قسمين ذات العلاقة بموضوعه مطلبنا وكما يلي:

1- قسم الامم المتحدة : من مهامه متابعة المراسلات واتخاذ الاجراء اللازم بصددها مع ممثليتنا في

نيويورك وجنيف والمتعلقة بعمل الجمعية العامة للأمم المتحدة واجهزتها الرئيسية الاخرى.

- التنسيق مع الجهات الرسمية العراقية ذات العلاقة قدر تعلق الامر بالمراسلات الصادرة او الواردة واعداد

المقترحات والتوصيات المناسبة. ويتولى متابعة المراسلات من البعثات الاجنبية المتعددة في العراق ذات

الصلة بدعم مرشحي الدول لشغل المناصب العامة في الامم المتحدة او احدى وكالاتها المتخصصة.

والتنسيق مع دوائر الوزارة ذات العلاقة بمهام الترشيحات للمناصب عبر استمزاز الرأي والتوصية بموقف

العراق وابلاغ البعثة العراقية المعنية.

- يتولى التحضير لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، رفيعة المستوى من خلال إعداد أوراق

التفويض والبيانات الرسمية والاجتماعات الثنائية وبالتنسيق مع ممثلية العراق لدى الامم المتحدة في

نيويورك.

- يتابع القسم أيضا ملف بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (UNAMI) ونشاطاتها دوريا وهو حلقة

الوصل بينها وبين الجهات العليا والوزارات العراقية في المواضيع التي تساعد البعثة في انجاز مهامها في

العراق. فضلا عن التعامل مع الامم المتحدة وهيئاتها الرئيسية مثل الجمعية العامة (General

Assembly)، ومجلس الامن (Security Council) ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (Economic

Committee on the)، ولجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي (the Committee on the

Peaceful Uses of Outer Space)، واللجان الرئيسية في الجمعية العامة وهي: اللجنة الاقتصادية

والمالية (اللجنة الثانية)، التي تُعنى بالمسائل الاقتصادية مثل التنمية المستدامة وتنفيذ أهداف الالفية وغيرها

من المسائل الاقتصادية. لجنة المسائل السياسية الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

2- قسم الوكالات الدولية وتقع عليه مهام :- متابعة المراسلات واتخاذ الاجراءات اللازمة بصددها , فيما يتعلق بعمل الوكالات المتخصصة , والتنسيق بين الوزارات العراقية ودوائر الوزارة والمنظمات الدولية ذات العلاقة وتقديم المشورة فيما يخص موقف العراق من دعم مرشحي الدول لتولي المناصب العامة في هذه الوكالات , وكذلك ما يتعلق بالإجراءات اللازمة لإدخال او اخراج مواد او اجهزة او مساعدات معينة تعود الى الوكالات المتخصصة او للوزارات العراقية ذات العلاقة.

- كما يقوم القسم بمتابعة تسديد الاشتراكات للمنظمات والوكالات الدولية المتخصصة

- المشاركة في النشاطات والمؤتمرات ذات العلاقة بعمل الوكالات المتخصصة وتمثيل وزارة الخارجية.

اما فيما يخص وزارة التربية من إجراءات في تعاملها مع اليونسكو فان أساس تعاملها من خلال :- أولاً :- اللجنة الوطنية العراقية للتربية والثقافة والعلوم.

ثانياً :- الممثلة الدائمة لجمهورية العراق لدى اليونسكو باريس. فضلا عن مكتب يونسكو العراق،

والذي سنشير له لاحقا في الفصل .

### الخاتمة والاستنتاج :

أفضت دراسة علاقة العراق بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم / اليونسكو ،الى توضيح طبيعة المتغيرات السياسية والدبلوماسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت فترة ما بعد نشوء منظمة اليونسكو ، في ضوء تبلور عدد من المتغيرات الرئيسية منها تبلور حالة الفراغ الدولي على الصعيد الثقافي والاجتماعي والفني بعد ضمور عصابة الأمم ونشوء الأمم المتحدة ، اذ استطاع العراق بعد عام (2003) العمل على المستوى السياسي والدبلوماسي والثقافي من خلال عقد اتفاقيات لإحياء الموروث الثقافي مع المنظمات الدولية وحصوله على عدة مناصب دولية بالمحافل الدولية ، فضلا عن إعادة هيكلة الجيش والامن ، ويمكن ان نستنتج عن ما تقدم الاتي :-

❖ هنالك دور للعراق مع اليونسكو في مجال علاقته وما تبعها من مكاسب له ولكن لا تقارن مع حجم المساهمات التي يدفعها فضلا عن تاريخه العريق الذي يستوجب من اليونسكو الاهتمام والتركيز اكثر عليه ، فضلا عن التحديات التي واجهت وتواجه العراق وبرزها الإرهاب واثره على الواقع التربوي والثقافي .

ومن ابرز التحديات التي تواجه اليونسكو يمكن طرحها من خلال رؤيتنا لذلك هي :-

الازمات العالمية مثل جائحة كورونا والامية اللتان تشكلان تحديا كبيرا لإداء اليونسكو في ظل أدائها وميزانيتها المحدودة. وفي اطار علاقة العراق مع اليونسكو يرى الباحث التحديات تنبع من ( البرنامج والميزانية لعدم تضمين مشاريع او برامج مهمة + تحديات عامة الإرهاب وكورونا وتحديات أخرى. فضلا عن تقرير المؤتمر العام الذي يصدر بباريس . بالإضافة الى ان العراق غير قادر على استيعاب وتطبيق هذه البرامج / مثل المؤهلات الفنية + بنى تحتية وتقرير ( ديوان الرقابة المالية ) مثل مختبرات حاسبات / او كل معلم مقابله (25) طالب والعراق (70) طالبا لكل معلم لا يمكن تطبيقه ضمن الواقع الحالي الذي نعيش فيه لعدم تضمن ما ذكر أعلاه وغيره من الأسباب.

### الهوامش

(1) دانييل بيرمان ، دور العلم والتكنولوجيا في التنمية- نهج اليونسكو، ( منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، فرنسا ، 1980)، بلا صفحة.

(2) محمد صالح المسفر ، منظمة الامم المتحدة خلفيات النشأة والمبادئ ، ط1، ( توزيع مكتبة دار الفتح ، قطر ، 1997 ) ، ص 459 - ص 461، ص 62.

(3) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو والتربية في العالم (وثيقة اعلامية) ، ( مطابع داميان ، فرنسا ، 1985 ) ، ص 15.

(4) أحمد مختار امبو ، بناء المستقبل - اليونسكو وتضامن الامم ( وثيقة اعلامية )، (مطابع داميان، فرنسا، 1985)، ص 14.

(5) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، توافق الآراء والسلام ، ط1 ، ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان، 1984)، ص 294.

(6) حسني عبيدي ، الهوية الوطنية والتعليم في العراق – مقاربات دولية ، (عمان، بلا سنة)، ص 32.  
(7) منشورات اليونسكو / الاسكوا ، البعد الثقافي للتنمية: نحو مقاربة عملية ، ( منشورات اليونسكو والاسكوا، 1995 ) ، ص 130.

\*انظر للمزيد:- دستور اليونسكو، موقع [www. portal.unesco.org/en](http://www.portal.unesco.org/en) ، تاريخ استخراج النص في 2022/4/11، الاثنين : الساعة 8:48، صباحا ، متاح على الرابط :-  
[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=15244&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=15244&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html)

(8)نقلا عن :- محمد صالح المسفر ، منظمة الامم المتحدة خلفيات النشأة والمبادئ، مصدر سبق ذكره ،ص 463، ص 464.

(9) مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، ط 9 ، ( دار النهضة العربية ، مصر، 1989)، ص 558 ، ص 559 .

(10) وزارة الخارجية ، دوائر الوزارة ، موقع وزارة الخارجية العراقية [www.mofa.gov.iq](http://www.mofa.gov.iq) ، تاريخ استخراج النص في 2022/2/13، الاحد ، الساعة 12:29، صباحا ، متاح على الرابط :-  
<http://www.mofa.gov.iq/%d8%af%d9%88%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9>

#### قائمة المصادر :

(1) أحمد مختار امبو ، بناء المستقبل – اليونسكو وتضامن الامم ( وثيقة اعلامية )،(مطابع داميان، فرنسا، 1985)، ص 14.

(2) انظر للمزيد:- دستور اليونسكو، موقع [www. portal.unesco.org/en](http://www.portal.unesco.org/en) ، تاريخ استخراج النص في 2022/4/11، الاثنين : الساعة 8:48، صباحا ، متاح على الرابط :-  
[http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL\\_ID=15244&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=15244&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html)

(3) حسني عبيدي ، الهوية الوطنية والتعليم في العراق – مقاربات دولية ، (عمان، بلا سنة)، ص 32.

(4) دانييل بيرمان ، دور العلم والتكنولوجيا في التنمية- نهج اليونسكو، ( منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، فرنسا ، 1980)، بلا صفحة.

- 5) محمد صالح المسفر ، منظمة الامم المتحدة خلفيات النشأة والمبادئ ، ط1 ، ( توزيع مكتبة دار الفتح ، قطر ، 1997 ) ، ص 459 - ص 461 ، ص 62.
- 6) مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، ط9 ، (دار النهضة العربية ، مصر، 1989)، ص 558 ، ص 559 .
- 7) منشورات اليونسكو / الاسكوا ، البعد الثقافي للتنمية: نحو مقاربة عملية ، ( منشورات اليونسكو والاسكوا، 1995 ) ، ص 130.
- 8) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو والتربية في العالم(وثيقة اعلامية) ، ( مطابع داميان ، فرنسا ، 1985 ) ، ص 15.
- 9) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، توافق الآراء والسلام ، ط1 ، ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان، 1984)، ص 294.
- 10) نقلا عن :- محمد صالح المسفر ، منظمة الامم المتحدة خلفيات النشأة والمبادئ، مصدر سبق ذكره ، ص 463 ، ص 464.

وزارة الخارجية ، دوائر الوزارة ، موقع وزارة الخارجية العراقية [www.mofa.gov.iq](http://www.mofa.gov.iq) ، تاريخ استخراج النص في 2022/2/13 ، الاحد ، الساعة 12:29 ، صباحا ، متاح على الرابط :-  
<http://www.mofa.gov.iq/%d8%af%d9%88%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9>